مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني

(قيادة الحاج أمين الحسيني)

الدكتورة سناء محمد حمودي

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

مفهوم القيادة السياسية فـي فلسطين
فـي عهد الانتداب البريطاني
(قيادة الحاج أمين الحسيني)

مفهوم القيادة السياسية فـي فلسطين
فـي عهد الانتداب البريطاني
(قيادة الحاج أمين الحسيني)

الدكتورة سناء محمد حمودي

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

حمودي، سناء محمد

مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني) / سناء محمد حمودي.

494 ص.

ببليوغرافية: ص 477 ـ 494.

ISBN 978-9953-533-04-9

1. القيادة السياسية ـ فلسطين. 2. فلسطين ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الاحتلال البريطاني. أ. العنوان.

324.22095694

الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر«

حقوق الطبع والنشر محفوظة للشبكة

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر 2008

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: 5285 ـ 113

الحمراء ـ بيروت 4001 2037 ـ لبنان

هاتف: 789453 (1-961)

فاكس: 789454 (1-961)

E-mail: info@arabiyanetwork.com

المحتويـات

مقدمـة 13

القسم الأول

القيادة السياسية والنخبة

الفصل الأول : القيادة السياسية في إطارها النظري 19

أولاً : مفهوم «القيادة السياسية» 20

1 ـ نشأة «القيادة» 20

2 ـ تعريف «القيادة السياسية» 22

ثانياً : «القائد السياسي» 25

1 ـ أهمية القائد السياسي 25

2 ـ النظريات الخاصة بالقيادة 30

أ ـ نظرية «الرجل العظيم» أو الكاريزما 30

ب ـ نظرية «الحالة» 36

ثالثاً : مفهوم النخبة 40

1 ـ النخبة الحاكمة 41

2 ـ الطبقة الحاكمة 44

الفصل الثاني: مفهوم النخبة في فلسطين 49

أولاً: النخب السياسية في الدول المحتلة 50

1 ـ النخب الثورية 51
2 ـ الفكر العربي الثوري في أواخر العهد العثماني 54
أ ـ جمال الدين الأفغاني 55
ب ـ محمد عبده 58
ج ـ عبد الرحمن الكواكبي 59
د ـ محمد رشيد رضا 61
3 ـ نشاط النخب العربية 64
ثانياً : المجتمع الفلسطيني 71
1 ـ الأعيان 72
2 ـ الفلاحون والعمال 78
3 ـ البدو 80
ثالثاً : الحاج أمين الحسيني 83
1 ـ نشأته 83
2 ـ مرحلة الوعي السياسي 84
3 ـ نهاية مرحلة وبداية أخرى 86

القسم الثاني

انطلاقة العمل الوطني في فلسطين

الفصل الثالث : نشأة الحركة الوطنية مع بداية الانتداب 93
أولاً : الاستعمار الأوروبي 93
1 ـ مفهوم الاستعمار 94
2 ـ السياسة الاستعمارية في فلسطين 97
3 ـ الإدارة الصهيونية 102
ثانياً : بداية التحرك الوطني 106
1 ـ الجمعيات 110

2 ـ المواجهات الشعبية 115
3 ـ المؤتمرات والوفود 119
ثالثاً : القيادة السياسية 123
1 ـ اللجنة التنفيذية 124
2 ـ القيادات الشابة (دور الحاج أمين الحسيني) 127
3 ـ الإعداد والتنظيم 136
الفصل الرابع : أهمية العامل الديني في العمل الوطني 141
أولاً : العامل الديني 144
1 ـ العامل الديني في فلسطين 144
2 ـ منصب الإفتاء 146
3 ـ هدف الانتداب من التعيين 150
ثانياً : المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى 154
1 ـ إنجازات المجلس 157
أ ـ على الصعيد الديني ـ الاجتماعي 157
ب ـ على الصعيد السياسي 159
2 ـ المنصب في خدمة العمل الوطني 160
أ ـ مقاطعة الانتخابات 162
ب ـ قضية بيع الأراضي 164
ج ـ قضية حائط البراق 165
3 ـ بعد وفاة موسى كاظم الحسيني 168
ثالثاً : المؤتمر الإسلامي العام 174
1 ـ فكرة المؤتمر 174
2 ـ المواقف من المؤتمر 179
3 ـ زعامة المفتي بعد المؤتمر 183

القسم الثالث

الحركة الوطنية سياسياً وعسكرياً

الفصل الخامس : الأحزاب في ظل الاحتلال 191

أولاً : الفراغ السياسي 192

1 ـ مرحلة التطورات السياسية 194

2 ـ 1934 ـ عام التغيير 199

3 ـ الوضع اليهودي 201

ثانياً : الأحزاب الفلسطينية 208

1 ـ التعددية الحزبية 209

أ ـ حزب مؤتمر الشباب 209

ب ـ حزب الاستقلال 210

ج ـ حزب الدفاع الوطني 215

د ـ الحزب العربي 216

هـ حزب الإصلاح العربي 217

و ـ الكتلة الوطنية 217

2 ـ دور الأحزاب في الحركة الوطنية 218

3 ـ تشكيل الائتلاف الحزبي 221

ثالثاً : الحاج أمين الحسيني والأحزاب 224

1 ـ ما بعد المؤتمر الإسلامي العام 224

2 ـ الحاج أمين الحسيني في مواجهة الأحزاب 227

3 ـ سياسة الحاج أمين الحسيني مع الانتداب 235

الفصل السادس : النهج الثوري 241

أولاً : مرحلة القسّام 243

1 ـ الجماعات المسلحة 245

أ ـ جمعية الإخاء والعفاف 245

ب ـ الفدائية 245

ج ـ الجمعية الفلسطينية 246
د ـ الكف الأخضر 247
2 ـ الشيخ عز الدين القسّام 248
3 ـ ثورة القسّام 250
أ ـ فترة التحضير 250
ب ـ فترة التنظيم 253
ج ـ الثورة 256
ثانياً : ثورة 1936 259
1 ـ مقدمات الثورة 259
أ ـ شرارة الثورة 263
ب ـ التنظيمات السرية 267
2 ـ قيادة الثورة 271
أ ـ حرب العصابات (دور الريف في الثورة) 272
ب ـ القيادة السياسية (اللجنة العربية العليا) 275
3 ـ سياسة الانتداب الانتقامية 278
ثالثاً : الحاج أمين الحسيني ومفهوم «الثورة» 286
1 ـ الحاج أمين الحسيني والعمل العسكري 287
2 ـ الحاج أمين الحسيني والقسّام 290
3 ـ الحاج أمين الحسيني وثورة 1936 295

القسم الرابع

الحاج أمين الحسيني والقيادة من الخارج

الفصل السابع : القيادة من المنفى 303
أولاً : قيادة الثورة من الخارج 304
1 ـ المفتي خارج فلسطين 307

2 ـ الثورة تتجدد 313
3 ـ مساعي المفتي على الصعيد السياسي 321
ثانياً : الحاج أمين الحسيني والحركات الوطنية العربية 325
1 ـ العلاقة مع سورية ولبنان 326
أ ـ العلاقة مع سورية 327
ب ـ العلاقة مع لبنان 330
(1) مع الحزب السوري القومي الاجتماعي 332
(2) مع حركة القوميين العرب 333
(3) مع حزب الكتائب اللبنانية 333
2 ـ علاقة الحاج أمين الحسيني
بحركة الإخوان المسلمين في مصر 335
3 ـ الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية في تونس 338
ثالثاً : علاقة الحاج أمين الحسيني بالزعماء العرب
والجامعة العربية 339
1 ـ الحاج أمين الحسيني والعراق 340
2 ـ الحاج أمين الحسيني والأردن (الملك عبد الـلـه) 348
3 ـ الحاج أمين الحسيني ومصر والجامعة العربية 356
أ ـ العلاقات مع مصر 356
ب ـ العلاقات مع الجامعة العربية 362
الفصل الثامن : القيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي 367
أولاً : العامل الديني في العلاقات الخارجية الفلسطينية 368
1 ـ العلاقة مع الهند 369
2 ـ العلاقة مع دول البلقان 376
3 ـ العلاقة مع إيران 382

ثانياً : التحالف مع دول المحور 386
1 ـ اللجوء إلى ألمانيا 387
2 ـ العلاقة مع ألمانيا وإيطاليا 392
أ ـ الاتصال بألمانيا 394
ب ـ الاتصال بإيطاليا 401
3 ـ العلاقات الصهيونية ـ النازية 403
ثالثاً : المفتي وقضية فلسطين في المواجهة الدولية 410
1 ـ الحاج أمين الحسيني خارج ألمانيا 411
2 ـ تدويل القضية 415
أ ـ النفوذ الصهيوني داخل الولايات المتحدة 415
ب ـ إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة 418
ج ـ قرار التقسيم 419
3 ـ جهود المفتي والهيئة العربية العليا حتى النكبة 421
أ ـ الاستعدادات قبل بداية الحرب عام 1948 423
ب ـ مسؤولية الهيئة العربية العليا خلال الحرب 433
ج ـ 15 أيار/مايو 1948 436
د ـ حكومة عموم فلسطين 439
خاتمـة 447
الملاحـق 463
المراجـع 477

مقدمـة

قدّم هذا الكتاب في الأساس كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية في بيروت في أيلول/سبتمبر عام 2005. وقد كانت هناك توصية من الأساتذة المشرفين والمناقشين بضرورة نشر هذا العمل الذي تناول موضوع القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني.

تحتل مسألة القيادة حيزاً مهماً في الدراسات الاجتماعية، وبخاصة تلك التي تدخل في إطار العلوم السياسية، فباتت «القيادة السياسية» تستحوذ على اهتمام كثير من الباحثين في هذا المجال، ولا سيما في الدول الغربية. وبما أن القيادة ظاهرة مشتركة بين المجتمعات كافة، كان لا بد للباحثين في دولنا، أي دول العالم النامي، من الالتفات إلى دراسة عامل «القيادة» كما في الدول الأخرى.

لكن الأمر الذي تجدر ملاحظته هنا أن الدول التي صنّفت بالعالم النامي، أو الدول النامية، كانت بمعظمها خاضعة لاستعمار واحتلال الدول العظمى، وما زال معظمها، إن لم نقل جميعها، يخضع لنوع آخر من الاستعمار الاقتصادي يجعلها تدور في فلك التبعية الاقتصادية، وبالتالي السياسية.

وهنا يتبادر إلى الذهن دور القيادات في هذه الدول، من حيث قدرتها على ممارسة الدور القيادي في بلد لا يملك سيادة نفسه. وهذه المسألة برأينا غاية في الأهمية، إذ إنها تعكس الطبيعة السياسية المختلفة للدول التي تخضع للاستعمار، سواء أكان عسكرياً أم سياسياً أم اقتصادياً.

إن الإشكالية التي تطرحها مسألة القيادة السياسية في الدول غير المستقلة، تضعنا أمام كثير من علامات الاستفهام، وبالتالي تحفزنا على مزيد

من الدراسة والبحث في أساليب القيادة، والدور الذي تلعبه القيادات في مصائر الشعوب المستعمَرة. ومن هنا كان اختيارنا لفلسطين، إذ هي الدولة الوحيدة التي خضعت وما زالت تخضع للاحتلال والاستعمار بوجوهه كافة.

تهدف هذه الدراسة إلى طرح مسألة القيادة السياسية في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني من زاوية «القائد»، أي من خلال تسليط الضوء على عملية القيادة السياسية والدينية التي كان يجسدها الحاج أمين الحسيني، فنتعرف بذلك إلى إيجابيات وسلبيات العمل القيادي في دولة خاضعة للاحتلال، كما نركز على أهمية العلاقة بين القيادة والشعب في العمل الوطني الهادف إلى إنهاء الاحتلال والاستعمار.

لهذه الغاية، عمدنا إلى دراسة وتحليل مراحل العمل الوطني في فلسطين خلال فترة الانتداب، واضعين مسألة القيادة في المقام الأول، بحيث يتلازم عرض الحدث مع دراسة دور القائد في ذلك الوقت.

تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث طرحها لمسألة القيادة في فلسطين من خلال الأبعاد أو المحاور الثلاثة التي تعاملت معها القيادة، ونعني بها: البعد الداخلي، والبعد العربي ـ الإسلامي، والبعد العالمي.

وبما أن مشكلة حرية القيادة في فلسطين لا تزال مطروحة، وهي حالة مستمرة منذ فترة الانتداب البريطاني حتى يومنا هذا، فإن طرح هذه المسألة له أهمية خاصة على صعيد القضية الفلسطينية والأزمات التي تمر بها.

إن فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، هي من أغنى الفترات التاريخية في مسار القضية الفلسطينية، من حيث تسلسل الأحداث وتأثيرها في مصير فلسطين والشعب الفلسطيني. لهذا فإن دراسة ظاهرة «القائد» خلال تلك الأحداث تطرح أمامنا تساؤلات عدة، هي:

ـ هل تختلف عملية القيادة بين الدول المستقلة وغير المستقلة؟

ـ هل باستطاعتنا تطبيق النظريات العامة «للقيادة» على القيادة الفلسطينية في فترة الانتداب، وخصوصاً أن فلسطين دولة غير مستقلة وخاضعة للاحتلال؟

ـ كيف تعاملت قيادة الحاج أمين الحسيني مع الانتداب البريطاني والخطر الصهيوني؟

ـ كيف تعاملت الدول والشعوب العربية مع قيادة الحاج أمين الحسيني؟

ـ ما هو أثر قيادة الحاج أمين الحسيني في القضية الفلسطينية؟

نظراً إلى طبيعة البحث التي تتداخل فيها الأحداث التاريخية مع الدراسة العلمية لدور القائد السياسي، كان لا بد من استخدام أكثر من منهج، فاتبعنا في القسم الأول منهجاً نظرياً تحليلياً، من خلال تركيزنا على الشق النظري وعرض النظريات الخاصة بالقيادة، ومن ثم عرض لطبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يشكل مسرح البحث. لكننا في باقي الكتاب آثرنا أن نتبع المنهج التاريخي التحليلي، وهو ما فرضته علينا طبيعة الدراسة، فقيادة الحاج أمين الحسيني كانت تظهر وتتبلور مع تصاعد الأحداث في فلسطين. لا ننسى هنا أهمية المقابلات الشخصية التي أجريناها مع عدد من الشخصيات التي عايشت الحاج أمين الحسيني، ومنها أقرباء له، كبناته وأفراد من عائلة الحسيني.

لا بد أن نذكر هنا، أننا على الرغم من اتباعنا للمنهج التاريخي التحليلي، إلا أن أولوية وحدة الموضوع تقدمت على التسلسل التاريخي للأحداث، لهذا كنا نعود في بعض الأحيان إلى أحداث سابقة بغض النظر عن تسلسلها تاريخياً. كما أن الخوض في العديد من الأحداث وتفصيلها كانا ضروريين للتوصل إلى تحديد المسؤولية عن تلك الأحداث، وبالتالي تعريف القارئ بحقيقة ما كان يجري في فلسطين.

يتوزع الكتاب على أربعة أقسام، يحتوي كل قسم منها على فصلين. القسم الأول، تمهيدي نظري، بحيث يتناول المفهوم العام للقيادة السياسية والنخب، والمفهوم الخاص للقيادة والنخب في فلسطين. أما الأقسام الثلاثة الباقية فتتناول مراحل القيادة السياسية، أي قيادة الحاج أمين الحسيني وصولاً إلى نكبة فلسطين عام 1948. وقد وجدنا من المناسب لموضوع الدراسة إدراج بعض الملاحق التي تتضمن عدداً من الأوراق الخاصة التي تمكنّا من الحصول عليها.

بالنسبة إلى المصادر، فعلى الرغم من وفرة الكتب التي عالجت القضية الفلسطينية والقضايا العربية بشكل عام، إلا أن موضوع «القيادة السياسية» كمفهوم مستقل، ودراسة مستقلة، لم يلق الكثير من اهتمام الكتاب والباحثين، فلا نجد إلا القليل من الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع. لهذا تمّ التركيز على المصادر الأجنبية المخصصة لدراسة القيادة السياسية كمفهوم نظري، وهي عديدة ومتنوعة في هذا المجال. لكن هذه الصعوبة لا تنفي من ناحية ثانية وجود عدد من المراجع التي خصصت لقيادات معينة، وذلك في إطار

المذكرات والسير الذاتية. وفي مجال دراستنا هناك عدد لا بأس به من المراجع التي تناولت قيادة الحاج أمين الحسيني.

أضف إلى ذلك أن معظم القادة السياسيين الذين عايشوا فترة الانتداب البريطاني قد توفوا، وهو ما يحرمنا من مصدر مهم لهذا البحث، عنينا به التاريخ الشفهي، وهو منهج بات من المناهج المهمة في الدراسات المخصصة لدراسة الأحداث والحقبات التاريخية، نظراً إلى ما يكشفه من حقائق قد لا تذكرها المراجع. وقد اكتفينا في هذه الحالة بمذكرات بعض هؤلاء القادة أو من عايشهم، إضافة إلى عدد من المقابلات الخاصة التي تمكنا من إجرائها مع بعض أفراد عائلة الحاج أمين الحسيني، وبعض الشخصيات التي عايشت تلك الفترة في الأردن وبيروت.

لقد تم الاعتماد على كثير من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين بشكل عام، وحاولنا أن نستخلص منها كل ما يتعلق بموضوع الأطروحة، وبخاصة في ما يتعلق بالحاج أمين الحسيني.

ومع كثرة المراجع التي تناولت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، إلا أن هناك مراجع كانت لها أهمية خاصة من حيث تعاطيها مع الأحداث اليومية في فلسطين، أو من خلال التركيز على قيادة الحاج أمين الحسيني. وهنا نذكر أهمية المذكرات واليوميات الخاصة نظراً إلى وفرة المعلومات التي تغطيها.

الجدير ذكره بالنسبة إلى مصادر ومراجع الكتاب أن معظمها تطرق إلى قيادة الحاج أمين الحسيني بشكل أو بآخر. ففي حين كان بعضها مخصصاً لهذه الناحية، كان البعض الآخر يتضمن ذكراً لها على أساس أن قيادة الحاج أمين الحسيني ارتبطت أصلاً بالحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها مع بداية الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين.

في النهاية، أود أن أوجه عميق شكري لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل في مرحلته الأولى، عندما قدّم كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، وفي مرحلته الثانية عند الإعداد لنشره. وأخص بالشكر د. عدنان السيد حسين، ود. بيان نويهض الحوت ود. أنيس صايغ.

القسم الأول

القيـادة السياسيـة والنخبـة

الفصل الأول

القيادة السياسية في إطارها النظري

بما أن القيادة السياسية ظاهرة مشتركة في جميع الدول والمجتمعات، فإن دراستها تحتم علينا الاطلاع على النظريات العامة التي تناولت هذه الظاهرة أولاً، كي يصبح بالإمكان دراسة «القيادة السياسية» في مجتمع ما، أو في دولة ما.

من هنا تظهر أهمية الناحية النظرية في موضوع «مفهوم القيادة السياسية» التي تتمثل باستعراض النظريات التي تناولت «القيادة» و«القائد السياسي» و«النخب السياسية»، نظراً إلى ما تشكله هذه الدراسات من أهمية في فهم طبيعة السلوك البشري في عملية القيادة. ولهذا نجد أن الكتب السماوية ومختلف أنواع العلوم الاجتماعية والفلسفية قد بحثت في قيادة الأفراد والمجتمعات على أسس وخصائص معينة.

عالجت معظم الدراسات التي تناولت بالدرس مفهوم القيادة السياسية هذا الموضوع من زوايا عدة، أهمها:

ـ مفهوم «القيادة السياسية».

ـ مفهوم «القائد السياسي» أي الشخص الذي يصح أن نطلق عليه لقب «القائد السياسي».

ـ العلاقة بين مفهوم «القيادة السياسية (Leadership) «، ومفهوم «النخبة. (Elite) «

فإذا أردنا التعمق في دراسة شخصية القائد السياسي، لا بد لنا بداية من دراسة المفاهيم المرتبطة بهذه الظاهرة.

أولاً: مفهوم «القيادة السياسية«

قد يتبادر إلى الأذهان أن مصطلح «القيادة السياسية» غني عن التعريف، أي أنه لا يحتاج إلى تعريف أو تفسير، إذ يكفي أن نذكر عبارة «القيادة السياسية»، حتى يُفهم أن المقصود بها هو الطبقة الحاكمة التي تقوم بقيادة الحركات السياسية والعسكرية أو التي تتولى السلطة في أي بلد. لكن الواقع أن هذا المصطلح بحاجة إلى دراسة أعمق كي يصبح بالإمكان فهم طبيعة العناصر التي تتحكم بشخصية القائد، وبظروف قيادته.

لهذا نرى أن «القيادة السياسية» ظاهرة تستحق الدراسة والبحث. فكيف نشأت هذه الظاهرة؟

1 ـ نشأة «القيادة«

إن «القيادة» في إطارها العام ظاهرة موجودة في شتى مجالات الحياة، وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة، وبخاصة في إطار العلوم الاجتماعية، فأصبحنا نجد دراسات وأبحاثاً وكتباً متخصصة بدراسة ظاهرة القيادة.

أما القيادة في إطارها السياسي فهي أيضاً ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، وقد كانت موجودة على مدى العصور واختلافها، بدءاً من القبيلة وصولاً إلى الدولة الحديثة بغض النظر عن الاختلاف في الأشكال التي كانت تتخذها هذه القيادة. ونظراً إلى تأثير هذه الظاهرة في سير المجتمعات وفي مصير الشعوب، فهي ظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام، ولا سيما بعد أن أصبحت تستأثر بحيز مهم في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما السؤال عن بداية استعمال مصطلح «القيادة السياسية (Political Leadership)» ، فإذا عدنا إلى التاريخ، فإننا نجد مثلاً أن كلمات مثل «الزعيم» أو «الملك» كانت هي المستخدمة في كثير من اللغات للتمييز بين الحاكم وبقية أفراد المجتمع. ويلحظ قاموس أكسفورد الإنكليزي الصادر عام 1933 أن ظهور كلمة «القائد» في اللغة الإنكليزية كان مع بداية العام 1300، لكن في جميع الأحوال

لم يظهر مصطلح «القيادة (Leadership) «بشكل واضح إلا في حوالى العام 1800[1].

بدأ الفلاسفة يهتمون بدراسة ظاهرة القيادة قبل أن يتجه علماء النفس إلى الاهتمام بها، ونستطيع تتبع الكتابات الجادة حول هذا الموضوع عند قدماء الإغريق، إذ تعتبر جمهورية أفلاطون بمثابة بحث عميق حول السلطة والقيادة[2]. ولطالما كانت فكرة «القيادة» محط اهتمام ودراسة في مختلف الحضارات، حيث اجتهد الكتاب والشعراء عبر كتبهم ومقالاتهم في وضع نظريات ونصائح حول أفضل الطرق للوصول إلى مرتبة القائد الناجح. في أوروبا نجد مثلاً ماكيافيللي الذي وضع كتاب الأمير ، بينما في الصين لدينا كتابات كونفوشيوس[3]. ومع الاكتشافات والتطورات التي شهدها العالم، ازداد الاهتمام في الثقافات المتعددة والجديدة وبشكل خاص في أنماط القيادات[4]. وقد أصبح كتاب ماكيافيللي مرجعاً يطلع عليه معظم رجال السياسة، وخصوصاً أن ماكيافيللي طرح في كتابه مفهوماً اتبعه ويتبعه عدد ليس بقليل من القيادات السياسية في العالم، ونعني به مفهوم «الغاية تبرر الوسيلة».

وقد حصل تطور كبير في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي التي ينتقل بموجبها الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية. ونجد في كتابات توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو أفضل تفسير لها، من حيث شرحهم لواجبات الحكام وحقوق الأفراد على الرغم من احتفاظ كل منهم بوجهة نظر خاصة. وهذه النظريات، في معالجتها لشؤون الحكام والأفراد، إنما تناقش مسألة القيادة السياسية في المجتمع. ولقد تعاطى هؤلاء المفكرون مع الفكرة من خلال نظرياتهم الاجتماعية والفلسفية التي تناولت المجتمعات وحياة الأفراد. وكانت شخصية الحاكم أو

([1])Ralph M. Stogdill, Handbook of Leadership; a Survey of Theory and Research (New York: Free Press, [1974]), p. 7.

([2])Cecil Austin Gibb, ed., Leadership: Selected Readings , Penguin Education UPS; 17. Penguin Modern Psychology Readings (Harmondsworth: Penguin, 1969), p. 55..

([3])Roya Ayman, Leadership Perception: The Role of Gender and Culture, in: Martin M. Chemers and Roya Ayman, eds., Leadership Theory and Research: Perspectives and Directions (San Diego, CA: Academic Press, 1993), p. 138.

([4])Gibb, ed., Ibid., p. 55.

القائد محورية في جميع المجتمعات نظراً إلى أهمية هذه الشخصية التي تعتبر الأولى في المجتمع، وبخاصة أن مصير الشعوب يتأثر بمواقف الحكام والقادة.

وقد انبرى عدد من مفكري العرب أيضاً إلى تناول هذه الظاهرة خاصة من قبل علماء الفلسفة والاجتماع. فعندما يناقش ابن خلدون قضية الخلافة في الإسلام، يتحدث عن القيادة السياسية التي ليست بنظره من عقائد الإيمان، بل هي بالأحرى، شأن من شؤون التنظيم الاجتماعي بغية تحقيق المصلحة العامة، بكلمة أخرى هي وسيلة لحماية الدين عبر تولي القيادة السياسية[5]. وقد ناقش الفارابي مسألة العقد الاجتماعي والدولة في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة قبل علماء الغرب بعصور. ويعتبر هذا الكتاب نموذجاً في دراسة أحوال الدولة ورئيسها الذي هو بمثابة القلب بالنسبة إلى الجسد كما يشبّهه الفارابي، فكما تخضع أعضاء الجسم للقلب، يخضع أهل المدينة الفاضلة لرئيسهم الذي يعمل على تحقيق رغباتهم.

وانطلاقاً من هذه الدراسات والأبحاث التي أطلقها المفكرون العرب والأجانب، أخذت ظاهرة «القيادة» في المجتمعات تتعمق أكثر فأكثر، وبدأنا نرى ونقرأ عن نظريات خاصة بمفهوم القيادة السياسية في المجتمعات والدول.

2 ـ تعريف «القيادة السياسية«

ما هي القيادة السياسية؟ وكيف يعرفّها الباحثون؟ سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين من خلال التعرض لبعض التعريفات التي وضعها عدد من دارسي هذه الظاهرة.

يعرف ف. ج. بايلي (F. G. Baily) القيادة السياسية بأنها الأعمال التي يتم إنجازها عن طريق اتخاذ قرارات معينة، بحيث يلتزم الآخرون بتطبيقها. وبهذا المعنى، تصبح القيادة السياسية عبارة عن عملية إقناع[6]. هذا يعني أن القيادة ترتكز على مرحلتين، الأولى اتخاذ القرار، والثانية الالتزام بتطبيق القرار عن

([5]) ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: الحقوق الطبيعية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص 86.

([6])F. G. Baily, Leadership: The Tactics and Strategies of Persuasion, Paper Presented at: Leadership and Development in Arab Society , Edited by Fuad I. Khuri (Beirut: Center for Arab and Middle East Studies, Faculty of Arts and Sciences, American University of Beirut, 1981), p. 188.

طريق الاقتناع بضرورة تطبيقه. أي أن القيادة السياسية بحسب هذا التعريف هي في أصلها عملية إقناع الجماهير بصوابية قرار القيادة، وبالتالي القبول والاقتناع به.

لكن برايان د. جونز (Bryan D. Jones) يعكس هذا التعريف إذ إنه يرى أن القيادة السياسية هي بكل بساطة انعكاس مباشر «لرغبات الجماهير»، ولا بد برأيه لدراسة القيادة السياسية من التوقف عند أمرين: الأول يتجه نحو إنجازات الفرد القائد، أما الثاني فيتجه إلى القيود الاقتصادية، والسياسية، والمؤسساتية والثقافية على ممارسات القيادة السياسية[7]. هنا تصبح القيادة السياسية عملية تلبية لرغبات الجماهير عن طريق القرارات التي ترضي الجماهير، أي أن رغبة الجماهير تسبق في هذه الحالة قرار القائد الذي يرسم سياسته بحسب طلبات الجماهير.

وتتوالى التعريفات بظاهرة القيادة، فيصف بلاكمار (Blackmar) ، القيادة السياسية بأنها تركيز أو حصر الجهود في شخص واحد كتعبير عن قوة الجميع[8]. وبهذا التعريف يحصر بلاكمار القيادة بشخصية القائد الفرد الذي يعبر عن إرادة المجتمع.

أما تاكيتسوغو تسورتاني (Taketsugu Tsurutani) في كتابه عن القيادة السياسية في المجتمعات الانتقالية، فيرى أن القيادة السياسية في كل دولة تمثلها الهيئة العليا لصنّاع القرار، حيث تكون مسؤوليتهم القانونية وضع القرارات النهائية للسلطة في كل القضايا والمشاكل التي تهمها. بهذا المعنى تصبح القيادة السياسية، كمفهوم وكمادة للتحليل، ثابتة بينما يتغير الأعضاء أو تكوين القيادة الشخصي، وهذا المتغير الأخير يختلف بين مجتمع وآخر طبقاً لعدة عناصر، منها: العادات التاريخية، التجربة السياسية السابقة، التأثير الخارجي، التقاليد الأيديولوجية، نزعة المجتمع...[9]. واللافت في آراء تسورتاني أنها تعرضت للقيادة السياسية في الدول النامية، حيث تختلف برأيه

([7])Bryan D. Jones, ed., Leadership and Politics: New Perspectives in Political Science, Studies in Government and Public Policy (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1989), p. 3.

([8])Stogdill, Handbook of Leadership; a Survey of Theory and Research , p. 7.

([9])Taketsugu Tsurutani, The Politics of National Development; Political Leadership in Transitional Societies , Chandler Publications in Political Science (New York: Chandler Pub. Co., [1972; 1973]), p. 26.

عملية القيادة طبقاً لظروف كل مجتمع ودولة، وتخضع القيادة في هذه الدول لعدد من العوامل، أهمها عامل التأثير الخارجي. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى عملية القيادة في الدول النامية التي تعتبر دولاً ذات استقلال غير كامل من الناحية العملية. وهنا تكمن أهمية مناقشة هذا الموضوع في دول لا تتمع باستقلال كامل، وقد تكون دولاً محرومة من الاستقلال وتقع تحت الاحتلال المباشر أو غير المباشر، الأمر الذي يعيق عملية استقلالية القرار والقيادة.

إذاً، فالقيادة السياسية تشكل في أي مجتمع رأس الحربة التي تشق الطريق أمام الناس جميعاً نحو تحقيق الأهداف والآمال والطموحات[10]. وفي هذا الإطار يعتبر نيكربوكر (I. Knickerbocker) أن القيادة السياسية ترتبط بالحالة الخاصة المراد تحقيقها في المجتمع[11].

يمكن تلخيص الفكرة التي تدور حولها هذه التعريفات بأن القيادة السياسية هي عملية تتركز في فئة معينة، تملك إمكانية صنع القرار، وتكون في موقع السلطة. لكن هذه القيادة في النهاية تبقى مرتبطة بماهية المجتمع الذي يخضع لها.

ومن الواضح أن المرء لا يستطيع أن يكون قائداً بمعزل عن الآخرين، لهذا من الخطأ تصوير قصة حياة قائد ما وكأنها سيرة بطل فرد مستقل بذاته، إذ إن صفات القائد، وآمال المناصرين له، ودور الظروف التاريخية ومن ثم نجاح أو فشل الحركة في تحقيق هدفها، كلها عناصر متساوية من حيث الأهمية في هذه العملية المتكاملة[12]. هذا يعني أن القيادة السياسية هي عبارة عن ظاهرة تتألف من عناصر عدة وعوامل متداخلة، منها الظروف التاريخية وطبيعة المجتمع والشعب وشخصية القائد.

هذا يقودنا إلى أهمية مفهوم القيادة السياسية الذي بات يفرض نفسه

([10])عبد الستار قاسم، القيادة الفلسطينية قبل عام 1948 وأثرها في النكبة (نابلس: مكتبة الرسالة، 1992)، ص 1.

([11])I. Knickerbocker, Leadership: A Conception and Some Implications, in: Gibb, ed., Leadership: Selected Readings , p. 26.

([12])Dankwart A. Rustow, Introduction to the Issue Philosophers and Kings: Studies in Leadership, Daedalus: Journal of American Academy of Arts and Sciences , vol. 97, no. 3 (Summer 1968), pp. 683- 684.

كظاهرة عامة تطبقها المجتمعات كافة، وتناولتها الشرائع والأديان السماوية، وإن بتعابير أو تسميات مختلفة. ونجد أن هذه الظاهرة أخذت تزداد وضوحاً مع تطور المجتمعات وتقدمها، حتى غدت عِلماً قائماً بحد ذاته، يتم تدريسه في الجامعات والمعاهد. لهذا السبب ترتدي النظريات التي تناولت مفهوم القيادة السياسية أهمية خاصة إذ إنها تضعنا أمام أنماط القيادات في مجتمعات مختلفة، وبالتالي في أنظمة حكم مختلفة.

من الواضح أن المفهوم العام لمصطلح «القيادة السياسية (Leadership) « يقودنا إلى شخصية «القائد السياسي (The Leader) «، فالمصطلحان مرتبطان ببعضهما، فلا تصح القيادة السياسية من دون قائد يتسلم دفة القيادة، وفي الوقت عينه لا يستطيع القائد القيام بمهامه إلا ضمن إطار وعنوان القيادة السياسية.

ثانياً: القائد السياسي

من هو القائد السياسي (Political Leader) ، ما هي مواصفاته، وكيف يصل إلى القيادة؟ وهل تختلف معايير القادة بين بلد وآخر، أو بين شعب وآخر؟ وبالتالي، فهل ظاهرة القائد السياسي ضرورية في المجتمع؟

ظاهرة القيادة بشكل عام موجودة في مختلف نشاطات الحياة، وفي مختلف ميادين العمل، إذ لا بد لكل مجموعة، بدءاً من العائلة وصولاً إلى المؤسسة ثم إلى الدولة، من قائد مسؤول يشرف على شؤون هذه المجموعة. وقد تطورت هذه المجموعات من العائلة إلى القبيلة حتى الدولة الحديثة، فهذه المجموعات هي مؤسسات يمارس ضمنها نوع من القيادة. وهذه القيادة في نظرنا ضرورية خصوصاً لتحقيق أهداف المجموعة وطموحاتها، وقد تكون هذه القيادة ممثلة بشخص فرد قائد أو في مجموعة قيادية. لكن هذه القيادة مهما اختلف شكلها، لا بد من وجودها كي تشكل بالنهاية مركز السلطة والقرار.

1 ـ أهمية القائد السياسي

في واقع الأمر، يشكل القائد شخصية فريدة تستحوذ على الاهتمام، بحيث يتم تسليط الأضواء عليها من قبل المجتمع. غير أن هذا القائد الذي قد يسعى وينجح في تحقيق أهداف المجموعة المنوطة به، قد يتحمل من ناحية

ثانية مسؤولية الفشل في القيادة، ويصبح بالتالي عرضة للانتقاد أو العزل من قبل الأفراد الذين قبلوا بقيادته وسلطته.

يرى نيكربوكر، أن القائد السياسي يظهر نتيجة حاجات مجموعة من الناس، ومن طبيعة الحالة التي تعمل ضمنها هذه المجموعة[13]. أما برايان جونز، فيعرّف القادة بأنهم أناس يشغلون مراكز عالية المستوى، حيث تقوم المجموعة باختيارهم[14].

هذه الآراء أو الأفكار، تربط القائد بالمجموعة، حيث يبدو القائد في هذه الحالة شخصاً يتم اختياره من قبل مجموعة ما، كي يعمل على تحقيق أهدافها، ويترتب على هذا الاختيار رفع الشخص الذي وقع الاختيار عليه إلى مرتبة القائد.

في هذا السياق يرى جون و. غاردنر (John W. Gardner) أن المرء قد يقبل بعدم التركيز على أهمية القائد، لكنه لا يستطيع تصور مجتمع من دون قائد، إذ تعترض هذا التصور مشكلات عدة، منها أن كثيراً من الناس يفضلون أن يكون لهم قائد، ومن ناحية ثانية فإن الشعب، سواء أراد أن يكون له قائد أم لا، فإن هناك ظروفاً تحتم الحاجة إلى وجود القادة كي يقوموا بتحقيق الأهداف والأعمال التي لا تستطيع مجموعة الشعب إنجازها بنفسها[15].

غير أن روبرت ميتشل (Robert Michels) ، توصل إلى الاستنتاج بأن الجماهير بطبعها لامبالية وبحاجة إلى من يقودها، إذ برأيه أن الشعب بشكل عام تنقصه الكفاءة ولا يهتم كثيراً بالقضايا السياسية، ولهذا تكون تحركاته بطيئة، ثم أن الجماهير برأي ميتشل تغمرها الرغبة في عبادة القائد[16]. وبهذه الحالة تصبح «القيادة» أمراً حتمياً في هذا النمط من المجتمعات اللامبالية برأي ميتشل الذي يضع الشعب في مرتبة من الجهل وعدم الأهلية، مما يجعل الحاجة ماسة إلى من هو أكثر كفاءة وقدرة على تحمل مسؤولية القيادة. لكن هذا الرأي من ناحية ثانية، يلغي دور الشعب باعتباره

([13])Knickerbocker, Ibid., p. 25.

([14])Aaron Wildavsky, {A Cultural Theory of Leadership, in: Jones, ed., Leadership and Politics: New Perspectives in Political Science, p. 93.

([15])John W . Gardner, On Leadership (New York: Free Press, 1990), p. 141.

([16])Charles E. Butterworth, Philosophy Stories and the Study of Elites, in: I. William Zartman, ed., Elites in the Middle East (New York: Praeger, 1980), p. 46.

مجموعة تتمتع بحق اختيار الشخص المناسب لتولي منصب القيادة.

أما نيكربوكر فيقدم لنا شرحاً عملياً ومنطقياً لطبيعة القائد، إذ يرى من الصعب على أي مجموعة أن تقوم بالتحدث أو التحرك إلا من خلال فرد واحد. إذ لو تكلم الجميع مرة واحدة، لن يتمكن أحد من الاستماع، لهذا إذا أرادت المجموعة أن تتحرك كمجموعة موحدة وأن تكون أكثر تنظيماً، فمن الضروري أن يقوم فرد واحد بتمثيلها[17].

من جهة أخرى، عندما يقوم القائد باختيار أساليب واستراتيجيات معينة لإقناع الآخرين بسياسته، عليه أن يأخذ في الحسبان عوامل عدة، منها: طبيعة علاقته بهم، نوعية الناس الذين يتبعون قراراته، قوة الإقناع التي يتمتع بها، أهمية المشاكل المطروحة ومدى ارتباطها بحاجات الناس ودرجة أوليتها بالنسبة إليهم[18]. هذه العوامل جميعها تكون بمثابة التحدي أمام القائد الذي يستطيع من خلال مواجهتها إثبات قوته كقائد سياسي.

ارتكزت الأديان السماوية إلى تعاليم الأنبياء والرسل، وقد شكل هؤلاء قادة لشعوبهم في كل فترة ظهروا فيها، فكان الناس يقتنعون بما يأتي به الأنبياء والرسل من خلال ما يقدمه لهم كل نبي من براهين، وما ينشره من تعاليم تدخل إلى عقول ونفوس الناس، فيتبعون هذا النبي أو ذاك.

فعندما ظهر السيد المسيح (عليه السلام)، استطاع بقدراته أن ينال اقتناع الكثيرين الذين فضلوا التعرّض للتعذيب والقتل على ترك الدين المسيحي الجديد الذي بشّر به السيد المسيح (عليه السلام). وقد تمتع السيد المسيح (عليه السلام) بقدرة هائلة على كسب اهتمام الجماهير رغم بساطته، فكان يقف ليلقي تعاليمه إلى الناس في حالة من التواضع والبساطة، لكنها كانت كافية لإقناعهم.

نقرأ في إنجيل متى : «... فلمّا أكمل يسوع هذه الأقوال بهتت الجموع من تعليمه. لأنه كان يعلمهم كمن له سلطان وليس كالكتبة»[19]. وكانت هذه الجموع تتبعه في رحلاته بين المدن والقرى كي تسمع تعاليمه. لهذا نقرأ: «ولمّا نزل من الجبل تبعته جموع كثيرة»[20].

([17]) Knickerbocker, Leadership: A Conception and Some Implications, p. 32.

([18])Baily, Leadership: The Tactics and Strategies of Persuasion, p. 215.

([19]) الكتاب المقدس ، «إنجيل متى،» الأصحاح السابع.

([20]) المصدر نفسه، الأصحاح الثامن.

وكان السيد المسيح (عليه السلام) يدرك أن الناس بحاجة إلى من يقودهم إلى الخير والرشد على عكس ما كان سائداً في ظل الدول الرومانية وسيطرة الظلم والطغيان. يقول إنجيل متى : «... ولمّا رأى الجموع تحنّن عليهم إذ كانوا منزعجين ومنطرحين كغنم لا راعي لها...»[21].

أما اللقب الأبرز الذي أطلق على السيد المسيح (عليه السلام) فكان «المعلم»، وهو اللقب الذي أطلقه عليه تلاميذه الذين أرسلهم كي ينشروا رسالة الدين المسيحي، وهي إشارة واضحة إلى قائد يعلّم الآخرين مبادئ القيادة كي يحسنوها من بعده.

يقول السيد المسيح (عليه السلام) لتلاميذه: «ها أنا أرسلكم كغنم في وسط ذئاب. فكونوا حكماء كالحيّات وبسطاء كالحمام. ولكن احذروا من الناس.... ليس التلميذ أفضل من المعلم ولا العبد أفضل من سيده. يكفي التلميذ أن يكون كمعلمه والعبد كسيده»[22].

أما في الإسلام، فقد حظيت شخصية «القائد» باهتمام بالغ، وخاصة من ناحية التركيز على شخصية الرسول محمد (صلى الـلـه عليه وسلم) ونجد في الآية الكريمة: { لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتّم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم }[23]، وصفاً دقيقاً لشخصية القائد التي كان يجسدها الرسول الكريم، فهو، أي القائد، من أفراد الشعب، لكنه يمتاز عنهم إذ «يعز عليه مشقتكم، ولا يهمه إلا شأنكم، وهو قائم بالشفاعة لكم»[24] وهو مع حرصه على أفراد الشعب، يتمتع بالرأفة والرحمة تجاههم.

ويعتبر الرسول رجل دولة من الطراز الأول سياسياً وعسكرياً، فكان مثال القائد، إذ استطاع أن يبلّغ دعوته إلى الإسلام على الرغم من المصاعب والشدائد، وتمكن من إقناع الناس وتنظيم المجتمع الإسلامي، وهي أمور في صميم القيادة السياسية. ثم كان قائداً عسكرياً، حيث قاد المسلمين في غزواتهم ضد المشركين بواسطة جيوش المسلمين التي أشرف على

([21])المصدر نفسه، الأصحاح التاسع.

([22])المصدر نفسه، الأصحاح العاشر.

([23])القرآن الكريم ، «سورة التوبة،» الآية 128.

([24])أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني (القاهرة: دار الشعب، [1952])، ص 3140 ـ 3141.

تشكيلها، ومن هذه الغزوات نذكر غزوة بدر وأحد والأحزاب[25].

من هنا نعرف مقدار أهمية القائد في الإسلام، فقد صار الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) قدوة ومثلاً للمسلمين من خلال نبوته وقدرته على قيادة المسلمين في شتى المجالات. ولقد جاءت الآية الكريمة { لقد كان لكم في رسول الـلـه أسوة حسنة لمن كان يرجو الـلـه واليوم الآخر وذكر الـلـه كثيراً }[26]، ترشد المسلمين بوجوب اتخاذ الرسول الكريم (صلى الـلـه عليه وسلم) أسوة في حياتهم.

وقد اهتم المفكرون والمؤرخون في الإسلام بعد وفاة الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) بدراسة هذه الظاهرة وإن اختلفت التسميات، من الخلافة إلى الولاية إلى الملك، لكن التركيز كان واضحاً على شخصية الحاكم. والحاكم هنا هو القائد السياسي الموجود على رأس السلطة السياسية في كل زمان وكل دولة.

وفي هذا الإطار يشرح خليل أحمد خليل في العرب والقيادة مفهوم السلطة في الإسلام، فيرى أن هذا المفهوم اتخذ عدداً من المعاني المختلفة باختلاف الأوضاع الاجتماعية، من السلطة داخل العشيرة والقبيلة إلى سلطة الإمارة والمملكة مروراً بسلطة الدولة التي كانت ملامحها تبرز في بعض مدن الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده. إلا أن هذه السلطة لم تتبلور في مدلولها النظري إلا مع القرآن الكريم، حيث يدور معظم الآيات حول تهذيب الأخلاق وقيادة الاجتماع البشري، فالقرآن بهذا المعنى مصدر أساسي لنظرية السلطة عند العرب وفي الإسلام[27]. وبرأي خليل فإن القيادة السياسية ظلت مع الإسلام ترتدي طابع الأبوة، أي القيادة الأبوية والأب القائد الذي يمثل بالنسبة إلى الشعب الأب الرحيم، المفكر المدبر، العالم بأمور الدنيا؛ والقيادة الأبوية في دلالتها تحمل معنى مميزاً هو «واجب القائد في المسؤولية عن الأمة»، فهذا هو واجبه الشخصي، أما الآخرون فيعملون كمساعدين له، والقائد الأبوي مستعد لأداء هذا الدور بحيث يكون مقبولاً من الشعب وفي مركز القمة[28].

([25]) «عبد القادر عليان، القائد الأعلى... محمد (صلى الـلـه عليه وسلم)،» دنيا الوطن ، 2004/8/9، متوفرة على الموقع : www.alwatanvoice.com

([26]) القرآن الكريم ، «سورة الأحزاب،» الآية 21.

([27]) خليل أحمد خليل، العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد (بيروت: دار الحداثة، 1981)، ص 49 ـ 50.

([28]) المصدر نفسه، ص 114.

إذاً، نستنتج أن القائد هو أحد أبناء الشعب، يظهر ليتسلم زمام القيادة مستنداً إلى قدرات ومواصفات معينة. وقد عرفت المجتمعات، حتى تلك الأكثر بدائية، هذا الشكل من أشكال السلطة، إذ دائماً كان هناك فرد أو مجموعة تتولى قيادة الآخرين. ومن المنطق والضرورة أن يكون هناك من يتولى القيادة، حيث لا يوجد مجتمع قادر على قيادة نفسه بالمجموع، وعلى الرغم من أن حب السلطة كامن في نفوس جميع الأفراد، إلا أن هؤلاء في النهاية يتجهون إلى اختيار أحد الأفراد الذي يرون فيه صفات تميزه وتؤهله لقيادتهم، فتصبح مسؤولية السلطة على كاهله.

2 ـ النظريات الخاصة بالقيادة

ركز كثير من علماء الاجتماع على ظاهرة القيادة في المجتمع التي تناولت بشكل خاص شخصية القائد، وفي هذا الإطار برز عدد من النظريات الخاصة بمفهوم القيادة والقائد، لكن هذه النظريات تمحورت بمعظمها حول نظريتين:

أ ـ نظرية «الرجل العظيم (The Great Man Theory) «أو الكاريزما (Charisma)

نالت هذه النظرية أكبر قدر من الاهتمام والدعم في المجتمع الغربي. وهذا ليس مستغرباً عندما نجد أن الأكثرية من النخب في المجتمع الغربي تتحدر من طبقات اجتماعية عريقة[29]، بمعنى أن شخصية القائد في هذه الحالة ترتبط إلى حد كبير بالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها.

وبشكل عام تركز نظرية الرجل العظيم على وجود أشخاص يتمتعون بصفات خاصة تؤهلهم للظهور من بين الآخرين، وتسمح لهم بتوجيه وقيادة الأكثرية. هذه النظرية تتلاءم مع مفهوم الحق المقدس للملوك وتشكل هذه الوضعية الخطوط العامة لطروحات جمهورية أفلاطون [30]. وفي بداية القرن العشرين كان يُنظر إلى القادة على أنهم أشخاص مميزون، يظهرون نتيجة الثروة الموروثة أو المكانة الاجتماعية، ويتمتعون بإمكانات وقدرات تميزهم من الآخرين بشكل عام[31].

([29])J. B. Cooper and J. L. McGaugh, Leadership, in: Gibb, ed., Leadership: Selected Readings , p. 246.

([30])المصدر نفسه، ص 247.

([31])Stogdill, Handbook of Leadership; a Survey of Theory and Research , p. 72.

تصوّر هذه النظرية شخصية القائد على أنه بطل، ويصفه توماس كارليل (Thomas Carlyle)على أنه شخص يملك صفات فريدة تأسر خيال الجماهير. وهي صفات خارقة تميز القائد من الأتباع، وتجعل من السهل التعرف إلى شخصية وصفات هذا القائد[32]. وبرأي كارليل فإن هذه الصفات هي التي تجعل من الإنسان قائداً أو ما يسميه «القائد المولود»[33].

ويضيف كارليل أن هذا النوع من القادة ينشأ عندما يظهر من بين الجماهير العادية رجال يملكون طاقات هائلة من القوة والشجاعة والفهم، فيتبعهم الناس ويعجبون بهم ويطيعونهم إلى درجة العبادة أحياناً. وقد رأى كثير من الباحثين أن كارليل هو من أهم المدافعين عن نظرية الرجل العظيم، لأنه وجد أنه من بين كل العناصر التاريخية، يبقى «الرجال العظماء» هم الأهم[34].

يعتبر «الرجل العظيم» نموذجاً من القادة، يفرض نفسه على الشعب بواسطة ما يتمتع به من صفات يمتلكها، فتعطيه مكانة خاصة بين أفراد الشعب الذين يختارونه ويطيعونه عن اقتناع تام وثقة بقدرات لا يمتلكونها هم أنفسهم، وبالتالي، فمن الطبيعي أن يتنازلوا لمن هو أعلى منهم مكانة وقدرة ومرتبة.

إذاً، فالقادة الأقوياء يجب أن يكونوا قادرين على إثارة أحاسيس الرأي العام واهتمامهم، فكل قائد عنده ما يسمى «اللحظة المناسبة» التي يستطيع استغلالها لمصلحته. لهذا السبب أطلق على بعض الرجال العظماء لقب «رجل الساعة»، أي هو القائد العظيم الذي يكون حساساً للحالة، ويعرف كيف يطورها أو كيف يجعلها تتحول إلى نقطة يستطيع معها الإمساك بها، وهذا ما يسمى فن التخطيط. فأعظم القادة هم أولئك الذين لديهم القدرة على تحويل التناقضات الواقعة داخل المجتمع إلى مصدر قوة لقيادتهم[35].

([32]) المصدر نفسه، ص 17.

([33])Ayman, Leadership Perception: The Role of Gender and Culture, p. 139.

([34])Eugene Emerson Jennings, An Anatomy of Leadership: Princes, Heroes, and Supermen (New York: Harper, [1960]), p. 5.

([35])المصدر نفسه، ص 15.

وفي إطار نظرية «الرجل العظيم»، يشبّه نيتشه الرجال العظماء بالأحداث والعهود العظيمة، فهم برأيه كالمواد المتفجرة، إذ تكمن في داخلهم طاقة هائلة متراكمة. وهذه الطاقة المتفجرة لديهم هي التعبير الذي يطلق عليه نيتشه عبارة «الرغبة للسلطة»، أو «الرغبة للقيادة». فهؤلاء الرجال الذين يملكون قوة كهذه من الطبيعي أن يحكموا الضعفاء، إنهم الأبطال الذين يضعون قوانينهم خارج التقاليد والأعراف مرتكزين على قوتهم وتأثيرهم[36].

هنا نتساءل، ما الذي يجعل الشعب مقتنعاً بشخص ما دون غيره، وعلى أي أساس، ولماذا يمنحونه الطاعة والثقة؟

يتحدث جون ستيورات ميل (John Stuart Mill) عن الإنسان العبقري (Genius)، وهو الشخص الذي يصنّفه خارج دنيا الناس العاديين، يشبهه بالمرشد السحري، فهو ظاهرة فريدة وغير قابلة للتفسير، تكون أكثر حماسة من الباقين، إنما بإرادة قوية تستطيع تحويل الرغبة إلى حب كبير للفضيلة وتحكم صارم بالنفس، بحسب تعبير ميل[37].

هذا الحديث عن الشخص صاحب الصفات الخارقة يقودنا إلى تعبير «كاريزما (Charisma) «الذي يستخدمه كثير من الباحثين في علم الاجتماع والسياسة، وهي صفة تعني القدرة الخارقة، الجاذبية، السحر في الشخصية...

تعود جذور الكلمة إلى القديس بولس (St. Paul) ، الذي استخدمها بمعنى النعم أو القوة التي تعتبر هبة من الـلـه، ومن أبرز الذين استخدموا هذه النظرية ماكس فيبر (Max Weber) ، لكنه لم يعطها صفة الهبة، بل شدد على الطبيعة الثورية لكثير من القادة الخارقين، ورأى أن هؤلاء القادة لا يظهرون إلا في أوقات الأزمات الاقتصادية والدينية والسياسية[38].

ويقول ماكس فيبر إن الكاريزما ترتكز على عناصر عدة، منها الإخلاص المطلق للشخص، والثقة الذاتية في قوة الإلهام، والبطولة، وصفات فردية أخرى للقائد. هذه الصفة «الكاريزمية (Charismatic) «، هي التي يتصف بها

([36])Charles Lindholm, Charisma (Cambridge, MA: B. Blackwell, 1990), p. 19.

([37])المصدر نفسه، ص 17.

([38])Gardner, On Leadership , p. 34

الأنبياء، وفي حقل السياسة نجدها لدى قادة الحرب، والحكام المنتخبون، والخطباء، وقادة الأحزاب السياسية. في هذه الحالة لا تكون طاعة الناس للقائد بسبب تقليد ما، بل لأنهم يؤمنون بقائدهم. وبالتالي يتجه إخلاص الأتباع له نحو شخصه وصفاته[39].

ويحدثنا فيبر في معرض شرحه لعبارة «الكاريزما»، عن نوعين أو شكلين مختلفين من الكاريزما، يتعارض أحدهما مع الآخر. الشكل الأول هو نوع الكاريزما المؤسساتي (Institutional Charisma) وهي التي قد تحدث بالوراثة، أو تنتقل بالوظيفة. وتعطي هذه الكاريزما هالة من السلطة المقدسة للشخص الذي قد يرتدي ثوب رجل الدين، أو يجلس على عرش الملك، وذلك بغض النظر عن الصفات الشخصية. وفي هذه الحالة تكون الكاريزما برأي فيبر هي قدرة أصحاب السلطة والقوة على تشريع المؤسسات والأفراد[40].

هذا النوع الذي يتحدث عنه فيبر يبدو كأنه وصف لحالة السلطة والقوة الوظيفية في الأنظمة الملكية الوراثية أو لسلطة رجال الدين، وهو ما يعني أن سلطة هؤلاء الرجال لا تأتي من قدرتهم الشخصية على الإقناع، أي من عنصر «الكاريزما» لديهم، بل تأتي من سلطتهم الوظيفية فقط.

لكن فيبر يعود ويوضح وجهة نظره حين يميّز بين القيادة والسلطة، أو بين القادة والحكام. فهو يرى أن القادة يتمتعون دائماً بقدر من السلطة، لكن كثيراً من الحكام في المقابل لا توجد فيهم علامات القيادة على الرغم من امتلاكهم للسلطة. إذاً، فالقيادة والسلطة لا يتطابقان لكنهما يتداخلان في عناصر مشتركة عدة[41].

أما الشكل الآخر والأهم من أشكال الكاريزما التي تحدث عنها ماكس فيبر، فهو ذلك النوع الذي يمتلك قوة كبيرة تواجه الروتين المؤسساتي كله، والتقاليد كلها. إنها الكاريزما الثورية الخلاقة التي تظهر في أوقات الأزمات الاجتماعية فاتحة الطريق لمستقبل جديد في الحركات ذات الطبيعة

([39])Max Weber, Politics as a Vocation, in: Alessandro Pizzorno, comp., Political Sociology: Selected Readings , Penguin Modern Sociology Readings. Penguin Education (Harmondsworth: Penguin, 1971), pp. 29-30.

([40])Lindholm, Charisma , p. 24

([41])Gardner, On Leadership, pp. 55-56.

الكاريزمية. في هذه الحالة، بحسب فيبر، يرفض الناس إطاعة العادات أو القوانين، وبدلاً من ذلك، يخضعون لأوامر العنصر البطولي التي لا تكون مشرّعة بواسطة المنطق أو المكانة فحسب، بل بالقوة الشخصية التي يتمتع بها الشخص الكاريزمي[42].

ظهر هذا النوع من القيادة في الأماكن كلها، وفي الحقبات التاريخية كلها. وفي الماضي تجسدت هذه القيادة بشخص الساحر والنبي من جهة، وفي القائد العسكري المنتخب، حتى في زعيم العصابة وزعيم المرتزقة من جهة أخرى. أما القيادة السياسية بشخص الزعيم أو الخطيب الذي يأتي من قاع دولة المدينة، فهو الذي يحظى بالاهتمام، وهو نموذج موجود في المجتمع الغربي ولكن بشكل خاص في الثقافة المتوسطية[43].

وفي الماضي كان وجود القائد مرتبطاً بسلطات خاصة. فالقائد الفذ لم يكن فقط متمتعاً بالقدرات العادية التي يتمتع بها معظم البشر، بل كان يُنظر إليه على أنه يتمتع بقوة أو بسلطات خارقة، كالقدرة على قراءة أفكار الناس والتنبؤ بالمستقبل[44].

وفي هذه الحالة، أي عندما يتمتع القائد بصفات خارقة، فإن أتباع هذا القائد تنطبع تصرفاتهم تجاهه عادة بالرهبة والاحترام والإخلاص، والانجذاب العاطفي؛ بعبارة أخرى تكون طاعتهم للقائد الساحر طاعة عمياء[45].

من خلال هذه الشروحات نرى أن الكاريزما هي مجموعة صفات يتمتع بها القائد، وتعطيه القدرة على إقناع الآخرين بأفكاره وطروحاته، وبالتالي بقيادته. لكن «الكاريزما» قد تحمل أحياناً نتائج سلبية عندما يتمكن القائد من السيطرة على أتباعه إلى حد الطاعة العمياء التي لا تستند إلى منطق أو تفكير، وتحصل هذه الحالة عادة في أعمال رجال العصابات أو الجماعات المتطرفة دينياً وسياسياً.

وبرأي فيبر فإن الامتحان الحاسم لمدى فاعلية «الكاريزما» عند القائد هو

([42])Lindholm, Ibid., p. 25

([43])Weber, Politics as a Vocation, p. 30

([44])A. Bavelas, Leadership: Man and Function, in: Gibb, ed., Leadership: Selected Readings , p. 17.

([45])المصدر نفسه، ص 35.

مدى استجابة الأشخاص المحيطين به لقيادته[46]، فالاعتراف والقبول بسلطته يقرران مستوى قيادته.

ما يهمنا في موضوع «الكاريزما» هو صفتها التغييرية أو الثورية، وهنا يشدّد فيبر على أن الكاريزما لا تتلاءم مع الروتين اليومي، بل هي تدعو إلى وسائل جديدة في الحياة والتفكير[47]. فالسلطة الكاريزمية هي أحد العناصر الأساسية اللازمة لإحداث تغييرات اجتماعية جذرية، والقائد الكاريزمي هو الذي يوجد نظاماً جديداً ويحطم نظاماً قديماً[48].

هذا النفس الثوري في القيادة الكاريزمية يبدو منطقياً، إذ إنه في حالات الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي لا يحتاج القائد إلى صفات كاريزمية لإدارة السلطة أو للتأثير في أتباعه، وفي المقابل لا يكون الأفراد بحاجة إلى وجود قائد غير عادي على رأس السلطة. فالمجتمعات التي تنعم بالاستقرار لا تحتاج كثيراً إلى عامل الكاريزما في القائد.

لكن هذا لا يعني أن كل حركات التغيير في المجتمع هي ذات طبيعة «كاريزمية»، ففي كثير من الأحيان قد تظهر حركات تهدف إلى الإصلاح وتحسين ظروف المعيشة[49] ضمن نطاق معين، وبالتالي لا ترتدي طبيعة تغييرية أو ثورية، ولا يبرز فيها قائد فذ يُحدث تغييراً أو انقلاباً في أفكار المجتمع.

أما في الحالات الأخرى، أي عند اشتداد المحن وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكون الحاجة ماسة إلى قائد يتمتع بإرادة كبيرة على الإنقاذ والتغيير. تحتاج هذه الإرادة إلى قبول واقتناع من الآخرين، وهنا تظهر الصفات الكاريزمية لتجعل منه زعيماً قادراً على القيام بحركة تغيير في المجتمع، وقد تتحول هذه الحركة إلى ثورة فيصبح القائد عندها زعيماً ثورياً يحظى باحترام الجماهير ورضاها.

([46])Robert C. Tucker, The Theory of Charismatic Leadership, Daedalus : Journal of American Academy of Arts and Sciences , vol. 97, no. 3 (Summer 1968), p. 737.

([47])المصدر نفسه.

([48])محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، تصدير شعيب عبد الـلـه شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، 2 مج (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 302 ـ 303.

([49])Tucker, Ibid., p. 743

وتتمثل الأزمات في أشكال عدة، فتتدرج من المتاعب الجسدية والمادية بسبب الاضطهاد، إلى الكوارث الطبيعية كالجفاف والمجاعة والمشاكل الاقتصادية الحادة، لتصل إلى الضغوط الجسدية والعاطفية كالشعور بالظلم الذي تعانيه الشعوب المحكومة من قبل الأجانب[50].

كل هذه التفسيرات تقودنا إلى أن حالات الخطر على الوجود هي من أهم القضايا التي تواجه الشعوب، وبالتالي تحتم وجود قائد «كاريزمي» يعطى أملاً بالإنقاذ. إن وقوع أي شعب تحت الاحتلال يعني خطراً يتهدد المصير، والاحتلال يعني بالمقابل حصول ثورة ضد الاحتلال، وهذه الثورة لا تكتمل إلا بظهور زعيم على رأسها يكون قادراً بواسطة صفاته وقدراته الخاصة على أن يستحوذ على قلوب الأفراد العاديين وعقولهم. والتاريخ يعطينا أمثلة كثيرة، من لينين على رأس الثورة الشيوعية إلى غاندي في الهند وصولاً إلى جمال عبد الناصر في مصر. هؤلاء القادة استطاعوا بما يملكون من صفات، وبما منحتهم إياه الطبيعة من صفات كاريزمية وبقدرتهم على التحدي، أن يكسبوا محبة واحترام الشعوب التي كانوا يتزعمونها.

وعلى مدى التاريخ، كان الاحتلال والاستعمار منبعاً للثورات، وكانت الثورات مصنعاً للقادة، بحيث ترتبط الثورات دائماً بحالات الاحتلال والظلم، ويرتبط القادة الثوريون بحالات الثورات المضادة للاحتلال.

ب ـ نظرية «الحالة(The Situation Theory) »

لقد أسماها بعض الباحثين «نظرية الوقت (The Time Theory) »، وهي في إطار نظريات القيادة، تناقض نظرية الرجل العظيم، ولا تعترف بالتالي بوجود الرجل الخارق، بل تركز على عامل الحالة أو الوقت الذي يظهر فيه هذا القائد، أي أن الظروف التي يتسلم فيها الرجل دفة القيادة هي التي تحدد صفاته وقدراته بغض النظر عن صفاته الشخصية.

من هنا جاء استنتاج رالف م. ستوغديل (Ralph M. Stogdill) بأن النوعية، والصفات والمهارات المطلوبة في شخص قائد ما تحددها إلى حد بعيد متطلبات المرحلة التي يعمل القائد خلالها[51]. لهذا السبب تراجع عدد

([50])المصدر نفسه، ص 744 ـ 745.

([51])Wildavsky, {A Cultural Theory of Leadership, p. 89.

من الباحثين عن شرح القيادة فقط ضمن إطار الصفات الشخصية، إذ وجدوا أن صفات الفرد ومتطلبات الحالة يتقاطعان بطريقة معينة تسمح بظهور «القائد».

هذه النظرية لا تقلل من أهمية القائد الشخصية، لكنها تربط وجوده بعاملي الزمن والظرف. أي أن مدى خطورة الحالة التي تنشأ في مجتمع ما هي التي تحدد طبيعة الشخص الصالح لتولي القيادة. فقد تستدعي الحالة الطارئة في المجتمع وجود رجل يتمتع بمؤهلات وكاريزما قوية جداً تمكنه من مجابهة الحدث، بينما في حالات أخرى أقل خطورة قد يكون القائد أقل كفاءة، إذ إن الظروف السائدة لا تحتاج إلى قائد ذي صفات خارقة.

يقول جينكنز (Jenkins) إن القيادة تتحدد بالحالة الخاصة المراد تحقيقها، فوجود قائد ضمن مجموعة معينة، وصفات هذا القائد في قضية معينة يتحددان في إطار الظروف الموجودة، من هنا يحدث الاختلاف في الصفات بين فرد وآخر حتى في الظروف المتشابهة[52].

من أبرز الذين ناقشوا نظرية الحالة فرد إ. فيدلر (Fred E. Fiedler) الذي طرح مقولة «إمكانية الحدث» أو «حدوث طارئ (Contingency Theory)»، وهي تقوم على افتراض أن أداء المجموعة لا يعتمد على القائد فحسب، بل على الحالة أيضاً[53]. وبحسب هذه النظرية، تعتمد فاعلية القيادة عند فيدلر على عاملين: الأول هو الدرجة التي توفرها حالة معينة للقائد وتمنحه قدرة السيطرة والتأثير في عمل المجموعة وإنجازاتها؛ العامل الثاني يعكس توجهات القائد وهدفه الرئيسي، هل يكون تفعيل العمل الجماعي أو يقتصر على العلاقات الشخصية[54]؟ أي هل يتوجه القائد في عملية القيادة إلى نوع من القيادة الجماعية التي تعتمد على إشراك المجموعة، أم يقتصر في قيادته على أسلوب العمل المنفرد، وذلك باعتماده على صفاته وعلاقاته الشخصية فقط؟

ويرى فيدلر أنه من غير المجدي التحدث عن القيادة خارج إطار الحالة المحيطة، فبدون عمل جماعي، أو بدون وجود أهداف مشتركة لا وجود

([52])Knickerbocker, Leadership: A Conception and Some Implications, p. 26.

([53])Fred E. Fiedler, The Leadership Situation and the Black Box in Contingency Theories, in: Chemers and Ayman, eds., Leadership Theory and Research: Perspectives and Directions , p. 2.

([54]) المصدر نفسه.

للمجموعة، وبدون المجموعة لا يوجد قائد. وهنا يُطرح السؤال المهم: كيف تؤثر حالة القيادة في القائد وفي المجموعة؟ يعتقد فيدلر أن العنصر الأساسي في الحالة هو الدرجة التي تجعل منها مسبباً لعدم الثقة والقلق، إذ عندما تصل الحالة إلى هذا المستوى، يضطر القائد إلى التراجع واعتماد طرق أقل نضجاً للتعاطي مع المشاكل المتأتية عن عمل ما[55].

هذا التفسير يقود فيدلر إلى الاستنتاج أن قابلية الحالة للتنبؤ هي التي تعطي القائد شعوراً بالسيطرة على نتائج العمل وعلى المجموعة. وبالتالي فإن غياب هذا العنصر يسبب عدم ثقة وشعوراً بالضعف. أي أن العامل الأساسي الذي يجب أن يركز القائد عليه هو زرع الثقة في نفوس المجموعة، وإلا واجه الفشل في قيادة مجموعة لا تمنحه الثقة. فكلما كان القائد قادراً على التحكم بالحالة أو الظرف الطارئ استطاع السيطرة على مجموعته بشكل أقوى.

ركزت مجموعة أخرى من الباحثين في دراستها حول ظهور القائد على عاملي المكان والزمان، إضافة إلى الظروف. في هذا الإطار يقول ممفورد (Mumford)إن القائد يظهر بفضل مهارات وإمكانات تمكنه من حل قضايا اجتماعية في الأوقات التي تشهد أزمات وتحولات معينة[56].

أما في ألمانيا، وفي القرن التاسع عشر تحديداً، فنجد كارل ماركس يشرح القيادة من منطلقات العصر الفعلية والأخلاقية والثقافية مشدداً على أن ظهور القائد يتطلب الوجود في المكان والوقت المناسبين. هذا المكان برأيه هو حيث تقوم الثورة الصناعية، أما الوقت المناسب فهو عندما يصل التناقض بين البرجوازية والعمال المسحوقين إلى درجة عالية، فيصبح عندها ظهور القائد أمراً حتمياً.

يقول غاردنر إننا لا نستطيع التفكير في القادة بمعزل عن الظرف التاريخي الذي قد ينشأ، أو عن النظام الذي يعملون من خلاله. إنهم يشكلون جزءاً من النظام ويخضعون للقوة المؤثرة فيه. وهم يقومون بتنفيذ وظائف معينة تعتبر ضرورية إذا رغبت المجموعة في تحقيق أهدافها[57].

([55]) المصدر نفسه.

([56])Stogdill, Handbook of Leadership; a Survey of Theory and Research, p. 18.

([57])Gardner, On Leadership, p. 1

أما مورفي (Murphy) ، فيؤكد أن القيادة لا تكمن في شخص ما بقدر ما تكون نتيجة ظروف معينة. وهذه الظروف تستدعي نوعاً معيناً من العمل، فالقائد لا يخترع القيادة، بل هو مجرد أداة لتحقيق هدف معين من خلالها[58].

ويوافق غاردنر على هذا الطرح معلقاً أن كثيرين تعاطوا مع الموضوع واثقين أن «القادة يولدون ولا يُصنعون». يصف غاردنر هذا الكلام بأنه هراء، إذ إن معظم ما يملكه القادة من إمكانات تتيح لهم القيادة يأتي عن طريق التعلم. فالقيادة ليست نشاطاً غامضاً، بل إن معظم الرجال والنساء قد يملكون قدرات كبيرة، إلا أنهم لا يستخدمون منها خلال حياتهم إلا القليل، ومن بين هذه القدرات المهملة القدرة على القيادة[59].

ينفي رأي غاردنر هذا أهمية «الكاريزما» في القائد، أو بتعبير آخر، يعتبر الكاتب أن صفات القيادة كامنة وموجودة عند الجميع، إلا أن قلة من الناس يستخدمون هذه القدرات استخداماً حسناً، يرفعهم إلى مرتبة القيادة.

على الرغم من أهمية توافر «الحالة» في عملية القيادة وظهور القائد، إلا أن بعض الباحثين قللوا من أهميتها، إذ لاحظوا أن الحروب والأزمات تمثل فرصاً قوية لاستلام دفة القيادة من قبل أشخاص قد لا يسطع نجمهم في نشاطات الحياة اليومية الخالية من الأزمات، ومع ذلك فـ «الحالة» ليست كافية باعتبارها معياراً للقيادة؛ وهنا يتساءل الباحثون، كم من الأزمات التي حدثت في التاريخ ولم تنتج رجالاً وقادة على حجم الحدث[60]؟

من جهته يعطي كايس (Case) تفسيراً جديداً لنظريات القيادة، فيقول إن القائد يظهر نتيجة توافر عوامل ثلاثة، أولاً ، الصفات الشخصية للإنسان التي تؤهله للقيام بدور القائد؛ ثانياً ، المجموعة التي سيتولى الشخص فيها منصب القيادة، إذ إن طبيعة أعضاء هذه المجموعة وصفاتها تؤدي دوراً مهماً في تحديد القائد، فلكل مجموعة من البشر نوع معين من القادة يتلاءم مع طبيعتها. أما العامل الثالث فهو الأحداث التي تواجه مجموعة ما، والتي تحتم وجود شخص معين يتولى قيادة المجموعة لمواجهة هذا الحدث

([58]) Stogdill, Ibid., p. 18

([59]) Gardner, Ibid., Introduction, p. xv

([60]) Stogdill, Ibid., p. 18

الطارئ. فالمشاكل أو التحولات التي قد تطرأ في أي مجتمع تشكل حافزاً للبحث عن شخص مناسب يتولى قيادة المجموعة ومساعدتها في مجابهة خطر معين[61].

يعلق غاردنر على هذه النظرية موضحاً أنه من الصحيح القول إن القوى التاريخية تخلق الظروف التي تسمح بظهور القادة، لكن الخصائص والصفات التي يكتسبها القائد بدورها لها تأثيرها في مجريات التاريخ[62]. وهنا نستطيع القول إن القيادة هي مزيج من التقاء عنصري «الحالة أو الظرف» مع عنصر «الصفات الشخصية» ليظهر القائد، أي أن العنصرين ضروريان لاكتمال «القيادة».

نستخلص من مجمل هذه النظريات أن الاتجاه الحالي لدراسة ظاهرة القيادة يركز بشكل أولي على الظروف المحيطة التي تتطلب وجود قائد معين قادر على التعامل مع هذه الظروف، وبالتالي قادر على تحقيق أهداف المجموعة التي يعمل من أجلها. وهذا يعني عدم وجود نموذج موحد للقائد، نستطيع تطبيقه كلما دعت الحاجة، إذ إن القائد الذي يعمل ضمن ظروف معينة قد لا يستطيع العمل في ظروف مختلفة، كما أننا ضمن الحالة الواحدة أو الظرف الواحد قد نجد قادة عدة يتمتعون بصفات مختلفة قادرين على التعاطي مع هذا الظرف أو الحالة، كل على طريقته الخاصة، فكل حالة تحتاج إلى قائد معين، وكل قائد تلزمه صفات تجعله قادراً على مواجهة الحالة.

ثالثاً: مفهوم النخبة

إن معظم التعريفات التي تتناول «القائد» تركز على أنه شخص يتميز عن غيره، وهو ينتمي إلى طبقة أو فئة مختلفة عن باقي أفراد الشعب، أي ينتمي إلى نخبة منتقاة من بين أفراد المجتمع.

والنخبة (Elite) مصطلح فرنسي من أصل لاتيني يشتمل معناه الحرفي على مفاهيم عدة، منها الأقلية المنتقاة، أفضل جزء في الشيء، الطبقة العليا. ويستخدم هذا المصطلح على مستويين: الأول للتمييز بين النخبة في مجتمع ما

([61]) المصدر نفسه، ص 18.

([62]) Gardner, Ibid., p. 6

والجماعات الأخرى التي لا تتميز بالصفات نفسها، و الثاني لتصنيف الشرائح المختلفة داخل النخبة نفسها إلى نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة[63].

1 ـ النخبة الحاكمة

هنا نتوقف عند سؤال مهم يطرح نفسه: ما الفرق بين القائد وبقية الأفراد، وبعبارة أخرى ما مدى ارتباط مفهوم القيادة السياسية بمفهوم «النخبة»؟

على هذا النسق يصنّف فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) الناس إلى مجموعتين: أولئك الذين يتمتعون بسلطة سياسية بارزة، وأولئك الذين لا يملكون أي سلطة[64]. فالنخبة هم القادة الذين يتمتعون بالسلطة، بينما الآخرون هم أبناء الطبقات العادية الذين لا يتمتعون بأية قوة أو سلطة سياسية.

من هذا المنطلق يأتي تصنيف القادة السياسيين في إطار «النخبة الحاكمة»، وبحسب نظرية موسكا وباريتو تتألف النخبة الحاكمة من أناس يحتلون مراكز مرموقة أو عليا في السلطة السياسية في أي مجتمع[65]

.

إذاً، فإن مفهوم النخبة ظاهرة اجتماعية معروفة ولها مكانها في النظريات التي تحلل الظواهر الاجتماعية، وخصوصاً في إطار التطورات السياسية[66]. وتعود فكرة «النخبة» التي يتحدث عنها الفكر الغربي في جذورها إلى أفلاطون، إلا أن كتابات باريتو وموسكا (Pareto and Mosca) الإيطاليين التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، كان لها الأثر الأكبر في إيجاد مكان لمفهوم «النخبة» في علم الاجتماع الحديث[67].

يعرّف باريتو أفراد «النخبة» تعريفاً واضحاً: «إنهم الذين يحتلون المراتب العليا في أي قطاع من قطاعات النشاط الإنساني الذي قد يكون سياسة، فنوناً، أو أعمالاً مختلفة». أما الفرق بين هذه النخبة وباقي أفراد المجتمع،

([63])ربيع ومقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، ص 310.

([64])Robert D. Putnam, The Comparative Study of Political Elites , Contemporary Comparative Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976), p. 4.

([65])المصدر نفسه، ص 32.

([66])T. B. Bottomore, Elites and Society (England: Penguin Books Ltd., 1964), p. 20.

([67])Martin N. Marger, Elites and Masses: An Introduction to Political Sociology (New York: Van Nostrand, 1981), p. 65.

فهو بحسب باريتو، أن الجماهير تخضع في أعمالها لبراهين تجريبية ولا تتمتع بصيغة علمية معينة تميزها، بينما من يحتل المراتب العليا يكون مميزاً بوضوح في المجتمع[68].

يقسم باريتو «النخبة» إلى فئتين: النخب الحاكمة التي تؤدي دوراً مهماً في الحكم، والنخب غير الحاكمة. إلا أن اهتمام باريتو ينصب على الفئة الأولى، ونجد أن مساهماته النظرية تركز فقط على هذه الفئة.

ويرى باريتو أن النخب الحاكمة تحكم الجماهير بواسطة «القوة والحيلة»، وهي طريقة ترتكز على الإكراه، مستخدمة المكر والخداع. وبهذا تكون النخبة قادرة على استخدام وسائل الإقناع الجسدي والفكري معاً، وعلى حد سواء. هذا التحديد يتطابق مع فئتين من القادة السياسيين يدعوهما باريتو: «الأسود والثعالب»، حيث تتمتع كل فئة منهما بميول سيكولوجية معينة جعلت باريتو يصفهما بـ «المختلفين». هنا نتلمس بوضوح الأهمية التي يوليها باريتو للعوامل السيكولوجية في طرحه.

وفي نظريته عن النخبة يصف لنا باريتو ما يدعوه «بدوران النخبة» وهي حركة أولئك الذين يبرزون من وسط الجماهير المرؤوسة إلى مرتبة النخبة. ويجد باريتو أن هذا التجديد في «النخبة» ضروري كي تحافظ النخب الحاكمة على فعاليتها ونشاطها.

ويخلص باريتو أخيراً إلى أن التغييرات تحدث في فئة النخبة لكنها لا تطال التقسيم الأساسي الموجود في السلطة، أي النخبة في القمة، والجماهير في الأسفل، إذ إن هذا التقسيم الطبقي متأصل في طبيعة المجتمع[69]. بمعنى أن «دوران النخبة» يقتصر فقط على طبقة النخبة ولا يطال باقي طبقات المجتمع.

لا يختلف غيتانو موسكا (Gaetano Mosca) مع باريتو من حيث حتمية وجود الطبقة الحاكمة. وإن كان يرى ذلك بطريقة مختلفة نوعاً ما. إذ بينما يركز باريتو على المتغيرات السيكولوجية وغير المنطقية في شرحه عن النخب الحاكمة، يبدو موسكا أكثر سوسيولوجية في تفسيره. ويظهر هذا في تركيزه

([68]) المصدر نفسه، ص 65 ـ 66.

([69]) المصدر نفسه.

على العوامل التنظيمية والبنيوية إضافة إلى تركيزه على الصفات الشخصية[70].

يقول موسكا إنه في كل المجتمعات، ابتداء من المجتمعات النامية وصولاً إلى تلك المتقدمة، هناك طبقتان من الناس، طبقة حاكمة وطبقة محكومة.

الطبقة الأولى هي دائماً الأقل عدداً، وهي التي تتولى جميع الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة، وتتمتع بامتيازات خاصة؛ بينما تكون الطبقة الثانية الأكثر عدداً، لكن الطبقة الأولى توجهها وتسيطر عليها بشتى الطرق.

بالنسبة إلى موسكا، تنبع قوة الطبقة الحاكمة من كونها أقلية منظمة في مواجهة أكثرية غير منظمة. وبسبب هذا التنظيم وسهولة الاتصال بين أعضاء الطبقة الحاكمة القلة، يصبح من الصعب على الأكثرية المحكومة مقاومة إرادة الأقلية الحاكمة.

أما من حيث الفئات، يقسم موسكا النخبة إلى فئتين: فئة النخبة في القمة، وهي فئة الأقلية الحاكمة، وهنا يشترك موسكا مع باريتو بالإشارة إلى أهمية بعض الصفات الشخصية الخارقة، الفكرية والمادية والعقلية التي تتمتع بها هذه الفئة، والتي لا توجد لدى الأكثرية التي يتألف منها المجتمع. أما الفئة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد فئة النخبة فيطلق عليها موسكا اسم النخبة الأدنى (Subelite)، وتتألف من المفكرين والتكنوقراط والموظفين المدنيين والمديرين، وغيرهم من الاختصاصيين. ويعتبر موسكا هؤلاء غاية في الأهمية لتسيير العملية السياسية، لأن هذه الفئة تكون عادة على اتصال مباشر مع الجماهير أكثر من النخبة الحاكمة نفسها[71].

ويتطابق تعريف آرون وايلدفسكي (Aaron Wildavsky) للقيادة السياسية مع نظرية موسكا وباريتو المتعلقة بالنخبة الحاكمة، إذ يعرّف وايلدفسكي القادة بأنهم يشغلون مراكز عليا، ويتم انتخابهم من قبل المجموعة، وبأنهم يمكلون القدرة على تحديد الأهداف وتحقيقها[72].

ويستخدم بوتومور (Bottomore) مصطلح موسكا «الطبقة السياسية»،

([70])المصدر نفسه.

([71])المصدر نفسه، ص 66 ـ 68.

([72])Wildavsky, {A Cultural Theory of Leadership, p. 93.

للإشارة إلى المجموعات التي تمارس السلطة السياسية المؤثرة والتي تتصارع على القيادة السياسية. ثم يميز بوتومور ضمن الطبقة السياسية مجموعة أصغر، هي النخبة السياسية التي تتألف من الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية فعلياً في مجتمع ما. تتألف هذه النخبة من أعضاء الحكومة وكبار الموظفين؛ والقادة العسكريين؛ وأحياناً، العائلات النافذة سياسياً التي تعود إلى أصول أرستقراطية أو ملكية؛ وأصحاب المؤسسات الاقتصادية الكبرى[73].

كما أن طبقة النخبة السياسية قد تشمل «النخبة المضادة» التي تتألف من قادة الأحزاب السياسية خارج الحكم، وممثلي المصالح أو الطبقات الاجتماعية الجديدة، مثل قادة الاتحادات التجارية، ومجموعات رجال الأعمال، والمفكرين الناشطين في حقل السياسة. بهذا تكون الطبقة السياسية مؤلفة من عدد من المجموعات التي قد ترتبط في ما بينها بدرجات مختلفة من التعاون والمنافسة، أو الصراع[74].

وبحسب ويليام زارتمان (William Zartman) ، في أي نظام سياسي، يبدو حتمياً أن تتركز القوة أو السلطة في أيدي قلة من الناس، فإذا كان بعض الناس يملكون سلطة أكثر من غيرهم، يصبح من الأهمية معرفة من هم هؤلاء، وكيف يكتسبون سلطتهم[75].

2 ـ الطبقة الحاكمة

في مجال حديثنا عن استعمال عبارة «طبقة النخبة»، لا بد أن نقف عند نظرية ماركس عن «الطبقة الحاكمة (The Ruling Class) «، وتستحق نظريته الوقوف عندها لأنها تتناول قضية الحاكم والمحكوم، وتناقش المسألة من ناحية اجتماعية طبقية، من خلال التفريق بين طبقة عليا وطبقة أدنى منها. أي الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة.

يلخص بوتومور، نظرية ماركس عن الطبقات الاجتماعية وصراع الطبقات بالنقاط الخمس التالية:

---

(73) Bayan Nuweihed, Lectures in Political Sciences, (2 nd Year Political Sciences, Lebanese University, 1980 -1982), p. 65.

(74) المصدر نفسه.

(75)Zartman, ed., Elites in the Middle East , Introduction, p. 1.

أ ـ في كل مجتمع حتى الأكثر بدائية، هناك فئتان من الناس، هما: الطبقة الحاكمة ـ الطبقة المحكومة.

ب ـ يظهر وضع الطبقة الحاكمة من خلال امتلاكها لأدوات الإنتاج الاقتصادي الرئيسية، أما سلطتها السياسية فتظهر من خلال سيطرتها على القوة العسكرية والقوة الفكرية.

ج ـ يوجد صراع أبدي بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة. وطبيعة مسار هذا الصراع محكومة بشكل رئيسي بتطور الوسائل الإنتاجية أي التغيير في التكنولوجيا.

د ـ تبرز مظاهر الصراع الطبقي بحدة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. إذ إن الفروقات في المصالح الاقتصادية أكثر ما تظهر في هذه المجتمعات، ولا تخفيها أي روابط شخصية كتلك الموجودة في المجتمع الإقطاعي. ثم إن تطور الرأسمالية يحدث استقطاباً أكثر راديكالية للطبقات أكثر مما يوجد في أي مجتمع آخر، عن طريق تركيزها على الرفاهية المطلقة لفئة من المجتمع دون الفئة الأخرى.

هـ ينتهي الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي بانتصار الطبقة العاملة، وينتج من هذا الانتصار نشوء مجتمع غير طبقي[76].

كانت نظرية ماركس الأكثر شمولية وتنظيماً، الأمر الذي أعطاها موقعاً متقدماً في العلوم الاجتماعية في حينه، وليس مستغرباً سيطرتها على الفكر الاجتماعي خلال المئة عام الماضية، وتأثيرها في نشوء الحركة العمالية. وليس مستغرباً من جهة أخرى أن تؤدي جرأة هذه النظرية وعموميتها، إضافة إلى المبادئ الثورية التي طغت عليها، إلى ظهور كثير من الانتقادات الرافضة لها[77].

وكان باريتو وميتشل من أبرز الذين وجهوا انتقاداتهم إلى الماركسية، محاولين طرح بدائل للمفهوم الماركسي، حيث ذهبا للقول إن انقسام المجتمع إلى أغلبية محكومة وأقلية حاكمة يرجع إلى تفاوت القدرات والمهارات بين الأفراد، وليس إلى استئثار الأقلية بقوى الإنتاج كما يقول ماركس. وعلى

([76])Bottomore, Elites and Society , pp. 24-25

([77]) المصدر نفسه، ص 25.

الرغم من اتفاقهما معه على أن المجتمعات السابقة كانت محكومة بأقليات، فقد أرجع النخبويون قوة تلك الأقليات إلى مصادر متعددة ليست بالضرورة امتلاكها لوسائل الإنتاج الرئيسية[78]. أي أن باريتو وميتشل آثرا تناول الموضوع من الناحية المتعلقة بصفات وقدرات الأفراد، وليس من الناحية الاجتماعية ـ الطبقية كما فعل ماركس.

أثر مدخل النخبة تأثيراً كبيراً في علم السياسة عموماً، وفي الفكر السياسي المعاصر على وجه الخصوص، كما أصبحت النخب ذات التأثير السياسي (مثل رجال الأعمال وكبار القادة العسكريين والتكنوقراط وزعماء النقابات والزعماء الروحيين) محور دراسات متخصصة تهتم بخلفياتهم الاجتماعية والتعليمية، وانتماءاتهم السياسية والدينية، وباستقصاء احتمالات تأثير تلك المعطيات في صنع السياسة العامة[79].

بعد هذا الشرح لنظرية «النخبة» نخلص إلى ارتباطها بشكل مباشر بمفهوم «القيادة السياسية». ومن الواضح بحسب هذه النظرية أن القادة يتشكلون من النخبة القليلة الحاكمة التي تقود بقية الجماهير. ومن هنا فإن مميزات النخبة هي، في الوقت نفسه، المميزات التي يتمتع بها القادة السياسيون، بالنتيجة، وبحسب ما ورد معنا من نظريات وآراء، فإن القائد فرد يبرز من بين أفراد النخبة.

نظرياً، قد يبدو هذا الشرح معقولاً، لكنه قابل للنقاش على صعيد الواقع. إذ لا يمكن الأخذ بهذه النظرية بشكل عام، فإذا كان عدد من القادة يبرزون من بين النخب، وهذه النخب قد تكون ذات جذور عائلية أو سياسية، إلا أن عدداً من القادة والزعماء يظهرون من بين فئات الشعب المختلفة التي قد لا تندرج تحت قائمة النخب.

الأمثلة على ذلك عديدة، ولعل أبرزها زعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. فهو لم يكن أحد أفراد النخب الحاكمة، ولم يكن من أبناء العائلات الكبيرة المنضوية تحت لواء الباشاوية في مصر، بل كان ضابطاً عادياً في جيش مصر، ويمكن القول هنا إنه كان ينتمي إلى طبقة النخبة العسكرية من

([78])ربيع ومقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، ص 311.

([79])المصدر نفسه، ص 312.

الضباط المصريين. وعلى الرغم من ذلك تمكن من الوصول إلى مرتبة القيادة، بفضل عوامل أخرى ساعدته في الوصول، أبرز هذه العوامل اثنان:

ـ الحالة التي كانت تمر بها مصر أيام الملكية، والتي شكلت أرضية خصبة لحصول الثورة، وبالتالي ضرورة وجود قائد لهذه الثورة.

ـ الصفات الكاريزمية التي كان يتمتع بها عبد الناصر، والتي جعلته أفضل من يتولى زمام الثورة من مجموعة الضباط الأحرار، وهي الصفات نفسها التي مكنّته من الحصول على تأييد الجماهير في مصر والعالم العربي ودول العالم الثالث.

وهذه العوامل تعود بنا إلى نظريات القيادة السياسية التي شددت على ضرورة وجود عاملي الحالة أو الظرف والصفات الشخصية التي تمكّن الفرد من الوصول إلى مرتبة القيادة.

بعدما تقدم معنا في هذا الفصل من شرح لمفهوم القيادة السياسية من خلال عددٍ من النظريات، نستنتج بوضوح أن القيادة السياسية هي ظاهرة طبيعية وضرورية في كل المجتمعات. لكن وجود هذه الظاهرة يختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ودولة، أي أن القيادة السياسية ليست قالباً أو نموذجاً جاهزاً يُطبق في أي دولة أو مجتمع، بل إن اختلاف الدول والمجتمعات يفرض اختلافاً في نماذج القيادات، بحيث تناسب وتلائم الدولة والمجتمع الخاص بها.

لكن هذا الاختلاف لا ينفي حتمية هذه الظاهرة، إذ لا بد لأي شعب أو جماعة من قائد يتولى زمام الأمور والقيادة. من هنا نجد أن مفهوم القيادة يتم تطبيقه منذ القدم، وإن بمعايير وأساليب مختلفة. فمهما اختلفت أنظمة الحكم، يبقى هناك فئة حاكمة وفئة محكومة، ومهما اختلفت الدول بين متقدمة وأخرى نامية ومن دول العالم الثالث، يبقى القائد السياسي عاملاً مشتركاً بين جميع هذه الدول والأنظمة. لذلك، فإن ظاهرتي القيادة والقادة لا مفر منهما في عملية تكيّف الإنسان مع بيئته ومن أجل بقائه[80]. إنهما ملازمتان للحياة الاجتماعية والسياسية.

([80])Cooper and McGaugh, Leadership, p. 242

إن طرحنا لنظريات القيادة السياسية بشكل عام يعتبر مدخلاً لمناقشة هذا المفهوم ودراسته في الدول الخاضعة للاحتلال وبالتحديد في فلسطين. وهنا يُطرح السؤال، هل تلتقي النظريات مع الواقع بالنسبة إلى دولة محتلة في ما خص مسألة القيادة السياسية؟ وهل يصح أن نحكم على قائد لبلد محتل، أو لحركة وطنية تناضل ضد الاحتلال من خلال المفهوم النظري للقيادة؟ بعبارة أخرى هل يتفق التصنيف والتعريف الغربي لمفهوم القيادة مع تطبيق هذا المفهوم في دول لا تتمتع بالسيادة والاستقلال، بل على العكس من ذلك، تعمل القيادات فيها من أجل نيل السيادة والاستقلال؟

الفصل الثاني

مفهـوم النخبـة فـي فلسطيـن

شرحنا في الفصل السابق أهمية «القيادة السياسية» من الناحية النظرية، لكننا أيضاً معنيون بدراسة هذه الظاهرة من الناحية العملية، وقد اخترنا مسرحاً لها فلسطين في مرحلة الانتداب البريطاني. لماذا فلسطين؟

الهدف من اختيار فلسطين، أنها أولاً ، كانت ولا تزال أساس الصراع العربي ـ الصهيوني، و ثانياً لأنها تشكل مثلاً حياً للدول الواقعة تحت الاحتلال. أما اختيارنا لفترة الانتداب البريطاني بالذات فذلك لأن تلك المرحلة كانت من أهم وأخطر المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، وما زال الفلسطينيون يعانون نتائجها إلى الآن، فقد شهدت تلك الفترة قيام دولة إسرائيل على حساب أرض فلسطين وشعبها.

إن دراسة مفهوم «القيادة السياسية» في فلسطين، تستدعي أولاً تسليط الضوء على نوعية النخب فيها، لكي نركز بالتالي على شخصية القائد السياسي في تلك المرحلة، والذي اخترناه نموذجاً للبحث، وهو الحاج محمد أمين الحسيني الذي تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية على مدى سنوات الانتداب البريطاني.

لقد رأينا،بحسب النظريات، أن القادة السياسيين هم إما قادة بالولادة وفقاً لنظرية الرجل العظيم أو قادة أملت حالة معينة فرصة ظهورهم. نظرياً يبدو الكلام سهلاً، لكن الحكم على قائد معين واقعياً لا يبدو كذلك على الإطلاق، لأنه يستوجب دراسة معمقة لكل الظروف والعوامل

التي ساعدت وساهمت في جعله قائداً لجماعة ما في زمن معين.

محمد أمين الحسيني، هو قائد من هؤلاء القادة، لكن البحث في ظروف قيادته يبدو أصعب منه في حالات أخرى، فهو كان قائداً وزعيماً وطنياً في بلد لم يشهد قط استقلالاً سياسياً، ولم يكن لشعبه دولة مستقلة، أي أنه مارس دوره القيادي على أرض محتلة وشعب خاضع لسلطة وأوامر المحتل.

هذا يعني أن مفهوم «القيادة السياسية» في الدول المستقلة يختلف عنه في الدول الواقعة تحت الاحتلال والمسلوبة السيادة. ونحن من خلال تحليلنا لظروف قيادة الحاج أمين الحسيني، نكون أيضاً قد وضعنا تصوراً لمفهوم «القيادة السياسية» في الدول غير المستقلة، مع التنبه إلى الاختلافات في ما بينها، من حيث القدرات والعوامل الخارجية المؤثرة.

أولاً: النخب السياسية في الدول المحتلة

ميّز كثيرٌ من المفكرين في أبحاثهم حول «القيادة السياسية» بين الدول المتقدمة والدول النامية أو التي هي في طور التقدم. ونحن هنا نضيف الدول الواقعة تحت الاحتلال إلى خانة الدول النامية، مع أنها فعلياً تعاني ظروفاً أكثر سوءاً من تلك الدول. والكلام عن القيادات السياسية لا بد أن يقودنا إلى النخب التي تنتج هذه القيادات.

إن الكلام عن النخب في الدول المستقلة يعني الكلام عن نخب حاكمة أو نخب تعمل في ظل حكومات مستقلة. وفي هذه الحالة تتمتع النخب بحيّز واسع من الحرية وبالتالي الاستقلالية. لنأخذ مثلاً قادة الأحزاب السياسية في دولة مستقلة، في هذه الحالة، يعمل الحزب من أجل الوصول إلى السلطة. هنا تكون المعارضة مسموحة، والعمل السياسي متاحاً ضمن قوانين الدولة، فلا يتعرض أفراد الحزب للمساءلة إلا في حالة خرقهم لهذه القوانين.

لكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة إلى دولة محتلة، فنحن نكون هنا أمام نخب محكومة لا حاكمة، نخب تناضل من أجل الاستقلال والحرية قبل التفكير بالوصول إلى السلطة. وفي معظم الحالات تتألف النخب في هذه الدول من القادة الوطنيين والمفكرين الثوريين. ويشكل قادة الحركات الوطنية واحدة من أهم المجموعات النخبوية في الدول الآسيوية والإفريقية،

فالوطنية في الدول النامية هي نتيجة نضال هؤلاء ضد الاستعمار[1].

1 ـ النخب الثورية

الحديث عن الحركات الوطنية والنضال ضد الاستعمار يقودنا إلى نوع آخر من النخب، ونعني به النخب «المناضلة» أو «الثورية»، وهي التي توجد وتعمل في ظل الاحتلال والاستعمار، فينصبّ عملها في المرحلة الأولى على نيل الاستقلال والتحرر. هنا نستطيع الجزم أن معظم هذه الحركات، إن لم نقل جميعها، نشأت في دول العالم الثالث، إذ إن كثيراً من الدول النامية كان مستعمراً من قبل الدول الكبرى، فيكون من الطبيعي أن تشهد هذه الدول المستعمرة نشوء حركات ثورية تعمل على التحرر والاستقلال من المستعمرين.

من هو الإنسان الثوري؟

يستخدم أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) عبارة «المثقفين » (Intellectuals)للتدليل على أفراد النخب في المجتمع. فنجده يقول في مذكراته: «كل الرجال مثقفون، لكنهم لا يستطيعون جميعاً القيام بدور المثقفين»[2]. كلام غرامشي يعني أن الإنسان قد يكون مثقفاً في إطار حياته العملية، لكن أن يتمكن من القيام بدور المثقف النخبوي خارج هذا الإطار فهو ليس بالأمر السهل ولا بمقدور مطلق إنسان. فقط الإنسان الذي يستطيع أن يُحدث أثراً ما في مجتمعه خارج نطاق عمله هو من يطلق عليه غرامشي لقب الإنسان «الثوري». أما الأعمال الثورية في نظره، فهي تلك التي تنتج «تحولاً ثورياً للوضع القائم»[3]. أي أن الإنسان الذي يستطيع استخدام ثقافته من أجل إحداث تغيير جذري في مجتمعه هو إنسان نخبوي ثوري.

لماذا استخدم غرامشي عبارة «المثقف»، ولماذا ربطها «بالنخب»؟

من الواضح هنا بالنسبة إلى غرامشي أن النخبويين في المجتمع يكونون عادة من المثقفين الذين يتمتعون بقدر من الوعي السياسي، ويتمكنون بالتالي

([1])Bayan Nuweihed, Lectures in Political Sciences, (2 nd Year Political Sciences, Lebanese University, 1980 -1982), p. 79.

([2])Khalil Nakhleh, Palestinian Intellectuals and Revolutionary Transformation, in: Khalil Nakhleh and Elia Zureik, eds., The Sociology of the Palestinians (London: Croom Helm, 1980), pp. 176-177.

([3])المصدر نفسه.

من ترجمة هذا الوعي الفكري إلى عمل فعلي على أرض الواقع. ونستطيع التكهن هنا، أن الثقافة بهذا المعنى لا تنحصر فقط بمن يقدر على تحصيل أكبر قدر من الشهادات العلمية، وإنما ذلك الذي يمتلك القدر الأكبر من الوعي السياسي.

لم تظهر الثقافة بالمعنى السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث ظهرت مثلاً في العدد الأول من مجلة العروة الوثقى التي أصدرها الإمام محمد عبده في باريس في 13 آذار/مارس عام 1884، وأشار فيه إلى «المثقفين» بمعنى ذوي الوعي السياسي من المسلمين الذين يجب أن يتضافروا لمقاومة الاستعمار والاستغلال، وبدأت الكلمة تتردد في كتابات قاسم أمين، ولا سيما حول مسألة تحرير المرأة[4].

وشاع لاحقاً استخدام كلمة ثقافة في الفكر العربي الحديث مرتبطاً بصفة خاصة بمصطلحات سياسية مثل «التغيير» و«المقاومة» و«الأيديولوجيا» و«القيم» والمجتمع الفاضل» و«التنشئة» و«الحضارة» و«الوعي» و«الرأي العام»[5].

إن استخدام مصطلحات مثل التغيير والمقاومة والوعي تقودنا إلى مفهوم أعمّ وأشمل، يضم هذه المصطلحات، وهو الثورة. أما الثورة فهي التغيير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية، بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عادة من العنف. ومن هنا يأتي استخدام غرامشي لعبارة «النخبة الثورية».

إذاً، فالنخب الثورية هي تلك التي تعمل من أجل التغيير بواسطة الثورة، وهي فئة لا تنحصر بطبقة معينة من المجتمع، لكن أفرادها بشكل عام هم أولئك الذين يشعرون بالظلم من الوضع القائم، فيسعون للتغيير بهدف الحصول على ما يرونه عدلاً بالنسبة إليهم. ومن بين عناصر هذه النخب الثورية يظهر القائد الثوري على رأس مجموعته، فيشكل الشخصية الأقوى والأبرز في عمل النخبة الثوري.

([4])محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، تصدير شعيب عبد الـلـه شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، 2 مج (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 128 ـ 129.

([5])المصدر نفسه، ص 129.

عندما نتحدث عن القائد الثوري نكون أمام نوع خاص من القادة مختلف تماماً عن القادة التقليديين، ذلك لأن ممارسة السياسة التقليدية لا تتفق مع مفهوم الثورة، حيث إن الثورة هي بالأصل تمرد على الوضع القائم. فالسياسة التقليدية هي مجاراة الوضع القائم، بينما الثورة هي عملية تغيير هذا الوضع القائم وإيجاد نظام جديد يكون نتاج العمل الثوري. هذا النوع من القادة لا بد أن يمتلك صفات خاصة حتى يستحق صفة «الثورية».

يحتاج القائد أو الزعيم الثوري إلى عنصري المهارة والكاريزما معاً، كي يتمكن من تحقيق أهدافه والوصول إلى التغيير المرتجى. لكن الكاريزما والمهارة هما غالباً على اختلاف، وأفضل القادة هو ذلك الذي يتمكن من الجمع بينهما إلى حدٍ ما، كما فعل لينين مثلاً[6]. فقد يمتلك قائد ما نسبة عالية من «الكاريزما»، تجعله بنظر المحيطين به من أفضل القادة، لكنه من جهة أخرى قد يفتقد المهارة في العمل، وعندها تفقد ثورته صفة الاستمرارية التي تحتاج إلى مهارة خاصة في إدارة الثورة. ومن جهة أخرى، قد يتمتع شخص ما بمهارة عالية ووعي سياسي كبير، لكنه يفتقد صفة الكاريزما التي تجعله مقبولاً من الآخرين، وهنا أيضاً يجد نفسه أمام عقبة جديدة.

وبما أن الثورة هي عملية تغيير، فمن الطبيعي أن تكتسب صفة المرحلية وصولاً إلى التغيير الكلي أو الشامل، وفي هذا الإطار تحتاج إلى كل الوسائل الممكنة والمتاحة للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

إذا كانت الكاريزما لا بد منها في المرحلة الأولى من النضال حتى يتمكن القائد من إثبات مكانته، إلا أنه في المرحلة الثانية يحتاج إلى أكثر من ذلك، حيث تصبح الكاريزما عاملاً مساعداً. ويبرز دور المهارة كعنصر ضروري لإكمال النضال، فبقدر ما يكون القائد ماهراً، يكون العمل الثوري ناجحاً ومقنعاً. لكن هذا الأمر لا يحصل عادة في دول العالم الثالث التي تركز على عنصر الكاريزما فقط، وهناك أسماء كثير من القادة من ذوي الكاريزما العالية الذين فشلوا بسبب افتقارهم للمهارة[7]. لا يكفي الاعتماد على الكاريزما فقط لإنجاح أي حركة ثورية، لكن القائد الثوري الناجح هو

([6])Albert Hirschman, Components of Leadership, Daedalus : Journal of American Academy of Arts and Sciences , vol. 97, no. 3 (Summer 1968), pp. 934-935.

([7])المصدر نفسه.

ذلك الذي يستطيع توظيف صفة الكاريزما لديه بمهارة تمكنه من تحقيق أهداف الثورة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التفسير لا يعني بالضرورة أن سبب فشل عدد من الحركات الثورية في دول العالم الثالث يعود فقط إلى النقص في عامل المهارة، بل لا بد أن نشير هنا إلى أن هناك كثيراً من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تتداخل وتتشابك فتؤثر سلباً أو إيجاباً في أي حركة ثورية، وهنا يصبح النقص في إحدى مؤهلات القائد عاملاً من عوامل الفشل، لكنه ليس العامل الوحيد. فالبيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القائد تساهم في تحديد دوره فشلاً أو نجاحاً.

2 ـ الفكر العربي الثوري في أواخر العهد العثماني

خضعت الشعوب العربية للحكم العثماني طوال أربعة قرون، فكانت السلطنة العثمانية هي صاحبة السيادة ومركز القرار بالنسبة إلى الشعوب الخاضعة لها. على الرغم من وجود حركة نخبوية عربية في ظل الحكم العثماني، لكنها لم ترتد حتى بداية القرن العشرين صفة الثورة. فلا نلحظ قيام حركات انفصالية ثورية ضد الحكم العثماني، بل إن معظم المطالب التي تم طرحها كانت تصب في إطار الإصلاحات والحقوق العربية، لكن ضمن حدود الدولة العثمانية وليس بالانفصال عنها. فالعرب كانوا يشعرون أنه من الأفضل لهم البقاء تحت السيطرة العثمانية من منطلق ديني إسلامي، وبخاصة أن الدولة العثمانية تتبع الدين الإسلامي، أولاً وأخيراً.

لكن المطالبة باللامركزية كان تعكس من جهة أخرى وعياً سياسياً متقدماً عند المثقفين العرب. وجاءت سياسة التتريك التي انتهجتها الحركة الطورانية في أواخر العهد العثماني لتشكل حافزاً ودافعاً لشعور العرب بضرورة قيام دولة عربية منفصلة عن الحكم التركي الذي كان يسعى إلى دفن الهوية العربية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت عهوداً من الحكم الأجنبي من السلاجقة حتى العثمانيين قد فتتت الوطن العربي وأضعفت عوامل الوحدة العربية، غير أن الشعور بالانتماء إلى العروبة، واستعمال اللغة العربية في الحديث والتعبير استمرا من دون انقطاع، كما أن الوطن العربي ظل يعرف باسم «بلاد العرب»، واللغة العربية ظلت أداة التعبير الأدبي والعلمي،

والمفتاح لمعرفة علوم الدين الإسلامي حتى في العهد العثماني[8].

وقد شهد القرن التاسع عشر احتكاكاً حضارياً مهماً بين الغرب والمنطقة العربية، ولا سيما في مصر والمشرق العربي، أدّى إلى تفاعلات بعيدة الأثر. وكانت بداية ظهور الوعي السياسي، وتيقظ الرابط القومي العربي، والمطالبة بالتحرر والاستقلال سابقة لبداية بروز الحركة الصهيونية، وهذا ما شرحه جورج أنطونيوس في كتابه يقظة العرب [9]، إذ أعطانا صورة واضحة عن ظهور الفكر والوعي الوطني والقومي لدى العرب.

ظهرت فكرة القومية العربية نتاج حركة نهضوية فكرية برزت في الساحة العربية والإسلامية في أواخر العهد العثماني، فساهمت وساعدت في نشر الوعي السياسي في شتى أنحاء الوطن العربي، الأمر الذي ساهم في ظهور عدد كبير من رجالات الفكر السياسي والقوميين المؤمنين بعروبتهم. وقد حملت هذه النهضة في جنباتها بذور فكر إصلاحي ثم ثوري، أي أنه تدرج من المطالبة بالإصلاح إلى الثورة على الوضع السائد.

كان رواد هذه النهضة، بشكل عام، من علماء الدين الذين أخذوا يربطون العقيدة الدينية بالمفاهيم السياسية بشكل تحديثي، كان له أعظم الأثر في توجهات النخب في الوطن العربي، إذ إن هذا التوجه الجديد خلا من آثار التعصب الديني الذي كان سائداً لدى رجال الدين من قبل، فبرزت نخبة من علماء الدين المثقفين المتمتعين بفكر منفتح وبوعي سياسي كبير. من أبرز هؤلاء العلماء والأئمة أسماء لمعت في تاريخ الفكر السياسي، أمثال جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد رشيد رضا الذي عاصر أيضاً فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

أ ـ جمال الدين الأفغاني

يُعتبر جمال الدين الأفغاني الباعث الحقيقي للنهضة الإصلاحية الحديثة في الدين والسياسة، فهو الرجل الذي ناضل تحت شعارات الجامعة الإسلامية

([8])الياس شكري شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 284.

([9])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 39.

في عصر ازدهار القوميات، وقد توصل الأفغاني في طروحاته إلى التوافق وعدم التناقض بين عالمية الإسلام ومحلية القومية، فترك في كل قطر حل فيه روحاً ثورية، وكانت إقامته في مصر من أخصب أعوامه عطاء فقد نفح فيها روح النهضة الإصلاحية، وكان له الأثر الكبير في تلامذته ومريديه. من أبرز آثاره جريدة العروة الوثقى التي أصدرها في باريس مع الشيخ محمد عبده[10].

يتحدر جمال الدين الأفغاني من أصل أفغاني كما يدل اسمه. أقام في الآستانة فترة من الزمن، إلا أنه سرعان ما أخرج من هناك فاتجه إلى مصر وأقام فيها في العام 1870. وعلى الرغم من مهاجمته للاستعمار الإنكليزي، إلا أنه تمكن من مقابلة الخديوي إسماعيل وتقرب إليه، الأمر الذي جعل الإنكليز يوعزون إلى الخديوي توفيق الذي ما إن استلم الحكم مكان الخديوي السابق حتى سارع إلى نفي الأفغاني من مصر[11].

أصبح الأفغاني، خلال إقامته في مصر، مرشداً ومعلماً لمجموعة من الشباب، وخصوصاً من الأزهر، والذين كان لهم دور مهم في الحياة المصرية في ما بعد. كان سعد زغلول، من أبرز هؤلاء الشبان، إضافة إلى محمد عبده، الذي أصبح بعد خمسين عاماً زعيماً للحركة الوطنية المصرية. أما دروسه فكانت تشمل ما اعتبره مندرجاً تحت خانة الإسلام الحقيقي مثل: علوم الدين، الاجتهاد، التصوّف والفلسفة، لكنه من ناحية ثانية زرع في أذهان تلامذته أفكاراً مهمة تمحورت حول خطر التدخل الأوروبي، والحاجة بالتالي إلى وحدة وطنية لمقاومته، بل إلى وحدة تشمل الشعوب الإسلامية كافة، إضافة إلى ضرورة إيجاد دستور يحدد سلطات الحاكم[12].

تعتبر جمعية اتحاد مصر الفتاة التي قامت في مدينة الإسكندرية في مصر عام 1879 في بداية عهد الخديوي توفيق من أوائل الجمعيات التي تم تشكيلها في مصر، وأسسها عدد من أتباع الشيخ الأفغاني المتأثرين بأفكاره

([10])بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) (بيروت: دار الاستقلال، 1991)، ص 155 و157 ـ 158.

([11])محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى : تاريخ ومذكرات وتعليقات (صيدا: المكتبة العصرية، 1971)، ص 110 ـ 111.

([12])Albert Habib Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), p. 109.

السياسية. وقد شرح أحد تلامذة الأفغاني في رسالة يعود تاريخها إلى 15 شباط/فبراير 1883 أن الجمعية تألفت من أبناء عائلات مسيحية وانضم إليها أعضاء مسلمون، كما نشرت الجمعية صحيفة باللغتين العربية والفرنسية لنشر تعاليم الأفغاني، ولحثّ الخديوي على إجراء إصلاحات سياسية، لكن رئيس الوزراء المصري آنذاك، مصطفى رياض باشا منع إصدارها[13].

تجاوز مفهوم الأفغاني للإسلام حدود الإمبراطورية العثمانية والعالم العربي، فكانت فكرته عن الإسلام عالمية تشمل كل البلاد الإسلامية من جنوب شرق آسيا إلى الأطلسي. وعلى العموم، لم يكن الأفغاني إنساناً حالماً بل كان خبيراً سياسياً بعيد الرؤيا، مدركاً حقائق السياسة في عصره[14]. والدليل على ذلك إدراكه أن بريطانيا أكثر خطراً من باقي الدول، ففي نظره كانت الحكومة البريطانية «عدوة المسلمين». وهو لم يكن يخشى فقط من العمل العسكري، فبرأيه، كانت لدى الإنكليز طرق أخرى أكثر مكراً وخبثاً للعمل[15].

ويؤكد ساطع الحصري[16] أن الأفغاني كان من أنصار القومية العربية، وهو ما يظهر جلياً في العروة الوثقى ، ففي إحدى مقالاته التزم مبدأ القومية التي كان يسميها باسم «الجنسية»، حيث يقول: «لا سعادة إلا بالجنسية ولا جنسية إلا باللغة...»؛ و«إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس إثنان: وحدة اللغة ووحدة الدين...، وحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية...، اللغة أشدّ ثباتاً، وأكثر دواماً من الدين...»؛ و«نعرف أمماً غيرت دينها خلال ألف عام مرتين، بل ثلاث مرات، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية...»؛ و«فنستطيع أن نقول لذلك: إن تأثير سلطة اللغة في هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين»[17].

([13]) Elie Kedourie, Arabic Political Memoirs and Other Studies (London: Cass, 1974), pp. 29-30.

([14])Hisham Sharabi, Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914 (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, [1970]), p. 109.

([15])Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 , p. 113.

([16])ساطع الحصري من الرواد الأوائل للفكر القومي العربي، ومن أشهر المدافعين عن فكرة القومية العربية، تسلم مناصب وزارية في عدد من الدول العربية، وله مؤلفات عدة في القومية العربية. انظر: ساطع الحصري، ما هي القومية؟: أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات (بيروت: دار العلم للملايين، 1959)، ص 207 ـ 208.

([17])المصدر نفسه.

رأى ألبرت حوراني أن حياة جمال الدين الأفغاني كان لها أثر عميق في العالم الإسلامي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فهو تمكن من أن يجمع في شخصية واحدة عدداً من المفاهيم تمثلت بالثورية الإسلامية، مطعمة بالشعور الديني من ناحية، وبالراديكالية الأوروبية من ناحية ثانية[18].

كان صوت جمال الدين الأفغاني من أكثر الأصوات التي عرفها العالم الإسلامي حماسة وبلاغة، لقد سعى لرفع الشعوب الإسلامية إلى مرتبة الأمم الحرّة والمتقدمة، لكنه في المقابل كان مؤمناً أنه للوصول إلى هذه الغاية لا بد من العمل الثوري[19].

ب ـ محمد عبده

الإمام محمد عبده، هو تلميذ الأفغاني، إذ صحبه عند قدومه إلى مصر وتأثر به، حيث وجهه الأفغاني توجيهاً اجتماعياً وأدبياً ووطنياً وسياسياً وإسلامياً جديداً، كما شجعه على قراءة الكتب الأجنبية الحديثة. ويعدّ محمد عبده من أهم الأعلام البارزة في مدرسة التجديد في الفكر الإسلامي في العصر الحديث، ويرجع إليه الفضل في الربط بين الإسلام والمعاصرة واستنباط الأدوات المناسبة للربط بينهما[20]. وفي العام 1899 تم تعيينه مفتياً للديار المصرية بعد عودته من المنفى، كما أصبح خليفة الأفغاني بين علماء المسلمين، وعندما اضطر الأفغاني إلى مغادرة مصر في أوائل حكم الخديوي توفيق، قال: «مصر أحب بلاد اللـه إليّ، وقد تركت لها الشيخ محمد عبده طوداً في العلم وعرمرماً من الحكمة والشمم وعلو الهمم»[21].

وصف هاملتون آ. ر. جيب (Hamilton A.R. Gibb) الإمام محمد عبده بأنه أعظم المصلحين الحقيقيين في الإسلام، فهو أراد أن يحرّر العقل من أغلال التقليد، وكان يؤمن أن مشكلة المسلمين تكمن في جهلهم لحقيقة دينهم في

([18])Hourani, Ibid., p. 108

([19])George Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement (Beirut: Khayat's College Book Cooperative, 1938), pp. 68-69.

([20])ربيع ومقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، ص 247ـ 248.

([21])إبراهيم أحمد العدوي، قادة التحرير العربي في العصر الحديث ، ط 2 (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص 104.

المقام الأول، وفي طغيان حكامهم في الدرجة الثانية، لهذا تضمن برنامجه ضرورة تطهير الإسلام من الفساد[22].

ساند الشيخ محمد عبده ثورة أحمد عرابي، وشارك فيها، فكان مصيره النفي من مصر. التحق بالأفغاني في باريس حيث أصدرا معاً مجلة العروة الوثقى . وعلى صفحات هذه المجلة أخذ الشيخ عبده يكتب مقالاته التي تحث العرب على محاربة الاستعمار، وعدّ كل من يتخلف عن أداء هذه الواجب خائناً. وبعد أن صار من الصعب إيصال أعداد المجلة إلى القراء في الشرق العربي بسبب محاربة الإنكليز لها، اضطر إلى إيقافها وغادر باريس إلى بيروت[23].

وتروي بعض المصادر أن مجلة العروة الوثقى كانت لسان حال جمعية سرية، عُرفت بهذا الاسم، وكانت حركة سرية، فلم يكن يتاح لأعضائها البوح بأي من أسرارها بحسب دستور الجمعية. وقد تحدث محمد رشيد رضا عن هذه الجمعية بعد أن أصبحت من التاريخ، وذلك عندما نشر دستور الجمعية في جريدته المنار عام 1931، وأرفقه باليمين الذي كان يحلفه المنتسب إليها، وهو من وضع الشيخ محمد عبده.

كان محمد عبده كالأفغاني، ينتمي إلى فئة من المسلمين الذين قالوا بحق الجماعة في خلع الحاكم إذا لم يكن عادلاً، وإذا كان الخير العام يقضي ذلك. وتعتبر مجلة العروة الوثقى التي أصدرها مع الأفغاني خلاصة أفكار رجلين آمنا بضرورة التغيير والثورة، لهذا السبب لقيت المجلة صدى في أوساط المثقفين، وكان لها تأثير عميق في العالم الإسلامي.

ج ـ عبد الرحمن الكواكبي

تقدم الكواكبي على جميع العلماء والمصلحين الدينيين في القرن التاسع عشر بأنه كان أول من تمتع بالقدرة على الفصل بين القومية والدين. وقد نادى بالجمع بين أبناء الوطن الواحد من مختلف الأديان تحت شعار الوطنية.

ولد عبد الرحمن الكواكبي في مدينة حلب في أواسط القرن التاسع عشر

([22])Zeine N. Zeine, The Emergence of Arab Nationalism; with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East , 3 rd ed. (Delmar, NY: Caravan Books, [1973]), p. 62.

([23])العدوي، المصدر نفسه، ص 109 و116 ـ 117.

من أب إيراني، وأحد أجداده هو مؤسس الأسرة الصفوية الشيعية في تبريز. درس الكواكبي العلوم القضائية والتاريخية والعلوم الرياضية والطبيعية، وكان يجيد التركية والفارسية، وقد تقلّد عدداً من الوظائف الحكومية، لكنه اضطر في النهاية إلى مغادرة حلب بسبب الضغط السياسي.

وجد الكواكبي في الصحافة وسيلة فضلى للتعبير، فكتب في صحيفة الفرات الرسمية، ثم أنشأ صحيفة الشهباء ، ولما أخذت مقالاته ضد الاستبداد تلقى صدى لدى المواطنين، قامت السلطات العثمانية بإغلاقها. فكان أن أنشأ بعدها جريدة الاعتدال ، لكن مصيرها كان الإغلاق أيضاً، فاختار الذهاب إلى مصر التي استقر فيها، ومن هناك زار عدداً من دول العالم، واندمج في حركة الإصلاح مع الأفغاني ومحمد عبده. كان للكواكبي أبحاث وكتب عدة، من أهمها كتابي أم القرى و طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد .

كان المفكر العربي الأول الذي طرح العروبة بمفهومها المعاصر، وقد احتل موضوع الاستبداد والمستبدين أهمية كبرى لديه فكان كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد خير دليل على ذلك[24]. فهو يمثل دستوراً للحرية الفكرية والاجتماعية. وكان من الطبيعي أن يُحدث هذا الكتاب ضجة عظيمة في السلطنة العثمانية كلها[25]، إذ إن الكتاب انتقد الاستبداد بتفصيل وشدة، وأظهر بصورة جلية نتائج هذا النظام السيئة في جميع الميادين، وقد بدا تأثر الكواكبي واضحاً بكتاب روح الشرائع لمونتسكيو[26].

أما كتاب أم القرى ، فيدور موضوعه حول مؤتمر تخيله الكواكبي، ليعرض فيه آراءه الإصلاحية، وأغلب مواضيعه تدور حول نقد الشعوب الإسلامية. وقد تحدث عن أسباب الجمود الذي خيم على العالم الإسلامي، مقارناً ذلك بحالة التقدم التي وصل إليها الأوروبيون.

يقول في كتاب أم القرى : «إن مسألة التقهقر بنت ألف عام أو أكثر، وما حفظ عزّ هذا الدين المبين كل هذه القرون المتوالية إلا متانة الأساس، مع

([24])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 162 ـ 163.

([25])جهاد نعمان، «النهضة والاستقلال على هدي الفكر الثائر،» النهار ، 2002/6/19.

([26])عباس بغدادي، «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد للكواكبي،» المدى الثقافي ، 2004/12/2،

(www.almadaapaper.com)

انحطاط الأمم السائرة عن المسلمين في كل الشؤون، إلى أن فاقتنا بعض الأمم في العلوم والفنون المنورة للمدارك، حزبت قوتها فنشرت نفوذها على أكثر البلاد والعباد من مسلمين وغيرهم، ولم يزل المسلمون في سباتهم إلى أن استولى الشلل على كل أطراف جسم المملكة الإسلامية»[27].

كانت أفكاره تصب ضد النزاع الطائفي، وفي كتاباته مقاطع كثيرة يدعو فيها إلى المساواة بين الأديان لمصلحة التضامن الوطني[28].

طرح الكواكبي مفهوم «الثورة» سبيلاً لمقاومة الاستبداد والطغيان، ورأى فيها الطريقة المثلى لتغيير حال المسلمين.

لقد خطا الكواكبي بالأمة العربية خطوات واسعة في سبيل التحرر، ويمكن القول إنه إذا كان جمال الدين الأفغاني قد رسخ الوعي السياسي في نفوس العرب من خلال دعوته إلى الجامعة الإسلامية؛ وإذا كان الشيخ محمد عبده قد أوضح للعرب كيفية محاربة الاستعمار في شتى صوره، فإن عبد الرحمن الكواكبي دفع بالعرب إلى الطريق العملية لاستعادة حريتهم، فعلّمهم أنه لا نجاة للعالم الإسلامي إلا إذا تسلّم قادته الحكم، وتخلصوا نهائياً من السيطرة والاستبداد[29].

د ـ محمد رشيد رضا

ولد محمد رشيد رضا في قرية القلمون اللبنانية التي تبعد عن مدينة طرابلس نحو ثلاثة أميال، وكان أبوه شيخ البلدة وإمام مسجدها. تلقى رضا مبادئ القراءة والكتابة في قريته ثم انتقل إلى طرابلس لمتابعة علومه فيها، ودرس العلوم الشرعية على يد الشيخ حسين الجسر.

وقد بدأ تأثره بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من خلال اطلاعه على أعداد من مجلة العروة الوثقى ، وفي هذا يقول رضا: «وجدت أعداداً من المجلة بين أوراق والدي، وكان كل عدد منها كتيار كهربائي يضربني محدثاً صدمة في روحي، وينقلني من حالة إلى حالة أخرى... ومن خلال تجاربي

([27])رجال الشرق، عبد الرحمن الكواكبي،» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2004/12/2)،
(www.asharqalarabi.org.uk)

([28])Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement , p. 98.

([29])العدوي، قادة التحرير العربي في العصر الحديث ، ص 131.

وتجارب الآخرين والتاريخ اكتشفت أن ما من شيء في هذا الزمن أو في القرون التي سبقت قد أثر بي كتلك المجلة التي لامست مركز العاطفة في القلب والإقناع في العقل»[30].

ومن هنا بدأ رضا رحلته في مواكبة أفكار الأفغاني ومحمد عبده، وخصوصاً بعد أن التقى الشيخ محمد عبده، عندما زار الأخير طرابلس قادماً من باريس. وظهرت أفكاره الإصلاحية من خلال كتاباته في مجلته الشهرية المنار التي كانت تعتبر أهم مجلة إصلاحية في العالم الإسلامي على مدى خمسة وثلاثين عاماً[31]. بدأت المجلة بالصدور في مصر عام 1898، وفي عام 1905 بعد وفاة محمد عبده، بدأ رضا يكتب في ميدان السياسة، وكانت في حينها حركة تركيا الفتاة في أوج اتساعها. وتأسست في القاهرة لجنة أطلق عليها اسم «جمعية الشورى العثمانية» برئاسة رشيد رضا، فكان لهذا التحول أثره في مجلة المنار ، إذ بدأ رشيد رضا منذ ذلك الحين بكتابة مقالات عن الاستبداد والسياسة الحميدية (السلطان عبد الحميد) وحكم الشورى وطرق إصلاح السلطنة العثمانية[32].

بالنسبة إليه الإسلام والعروبة أمر واحد، وهو يشدّد على أهمية العاطفة والحنين لتاريخ العرب، والسعي من أجل إحياء مجدهم، والعمل من أجل الوحدة الإسلامية التي تم تحقيقها في الماضي بواسطة العرب، ولن تتم استعادتها في هذا القرن إلا بواسطتهم[33].

بالإضافة إلى جريدة المنار أنشأ محمد رشيد رضا مدرسة «دار الدعوة والإرشاد» التي كانت تختار الدارسين فيها من طلاب العلم من الدول الإسلامية، وتعنى بتعليم آداب الإسلام وأخلاقه وتعليم التفسير وفقه الحديث. وكان رضا يرى أنه من الضروري للإسلام أن يتحدى العالم الجديد، وكان يرى أن الجهاد فرض على المسلمين، لكنهم لا يستطيعون تأديته ما لم يصبحوا أقوياء يعرفون علوم الغرب وفنونه[34]. هذه الآراء تدل على مدى رؤية

([30])Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 , p. 226

([31])Sharabi, Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914 , p. 24.

([32])مختارات سياسية من مجلة المنار ، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 13.

([33])harabi, Ibid., p. 24.

([34])تحولات فكرية، رشيد رضا والمزج بين الإسلام والإصلاح،» (إسلام أون لاين، 2004/12/1)، (www.islamonline.net)

رشيد رضا المتطورة والمتحررة للإسلام في تلك الفترة، وعلى مدى أهمية الاطلاع، بل دراسة العلوم الغربية كي يصبح المسلمون قادرين على مواجهة الغرب بقوة.

بعد الثورة العربية الكبرى وهزيمة الأتراك، أخذ محمد رشيد رضا يحذر الزعماء العرب من الوقوع في حبائل الأماني الخادعة، والوعود البراقة من فرنسا وبريطانيا، الأمر الذي جعله يشرع بإرسال كتب إلى رؤساء وزارتي إنكلترا وفرنسا، ينصحهم فيها بالابتعاد عن المساس بحقوق العرب والغدر بهم.

وقد تنبّه رضا إلى الخطر القادم إلى الدول العربية مع الانتداب البريطاني، وهذا ما ظهر من خلال إحدى رسائله التي كتبها إلى أحد أصدقائه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة، والتي ورد فيها ما يلي: «أنا خائف على العرب، ليس من البولشفية، ولا من الأتراك، إنما من البريطانيين. إني أخشى أن توجه بريطانيا الآن ضربة ساحقة للعرب قبل أن يتمكنوا من النهوض من مآسيهم»[35].

الأهم من ذلك كان وعيه حقيقة الخطر الصهيوني، ففي عام 1898، تناول هذا الموضوع في المنار ، فنبّه إلى مخاطر الصهيونية على العرب ومستقبلهم. ويتضح من كتاباته اللاحقة أنه أدرك أبعاد المشروع الصهيوني، وأن المسألة لم تكن تتوقف عند إيجاد مأوى لليهود المضطهدين في بعض الدول الأوروبية، وإنما تتعدى ذلك إلى استملاك فلسطين وإقامة كيان سياسي يهودي فيها؛ لهذا ناشد رضا العرب للنهوض والتصدي للنشاط الصهيوني قبل فوات الأوان[36].

دأب هؤلاء الرجال على صقل الأفكار وجمع الشتات وتوحيد الكلمة والإرشاد إلى طريق الحق والعلم والرقي والإصلاح الخلقي والاجتماعي معاً، وكان من تأثير صرخاتهم المدوية المتتالية أن استيقظ العرب وبينهم عرب فلسطين من سباتهم وتطلعوا إلى آفاق حريتهم المسلوبة[37].

([35])Sharabi, Ibid., p. 100

([36])شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) ، ص 301.

([37])نعمان، «النهضة والاستقلال على هدي الفكر الثائر».

إن أفكار الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا وكتاباتهم، وإن كانت تدعو إلى الإصلاح الديني والعودة إلى الإسلام الخالص، إلا أنها جاءت، في الدرجة الأولى، نتيجة الاستبداد الذي مارسه حزب الاتحاد والترقي على العرب، وهي بالتالي نواة فكر ثوري تحرري وجد صداه لدى كثير من الشبان والرجال العرب الذين انتهجوا سبيل الثورة مستنيرين بهذه النواة التي غرسها رواد التحرر في نفوسهم وعقولهم.

طالب الأفغاني ومن سار على خطاه بحقوق أكبر للعرب في ظل الحكم العثماني، ومن خلال كتاباتهم عن الإسلام العربي البحت وأهمية القرآن والأدب العربي والدراسات الإسلامية، بدا واضحاً تفضيل فكرة القومية العربية لديهم على الهوية العثمانية[38].

في هذا الاتجاه شجع الأفغاني ورفاقه فكرة الاستقلال القومي العربي. لكن هذه الفكرة لم تظهر وتتبلور بشكل سياسي إلا بعد خلع السلطان عبد الحميد عام 1908 على يد جمعية الاتحاد والترقي. وقد تنبهت السلطات العثمانية إلى الخطر عليها من طروحات هؤلاء الثوريين، فعمدت إلى اضطهادهم، وكان مصير معظمهم النفي خوفاً من انتشار أفكارهم الإصلاحية والثورية.

لقد تركت الأيديولوجية الإسلامية بصماتها التحررية على الوعي السياسي العربي حيث أسهمت في عقلنة الحياة السياسية وتحديثها، وأذكت القومية العربية بروح عامة معادية للدكتاتورية والاستبداد[39].

3 ـ نشاط النخب العربية

تجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة، وهي أن الاستجابة لدعوات التحرر والقومية لم تكن من قبل المسلمين فحسب، بل شملت أيضاً المسيحيين العرب. وهذا لم يكن جديداً، فمنذ عهد النهضة الأدبية في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ساهم المسيحيون الذين تلقوا تعليمهم في بيروت ودمشق في إعطاء حركة اللامركزية العثمانية بعداً قومياً عربياً. ونذكر

([38])Thomas A. Idinopulos, Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti (Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1998), pp. 128-129.

([39])Sharabi, Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914 , p. 104.

هنا على سبيل المثال جهود اليازجي والبستاني في إدخال اللغة العربية إلى الاستعمال، ومجلة الهلال الشهرية التي كان يصدرها جرجي زيدان وجريدة فلسطين اليومية التي صدرت عام 1909 من قبل عائلة العيسى في يافا[40].

أما في فلسطين فقد أصبحت المسألة الصهيونية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى شاغلاً أساسياً في التوجه السياسي والفكري، وهذا ما أعطى فلسطين أهمية في الحركة القومية العربية الناشئة. وقد أكد المفكرون الفلسطينيون، المسيحيون والمسلمون، في مواجهة خطط الصهيونية، التضامن الإسلامي المسيحي، فرفدوا الشعور الديني بالعامل القومي. وهم، بامتناعهم عن طرح قضايا دينية بحتة، كسروا تقليداً قديماً ظل قائماً على فكرة الجامعة الدينية، وبكتاباتهم ساعدوا على تأكيد مبدأ القومية العربية أساساً للحياة السياسية[41].

قبل دخول الخطر الصهيوني إلى فلسطين، لم يكن هناك ما يفصلها جغرافياً عن باقي الدول العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، لهذا كان العمل الوطني في فلسطين جزءاً من العمل الوطني العربي. وتشير الدلائل إلى أن فلسطين لم تكن معزولة عن التيارات والاتجاهات السياسية في المنطقة، فقد تجاوب أهالي فلسطين مع ثورة «عرابي» في مصر ومع ثورة «المهدي» في السودان. ولم يرافق الشعور القومي عند العرب في القرن التاسع عشر أي شكل من أشكال العداء لليهود قبل بداية الاستيطان الصهيوني عام 1882، وقد لاحظ أول قنصل بريطاني في القدس، في تقاريره الأولى مدى التسامح الديني السائد بالنسبة إلى اليهود، ولا سيما عند المسلمين الذين سمحوا لليهود بالإقامة في الأحياء الإسلامية[42].

إن تحوّل النخب إلى الثورة كما رأينا سابقاً يصبح أقوى كلما قوي الخطر المحدق بها، وكلما شعر أفرادها بالخطر الكبير على وجودهم. لهذا كانت النخبة الفلسطينية مع باقي أفراد النخب العربية في مواجهة سياسة التتريك، أو «الحركة الطورانية»، والتي شكلت حافزاً أدّى إلى تحول النخب إلى الثورة.

([40])Salim Tamari, Factionalism and Class Formation in recent Palestinian History, in: Roger Owen, ed., Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries , St Antony's/Macmillan Series (London: Macmillan; Oxford: St Antony's, 1982), p. 187.

([41])خيرية قاسمية، الحياة الفكرية في فلسطين في أواخر العهد العثماني (بيروت: الرواد للنشر والتوزيع، 1994)، ص 131.

([42])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 40.

عقد العرب آمالهم على العهد الجديد في الدولة العثمانية بعد خلع السلطان عبد الحميد ونفيه إلى سالونيك عام 1909، واستولت جمعية الاتحاد والترقي على السلطة. ولقد كان كثيرون من العرب قد شاركوا في نشاطات الجمعية وأيدوها في تسلم السلطة. لكن زمن التعاون مع العرب لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما اتجه الاتحاديون نحو تطبيق سياسة مركزية شديدة، تعتمد على العنصر التركي، الأمر الذي أثار استياء العرب وغضبهم. وهنا أخذ العرب يبدون مخاوفهم من نتائج هذه السياسة، وبدأ التفكير في مستقبل البلاد العربية، ومما زاد من قلق العرب في نشاط الجمعية الدور الذي قام به اليهود في الإعداد لحركة سالونيك، والنفوذ الكبير الذي احتلوه في ما بعد في أوساط الاتحاديين. وصار واضحاً أن الحركة الصهيونية ساعدت الاتحاديين بالأموال والنفوذ والصحف، مقابل الحصول على مكاسب خاصة في فلسطين، لهذا التقى الطرفان على الإطاحة بنظام حكم السلطان عبد الحميد الذي كان متمسكاً برفض مبدأ الهجرة اليهودية غير المقيدة إلى فلسطين، على الرغم من الإغراءات كلها. وكان الأثر الصهيوني بارزاً في حركة الاتحاديين، وخصوصاً عندما قامت الصحافة اليهودية بالتهليل للتخلص من مضطهد إسرائيل، بحسب زعمهم، الذي أعاق تحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين[43].

في المقابل دعت الصحافة الفلسطينية الاتحاديين إلى عدم السماح بسقوط فلسطين في أيدي اليهود الطامعين، كما شنت الصحف العربية خارج فلسطين حملة واسعة على الوزارة الاتحادية التي شكلت عام 1913، وضمت ثلاثة وزراء يهوداً. ووصف أحد الصحافيين العرب في الآستانة جمعية الاتحاد والترقي بأنها عصابة لصوص يؤيدها الصهاينة، وأن جريدة جون ترك الاتحادية ووكالة الأجانس أوتومان الاتحادية أيضاً، هما صهيونيتان، كما اتهم الجمعية بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية على بيع أراضي السلطان عبد الحميد الواسعة في فلسطين. أما محمد رشيد رضا، فقد أطلق على الجمعية اسم «جمعية الأحمرين: الدم والذهب»، وبيّن أن في الوزارة الاتحادية ثلاثة وكلاء من قبل الجمعية الصهيونية وفي يدهم ينابيع الثروة في البلاد[44].

([43])الموسوعة الفلسطينية ، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس صايغ، 2 ق في 10 مج؛ القسم العام في 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984 ـ 1990)، القسم العام، مج 4، ص 75-76.

([44])المصدر نفسه، ص 77.

والجدير ذكره هنا أن الكثير من الشباب العربي كان منضوياً في الجيش العثماني، وكان الكثير منهم يلتحق بالمدارس العسكرية العثمانية، إذ إن كل ما يتعلق بالأمور العسكرية كان تابعاً للسلطات العثمانية. وما إن بدأت ملامح السياسة الطورانية تظهر حتى كان هؤلاء الجنود العرب في مقدمة المتأثرين من هذه الأوضاع. يتحدث فوزي القاوقجي عن تلك الأجواء في أثناء دراسته في المدرسة الحربية قبل الحرب العالمية الأولى شارحاً تبلور فكرة القومية العربية في نفوس الطلاب العرب، ويقول عن ذلك: «... في أواخر عهدي في المدرسة الحربية بدأت أشعر بأن الترك شرعوا ينضوون تحت لواء رابطة جديدة غير الرابطة العثمانية التي نعرفها، كما أني أخذت أسمع بوجود تشكيلات وأحزاب عربية... وأخذت الأخبار تتسرب إلينا عن وجود شخصيات عربية في مجلس المبعوثان تدافع عن حقوق العرب، وعن وجود أحزاب وجماعات تسعى لإنهاض العرب بشتى الوسائل»[45].

ويذكر القاوقجي حادثة كان لها أثر في الطلاب العرب في المدرسة، حين حدث شجار بين مجموعة تركية وأخرى عربية، يقول القاوقجي: «... وسمعت قائلاً يقول بحماس وجد أنا تركي فأجابه آخر على الفور بحماس وفخر: وأنا عربي، وانتصر التلامذة العرب لزميلهم. وكانت هذه الحكمة الأولى التي انطلقت في سماء المدرسة الحربية قضت على الصلة التي تجمعنا بالدولة العثمانية، فأصبحت كلمة «عرب» الآن جامعتنا. ومنذ وقوع ذلك الحادث بدأنا نشعر بأن لنا قومية عربية مستقلة»[46].

ساهم المفكرون الفلسطينيون في الدعوة إلى يقظة العرب، وسرعان ما تحولت هذه النهضة الثقافية إلى قومية سياسية تعمل في سبيل الدفاع عن الكيان العربي القومي المهدد بالزوال[47]. فكانت النخبة العربية ومن ضمنها الفلسطينية، من المثقفين، تسعى جاهدة إلى الحصول على حقوق العرب وإعادتهم إلى موقعهم الصحيح داخل الدول العثمانية. ففي القدس مثلاً، لما أقفلت مدارس متعددة أبوابها بسبب الحرب، افتتح جمال باشا «الكلية الصلاحية» أمام الطلاب العرب من فلسطين وسورية ولبنان، وهو يهدف

([45])فوزي القاوقجي، مذكرات فوزي القاوقجي، 1914 ـ 1932 ، إعداد خيرية قاسمية، 2 مج (بيروت: دار القدس، 1975)، مج 1، ص 12.

([46])المصدر نفسه

([47])قاسمية، الحياة الفكرية في فلسطين في أواخر العهد العثماني ، ص 118 ـ 119.

بذلك أن تصبح معقلاً للطورانية، غير أنه كان للسفاح عكس ما أراد تماماً، إذ تحول طلاب هذه الكلية الصلاحية العسكرية إلى طليعة عربية واعية بفضل أساتذتهم[48].

وكان للفلسطينيين مشاركة فاعلة في مجلس المبعوثان العثماني، فكان روحي الخالدي وسعيد الحسيني وحافظ السعيد ممثلين عن لواء القدس، والشيخ أحمد الخماش عن لواء نابلس وأسعد الشقيري عن لواء عكا[49].

وكانت هناك أحزاب سياسية أيضاً تعمل في ظل الحكم العثماني؛ وقد انقسمت الأحزاب والجمعيات السياسية التي شهدتها فلسطين في نهاية العهد العثماني إلى فئتين، الأولى هي الأحزاب والجمعيات العربية، السرية منها والعلنية التي نشأت في الآستانة وباريس ثم أنشأت لها فروعاً في فلسطين، والفئة الثانية هي الأحزاب والجمعيات المحلية في داخل فلسطين[50]. فقد انضوى رجال فلسطين وزعماؤها تحت ألوية الأحزاب والجمعيات والهيئات العثمانية التي كانت قائمة حينذاك، وعندما نمت الروح القومية العربية عقب خلاف العرب مع الاتحاديين، وتأسست أحزاب عربية تعمل في خدمة القضية العربية وحدها، شارك الفلسطينيون في تلك الأحزاب والجمعيات[51]. وكان لوجود الشباب العربي من فلسطين وسواها من بلاد العرب في اسطنبول وبيروت والقاهرة وباريس من أجل الدراسة الأثر الكبير في مساهمتهم في ولادة الحركة السياسية التي انطلقت جمعياتها السرية والعلنية من هذه المدن بالذات[52].

وحري بالذكر أن زعماء فلسطين وفئة كبيرة من شبابها المتعلم كان يعمل مع الجمعيات السرية التي كانت تدعو إلى إعطاء الولايات العربية في الدولة العثمانية استقلالها الذاتي أو حتى التي كانت تدعو إلى الاستقلال عن

([48])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 420.

([49])الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية،» (السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2004/1/20)، .

([50])الحوت، المصدر نفسه، ص 453.

([51])عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من 1917 إلى 1936 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص 16 ـ 17.

([52])الحوت، المصدر نفسه، ص 420.

الدولة العثمانية. فجمعيتا العهد والمنتدى الأدبي كان فيهما فلسطينيون، وكان لجمعية «تركية الفتاة» أتباع في نابلس ويافا عام 1906، وقد اشترك فلسطينيون في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام 1913 ومنهم عوني عبد الهادي[53].

يتحدث عزة دروزة عن جمعية الإخاء التي أنشأها جماعة من رجالات العرب ونوابهم في الآستانة من أجل المحافظة على حقوق العرب وإنهاضهم[54]، وقد أشرف شكري الحسيني على تأسيس هذه الجمعية التي حملت اسم «جمعية الإخاء العربي العثماني» وتم إنشاء فروع لها في القدس، كان من أعضائها إسماعيل الحسيني وحنا عيسى وخليل السكاكيني[55]. إلا أنه تم إلغاء هذه الجمعية بعد خلع السلطان عبد الحميد، فتم إنشاء المنتدى الأدبي الذي كان أعضاؤه يحرصون على إبراز ولائهم للدولة العثمانية والرغبة في توثيق الرابطة بين العرب والأتراك. وقد ظل هذا المنتدى الذي كان يترأسه عبد الكريم الخليل نشيطاً في العمل في سبيل الحركة العربية وأهدافها حتى عام 1915[56].

إضافة إلى ذلك ساهم طلبة فلسطين بتشكيل جمعية للطلبة هي «جمعية العلم الأخضر» في الآستانة في أيلول/سبتمبر عام 1912 بهدف تقوية الروابط القومية بين الطلاب العرب في المدارس العلية وتوجيههم نحو النهوض بأمتهم، وكان من بين مؤسسيها عاصم بسيسو ومصطفى الحسيني وشكري غوشة. ولا ننسى الجمعية العربية الفتاة التي شارك فيها عدد من الفلسطينيين، وكان لها دور بارز في الحركة العربية التي تعاونت مع الشريف حسين بن علي عندما أعلن ثورته على الأتراك، وضمت هذه الجمعية واحداً وعشرين عربياً من فلسطين[57].

هنا لا بد من التوقف عند أمر بالغ الأهمية، ألا وهو دخول العامل

([53])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، سلسلة الدراسات؛ 34 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، ص 47.

([54])دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى : تاريخ ومذكرات وتعليقات ، ص 350 ـ 355.

([55])الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية».

([56])دروزة، المصدر نفسه، ص 350 ـ 355.

([57])الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية».

الصهيوني، فإذا كانت سياسة التتريك قد حفزت العرب للتفكير بعروبتهم وبضرورة استقلالهم عن الدولة التركية، فإن الصهيونية من جهة أخرى، كانت الخطر الذي وحّد الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين في مواجهته، وهذا يدل على أن الفكر القومي قد طغى على فكرة التعصب الديني، فأصبحت بذلك القومية العربية أساساً لمواجهة الخطر الصهيوني. في المقابل كانت الصهيونية العامل الذي أوجد خاصية مميزة للعمل السياسي في فلسطين، ميزته من باقي الدول العربية المحيطة بها.

إن وجود نخب اجتماعية وسياسية في فلسطين في تلك المرحلة لم يكن يعني وجود قيادة سياسية بالمعنى المتعارف عليه للقيادة؛ أي أنه لم يكن هناك شخص قائد، أو حتى مجموعة قائدة، إذ اقتصر دور النخب والأعيان على أداء دور الوسيط بين الشعب والسلطات العثمانية، كما أن مشاركة الشباب الفلسطيني في الأحزاب والحركات العربية التي كانت تسعى إلى نيل استقلالها ضمن الدولة العثمانية لم تكن على مستوى القيادة. حتى مع بداية الاحتلال العسكري البريطاني، لم يكن لعرب فلسطين من يتكلم باسمهم غير الشريف حسين ممثل الحركة العربية العامة[58].

الجدير بالملاحظة، أن الآراء الأجنبية التي أبديت، والأبحاث التي نشرت حول «الفكرة القومية» وحول «مبدأ حقوق القوميات» خلال القرن التاسع عشر كانت تنحصر بالشعوب الأوروبية وفروعها، ولم تشمل الشعوب الآسيوية والأفريقية، ذلك لأن المفكرين الأوروبيين كانوا يزعمون أن تلك الشعوب ليست «متأخرة» فحسب، بل هي «محرومة من قابلية التقدم والتمدن» أيضاً، لذلك فهي لا تستحق الحقوق التي تستحقها الشعوب الأوروبية[59].

وفي إحدى مقالاته تحدث ماكس نورداو عن المستقبل قائلاً: «إن شمال أفريقيا سيكون مهجراً ومستوطناً للشعوب الأوروبية، وأما سكانه الحاليون، فسيدفعون نحو الجنوب إلى الصحراء الكبرى... إلى أن يفنوا هناك...»[60].

([58])غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من 1917 إلى 1936 ، ص 17.
([59])الحصري، ما هي القومية؟: أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات ، ص 25 ـ 26.
([60])المصدر نفسه، ص 27.

لقد أوردنا هذه الملاحظة، للتوضيح أنه إذا كانت الشعوب العربية تتمتع بحس وطني عالٍ، وأن مبادئ القومية العربية قد انتشرت بين المثقفين العرب تماماً كما انتشرت أفكار القومية في أوروبا، فإن هذا لا يعني التفات الدول الأوروبية إلى الدول العربية أو الاهتمام بضرورة تحقيق الطموحات والآمال القومية للشعوب العربية المضطهدة. لقد اعتبرت هذه الدول أن الأفكار القومية هي حكر على شعوبها فقط، ولا يحق للشعوب التي تعتبرها «متأخرة» المطالبة بها.

ثانياً: المجتمع الفلسطيني

إذا كان مفهوم «النخبة» يطلق على فئة معينة في المجتمع، فإن هذا المفهوم لا يقبل التعميم، إذ إن لكل مجتمع، ولكل شعب خصوصيتَه وطبيعتَه اللتين تفرضان وتستوجبان نوعاً معيناً من النخب. من هنا، لا ينبغي أن نعتبر مفهوم «النخبة» قالباً جاهزاً، نستطيع تطبيقه على الدول كلها وفي الظروف كلها على حد سواء. الأمر الوحيد القابل للتعميم هنا هو أنه مهما اختلفت المجتمعات أو الظروف تبقى النخبة فئة مميزة تؤدي دوراً بارزاً في مجتمعاتها في شتى الميادين، وبالأخص السياسية منها.

فلسطين واحدة من هذه الدول، دول العالم الثالث، ومحمد أمين الحسيني، أحد أهم قادتها طوال فترة الانتداب البريطاني، هو موضوع دراستنا. أي نوع من القادة هو؟ وما هي ظروف قيادته؟ ومن هي النخبة التي برز منها؟

نبدأ أولاً بإلقاء الضوء على المجتمع الفلسطيني في أواخر العهد العثماني، وهي الفترة التي ولد فيها محمد أمين الحسيني قبل الدخول في مرحلة الانتداب البريطاني، وذلك لنتعرف على الخلفية التي جاء منها هذا القائد.

تعتبر فلسطين أفضل نموذج للدول التي كانت وما زالت ترزح تحت الاحتلال، من الحكم العثماني إلى الانتداب البريطاني فالاحتلال الصهيوني. في هذه الظروف على من كان ينطبق مفهوم «النخبة» فيها؟ ومن أي نوع من هذه النخب ظهر الحاج أمين الحسيني؟

في بلد كان يخضع لسلطة الحكم العثماني، لم يكن مصطلح «النخب»

يطبّق إلا بصورة نسبية، وفي أفضل الأحوال فإن النخب المحلية قد تتمتع بقدر محدود من التأثير السياسي، وأعضاؤها قد يشغلون مراكز رسمية في دوائر الحكومة.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن العهد العثماني اتصف، وخصوصاً في مرحلته الأخيرة، بالقوة والبطش، وقد ازداد هذا البطش بعد فشل التجربة الدستورية مرتين، وبعد احتدام الصراع بين السياسة العربية والسياسة الطورانية[61].

في أواخر العهد العثماني، كانت فلسطين مقسمة إدارياً، وكانت تشتمل على سنجق القدس المستقل، وعلى سنجقي عكا ونابلس التابعين لولاية الشام إلى أن تم إلحاقهما بولاية بيروت عام 1883، وكان سنجق القدس يشمل معظم أجزاء فلسطين وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها[62].

أما المجتمع الفلسطيني فكان يتألف من طبقات ثلاث، هي: الأعيان ـ الفلاحون ـ البدو. فئة الأعيان كانت الفئة الأبرز، أما فئة الفلاحين فكانت طبقة الأكثرية، إذ إن المجتمع الفلسطيني كان في غالبيته الساحقة من القرويين؛ أي كان مجتمعاً زراعياً قروياً. لكن التطورات التي شهدها المجتمع الفلسطيني نتيجة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية أدّت إلى تعزيز وتمكين دور بعض الأسر التي كانت تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي.

1 ـ الأعيان

من هم الأعيان؟ الأعيان أو الوجهاء (Notables) هم طبقة كبار الملاك الذين يملكون مساحات كبيرة من الأراضي، حتى أن بعض هذه العائلات كانت تملك قرى بأكملها في أواخر العهد العثماني[63]. ففي كل مدينة فلسطينية من عكا إلى غزة على الساحل، وفي الداخل من جنين إلى القدس وأريحا، كانت مجموعة من هذه العائلات تشرف على شؤون الناس، حيث

([61])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 131.

([62])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 37.

([63])سميح شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، 1920 ـ 1948 (عكا: مؤسسة الأسوار، 1999)، ص 18 ـ 19.

كانت تشكل وسيطاً بين السكان المحليين والسلطات العثمانية وذلك بحكم المراكز التي كانوا يشغلونها، سواء في الوظائف الرسمية أو المكانة الاجتماعية. كانت هذه الطبقة الأقل عدداً والأكثر ثراء، وتمكنت من السيطرة على شؤون البلاد الاقتصادية، أي التجارة والزراعة.

وبحكم مرور الزمن ونظام الإرث، أصبحت للبعض منهم أراض زراعية كبيرة، إلا أن أهم ما حصلوا عليه كان قدرتهم على إرسال أولادهم لتلقي العلم في الخارج، ومن هنا كان أولادهم أكثر أبناء جيلهم ثقافة. ونتيجة هذا الوضع المتميز في فلسطين بالمقارنة مع المجتمعات المجاورة، كان الهدف الأعلى في المجتمع هو الانتساب إلى تلك العائلات والتقرب منها، وكانت هي الممسكة بمقاليد المجتمع، وهي صاحبة الحل والربط، فكان الناس يلجأون إليها لتدافع عن مصالحهم لدى السلطة العثمانية، كما كانوا يلجأون إليها لحل الخلافات الداخلية في ما بينهم[64].

وقد عرفت المناطق العربية في تلك الفترة ثلاث فئات من الأعيان، كان لكل منها مكانة اجتماعية خاصة. مثلت النخب الدينية الفئة الأولى التي ظهرت في المدن مثل العلماء والمفتين الذين كان يستمدون نفوذهم من انتسابهم إلى عائلات دينية؛ وشكل القادة العسكريون الذين تولوا قيادة القوات المحلية الفئة الثانية ؛ أما الفئة الثالثة فقد تألفت من الوجهاء والأعيان غير المنتمين إلى الأسر الدينية كالأمراء والأغاوات[65].

وفي فلسطين برزت معالم شرعيتين، الأولى هي كبار الملاك وأبرزهم آل طوقان، وعبد الهادي، والحسيني، والنشاشيبي، والشوا؛ والثانية هي التجار أمثال آل العلمي، والخالدي، والدباغ والنمر وسواهم[66].

إن امتلاك الأعيان للأراضي والوظائف والوجاهة الاجتماعية كان عاملاً

([64])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 8 ـ 9.

([65])Albert Hourani, Ottoman Reform and the Politics of Notables, Paper Presented at: Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century (conference), Edited by William R. Polk and Richard L. Chambers, Publications of the Center for Middle Eastern Studie; no. 1 (Chicago, IL: University of Chicago Press [1968]), pp. 48-49.

([66])شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، 1920 ـ 1948 ، ص 23.

مساعداً في بروز هذه العائلات، لكن العامل الأهم الذي أعطى الأعيان هذه الهالة هو بلا منازع العامل الديني. ففي بلد هو مهد الديانات، كان لا بد أن يحتل الدين المكانة الأولى بالنسبة إلى السكان، وبخاصة النسبة الأكبر منهم أي الفلاحين. فإذا أخذنا مدينة القدس مثلاً التي تمتاز بمركز ديني مقدس عند الديانات كلها لوجدنا أن معظم وجهاء هذه المدينة يتمتعون بمكانة دينية كبيرة. فمثلاً عائلات الحسيني والخالدي وجارالـلـه والعلمي كانت تتمتع بمكانة دينية لمئات السنين، وكانت تدير الأوقاف الإسلامية بالوراثة[67]. وأهم هذه العائلات تلك التي كان يعود نسبها إلى الرسول الكريم (صلى الـلـه عليه وسلم) والصحابة وهم الأشراف. إذاً، من الطبيعي في هذه الحالة وجود صلة بين «النخبة» ومفهوم الدين في فلسطين. فالعقلية السياسية حينها كانت نابعة من التركيبة الاجتماعية الموروثة من القرن الماضي حتى الحرب العالمية الأولى، والتي فيها تعتبر العائلات الوجيهة ذات النسب على قمة هرم المجتمع، وكان نفوذ هذه العائلات يتعزز بمقدار ما تمتد جذورها في الماضي[68]. ولم يكن هناك فرق أو اختلاف بين الزعماء الوطنيين وممثلي عائلات الأعيان الذين كانوا يشغلون الوظائف الحكومية. واللافت أن الانقسامات الأساسية في فلسطين كانت اقتصادية واجتماعية، ولم تكن سياسية أو أيديولوجية[69].

لهذا نجد أنه كان للموظفين الدينيين من طبقة الأعيان تأثير كبير بين طبقة الفلاحين، إذ كانوا بالنسبة إليهم يمثلون الأشخاص الأكثر شرعية وقبولاً. هذا الأمر مكّن علماء الدين من العمل وسطاء بين الشعب والحكومة، وبهذا استطاع الأعيان في فلسطين أن يسيطروا على الهرمية الطبقية والسلطوية في البلد في أواخر العهد العثماني.

وتكتسب مدينة القدس أهمية خاصة، إذ كانت تختلف عن غيرها من مدن فلسطين، حيث تم فصلها إدارياً عن باقي المناطق النائية التابعة لها، كما أن نخبتها بشكل رئيسي لم يكونوا من أصحاب الأملاك الغائبين، بالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك أي شكل منظم من الترابط بين المدينة

([67])Muhammad Y. Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism , Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1988), p. 219.

([68])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 134.

([69])Muslih, Ibid., p. 165.

وسكان الريف المحيطين. إن مكانة القدس الدينية جعلتها محط أنظار الأديان كلها، وأصبحت بالتالي المدينة الأولى من حيث المكانة الدينية والسياسية في فلسطين. لهذا كان من الطبيعي وجود أبرز أعيان فلسطين وعائلاتها في هذه المدينة. وقد حصل أعيان القدس على امتيازات بفضل علاقتهم المباشرة مع الباب العالي، لكن روابط مدينة القدس ظلت ضعيفة مع قاعدتها القروية[70].

كانت القدس بذلك عاصمة لفلسطين، كما كانت تضم مثلاً عدداً من القنصليات الأجنبية، كالبريطانية والفرنسية والبروسية والنمساوية والإسبانية، إضافة إلى عددٍ من المراكز الدينية، كبطريركية الروم الأرثوذكس، وبطريركية اللاتين، والأسقفية الأنغليكانية[71].

مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، تحوّل مركز ثقل القوى السياسية المحلية من الجبال والأرياف إلى المدن الكبرى، وخصوصاً مدينة القدس. وقد شجع العثمانيون هذا التحوّل الذي كان من أسبابه أيضاً اعتبار القدس سنجقاً خاصاً مستقلاً، فبرزت في هذه المرحلة أهمية العائلات المقدسية العريقة بالنسبة إلى سائر العائلات في المدن الأخرى. وكانت العائلات المقدسية تتباهى في الدرجة الأولى بميزة اتصالها نسباً بالسلالة النبوية الشريفة أو بالقبائل العربية الأصيلة في الجزيرة العربية وفي المغرب العربي، وقد انصرف الكثيرون من أبنائها إلى الاهتمام بالأمور الدينية والعلمية، فكان منهم المشايخ والعلماء والأئمة والمفتون[72].

عائلة الحسيني كانت من أبرز العائلات المقدسية، إذ على مدى أكثر من ثلاثمائة سنة في ظل الحكم العثماني، كانت الخلافة العثمانية تتعامل مع أبنائها كأبرز الأعيان الفلسطينيين الذين يمكنها الاعتماد عليهم. من هنا قامت إسطنبول بتعيين العديد من أفراد هذه العائلة في وظائف دينية ومدنية أو فيهما معاً[73]. وقد كان أحد أفرادها سعيد الحسيني عضواً في مجلس

([70])Tamari, Factionalism and Class Formation in recent Palestinian History, pp. 189- 190.

([71])Muslih, Ibid., p. 219.

([72])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 416.

([73])Said K. Aburish, A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite , Indigo ed. (London: Indigo, 1998), p. 149.

المبعوثان العثماني. وفي هذا الصدد يورد المؤرخ مصطفى مراد الدباغ ما يلي: «كان نائبا القدس في مجلس المبعوثان، سعيد بك الحسيني وروحي بك الخالدي، يتمتعان بثقة المواطنين على اختلاف طبقاتهم. ومن عالي مزاياهما التي يرددها الناس أنه لم يبدر منهما في وقت ما أي تدخل في شؤون القضاء[74]».

يستوقفنا الكلام عن أهمية ومكانة مفهوم «العائلة» بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني، والذي كان سائداً بخاصة في أوساط الفلاحين، عند مقولة «الحمولة» أو «العشيرة . (The Clan) «وإذا كانت ملكية الأراضي تشكل نظاماً شبه إقطاعي، فإن هذا العامل لم يكن دائماً معياراً للقوة السياسية، إذ كانت قوة العائلة أو الحمولة ومكانتها هي التي تحكم بالأساس هذه القوة السياسية وتعطيها وزناً.

ما هو الأساس الاجتماعي للعشيرة؟

كان الأساس الاجتماعي للعشيرة مرتبطاً بعاملين: الأول هو عدد أفراد العشيرة الذين يستطيع الأعيان تحريكهم إلى جانبهم في أي نزاع سياسي، والعامل الثاني كان دخول رئيس العشيرة وأقاربه ومساعديه في الوظائف العامة، الأمر الذي يجعله في موقع القوة من حيث قدرته على تقديم المساعدات والخدمات للموالين له مقابل الحصول على ولائهم (مثل على ذلك الانتخابات البلدية التي كانت ساحة منافسة في ظل الحكم العثماني)[75].

وكانت الهرمية العائلية والعشائرية مبنية على علاقات الدعم والحماية بدءاً من مستوى القرية، ومروراً بالحكام المحليين، ووصولاً إلى العائلات المسيطرة على المستوى الأبعد. وبما أن كل عائلة متنفذة كان لها قاعدة سياسية في القرى أو المدن الموالية، كانت تجد نفسها منافسة للآخرين، فتعمد إلى عقد صفقات معينة قبل تشكيل التحالفات السياسية[76].

إذا كان المجتمع الفلسطيني مبنياً على أساس العشيرة أو الحمولة العائلية

([74])مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين ، 10 ج (بيروت: دار الطليعة، 1965 ـ 1976)، ج 10، القسم الثاني، ص 143.

([75])Tamari, Factionalism and Class Formation in recent Palestinian History, p. 189.

([76])المصدر نفسه، ص 190 ـ 191.

فلا بد إذاً أن يتبع في ولاءاته هذا الأساس. هنا تبرز أهمية «العصبية» في تحديد القائد أو الزعيم الذي تعطيه الحمولة ثقتها. في هذا الموضوع يقول ابن خلدون في مقدمته :

»فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقرّوا بالإذعان والاتباع«...

هذا يعني أن القائد في هذه الحالة، حتى يكون مقبولاً من أبناء «الحمولة»، يجب أن ينتمي إلى «عصبية» (نستطيع أن نقول عائلة) تتمتع بمكانة كبيرة تجعلها في موقع القوي القادر على إقناع الآخرين وإخضاعهم.

»والرئاسة لا بد وأن تكون موروثة عن مستحقها لما قلناه من التغلب بالعصبية وقد يتشوّف كثير من الرؤساء على القبائل والعصائب إلى أنساب يلهجون بها إما لخصوصية فضيلة كانت في أهل ذلك النسب من شجاعة أو كرم أو ذكر كيف اتفق فينزعون إلى ذلك النسب«..

هذا الكلام يقودنا إلى فكرة الأنساب التي كان يتغنى بها بعض العائلات الفلسطينية، والتي كانت تعود في نسبها إلى الرسول الكريم (صلى الـلـه عليه وسلم)، هذا المقام يجعل أفراد هذه العائلات مقبولين من بقية أفراد الشعب، ويجعلهم مقتنعين بفكرة توارث المناصب، إذ بنظرهم، لا أحد يستحق هذه المناصب أكثر من أبناء تلك العائلات.

ثم يقول في موضوع الحماية: «إن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه وقدّمنا أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك...»[77].

إن المكانة التي كان يتمتع بها الأعيان، جعلت الناس مقتنعين بقدرة هؤلاء الأعيان على حماية مصالحهم والتحدث باسمهم وبأداء دور الوسيط في ما بين عامة الشعب من جهة، والسلطات العثمانية من جهة أخرى.

([77])أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي، [د. ت.])، ص 132 و139.

وقد ساعدت هذه العائلات في حماية القرويين من السرقات وكانت تفصل وتحكم في النزاعات العائلية. وأكثر من ذلك، فقد كانت هذه العائلات تملك الحق في تخفيض الضرائب عن القرويين، وإطلاق المساجين[78].

وبصرف النظر عن الموقف من هذه النظرية، إلا أنه لا بد لنا من ملاحظة الواقع في فلسطين في فترة الحكم العثماني، فهذه النظرية كانت سائدة في المناطق الفلسطينية، وقد كان لها أثر كبير في الوضع السياسي والقيادي في تلك الفترة وما تلاها.

2 ـ الفلاحون والعمال

شكل الفلاحون الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين، وانقسموا إلى عشائر كان يحكمها الشيوخ وفقاً لعاداتهم وتقاليدهم التاريخية، وعاشوا في قراهم منعزلين عما يجري في المدن من أحداث. وكان هؤلاء الفلاحون ينقسمون إلى عائلات كبيرة تدعى «الحمولة»، يدخل في عدادها عشرات وأحياناً المئات من الأعضاء، وتستند إلى صلات القربى بين أفرادها[79].

يضاف إلى فئة الفلاحين، فئة العمال في المرافئ والمدن، والعمال الزراعيين والحرفيين الصغار، وينطبق على هؤلاء جميعاً الوصف بأنهم فقراء، إذ إن بعضهم كان يعيش في حالة الفقر المدقع.

كانت طبقة الفلاحين تعاني أوضاعاً معيشية صعبة ومأساوية في العهد العثماني. وكانت الضرائب المفروضة عليهم تشكل كابوساً مسلطاً على رؤوسهم. وقد أدّى تفاقم الضرائب بالفلاحين إلى الاستدانة بفوائد عالية تتراوح بين 20 و25 في المئة لتغطية هذه الضرائب، الأمر الذي أوقعهم تحت طائلة الديون، وهذا ما استغلته العائلات الثرية للحصول على أراضي الفلاحين مقابل تسديد الديون. وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، استطاعت نسبة كبيرة من العائلات المالكة أن تزيد من ثروتها بهذه

([78])Ann Mosely Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , Modern Middle East Series; v. 11 (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1979), p. 59.

([79])ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي (بيروت: دار ابن خلدون، 1985)، ص 66 ـ 67.

الطريقة. وبالتدريج كان الفلاحون يتركون الأرض ويتحولون إلى جزء من طبقة العمال الفقيرة[80].

وكان للتنظيمات التي أصدرتها السلطات العثمانية أثرها السيّئ في الفلاحين، ففي عام 1839 صدر قانون ألغى نظام الإقطاعات، وتم اعتماد ضريبة العشر أي عشر المحصول، وأدخل نظام التجنيد الإجباري. وفي عام 1858 صدر قانون الأراضي الذي كان الهدف منه سيطرة السلطات على الأراضي، وبموجب هذا القانون تم تقسيم الأراضي إلى خمس فئات، ملك خاص، وقف، ميري، متروك وموات. وكان معظم الأراضي في فلسطين من فئة «الميري»، أي يعود للدولة وللناس الذين يزرعونها حق التصرف، وقد أجبر القانون هؤلاء الناس على تسجيل الأراضي بأسمائهم، لكن معظم الفلاحين لم يتمكنوا من ذلك لأسباب عدة، منها الجهل بالقوانين، أو التهرب من الجندية، أو لأنهم لا يملكون رسوم التسجيل، ولا يستطيعون تسديد الضرائب التي تتوجب عليهم جراء ذلك. وبهذا تمكنت السلطات العثمانية من الاستيلاء على الأراضي، ومن ثم باعتها بالمزاد العلني، فأقبل عدد كبير من سكان المدن والعائلات الغنية على شرائها بأسعار زهيدة[81].

ولم تكن الضرائب العامل الوحيد الذي عانته الطبقات الفقيرة، فقد تدخلت الطبيعة أيضاً في زيادة مآسيهم، حيث ضربت فلسطين سلسلة من الكوارث الطبيعية خلال القرن التاسع عشر، منها الهزات الأرضية والزلازل والجفاف. كما كان انتشار الأمراض والأوبئة شائعاً، وأبرزها كان وباء الطاعون الناجم عن الجراد والكوليرا والملاريا[82]. وقد أدّت هذه الكوارث والأوبئة إلى وفاة المئات من الفلسطينيين، كما زادت نسبة الفقر بين الفلاحين. فعلى سبيل المثال بلغ عدد الوفيات بسبب داء الكوليرا 1963 شخصاً عام 1865 في أقضية حيفا وعكا وطبريا والناصرة[83].

([80])Idinopulos, Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti, p. 11.

([81])خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل،» شؤون فلسطينية ، العدد 11 (تموز/يوليو 1972)، ص 133.

([82])المصدر نفسه، ص 13.

([83])زهير غنايم عبد اللطيف، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية: 1281 ـ 1337 هـ / 1864 ـ 1918 م ، سلسلة المدن الفلسطينية؛ 4 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 132.

وفي مدينة اللد مثلاً، انتشر وباء الكوليرا عام 1900، فأودى بحياة الكثيرين، وفي سنة 1914 عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، جنّد شباب المدينة جميعهم للاشتراك في الحرب، لكن كثيرين منهم لم يرجعوا ولم يعرف السكان إن كانوا أسروا أو قتلوا في المعارك، أو أنهم ماتوا من الأوبئة الكثيرة التي أصابت فرق الجيش العثماني. وفي عام 1916 هاجمت أسراب هائلة من الجراد المدينة ومنطقتها، فقضت على الأخضر واليابس من المزروعات والأشجار. وانتشرت المجاعة، الأمر الذي أدّى إلى موت مئات الأطفال بسبب إصابتهم بأمراض مختلفة نتيجة سوء التغذية[84].

ويضاف إلى ذلك كله التجنيد الإجباري الذي كان له تأثير كبير في المواطنين، إذ كان يسيطر على الأهالي شعور بأن الذاهبين إلى جبهات القتال نادراً ما يعودون إلى قراهم بسبب ارتفاع عدد الوفيات بين الجنود على جبهات القتال، إلى درجة أن الأهالي اشترطوا عند الزواج تحديد نفقة للزوجة من أحد أقارب الزوج إذا أصابته القرعة العسكرية[85].

صحيح أن الكوارث الطبيعية تضرب المجتمع بطبقاته كافة، ولا تميز بين غني أو فقير، لكن الطبقة الفقيرة تبقى الأكثر تضرراً، لأنها لا تستطيع مواجهة نتائج هذه الكوارث، لما تحتاجه من إمكانات مادية كبيرة لا يقدر على تأمينها إلا الأغنياء. لهذا السبب كانت فئة العمال والفلاحين تعاني وتقاسي تبعات هذه الكوارث الطبيعية، إضافة إلى الصعوبات التي كانت تواجهها على الصعيد المعيشي العام.

3 ـ البدو

كانت قبائل البدو تسكن مناطق كثيرة من فلسطين، وكانت هذه القبائل تعيش على الغزوات ومهاجمة القرى، حتى أن الأراضي الداخلية بين المدن كانت تحت سيطرتهم. لهذا السبب كان الفلاحون يلجأون إلى دفع الأموال لهؤلاء البدو بهدف حماية أنفسهم من الغزوات[86]. وكانت هذه القبائل تعيش

([84])إسبير منير، اللدّ: في عهدي الانتداب والاحتلال ، سلسلة المدن الفلسطينية؛ 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 9 ـ 10.

([85])عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص 135.

([86])Idinopulos, Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti, p. 12.

بمنأى عن متناول السلطة العثمانية، حتى أن العشائر في منطقتي غزة وبئر السبع لم تتأثر بالإصلاحات العثمانية فترة التنظيمات في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، ولم يحدث التغيير الإداري تحولاً في علاقات البدو بجيرانهم من فلاحين ومدنيين، كما أن الصراعات المسلحة نشبت بين العشائر نفسها في صراع على السلطة والمراعي ومصادر المياه[87].

وكانت هذه القبائل من المشكلات الكبيرة التي واجهت الحكم العثماني في بلاد الشام، وذلك بسبب سلوكها المعادي للحكم المركزي، ولحياة الاستقرار والزراعة، وسطوها على طرق التجارة، واقتتالها الدائم. وهذه المسألة بالنسبة إلى فلسطين قديمة قدم التاريخ، إذ هي تحاذي ثلاث صحارى كبيرة، ظلت طوال التاريخ مجال ترحال قبائل بدوية، وهي سيناء والجزيرة العربية والبادية السورية. ومن هذه الصحارى كلها كانت موجات القبائل البدوية تضغط على حدود الأرض المعمورة فيها، وتحاول التغلغل داخلها، أو فرض السيادة على سكانها، أو غزوها ونهبها، واستباحة حقولها كمراعٍ لقطعانها من الجمال والمواشي، ما يؤدي إلى تخريبها. وفي النتيجة أخفقت الأساليب كلها التي لجأت إليها الحكومة العثمانية في ضبط سلوك القبائل البدوية، بما في ذلك محاولة توطينهم واستقرارهم، وظلت هذه القبائل عامل اضطراب أمني ومصدر إزعاج للحكومة[88].

ويعني ذلك أن سيطرة الحكومة العثمانية على البدو كانت اسمية فقط، فاقتصر اهتمام السلطات على جمع الضرائب، وبذلك كان شيوخ القبائل هم الحكام الحقيقيين، فكانوا يتجولون ويقيمون ويرتحلون مع عشائرهم أينما طاب لهم وكيفما شاؤوا. وفي عام 1890 قام القائد التركي رستم باشا بحملة قوية ضد قبائل البدو مستخدماً أساليب العنف والضغط والسجن والنفي، واستطاع بذلك السيطرة على الموقف بالرغم من المقاومة التي واجهته، فتم عزل القبائل في قضاء بئر السبع الذي تم فصله إدارياً عن قضاء غزة عام 1900. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى أولت القيادة العثمانية

([87])عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، 1700 ـ 1918: (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 223.

([88])شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) ، ص 277 و279.

أهمية خاصة لمنطقة بئر السبع نظراً إلى موقعها الاستراتيجي آنذاك، فجعلت منها مقراً عسكرياً، وتمّ تجنيد ما يقرب من 1500 بدوي في الحرب[89].

بعد انتهاء الحرب وانتقال فلسطين إلى الحكم العسكري البريطاني، تمكنت السلطات العسكرية من السيطرة على قبائل البدو بمختلف الوسائل، لكن هذه السلطات بالمقابل لم تحسّن أوضاع تلك القبائل، ما زاد من تدني أوضاعها الاقتصادية. وعمدت سلطات الانتداب إلى تسهيل عملية انتقال الأراضي التي كان ينزل فيها البدو إلى الصهاينة، فكانت تحسم قضايا الخلاف القانوني حول الأراضي لمصلحة الصهاينة وتشرّد بالتالي البدو. وعلى الرغم من ذلك وقف البدو في وجه الاستيطان الصهيوني، واشتركوا في الثورات الفلسطينية وفي معارك العام 1948[90].

وبصورة عامة، سادت الثقافة الدينية وتقاليد الإيمان بالأولياء والقديسين معظم أوساط المجتمع الفلسطيني حتى نهاية العهد العثماني، كما استمرت تقاليد زيارة الأولياء وإقامة المواسم، وأهمها موسم النبي موسى... هذه المواسم وأمثالها كانت مهرجانات شعبية يشارك فيها الآلاف من مناطق متعددة[91]. وهذا ليس مستغرباً إذا أخذنا في الحسبان أن أغلبية سكان فلسطين كانوا من المسلمين، بينما شكل المسيحيون نسبة تتراوح بين 10 و12 في المئة من مجموع السكان[92].

وعلى الرغم من تحسن أوضاع التعليم خلال عهد السلطان عبد الحميد وتنافس الجمعيات الأوروبية في فتح المدارس، إلا أن الثقافة السائدة في البلد، وخصوصاً بين المسلمين ظلت دينية تقليدية، حيث استمرت الأغلبية في طلب التعليم العالي في الأزهر وغيره من المدارس الدينية في القاهرة ودمشق واسطنبول[93]. أما بالنسبة إلى المسيحيين، فقد وفرت الإرساليات الأجنبية فرصة التعليم لمعظم أبنائهم، ومكنّتهم من اتقان اللغات الأجنبية.

([89])الموسوعة الفلسطينية ، ص 362 ـ 363.

([90])المصدر نفسه.

([91])مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، 1700 ـ 1918: (قراءة جديدة) ، ص 227.

([92])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 415.

([93])مناع، المصدر نفسه، ص 226.

ثالثاً: الحاج أمين الحسيني

في ظل هذه الأوضاع المتردية اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، كانت فلسطين على موعد مع ولادة أحد أبرز قادتها وأهمهم على مدى أعوام طويلة، امتدت طوال سنوات الانتداب البريطاني وحتى السبعينيات من القرن العشرين، وقد ارتبط اسمه وما زال بالنضال الوطني الفلسطيني. هو محمد أمين الحسيني أحد أفراد العائلة الحسينية من أعيان القدس وأصحاب النفوذ فيها. فما هي نوعية قيادة محمد أمين الحسيني المعروف شعبياً بالحاج أمين الحسيني؟

1 ـ نشأته

ولد محمد أمين الحسيني في مدينة القدس عام 1897 ونشأ فيها. والده طاهر الحسيني مفتي القدس في حينها. عندما ولد الحاج أمين الحسيني، لم يكن يعلم أن بلاده تتعرض لخطر الاستيلاء عليها من قبل الحركة الصهيونية، لكن والده كان يعي تماماً ما يدور في فلسطين من محاولات لشراء الأراضي العربية لصالح اليهود. ففي العام 1897، بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، تم تأسيس لجنة في مدينة القدس لدراسة قضية بيع الأراضي لليهود. كانت اللجنة برئاسة مفتي القدس، طاهر الحسيني الذي كان يعارض بشدة وبشكل مطلق الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفعل ما بوسعه ليمنع بيع الأراضي لليهود. وفي العام 1899 ذهب المفتي طاهر شوطاً بعيداً في معارضته عندما اقترح إرهاب اليهود القادمين إلى فلسطين، وإرغامهم على الرحيل. وقد قامت اللجنة بعملها على أكمل وجه، ما أوقف عمليات بيع الأراضي لسنوات عدة[94].

كان طاهر الحسيني يشجع أبناءه على حضور المناقشات اليومية غير الرسمية في المكتب والمنزل، والتي كانت تتناول القضايا الدينية والشرعية والسياسية، ومن بين هذه القضايا كانت قضية ازدياد الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية[95]. أمضى محمد أمين الحسيني طفولته في القدس، حيث

([94])Martin Sicker, Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922 (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 76.

([95])Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement (New York: Columbia University Press, 1988), p. 7.

أنهى مراحل تعليمه المدرسي فيها، فأتقن اللغات العربية والتركية، إضافة إلى اللغة الفرنسية التي درسها في مدارس الفرير.

يقول الحاج أمين الحسيني: «إن الأطفال في أسرتنا يلقنون مبادئ الدين وهم في أول أدوار حياتهم ومنذ أن كنت طفلاً كنت أذهب إلى المسجد للصلاة... وكنت في أثناء صباي أحب التنقل بين أروقة المسجد السبعة المفصولة بالأعمدة، وكانت يداي تتحسسان السلاسل الواصلة بين تلك الأعمدة فأشعر بالدفء يغمر راحتيّ وأكثر ما أحببت هو الجلوس في المحراب الرائع الجمال وهناك كنت أصلي وأتأمل ولدى تلمسي الرخام الذي يكسوه كنت أشعر وكأن روحاً جديدة قد دبت في أوصالي»[96].

وقد بدأت مقاومة الحاج أمين الحسيني للاستعمار الصهيوني منذ أيام الطفولة والصبا، وبخاصة عندما كان يرى الصهاينة وهم يشرعون في بناء مستوطناتهم في فلسطين، وفي إحدى المرات اتفق مع رفاق له على غزو إحدى المستعمرات الصهيونية ليلاً واقتلاع أشجارها، ولا سيما شجرة سرو كان قد غرسها هرتزل زعيم الحركة الصهيونية، ولما أفاق المستوطنون الصهاينة صباحاً ووجدوا الأشجار مقلوعة جنّ جنونهم، وقامت صيحتهم[97].

2 ـ مرحلة الوعي السياسي

في العام 1908 توفي والده المفتي طاهر الحسيني، فخلفه ولده كامل في منصب الإفتاء. وعندها أصبح الحاج أمين الحسيني في عهدة أخيه الأكبر الذي أرسله في عام 1912 إلى القاهرة لمتابعة الدراسة في جامعة الأزهر الشريف. وترتدي هذه المرحلة أهمية خاصة في حياة الحسيني بالنسبة إلى تبلور الوعي والحس الوطني لدى هذا الشاب اليافع، إذ إن أجواء الحرب كانت تخيم على المنطقة، وكانت الحركة العربية قد دخلت في طور جديد بعد تغير نظام الحكم العثماني، فتشكلت الأحزاب العربية التي كان لأبناء فلسطين مساهمة كبيرة فيها[98]. وأخذ محمد أمين الحسيني يتردد على «دار

([96])عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، تقديم أحمد نوفل، ط 2 (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1985)، ص 23 ـ 24.

([97])المصدر نفسه، ص 25.

([98])خيرية قاسمية، «المقاومة العربية للصهيونية، أواخر العهد العثماني، 1908 ـ 1917، الاتجاهات الرئيسية» دراسات تاريخية (دمشق)، السنة 4، العدد 11 (1983)، ص 53 ـ 67.

الدعوة والإرشاد» التي كان يشرف عليها الداعية محمد رشيد رضا، إضافة إلى تردده على كلية الآداب في جامعة القاهرة. وقد وجد في أفكار رشيد رضا ضالته، وكانت الصداقة التي جمعتهما هي صداقة التلميذ والأستاذ، حيث اكتسب التلميذ من توجيهات أستاذه أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الدين في السياسة[99]، من هنا كان تأثره الكبير بهذا العالم العربي الذي تحدثنا عن طروحاته الدينية والقومية سابقاً. وفي القاهرة بدأ الحاج أمين الحسيني أولى خطواته الوطنية عملياً، وكان ذلك عندما ساهم مع عدد من زملائه المسلمين والمسيحيين في إنشاء جمعية مناهضة للصهيونية بهدف توعية الناس بحقيقة الأطماع الصهيونية.

لم يدم وجوده في القاهرة سوى عامين، إذ عاد بعدها إلى القدس ليصحب والدته إلى الحج، وعاد بعدها بلقب الحاج أمين الحسيني. لكن الحاج لم يعد إلى القاهرة كما هو مفترض لمتابعة دراسته، بل اختار البقاء في القدس، حيث بدأ بكتابة مقالات عن الخطر الصهيوني في فلسطين. ثم كان قراره المفاجئ، فالشاب الهادئ، الوديع السمات، يقرر الانضمام إلى الكلية العسكرية في اسطنبول ليتخرج منها ضابطاً عام 1916. ومن المحتمل أنه اختار الخدمة العسكرية من منطلق ديني، إذ كان لا يزال يرى أن القتال تحت لواء الجيش التركي، إنما هو قتال ضد أعداء الإسلام، وهو بالتالي واجب ديني. وعلى عكس ما يورده البعض، فإن الحاج أمين الحسيني لم يستدعَ إلى الخدمة العسكرية، بل كان دخوله فيها بمحض اختياره[100]، إذ إن أبناء الأسر التي تنتسب إلى العترة النبوية كانت تستثنى من الخدمة الإجبارية[101]، كما أنه لم يكن هناك سبب يجبره على ذلك، إلا أن هذا الاختيار كان نقطة تحوّل كبيرة في حياته، إذ ساهمت الحياة العسكرية في صقله، فجعلته أقوى من الناحيتين الجسدية والفكرية. وهو أمر معروف عما تتركه الجندية من آثار كبيرة في حياة المرء.

([99])الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) ، ص 166 ـ 167.

([100])يذكر عيسى خليل محسن أن الحاج أمين الحسيني استدعي للخدمة الإلزامية في الجيش التركي، انظر: عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 13.

([101])دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى : تاريخ ومذكرات وتعليقات ، ص 197.

بعد التخرج تم إرساله للخدمة في الفرقة 46، وقد عمد الطورانيون بعد نشوب الحرب إلى تفريق الضباط العرب إلى مطارح بعيدة، بحيث لا يستطيعون مع هذا الإبعاد أن يجتمعوا في مكان واحد[102]. ويروي العقيد العراقي فهمي سعيد الذي كان أحد الضباط العرب في الجيش التركي أنهم كانوا مجموعة، ويتشاركون الأفكار نفسها، أما الحاج أمين الحسيني وهو أصغرهم سناً، فقد كان رئيساً لهم مع أن عمره في حينها لم يكن يتجاوز تسعة عشر عاماً[103].

وهذا الأمر إن دلّ على شيء فهو إنما يدلّ على ميله المبكر ونزعته نحو القيادة، ومن جهة ثانية يعكس مدى تقبل الآخرين لهذا الدور وقدرته على إقناعهم به. وهذان الأمران يشيران إلى بوادر الكاريزما الكامنة في شخصيته.

3 ـ نهاية مرحلة وبداية أخرى

عام 1917 عاد الحاج أمين الحسيني إلى القدس في إجازة مرضيّة، لكنه فضل البقاء فيها، ولم يعد بعدها إلى صفوف الجيش التركي، إلا أن الحياة العسكرية فتحت عينيه على حقائق الحياة وعلمته احتمال الشدائد والنجاة من المخاطر، كما علمته كيف يستطيع تنظيم جماعات من الأتباع، وكيف يقود الرجال، ولهذا انخرط في النشاط السياسي فور عودته إلى القدس[104].

لم يكن عام 1917 عادياً في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ حمل معه عدداً من التطورات جعلت منه عنواناً لمرحلة جديدة، ليس في تاريخ فلسطين فحسب، بل في تاريخ المنطقة كلها. بدأت معالم هذه المرحلة مع الكشف عن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي وضعت المنطقة العربية تحت رحمة الحلفاء، واتضحت معالمها أكثر مع صدور وعد بلفور في تشرين الثاني الذي نص صراحة على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

في شهر كانون الأول من العام نفسه دخل الجنرال أللنبي إلى القدس

([102])عجاج نويهض، رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى عام 1948 (بيروت: مجلة فلسطين المحتلة، 1981)، ص 315.

([103])انظر المقابلة التي أجريت مع د. موسى الحسيني في عمان بتاريخ 12 آب/أغسطس 2000.

([104])مجيد خدوري، عرب معاصرون، أدوار القادة في السياسة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص 134.

معلناً بداية الحكم العسكري البريطاني على فلسطين، لكنه حينما قال عند دخوله «اليوم انتهت الحروب الصليبية»، كان يظن أنه بجهوده الحربية قد أسدل الستار على فصل طويل من تاريخ هذه المنطقة، ولم يدر أنه في الواقع كان يرفع الستار عن فصل أخطر، وإلا لكان قال: «اليوم ابتدأت الغزوة الصهيونية»[105].

وفي اليوم التالي لدخوله، أعلن أللنبي عن افتتاحه مكتباً للتطوع في جيش الأمير فيصل بن الحسين. لم يكن التطوع في بداية الأمر واسعاً، لكن إشراف أحد شباب عائلة الحسيني وهو السيد أمين الحسيني على ذلك جعل الناس يقبلون بكثرة، حتى بلغ عدد المتطوعين تحت إشراف الحسيني أكثر من ألفي متطوع[106]، وذلك بفضل تجواله في المناطق بهدف إنشاء قوة من المتطوعين، فكانت النتيجة أن تفوقت حماسة الشباب على ضعفهم الجسدي نتيجة الجوع والمعاناة جرّاء الحرب[107]. وفي هذه الفترة لم يكن لعرب فلسطين من يتكلم باسمهم غير الشريف حسين ممثل الحركة العربية العامة، أما في داخل فلسطين فلم يكن هناك من يتحدث باسمهم أمام السلطة العسكرية، كما لم يكن لديهم أي فرصة لإبداء آرائهم في إدارة بلادهم وسياستها[108].

ما الذي لفت أنظار الإنكليز إلى الحاج أمين الحسيني؟

كانت كفايات محمد أمين الحسيني تتلخص إثر عودته إلى بلده في كونه شاباً عربياً متعلماً وحاجاً، ومن تلاميذ السيد محمد رشيد رضا، وملماً بالعلوم والأصول الدينية والخبرة العسكرية، ويعرف اللغتين التركية والفرنسية، وبالإضافة إلى ذلك كله كان بحكم انتمائه إلى الأسرة الحسينية مهيأ ليكون داعية مسموع الكلمة[109]. وهذا ما حصل فعلاً، إذ عمل الحاج أمين الحسيني مع أحد الضباط البريطانيين، وأخذ يجوب المناطق الفلسطينية لتشجيع التطوع في الجيش العربي ومحاربة العثمانيين.

([105])وليد قمحاوي، النكبة والبناء: نحو بعث الوطن العربي (بيروت: دار العلم للملايين، 1956)، ص 45.

([106])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 27.

([107])Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement , pp. 229-230.

([108])غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من 1917 إلى 1936 ، ص 17.

([109])نويهض، رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى عام 1948 ، ص 202.

لكن الحاج أمين الحسيني لم يستمر في وظيفته طويلاً، إذ استقال بعد ثلاثة أشهر احتجاجاً على سياسة بريطانيا تجاه العرب وفلسطين، واتجه إلى التعليم، فعمل مدرّساً في كلية روضة المعارف في القدس. وفي العام 1919 اعتقل الإنكليز الحاج أمين الحسيني في مدينة الخليل لتزعمه مظاهرة كبرى يوم وصول لجنة الاستفتاء الأمريكية، لجنة كينغ ـ كراين، أخذت تطالب بالاستقلال وإلغاء وعد بلفور[110].

هذا الكلام يعني أن شخصية الحاج أمين الحسيني كانت قد أخذت تتبلور شيئاً فشيئاً، وبدأت تظهر معها ملامح قيادية واعدة. وإذا كنا قد أشرنا إلى أهمية المركز العائلي والاجتماعي بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل عوامل الزعامة الكامنة في شخصيته، وهي عوامل لم تكن فقط وليدة «العائلة» أو «الحمولة». فلو سلمنا حصراً بهذا العامل كمؤهل للزعامة أو القيادة، لكان معظم أفراد هذه العائلات زعماء وقادة. لكن من الواضح أن هناك عناصر أخرى إضافية تميز شخصاً عن آخر في إطار العائلة الواحدة، وهذه العناصر هي التي ساهمت في سطوع نجم الحاج أمين الحسيني.

وتعليقاً على هذا الأمر يقول الكاتب مجيد خدوري في معرض كلامه عن القادة العرب: «ولد الحاج أمين الحسيني في عائلة تتمتع بالثراء والمكانة الاجتماعية والنفوذ الديني والسياسي، وهي صفات تضمن لكل من تجتذبه السياسة دوراً قيادياً مهماً، إلا أنه كانت لديه ميزات وصفات شخصية أخرى أتاحت له أن يزيد في رفع منزلته ويصبح أقوى زعيم في بلده، فقد ظهرت عليه منذ صغره مخايل ذكاء فطري ونشاط ملحوظ وتصرف بارع»[111].

إلى جانب هذه الكفايات التي اكتسبها الحاج أمين الحسيني في فلسطين حيث نشأ على التربية الدينية والوطنية، وفي القاهرة التي شهدت تبلور الروح الوطنية والوعي السياسي لديه، وفي تركيا التي عاد منها رجلاً يتمتع بالخبرة العسكرية؛ كان هناك أمران فرضتهما ظروف الواقع وساهما في سرعة بروزه على الساحة الوطنية.

أولهـما ، الحـس والشـعور الـوطني بـالخطر المحـدق بفلسـطين والمتمثـل

([110])الموسوعة الفلسطينية ، مج 4، ص 138.

([111])خدوري، عرب معاصرون، أدوار القادة في السياسة ، ص 133.

بالأطماع الصهيونية الهادفة إلى إقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، الأمر الذي يحتم ضرورة مواجهة هذا الخطر بالأساليب والوسائل الممكنة كافة.

ثانيهما ، الحضور اللافت في الأوساط الفلسطينية، فالحاج أمين الحسيني عمل مدرّساً ومترجماً، وكتب في الصحافة، فكان له وجود متميز في الساحة الفلسطينية، ما لفت إليه الانتباه على الصعيدين الفلسطيني والبريطاني. لهذا أوكل إليه الإنكليز مهمة تدريب المتطوعين في جيش الأمير فيصل، إذ رأوا فيه خير من يدعو الشباب الفلسطيني إلى القتال إلى جانب الثورة العربية ضد الحكم التركي.

لم يستمر عمل الحاج أمين الحسيني مع الإنكليز طويلاً، إذ سرعان ما بدأ يدرك سياسة البريطانيين تجاه العرب، فآثر الابتعاد عنهم، وعمل مدرّساً في كلية روضة المعارف في القدس. ويوم وصول لجنة الاستفتاء المعروفة باسم «كينغ ـ كراين»، اعتقله الإنكليز في مدينة الخليل لتزعمه تظاهرة كبرى، يوم وصول اللجنة، راحت تطالب بالاستقلال، وتؤكد رفض الفلسطينيين لوعد بلفور[112].

كانت هذه الديناميكية في العمل وسرعة التحرك على الأرض من أبرز العوامل التي جعلت واحداً من أبناء عائلة الحسيني يظهر بمظهر الناشط الوطني على الساحة، مبتعداً في بداية الأمر عن المناصب والوظائف التقليدية التي كانت تتمتع بها العائلة. وخلال أشهر قليلة من عودته، أصبح الحاج أمين الحسيني من أبرز قادة الحركة الوطنية في الساحة الفلسطينية.

إن تأثر القائد السياسي بشكل عام بالبيئة التي ينشأ فيها، واكتسابه منها هما أمران طبيعيان وعاديان. ولم يكن الحاج أمين الحسيني ليشذ عن هذه القاعدة، فهو بوصفه أحد أبناء عائلة الحسيني، أبرز العائلات المقدسية والفلسطينية، قد اكتسب كثيراً من بيئته بحكم الولادة والمنشأ.

لكن أن يصبح الحاج أمين الحسيني شخصية وطنية وزعيماً في الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية، فهذا يعني تشابك وتداخل عوامل عدّة، سنحاول الوصول إليها.

([112])الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام، مج 4، ص 138.

ما الذي يحوّل المرء، بشكل عام، من إنسان عادي إلى شخصية ثورية؟ وهل بإمكان مطلق إنسان، حتى لو كان ثورياً أن يصل إلى الزعامة؟ أي هل من الضروري أن ترتبط الثورة بالزعامة أو العكس؟

أما السؤال الأهم، فهو كيف تستطيع النخب الثورية، وبالتحديد تلك التي تصل إلى مرتبة الزعامة بشكل خاص، أن تعمل وتناضل في سبيل تحقيق أهدافها، في ظل إقليم محتل، وبخاصة إذا كان خاضعاً للانتداب وواقعاً تحت الخطر الصهيوني، كما هي الحال في فلسطين؟

بمعنى آخر، ما هو المدى أو المجال الذي تستطيع الحركة الثورية بلوغه لممارسة عملها النضالي في ظروف كهذه؟ وهل يختلف العمل الثوري، بشكل عام، بين دولة وأخرى، حتى في ظل ظروف سياسية متشابهة؟

وإذا أردنا التعمّق أكثر، نتساءل عن دور البيئة الاجتماعية والسياسية في تكوين الزعامات والقيادات لدى الشعوب الخاضعة للاحتلال.

القسم الثاني

انطلاقـة العمـل الوطنـي في فلسطيـن

الفصل الثالث

نشأة الحركة الوطنية مع بداية الانتداب

نبدأ في هذا الفصل بدراسة وتحليل مسيرة العمل الوطني للحاج أمين الحسيني، وبما أن الحاج أمين الحسيني كان منذ بداية مسيرته جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية التي أخذت تتشكل مع بداية عهد الانتداب على فلسطين والمنطقة العربية، كان لا بد لنا من إلقاء الضوء على نشأة هذه الحركة وكيفية تبلورها، في ظل التطورات المصيرية التي شهدتها المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

مع نهاية عام 1917 تسارعت الأحداث السياسية في الساحة الفلسطينية، وبات على الفلسطينيين التحرك بطريقة تختلف عمّا كانت عليه في ظل «العهد الطوراني» وفي أثناء الحرب العالمية الأولى. وإذا كانت الدول العربية قد خرجت من دائرة السيطرة العثمانية، فإنها دخلت في ظل نوع جديد من السيطرة مع مرحلة الانتداب. وهذا يعني أن السيطرة الأجنبية والخارجية على فلسطين والدول العربية ظلت قائمة، وأن الاحتلال ظل مستمراً. في هذه الحالة، هل كان هناك ما يستدعي نوعاً جديداً ومختلفاً من التحرك في الساحة الوطنية الفلسطينية؟

أولاً: الاستعمار الأوروبي

الحركة الوطنية هي عملية مقاومة منظمة تقوم بها مجموعات من أفراد شعب ما، كردّة فعل تجاه خطر ينال من حقوق هؤلاء الأفراد سياسياً ووطنياً واجتماعياً. قد يأتي هذا الخطر على شكل احتلال أجنبي خارجي، يسيطر على

مقدرات الدولة لمصلحة معينة، فيرد الشعب بالمقاومة والنضال بهدف طرد المحتل واستعادة السيادة؛ وقد يكون على شكل ممارسات قمعية من قبل نظام سياسي قائم، يعمد إلى اضطهاد المواطنين، فيلجأ الشعب عندها إلى الثورة بهدف تغيير هذا النظام ونيل الحرية.

لكن الحركات الوطنية بشكل عام لا تمارس نشاطها بوتيرة واحدة مستقرة، بل إنها تتبدل بين القوة والضعف والاعتدال بحسب الظروف السياسية السائدة، وبحسب درجة المخاطر التي يتعرض لها الشعب. وهذا ما سنراه في مسيرة الحركة الوطنية في فلسطين بعد تطبيق نظام الانتداب البريطاني، وهي مسيرة طويلة امتدت على مدى سنوات الانتداب وبعده، حيث حفلت بالكثير من المفاجآت والأحداث.

1 ـ مفهوم الاستعمار

اخترعت الدول الحليفة تسمية «الانتداب (Mandate) «للنظام الجديد الذي أطلقته على الدول التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية سابقاً، لكن هذه التسمية في الواقع لم تكن غير إخفاء لسيطرة استعمارية جديدة في المنطقة. فالاستعمار في حقيقته هو حركة توسع وتسلط تمارسها الدول القوية والمتقدمة ضد الدول والشعوب الضعيفة والمتخلفة بالقوة أو بالمكر والخديعة، بقصد الاستغلال الاقتصادي أو الاستيطان العنصري أو التحكم السياسي أو السيطرة العسكرية والاجتماعية[1].

إذاً، بقصد السيطرة والاستغلال تم اقتسام الأقطار العربية بين ثلاث دول استعمارية، هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وبهذا أصبحت أقطار المغرب والجزائر وتونس وسورية ولبنان تحت الاستعمار الفرنسي، وليبيا تحت الاستعمار الإيطالي، أما مصر والسودان وفلسطين والأردن والعراق والكويت ومسقط وعمان ومصر والبحرين وإمارات الخليج العربي وعدن فصارت تحت الاستعمار البريطاني، بشكل أو بآخر.

في ظل الاستعمار الأوروبي الذي أرخى ظلاله على المنطقة، بات على

([1])شفيق الرشيدات، النظام الاستعماري، نشأته، طبيعته، مراحله، أشكاله (القاهرة: اتحاد المحامين العرب، الأمانة العامة، 1960)، ص 6.

الشعوب العربية أن تستعد لمواجهة نوع مختلف من الاحتلال الأجنبي، وبدأت مرحلة نضال مريرة بين هذه الشعوب والدول الاستعمارية، فشهدت بلدان عربية عدّة على مدى سنوات الانتداب، مواجهات وصلت إلى حد الثورة، وهذه المواجهات إن دلت على شيء، فهي تدل على وعي الشعوب العربية بحقيقة أهداف «الانتداب» في المنطقة، والشعور بالخطر الجديد الذي أخذ يهدّد مصير الدول العربية ومستقبل شعوبها. وتعكس هذه الثورات توق هذه الشعوب إلى حكم نفسها بعيداً عن السيطرة الأجنبية التي خيّمت على هذه الدول قروناً طويلة.

في فلسطين، كان الوضع مختلفاً عن باقي الدول العربية، فالانتداب عليها لم يكن حركة استعمارية استغلالية فسحب، كما لم يكن حركة استيطانية بريطانية، بل إن الاستعمار البريطاني قرن حركته بحركة استيطانية صهيونية بهدف إقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين بحسب ما جاء في وعد بلفور وصك الانتداب. هذا الأمر بحد ذاته يعتبر نوعاً مبتكراً من الاستعمار، لم تشهده دولة أخرى. إذ في الدول كلها التي خضعت لنظام الانتداب، كان الأمر فيها محصوراً بين شعب خاضع للانتداب ودولة منتدبة عليه، وهذا ما حصل في الدول العربية المجاورة لفلسطين، مثل سورية ولبنان. وحتى في الجزائر التي حاول الفرنسيون فرنستها، كان الصراع بين الجزائريين والمستعمرين الفرنسيين الذين جعلوا من دولة الجزائر مستعمرة فرنسية على مدى سنوات طويلة.

وإذا اتجهنا إلى جنوب أفريقيا، وهي من أفضل الأمثلة على قساوة المستعمِر، لوجدنا أن المواجهة كانت بين النظام العنصري الذي جعل العرق الأبيض متسلطاً على مقدرات البلاد، وأصحاب الأرض الأصليين من العرق الأسود الذين عاملهم المستعمر الأبيض معاملة العبيد على أرضهم.

أما في فلسطين، فقد كان الأمر أكثر غرابة وخطورة، إذ إن الصراع لم ينحصر هنا بين مستعمِر ومستعمَر، بل كان هناك طرف ثالث أكثر خطورة من دولة الانتداب ذاتها، إذ لم تكن غاية الانتداب البريطاني الاستيلاء على فلسطين لأهداف استعمارية واستغلالية فحسب، بل كان الهدف الحقيقي أيضاً تقديم فلسطين العربية إلى يهود العالم لجعلها وطناً قومياً لهم. قد يتشابه الاستعمار اليهودي في فلسطين مع غيره من الأنظمة الاستعمارية في العالم من

حيث المبادئ والأهداف والاستراتيجيات، لكنه على عكس الأنظمة الاستعمارية الأخرى، من حيث زعم اليهود أن استيطانهم هو عملية استعادة لدولة كانت مختفية بشكل موقت[2].

إلا أن الواقع والحقائق تدحض مزاعم الصهيونية، وتثبت أن الحركة الصهيونية هي حركة استعمارية استيطانية. والاستعمار الاستيطاني بتجاربه كلها، يستمد أصوله من مرحلة التوسع الاستعماري التقليدي التي أعقبت الكشوف الجغرافية. وقد اتخذت بعض الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا من نمط الاستعمار الاستيطاني سياسة رسمية معلنة لها باعتباره عملاً ضرورياً يهدف إلى تكوين «مستعمرات سكنية» لتصريف الفائض الديموغرافي عندها[3].

ويلاحظ أن الاستعمار بصفة عامة، والاستعمار الاستيطاني بصفة خاصة، قد بُنيا على افتراضات عنصرية معينة تنطلق من التفوق الإثني ـ الثقافي للحضارة الغربية. في هذا الإطار يصف اللورد بلفور، الذي كان له تأثير أساسي في ما يتعلق بمصير فلسطين وجنوب أفريقيا، عملية الاستعمار الاستيطاني «بأنها تعبير عن التفوق والامتيازات الكبرى لأجناس أوروبا»[4]. هذا الكلام إن دل على شيء، فهو يدل على مدى التفكير العنصري الأوروبي والنظرة الفوقية تجاه باقي الشعوب، وهي النظرة نفسها التي حملتها الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية تجاه الشعب الفلسطيني.

وبهذا يتضح أن الصهاينة اعتمدوا على الدعم البريطاني في تحقيق أهدافهم في فلسطين، بينما البريطانيون، بنظرتهم الاستعمارية الشوفينية، وجدوا أن زرع المستوطنات اليهودية وإقامة وطن يهودي في فلسطين، يعتبر قاعدة أساسية مهمة في إطار مشروعهم الاستعماري في الشرق الأوسط. كان لهذا التطابق بين الأهداف الصهيونية والاستعمارية تأثيره العميق في الصراع في الشرق الأوسط، إذ إن الصهيونية والاستعمار الأوروبي كانا على طرفي

([2])Hassan Haddad, The Biblical Bases of Zionist Colonialism in: Ibrahim Abu-Lughod and Baha Abu-Laban, eds., Settler Regimes in Africa and the Arab World: The Illusion of Endurance , AAUG Monograph Series; no. 4 (Wilmette, Ill.: Medina University Press International, 1974), p. 3.

([3])مجدي حمّاد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب أفريقيا (بيروت: دار الوحدة، 1981)، ص 45 ـ 46.

([4])المصدر نفسه، ص 46

نقيض مع القومية العربية، لهذا اعتبرا شركاء في الصراع ضدها[5].

نحن هنا لسنا بصدد الحديث عن المخططات الأوروبية ـ الصهيونية المتعلقة بفلسطين، والتي تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، فهذا ليس مجال بحثنا، إنما نهدف إلى التركيز على ماهية وطبيعة الاستعمار الاستيطاني المزدوج في فلسطين. حيث نجد شعباً مستعمَراً في مواجهة طرفين متحالفين بدلاً من طرف واحد، وهذا ما جعل معادلة المقاومة صعبة جداً، فالصراع قد يكون متعادلاً بين طرفين متساويين من حيث القوة والإمكانات، لكنه يصبح مختلاً إذا اختل ميزان القوة لدى طرف من الأطراف. فكيف تكون الحال إذاً، عندما تصبح المواجهة بين طرف ضعيف في مقابل طرفين يملكان القوة والسلطة؟ هذه كانت صورة الوضع في فلسطين منذ وطئت قدما الجنرال ألنبي أرضها، وحلّت القوات البريطانية محل الجيش العثماني.

2 ـ السياسة الاستعمارية في فلسطين

دخلت القوات البريطانية فلسطين في 9 كانون الأول/ديسمبر 1917 وخرجت منها في 14 أيار/مايو 1948، أي بقيت قرابة ثلاثة عقود كانت حافلة بالأحداث والمآسي. وخسر في نهايتها الفلسطينيون معظم أرضهم، وتشرد منهم ما يقارب تسعمئة ألف بحسب إحصاءات 1948، وهم الذين صاروا يحملون صفة «اللاجئين» إلى يومنا هذا.

تخلل فترة الاحتلال البريطاني ثلاث سنوات من الحكم العسكري، من عام 1917 وحتى عام 1920، حيث أقيمت في فلسطين إدارة عسكرية باسم «الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة». وفي عام 1920 بادرت الحكومة البريطانية إلى إعلان انتهاء الإدارة العسكرية وقيام الإدارة المدنية مكانها، وكانت هذه الإدارة تقضي بتعيين مندوب سام في فلسطين، وقد بلغ عدد المندوبين السامين سبعة، كان أولهم الوزير اليهودي البريطاني السابق هربرت صموئيل الذي ظل في منصبه مدة خمسة أعوام. واللافت في الأمر أن ستة من المندوبين السامين السبعة كانوا جنوداً سابقين[6].

([5])Tareq Y. Ismael, Clash of Nationalisms at Root of the Arab - Israeli Conflict, International Perspective (November- December 1973), p. 19.

([6])Naomi Shepherd, Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948 (London: John Murray, 1999), p. 18.

ما الذي تغير في فلسطين على مدى ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني؟

شهدت فلسطين تغيرات مهمة وخطيرة على جميع الصعد خلال هذه الفترة، وهي تغيرات صبت جميعها في صالح الحركة الصهيونية وأطماعها، وأدّت بالنتيجة إلى قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين. حصلت أهم هذه التغيرات على الصعد التالية:

أ ـ على الصعيد الديمغرافي

كان عدد سكان فلسطين، بحسب الإحصاء السكاني الأول الذي أجرته الحكومة البريطانية عام 1922، 752.048 ألفاً، منهم 83.790 يهودياً فقط، لكن عدد هؤلاء اليهود أخذ بالارتفاع تدريجياً حتى وصل في أيار/مايو إلى 700.000 من أصل مجموع السكان البالغ 2.115.000[7]. هذا التحوّل الكبير في التوزيع الديموغرافي يعود في الأصل إلى السياسة البريطانية التي كانت تشجع وتسهّل الهجرة الجماعية اليهودية إلى فلسطين، تنفيذاً لوعد «الوطن القومي»، وهو الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة اليهود في فلسطين. وقد ازداد عدد اليهود بين عامي 1922 و1944 بنسبة 74 في المئة نتيجة الهجرة[8].

ويعود هذا التحوّل من ناحية أخرى إلى السياسة الاستيطانية الصهيونية التي كانت تقضي باقتلاع العرب من أرضهم وإحلال اليهود مكانهم، ما قلّص عدد السكان العرب نتيجة عمليات الطرد الجماعي والنزوح التي حدثت عام 1948. وقد تقلّصت نسبة السكان العرب في فلسطين من مسلمين ومسيحيين خلال فترة الانتداب من 89 في المئة إلى 67 في المئة من إجمالي سكان فلسطين، بينما تزايدت نسبة اليهود من 11 في المئة إلى 33 في المئة تقريباً. هذا يعني أن العرب الذين كانوا يؤلفون تسعة أعشار سكان فلسطين في بداية فترة الانتداب البريطاني، أصبحوا يؤلفون نحو ثلثي سكان فلسطين في نهاية تلك الفترة؛ وأن اليهود الذين كانوا يمثلون عشر سكان فلسطين في بداية الانتداب، أصبحوا يمثلون ثلث السكان في نهايته[9].

([7])حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً (عمان: دار الشروق، 1985)، ص 21

([8])المصدر نفسه، ص 22.

([9])المصدر نفسه، ص 24.

ب ـ على الصعيد السياسي

مارست السلطات البريطانية سياسة القمع والاحتلال ضد الفلسطينيين على أرضهم، وكانت أخطر هذه الممارسات حرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية، إذ لم يكن لديهم برلمان ولا حكومة، ولا حتى قيادات سياسية معترف بها رسمياً من قبل الحكومة البريطانية. وقد أدّى هذا الأمر إلى منع الفلسطينيين من القيام بأي نشاط سياسي، وبالتالي كانت الحكومة تتعامل مع أي نشاط وطني أو سياسي خارج عن موافقتها باعتباره عملاً معادياً للحكومة، فتلجأ بالتالي إلى ممارسة سياسة القمع والبطش بحق الوطنيين.

وكانت الحكومات البريطانية، تعمد، من جهة ثانية، إلى اتباع سياسة المراوغة كلما حاول الفلسطينيون القيام بثورة أو ما يشبه الثورة كردة فعل على ما يحدث. ومن هذا المنطلق تم تشكيل لجان تحقيق على مدى سنوات الانتداب، كانت مهامها تنحصر في إجراء التحقيقات في أسباب ما يحدث على الأرض، ومن ثم نشر تقرير بهذا الخصوص، ومن الواضح أن عمل هذه اللجان كان يساعد على التهدئة في الوضع الميداني، فتتراجع قوة ردّات الفعل على الأرض، وهو ما كانت السلطات البريطانية تتوخاه منها.

وقد بدأ توافد هذه اللجان إلى فلسطين ابتداء من عام 1921، وكان من أبرزها «لجنة هايكرافت (The Haycraft Commission) «التي تم تشكيلها عقب أحداث يافا عام 1921؛ و«لجنة شو (The Shaw Commission) «التي أوفدتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أسباب ثورة البراق عام 1929؛ وفي العام 1937 تم تشكيل «لجنة بيل (The Peel Commission) «لتدارك أحداث ثورة عام 1936، وكانت النتيجة أن أصدرت اللجنة توصياتها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، ما أثار غضب الشعب الفلسطيني وقياداته.

وفي الإطار نفسه، قامت الحكومات البريطانية المتعاقبة بإصدار ما عرف بسياسة «الكتب البيضاء»، حيث أصدرت هذه الحكومات ثلاثة منها، حمل كل واحد مقترحات لحل مسألة فلسطين بشكل موقت بحسب رؤية الحكومة البريطانية، وبما يتناسب مع المصالح الصهيونية في فلسطين، إلا أن أياً من هذه الكتب لم يلق سبيله إلى التحقيق. إذ إنه في ضوء سياسة التعاون بين البريطانيين والصهاينة التي تجلت أساساً في وعد بلفور، بدا واضحاً أن سياسة «الكتب البيضاء» لا تعدو كونها جزءاً من اللعبة التي قررت الإدارة البريطانية

ممارستها مع العرب[10]. وقد أصدر ونستون تشرشل الكتاب الأبيض الأول في عام 1922، ثم أعقبه اللورد باسفيلد بإصدار الكتاب الأبيض الثاني عام 1930 عقب أحداث البراق، وفي العام 1931 أصدر ماكدونالد كتاباً أسود ليلغي ما ورد في كتاب باسفيلد، وفي العام 1939 صدر الكتاب الأبيض الأخير عقب فشل مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن.

اقترح المندوب السامي هربرت صموئيل عام 1921، في محاولة منه لإسكات النقمة في صفوف الفلسطينيين، مشاركة العرب في مجلس تشريعي في فلسطين، لكن ردّة فعل رئيس الوزراء البريطاني حينها، لويد جورج، ووزير الخارجية، بلفور، كانت الرفض، معللين ذلك بأن فلسطين ليست مؤهلة لقيام حكم دستوري لأن معظم السكان العرب في نظرهما كانوا من الأميين[11].

وقد جرت في عهد هربرت صموئيل أربع محاولات فاشلة لما يمكن أن يسمى قانونياً بالمجالس الاستشارية والتشريعية، والسبب الرئيسي لفشل هذه المحاولات يكمن في حقيقة كون سكان فلسطين بمعظمهم من العرب، فأي مجلس انتخابي إذاً، لا بد أن يؤدي بالنتيجة إلى تفوق عدد الممثلين العرب، وبالتالي إلى تغلب قراراتهم السياسية على قرارات اليهود. لذلك كانت القوانين والأنظمة المقترحة لإنشاء هذه المجالس لا تترك لها دوراً تقوم به سوى دور الأداة المطيعة للمندوب السامي[12]. لهذا السبب رفض الفلسطينيون المشاركة في أي مجلس لا يضمن لهم حقوقهم، وبالتالي رفضوا المشاركة في تلك المجالس المقترحة من قبل السلطات البريطانية.

إن الموقف الفلسطيني الرافض لمحاولات صموئيل الهادفة إلى إقامة مجلس تشريعي كان يعني أن التعاون مع البريطانيين في مشاريع تشمل الصهاينة تعني الموافقة على صك الانتداب وما يتضمن بشأن إقامة الوطن القومي اليهودي، وهو ما لم يكن مقبولاً من العرب. لقد كان العرب على استعداد لإقامة حكومة وطنية في فلسطين على أساس حكم الأكثرية، حيث

([10])Punyapriya Dasgupta, Cheated by the World: The Palestinian Experience (New Delhi: Orient Longman, 1980), p. 91.

([11])Shmuel Dothan, A Land in the Balance: The Struggle for Palestine, 1918 - 1948 (Tel Aviv: MOD Books, 1993), p. 72.

([12])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 165.

يشكل اليهود أقلية لها مكان في هذه الحكومة[13]، كما أن الحكومة البريطانية نفسها ما كانت لترضى بإعطاء الفلسطينيين أي نوع من التمثيل السياسي، لأن ذلك كان سيشكل خطراً على المشروع الصهيوني، وهو ما أقرّ به ونستون تشرشل نفسه عندما قال في عام 1922: «ليست المسألة هي اعتبار الشعب الفلسطيني أقل تقدماً ورقياً من جيرانه في العراق وسورية... ولكن من الواضح تماماً أن إنشاء حكومة وطنية في هذا الطور سيحول دون تنفيذ العهد الذي قطعته الحكومة البريطانية للشعب اليهودي بإنشاء الوطن القومي»[14].

ج ـ على الصعيد الاقتصادي

مارست سلطات الانتداب سياسة كان من شأنها إفقار المواطن الفلسطيني، ولا سيما الفلاحين، وبخاصة أن فلسطين كانت تعاني، كغيرها، ويلات الحرب عندما دخلتها القوات البريطانية. فقد توقفت حركتا الاستيراد والتصدير بسبب الحرب، ما تسبب في ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعاً جنونياً، لم يقوَ معه الأهالي على سد رمقهم فلاقى الكثير منهم حتفهم جوعاً، وعلى الرغم من ذلك استمرت الإدارة العسكرية في جمع الضرائب التي كانت تجبيها الدولة العثمانية سابقاً[15]. وزاد على ذلك عندما أصدر هربرت صموئيل قراراً في أيلول/سبتمبر 1921، منع بموجبه الفلاحين من تصدير محاصيلهم الزراعية إلى الخارج، ما أدّى إلى تكديس المحاصيل وهبوط أسعارها، الأمر الذي أدى إلى عجز الفلاحين عن تسديد ما عليهم من ضرائب مفروضة للحكومة[16].

د ـ على صعيد ملكية الأراضي

لم يمتلك اليهود سوى نسبة 2 في المئة من الأراضي في فلسطين عام 1917. وفي أيار/مايو 1948 بلغت نسبة الأراضي التي يمتلكها اليهود 5.67

([13])Thomas A. Idinopulos, Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti (Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1998), p. 180.

([14])سعدي بسيسو، الصهيونية: نقد وتحليل: دراسه علمية سياسية تاريخية قانونية للصهيونية والانتداب البريطاني (القدس: دار المعارف 1945)، ص 164.

([15])إبراهيم رضوان الجندي، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين، 1922 ـ 1939 ، كتاب صامد؛ 4 (عمان: دار الكرمل، 1986)، ص 17.

([16])المصدر نفسه، ص 24.

في المئة، أي أنهم لم يستطيعوا الحصول على أكثر من حوالى 6 في المئة طوال فترة الانتداب. لكنهم في نهاية عام 1948، بعد انتهاء حرب فلسطين، أصبحوا يبسطون سيطرتهم على ما يقارب 77 في المئة من مساحة فلسطين بواسطة الاستيلاء والاحتلال والطرد. أي أن الأرض التي لم يستطيعوا الحصول عليها بواسطة الشراء أو وضع اليد، انتزعوها بالقوة بعد طرد أصحابها منها. وهذا ما سنشرحه في إطار سياسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

3 ـ الإدارة الصهيونية

نستخدم هنا تعبير «الإدارة» لأن الحركة الصهيونية مارست في فلسطين عملية الإدارة بالتعاون مع الإدارة البريطانية، حتى باتت جاهزة لتسلم الدولة حالما يخرج آخر مندوب سامٍ من فلسطين. وقد استطاع الصهاينة التحوّل سريعاً بهذا الاتجاه، فمن اللجنة أو البعثة الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين عام 1918، إلى الوكالة اليهودية؛ ومن كتيبة عسكرية في عداد الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، إلى جيش منظم ومسلح ضمن قوات الهاغاناه؛ ومن زعماء لعصابات الأرغون وشتيرن، إلى قيادات سياسية معترف بها.

وأكثر ما كان يشكل استفزازاً للسكان العرب، هو قرار الحكومة البريطانية القاضي بإعطاء الوكالة اليهودية دوراً خاصاً في رسم سياسة الانتداب، بينما حُرم العرب من أي تمثيل إلا من خلال القيادات الدينية[17]. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن صك الانتداب الذي تمت المصادقة عليه في تموز/يوليو 1922 تضمن في مادته الرابعة اعترافاً رسمياً بالوكالة اليهودية، وقد جاء في هذه المادة: «وافقت سلطات الانتداب على أن تقوم المنظمة الصهيونية بمهام الوكالة بالتشاور مع الحكومة البريطانية من أجل تأمين تعاون جميع اليهود الذين يرغبون في المساعدة في إقامة الوطن القومي اليهودي». وفي عام 1929، خلال المؤتمر الصهيوني العام، تم الاتفاق على إنشاء الوكالة اليهودية لفلسطين، وقد اعترفت بها الحكومة البريطانية رسمياً في 6 آب/أغسطس 1930[18].

([17])Pamela Ann Smith, Palestine and the Palestinians, 1876 - 1983 (London: Croom Helm, 1989), p. 48.

([18])A Survey of Palestine , Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry on Jewish Problems in Palestine and Europe, 2 vols. (Jerusalem: Government Printer, [1946]), vol. 2, p. 909.

واللافت هنا، أنه في عام 1917، كانت فلسطين تحتضن أبناءها جميعاً بمن فيهم القيادات، بينما كان الزعماء الصهاينة يحاولون المجيء إلى فلسطين. أما في عام 1948، فقد انقلبت الآية، وعشية 15 أيار/مايو 1948، كانت فلسطين بلا قيادات، إذ كان هؤلاء قد أصبحوا مشتتين ومنفيين في بلدان عدّة، بينما كان القادة والزعماء الصهاينة قد تجمّعوا فوق أرض فلسطين لإعلان دولتهم.

إضافة إلى ذلك، تمكن اليهود من إقامة هيئات ومؤسسات رسمية معترف بها من قبل حكومة الانتداب، كانت تعمل على رعاية الشؤون والمصالح اليهودية، نذكر أهمها:

ـ الصندوق القومي اليهودي (The Jewish National Fund) ، «كيرين هايسود» الذي كان بمثابة الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية. أنشئ عام 1907 وكان مسؤولاً عن حيازة وإدارة الأراضي الريفية والمدنية في فلسطين لمصلحة الوكالة اليهودية[19].

ـ الصندوق التأسيسي الفلسطيني (The Palestine Foundation Fund) ، أنشئ عام 1921 بهدف تأمين وسائل الهجرة والاستيطان في فلسطين، إضافة إلى مسائل الأمن والصناعة والتعليم والعمل السياسي[20].

ـ صندوق الطوارئ (Emergency Fund) كان هذا الصندوق يقوم بجمع الأموال من المؤسسات الصهيونية في فلسطين للأغراض الطارئة، ومنها هجرة الأطفال من أوروبا إلى فلسطين، تحت اسم مشروع لجنة الأيتام الفلسطينية لإنقاذ الأطفال القادمين من أوروبا. وقد تم إحضار اثني عشر ألف طفل إلى فلسطين على الأقل خلال الفترة بين عامي 1930 و1944[21].

ـ الاتحاد العام للعمال «هستدروت» الذي كان ينظم شؤون العمال اليهود.

ـ المجلس القومي «فاعد لئومي» كان يرعى شؤون اليهود في فلسطين.

ولم تقتصر امتيازات الصهاينة في فلسطين على ذلك، إذ إنهم استفادوا أيضاً من الإدارة المدنية البريطانية، حيث كان المندوبون السامون من أشد

([19])المصدر نفسه، ج 2، ص 912.
([20])المصدر نفسه
([21])المصدر نفسه، ص 913.

المناصرين لهم. وكان على رأس هؤلاء المندوب السامي الأول هربرت صموئيل الذي كان يهودياً مؤيداً للصهيونية ومن الداعين إلى إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. لهذا السبب كان الفلسطينيون ينظرون بعين الغضب إلى تعيينه في فلسطين.

وقد أقر أحد العسكريين البريطانيين بهذه الحقيقة حول مواقف هربرت صموئيل من خلال تقرير أرسله إلى رؤسائه، يصف فيه الحالة في فلسطين. وقد جاء في تقرير الجنرال بولز (Bols) الذي عيّن صموئيل خلفاً له: «تسود مشاعر الذعر والحزن والسخط السكان المسلمين والمسيحيين، ويميل عدد كبير من الأعيان إلى الشك في تعيين هربرت صموئيل، معربين عن أنهم لا يصدقون أن الحكومة البريطانية يمكن أن تخدعهم بهذا الشكل بعد وعودها لهم. ومن المستحيل حث أي منهم في هذه الحالة للقبول بصموئيل كرجل دولة بريطاني يهودي الديانة، إنهم ينظرون إليه، أولاً وقبل كل شيء، على أنه يهودي وصهيوني، إنهم مقتنعون أنه سيكون نصيراً للصهيونية، وأنه يمثل حكومة يهودية وليس حكومة بريطانية»[22].

كان هربرت صموئيل فعلاً نصيراً ومدافعاً عن الصهيونية، وعندما زار فلسطين في العام 1921، أوردت صحيفة ذا زيونيست ريفيو (The Zionist Review) ما يلي: «بدأ السيد هربرت صموئيل مهمة أخرى في خدمة الحكومة البريطانية واليهود. لقد ذهب إلى فلسطين بناء على طلب اللورد أللنبي ليدرس الحالة في أرض إسرائيل، والعلاقات بين الحكومة القادمة والسكان اليهود... وفي هذا الإطار فإن اختيار السيد صموئيل هو الأفضل، إذ إنه ذهب إلى فلسطين حاملاً أعمق التمنيات القلبية من قبل اليهود، بانتظار عودته»[23].

وعند مغادرته القدس ألقى هربرت صموئيل خطاباً وداعياً، جاء فيه أنه يعود إلى إنكلترا بتأييد للصهيونية أقوى من قبل[24].

استطاعت الحركة الصهيونية السيطرة تدريجياً على الأراضي العربية في إطار خطط تقع تحت عنوان الاستيطان الاستعماري. وتقضي هذه الخطط

([22])Palestine Papers, 1917-1922; Seeds of Conflict , Compiled and Annotated by Doreen Ingrams (London: J. Murray, 1972), p. 106.

([23])Zionist Review , vol. 3, no. 10 (February 1920).

([24])Zionist Review , vol. 4, no. 1 (May 1920).

بالاستيلاء على ما يمكن من الأرض بواسطة الاستيطان، والاستيطان يقتضي مزيداً من الهجرة إلى الأرض المنوي الاستيلاء عليها. لهذا السبب ركز اليهود على عنصر الهجرة الجماعية إلى فلسطين، فكلما ازدادت أعداد المستوطنين ازدادت مساحات الأراضي المستولى عليها.

ومن الملاحظ أن عنصر التنظيم تتزايد أهميته في نمط الهجرات الجماعية الاستيطانية حيث تعمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنين على الاستيلاء باستمرار على مزيد من الأرض في الإقليم الجديد، ما يشجع مزيداً من المهاجرين على القدوم، وهو الأمر الذي يدفع مرة أخرى إلى السيطرة على مزيد من الأرض، وهكذا تستمر هذه الحلقة الدائرية أو دينامية العملية الاستيطانية. وفي حالة البرنامج الصهيوني، اقتضى الأمر إحلال قوم محل العرب، وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب، وهكذا كان الفلاح الفلسطيني يُطرد من أرضه ليتحول إلى «لاجئ» على عكس الفلاح الأفريقي في جنوب أفريقيا الذي كان يُطرد من أرضه ثم يُستوعب كبروليتاري في النظام الاقتصادي الجديد[25].

وقد تعامل الصهاينة مع الفلسطينيين بنظرة استعمارية، معتبرين أن الفلاح الفلسطيني إنسان متخلف، لا يرقى إلى المستوى اليهودي. في إحدى المقالات التي نشرتها صحيفة صهيونية تحت عنوان «نحن والعرب»، يصف الكاتب الفلاح الفلسطيني بأنه أمي، متخلف، لم تتغير حياته منذ أجيال؛ بينما المستوطن اليهودي متحضر ومتعلم، جاء من مدارس ثانوية في أوروبا. ويتساءل الكاتب، كيف يمكن أن يلتقي هذان النوعان المختلفان من البشر خارج إطار صاحب العمل والعامل[26]. فبهذا التفوق الحضاري اليهودي، بحسب الكاتب، يجب أن يسيطر اليهودي على الأرض، بينما يكتفي الفلسطيني بوظيفة الفلاح والعامل تحت سلطة المستعمر.

وإذا كان الشعب الفلسطيني قد تنبّه إلى أطماع الحركة الصهيونية باكراً، إلا أن أساليب التصدي والمواجهة لم تكن بمتناول الفلسطينيين. لكن عدم التمكن من المواجهة المباشرة، بمعنى مواجهة الند للند، لم يكن ليعني

([25])حمّاد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب أفريقيا ، ص 32 و61.

([26])Zionist Review , vol. 3, no. 12 (April 1920).

التخلي عن مبدأ التصدي للمخططات الاستيطانية، وترك فلسطين لقمة سائغة أمام المستعمرين الصهاينة.

ما هي آلية التحرك الفلسطيني؟ وكيف تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل هذه المخاطر؟

ثانياً: بداية التحرك الوطني

تختلف ممارسة العمل الوطني بين دولة وأخرى، وبين نظام وآخر، تبعاً لظروف كل دولة وكل نظام. إلا أن الاختلاف الرئيسي بين الدول في ممارسة العمل الوطني يكمن في كون الدولة واحدة من اثنتين، إما مستقلة أو غير مستقلة. ففي الدول المستقلة تعمل القيادات السياسية وقيادات العمل الوطني والحركات المعارضة ضمن إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها. أما في الدول غير المستقلة، فإن جميع أشكال العمل الوطني تُمارس في ظل سلطات تسيطر على الدولة ومقدراتها ومؤسساتها. وبالتالي تكون القيادات الوطنية مجبرة على العمل في مناخ من الضغط والقهر، فتصبح حركتها مقيّدة، وفي بعض الأحيان تصبح مشلولة تماماً بفعل القمع.

هنا نأتي إلى فلسطين التي لم تكن يوماً دولة مستقلة، ولم تتمتع يوماً بمقومات الدولة ومؤسساتها، وعلى مدى أربعة قرون من الحكم العثماني، كانت فلسطين جزءاً من بلاد الشام، وعندما بدأ العرب في التحرك، كان التحرك الفلسطيني جزءاً من هذا الكل العربي. وخلال الحرب العالمية الأولى، حرصت بريطانيا وفرنسا على تأجيج مشاعر الكراهية ضد الأتراك بين العرب، وتجاوب هؤلاء بالمقابل متأثرين بالوعود البريطانية والفرنسية. لكن الواقع تغير بعد نهاية الحرب، وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم دول المنطقة بين الحلفاء.

ولم تعد بريطانيا وفرنسا تشكلان نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى الشباب العربي، إذ بدلاً من مشاعر الأمل التي كانت تعيش عليها الشعوب العربية، حلت خيبة الأمل بعد أن أخلف الحلفاء وعودهم، وعندها لم تعد قضية الوطنيين العرب محاربة العثمانيين، بل أصبحت التصدي للدول المنتدبة.

ومع زوال الانتدابات الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، وما

بعدها، لم تصبح فلسطين دولة مستقلة على عكس جيرانها من الدول العربية، فبقيت بذلك محرومة من اسم «دولة فلسطين».

وإذا كانت فلسطين قد حُرمت من تصنيف الدولة، إلا أن شعبها كان فاعلاً على الأرض. لكن السؤال الذي يقفز إلى الأذهان هنا، كيف يستطيع شعب أن يتحرك أو يمارس العمل الوطني في ظل الاحتلال والاستعمار؟

عندما بدأ الاحتلال العسكري البريطاني عام 1917 لم يكن لدى الفلسطينيين جهاز وطني سياسي، ولا منظمات أو تشكيلات شعبية خاصة بهم. إلا أن تسارع وتيرة الحركة الاستيطانية الصهيونية والمساندة البريطانية لها، سرّعت ظهور المؤسسات الوطنية.

عندما خرج الجيش التركي من القدس عام 1917 ودخلتها القوات البريطانية، كان الفلسطينيون ينتظرون قدوم هذه القوات، يحدوهم الأمل بمستقبل يحمل معه الحرية والاستقلال. «لهذا السبب خرج أهل مدينة القدس والقرى المجاورة لها على بكرة أبيهم يستقبلون الإنكليز بحماس عظيم، وكان هتافهم وتصفيقهم يشق عنان السماء ترحيباً بالأصدقاء الإنكليز الذين اعتبر الأهلون انتصارهم العظيم فوزاً كبيراً للعرب»[27].

على الأرض، بدأ الفلسطينيون يتلمسون النيّات الإنكليزية المساندة لليهود والمعادية للعرب، وكانت البداية مع خطاب أللنبي حين دخوله القدس منتصراً، إذ لم يكتف بتجاهل العرب ودورهم في الحرب إلى جانب الحلفاء فحسب، بل زاد على ذلك حين توجه إلى الجماهير المرحبّة والمستقبلة بقوله: «اليوم انتهت الحروب الصليبية». كان لهذه العبارة أثر كبير في الحضور، ومن بينهم مفتي القدس في حينها، كامل الحسيني، وعدد من الزعماء والأعيان الذين انسحبوا من الحفل احتجاجاً على ذلك[28]. فبدلاً من أن يبدأ كلمته متوجهاً بالشكر للعرب الذين وقفوا إلى جانب الحلفاء والقوات البريطانية بالذات ضد الأتراك، وحاربوا تحت لوائهم أملاً بنيل الاستقلال، تعمّد الجنرال أن يتجه اتجاهاً آخر في كلمته، ما أثار حفيظة الفلسطينيين المنتظرين وامتعاضهم.

([27])إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، 2 ج (بيروت: دار النهار للنشر، 1972- 1973)، ج 1، ص 26.

([28])بهجت حسين صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، 1914 ـ 1920 (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1982)، ص 144.

ويروي إميل الغوري مشاهدته عن هذا اليوم فيقول: «لما بدأ أللنبي خطابه قابله المجتمعون بالتصفيق والهتاف، ولكنهم لم يلبثوا أن توقفوا عن التصفيق... ولمّا أنهى أللنبي خطابه ساد الساحة هرج ومرج، ورأينا مفتي القدس يغادرها غاضباً، من دون أن يصافح الجنرال، ويتبعه الكثيرون من الحضور... جرى هذا كله، ولمّا يكن الاحتفال قد انتهى، ولمّا يكن أللنبي قد غادر منصة الخطابة»[29].

أما الأمر الأهم والأخطر الذي كانت له دلالته وأهميته في تلك المرحلة، فهو قدوم حاييم وايزمان إلى فلسطين، على رأس بعثة صهيونية، في شهر نيسان/أبريل عام 1918، أي بعد ستة أشهر على صدور وعد بلفور، وهو أمرٌ نبّه أهل فلسطين، وبخاصة أصحاب النفوذ والأعيان، إلى ضرورة التجمع من أجل مواجهة الخطر[30]، إذ كان هدف هذه البعثة إيجاد الأرضية المناسبة لبناء الوطن اليهودي، ومحاولة الحصول على أكبر قدر من الدعم والمساندة من قبل البريطانيين. لهذه الغاية قامت البعثة بعدد من النشاطات العلنية والمكشوفة، وكأن فلسطين بنظرهم مشروع لدولة جديدة لا وجود لشعب آخر فيها. وهذا ما أثار حفيظة وغضب الفلسطينيين، وبخاصة المطلعون منهم على مجريات الأحداث وخفايا الأمور.

اللافت أن هذه اللجنة كانت بتمويل الحكومة البريطانية وإشرافها، وكان يرافقها الماجور أورمسبي غور، الموظف البريطاني في وزارة الحربية البريطانية بصفة ضابط ارتباط سياسي لدى اللجنة، وكان من أبرز ما طالبت به اللجنة إشراكها في الحكم وإدارة البلاد[31]. ولهذا السبب قامت اللجنة بفتح مكاتب لها في يافا، كما فتحت مركزاً في القدس للاهتمام بشؤون التموين والهجرة والتربية.

ولم تنف الحكومة البريطانية حقيقة أهداف اللجنة فحسب، بل أعلنت أن أهدافها هي القيام بأية خطوات مطلوبة لتعجيل إعلان الحكومة الخاص بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين[32]. وقد ذكر وايزمن بدوره أن هذه

([29])الغوري، المصدر نفسه، ص 29.

([30])عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من 1917 إلى 1936 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص 17.

([31])أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، ص 49 ـ 50.

([32])Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925 , Foreword by Walid Khalidi (London: I. B. Tauris, 2001). pp. 29-30.

اللجنة جاءت بناء على رغبة الحكومة البريطانية في القيام بدرس الأوضاع العامة في فلسطين، وإعداد الخطط العلمية وفقاً لروح تصريح بلفور، والمتتبع لأعمال اللجنة ونشاطاتها خلال الفترة الممتدة من 1918 إلى 1921 يتبين له أنها كانت بمثابة «حكومة صهيونية في طور التكوين»[33].

من هنا نرى أن وصول البعثة الصهيونية شكل تغيراً كبيراً لصالح الوضع اليهودي في فلسطين، وكان من ناحية أخرى من أهم العوامل التي ساهمت في نمو العداء العربي للصهيونية[34].

كان لهاتين الحادثتين أثر كبير في نفوس الفلسطينيين الذين انتظروا أن يهيىء لهم الانتداب أرضية صالحة للاستقلال الوطني، فكانت النتيجة خيبة أمل واسعة، إذ أخذ الانتداب يهيئ لإقامة وطن لليهود في فلسطين، بدلاً من تحضير أهلها للاستقلال، بحسب ما جاء في صك الانتداب.

قد يتساءل البعض، فيقول إننا أغفلنا الإشارة إلى أهمية وعد بلفور باعتباره عاملاً من عوامل القلق والخيبة لدى الفلسطينيين. الواقع أن وعد بلفور صدر رسمياً كنص في 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917، أي قبل دخول القوات البريطانية فلسطين، لكن الفلسطينيين لم يعلموا بوجوده كنص رسمي إلا في عام 1920. وكل ما وصل إلى أسماعهم كان مجرد كلام عن وعد بريطاني لليهود. هذا يعود إلى أن الإدارة البريطانية كانت تعي مسبقاً أن العرب في فلسطين لن يتقبلوا هذا الأمر، وهم ينتظرون جيوش الحلفاء لتحررهم من الأتراك، وتنشر العدل في الأراضي العربية. لهذا السبب أحجمت الحكومة البريطانية عن نشر وعد بلفور خوفاً من قيام «انتفاضة» فلسطينية، ولم يتم نشر نص الوعد بصيغة رسمية إلا في شهر أيار/مايو عام 1920[35]. لكن ما إن صدرت هذه الصيغة الرسمية حتى عمت فلسطين موجة من الغضب وأخذت المظاهرات تملأ الشوارع والساحات في مختلف المدن الفلسطينية احتجاجاً وغضباً على نية البريطانيين بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود[36].

([33])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، سلسلة الدراسات؛ 34 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، ص 74- 75.

([34])Yehoshua Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 (London: Cass, [1974]), p. 39.

([35])Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925 , p. 28.

([36])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 119.

هذه التطورات أشعرت الفلسطينيين بضرورة المواجهة والتصدي، لكن هذا الشعب الذي مارس النضال في الأساس كجزء من نضال أمة عربية طالبت بالوحدة ضمن الإمبراطورية العثمانية، بات عليه الآن أن يتحرك باتجاه آخر.

قد يتبادر إلى الأذهان أن النضال في هذه الحالة يعني الثورة. إلا أن الثورة قد تكون مرحلة القمة في سلم النضال، أي لا بد من التحضير لها، أو لا بد أن يسير النضال بشكل تدريجي حتى يصل إلى القمة.

ولأن الفلسطينيين في الأساس لم يكن لديهم ما يذكر من مقومات الثورة، لذلك نجد أن المواجهة الفلسطينية لم تكن في البداية ذات طابع ثوري، إلا أنها حملت في بذورها نواة هذه الثورة. إذاً، ما هي الأساليب التي اعتمدها الفلسطينيون للمواجهة في المرحلة الأولى؟

1 ـ الجمعيات

إن أول عمل يبادر إليه شعب ما في إطار العمل الوطني هو «التجمع»، أي اجتماع الأفراد لتدارس ما آلت إليه أحوالهم وأحوال بلادهم وإيجاد طريقة مناسبة للتحرك. وهذا ما حدث فعلاً في فلسطين، فبدأت أولى الخطوات بالتجمع.

انطلق العمل الوطني أولاً عن طريق إقامة هيئات بصفة بعيدة عن السياسة علنياً، ولكنها في الواقع كانت ذات طابع وطني سياسي، والسبب يعود كما ذكرنا سابقاً إلى أنه لم يكن مسموحاً للفلسطينيين إنشاء هيئات ذات طابع سياسي.

تمثل هذا التحرك بظهور عدد من الجمعيات في المدن الفلسطينية، كان الهدف منها العمل على مواجهة المخطط الصهيوني والتصدي له بالإمكانات المتاحة. أما أبرز هذه الجمعيات التي ظهرت منذ عام 1918، فكانت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، والنادي العربي، والمنتدى الأدبي.

أ ـ الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية : تنادى عدد من رجالات فلسطين من المسلمين والمسيحيين إلى إنشاء جمعية في يافا في شهر حزيران/يونيو عام 1918، أي بعد ستة أشهر من دخول الجنرال أللنبي إلى القدس وبداية الحكم العسكري البريطاني. وبعد حوالى الأسبوعين ظهرت الجمعية في القدس، وتلاها ظهور فروع لها في مختلف المدن الفلسطينية. وكان هدف هذه

الجمعيات التعبير عن معارضة شعبية للحركة الصهيونية[37]. وبحسب النظام الذي صدر في شهر كانون الثاني/يناير عام 1919، وصادقت عليه السلطات العسكرية، فقد كانت غاية الجمعيات «المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والتجارية وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية»[38].

تألفت قيادة هذه الجمعيات من أبناء العائلات المعروفة الذين تمتعوا بقدر من التعليم في فترة الحكم العثماني، وبالتالي كانوا يجدون في أنفسهم القيادة الطبيعية لمجتمعهم. ويرى محمد مصلح أن الجمعيات كانت تشكل انعكاساً لطبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية، أي كانت عبارة عن تحالف للأعيان، لكنه افتقر إلى بنية سياسية قادرة على اختراق المجتمع وبناء قوى اجتماعية جديدة[39]. يذكر هنا أن الجمعيات قامت بموافقة السلطات البريطانية، إذ إنها كانت مجبرة على ذلك، وإلا تعرضت لسحب الإذن بالعمل من قبل سلطات الحكم العسكري.

يعتبر تشكيل هذه الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية إحدى الظواهر المهمة التي برزت مع بداية النهضة القومية العربية الفلسطينية، إنها ظاهرة جديدة ومعاكسة لمقولة انعزال المسيحيين عن الحياة العامة[40]. أما أبرز ما كانت تقوم به الجمعيات فكان إرسال المذكرات والاحتجاجات إلى الحاكم العسكري البريطاني وإلى المسؤولين البريطانيين، وتنظيم المظاهرات ضد إقامة الوطن القومي اليهودي. إلا أن تمثيل الجمعيات للفلسطينيين أمام لجنة كينغ ـ كراين التي جاءت إلى المنطقة من قبل مؤتمر الصلح عام 1919، بهدف الاستقصاء والاطلاع على رغبات السكان العرب، يعتبر دليلاً على أهمية وجود هذه الجمعيات كهيئات ممثلة للفلسطينيين منذ عهد الاحتلال العسكري البريطاني. وقد عبرت الجمعيات عن موقفها من الصهيونية في منشور أصدرته قبل وصول اللجنة جاء فيه: «إننا نرفض كل الرفض السماح بأن تتحول فلسطين إلى وطن قومي لليهود .ونحن لا نسمح كذلك لأي يهودي بالهجرة

([37])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , p. 32.

([38])الحوت، المصدر نفسه، ص 81.

([39])Muhammad Y. Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism , Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1988), p. 157.

([40])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , p. 293.

إلى بلادنا ونحتج بقوة على الحركة الصهيونية. أما اليهود المحليون الذين كانوا يقطنون فلسطين من قبل فينبغي اعتبارهم مواطنين يتمتعون بالحقوق والواجبات التي نتمتع بها»[41].

ب ـ النادي العربي : تأسس في القدس على يد مجموعة من الشباب المؤمن بالوحدة العربية، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني. أهداف النادي المعلنة كانت القيام بنشاطات أدبية ورياضية، أما الهدف الحقيقي فقد كان سياسياً يتمثل في مكافحة الصهيونية في المقام الأول. شعار النادي كان «أرضنا لنا»[42].

وبهدف توعية الشعب الفلسطيني، قام أعضاء النادي باستخدام الوسائل المتاحة لهذا الغرض، وأهمها الجوامع والصحافة، حيث اكتسب النادي شعبية واسعة عن طريق جريدة سورية الجنوبية لصاحبيها عارف العارف وحسن البديري[43]. وقد نجح النادي في إقامة فروع له في عدد من المدن الفلسطينية كغزة والخليل ونابلس وطولكرم والجليل. من الواضح أن هؤلاء الشباب كانوا يؤسسون لطليعة وطنية قادمة.

ويبدو أن الصهاينة كانوا منزعجين من نشاطات هذا النادي، إذ كتب رئيس اللجنة الصهيونية آنذاك دافيد إيلين (David Yellin) رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني باسم وايزمان في 12 نيسان/أبريل عام 1920، يطالبه فيها بما يلي: «... أن يستحوذ اليهود على نسبة 50 في المئة من قوات الشرطة، طرد رئيس بلدية القدس الذي يقوم دائماً بإبداء مشاعر معادية لليهود، وإقفال النادي العربي والمراكز الإعلامية الأخرى..»[44].

ج ـ المنتدى الأدبي : تأسس أيضاً في القدس عام 1918، على غرار المنتدى الأدبي الذي قام في الآستانة في صيف 1909 بزعامة عبد الكريم الخليل. أما في فلسطين فقد كان هذا المنتدى بزعامة عائلة النشاشيبي، إحدى أبرز العائلات المقدسية. وعلى الرغم من كونه منتدى شبابياً، إلا أن عدداً من

([41])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 113.

([42])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 86.

([43])المصدر نفسه.

([44])Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925 , p. 33.

المعلمين وضباط الجيش السابقين كانوا من أبرز أعضائه في القدس ويافا. كان هدف النادي مكافحة الصهيونية، والوحدة مع سورية، أما شعاره فكان: «باسم العرب نحيا، وباسم العرب نموت». إلى جانب ذلك كان المنتدى يقوم بنشاطات ثقافية، منها تشكيل أوركسترا، وتنظيم الحفلات ونشر الأدب العربي. وقد أضفت هذه الاهتمامات الثقافية نكهة حضارية على نشاطات المنتدى.

إضافة إلى هذه الجمعيات والنوادي، يذكر محمد مصلح إنشاء جمعيتين في دمشق خلال عهد الملك فيصل، هما الجمعية الفلسطينية وجمعية فتاة فلسطين. كانت الجمعيتان برئاسة عزة دروزة وأمين الحسيني وعارف العارف ومعين الماضي، لكن الجمعية الفلسطينية امتازت عن فتاة فلسطين، بقيامها بأعمال عسكرية على الحدود الفلسطينية بهدف تنبيه البريطانيين واليهود إلى حقيقة أن الفلسطينيين سوف يحاربون ضد وعد بلفور والبرنامج الصهيوني[45].

أما الشيء المهم الذي أحدثته هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات فهو أنها ميزت عرب فلسطين من باقي الشعوب العربية. وبعبارة أوضح، كانت هي المحاولة الأولى لإيجاد هيئة وطنية سياسية تعتبر «فلسطين» كبلد هي المبدأ، وبالتالي تسعى إلى الحصول على هوية وطنية مرتبطة بهذا البلد[46]. هذا يعني أن الفلسطينيين بتشكيلهم جمعيات خاصة بهم، أصبحوا يفكرون بهوية مستقلة تميزهم كشعب فلسطيني له حق تشكيل واختيار الهيئات الوطنية والسياسية التي تمثله.

أما إذا أردنا تقييم هذه الظاهرة، أي إنشاء الجمعيات، نجد أن الفلسطينيين استطاعوا عبر هذه الهيئات العمل على توعية الشعب إلى مخاطر ما يجري من جهة، ومن جهة ثانية تمكنوا من كسر القيد على حرية العمل السياسي نوعاً ما.

وإذا تناولنا الأمر من زاوية أعمق، نصل إلى ناحية تعتبر غاية في الأهمية في إطار العمل الوطني الفلسطيني. فعلى مدى السنوات السابقة لم

([45])Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism , pp. 171-172

([46])Helena Lindholm Schulz, The Reconstruction of Palestinian Nationalism: Between Revolution and Statehood , New Approaches to Conflict Analysis (Manchester; New York: Manchester University Press, 1999), p. 26.

يكن يتبادر إلى أذهان الفلسطينيين أن أي نوع من العمل الوطني يقومون به قد يكون منفصلاً عن باقي الحركات في الأقطار العربية الأخرى، والحقيقة أن مشكلة الحكم «الطوراني التتريكي» ومآسيه وحدّت الشعوب العربية في المواجهة والمطالبة بدولة عربية، وهو أمر له حسناته، على الأقل في الإطار القومي.

أما مشكلة الانتداب، فكانت أكبر، إذ إنها فرّقت العرب إلى دول وشعوب، يحاول كل منها حل مشاكله مع الاحتلال الجديد على حدة، وهذه كانت من أبرز نتائج سياسة الانتداب، بحيث أصبح الشعب العربي شعوباً عربية.

لهذا السبب لم يعد التحرك الوطني على الساحة الفلسطينية جزءاً من كل، كما كان سابقاً، بل صار بادرة من الفلسطينيين لمواجهة المرحلة الجديدة. طبعاً، هذا لا ينفي تعاطف باقي الشعوب العربية مع الفلسطينيين، ولا يعني انسلاخ الفلسطينيين عن محيطهم العربي، لكن المرحلة كانت مختلفة بجميع ظروفها. فأصبحت حدود «سايكس بيكو» تفصل بين الشعوب، ووجد الفلسطينيون أنفسهم في عزلة عن المحيط العربي في مواجهة عدو لا يرحم.

إلا أن هذه العزلة المفروضة والمقصودة، لم تعزل مشاعر الفلسطينيين وانتماءاتهم العربية، لهذا نجد أنه على مدى سنوات، كانت برامج الجمعيات ومقررات المؤتمرات وشعارات المظاهرات تنادي بالوحدة مع سورية باعتبار فلسطين جزءاً من سورية وبلاد الشام، وهي التي كان يطلق عليها اسم سورية الجنوبية. ومن المعروف أن معظم الفلسطينيين في تلك الفترة، كانوا يؤيدون الوحدة مع سورية تحت حكم الأمير فيصل بن الحسين في دمشق، والذي كانوا يرون فيه قائداً وزعيماً لهم.

وبالقضاء على حكومة الأمير فيصل في دمشق، زادت العزلة الفلسطينية، فعاد الفلسطينيون يبحثون عن أمل لهم، وفي النهاية لم يكن أمامهم سوى الاعتماد على أنفسهم، ومواجهة الأمر بإمكاناتهم المحدودة، لهذا صارت البرامج والشعارات ترفع مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد كتب الكثيرون عن الجمعيات التي قامت مع بداية عهد الانتداب، ووصفها عدد من الكتاب بأنها كانت بداية الحركة الوطنية الفلسطينية، وبأنها

اعتبرت حينها أول شكل من أشكال العمل الوطني والنضالي في ظل الانتداب. لكن هناك أمراً آخر وعلى جانب من الأهمية لا بد من الإشارة إليه هنا، وهو سرعة التحرك من قبل الشعب الفلسطيني على الأرض.

2 ـ المواجهات الشعبية

اقترن عمل الجمعيات والأندية بالعمل الشعبي على الأرض الذي تمثل بالمظاهرات والمسيرات المعادية للصهيونية، حتى وصلت في كثير من الأحيان إلى حد المواجهات الدامية بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود.

كانت الجولة الأولى من هذه المواجهات في مدينة القدس وفي موسم النبي موسى بالتحديد الذي يعتبر من أهم المناسبات الدينية التي يحتفل بها الفلسطينيون سنوياً، وكان ذلك في شهر نيسان/أبريل عام 1920. فعلى أثر قيام الحركة الوطنية الفلسطينية بادر قادتها في السعي إلى صبغ المواسم الدينية بالصبغة الوطنية، وبصورة خاصة موسم النبي موسى، وقد كان الحاج أمين الحسيني وزملاؤه من الشباب العاملين في الحقل الوطني أول من دعا إلى هذا[47]. وعليه تحول موسم النبي موسى إلى مواكب وطنية ومظاهرات شعبية، وجُعل منه وسيلة للتوعية وإثارة روح الحماسة والمقاومة والتصميم في نفوس أبناء فلسطين.

حدثت صدامات دامية بين الفلسطينيين واليهود والبوليس البريطاني خلال هذه الاحتفالات، فكانت الحصيلة عدداً من القتلى والجرحى. على الأثر، شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق في الموضوع، وقد عزا تقرير هذه اللجنة وقوع الاضطرابات «إلى يأس العرب من تحقيق الوعود المقطوعة لهم بالاعتراف باستقلالهم، وإلى اعتقادهم أن تصريح بلفور هو اعتداء على حقوقهم، وخشيتهم أن يؤدي إنشاء الوطن القومي اليهودي إلى استعبادهم من قبل اليهود، وما سببه إعلان استقلال سورية والمناداة بفيصل في دمشق ملكاً على سورية المتحدة من حماسة». إلا أن السلطات البريطانية أبقت مضمون هذا التقرير سراً[48].

([47])الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، ص 46.

([48])فلسطين: تاريخها وقضيتها، المرحلة الثانوية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983)، ص 44.

أبرز ما نتج من هذه الصدامات توجيه السلطات البريطانية إصبع الاتهام إلى الحاج أمين الحسيني وعارف العارف في تدبير ما حدث، وبالتالي حكمت على كل منهما غيابياً بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، لكنهما تمكنا من الهروب. كذلك كان من نتيجة هذه الأحداث استقالة رئيس بلدية القدس، موسى كاظم الحسيني، بعد أن أصبحت السلطات البريطانية تنظر إليه بعين المحرّض ضد الانتداب، وعندما خيّره حاكم القدس الجنرال ستورز بين رئاسة البلدية أو السياسة، اختار موسى كاظم الاستقالة من رئاسة البلدية. وتم تعيين راغب النشاشيبي خلفاً له.

الجولة الثانية من المواجهات كانت في شهر أيار/مايو عام 1920، لكن هذه المرة في مدينة يافا. حيث هاجم المواطنون الفلسطينيون عدداً من المستعمرات اليهودية، وكانت الحصيلة عدداً كبيراً من الإصابات بين الطرفين. وعلى الأثر، وكالعادة، عينت السلطات البريطانية لجنة عرفت بلجنة هيكرافت (The Haycraft Commission) للتحقيق، وقد جاء في تقريرها عن أسباب ودوافع ما جرى: «ليست غير الشعور السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي. وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية. ولا يوجد أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب بأنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها قبل اليوم الأول من أيار[49]».

الموجة الثالثة من الصدامات كانت أعنفها وأخطرها، وهي ما أطلق عليها تسمية «ثورة البراق» التي حدثت عام 1929. وقد بدأت أحداث هذه الموجة بعد مظاهرات اليهود نحو ما يسمونه حائط المبكى ورفعهم العلم الصهيوني، فما كان من الفلسطينيين في اليوم التالي، وكان يوم ذكرى المولد النبوي الشريف، إلا أن ردوا بمظاهرة كبيرة بعد صلاة الجمعة، وفي يوم الجمعة 23 آب/أغسطس، اندلعت الاشتباكات بين الطرفين وتدخلت السلطات البريطانية إلى جانب اليهود. وامتد التوتر إلى سائر المدن الفلسطينية حيث أسفر الهجوم العربي على اليهود في الخليل عن مقتل أكثر من 60

([49])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 148.

يهودياً، وعمّت المواجهات مدن نابلس وبيسان وحيفا ويافا وعكا. وبسبب استبسال العرب في اقتحام المستعمرات اليهودية، استقدمت السلطات العسكرية، على استعجال، قوات من مصر لحماية اليهود. وقدرت السلطات الرسمية إصابات اليهود بنحو 135 قتيلاً و340 جريحاً، بينما قدرت عدد القتلى من العرب بـ 116 قتيلاً و240 جريحاً، واعترفت السلطات بأن معظم إصابات العرب كانت على أيدي القوات العسكرية البريطانية[50].

بادرت السلطات البريطانية إلى اتخاذ تدابير تعسفية بحق الفلسطينيين تمثلت باعتقال المئات منهم وإصدار الأحكام المجحفة بحقهم، كان أقساها الحكم بالإعدام على ثلاثة من المناضلين هم فؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، وعطا الزير الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام شنقاً في 17 حزيران/يونيو عام 1930 في سجن عكا، والجدير ذكره، أن أسماء هؤلاء الشهداء ما زالت حتى يومنا هذا تضرب مثلاً على الشجاعة والوطنية.

وكما حصل في المرتين السابقتين، تم تأليف لجنة «شو» التي حضرت إلى فلسطين في شهر تشرين الأول/أكتوبر للتحقيق. وقد عزت اللجنة سبب الاضطرابات إلى شعور العرب بالعداء نحو اليهود «بسبب خيبة أمانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، وخشية أن يسيطر اليهود عليهم سياسياً بسبب الهجرة اليهودية وانتقال الأرض إليهم، ولاعتقادهم أن قرارات حكومة فلسطين تتأثر بالاعتبارات السياسية لمصلحة اليهود»[51].

شكلت أحداث عام 1929 صدمة للبريطانيين الذين كانوا قد عمدوا إلى تقليص قواتهم في فلسطين لاعتقادهم أن حالة عدم الرضى لدى الفلسطينيين يمكن حلها عبر المفاوضات مع مجموعة صغيرة من القيادات. لكن الأمر تعدى ذلك إلى صدامات شعبية، لم يجد البريطانيون لها سوى واحد من تفسيرين، إما تكون القيادات الوطنية قد رتبت تلك الهجمات، وبالتالي لا يمكن للحكومة البريطانية الاعتماد عليها، أو تكون الاضطرابات قد حدثت بشكل تلقائي خارج عن سيطرة القيادات، وهو أمر يزعج الإدارة البريطانية. وبالتالي فأي من هذين التفسيرين لم يكن ليشكل سبباً مقنعاً للبريطانيين، لكن الأمر الذي صار مؤكداً في تلك الفترة أن الحاج أمين

([50])فلسطين: تاريخها وقضيتها، المرحلة الثانوية ، ص 55.

([51])المصدر نفسه، ص 56.

الحسيني، كان شخصية بارزة في الحركة الوطنية، وأن الهجمات التي حدثت كانت مرتبطة بتنامي العداء للصهيونية[52] وهو الأمر الذي عرف عن الحاج أمين الحسيني.

لهذا السبب أدركت الحكومة البريطانية أنها باتت أمام أمر واقع جديد في فلسطين، يترتب عليه المواجهة بكل جدية بعيداً عن الافتراضات السابقة التي ثبت عدم فاعليتها، والتي كانت لا تزال تراهن على إمكانية التوصل إلى حلول سياسية مع الفلسطينيين.

ويبدو من خلال تقارير وزارة المستعمرات البريطانية أن أحداث البراق شكلت نقطة تحوّل في نظر البريطانيين بالنسبة إلى مقاومة العرب في فلسطين. ففي برقية أرسلها المندوب السامي إلى وزير المستعمرات وحملت صفة «عاجل»، بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر أوضح حقيقة الأوضاع في فلسطين. ووصف المندوب السامي الأوضاع بأنها خطيرة وبأن المسلمين يقتربون من حالة اليأس بسبب فشل الحكومة بتلبية مطالبهم، لهذا فإن من شأن أي حادث بسيط أن يشعل الاضطرابات مرة أخرى. وأوضح المندوب السامي، أن هذه الأحداث في حال اندلاعها مرة جديدة، فإن آثارها قد تمتد إلى الدول المجاورة، والدليل على ذلك أن القنصل العام الفرنسي أبلغه بحدوث اضطرابات في بيروت ودمشق بعد أحداث البراق. لهذا كان من رأي المندوب السامي أن تتم معالجة الأمر بسرعة قبل تجدد الاضطرابات[53].

يبدو جلياً من مجمل هذه الأحداث، أن نقمة الفلسطينيين بسبب ما آلت إليه الأوضاع خلال العشرينيات قد تفاقمت تدريجياً من المظاهرات والمسيرات الشعبية إلى الصدامات حتى وصلت إلى حد الثورة. وهنا تبرز المواجهة الشعبية بوصفها إحدى ظواهر النضال والتعبير عن معارضة الشعب للوضع القائم تحت الاحتلال والاستعمار، ونتلمس في هذه المواجهة الحركة التدريجية والتصاعدية للحركة النضالية التي تتصاعد كلما قوي الخطر الذي يستهدف الوطن والشعب.

([52])Ylana N. Miller, Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948 , Modern Middle East Series; no. 9 (Austin: University of Texas Press, 1985), pp. 8-9.

([53])Colonial Office, CO/733, (Telegram from the High Commissioner to the Secretary of State for Colonies, no. 264, Urgent, 19 th October 1929).

3 ـ المؤتمرات والوفود

الوجه الثالث من أوجه المقاومة الفلسطينية تمثل بعقد عدد من المؤتمرات، بلغ عددها سبعة خلال عشرة أعوام تقريباً، امتدت من عام 1919 حتى عام 1928؛ وبإرسال عدد آخر من الوفود إلى الخارج بهدف شرح القضية الفلسطينية.

عقد المؤتمر الأول في مدينة القدس عام 1919، عندما قررت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية عقد مؤتمر تتدارس فيه القضية وتضع ميثاقاً لنضالها. وقد خرج المؤتمر بميثاق قومي لفلسطين تضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الإنكليزي، والمطالبة بوحدة فلسطين مع سورية والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سورية الجنوبية توكيداً لكونها جزءاً طبيعياً من سورية، وإرسال وفد إلى دمشق ليشترك في نشاط العهد الفيصلي، وإرسال وفد إلى باريس للسعي في سبيل تحقيق الميثاق لدى مؤتمر السلم[54].

وقد حاول الإنكليز صرف المؤتمرين عن الميثاق أو تعديله بما يتفق مع سياستهم، ولما فشلوا منعوا الوفد من السفر إلى دمشق[55].

بالنسبة إلى المؤتمر الثاني ، فقد اختلفت الآراء بشأن انعقاده، إذ يقول بعضها إن المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق في أيار/مايو عام 1920 هو بمثابة المؤتمر الثاني؛ بينما يقول آخرون، أن المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في دمشق هو المؤتمر الثاني. ويعود السبب في هذا اللغط، إلى أن الدعوة قد وجهت فعلاً لعقد المؤتمر الثاني في القدس، إلا أن السلطات البريطانية منعت عقده بالقوة، وعملت على إخفاء كل أثر له، وذلك اعتقاداً منها بأن هذا التصرف يلغي حتى الإشارة إلى وجود احتجاج ما أو تمرد على الانتداب[56].

عقد المؤتمر الثالث في حيفا أواخر عام 1920، بحضور عدد كبير من

([54])محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984)، ج 1، ص 35 ـ 36.

([55])المصدر نفسه.

([56])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 123.

الوطنيين الفلسطينيين، ويبدو أن السلطات البريطانية لم تعد تخشى انعقاد هذه المؤتمرات بعد أن انتهى حكم فيصل في دمشق الذي كان الفلسطينيون يرون في حركتهم امتداداً لهذا الحكم.

طالب المؤتمرون السلطات البريطانية بحكومة وطنية مستقلة منتخبة من قبل أبناء البلاد، كما انتخبوا لجنة تنفيذية دائمة للمؤتمر برئاسة موسى كاظم الحسيني، وهي «اللجنة التنفيذية» التي أصبحت تمثل الفلسطينيين طوال تلك الفترة.

في شهر حزيران/يونيو عام 1921 عقد المؤتمر الرابع ، وكان من أبرز قراراته إرسال وفد فلسطيني إلى لندن للقاء المسؤولين البريطانيين، وقد ترأس الوفد موسى كاظم الحسيني. وفي شهر آب/أغسطس من العام التالي عقد المؤتمر الخامس بهدف الاستماع إلى بيان الوفد الفلسطيني العائد من أوروبا وما اقترحته الحكومة البريطانية بشأن إقامة المجلس التشريعي، وفي نهاية المؤتمر قرر المجتمعون مقاطعة الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي.

كان الحدث البارز في المؤتمر الخامس، وضع الميثاق الذي اعتبر بمثابة دستور للحركة الوطنية الفلسطينية ومما جاء في هذا الميثاق: «نحن ممثلي فلسطين أعضاء المؤتمر العربي الخامس نقسم أمام الـلـه والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية».

واستمرت المؤتمرات بالانعقاد، حيث عقد المؤتمر السادس في مدينة يافا في شهر حزيران/يونيو عام 1923، وفي شهر حزيران/يونيو عام 1928 انعقد المؤتمر السابع والأخير في القدس، وبه اختتمت سلسلة المؤتمرات، وبه أيضاً تكرّس الانقسام السياسي الفلسطيني بين المجلسيين الوطنيين من أتباع الحاج أمين الحسيني والمعارضين من أتباع عائلة النشاشيبي.

أما في ما خص مسألة «إرسال الوفود»، فهي سياسة كان الهدف منها محاولة الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين البريطانيين عن قرب، على أمل إقناعهم بوجهة النظر العربية في ما خص قضية فلسطين. إلا أن هذه السياسة لم تحقق الهدف منها كما كان مرجواً، وذلك يعود إلى سبب أساسي يتلخص في أن سياسة الانتداب أصلاً كانت قائمة على مشروع إقامة الوطن اليهودي

في فلسطين، ولأن الفلسطينيين لم يتمكنوا من جهة ثانية من تغيير الخطة البريطانية بهذا الخصوص.

توجه الوفد الفلسطيني الأول إلى لندن عقب انتهاء المؤتمر العربي الرابع في عام 1921 كما ذكرنا سابقاً، وكان برئاسة موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 1923 قرر المؤتمر السادس تشكيل وفد جديد برئاسة موسى كاظم الحسيني للتوجه إلى لندن وإجراء الاتصالات اللازمة مع المسؤولين البريطانيين في ما خص مسألة المعاهدة الأنغلو ـ عربية، لكن مباحثات الوفد مع البريطانيين باءت بالفشل، وبخاصة بعد أن أعلن وزير المستعمرات البريطاني الدوق ديفنشاير أنه سيستمر في تطبيق سياسة سلفه ونستون تشرشل.

بعد أحداث البراق عام 1929 وصدور تقرير لجنة «شو» في ما خص تلك الأحداث، قررت اللجنة التنفيذية إرسال وفد جديد للتفاوض مع الحكومة البريطانية في لندن، وكان كما في الوفود السابقة، برئاسة موسى كاظم الحسيني، لكن الجديد في الوفد كان اشتراك الحاج أمين الحسيني في عضويته، وقد وصل الوفد إلى لندن في شهر آذار/مارس عام 1930[57].

وبهذا يتضح عقم وعدم جدوى سياسة إرسال الوفود إلى بريطانيا، إذ لم يتمكن أي منها من إحداث تغيير في سياسة بريطانيا الداعمة للصهيونية، وذلك على الرغم من المحاولات التي كانت تبذلها الشخصيات الفلسطينية في أثناء وجودها في أوروبا، إذ إن المخططات الصهيونية والبريطانية الاستعمارية كانت أخطر وأكبر من ذهاب وفد فلسطيني للتباحث والتفاوض بشأن قضية فلسطين مع الحكومات البريطانية المتعاقبة.

من المفيد هنا أن نذكر أن شكيب أرسلان أرسل من مقر إقامته في برلين عام 1921، إلى رفاقه في يافا، يقول إن انتفاضة بشكل اضطرابات هي أكثر نفعاً من إرسال وفود إلى الغرب[58]، وقد سبقت هذه الرسالة أحداث يافا من العام 1921. من هنا نرى أن سياسة الوفود لم تكن كافية في نظر الكثير من

([57])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 222.

([58])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , p. 131.

الوطنيين العرب والفلسطينيين، إذ كان لا بد من التحرك الشعبي على الأرض من وجهة نظرهم.

عانت الشعوب العربية الحكم العثماني طيلة قرون أربعة، وعندما بدأت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين عام 1916 خلال الحرب العالمية الأولى، تطلع كثير من العرب إلى تحقيق حلم الدولة العربية المستقلة بعد نهاية الحرب، بحسب الوعود الأوروبية. لكن الحرب انتهت، وانتهى معها الحكم العثماني، إلا أن الشعوب العربية لم تنل استقلالها، بل انتقلت بين ليلة وضحاها من حكم عثماني إلى احتلال عسكري أوروبي، أي بعبارة أخرى تغيرت لغة الاحتلال وجنسيته فقط.

أما فلسطين، فقد عانت الاحتلال العسكري البريطاني وتداعيات وعد بلفور عام 1917، وما إن خرج آخر جندي عثماني من أرض القدس حتى دخلتها الخيول البريطانية. هذا الأمر يبدو عادياً من حيث تسلسل الأحداث، وهو نتيجة طبيعية للحرب. لكن ماذا عن الشعب الفلسطيني؟ لقد صار عليه أن ينتقل من احتلال إلى آخر قبل أن يتمكن من التقاط أنفاسه، ومن دون أن ينعم أبناؤه بالحرية من آثار الحكم العثماني، ولو لفترة قصيرة.

لكن إذا أخذنا في الحسبان أن الوجود العسكري البريطاني في فلسطين بدأ في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1917، أي في آخر العام؛ وإذا تتبعنا تاريخ قيام الجمعيات الفلسطينية، لوجدنا أنها بدأت بالظهور في بداية صيف 1918، أي بعد حوالى الستة أشهر على بداية الحكم العسكري. ولا يخفى على أحد أن الإعلان عن ظهور جمعية ما، لا بد أن تسبقه فترة من الإعداد والتنظيم المسبق، إذ إنها لا يمكن أن تظهر بشكل عفوي واعتباطي.

هذا يعني، أنه خلال فترة تقل عن ستة أشهر، وعلى الرغم من الحكم العسكري المشدّد من قبل الإنكليز، استطاع الفلسطينيون، على الرغم من الإمكانات المحدودة التي تكاد تكون معدومة، إعادة حساباتهم والدخول في المرحلة الجديدة بسرعة كبيرة. وهذا بحدّ ذاته يشكل نوعاً من التحدي والتصدي للاحتلال، ويدل على أن هذا الشعب استطاع تجاوز الصعوبات، والبدء في جولة جديدة من النضال في ظل الاحتلال.

هنا، من الضروري التوقف عند أمر مهم، وهو أن الفلسطينيين كانوا يحاولون ممارسة العمل النضالي الوطني في بلد خاضع للحكم العسكري،

أي في ظل قوانين عسكرية تقيّد كلّ أشكال العمل السياسي والمؤسساتي، لا بل تمنعه. لهذا السبب كان لا بد من اللجوء إلى أساليب أقل علنية وأكثر سرية في أساليب العمل الوطني، وإلى توخي الحذر منعاً للمواجهة مع السلطات البريطانية.

لم تنظر الشعوب العربية في بداية الأمر إلى الانتداب كحركة استعمارية احتلالية فحسب، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ إن معظم الشعوب العربية انتظرت قدوم الحلفاء أملاً بالتخلص من الحكم العثماني الجائر الذي مارس ضروباً من الظلم والقتل بحق الشعوب العربية قبل زواله نهائياً.

وعلى هذا الأساس، كان أمل الشعوب العربية كبيراً أن يقوم نظام الانتداب الذي نشأ بموجب اتفاق دولي بتحقيق حلم الدولة العربية الموحدة، بحسب ما وُعد به العرب جرّاء محاربتهم إلى جانب الحلفاء. من هذا المنطلق، لم تنشأ حركة مقاومة شعبية ضد قوات الحلفاء عندما احتلت الدول العربية في بادئ الأمر، إذ لم يدر في خلد أي شعب أن يقاوم من جاء ليفتح أمامه باب النجاة والحرية. حتى عندما فرضت قوات الحلفاء الحكم العسكري على المناطق التي دخلتها قبل التصديق على صك الانتداب، لم تقم بوجهها أي مقاومة عربية، بل على العكس من ذلك، رأينا الاستقبال الكبير الذي أعدّه الفلسطينيون للجنود البريطانيين وعلى رأسهم الجنرال أللنبي بغاية الترحيب بهم وإظهار الولاء للقوات التي كانوا يعتبرونها صديقة لهم. وهذا أمر طبيعي، فالمرء يثور بوجه من يعتبره عدواً له، لكنه من جهة أخرى لا يلجأ إلى الثورة والنضال بوجه من يعتبره صديقاً وحليفاً.

ثالثاً: القيادة السياسية

رأينا أن فترة العشرينيات كانت فترة تأسيس وانطلاق وعمل للحركة الوطنية الفلسطينية، كما لمسنا تطور الوعي السياسي لدى الفلسطينيين الذي انطلق من مفهوم الوحدة ضمن الدولة السورية، وانتهى بالمطالبة بدولة فلسطينية وحكومة وطنية مستقلة.

لقد شرحنا في المبحث السابق أوجه المقاومة التي مارسها الفلسطينيون في وجه الصهيونية والانتداب البريطاني خلال فترة العشرينيات. هذه المقاومة بوجهيها السياسي والشعبي، من كان يحركها؟ وبعبارة أوضح، من كان يمثل القيادة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة؟

1 ـ اللجنة التنفيذية

الواضح أنه مع انطلاق العمل الوطني، لم يكن هناك تمثيل قيادي على الساحة الفلسطينية. إذ كانت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية تتحرك على أنها هي التي تتكلم باسم الشعب، وكان الشعب بالمقابل يرى في هذه الجمعيات شخصية معنوية قادرة على تمثيله. ويشهد أحد الذين عايشوا تلك الظروف على هذا عندما يقول: «واعتبرنا نحن معشر الطلبة أن رجال الجمعية الإسلامية ـ المسيحية هم زعماء الحركة الوطنية وأن من واجبنا أن نؤيدهم بما نستطيعه من جهود، وأن نمتثل لتعليماتهم وأوامرهم»[59].

لكن المعروف أن هذه الجمعيات كان على رأسها رجال الأعيان وأبناء العائلات العريقة في كل مدينة من مدن فلسطين، وهذا الأمر يعني امتداداً للتركيبة الاجتماعية التي كانت قائمة في العهد العثماني والتي كان أساسها الانتماء العائلي، ومن هنا كان رؤساء هذه الجمعيات يرون في أنفسهم القيادة الطبيعية للشعب الفلسطيني. كما أن هذه القيادات كانت تحافظ على وجهة نظر تقليدية في التعامل، إذ كان أفرادها ينتهجون الأسلوب «الأبوي» في طريقة القيام بمسؤولياتهم تجاه الشعب[60]، انطلاقاً من المفهوم العائلي الذي كان يحكم المجتمع الفلسطيني في حينها.

ويصنف محمد مصلح هذه الفئة من القيادات على أنهم «السياسيون الفلسطينيون الأكبر سناً» إذ إنهم ينتمون إلى الجيل الأول من الفلسطينيين الذين عارضوا الصهيونية على أساس ولائهم للدولة العثمانية ووطنيتهم المحلية، ومن هذا المنطلق كان هؤلاء يعارضون الاتحاد مع سورية، لأن هذا كان سيعني حرمانهم من مناصبهم، ويفضلون عليه فلسطين مستقلة تحت قيادتهم[61].

ومن جهة ثانية كان هذا الاتجاه لدى أعضاء اللجنة التنفيذية يعود إلى الدور التقليدي الذي كان يمارسه هؤلاء خلال الفترة العثمانية كوسطاء بين الحكومة والشعب، لهذا كانوا يرون أن الوصول إلى تفاهم مع السلطات البريطانية حول

([59])الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، ص 37.

([60])Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism , p. 162

([61])المصدر نفسه، ص 172.

فلسطين، هو الطريقة المثلى للحفاظ على عروبتها وتحقيق استقلالها[62].

من هنا كانت اللجنة التنفيذية التي انبثقت من المؤتمرات الفلسطينية، والتي كان يرأسها موسى كاظم الحسيني، بمثابة الهيئة التقليدية التي مثلت الفلسطينيين طوال تلك الفترة.

يعتبر موسى كاظم الحسيني، أحد أبناء عم الحاج أمين الحسيني، من كبار أعيان القدس، وهذا يعود إلى انتمائه العائلي الذي أكسبه مهابة وتقديراً بين أبناء القدس وفلسطين، وقد تسلم منصب بلدية القدس حتى عام 1920، عندما أجبرته السلطات البريطانية على التنحي مخيرة إياه بين السياسة والمنصب بعد اضطرابات مدينة القدس.

لم تكن رئاسته الحركة الوطنية موضع اتهام أو شك أو منافسة، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتمتع بالذكاء الخارق، أو الدهاء السياسي الذي يمكن الزعيم عادة من السيطرة على المواقف السياسية وتحريك رجالها، إلا أنه كان يتمتع بعدد من الصفات القيادية، منها إخلاصه الشديد ودأبه على العمل دون انقطاع، ثم هيبته، وكلمته النافذة والمطاعة من قبل الفئات السياسية كلها[63].

وحتى وفاته عام 1934، كان يعتبر بمثابة الزعيم الوطني للحركة الوطنية الفلسطينية، وإن كانت سياسته تعرضت للكثير من الانتقاد من مؤيدين ومعارضين. وقد ترأس طوال هذه الفترة الوفود والمؤتمرات الفلسطينية.

يصف عزة دروزة، وهو الذي شارك في المؤتمرات الفلسطينية، شخصية موسى كاظم الحسيني على الشكل التالي: «... ولم يكن ذا حزم كاف لضبط الجلسات والمداولات، ولم يكن يحسن الخطاب ولا الكلام المنمق الطويل، وكان صافي القلب والسريرة، مخلصاً في وطنيته، وكان وقار شيخوخته وطيبته وبساطته وعدم عنفه مما جعل الناس يحبونه ويحترمونه»[64].

هذا الوصف يعني أن موسى كاظم الحسيني لم يكن يتمتع بالكثير من

([62])Basheer M. Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History (Reading, UK: Ithaca Press, 1998), p. 89.

([63])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 143.

([64])محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 335

صفات القائد السياسي، لكنه على الرغم من ذلك تزعم الحركة الوطنية طوال فترة العشرينيات، نظراً إلى مكانته العالية في الأوساط الشعبية.

في تقرير له إلى وزارة المستعمرات عام 1920، كتب عنه هربرت صموئيل: «رئيس بلدية القدس السابق... على رأس عائلة الحسيني، واحد من أكثر الرجال سلطة في فلسطين. عندما كان رئيساً لبلدية القدس لم يكن له نشاط سياسي، أقيل من منصبه في نيسان عام 1920 على خلفية مسؤوليته في اضطرابات القدس. ومنذ ذلك الحين أصبح القائد للحركة المعارضة للصهيونية. انتخب رئيساً للمؤتمر الفلسطيني وللوفد الفلسطيني بسبب مركزه الاجتماعي، سنه، تأثيره وشخصيته»[65].

نستشف من هذا التقرير مدى الأهمية التي كانت تجسدها شخصية موسى كاظم الحسيني بالنسبة إلى السلطات البريطانية التي كانت ترى فيه قائداً معارضاً للحركة الصهيونية، وهو ما كان يزعج البريطانيين في المقام الأول.

أما جريدة بالستاين (Palestine) ، لسان حال الجمعية الإنكليزية ـ اليهودية فقد ذكرت في عددها الصادر بتاريخ 22 حزيران/يونيو عام 1921 ما يلي: «إن العرب في فلسطين، ومعظمهم من الفلاحين يتنازعهم فريقان من الزعماء، فريق صغير آخذ بالنمو وهو فريق المعتدلين الذين يعيشون مع جيرانهم اليهود بكل سلام لأن مصلحتهم هي في فلسطين وليست في خارجها... وفريق يرأسه موسى كاظم باشا وهو معاد للصهيونية وللانتداب البريطاني معاً، ويستمد المساعدة من أعداء بريطانيا الذين ينظرون إلى نفوذها في الشرق المتوسط شذراً...»[66].

هذا الخبر يضع موسى كاظم باشا من وجهة النظر الصهيونية بعيداً عن الاعتدال الذي وصفه به البعض، وبخاصة من ناحية تعامله مع سلطات الانتداب، حتى قيل إنه عند وفاته عام 1934 اختفى معه التأثير المعتدل في الحركة السياسية[67].

([65])أوراق فلسطين 1917 ـ 1922: بذور القضية ، جمعته وعلقت عليه دورين انغرامز (بيروت: دار النهار للنشر، 1972)، ص 137.

([66])كما وردت في: فلسطين (يافا)، 1921/6/22.

([67])David Waines, The Unholy War: Israel and Palestine, 1897-1971 , Foreword by Maxime Rodinson (Wilmette, Ill.: Medina University Press International, [1971]), p. 80.

بشكل عام يمكننا القول إن اللجنة التنفيذية لم تستطع أن تمثل قيادة سياسية فاعلة للشعب الفلسطيني، على الرغم من كونها الهيئة السياسية الوحيدة التي كانت موجودة في تلك الفترة. إذ على مدى سنوات العشرينيات كانت هناك فئة شابة آخذة بالظهور تدريجياً لتشكل نمطاً جديداً في العمل الوطني مغايراً لسياسة اللجنة التنفيذية وحتى معارضاً لها.

حتى منتصف العشرينيات، حاولت اللجنة التنفيذية إقناع الحكومة البريطانية بالتخلي عن سياستها الصهيونية، ومنح قدر من الحكم الذاتي للعرب، إلا أنه في منتصف العشرينيات أصبح من الواضح أن هذه المحاولات لم تتمكن من إحداث تغيير في السياسة البريطانية إزاء فلسطين، وبالتالي نشأ اتجاهان في الحركة الوطنية الفلسطينية، الأول ناصر استعمال أدوات التأثير غير العنيفة لممارسة الضغط على الحكومة البريطانية، بينما ناصر الاتجاه الثاني المعارضة العنيفة باعتبارها وسيلة لتغيير السياسة البريطانية[68].

إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من محاولات اللجنة التنفيذية للحفاظ على الوحدة الداخلية بين الأعضاء، إلا أن الخلافات والانقسامات الداخلية، وبخاصة تلك التي أوجدت تنافساً بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، أحدثت نوعاً من الصراع الداخلي، وبالتالي أصابت عمل اللجنة بالشلل.

وقد فشلت هذه القيادة عبر اتباعها أسلوب المفاوضات بشكل رئيسي، من إحداث تأثير في سياسة إقامة الوطن القومي اليهودي البريطانية، أو في منع عصبة الأمم من التصديق على بنود الانتداب البريطاني ومن ضمنها وعد بلفور[69].

2 ـ القيادات الشابة (دور الحاج أمين الحسيني)

في المقابل كان هناك حركة شابة نشطة على الساحة الفلسطينية، إذ إن جيلا جديداً كان ينمو مع بداية الحرب العالمية الأولى، وأصبح الآن على استعداد لدخول المعترك النضالي السياسي.

من الطبيعي أن تكون لهذه الحركة رؤية سياسية مغايرة لتلك التي

([68])تيسير الناشف، الزعامتان السياسيتان العربية واليهودية في فلسطين: دراسة مقارنة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، ص 25.

([69])Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History , p. 92.

انتهجها أعضاء الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية واللجنة التنفيذية. ربما يعود هذا الأمر إلى عامل السن بالنسبة إلى العمل السياسي، إذ يمكن للمرء أن يفترض بأنه كلما زاد صغر سن الزعيم السياسي ازداد توجهه نحو المستقبل، وكلما ازداد الزعيم السياسي تقدماً بالسن ازداد توجهه إلى الماضي[70].

ضم الجيل السياسي الشاب نخبة من الشباب العربي الفلسطيني الذين أدركوا حجم الخطر الصهيوني على فلسطين. ومن بين هؤلاء الشباب كان الحاج أمين الحسيني.

هنا نتساءل: أين كان الحاج أمين الحسيني في هذه الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين، وما كان دوره على الساحة؟

في البداية علينا أن نذكر، أننا لا نتحدث هنا عن الحاج أمين الحسيني بقصد السرد التاريخي لحياته، فهذا أمر نجده في الكثير من كتب المذكرات والسير الذاتية التي تناولت حياته. لكننا من خلال دراسة عمله النضالي، نكون أولاً قد تناولنا نموذجاً من رجالات النضال الوطني في فلسطين، وثانياً نكون بهذه الطريقة قد شرحنا طبيعة العمل الوطني في ظل الاحتلال، وأظهرنا بالتالي الصعوبات التي تعترض عمل النخب الوطنية في بلد محتل وخاضع لسيطرة أجنبية؛ حيث نتعرّف على نوع من المقاومة والثورة التي لم تكن في مواجهة عدو واحد فحسب، بل كانت تحارب في أكثر من اتجاه وضد أكثر من طرف.

خلال سنوات الحرب العالمية كان الحاج أمين الحسيني ضابطاً في عداد الجيش التركي، حيث خدم في جبهات عدة، منها مقدونيا والدردنيل والبحر الأسود. اختبر الحاج أمين الحسيني في هذه الفترة معاناة الجنود العرب من الضباط العثمانيين، إذ كان هؤلاء يعاملون العرب معاملة دونية وقاسية.

طوال سنوات غيابه، كانت فلسطين والقدس بوجه خاص حاضرة في قلبه وكان أكثر ما يقلقه التفكير في مصير القدس في حال خسرت تركيا الحرب. في أثناء خدمته العسكرية حاول الحاج أمين الحسيني نشر أفكاره الوطنية والإسلامية بين أصدقائه الذين تأثروا فعلاً بهذه الأفكار. وقد حفلت مفكرته بقصائد وكلمات تصف حبه للقدس، كما احتوت على مقتبسات عن الإسلام

([70])الناشف، المصدر نفسه، ص 35.

مأخوذة من كلمات لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا[71].

في العام 1917 عاد إلى القدس مسكوناً بالمرض والقلق على مصير القدس، وشكل سقوط القدس بيد الإنكليز أواخر عام 1917 منعطفاً مهماً في حياته، فهو كغيره من العرب وجد أملاً في البريطانيين لتحقيق الدولة العربية الموعودة. وهو أيضاً كغيره من الشباب العرب، كان من المناصرين للأمير فيصل بوصفه امتداداً لثورة أبيه الشريف حسين.

لهذا عندما دخل الجنرال أللنبي إلى القدس، كان الحاج أمين الحسيني أول من ساعده على إنشاء قوة عسكرية من الشباب الفلسطيني للقتال في جيش الأمير فيصل ضد الأتراك. هذا التحرك بحد ذاته يعتبر تأييداً للسياسة البريطانية في المنطقة، لكننا هنا لا ننسى أن الشباب العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، كان يرى في الأمير فيصل قائداً يعمل من أجل تأسيس الدولة العربية الموحدة. وبما أن الكثير من الفلسطينيين كان يؤيد هذه الوحدة، ويؤيد قيام دولة فلسطينية ضمن هذه الوحدة، كان من البديهي أن يسعوا إلى القتال تحت لوائه تحدوهم الحماسة والأمل من أجل الوصول إلى دولة عربية، يرأسها قائد عربي بعيداً عن السيطرة الأجنبية.

وقد بلغ من حماسة هؤلاء الشباب الذين جنّدهم الحاج أمين الحسيني من منطقتي القدس والخليل أن اتجهوا معه إلى الأردن للقتال إلى جانب الأمير فيصل الذي كان يقاتل قرب العقبة. لكن الحاج أمين الحسيني هو نفسه الذي شارك في ما بعد في تأسيس النادي العربي في حزيران/يونيو عام 1918، بهدف محاربة الصهيونية والحفاظ على الهوية الفلسطينية. هل كان هذا الاتجاه الجديد يعني تغييراً في موقف الحاج أمين الحسيني من البريطانيين؟ وما الذي ساهم في إحداث هذا التغيير في المواقف، في فترة لا تزيد على أشهر ستة؟

المسؤول الأول عن هذا التغيير هو بلا شك سياسة البريطانيين على أرض فلسطين. لقد راهن الفلسطينيون، ومنهم الحاج أمين الحسيني بالطبع، على البريطانيين، فحملوا السلاح لمقاتلة الأتراك إلى جانب الحلفاء ظناً منهم بأن

([71])Taysir Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , Kingston Press Series; 5 (Princeton, NJ: Kingston Press, 1985), p. 16.

البريطانيين سوف يوفون بوعودهم التي قطعوها للعرب، وعلى الأخص ما يتعلق منها بفلسطين.

لكن الأنباء التي كانت تصل عن وعد بلفور، والسياسة البريطانية المؤيدة بشكل مطلق للحركة الصهيونية، جعلت الرهان العربي عامة والفلسطيني خاصة يتراجع. وهنا صار الشعور بخيبة الأمل عنواناً لمرحلة جديدة خيمت على المنطقة العربية بأسرها.

من هذه النقطة، أي من خيبة الأمل، بدأ الحاج أمين الحسيني نشاطه الوطني في منتصف العام 1918 في اتجاه جديد، فكان إنشاء النادي العربي أول هذه النشاطات العلنية، حيث سعى مع مجموعة من رفاقه إلى توعية الناس بحقيقة المخاطر التي باتت تهدد فلسطين من خلال النشاطات التي كان ينظمها أعضاء النادي. وخلال أشهر قليلة من عودته إلى القدس، أصبح الحاج أمين الحسيني واحداً من قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية الشابة، ومن هنا جاء انتخابه رئيساً للنادي العربي[72].

هذا النشاط يعني أن خيبة الأمل التي أصابته لم تثن عزيمته، وسنرى لاحقاً أن خيبات الأمل هذه لن تكون الأخيرة فحسب، بل قد تكون أيضاً مقدمة وبداية لمسلسل طويل من المعاناة وخيبات الأمل المتكررة من الأصدقاء قبل الأعداء، بحيث شكلت هذه الخيبات حافزاً مهماً على مواصلة العمل الوطني لدى الحاج أمين الحسيني، ولدى باقي الوطنيين من أبناء فلسطين.

عام 1918 كان الحاج أمين الحسيني شاباً يبلغ الواحدة والعشرين من عمره، وكانت حماسة الشباب لديه منصبة نحو قضية فلسطين في المقام الأول. لهذا أخذ يوجه نشاطاته وتحركاته في أكثر من اتجاه، من النادي العربي إلى الكتابة في الصحافة عن مخاطر الصهيونية، إلى التعليم في مدرسة روضة المعارف في مدينة القدس. وقد استفاد الحاج أمين الحسيني من منصبه رئيساً للنادي العربي لتعريف الفلسطينيين بقضيتهم الوطنية، ولهذا أطلق حملته بين أبناء المدن وبين الفلاحين على حد سواء، وهو أمر قلما يقوم به الأغنياء العرب[73].

([72]) Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement (New York: Columbia University Press, 1988), p. 13.

([73])المصدر نفسه.

في ما عدا رئاسته للنادي العربي، لم يتسلم الحاج أمين الحسيني منصباً سياسياً رسمياً في مرحلة العشرينيات، لكنه على الرغم من ذلك كان معروفاً جداً في الأوساط الفلسطينية، وهذا بفضل تحركه الوطني الفاعل على الأرض. وفي معظم الحركات الوطنية وحركات التحرر العالمي نجد أن العناصر التي تتحرك على الأرض، وتقوم بأعمال وطنية لنصرة قضيتها قد تلفت انتباه الجماهير إليها، وبالتالي تكسب تأييدها أكثر من العناصر التي تكون في موقع القيادة.

وفي هذا المجال يصف إميل الغوري اهتمام الجماهير بالشاب الحاج أمين الحسيني بعد انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1919، حين يقول: «وأذكر أننا صرنا نسمع الناس يتحدثون باهتمام عن رجل اسمه الحاج أمين الحسيني، وعن نشاطه وجهوده في الحقل الوطني، وأنه كان يتجول في فلسطين لتجميع الصفوف وتنظيم المقاومة الفلسطينية، وأن الفضل في انعقاد المؤتمر الفلسطيني الآنف ذكره، يعود إلى مساعي أمين الحسيني والشبان الذين كانوا يعملون معه في النادي العربي»[74].

في تلك الفترة، أي فترة انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول، ظهر الحاج أمين الحسيني كإحدى الشخصيات السياسية في البلد، ويروي خليل السكاكيني في يومياته عن الحاج أمين الحسيني ما يلي: «... وأنا راجع التقيت بالحاج أمين أفندي الحسيني فمشينا معاً نتحادث في الأمور العمومية. قال: أنا أكره السياسة ولكن لا أرى بداً من الاشتغال بها الآن»[75].

من خلال تتبعنا لهذه اليوميات، نجد أن الحاج أمين الحسيني ومجموعة كبيرة من الشبان الفلسطينيين لم يكونوا مقتنعين بعمل الجمعية الإسلامية ـ المسيحية قبل انعقاد المؤتمر، وبخاصة أن الرأي الغالب بين شباب فلسطين، كان الانضمام إلى وحدة مع سورية تحت قيادة الأمير فيصل. ومما رواه خليل السكاكيني في هذا الصدد بتاريخ 1919/1/26: «بعد الظهر غصّ ديواني على ضيقه بالمجتمعين، وهم رشدي الإمام والحاج أمين الحسيني وفخري الحسيني والشيخ سعيد الخطيب ومحد يوسف الخطيب وعمر الزعني ود. زكي

([74])الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، ص 43.

([75])خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات ، أعدتها للنشر هالة السكاكيني (القدس: المطبعة التجارية، 1955)، ص 161.

أبو السعود وشكري التاجي وأبو الفضل إسعاف النشاشيبي، ما عدا الذين جاؤوا وذهبوا. فدار البحث على الثقة بالجمعية الإسلامية ـ المسيحية في القدس والجمعية الفلسطينية أو عدمها. فإذا كانتا موضع ثقتنا آزرناهما وضممنا أصواتنا إلى أصواتهما، وإذا لم تكونا موضع ثقتنا عملنا على إبطالهما أو تلافي ضررهما على الأقل. نحن ندعو إلى الجامعة العربية واعتبار فلسطين جزءاً منها واعتماد صاحب السمو الأمير فيصل ممثلاً للجامعة العربية في مؤتمر الصلح، فما هو رأي الجمعية؟»[76].

ولما كان رأي الجمعية لا يطابق آراء المجتمعين، يقول السكاكيني: «بناء على ذلك رأينا أننا لا نستطيع أن نضع ثقتنا في هذه الجمعية، فماذا نعمل؟ هل نستطيع أن نحولها عن رأيها هذا، ونستدرجها إلى اعتقاد رأينا أم لا؟»[77]

في إطار خططهم لتغيير مواقف الجمعية الإسلامية ـ المسيحية خلال المؤتمر، سارع المجتمعون إلى تنفيذ عدة خطوات، كان أبرزها في اليوم الأول لانعقاد المؤتمر، أي في 1919/1/27، عندما قام النادي العربي بالقدس بتمثيل رواية شهداء العرب أو فظائع جمال باشا ، وأقامت جمعيات الإخاء والعفاف والنادي العربي والمنتدى الأدبي في 1919/2/1 حفل تكريم للوفود الفلسطينية، خطبت فيه شخصيات عدة، وكان الحاج أمين الحسيني يقدم الخطباء ويعرف الحضور بهم، وختم الحفل بنشيد الأمير فيصل، تأكيداً للوحدة العربية. وبالنتيجة نجح الشباب ومؤيدو الحركة العربية في إصدار قرار من المؤتمر بتسمية فلسطين، بسورية الجنوبية، دلالة على وحدة الحركة الوطنية العربية[78].

وفي العام نفسه، أي عام 1919، كان للحاج أمين دور بارز في مواجهة لجنة كينغ ـ كراين، يقول إميل الغوري نقلاً عن والده: «وسألت والدي عن هذا الشخص المرموق، فقال لي إنه شاب صغير السن، متحمس ولكنه موزون وبعيد النظر وهو ابن مفتي القدس الراحل وأخو مفتيها الحالي، وأنه

([76])المصدر نفسه، ص 165.

([77])المصدر نفسه.

([78])كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922 ـ 1939 ، سلسلة كتب فلسطينية؛ 53 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1974)، ص 132.

معلم في كلية روضة المعارف الوطنية... وقال والدي إنه عرفه من خلال الاجتماعات التي كان يعقدها رجال القدس استعداداً لمقابلة لجنة الاستفتاء، حيث كان الحاج أمين الحسيني يحضر بعضها، وإنه كان لولب حركة الاستعداد لمجابهة اللجنة المذكورة بمطالب البلاد، وإنه زار مدن وقرى فلسطينية عدة لتوعية الشعب وتهيئته. وقال والدي إنه معجب جداً بهذا الشاب وإنه يتوقع له مستقبلا باهراً»[79].

نرصد أيضاً، أهمية الحاج أمين الحسيني في مظاهرات عام 1920، في موسم النبي موسى في القدس، إذ على الرغم من وجود أعضاء من القيادات السياسية التقليدية وعلى رأسهم رئيس بلدية القدس في حينها موسى كاظم الحسيني، إلا أن وجود الحاج أمين الحسيني كان أكثر فاعلية وتأثيراً في نفوس الجماهير الغاضبة. ويذكر إميل الغوري مشاهدته الشخصية لهذه الحادثة، فيقول: «ثم رأيت الأعناق تشرئب إلى الشرفة وسمعت الهتافات تتعالى بشكل يصم الآذان، وذلك لأن الجماهير باتت تنتظر ظهور الشاب «أمين الحسيني»، لإلقاء كلمة. فلما ظهر الحاج أمين الحسيني، هاج الشعب وماج وارتفعت الأصوات تحييه والتهبت الأكف تصفق له. فبعد أن بدأ يلقي كلمته رفع صورة للملك فيصل بن الحسين، ونادى: «أيها العرب هذا ملككم»، وتابع إلقاء كلمته، ولكن لم أسمع ما كان يقوله لأن هدير صوت الشعب بتحية فيصل طغى على كل شيء»[80].

من هنا نرى أهمية الحكم الغيابي بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً الذي أصدرته السلطات البريطانية على الحاج أمين الحسيني وصديقه عارف العارف، وذلك لاقتناع هذه السلطات أن هذين الشخصين هما المحرضان على أحداث «النبي موسى». فالإنكليز ما كانوا ليصدروا حكماً كهذا لو لم يكن الحاج أمين الحسيني وصديقه يشكلان بنظرهم خطراً على أمن اليهود، وبالتالي على السياسة البريطانية الموالية لهم.

حتى عندما لجأ إلى شرق الأردن ثم إلى دمشق هرباً من الاعتقال، لم يقبع في مخبأ، بل استمر في ممارسة النضال مع رفاق له. ونجد الدليل على ذلك في مذكرات محمد عزة دروزة حين يذكر عملهما معاً في دمشق فيقول:

---

[79] الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، ص 43.
[80] المصدر نفسه، ص 51 ـ 52.

«وكان من ذلك إنشاء جمعية فلسطينية سرية للعمل المسلح في حدود فلسطين، وبدأت مهمتها التي لم يقسم لها حظ كبير، لأن الحكم الفيصلي لم يلبث أن سقط بغزو الجنرال غورو لسورية، وعدنا نحن إلى فلسطين وعاد هو إلى شرق الأردن»[81].

ومن خلال كلام دروزة، نلاحظ لدى الحاج أمين الحسيني نشاطاً وحركة دائمة خلال إقامته في دمشق حيث أنشأ مع عدد من الفلسطينيين هناك جمعية باسم «الجمعية الفلسطينية» بهدف التعبئة لقضية فلسطين، وكان من أعضائها إضافة إلى الحاج أمين الحسيني، محمد عزة دروزة ومعين الماضي وعارف العارف وغيرهم.

أما اللافت هنا، فهو أن الحاج أمين الحسيني كان يشارك في هذه الأعمال ليس ضد الصهيونية فحسب، بل في مواجهة الإنكليز أيضاً، وفي هذا الصدد يقول دروزة: «وكان مما قررناه محاولة البدء بحركة كفاح مسلحة على حدود فلسطين لإشعار الإنكليز واليهود معاً بعزم الفلسطينيين على الكفاح المسلح في سبيل منع تنفيذ وعد بلفور والسياسة الإنكليزية الصهيونية الاستعمارية... وخطونا خطوة في سبيل التنفيذ، حيث استمددنا من الهيئة المركزية لجمعية الفتاة بعض المال والمعدات، وهيأنا عصابة صغيرة بإمرة أخي محمد علي، وكانت أولى حركاتها على حدود سمخ[82]...».

في عام 1925، ذكر طاهر الحسيني، ابن المفتي السابق، كامل الحسيني، بأن عمه الحاج أمين الحسيني كان وراء تنظيم أحداث يافا عام 1921، كما كان وراء خطة تحويل مظاهرات الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر في مدينة القدس إلى هجوم ضد اليهود[83].

لكن مجال التحرك ضاق أمام الحاج أمين الحسيني ورفاقه بعدما قام الفرنسيون بالقضاء على حكومة الأمير فيصل في دمشق، وبعد أن اضطر فيصل نفسه إلى مغادرة دمشق. عندها لجأ الحاج أمين الحسيني إلى شرق

([81])دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 ، ص 320.

([82])سمخ» قرية في الجليل الأدنى قرب بحيرة طبريا بالقرب من الحدود الفلسطينية السورية. انظر: المصدر نفسه، ص 422 ـ 423.

([83])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , p. 131.

الأردن، وبقي هناك إلى أن أصدر هربرت صموئيل أمراً بالعفو عنه وعن صديقه عارف العارف. لكن الحاج أمين الحسيني أرسل كتاباً إلى المندوب السامي يرفض هذا العفو باعتبار أنه ليس مجرماً، وجعل في مطلع رسالته بيت الشعر التالي:

أبريء يعفو عن مجرم كيف تسدي العفو كف المجرم

وبعد مدة ألغى المندوب السامي الحكم الغيابي بحقه، فعاد الحاج أمين الحسيني إلى القدس[84].

بقيت مسألة هذا العفو مدار تساؤل عن أسبابه، حيث ورد في كثير من المراجع أن السبب يعود إلى طلب وتمني تقدم بهما مشايخ منطقة السلط في شرق الأردن، حيث كان الحاج أمين الحسيني يختبىء، وفي أثناء زيارة قام بها هربرت صموئيل إلى هناك[85]؛ إضافة إلى هذا يذكر فيليب مطر أن العديد من أعيان القدس وعلى رأسهم رئيس بلديتها موسى كاظم الحسيني والمفتي كامل الحسيني شقيق الحاج أمين الحسيني التمسوا عفواً من المندوب السامي، وبحسب بعض الصهاينة، فإن أمير شرق الأردن عبد الـلـه قد تقدم بالطلب نفسه[86]. إضافة إلى هذه الأسباب يبدو أن صموئيل كان يحاول كسب ثقة الفلسطينيين وتأييدهم من خلال هذا العمل، وبخاصة أنه بعد تسلمه منصبه في الإدارة المدنية، بادر إلى إصدار عفو عن المسجونين السياسيين من العرب واليهود، لم يشمل في حينها الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، لكنه شمل المتطرف اليهودي جابوتنسكي.

الواضح أن الحاج أمين الحسيني بعد عودته إلى فلسطين، وخلال فترة العشرينيات، لم تكن فكرة القيادة السياسية هي المسيطرة عليه، وإن كان العمل الوطني شغله الشاغل. إذ إنه اكتفى خلال تلك الفترة في تعزيز مركزه الديني في فلسطين من خلال منصبي المفتي ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، كما سنرى لاحقاً. وهذا التركيز على الناحية الدينية يعود إلى أسباب عدة، منها أن الحاج أمين الحسيني كان يرى في الملك فيصل نموذجاً للقائد

([84])الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، ص 12.

([85])Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , p. 35.

([86])Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , p. 21.

العربي، لهذا كان من أشد المؤيدين والداعين له، وبعد ذهاب فيصل وخلو الساحة من زعيم عربي، لم يكن من المعقول أن ينادي الحاج أمين الحسيني بنفسه خلفاً لزعيم مثل الملك فيصل حينها. إذ كان من الأولى له أن يعمل على كسب تأييد الجماهير الفلسطينية في الداخل أولاً.

أما السبب الآخر، فهو وجود موسى كاظم الحسيني على رأس اللجنة التنفيذية، إذ كان يعتبر ممثلاً للحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما كان يعد أمراً كافياً بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني لأن ينأى بنفسه جانباً احتراماً وتقديراً لمركز الشيخ الجليل وهيبته، حيث لم يكن وارداً حينها أن يضع نفسه في منافسة مع أحد أهم وأكبر رموز العائلة الحسينية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كان منصبا الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى يمهدان لزعامة قادمة بشكل تدريجي على أرض الواقع الفلسطيني، بفضل الكثير من الإنجازات التي تحققت وأخذت تشكل بديلاً للجنة التنفيذية التي بدت ضعيفة وعاجزة في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات.

3 ـ الإعداد والتنظيم

هل يحتاج العمل الوطني إلى عملية تنظيم وتخطيط مسبقين، أم قد يكون وليد تطورات معينة، ينتج منها عمل شعبي عفوي، ويكوّن شكلاً من أشكال العمل الوطني النضالي؟

إذا أخذنا في الحسبان بداية أن النضال هو عملياً ردة فعل تجاه عمل ما معادٍ؛ وإذا اعتبرنا للوهلة الأولى أن ردّة الفعل قد تكون آنية وعفوية، فنحن هنا لا نتحدث عن عملية تنظيم مسبقة.

لكن إذا تناولنا الأمر من ناحية أخرى، أي إذا اعتبرنا أن العمل المعادي الذي يتعرض له الشعب هو «الاستعمار»، فإن النضال ضد هذا الاستعمار لا بد أن يكون عملية طويلة الأمد لا ترتكز فقط على ردّات الفعل الآنية، وفي هذه الحالة تصبح الحاجة إلى التنظيم والتخطيط غاية في الأهمية للتمكن من استمرارية المواجهة.

هنا نتوقف لنتساءل، هل كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في بداياتها تقوم على أساس من الوعي والتنظيم؟ أم كانت تعتمد فقط على ردات الفعل الآنية والعفوية؟

قد تكون المواجهات أحياناً عملية آنية وعفوية، لكن إنشاء المؤسسات والجمعيات لا يمكن أن يكون كذلك، إذ هو يحتاج إلى إعداد وتنظيم مسبقين. من هنا نقول ونجزم أن إنشاء الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية والنوادي كان حصيلة عمل معدّ ومنظم ولهدف محدّد نتج أيضاً من وعي وإدراك لضرورة اتخاذ خطوة كهذه، بصرف النظر عن مدى النجاح في التنظيم والإعداد.

ربما لا تكون هذه الأعمال بمستوى الخطر الكبير الذي أصبح يهدد مصير بلد بأكمله، لكن يجب قبل أن نصدر حكمنا أن نتعامل مع هذا الموضوع من زاوية إمكانات الشعب الفلسطيني حينها وظروف الانتداب من ناحية ثانية.

ولا ننسى أن المواجهات التي شكلت إطاراً للحركة الوطنية كانت تتم في ظل الاحتلال، أي أن هامش الحركة المسموح بها أو الممكنة، كان خاضعاً لردات فعل السلطات البريطانية.

وهنا نأخذ مثلاً من جريدة فلسطين التي كانت تصدر في مدينة يافا في أثناء الانتداب البريطاني. فقد ورد في هذه الصحيفة بتاريخ 26 آذار/مارس عام 1921 الخبر التالي: «اجتمعت الجمعية الإسلامية ـ المسيحية عصر أمس في مركزها وقررت أن ترسل وفداً إلى القدس لتهنئة المستر تشرشل بقدومه وتعزيز لجنة المؤتمر في مطالبها وأن تقيم مظاهرة كبرى نهار الإثنين الساعة الحادية عشرة قبل الظهر تقفل لها المخازن والدكاكين احتجاجاً على وعد بلفور وقد علمنا أن المظاهرات ستكون عامة تشترك فيها جميع أنحاء فلسطين في وقت واحد».

هنا نلمس بوضوح سياسة الجمعية المعتدلة التي كانت تحاول المحافظة على علاقات طيبة مع الإنكليز من خلال الترحيب بالمستر تشرشل، ومن ناحية ثانية كانت تعمل على التمسك بحق الإعلان عن رفض السياسة الإنكليزية الهادفة إلى تحقيق وعد بلفور.

لكننا عندما نطالع الصحيفة نفسها يوم الأربعاء بتاريخ 30 آذار/مارس، نجد ما يلي: «أصبحنا يوم الإثنين والمدينة مقفلة والحركة واقفة. وقد كانت الجمعية الإسلامية ـ المسيحية قررت القيام بمظاهرة سلمية كبرى في الساعة الحادية عشرة من هذا النهار احتجاجاً على وعد بلفور، وتأييداً لمطالب

المؤتمر واشتراكاً مع جميع بلاد فلسطين التي قررت أيضاً القيام بمثل هذه المظاهرة في ذات اليوم والساعة كما ذكرنا في عدد نهار السبت من هذه الجريدة، ولكن الحكومة طلبت من الجمعية أن تمنع هذه المظاهرة وبلغتها أن المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية يتقبل بشكر جميع ما يقدم إليه من الاحتجاجات والطلبات الكتابية. فصدعاً بالأمر أوقفت المظاهرة، ولكن الأهلين الكرام أبوا إلا أن يبدوا شعورهم وتضامنهم فأقفلوا مخازنهم ودكاكينهم كمظاهرة صامتة«...

يعطينا هذا الخبر فكرة واضحة عن القيود التي كانت تفرضها السلطات البريطانية في وجه أي تحرك شعبي فلسطيني، إذ إن حق التظاهر والاحتجاج كان ممنوعاً على أبناء شعب يحاولون الدفاع عن حقهم المشروع، وما كانت تسمح به سلطات الانتداب كان لا يتعدى الاحتجاج الكتابي فقط. كما نقرأ من خلال هذه السطور، أنه على الرغم من إذعان الجمعية الإسلامية ـ المسيحية لطلب السلطات بمنع التظاهر، إلا أن الشعب عبّر عن موقفه تجاه ما يجري، ولكن بطريقته الخاصة.

هذا الحظر لم يطل التحركات الشعبية فقط، بل امتد أيضاً إلى الصحف التي كانت بدورها تخضع للرقابة. وتورد جريدة فلسطين في هذا السياق ما تعرضت له جريدة الكرمل إبان مظاهرة آذار/مارس عام 1921، فيقول الخبر: «أوعز الوشاة إلى الحكومة أن جريدة الكرمل تطبع ملحقاً حماسياً للأهالي تحثهم فيه على المظاهرة فأوفدت قوة مسلحة لقفل المطبعة ثم اتضح لها أنها تطبع برنامج المظاهرة فطلبت من صاحبها أن يعد بالامتناع عن توزيع البرنامج لتأذن له بفتح المطبعة فأبى»[87].

نجد في مضمون هذا الخبر، أكبر دليل على طريقة تعامل سلطات الانتداب حتى مع الكلمة، إذ لا مكان لحرية التعبير في أجواء الاحتلال السائدة. إلا أنه على الرغم من جميع القيود المفروضة، استمرت الصحف بالصدور، واستمرت المظاهرات والثورات، ولم تسكت أشكال التعبير عن الرفض والاحتجاج على سياسة الانتداب.

ولا بد في النهاية من الإقرار، بأنه لم يكن لدى الجانب الفلسطيني،

([87]) فلسطين ، 1921/3/30.

استراتيجية مرسومة للمقاومة، ولا خطط للمواجهة، إذ على الرغم من درجة الوعي الكبيرة التي كان يتمتع بها الفلسطينيون في ذلك الوقت، إلا أن إمكاناتهم كانت ضئيلة جداً على مختلف الصعد، كما أنهم كانوا قد أصبحوا شبه معزولين عن محيطهم العربي في مواجهة الخطر الصهيوني. وهذا ما حداهم على المواجهة ضمن الإمكانات المتوافرة في محاولة لإيقاف المشروع الصهيوني. فالاحتلال البريطاني الذي جاء إلى فلسطين مباشرة بعد الحكم العثماني لم يترك مجالاً أمام الشعب الفلسطيني الذي كان يعاني أوضاعاً اجتماعية سيئة للغاية للاستعداد لنوع جديد من المواجهة، وبخاصة أنهم في بداية الأمر لم يتعاملوا مع الانتداب على أنه احتلال، بل باعتباره صديقاً قبل انكشاف القصد الحقيقي من هذا النظام الجديد المفروض عليهم.

على الرغم من أن حالة الوعي المتقدمة لأخطار المشروع الصهيوني لدى جماهير الشعب الفلسطيني ولدى قيادته السياسية لم تمكنه عبر الحركة النضالية من فرض الانكفاء على الطرف الآخر، إلا أن أشكال النضال التي مارسها هذا الشعب استطاعت تأخير المشروع الصهيوني إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[88]، كما سيمر معنا في الفصول اللاحقة.

اطلعنا في هذا الفصل على ظروف نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية التي ترافقت مع بداية الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين ومع صدور وعد بلفور. ويتضح لنا من خلال ما ذكرناه مدى الجهد الذي بذلته القيادة السياسية آنذاك في محاولة لتغيير التأييد والدعم البريطاني للمشروع الصهيوني عبر مختلف الأساليب. إلا أن هذا الجهد لم يكن في مستوى المشاريع والمخططات الصهيونية القائمة أساساً على المشروع الاستعماري، وبخاصة من حيث الإعداد والتنظيم.

أما بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني، وهو المعني الأساسي في هذه الأطروحة، فعلى الرغم من ظهوره اللافت في بداية العشرينيات في صفوف الشباب الوطني، وعلى الرغم من حضوره المؤتمرات الفلسطينية، إلا أن دوره

([88])الياس شكري شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 424.

في القيادة لم يكن ليبرز في تلك الفترة مع وجود موسى كاظم الحسيني على رأس اللجنة التنفيذية والحركة الوطنية الفلسطينية حينها. ولو راجعنا معظم الصحف الفلسطينية آنذاك، ومنها صحيفتا فلسطين و الجامعة العربية ، لرأينا أنه خلال العشرينيات لم تكن الأضواء مسلطة على شخصية الحاج أمين الحسيني، بل كانت الصحف تذكر اللجنة التنفيذية ورئيسها موسى كاظم باشا فقط على صعيد القيادات السياسية.

إلا أن سنوات العشرينيات كانت مرحلة حاسمة في حياة الحاج أمين الحسيني، مهدت في ما بعد لتسلمه زمام القيادة على رأس الحركة الوطنية الفلسطينية. وهنا نتساءل، هل كان الحاج أمين الحسيني يعمل على إعداد نفسه لتسلم القيادة بعد كاظم باشا الحسيني؛ أم كان يعمل على تثبيت مركزه دينياً في الشارع الفلسطيني؛ أم كان يضع نصب عينيه الأمرين معاً، أي الهدفين السياسي والديني؟ هذا ما سنحاول بحثه في الفصل القادم.

الفصل الرابع

أهمية العامل الديني في العمل الوطني

يتخذ الزعماء والقادة السياسيون والثوريون عادة شعاراً معيناً ينطلقون منه في عملهم الوطني، بحيث يشكل هذا الشعار طريقة وأسلوباً على مدى زعامة القائد حتى يصبح ملازماً له، فلا يكاد اسم قائد أو زعيم ما يذكر حتى يتبادر إلى الأذهان الشعار الذي التزمه في حياته السياسية. ويكون الشعار بمثابة أطروحة يضعها القائد أمام الشعب المؤيد له لتكون هدفاً يسعى إلى تحقيقه، وبخاصة عندما يكون الشعب رازحاً تحت الاحتلال يبحث عن قائد ينقذه.

الأمثلة عديدة في هذا الإطار، فالزعيم المصري جمال عبد الناصر رفع شعار القومية العربية ونادى بالوحدة العربية حتى أصبح ملازماً لمسيرته السياسية الوطنية، وتمكن بالتالي من امتلاك قلوب وعقول الجماهير العربية من خلال هذا الشعار الذي سعى في سبيل تحقيقه لسنوات طويلة. وأصبحت القومية العربية بعد غياب عبد الناصر من العقائد التي تتبناها وتؤمن بها شريحة كبيرة من المناضلين العرب. وبقدر ما كان تأثير عبد الناصر قوياً في الوطن العربي كان يشكل تهديداً للصهيونية التي كان زعماؤها يخشون ما حاول عبد الناصر القيام به، ولم يشعر هؤلاء بالراحة إلا عندما توفي الزعيم العربي.

كان عبد الناصر ظاهرة فريدة من نوعها، إذ أيده الشعب في حالة النصر، ووقف معه في الهزيمة، وأحبه في حياته وفي مماته، لقد سيطر على مشاعر الجماهير وعقولهم وتصرفاتها من الصحراء العربية إلى المحيط الأطلسي[1].

([1])Salaheddin Ibrahim, {A Socio-Cultural Paradigm of Pan Arab Leadership: The Case of Nasser, Paper Presented at: Leadership and Development in Arab Society (conference), Edited by Fuad I. Khuri (Beirut: Center for Arab and Middle East Studies, Faculty of Arts and Sciences, American University of Beirut, 1981), p. 30.

وفي الهند يعطينا المهاتما غاندي نموذجاً آخر من هؤلاء القادة، فقد رفع شعار المقاومة السلمية في مواجهة المحتل البريطاني، ومن خلال هذا الشعار أصبح لديه ملايين المؤيدين والمناصرين. وتحول غاندي في ما بعد إلى «ظاهرة» و«منهاج» للعمل الوطني المقاوم، ليس في الهند وحدها فحسب، بل في العالم كله أيضاً. وأصبحت سياسة «اللاعنف» سمة من سمات مقاومة الاحتلال الأجنبي. في السادس من شهر أيلول/سبتمبر عام 1931، خصصت جريدة فلسطين أكثر من صفحة للكلام عن غاندي، وجاء في صدر الصفحة الكلام التالي: «كيف نشأ غاندي ورفع صوته في وجه الاستعمار ونادى بتكسير الأغلال وتحطيم القيود»؟؛ «لماذا أحبته الشعوب وعبدته الجماهير، وانقادت له مئات الملايين»؟

هذه العناوين هي تعبير واضح عن مدى تأثير السياسة التي اتبعها غاندي بالنسبة إلى شعبه، وتأثرت بها باقي الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، وهي سياسة وإن لم ترتكز على الثورة المسلحة، لكنها كانت فعلياً في إطار العمل المقاوم للاحتلال. فسياسة اللاعنف هي نهج يعتمده الشعب لمواجهة القوى التي تهدد أمنه من دون استعمال العنف والقوة. إنها ليست محاولة لتجاهل أو تجنّب المواجهة، لكنها إحدى طرق المقاومة، فاللاعنف، كتكتيك، ليس سياسة سلبية، بل هو ردة فعل لا تعتمد العنف، وقد تشمل أعمال الاحتجاج، محاولات الإقناع، عدم التعاون، والتدخل اللاعنفي[2]. إنها سياسة مقاومة اعتمدها الشعب الهندي للوصول إلى هدفه والتخلص من الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال.

والجدير ذكره أن التأييد الشعبي لغاندي لم يقتصر على أبناء طائفته فحسب، بل شمل أيضاً الشعب الهندي كافة، بمن فيهم المسلمون. وقد أوردت جريدة فلسطين في هذا الإطار الخبر التالي: «وقد آزر المسلمون غاندي مؤازرة فعلية كبيرة حتى أن مؤتمر الخلافة أعلن في كراتشي أنه لا يجوز لمسلم شرعاً أن يخدم في الجيش (البريطاني) أو يساعد على التجنيد»[3].

([2])Robert J. Burrowes, The Strategy of Nonviolent Defense: A Gandhian Approach (Albany, NY: State University of New York Press, 1996), p. 97.

([3])فلسطين (يافا)، 1931/9/6.

لكن من الضروري الإشارة إلى أن الشعارات التي يطلقها القادة والزعماء تكون إلى حد كبير مرتبطة بعاملين أساسيين وعلى درجة من الأهمية، أولهما طبيعة المجتمع، والثاني الظرف السياسي الذي يحكم البلد. هذان العاملان يفرضان توجهاً معيناً لدى أي قائد، بحيث إنه لا يستطيع توطيد زعامته إذا لم يأخذهما في الحسبان، ويتوجب عليه أن يدرك العقلية السائدة في مجتمعه، وأن يدرس الظروف التي تحيط به قبل أن يقدم على مشروعه.

العامل الأول يطرح التساؤل في ما إذا كان المجتمع مستعداً لقبول طروحات القائد أم لا، فإذا استطاع الوصول إلى الجماهير وكسب التأييد الشعبي، فهو بذلك يملك إمكانية الاستمرارية في نضاله، أما إذا لم تكن لديه مقدرة الحصول على رضا الشعب، فهو بذلك يفقد القدرة على الاستمرار.

أما العامل الثاني ، أي الظرف السياسي، فهو لا يقل أهمية عن العامل الأول، إذ إن الطروحات التي يقدمها القائد يجب أن تطرح في إطار الوضع السياسي القائم. ونحن نتكلم بشكل خاص عن سياسة مقاومة الاحتلال، فإن أسلوب العمل الوطني يجب أن يأخذ في الحسبان كل الظروف السياسية التي تحكم البلاد، وعلى رأسها طبيعة الاحتلال القائم.

لهذا السبب نجد اختلافاً في نمط المقاومة وأسلوبها في الدول الواقعة تحت الاحتلال، ففي الهند نجح أسلوب المقاومة السلمية، أو أسلوب «اللاعنف» في طرد المستعمر البريطاني، بينما استلزم الأمر ثورة مسلحة استمرت أعواماً في فييتنام للتخلص من الاحتلال الأمريكي. أما في جنوب أفريقيا فقد قاوم السكان الأصليون سياسة التمييز العنصري التي مارسها المستعمرون بحقهم بشتى الوسائل حتى تمكنوا من نيل الاستقلال في النهاية.

ماذا بالنسبة إلى فلسطين؟

خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي، كان الحاج أمين الحسيني يتأهب لتسلم قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة بعد وفاة موسى كاظم باشا الحسيني عام 1934، فهل أصبحت الظروف مهيأة تماماً أمامه؟ هل اختار الحاج أمين الحسيني نمطاً معيناً انطلق منه في قيادة الحركة الوطنية؟ أم هل فرضت عليه ظروف المرحلة أسلوباً مغايراً في القيادة الوطنية؟

الحاج أمين الحسيني الذي يحمل اسمه لقباً دينياً أصبح عام 1921 مفتي القدس، وعام 1922 تسلم رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، فأضاف

إلى اللقب الديني منصباً دينياً كان يعتبر أهم المناصب في فلسطين، ليس على الصعيد الديني فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضاً، كما سنرى لاحقاً. فما كان أثر هذه المناصب بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وهل وجدت الجماهير في رجل الدين الشاب قائداً سياسياً، إضافة إلى القيادة الدينية؟

أولاً: العامل الديني

يصعب الفصل في الإسلام بين الدين والسياسة، إذ يعتبر الدين منهجاً ومدخلاً لمعالجة قضايا المسلمين كافة، بما فيها قضايا الدولة والحكم أي السياسة.

فالقرآن الكريم، يعالج شؤون البشر ومنها قضايا الحكم والسياسة، والنبي محمد (صلى اللـه عليه وسلم) كان رسولاً نشر الدين الإسلامي، وكان في الوقت نفسه قائداً في فتوحات الإسلام، فقاد المعارك، وأجرى المفاوضات، وكان بذلك نموذجاً للقائد السياسي.

على مدى العصور، كانت الأماكن الدينية وأهمها المساجد، مقصد المسلمين الراغبين في تداول أمورهم وشؤونهم ومشاكلهم. ومن المنطقي أن تزداد أهمية هذه الأماكن بالنسبة إلى الشعب في أوقات الشدائد التي تواجه المسلمين. لهذا السبب، عادة ما تتحول المظالم السياسية إلى مشاعر دينية متأججة تساعد على إيجاد قوى معينة تحاول التحرر أو التخلص من هذه المظالم.

من هنا، اكتسب رجل الدين مكانة مهمة في المجتمعات بسبب مركزه الديني ومعرفته العلمية من جهة، والمواقف التي كان يتخذها لمساعدة الناس في أمورهم الحياتية والسياسية.

1 ـ العامل الديني في فلسطين

الأغلبية العظمى من سكان فلسطين هم من المسلمين، إضافة إلى المسيحيين ثم اليهود. وبما أن غالبية السكان، في فترة الحكم العثماني وفترة الانتداب البريطاني التي تلتها، كانت تنتمي إلى فئة الفلاحين المزارعين، فلا عجب إذا كان «الدين» حينها من أهم العوامل التي كانت تتحكم بسلوكيات المجتمع الفلسطيني، نظراً إلى درجة الأولوية التي يحتلها العامل الديني

بالنسبة إلى طبقة الفلاحين وسكان القرى بوجه عام. لهذا مارس رجال الدين نفوذاً فاعلاً في الصراع، حتى اندمجت القيادة السياسية بالقيادة الدينية خلال مراحل الانتداب البريطاني.

وفي تقرير وضعه الجنرال بولز (Bolls) ، مدير الإدارة العسكرية في فلسطين، في آذار/مارس عام 1920، جاء فيه أن 90 في المئة من سكان فلسطين يعادون الصهيونية بشدة، وأشار إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو العامل الديني[4]. وقد تميز الإسلام السياسي في فلسطين تحت الانتداب عن غيره في الدول العربية المجاورة الواقعة أيضاً تحت الانتداب، فكان إسلاماً «بحالة الدفاع»، إسلاماً كانت رموزه ومؤسساته أدوات في النضال الرئيسي ضد الوطن القومي اليهودي[5].

في فلسطين، يقول جونسون إنه بعد سقوط نظرية الاتحاد مع سورية بسقوط الأمير فيصل وجد الأعيان في فلسطين أنفسهم أمام مرحلة جديدة، فرأوا أن الإسلام هو السلاح الأكثر فاعلية على المستويين الثقافي والسياسي[6]. فالإسلام هو القادر على التوجه إلى الشعوب الإسلامية العريضة، هذه الشعوب التي كانت تعتبر وقوع مدينة القدس تحت سيطرة غير إسلامية أمراً محرماً[7].

لهذا كانت للمناصب الدينية أهمية كبيرة بالنسبة إلى الشعب في فلسطين، وكان منصب الإفتاء أهمها على الإطلاق، فكان المفتي يحظى باحترام وثقة الناس بوصفه أعلى سلطة دينية في البلاد، والقادر على تسيير شؤون المواطنين. لكن هل كان لهذه السلطة الدينية علاقة مباشرة بالحركة السياسية؟ وإلى أي مدى كان الناس يعتبرون ممثل السلطة الدينية مرتبطاً بالحياة السياسية، وبخاصة في ظل الاحتلال؟ هذا السؤال يطرح نفسه أمامنا، ولا سيما أننا نناقش شخصية «المفتي» الحاج أمين الحسيني.

([4])محسن محمد صالح، التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد (1917 - 1948) (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 99.

([5])Uri M. Kupferschmidt, The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine (Leiden; New York: E. J. Brill, 1987), p. 221.

([6])Nels Johnson, Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism (London: Kegan Paul International, 1982), p. 16.

([7])المصدر نفسه.

2 ـ منصب الإفتاء

في فترة الحكم التركي وبداية عهد الانتداب البريطاني لم تكن المناصب الدينية بحد ذاتها مرادفة للمناصب السياسية، ولا طريقاً مباشراً إلى النفوذ السياسي الذي انتقل من الأتراك إلى الإنكليز، إلا أن المنصب الديني الكبير، كالإفتاء في القدس، كان يهيئ لأربابه نفوذاً سياسياً واجتماعياً قوياً، أصبح يؤدي في ما بعد إلى اعتبار العائلات الكبيرة التي توصلت إلى هذا المنصب هي بحد ذاتها مراكز قوى[8]. كما أن سيطرة الأعيان على المراكز الدينية الرئيسية جعلت هيبتهم تمتد إلى خارج فلسطين بوصفهم حراساً للأماكن الدينية المتعددة في فلسطين، وهو ما كان يجعلهم يؤثرون ببراعة ليس فقط في المسلمين في فلسطين، بل في العالم الإسلامي ككل. وقد أصبحت هذه السلطة الروحية جزءاً مهماً من استراتيجية الأعيان في التعامل مع البريطانيين والصهاينة[9].

هذه العائلات، طبقة الأعيان، كانت تتمتع بتأثير ديني في مختلف المستويات الاجتماعية، وكانت لها سلطة كبيرة بين طبقة الفلاحين، حيث كانت طبقة الأعيان تشكل بالنسبة إليهم السلطة الأكثر شرعية.

كان منصب الإفتاء يعتبر، إلى حد ما، وراثياً في فلسطين زمن الدولة العثمانية، لهذا كانت بعض العائلات تتمسك به لأنه دليل ثابت على عراقتها؛ ومن بين هذه العائلات عائلة الحسيني التي توارث أفرادها منصب الإفتاء فترة طويلة من الزمن، فكان منهم مصطفى الحسيني والشيخ محمد طاهر الحسيني، ثم ابنه الشيخ كامل الحسيني، ثم شقيقه الحاج أمين الحسيني[10].

توفي مفتي القدس، كامل الحسيني، عام 1921، إثر مرض ألمّ به. فأصبح بذلك مركز الإفتاء شاغراً، وأخذت الأوساط الفلسطينية تتساءل عن هوية المفتي الجديد، أو بالأحرى، عن العائلة التي ستتولى هذا المنصب.

([8])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 302.

([9])Johnson, Ibid., p. 15

([10]) عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 50.

هل يبقى المفتي «حسينياً» أم يخرج منصب الإفتاء من دائرة العائلة الحسينية هذه المرة؟

وفقاً لقانون الانتخاب العثماني والذي طبقه المندوب السامي هربرت صموئيل، كان يحق «لمتصرف القدس» أن يختار واحداً من المرشحين الثلاثة الأوائل الفائزين لتولي المنصب.

شعر الحاج أمين الحسيني بأحقيته لتولي منصب المفتي احتفاظاً بالمستوى المعنوي لآل الحسيني في فلسطين من جهة، ولأن هذا المنصب يجعله على رأس السلطة الدينية في فلسطين من جهة أخرى. ولما كان يتمتع بلقب الحاج، ولما كان أخاً شقيقاً للشيخ كامل، فقد لبس العمامة وأطلق لحيته إثر وفاة أخيه، واستعد لترشيح نفسه لمنصب المفتي[11]. وتذكر بعض المصادر الغربية أن كامل الحسيني نفسه قد اختار الحاج أمين الحسيني خلفاً له قبل وفاته[12]، إلا أن سياسة المنافسات العائلية مارست دورها في هذا الموضوع أيضاً، إذ بينما أخذت عائلة الحسيني ومؤيدوها يحضّرون لمرشحهم، الحاج أمين الحسيني، عمدت عائلة النشاشيبي بالمقابل، إلى اختيار الشيخ حسام جار الـلـه مرشحاً لها.

قبل بدء عملية الانتخاب، أخذ مناصرو الحاج أمين الحسيني ينظمون العرائض لحث الحكومة على اختياره. ويبدو أن الأجواء كانت مهيئة لهذا الانتخاب، كما يبدو أن دائرة المؤيدين كانت تتسع، وذلك لاعتبارات عدة، منها ولاء قسم كبير من العائلات المقدسية لعائلة الحسيني، ومن جهة ثانية، كانت شخصية الحاج أمين الحسيني تحظى بتأييد شعبي بسبب مواقفه الوطنية، وبخاصة بعد مشاركته في مظاهرات موسم النبي موسى في العام السابق، وكان نتيجتها صدور حكم غيابي بحقه، كما مر معنا في الفصل السابق.

في اليوم نفسه الذي توفي فيه كامل الحسيني، قام قاضي القدس بإبلاغ حاكم المنطقة أن الحاج أمين الحسيني يجب أن يخلف أخاه، وبأنه يجب إبلاغ القضاة والمفتين كافة في فلسطين بأن المفتي الجديد قد تم اختياره،

([11])محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات ، 6 ج في 4 (صيدا: المكتبة العصرية، 1950 ـ 1951)، ج 3، ص 46 ـ 47.

([12])Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement (New York: Columbia University Press, 1988), p. 21.

كما أن أعضاء النادي العربي الذي كان يرأسه الحاج أمين الحسيني بدأوا بجمع التواقيع المطالبة بتعيينه، وقد شارك فيها عدد من أعيان القدس ورجال الدين ومختاري القرى، ثم اتسع نطاق العرائض المقدمة ليشمل أعياناً من شرق الأردن وعدداً من رؤساء الطوائف المسيحية في فلسطين، كان من بينهم بطريرك طائفة الروم الأرثوذكس[13].

إضافة إلى الحاج أمين الحسيني، كان هناك ثلاثة مرشحين لمنصب الإفتاء، من عائلات جار الـلـه والخالدي والبديري، وهؤلاء كانوا يتمتعون بمراكز دينية مهمة مكنتهم من احتلال المراكز الثلاثة الأولى عندما جرت عملية الانتخاب في نيسان/أبريل عام 1921. وهنا صار على المندوب السامي أن يختار أحد هؤلاء الثلاثة مستثنياً الحاج أمين الحسيني، لكن أحد الفائزين من عائلة جار الـلـه أعلن انسحابه فجأة من المعركة، وبذلك حل الحاج أمين الحسيني ثالثاً مع الفائزين. عندها بادر هربرت صموئيل إلى تعيين الحاج أمين الحسيني مفتياً لمدينة القدس خلفاً لأخيه. لكن الملاحظ هنا، أن الحاج أمين الحسيني لم يتلقَ رسالة تعيين رسمية من المندوب السامي البريطاني، وعلى الرغم من احتجاجه ومطالبته بها، إلا أن صموئيل قرر أنه من الأفضل عدم إعطاء رسالة تعيين رسمي خطياً، وبالنتيجة، لم يحصل المفتي الجديد، طوال فترة استلامه للمنصب، على رسالة رسمية بتعيينه، كما أن هذا التعيين لم ينشر رسمياً[14].

وقد لاقى هذا التعيين ترحيباً من قبل الشعب الفلسطيني بمعظمه. ونقرأ مثلاً في جريدة الكرمل التي كانت تصدر في حيفا رسالة من غزة في 21 أيار/مايو عام 1921، جاء فيها: «تلقينا من القدس نبأ تعيين صاحب الفضيلة الحاج أمين أفندي الحسيني مفتياً بالارتياح والسرور فنشكر الحكومة لأنها لبت نداء الشعب، ونكرر كلامنا السابق أن الشعب إذا تعلم واتحد نال بغيته مهما كانت عظيمة»[15].

طبعاً من المستغرب أن تعمد الحكومة ممثلة بالمندوب السامي إلى هذا

([13])Yehoshua Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 (London: Cass, [1974]), p. 189.

([14])المصدر نفسه، ص 193.

([15])الكرمل (حيفا)، 1921/5/21.

الاختيار، وبخاصة أن الحاج أمين الحسيني كان من الذين صدر بحقهم حكم غيابي بالسجن قبل أن يُصدر صموئيل نفسه عفواً عنه. وإذا أخذنا في الحسبان أن صموئيل كان يهودياً مؤيداً بشدة لسياسة الوطن القومي اليهودي، وهي السياسة التي كان يعارضها وبشدة أيضاً الحاج أمين الحسيني، تزداد علامات الاستفهام حول مثل هذا الاختيار.

لكن السؤال الأهم الذي يقفز إلى الأذهان هو لماذا وكيف قبل الحاج أمين الحسيني بهذا المنصب، على الرغم من عدائه الواضح لسياسة الوطن القومي اليهودي التي قام الانتداب البريطاني عليها، وعلى الرغم من أن «الإفتاء» وظيفة حكومية تتولى حكومة الانتداب دفع رواتبها؟

يبدو أن مصالح الطرفين التقت عند حدود هذه الوظيفة، فقبلا بها، كل وفق حساباته الخاصة. حتى إذا أخذنا في الحسبان تناقض هذه المصالح كانت النتيجة بالنهاية تقتضي تعاوناً رسمياً مفروضاً على الطرفين.

بعد انهيار الحكم الفيصلي في دمشق، وانهيار حلم الدولة العربية معه، وجد كثير من الشباب العربي، ومنهم الحاج أمين الحسيني، أنفسهم معزولين، وبخاصة بعد أن عاد كل منهم إلى بلده ليواجه الاحتلال الجديد المقنع باسم الانتداب. أما الحاج أمين الحسيني فكان عليه مواجهة احتلال آتٍ بسياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

لم تكن الفترة الزمنية التي فصلت بين مغادرة الحاج أمين الحسيني دمشق في تموز/يوليو عام 1920، وعودته إلى القدس ووفاة أخيه المفتي كامل الحسيني في آذار/مارس عام 1920، فترة طويلة زمنياً، لكنها كانت كافية كي تقنع الحاج أمين الحسيني بإعادة حساباته وتحديد خياراته المستقبلية وفق رؤية جديدة. وهي لم تكن المرة الأولى التي يتخذ فيها خطوة مصيرية في حياته. ففي عام 1914، عندما بدأت الحرب العالمية الأولى، قرر الحاج أمين الحسيني عدم العودة إلى القاهرة لاستكمال دراسته في الأزهر، واختار بدلاً من ذلك أن يكون رجل حرب، ففضل الحياة العسكرية وذهب إلى تركيا. وفي عام 1921، أي بعد سبع سنوات، اتخذ أخطر وأهم قرار في حياته عندما اختار منصب الإفتاء.

تعتبر الوظيفة، بشكل عام، نوعاً من الالتزام بشروط خاصة لعمل ما. وما أن يقبل الإنسان بهذه الوظيفة، حتى يكون فعلياً قد وافق على الالتزام بما

تقتضيه شروطها. وكذا وظيفة المفتي، فهي وظيفة دينية، روحية، تفترض نوعاً خاصاً من الالتزام والتقيد، فكيف تكون الحال إذا كان هذا المفتي سيمارس وظيفته في بلد محتل ومهدد بالخطر الصهيوني؟

وإذا افترضنا أن الحاج أمين الحسيني قد قبل أو اختار هذا المنصب لأسباب تقتضيها مصلحة العائلة والمصلحة الوطنية، إلا أنه في المقابل، وبمجرد استلامه المنصب كان يتوجب عليه التقيد بحدود هذه الوظيفة، وبشكل أساسي ما تفرضه عليه من تعاون مع سلطات الانتداب بوصفها صاحبة السلطة في إدارة شؤون فلسطين.

لكن الحاج أمين الحسيني، كان معروفاً في الأوساط الشعبية على أنه رجل مقاوم لسياسة الوطن القومي اليهودي، وقد استمد قسماً كبيراً من شعبيته من مقاومته لهذه السياسة، فهل كان الخيار الجديد يعني ابتعاداً عن الواجب الوطني، أم كان العكس؟

وإذا كان العكس صحيحاً، فكيف يستطيع رجل دين، مفتٍ، يعمل تحت سلطة وإشراف الاحتلال، ويتقاضى راتباً شهرياً تدفعه هذه السلطات أن يكون في الوقت نفسه رجلاً وطنياً يناضل ضد الاحتلال؟ وهل يستطيع التوفيق بين المهمتين، وكلتاهما تحتفظ بخاصية تختلف عن الأخرى؟

إن مجريات الأحداث بعد عام 1921، أي بعد تعيين الحاج أمين الحسيني مفتياً، أثبتت أنه استطاع أن يكون الشخصية الوطنية الأولى في فلسطين على مدى الأعوام اللاحقة من دون منازع. وهذا بحد ذاته يعتبر كافياً للقول إن الحاج أمين الحسيني استفاد من منصبه الديني لتعزيز وترسيخ موقعه ومكانته في الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن هذه النتيجة لم تكن تتوافق مع ما خططت له سلطات الانتداب من خلال وجود الحاج أمين الحسيني في منصب الإفتاء.

3 ـ هدف الانتداب من التعيين

يبدو أن المندوب السامي راهن على الحاج أمين الحسيني عندما فكر بتعيينه مفتياً، إذ وجد وفق حساباته أن المنصب سيقيّد هذا الشاب المتحمس ويجعله أسير الوظيفة، خصوصاً إذا كانت مركزاً دينياً، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع في نشاطه السياسي، وبالتالي ابتعاده عن الأعمال التي تعتبرها سلطات

الانتداب تهديداً لسياستها ولأمنها. وقد ذهب هربرت صموئيل في حساباته بعيداً إلى حد الاعتقاد أن تأثير الوظيفة في الحاج أمين الحسيني قد ينتج منه تخفيض في عديد ونفقات البريطانيين في فلسطين[16].

على الرغم من أن الأيام أثبتت على المدى البعيد إخفاق هذه الحسابات والتقديرات وعدم صوابيتها، إلا أنه، في المدى القريب، كانت ظواهر الأمور تعزّز آمال صموئيل إلى حد ما، وتشعره بنجاح مهمته في حل قضية منصب الإفتاء وفق ما كان يراه مناسباً لتحقيق سياسة الانتداب في فلسطين.

وفي المقابل أظهر الحاج أمين الحسيني، وعائلة الحسيني، مرونة تجاه المندوب السامي، الأمر الذي خلق جواً من الارتياح في الأوساط البريطانية. وإن كانت هذه السياسة أحدثت نوعاً من البلبلة في الأوساط الفلسطينية بين مؤيد ومعارض.

وبعد محاولات قام بها عدد من المسؤولين البريطانيين في فلسطين، أصبح صموئيل مقتنعاً أن الرجل صاحب السجل السيىء نسبة إلى مشاركته في تظاهرات عام 1920، سيكون على علاقة جيدة بالمسؤولين البريطانيين. إلى جانب ذلك حاول إرنست رتشموند (Earnest Richmond) ورونالد ستورز (Ronald Storrs)إقناع هربرت صموئيل بتغيير فكرته عن الحاج أمين الحسيني، وقد ورد في ما بعد في تقرير لجنة «بيل» أنه تم إبلاغ هؤلاء المسؤولين من قبل أحد الأشخاص الموثوق بهم أن الحاج أمين الحسيني كان الرجل الوحيد في فلسطين آنذاك الذي لديه المؤهلات المطلوبة للمنصب[17].

منذ أوائل شهر نيسان/أبريل عام 1921 بدأ هربرت صموئيل الاتصال بالحاج أمين الحسيني في محاولة منه لجس نبضه حول مسألة تعيينه مفتياً. ويورد نورمان بنتويتش (Norman Bentwich) أن الحاج أمين الحسيني أعرب عن رغبته الصادقة في التعاون مع الحكومة، وعن إيمانه بنيّات الحكومة الطيبة تجاه العرب. كما أكد أن تأثير عائلته وتأثيره الشخصي سيكونان من أجل الحفاظ على الهدوء في مدينة القدس، كما أعرب عن ثقته بأنه لن تكون هناك

([16])Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , p. 27.

([17])Taysir Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , Kingston Press Series; 5 (Princeton, NJ: Kingston Press, 1985), p. 44.

اضطرابات في هذه العام[18]، إشارة منه إلى الاضطرابات التي حدثت في العام الماضي خلال موسم النبي موسى.

في وقت لاحق من الشهر نفسه، دعا الحاج أمين الحسيني المندوب السامي إلى مأدبة غداء أقامها على شرفه. وكانت تلبية صموئيل لهذه الدعوة بمثابة اعتراف ضمني بالحاج أمين الحسيني مفتياً. كما أن المعاملة الودية التي عامل بها الحاج أمين الحسيني ضيفه دلت على أنه راغب في التفاهم مع الحكومة[19].

وذهب كثيرون إلى القول إن صموئيل كان يهدف أيضاً إلى استغلال النزاعات بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي من حيث عملية توزيع المناصب بينهما، إذ كانت رئاسة البلدية من نصيب عائلة النشاشيبي، فلا بد إذاً أن يكون منصب الإفتاء في المقابل من نصيب عائلة الحسيني، وبخاصة أن عدداً من أفراد هذه العائلة قد توارث بالفعل هذا المنصب. وإذا أخذنا في الحسبان طبيعة الانقسام الحاصل بين مؤيدي ومعارضي العائلتين من الفلسطينيين، وجدنا أن من مصلحة الانتداب الإبقاء على هذه النزاعات والانقسامات، لا بل تغذيتها، ما يسهم في توسيع شقة الخلاف بين الفلسطينيين، وانشغالهم في اللعبة العائلية، وعملية تقاسم المناصب الحكومية التي تعرض عليهم.

هذا يعني أن عملية اختيار المفتي بالنسبة إلى البريطانيين كانت إلى حد بعيد مسألة منفعة سياسية، وقضية توزيع مناصب وسلطات بين العائلات المتنافسة بهدف إيجاد نوع من المساواة بينها من جهة، وبهدف العمل على الحد من تأثير هذه العائلات في الأوساط الشعبية الفلسطينية من جهة أخرى[20].

إضافة إلى هذه الأسباب، كان هنالك سبب آخر لا يقل أهمية، وهو أن السلطات الإنكليزية التي كانت تدرك مدى النفوذ السياسي للعائلات في أوساط الشعب كانت تفضل أن يوجد على رأس الحركة الوطنية قادة نصف ثوريين، يناضلون من خلال ارتباطهم ومصالحهم العائلية، مستعدون

([18])Mattar, Ibid., p. 26

([19])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 144.

([20])Johnson, Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism , p. 17.

للمهادنة وقبول الحلول النصفية، قادة يستطيعون المناورة معهم[21].

لهذا عندما وجد المندوب السامي نفسه أمام مسألة تعيين المفتي، وهل يؤيد الحاج أمين الحسيني أو معارضيه، فإن قراره بدعم الحاج أمين الحسيني لم يكن يعني أنه يحبذ أو يؤيد موقعه السياسي، لكن هذا التأييد نتج من اعتقاد هربرت صموئيل أن الحاج أمين الحسيني كان أكثر قدرة من معارضيه على دفع الثمن للبريطانيين، أي أن الحاج أمين الحسيني كان يستطيع تأمين الهدوء في البلاد من خلال قدرته على التصرف[22]. هذا هو الثمن الذي كان يسعى المندوب السامي إلى الحصول عليه، وكان يعتقد أن الحاج أمين الحسيني قادر أكثر من معارضيه على دفعه. بيد أن هربرت صموئيل نفسه الذي عيّن الحاج أمين الحسيني مفتياً، أدان نفسه لاحقاً في تصريح له في مجلس اللوردات البريطاني في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1938، عندما قال إنه كان مسؤولاً عن تعيين الحاج أمين الحسيني، نظراً إلى ظروف المرحلة، حيث لم يكن لديه شك في أن هذا التعيين كان هو العمل الصحيح، كما أنه لم يكن يعتقد أبداً أن الحاج أمين الحسيني سيرفض التعاون في حفظ الأمن والنظام. لكن مع الأيام، أصبح الحاج أمين الحسيني قائداً لحركة المقاومة ضد البريطانيين[23].

مهما قيل في هذا الصدد، فالثابت أن الحاج أمين الحسيني بعد توليه منصب المفتي دخل الحياة العامة، وأصبح شخصية رسمية. وهو بهذه الخطوة يكون قد انتقل من مرحلة العمل الوطني من خلال الجمعيات والنوادي، أي بشكل سرّي، إلى مرحلة أكثر علنية. وأصبح التعامل مع الحاج أمين الحسيني من قبل المسؤولين البريطانيين يفرض عليهم احترام مركزه الديني من جهة، ومراقبة تحركاته السياسية عن كثب من جهة ثانية، إذ لم يعد ذلك الشاب الهارب من سلطات الانتداب، بل تحوّل إلى المفتي صاحب العمامة والمظهر الديني الوقور الذي يفرض الاحترام والهيبة.

([21])سامي الجندي، عرب ويهود (العداء الكبير) (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 64.

([22])Zvi Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , Translated by David Harvey and Edited by Shmuel Himelstein (Portland, Or.: Frank Cass, 1993), p. 12.

([23])Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , pp. 45-46

إلا أن هذا الأمر لم يمنع عدداً من الشخصيات البريطانية من إبداء حذرها فحسب، بل معارضتها أيضاً لوجود الحاج أمين الحسيني على رأس أعلى سلطة دينية في البلاد، حيث رأى هؤلاء أن الحاج أمين الحسيني يشكل خطراً وتهديداً لسياسة بريطانيا في فلسطين.

من الأمور المؤكدة أن الحاج أمين الحسيني في تلك المرحلة انصرف إلى تثبيت سلطته الدينية من خلال منصب الإفتاء، وإلى ترسيخ هذا المنصب من خلال رئاسته للمجلس الإسلامي الأعلى، الأمر الذي سمح له بالإشراف على كل ما يتعلق بالشؤون الدينية للمسلمين في فلسطين، وما يرتبط بها. وقد نلحظ لهذا السبب غياباً للحاج أمين الحسيني في تلك المرحلة عن المسرح السياسي بشكله العلني، ربما لأنه وجد أن الانطلاق من المركز الديني بعد تثبيت سلطته كمفتٍ في البداية، هو الطريق الأسلم والأفضل بالنسبة إليه، بحيث يتمكن لاحقاً من ممارسة العمل السياسي وتوطيد زعامته الدينية والسياسية معاً بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ثانياً: المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

بعد زوال الحكم العثماني انتقلت جميع الإدارات والمؤسسات العامة في فلسطين بما فيها الدينية إلى السلطة البريطانية، وبالتالي أصبحت هي التي تتولى إدارة الشؤون الدينية فيها. هذا الأمر كان مدار غضب وتساؤل في الشارع الفلسطيني الذي كان يطالب بأن تدار الشؤون الدينية الإسلامية من قبل الفلسطينيين أنفسهم، أو بتعبير أصح أن يشرف المسلمون على أمورهم الدينية دون سواهم.

وبناء عليه، وبعد اجتماع عقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1920، بدعوة من المندوب السامي لتدارس هذا الأمر، حضره عدد من العلماء والأعيان الفلسطينيين، إضافة إلى عدد من الموظفين البريطانيين تم تأليف لجنة من ثمانية أعضاء مسلمين على رأسهم المفتي كامل الحسيني ورئيس البلدية راغب النشاشيبي، يقابلهم سبعة أعضاء بريطانيين على رأسهم نورمان بنتويتش السكرتير القضائي ورونالد ستورز حاكم القدس. نتيجة أعمال هذه اللجنة كان إعلان قيام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في آذار/مارس عام 1921، أي قبل وفاة المفتي كامل الحسيني. أما مهمة هذا المجلس فقد كانت الإشراف على الشؤون الشرعية التي تخص المسلمين. وعندما أعلن عن إجراء

الانتخابات لاختيار رئيس وأعضاء هذا المجلس، ظهرت المنافسات العائلية، إذ شكلت عائلة النشاشيبي لائحة انتخابية في مقابل لائحة مضادة من قبل عائلة الحسيني. وبعد معركة انتخابية حامية فازت لائحة الحسينيين، وتم اختيار الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، كما اختير مرشحو لائحته أعضاء في المجلس.

استقبل سكان فلسطين إعلان تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برضى عام، إذ وصفه جمال الحسيني سكرتير اللجنة التنفيذية بأنه «نصر للحركة الوطنية»، كما أن الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في نابلس أصدرت بياناً شكرت فيه الحكومة على اعترافها بالحقوق الشرعية للأمة[24]، بتشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.

وهكذا أصبح الحاج أمين الحسيني، ومنصب الإفتاء في يمينه، ورئاسة المجلس الإسلامي في يساره، أقوى رجل في فلسطين نفوذاً وإمكانات[25]. فلا شك أن مركز الإفتاء أعطى الحاج أمين الحسيني هيبة كبيرة، إلا أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى خوّله سلطة مادية حقيقية على الصعيدين المالي والتنظيمي، وبالتالي السياسي[26].

لماذا سعى الحاج أمين الحسيني إلى الفوز برئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، إضافة إلى منصب الإفتاء؟ هل هذا يعني أن وظيفة المفتي لم تكن كافية بنظره لتحقيق طموحاته؟ أم أن هناك أمراً آخر جعله يسعى في سبيل المنصبين معاً؟

بما أن مركزي الإفتاء ورئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى هما مركزان دينيان غايتهما مشتركة من ناحية الإشراف على الأمور الدينية للمسلمين، فمن الطبيعي بل الضروري أن يكون هناك نوع من التفاهم والتنسيق بين رئيسي المنصبين. إذا أخذنا هذا الأمر في الحسبان، وضح لدينا سبب تمسك الحاج أمين الحسيني برئاسة المجلس إضافة إلى الإفتاء، وبالتالي

([24])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , p. 200.

([25])ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة كتب فلسطينية؛ 6 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 50.

([26])Basheer M. Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History (Reading, UK: Ithaca Press, 1998), p. 91.

منع خصومه من عائلة النشاشيبي أو أنصارهم من الوصول إلى هذا المركز الحساس، وخصوصاً أن راغب النشاشيبي كان رئيساً لبلدية القدس، وهو أمر بحد ذاته يعني تفاهماً غير مباشر على تقاسم النفوذ بين العائلتين.

على الرغم من هذا النوع من تقاسم النفوذ، إلا أن قيام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني ساهم في زيادة الانقسام بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، وبين مؤيدي العائلتين، الأمر الذي أثر سلباً في الساحة الداخلية الفلسطينية التي كانت أحوج ما تكون إلى الوحدة والتآلف. وبعد قيام المجلس، صار يطلق على أنصار الحاج أمين الحسيني لقب المجلسيين، نسبة إلى المجلس الإسلامي، بينما أطلق على أنصار عائلة النشاشيبي وكل من يعارض الحاج أمين الحسيني وعائلة الحسيني لقب المعارضين. فأصبح النفوذ الداخلي منقسماً بين مجلسيين ومعارضين.

ولا عجب أن ينشب خلاف على المناصب بين العائلتين، خصوصاً إذا أدركنا ما كان للمجلس الإسلامي من أهمية كبرى من ناحية الصلاحيات، ومن ناحية السلطات والموارد التي كانت تحت سيطرته، والتي مكنته من القيام بأمور غاية في الأهمية على الصعيدين الديني والسياسي معاً.

أما صلاحيات المجلس فكانت كثيرة وتشمل معظم أمور المسلمين الشرعية في فلسطين، وأهمها: الإشراف على المحاكم الشرعية، والإشراف على الأوقاف العامة والموارد المالية التي تأتي منها، وتعيين القضاة الشرعيين، والإشراف على المساجد وتعيين الأئمة، وصولاً إلى تعيين مسجلي عقود الزواج في المدن والقرى.

يتبين لنا أن هذه الصلاحيات المنوطة بالمجلس الإسلامي هي دينية بحتة. لكننا إذا نظرنا إلى المجتمع الفلسطيني، المكون بغالبيته من طبقة الفلاحين، ومن الغالبية المسلمة كما أشرنا سابقاً، لوجدنا أن هذه الأمور، أي الدينية، تحتل لدى هذا المواطن مرتبة بالغة الأهمية. وإذا أخذنا في الحسبان أيضاً، أن الشعب الفلسطيني، المحروم من أي حقوق سياسية في ظل الاحتلال، والممنوع من تشكيل أيّ من أنواع الهيئات السياسية التي تستطيع تمثيله، لاستنتجنا أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كان بمثابة طوق نجاة للفلسطينيين الذين ربما وجدوا فيه نوعاً غير مباشر من مؤسسة تمثله ومعترف بها من قبل سلطات الانتداب.

1 ـ إنجازات المجلس

أ ـ على الصعيد الديني ـ الاجتماعي

باشر الحاج أمين الحسيني عمله في المجلس الإسلامي بجملة من الأعمال ذات الطابع الديني كان في طليعتها المطالبة بترميم وإعادة بناء الحرم القدسي الشريف وقبة الصخرة. وكانت هذه العملية ضرورية لمنع بعض أجزاء المبنيين من السقوط. وبما أن عملاً من هذا النوع يحتاج إلى تمويل ضخم، فقد أطلق الحاج أمين الحسيني حملة في إطار مشروع ترميم الحرم القدسي الشريف.

هذه الحملة أتت ثمارها، فبعد زيارة الموفدين من قبل المجلس إلى عدد من الدول العربية وإلى الهند خلال عامي 1923 و1924 في محاولة لجمع الأموال، بدأت الحملة تلقى آذاناً صاغية في هذه الدول، حتى أن فريقاً تركياً من الخبراء المتخصصين وصل إلى القدس لإجراء مسح عام لوضع المسجد، وتقديم المقترحات بشأن إعادة الإعمار. وبنتيجة الحملة، كان مجموع المبالغ المقدمة يتراوح بين 85 إلى 95 ألف جنيه إسترليني، وهو مبلغ كان يعتبر ضخماً في ذلك الوقت.

استمرت عملية الترميم حتى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، حيث تمّ، إضافة إلى ترميم المساجد، إنشاء مكتبة إسلامية ومتحف للفن الإسلامي. وبهذا يكون الحاج أمين الحسيني قد ساهم في إعادة الحرم الشريف إلى مجده السابق، بعد أن كان الإهمال قد أصاب الموقع الإسلامي المقدس.

لكن الحاج أمين الحسيني كان يسعى أيضاً إلى هدف آخر من وراء هذا الإنجاز، إذ استطاع لفت أنظار المسلمين في العالم إلى الأماكن المقدسة في فلسطين، ومن خلالها إلى القضية الفلسطينية، وبذلك تمكن من إيجاد نوع من الالتزام على عاتق الدول الإسلامية لدعم النضال الوطني الفلسطيني، وبالتالي رفع مكانته الشخصية وموقعه كزعيم في العالم الإسلامي.

وإذا ألقينا نظرة على لائحة المدعوين إلى الحفل الذي أقيم بمناسبة الانتهاء من أعمال الترميم في الحرم الشريف، لرأينا مقدار الدعم الذي تلقاه المفتي من العالم الإسلامي. حضر هذا الحفل عدد من الشخصيات الرفيعة، من بينها أمير شرق الأردن الأمير عبدالـلـه، وعبد الحميد سعيد رئيس جمعية

الشبان المسلمين في مصر، والمصلح العربي محب الدين الخطيب[27].

وقام المجلس ببناء دار للأيتام وصندوق خاص بها، وتقديم منح للدراسة، وإنشاء مشاريع على مستوى لا بأس به لمساعدة الفلسطينيين اقتصادياً، كما شجع المجلس زيادة الإنفاق على التعليم في مدارس تابعة له، فخصص 19 في المئة من موازنته للتعليم مقارنة مع نسبة 5 في المئة خصصتها سلطات الانتداب من عائداتها لكل البلاد[28] للإنفاق على التعليم.

كان لدار الأيتام الإسلامية صدى واسع حتى خارج فلسطين، إذ دأبت مثلاً جريدة الشورى الصادرة في القاهرة على نشر إعلانات خاصة بهذه الدار، فنقرأ فيها بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1924 الإعلان التالي: «دار الأيتام الإسلامية بالقدس الشريف. مدرسة خيرية أنشأها المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لفلسطين، فيها ورش ومصانع عظيمة للطباعة والنجارة والحدادة، والحفر، والخياطة، وصنع السجاد والمكانس والسلال، والسنكرية، وترتيب المنزل، الخ الخ...

تؤوي هذه المدرسة نحو 300 يتيم ويتيمة وضرير وضريرة، وهي تعلمهم هذه الصناعات، وتعلمهم فوق ذلك القراءة والكتابة ومختلف العلوم... فإذا أردت أن تساعد هذه المدرسة وتريد أن تنتفع أيضاً، فاشتر من مصنوعاتها ما يلزمك»[29].

في مجال تنموي آخر، ورد في جريدة الكرمل الصادرة في حيفا، بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر عام 1923، تحت عنوان «بارك الـلـه فيه» ما يلي: «جاءنا من المجدل أنه تألفت فيها بتنشيط سماحة رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الحاج أمين أفندي الحسيني نقابة من النساجين وقررت إرسال شخصين إلى دمشق وحمص لدرس صناعة النسيج وإتقانها، وقررت أيضاً جلب أدوات فنية لتحسين هذه الصناعة في المجدل، فبارك الـلـه بالحاج أمين أفندي الحسيني وأنجح مساعيه المبرورة»[30].

([27])المصدر نفسه، ص 104.

([28])David Waines, The Unholy War: Israel and Palestine, 1897-1971 , Foreword by Maxime Rodinson (Wilmette, Ill.: Medina University Press International, [1971]), p. 81.

([29])الشورى (القاهرة)، 1924/10/22.

([30])الكرمل ، 1923/10/3.

هذه الإنجازات، على الرغم من طابعها الديني والاجتماعي، إلا أنها كانت ضرورية لإثبات وجود المفتي بوصفه رجلاً قادراً على تحقيق الإنجازات التي كانت، إلى زمن بعيد، من الأمور التي يصعب تحقيقها بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني الذي ما برح ينتقل من احتلال إلى احتلال. كما أن الاهتمام بمشاكل الناس، والقيام بمشاريع من شأنها مساعدة هذا الشعب الذي يعاني الاحتلال، يعتبران من الأعمال الوطنية، إذ إن المواطن البسيط، قد لا يهتم بأمور السياسة بقدر اهتمامه بأموره المعيشية التي تساعده على الاستمرار، وعندما يقوم المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بإنجاز مشاريع ذات طابع اقتصادي واجتماعي، فهو إنما يكون قد أمّن لهذا المواطن إمكانية الاستمرار في العيش والمقاومة، وهذا يعتبر إنجازاً وطنياً.

في عام 1924 تم افتتاح الكلية الإسلامية لتخريج القضاة الشرعيين وموظفي المحاكم الشرعية، لكن الحكومة البريطانية أمرت بإغلاقها عام 1927، متذرعة بأنها تتدخل في الأمور السياسية وتشترك في المظاهرات في كل المناسبات الوطنية.

ب ـ على الصعيد السياسي

لم تكن الأمور الدينية الهدف الوحيد الذي كان الحاج أمين الحسيني يسعى إليه من خلال إطلاق حملته في الدول العربية والإسلامية، بل كان هناك هدف أبعد من ذلك، إذ رمى من خلال ذلك إلى تنبيه ملايين المسلمين في العالم إلى مخططات الصهيونية في فلسطين، وبخاصة عندما ركزت الوفود الفلسطينية على إثارة قضية محاولة اليهود شراء منطقة الحائط الغربي في الحرم الشريف من الأوقاف، وفي هذا إثبات على نية هؤلاء بأنهم يخططون للاستيلاء على مساجد المسلمين، ومن ثم بناء معبدهم في موقعها.

هنا نرى كيف أن قضية ذات طابع ديني تتعلق بالأماكن الدينية كان لها أثر كبير من خلال طرح أساس المشكلة السياسية أمام العالم الإسلامي والعربي، ألا وهي الخطر الصهيوني الذي يتهدد فلسطين بأكملها.

هذا يعني أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تمكن من تحويل الأماكن الدينية المقدسة إلى رموز وطنية، يهتم بمصيرها العالم الإسلامي. وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على الأهمية التي اكتسبها المجلس

تحت رئاسة الحاج أمين الحسيني، حيث تحوّل إلى مؤسسة دينية سياسية فاعلة وقادرة في الساحتين الفلسطينية والإسلامية.

وبعد فترة قصيرة من إنشائه، أصبح المجلس الهيئة السياسية الممثلة للفلسطينيين والمتكلمة باسمهم. وللدلالة على هذا، نقرأ في جريدة فلسطين بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1923 ما يلي: «لا يوجد في هذه البلاد إدارة رئيسية بأيدي الوطنيين إلا المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لأن السياسة الصهيونية لم تترك لأبناء هذا الوطن شيئاً ولو أنها قدرت على حرمان البلاد من هذا المجلس أيضاً لما تأخرت دقيقة واحدة».

هذا الكلام يعطي انطباعاً واضحاً بأن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أصبح بعد أشهر من تأسيسه الأداة السياسية الرئيسية للوطنيين الفلسطينيين في وجه الصهيونية. والواقع أن هذا المجلس قاد النضال الفلسطيني طوال فترة العشرينيات بشكل غير مباشر، وبالطرق السياسية السلمية. فهو بوصفه مؤسسة دينية حاول الالتزام قدر الإمكان بالصبغة الدينية السلمية في ممارسة العمل الوطني.

2 ـ المنصب في خدمة العمل الوطني

كيف استطاعت مؤسستا الإفتاء والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الانخراط في العمل الوطني من دون اللجوء إلى العمل النضالي المسلح؟ وبالتالي هل تمكن العمل السياسي ـ الديني من تحقيق إنجازات مهمة في خدمة قضية فلسطين، والتصدي للخطر الصهيوني وللاحتلال البريطاني؟

صحيح أن الأعوام التي تلت تعيين الحاج أمين الحسيني مفتياً، وانتخابه رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى وحتى عام 1929 تحديداً لم تشهد أحداثاً خطيرة أو اضطرابات مهمة على الصعيد الأمني، بل نستطيع القول إن الأوضاع حافظت على نوع من الهدوء النسبي، إلا أن هذه الأعوام من جهة ثانية كانت حافلة بأحداث سياسية وبإنجازات تحققت على أرض الواقع، وكان لها أثر كبير على الصعيد السياسي.

هذا يعني، إذا صح التعبير، أن منهجية العمل التي تم اتباعها خلال تلك الأعوام، كانت تعتمد على العمل السياسي بعيداً عن استخدام العمل العسكري أو الثوري، أي كانت مرحلة نضال سياسي من جهة، وترسيخ لقيادة وزعامة الحاج أمين الحسيني من جهة ثانية.

يبقى الإنجاز الأبرز الذي حققه الحاج أمين الحسيني، هو حصوله على الدعم الشعبي من أبناء فلسطين، فقد استطاع الحصول على التأييد الديني ـ السياسي لتحركاته داخل المجتمع الفلسطيني. وقد استخدم الحاج أمين الحسيني العامل الاجتماعي التقليدي، الذي يرتكز على مفهوم الحمولة، فكانت الصلة بين حمولة عائلة الحسيني والتركيب الهرمي الذي يليها قادرة على إشراك أصغر القرى الفلسطينية في الحياة السياسية، إذ كانت القيادات المحلية في القرى ترتبط مع حمولتها بالقيادات في القرى الأكبر، وكانت الأخيرة تتبع مباشرة العائلات الكبيرة في المدن الرئيسية[31]. وبهذا التسلسل تمكن الحاج أمين الحسيني من الوصول سياسياً ودينياً إلى كافة أنحاء فلسطين.

كان للأعمال التي قام بها المجلس الإسلامي صدى كبير في أوساط الجماهير الفلسطينية التي كانت ترى في العامل الديني تحدياً لسياسة الوطن القومي اليهودي. وكما ذكرنا سابقاً فإن هذا الشعب المؤلف بغالبيته من الفلاحين المسلمين كان يضع الدين في المرتبة الأولى من اهتماماته، ومن الطبيعي أن يحتل «المفتي» و«رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» مركزاً قيادياً في نظر هؤلاء.

كان دور المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بارزاً في تنمية الشعور الوطني من خلال العامل الديني، فالحاج أمين الحسيني أدار المجلس بطريقة نبّهت الجماهير الفلسطينية إلى طبيعة الخطر الصهيوني، الأمر الذي أوجد الأساس الأيديولوجي الذي تطور إلى حركة عسكرية ضد الصهيونية في الثلاثينيات[32].

كان اللجوء إلى سياسة المهادنة أمراً تفرضه ضرورة المرحلة على الحاج أمين الحسيني، والأرجح أن الابتعاد عن القيام بكل ما من شأنه إثارة النفس الثوري عند الفلسطينيين كان ثمناً توجب على المفتي دفعه من أجل الحصول على المنصبين المهمين. ثم إن الحاج أمين الحسيني كان يدرك تماماً أنه لن يستطيع التحرك بحرية كما كان يفعل سابقاً، إذ إن للمناصب الرسمية، وبخاصة الدينية منها، حدوداً لا يمكن تخطيها، كما أن المفتي كان ينظر إلى

([31])Joel S. Migdal [et al.], Palestinian Society and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 21.

([32])Mahesh Kumar Rao, Organizational and Ideological Dimensions of the Palestinian National Movement, (Microfilm, Michigan University, Ann Arbor, 1981), p. 21.

الإنكليز في تلك الفترة نظرة أقرب إلى الصداقة منها إلى العداوة. فهو إذا عمل على مهادنتهم قد يكسب تأييدهم ضد اليهود، لهذا كانت كل أعماله في تلك الفترة موجهة ضد المشروع الصهيوني بعيداً عن زج الإنكليز في تلك المواجهة. كان المفتي يعتقد بإمكانية تغيير السياسة البريطانية لصالح العرب في حال أثبت العرب حسن نيّاتهم وعدم معاداتهم للإنكليز.

أما في الواجهة السياسية، فقد كانت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني لا تزال تمارس نشاطها بوصفها الممثلة للحركة الوطنية الفلسطينية، لكن المفتي كان يدعم قرارات هذه اللجنة ويؤيد أعمالها طوال فترة وجودها، أي حتى وفاة رئيسها موسى كاظم عام 1934.

على الرغم مما كان يبذله الحاج أمين الحسيني من جهود للمحافظة على الهدوء أمنياً وسياسياً، إلا أن الوقائع فرضت عليه مواجهة سياسية مع سياسة الانتداب، لم يكن بالإمكان تحاشيها، حيث كان تدخل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى واضحاً فيها. أهم هذه الوقائع تمثلت في مقاطعة الانتخابات، وفي قضية بيع الأراضي، وثورة البراق. وقد حاول المفتي في معالجته لهذه القضايا اتباع سياسة مسك العصا من الوسط، أي حاول اتباع طريقة تجعله قادراً على تحريك الشعب من جهة، والمحافظة على علاقة طيبة بالسلطات البريطانية من جهة ثانية. ومرة أخرى، كان «الدين» هو الأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الهدف.

أ ـ مقاطعة الانتخابات

أولى المشاكل التي واجهت البلاد بعد تولي الحاج أمين الحسيني منصب رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وكانت مثار جدل، هي قضية المجلس التشريعي الذي اقترحه هربرت صموئيل. ففي كتابه الأبيض الذي أصدره عام 1922، اقترح ونستون تشرشل إنشاء مجلس تشريعي تكون أكثرية أعضائه منتخبة، كما تتولى لجنة منبثقة من الأعضاء المنتخبين في المجلس مهمة الاتفاق مع الإدارة العامة بشأن القضايا المتعلقة بتنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. على أنه في حالة قيام خلافات بين اللجنة والإدارة العامة تكون الكلمة الفاصلة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

عندما أعلن صموئيل عن انتخابات المجلس التشريعي، كان يعتقد أن هذا المشروع سينال تأييد الفلسطينيين ويخفف نقمتهم على الإدارة البريطانية.

وقد استطاع في المقابل إقناع رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية بلفور بهذا، واتفق تشرشل وصموئيل على هذا المشروع، وبخاصة أن أي نقاش يطال مسألة الوطن القومي اليهودي لن يكون مسموحاً به لأعضاء هذا المجلس[33].

وكان طبيعياً أن يرفض الفلسطينيون هذا العرض، لأن السياسة البريطانية في أساسها قائمة على وعد بلفور، ولأن عملية الانتخاب ستكون لمصلحة اليهود بفعل السيطرة البريطانية عليها، وهذا يجعل الأكثرية بيد اليهود، وبالتالي فإن هذا المجلس لن يكون أكثر من أداة بيد الإنكليز واليهود بغطاء من بعض الأعضاء الفلسطينيين. وقد عللت القيادة الفلسطينية رفضها بأن الحكومة البريطانية كانت تسعى من وراء المشروع إلى تنفيذ مشروعها الصهيوني تحت غطاء دستوري. ثم إن القادة الفلسطينيين كانوا في الدرجة الأولى ينشدون الاستقلال، ويرون في مشروع المجلس التشريعي عقبة في طريق تحقيقه، لأن اشتراكهم في مجلس كهذا قد يفسر على أنه موافقة على سياسة الانتداب[34].

من هنا بدأت حملة مقاطعة الانتخابات لهذا المجلس. وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية كانت هي الناطقة باسم الفلسطينيين الرافضين لقيام هذا المجلس، حيث دعت اللجنة في نهاية المؤتمر العربي الخامس الذي انعقد في نابلس في شهر آب/أغسطس 1922 إلى مقاطعة الانتخابات وتبنت سياسة عدم التعاون مع الإدارة البريطانية في ما خص سياستها في فلسطين القائمة على وعد بلفور، كما قرر المؤتمر الاستمرار في المقاومة والنضال إلى أن تتراجع السلطات عن موقفها وتسلّم بحق العرب الشرعي في بلادهم، إلا أن دور «الدين» كان أيضاً هو الفاعل والمحرك، إذ تصدر خطباء المساجد هذه الحملة من خلال تحريض الناس على مقاطعة الانتخابات. وقد أدخل الأئمة والخطباء موضوع المجلس التشريعي في خطبهم، واعتبروا مقاطعتها واجباً دينياً، بل أخذوا اليمين على المصلين بأن لا يشاركوا في هذه الانتخابات[35].

([33])Shmuel Dothan, A Land in the Balance: The Struggle for Palestine, 1918 - 1948 (Tel Aviv: MOD Books, 1993), p. 72.

([34])المصدر نفسه، ص 72 ـ 73.

([35])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 69.

هنا لا بد من التوقف عند أهمية المساجد في النضال الوطني، إذ إنها كانت أداة غاية في الأهمية، وخصوصاً بالنسبة إلى السكان الذين تتكون غالبيتهم من الفلاحين، وكانت خطبة الجمعة، بوجه خاص، تؤدي دوراً ليس فقط في شرح الأحداث في البلاد، بل في توضيح واجبات الناس تجاه هذه الأحداث أيضاً.

وبالفعل نجحت هذه الحملة، الأمر الذي دعى هربرت صموئيل إلى إلغاء مشروع المجلس التشريعي وإطلاق مشروع المجلس الإستشاري بدلاً منه. لكن الموقف الفلسطيني لم يتبدل، وكان رفض اللجنة التنفيذية للمشروع الجديد كالموقف من سابقه. وقد جاء في البلاغ الرسمي الذي صدر عن الحكومة بهذا الخصوص في 3 شباط/فبراير عام 1923 ما يلي: «بما أن السواد الأعظم امتنع عن الانتخاب للمجلس التشريعي، قررت الحكومة البريطانية أن توقف الجزء الخاص بإنشاء مجلس تشريعي من الدستور، وتفوض المندوب السامي أن يعمل في هذه البرهة لمشورة إنشاء مجلس استشاري، لأن ذلك يحول بين الحكومة المنتدبة وتنفيذ الواجبات المتعلقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي»[36].

كان تصرف المفتي في قضية الانتخابات غاية في الحذر، إذ إن الدعوة للمقاطعة جاءت من قبل اللجنة التنفيذية بدعم من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، لكن المفتي لم يتدخل علناً في هذا الموضوع.

ب ـ قضية بيع الأراضي

في هذه القضية، كان الهم الأكبر المحافظة على الأراضي من سماسرة البيع، لهذا تعامل معها الحاج أمين الحسيني من مبدأ ديني وطني باعتباره مفتياً. ولا يخفى أن هذه المسألة كانت غاية في الخطورة، إذ شاعت قضية استيلاء اليهود على الأراضي الفلسطينية، إما بواسطة وضع اليد بتسهيل من البريطانيين أو بواسطة عمليات شراء مشبوهة.

لم تكن مهمة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عادية في هذا المجال، إذ كانت المسؤولية كبيرة. لهذا السبب قام المجلس بحملة واسعة في أوساط

([36])المصدر نفسه.

الشعب استهدفت منع عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية عن طريق شراء كثير من العقارات وضمها إلى مديرية الأوقاف الإسلامية، أو بتقديم مساعدات مالية لأصحاب الأراضي كي لا يعمد البعض إلى القبول بإغراءات مالية يهودية من أجل البيع. لكن الطريقة الأهم والأكثر جدية التي اتبعها المجلس كانت بواسطة الدين مرة آخرى، إذ قام المجلس بإصدار فتوى شرعية تعتبر كل من يقوم ببيع أرضه خائناً وغريباً عن الدين الإسلامي، ويمنع دفنه في مدافن المسلمين، إضافة إلى نبذ هؤلاء وطردهم من المجتمع الإسلامي. كما قامت الصحف الفلسطينية بمهاجمة السماسرة، وقامت اللجنة التنفيذية بدورها بإنشاء صندوق لشراء الأراضي المعروضة للبيع[37]. كما أصدر مؤتمر الكهنة الأرثوذكس العرب في فلسطين قرارات ضد بيع الأراضي لليهود.

ويعلّق المؤرخ مصطفى مراد الدباغ على حملة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، فيقول إن هذا المجلس شن حملة قوية ضد بيع الأراضي لليهود، فوقف حائلاً دون تسرب مساحات كبيرة منها إلى الأعداء، وهناك مساحات واسعة من أراضي قرى قضاء طولكرم السهلية سجلها المجلس وقفاً على الحرم القدسي الشريف[38]. وكانت تقارير حكومة الانتداب التي ترفع سنوياً إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم في جنيف تذكر أن السبب في قلة انتقال الأراضي إلى اليهود هو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى[39].

ج ـ قضية حائط البراق

تعتبر هذه القضية من أهم الأحداث في أواخر العشرينيات من القرن الماضي في فلسطين التي كان من نتائجها اندلاع ما عرف بثورة البراق عام 1929. ونظراً إلى طابعها الديني كانت نقمة الفلسطينيين هذه المرة شديدة جداً.

يقع حائط البراق في الجهة الغربية للحرم الشريف، والبراق هو اسم فرس الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) التي أسرى بها (الإسراء والمعراج)، والإسراء هي رحلة

([37])Naomi Shepherd, Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948 (London: John Murray, 1999), p. 117.

([38])عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، تقديم أحمد نوفل، ط 2 (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1985)، ص 34

([39])إسماعيل الخطيب الطوباسي، كفاح الشعب الفلسطيني، 1908 ـ 1965 ([عمان: المؤلف، 1979])، ص 28.

الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) الليلية من مكة إلى بيت المقدس، وقد جاء في مستهل سورة الإسراء: { سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير }[40]. أما المعراج، فهي رحلة الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) السماوية من بيت المقدس إلى السماوات العلا. وحائط البراق بالنسبة إلى المسلمين جزء لا يتجزأ من أقسام الحرم القدسي الشريف. لكن اليهود، دأبوا على تسمية حائط البراق بحائط المبكى، ويعتبرونه من أقسام الهيكل المزعوم. ومنذ أواخر عام 1928 بدأت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم قرب الحائط، ووصل الأمر ذروته عندما قاموا بوضع ستار يفصل الرجال عن النساء، الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين الذي اعتبروا هذا العمل تعدياً على جزء من أجزاء الحرم الشريف.

في آب/أغسطس 1929 ازداد الوضع توتراً، حيث أخذ اليهود يستعدون علانية لاقتحام مكان البراق وفرض سيطرتهم عليه. وفي خضم هذه الأحداث برز الحاج أمين الحسيني بوصفه رجل الساحة والساعة. فقد شكل حرساً من الشبان الوطنيين لحراسة البراق ليلاً ونهاراً، ومراقبة تحركات اليهود، وكان سماحته يتجول ليلاً سراً في أحياء كثيرة لمراقبة الحالة والتأكد من يقظة الحراس في حي المغاربة[41].

كما أن المندوب السامي عقد اجتماعات عدة مع المفتي، حاول خلالها إقناعه بإعادة النظر في موقفه والتساهل والإفساح في المجال أمام إجراء مباحثات ثنائية بين العرب واليهود تحت إشراف الحكومة. كما طلبت سلطات الانتداب من بعض الشخصيات العربية الاتصال بالمفتي ونصحه لتبديل موقفه، لكن المفتي رفض أن تكون حقوق العرب والمسلمين موضوعاً للمساومة. وقد كشفت لجنة شو التي شكلت لدراسة قضية البراق في تقريرها أن اليهود حاولوا تقديم رشوة للحاج أمين الحسيني بقيمة نصف مليون جنيه فلسطيني كي يتساهل في قضية البراق، كما عرضوا عليه أن يقوم برحلة إلى عدد من الأقطار الأوروبية على نفقتهم، لكن موقف المفتي كان رفض جميع هذه العروض بشدة[42].

([40])القرآن الكريم ، «سورة الإسراء،» الآية 1.

([41])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 81.

([42])المصدر نفسه.

ويذكر أكرم زعيتر شيئاً من شهادة الحاج أمين الحسيني أمام لجنة «شو» للتحقيق التي كانت كالتالي:

»سأله المحامي: هل حكم عليك في عام 1920؟

جواب: نعم حكم عليّ غيابياً.

سؤال: وهل صدر عفو عنك؟

جواب: صدر عفو، ولكنني احتججت عليه، لأنني لم أكن مذنباً ليعفى عني.

سؤال: لماذا حكم عليك؟

جواب: لأنه منذ نحو 1900 عام وعلى بعد 200 متر من هذا المكان الذي تجلس فيه اللجنة الموقرة الآن، حكم على المسيح (عليه السلام) بالصلب، وكان الحكم عليه بطلب من اليهود[43]. فذهل بويد ماريمان (محامي اليهود الدولي) الذي كان يتولى مناقشة المفتي لهذا الجواب، وسكت، ولم يوجّه أي سؤال آخر إلى المفتي، ثم انتهت الجلسة»[44].

وقد قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورئيسه بحملة واسعة من أجل الدفاع عن حقوق المسلمين وحماية أماكنهم ومنها حائط البراق، وكانت المساجد هي أفضل مكان لشن هذه الحملة بواسطة الخطباء والعلماء. وكان من الواضح أن الحاج أمين الحسيني قد تمكن خلال هذه الأحداث من تدعيم مركزه الديني والسياسي على السواء، على الرغم من أنه لم يكن له مشاركة مباشرة فيها، إلا أنه كان مفهوماً أن كل ما يقوم به موظفو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وبخاصة خطباء المساجد، لا بد أن يكون بموافقة وبدعم من رئيس المجلس نفسه.

كان من أبرز نتائج ثورة البراق التي اندلعت أحداثها خلال شهر آب/أغسطس عام 1929، ودامت أسبوعاً، تنشيط النضال الفلسطيني بعد فترة من الركود. حيث عقدت عدة اجتماعات كان من أهم قراراتها مقاطعة الشركات والمنتوجات اليهودية. هذا يعني اتباع أسلوب المقاطعة الاقتصادية مع اليهود والابتعاد عن التعامل معهم في هذا المجال.

([43])أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، ص 92 ـ 93.

([44])حسني أدهم جرار، الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية (عمان: دار الضياء للنشر، 1987)، ص 103 - 104.

من ناحية ثانية، تمكن المفتي من خلال قضية حائط البراق من كسب عطف وتأييد العالم الإسلامي لهذه القضية، وهو ما مهّد لاحقاً للحضور الكثيف من مختلف الدول الإسلامية للمؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931، الأمر الذي شكل مرحلة جديدة اتسمت باهتمام عالمي بقضية فلسطين[45]، وسنأتي على ذكر هذا المؤتمر في بند مستقل لاحقاً.

3 ـ بعد وفاة موسى كاظم الحسيني

في عام 1934 توفي كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية التي كانت تمثل الفلسطينيين وتتزعم الحركة الوطنية، وحتى ذلك التاريخ كان المجلس الإسلامي يمارس مهامه كأعلى سلطة دينية في البلاد من دون تجاوز لمكانة اللجنة التنفيذية سياسياً. استمر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في ممارسة مهامه حتى عام 1937 عندما قامت السلطات البريطانية بإقصاء الحاج أمين الحسيني من منصبه كرئيس له.

لكن مكانة الحاج أمين الحسيني خلال تلك الفترة كانت تزداد تدريجياً، حتى أصبحت زعامته هي الأبرز على الصعيد الديني. إلا أن المفتي لم يعلن نفسه زعيماً للحركة الوطنية، بل اكتفى بالعمل المساند لها من دون المساس بزعامة موسى كاظم الحسيني.

هذا النهج، أو إذا صح التعبير التكتيك الذي اتبعه الحاج أمين الحسيني يعود إلى أكثر من عامل. فهو قبل كل شيء لم يرد أن يظهر بمظهر المنافس لموسى كاظم الحسيني، وبخاصة أنه يدرك تماماً المكانة التي كان يحتلها موسى كاظم الحسيني في قلوب الفلسطينيين. ثم إن موسى كاظم باشا لم يكن يشكل خطراً على زعامة المفتي، فهو أحد أهم أفراد العائلة الحسينية، كما أنه كان شيخاً مسناً في حين كان الحاج أمين الحسيني شاباً. واللجنة التنفيذية بحد ذاتها ما كانت لتنافس المجلس الإسلامي، فهذه الهيئة كانت تزداد ضعفاً يوماً بعد يوم، بينما كان المجلس لا يزال في بداية عهده، وكانت فاعليته في تصاعد مستمر.

يعلق إميل الغوري على هذا الموضوع، فيقول إنه «على الرغم من أن

([45])Martin Kolinsky, Law, Order, and Riots in Mandatory Palestine, 1928-35 (London: Macmillan Press ltd., 1993), p. 162.

موسى كاظم باشا كان زعيم البلاد وقائد حركتها الوطنية، وأن اللجنة التنفيذية التي يرأسها كانت تمثل الشعب الفلسطيني وتنطق باسمه وتتحمل مسؤولية القضية الوطنية، فإننا كنا نشعر بأن الحاج أمين الحسيني كان القوة الدافعة للحركة الوطنية، ومركز الثقل في المقاومة الفلسطينية، والعنصر الفاعل الموجه في المحيط العربي الفلسطيني، السياسي والوطني على السواء، وذلك بالإضافة إلى الدور العظيم الموفق الذي كان يقوم به في مضمار الشؤون الإسلامية المحضة. وكنا ننظر إلى الحاج أمين الحسيني نظرة خاصة، تختلف في بعض وجوهها عن نظرتنا إلى موسى كاظم الحسيني، على الرغم من حبنا وتقديرنا لزعامته وإخلاصه»[46].

كما أن الحاج أمين الحسيني كان يدعم ويساند ما تقوم به اللجنة التنفيذية من أعمال وما تصدره من قرارات إنما من دون تدخل علني. وربما كان هذا ما يرمي إليه الحاج أمين الحسيني، إذ كان يريد أن يبقى في نظر الإنكليز رجل دين فقط، بينما يستطيع أن يمارس عمله الوطني من خلال تقديم دعمه لأعمال اللجنة التنفيذية، أي كان يحبذ ممارسة السياسة من وراء الكواليس. فهو لم يكن ليرغب في أي حال بإثارة الإنكليز ضده في تلك الفترة، بل كان يرى من الأنسب أن يحافظ على وعده للمندوب السامي بالمحافظة على الأمن والهدوء في البلاد. ونستطيع القول إن هذه الفترة في العلاقات مع البريطانيين كانت فترة مهادنة مع الإنكليز، لكنها كانت فترة عداء متزايد مع اليهود. لهذا السبب كان المفتي يعمل من أجل الحفاظ على مركزه ووظيفته مع الإنكليز من جهة، كما كان يعمل من خلال موقعه الديني على زيادة العداء لليهود وتنبيه الشعب إلى مخاطر الصهيونية، من جهة أخرى.

من السهل القول إن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى قام في الأصل بموافقة ودعم من الإنكليز، وأن رواتب الموظفين وبخاصة رئيس المجلس، كانت بقسم كبير منها تأتي من الحكومة البريطانية. هذا كلام لا يخلو من الحقيقة، لكننا إذا أخذنا في الحسبان، أن المجلس تم إنشاؤه على أساس تولي شؤون المسلمين الدينية، ونظرنا إلى الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات التي عمل فيها، لوجدنا أن أعمال هذا المجلس ساهمت إلى حد كبير

([46])إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، 2 ج (بيروت: دار النهار للنشر، 1972 ـ 1973)، ص 81.

جداً في دعم حركة النضال الفلسطيني حتى أصبح يعتبر أهم مؤسسة وطنية في البلاد، إذ إن العمل الوطني لا يقتصر فقط على النمط العسكري، بل هو يشمل كل الأمور التي تساهم في دعم حركة النضال لأي شعب تحت الاحتلال، وكيف إذا كان الاستيطان الصهيوني مرافقاً لهذا الاحتلال؟

هنا يجب ألا يفوتنا أن هذه المؤسسة على الرغم من شرعيتها، إلا أنها كانت قائمة في ظل الاحتلال، كما أن رئيسها الذي كان منتخباً بموافقة الاحتلال أيضاً كان يحاول تنفيذ ما أمكن على الصعيد الوطني وهو يدرك تماماً صعوبة العمل في ظل قيود الاحتلال.

وقد أثبتت الأيام أن البريطانيين ندموا على إنشاء هذا المجلس، وعلى إتاحة الفرصة للحاج أمين الحسيني من خلال ترؤسه للمجلس لتزعّم الحركة الوطنية في فلسطين، وبخاصة في فترة الثلاثينيات.

فالسير هنري لوك (Henry Luke) ، الوزير الأول في الحكومة البريطانية، اعتبر أن أهداف وتأثيرات المجلس وصلت إلى حد تشكيله تنازلاً واقعياً وفعلياً عن بعض وظائف حكومة الانتداب[47].

ويرى نيلز جونسون (Nels Johnson) أن المجلس كان تحت سيطرة النخبة التقليدية التي استطاعت من خلال تعاليم الإسلام اجتذاب عواطف المسلمين والتأثير في حياة الفلسطينيين، حتى أنهم استطاعوا الاستحواذ على مشاعر غير المسلمين أيضاً، ومع أن المجلس لم يكن المؤسسة السياسية الوحيدة التي يسيطر عليها الأعيان، إلا أنه كان الأكثر أهمية بينها[48].

أما جون مارلو (John Marlowe) فيعتبر من جهته أن الحاج أمين الحسيني استخدم مركزه الديني بوصفه مفتياً، ومركزه كرئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لتقوية مركز عائلة الحسيني، ولكي ينشئ لنفسه زعامة للحركة الوطنية الفلسطينية، وكي يلجأ للتعصب الديني سلاحاً في وجه الصهيونية، وكي يعتمد على العنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية[49].

([47])Johnson, Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism , p. 18.

([48])المصدر نفسه، ص 18.

([49])John Marlowe, The Seat of Pilate; an Account of the Palestine Mandate (London: Cresset Press, 1959), p. 103.

من ناحية أخرى بدا كريستوفر سايكس (Christopher Sykes) من خلال كتاباته مقتنعاً بأن الحاج أمين الحسيني استخدم الدين لغايات وأهداف شخصية وسياسية. إذ برأيه، لم يضع الحاج أمين الحسيني وقته في موضوع «الحدود المقدسة لأرض الجدود» أو في مشروع سورية الكبرى، على الرغم من أنه أعلن عن تأييده سابقاً، لكنه ركز اهتمامه على الدين. ويشرح سايكس وجهة نظره، فيقول إن الحاج أمين الحسيني ابتعد عن البرامج المعقدة، وقدم لمؤيديه أحد أكثر البرامج بساطة عندما رفع شعار «ليسقط الكافر»،(على حد زعم سايكس)، وهو شعار يشمل اليهود والبريطانيين على حد سواء. ويتهم سايكس المفتي بتأجيج «معاداة السامية»، إذ بتأثير منه أصبح الشعب اليهودي هو العدو بالنسبة إلى العرب. لكن سايكس يعترف بأنه كان للمفتي إنجاز كبير عندما أعطى توجهاً جديداً للقومية العربية، فأيقظ اهتمام العالم الإسلامي بأجمعه بمصير فلسطين[50].

إلا أنه مهما كان رأي البريطانيين واليهود بالحاج أمين الحسيني، ومهما بلغت درجة اتهاماتهم له، إلا أنهم بالنتيجة كانوا يعترفون بأهمية زعامته وبقوة تأثيره في الشعب الفلسطيني.

أما وجهة النظر الفلسطينية فهي تختلف بالطبع عن وجهة نظر الجهات المعادية للفلسطينيين. حيث يرى محمد عزة دروزة أن الحاج أمين الحسيني نفخ منصب مفتي القدس حتى صار راسخاً في الأذهان أنه المفتي الأكبر وأنه مفتي جميع فلسطين، ونفخ كذلك المجلس حتى كاد يستقر في الأذهان أنه حكومة إسلامية أكثر منه هيئة مشرفة على الأوقاف والمساجد والمحاكم الشرعية. وقد كان الحاج أمين الحسيني نتيجة ذلك يداري هذه الحكومة مع جهده بحفظ ذلك الخط والزعامة الوطنية عبره. هنا تكمن إشكالية عاشها من عام 1921 إلى عام 1937. ولقد كان الحاج أمين الحسيني وأصدقاؤه وزملاؤه فضلاً عن خصومه يشعرون بهذا المأزق مما يشعرهم بالحرج، ولكنهم كانوا يحاولون تجاوزه وتفسيره وتبريره[51].

([50])Christopher Sykes, Crossroads to Israel (New York: World Publishing Company, 1965), pp. 123-124.

([51])محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، مج 1، ص 322 ـ 323.

رأى جون مارلو أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة المفتي كان صاحب التأثير الأكبر في الساحة الفلسطينية، هذا التأثير الذي أدى دوراً مهماً في منع أي شكل من أشكال التعاون العربي مع الحكومة، إذ إن الحكومة برأيه قدمت عدة اقتراحات للعرب محاولة بذلك امتصاص نقمة العرب على مشروع الوطن القومي، لكن هذه الاقتراحات جميعها أسقطت[52].

إن الإنجازات التي حققها الحاج أمين الحسيني بوصفه مفتياً ورئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى هي حقيقة لا يمكن إنكارها، لكننا في المقابل يجب أن نقف عند الانتقادات التي وجهت إلى الحاج أمين الحسيني في تلك الفترة.

أهم هذه الانتقادات كانت تدور حول استخدام الحاج أمين الحسيني المنصب الديني والسياسي لخدمة عائلة الحسيني والموالين لها، الأمر الذي أثار العائلات الأخرى التي رأت أن المناصب هي من حقها أيضاً. وقد انعكس هذا الأمر على الأداء الوطني الذي كان أحوج ما يكون إلى الوحدة.

لهذا وجد الكاتب زيفي إيلبليغ (Zvi Elpeleg) أن هذا الأمر كان من الممكن تفاديه لو كان الحاج أمين الحسيني يملك القدرة على إدخال القيادات الخبيرة، كأفراد عائلتي النشاشيبي والخالدي في المؤسسات المختلفة التي كانت تحت سيطرته، وإعطائهم نصيباً من الموارد والوظائف[53].

لكن الكاتب يوضح من جهة أخرى، أن المعارضة، أي عائلة النشاشيبي، كانت تسيطر على بلدية القدس قبل إنشاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وكانت هذه البلدية مؤسسة قوية، كما كان لرؤسائها صلات مباشرة مع السلطات البريطانية ومع ممثلي دول عدة، كما أن الموارد المالية للبلدية كانت أكثر بكثير من تلك التي كانت تحت سيطرة المجلس حين إنشائه، الأمر الذي يعني أن راغب النشاشيبي كان قادراً على توزيع الوظائف والمكاسب، وهذا أمر بحد ذاته يعتبر تحدياً للمجلس الإسلامي الأعلى ولرئيسه[54].

من الواضح أن هناك شريحة من الشعب لم تكن ترضى عن الصراعات

([52])Marlowe, The Seat of Pilate; an Account of the Palestine Mandate , p. 119.

([53])Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , p. 14.

([54])المصدر نفسه، ص 16.

العائلية البعيدة عن الهدف الوطني، ولم تكن هذه الشريحة ترغب في الدخول في اللعبة العائلية. وقد حملت جريدة الكرمل الصادرة في حيفا بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر بشدة على هذا الأمر حيث جاء فيها: «نحن وغيرنا نعلم أن الحسينيين في القدس يريدون أن يحافظوا على نفوذهم ووظائفهم في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وعمارة المسجد، كما يريد النشاشيبيون وأتباعهم أن يحافظوا على نفوذهم ووظائفهم في البلدية وغيرها، فليحافظوا جميعهم عليها ولينعموا بها هنيئاً، ولكن من دون أن يسيئوا إلى الأمة والوطن وأبنائه... أمامنا غرض أسمى جداً من أغراض العائلات وأغراض طلاب الوظائف إذا كانوا لا يخدمون وطنهم... غرضنا خدمة القضية العربية وجهادنا في سبيل إنقاذ فلسطين وسائر البلاد العربية من خطر الغزوة الصهيونية«...

هذا تعبير واضح لا لبس فيه، يدعو إلى نبذ الصراعات العائلية حول المناصب والمنافع، والاتجاه نحو المصلحة الوطنية بدلاً من التلهي بأمور جانبية ومكاسب شخصية تبعد الفلسطينيين عن مواجهة الخطر الحقيقي الذي يتهددهم، أي الخطر الصهيوني.

وهنا يجب ألا نغفل أن المفتي، كأي إنسان آخر، كان يسعى إلى المنفعة الشخصية وإلى تحقيق الطموحات، لهذا ليس من المستغرب أن يحقق مكاسب شخصية وعائلية من خلال المناصب، وخصوصاً في ظل مجتمع يعاني النزعة العائلية «العشائرية». لكن الجانب الشخصي يجب ألا يعني بأية حال من الأحوال تغليب المنفعة الشخصية على المنفعة العامة، وبخاصة في بلد يعاني من احتلال مضاعف.

يردّ المؤرخ عزة دروزة على هذا الكلام، وهو الذي عايش المفتي فترة طويلة من الزمن، وعمل معه في المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، فيقول إن منصبي الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي كانا من أقوى العوامل التي ساعدت على بروز قضية فلسطين كقضية إسلامية عامة، وعلى بروز المفتي كزعيم عربي إسلامي كبير، بحيث يمكن أن يقال إنه لو لم يشغل هذين المنصبين لما تجاوز جهاده ونشاطه في هذه السبل كثيراً على جهاد ونشاط رفاقه وزملائه[55].

([55])دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 ، ص 321.

ثالثاً: المؤتمر الإسلامي العام

ما إن بدأت مرحلة الثلاثينيات من القرن الماضي حتى كانت الأمور قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التأزم في فلسطين، إذ كان الخطر الصهيوني في تصاعد مستمر، والتحيز البريطاني واضح، يقابل ذلك مزيد من التراجع والوهن في قيادة اللجنة التنفيذية. وفي هذه المرحلة كان المفتي قد أصبح معروفاً بصفته قائداً وطنياً عربياً ومسلماً، وذلك يعود إلى الإنجازات التي حققها في الفترة الماضية، وأهمها جهوده الكبيرة لجمع الأموال من أجل إعادة ترميم الحرم الشريف. وعلى الصعيد الخارجي برز تأييده للثورة السورية ومشاركته الفاعلة في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة. وبذلك أصبح يحتل موقعاً مهماً بين القادة العرب والمسلمين، أصحاب المراكز المرموقة في السياسة والدين والذين كانوا يشكلون صلة وصل مع شعوبهم، أمثال رشيد رضا وعبد الحميد سعيد في القاهرة، وشكيب أرسلان في جنيف، ومحمد وشوكت علي في الهند، والثعالبي في منفاه بين القاهرة وبغداد، وشكري القوتلي في دمشق[56].

ولما كان العامل الديني هو الأكثر قوة بالنسبة إلى الفلسطينيين في ذلك الوقت فقد رأى الحاج أمين الحسيني ضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي تدعى إليه قيادات العالم الإسلامي من مختلف الأقطار لدراسة الخطر الصهيوني الذي تواجهه فلسطين.

1 ـ فكرة المؤتمر

يرى زيفي إيلبليغ أن فكرة المؤتمر كانت نتيجة التردد البريطاني في تطبيق توصيات اللجان التي زارت البلد في أعقاب اضطرابات عام 1929، (لجنة شو، لجنة هوب سمبسون، الكتاب الأبيض لعام 1930). لهذا لجأ القادة المسلمون إلى لفت أنظار الدول الإسلامية وطلب مساعدتها من أجل حماية الأماكن الإسلامية المقدسة، والمحافظة على الهوية الفلسطينية العربية[57].

([56])Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History , p. 104.

([57])Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , p. 26.

بدأ المفتي بإرسال دعوات لحضور المؤتمر إلى الحكام العرب والمسلمين، وإلى المنظمات الدينية والسياسية، وإلى أفراد مستقلين؛ ولمّا كان المفتي يدرك أن البريطانيين لن يسمحوا بعقد مؤتمر يتناول السياسة البريطانية، لهذا كان الهدف المعلن لهذا المؤتمر هو مناقشة الواقع الإسلامي والإجراءات الواجب اتخاذها لحماية مصالح الإسلام. وكانت المواضيع المحددة للدراسة في المؤتمر التي أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر ذات طابع ديني، إلا أنها كانت تحمل في طياتها ما يكفي من الغموض للإفساح في المجال للعامل السياسي[58]. ومما جاء في نص الدعوة: «... ولما كان المسلم للمسلم كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً، وكان الحادث إذا نزل بفريق فكأنما نزل بالمسلمين جميعاً، فقد رأى فريق من أهل الرأي النافذ والغيرة الحافزة من أهل هذه البلاد وغيرها من الأقطار الإسلامية القيام بدعوة واسعة النطاق لعقد مؤتمر إسلامي عام في بيت المقدس الذي تشرف بإسراء الرسول الأعظم (صلى الـلـه عليه وسلم)، يدعى إليه أعيان الملّة الإسلامية وكبراء رجالها من سائر الأقطار الذين عهدت فيهم الغيرة والحميّة والعلم الصحيح والرأي السديد والبصر النافذ للبحث في حالة المسلمين الحاضرة، وفي صيانة الأماكن المقدسة الإسلامية من الأيدي الممتدة إليها الطامعة بها، وفي شؤون أخرى تهم المسلمين جميعاً وتعود عليهم بالخير العميم والنفع العظيم إن شاء الـلـه تعالى»[59]. وكانت هذه الدعوة بإمضاء رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ومفتي الديار المقدسية، محمد أمين الحسيني.

لم يكن المؤتمر الإسلامي فكرة جديدة، إذ كان قد عُقد سابقاً المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة عام 1926، حيث حضره عدد من القادة والزعماء ورجال الدين من العالمين العربي والإسلامي، وكان الحاج أمين الحسيني بين المدعوين. وعقد مؤتمر إسلامي في فلسطين عام 1928 حضره ممثلون من فلسطين والدول العربية المجاورة لبحث قضية البراق، لكنه كان مؤتمراً على نطاق ضيق ومحدود.

([58]) Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , p. 59.

([59])عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ 1931م ، أعدها للنشر أحمد بن ميلاد؛ تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ص 140 ـ 141.

الجديد في هذا المؤتمر كان في أهداف المؤتمر التي في مجملها تخص فلسطين والأماكن المقدسة فيها، وفي اختلاف الفئات المدعوة إليه من جهة، وكثرة عدد هؤلاء المدعوين من مختلف الجنسيات من جهة ثانية. لهذا كان المؤتمر أشبه بتظاهرة إسلامية عالمية مؤيدة لفلسطين.

في مؤتمر مكة عام 1926 نشأت علاقة متينة بين الحاج أمين الحسيني وزعماء الهند المسلمين، وأبرزهم: مولانا شوكت علي جوهر، ومولانا محمد علي جوهر، والسيد شعيب قرشي. وهؤلاء ينتمون إلى لجنة الخلافة التي أنشأها زعماء الهند المسلمون بعد انتهاء الحرب الأولى انتصاراً لتركيا بقيادة أتاتورك[60]. وقد تمّ الاتفاق خلال هذا المؤتمر على عقد مؤتمر إسلامي في القدس نصرة للقضية. إضافة إلى زعماء المسلمين في الهند، كانت العلاقات قد توطدت بين المفتي وعدد آخر من زعماء المسلمين، أمثال الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي، وضياء الدين الطباطبائي من إيران.

عقد المؤتمر في 7 كانون الأول/ديسمبر 1931، وقد صادفت ليلة ذكرى الإسراء والمعراج، وكان من أبرز الحاضرين من الهند مولانا شوكت علي، ومن باكستان الشاعر الكبير محمد إقبال، ومن العراق الإمام السيد محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ومن مصر عبد الرحمن عزام، والعلامة محمد رشيد رضا، وشيخ الأزهر السابق، ووزير الأوقاف، ومن لبنان رياض الصلح، ومن سورية شكري القوتلي، إضافة إلى شخصيات عديدة من السعودية واليمن والأردن؛ وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر نحو مئة وخمسين عضواً بينهم وفود من البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا وألبانيا ومن القارة الأفريقية ومن الأميركتين[61]. وكانت هذه الشخصيات تعتبر في معظمها من رجالات العمل الوطني والإسلامي في بلدانها، فإذا أخذنا مثلاً، الإمام الشيعي المعروف محمد حسين كاشف الغطاء، لوجدنا أنه كان من الذين حاربوا ضد البريطانيين في العراق حتى أصبح ناشطاً مهماً في الحركة الوطنية العراقية المطالبة بالاستقلال، واعتبر يوم مغادرته إلى فلسطين مناسبة كبيرة في النجف، حيث رافقه موكب مؤلف من ثلاثين سيارة إلى بغداد في طريقه إلى القدس[62].

([60])عجاج نويهض، ستون عاماً مع القافلة العربية: مذكرات عجاج نويهض ، إعداد بيان نويهض الحوت (بيروت: دار الاستقلال، 1993)، ص 151.

([61])المصدر نفسه، ص 153 و155 ـ 156.

([62])Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History , p. 117.

كانت قضية البراق من أولى القضايا التي تناولتها جلسات المؤتمر حيث تم التأكيد على خطورة المطامع اليهودية في الأماكن الإسلامية المقدسة، وجاء في إحدى النقاط المطروحة للبحث: «بيان الأخطار والأضرار التي تنجم عن تمكن اليهود في فلسطين، من الوجهة الدينية الإسلامية. وتعيين الوسائل التي يجب اتخاذها لصدهم عن ذلك، كشراء الأراضي ووقفها على المشاريع الخيرية الإسلامية العامة، وإيجاد المؤسسات المالية للارتهان، وإقراض المزارعين على المحاصيل وغير ذلك. وكذلك المساعدة على تكثير اليد العاملة لتكوين المشاريع الاقتصادية وتوفير الإنتاج على أوسع نطاق ممكن»[63].

استمرت أعمال المؤتمر الذي ترأسه الحاج أمين الحسيني عشرة أيام، فكانت الكلمات تلقى في كل جلسة من قبل ممثلي الدول. وكان من أبرز الخطباء، عبد الرحمن عزام من مصر الذي ندد في خطبته بفظائع الاستعمار الإيطالي في طرابلس الغرب وبرقة، وأسهب في شأن استشهاد البطل عمر المختار، كما نادى بتحرير فلسطين من الصهيونية، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن ألقت القبض عليه، وأخرجته من فلسطين في اليوم التالي[64].

من الخطباء البارزين أيضاً، كان المحامي الفلسطيني عوني عبد الهادي، الذي قدم مداخلة حول الأماكن المقدسة وشرح أطماع اليهود الصهاينة فيها، ثم وصف نظام الانتداب بأنه المصدر الرئيسي الذي يزيد من قوة الصهيونية في فلسطين، وقدم اقتراحاً برفض الانتداب[65]، إلا أن المفتي الذي كان وعد بعدم إثارة مواضيع توتر العلاقات مع سلطات الانتداب آثر عدم إثارة هذا الموضوع.

وانتهى المؤتمر بإصدار عدد من القرارات والتوصيات ذات الطابع السياسي محورها الرئيسي الاستعمار والاحتجاج على همجيته ووسائله في كل بقعة إسلامية، فاستنكر المؤتمر فظائع الإيطاليين في طرابلس الغرب وبرقة، واستنكر القانون الفرنسي القاضي بتنصير مسلمي البربر في المغرب العربي،

([63])الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ 1931م ، ص 257.

([64])نويهض، ستون عاماً مع القافلة العربية: مذكرات عجاج نويهض ، ص 155.

([65])Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History , pp. 120 - 121.

كما استنكر قرار لجنة البراق الدولية وأعمال البريطانيين في فلسطين، وأعمال الفرنسيين في لبنان وسورية[66].

أما بالنسبة إلى فلسطين، فقد اتخذت قرارات عدة كان أهمها: إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، وإنشاء دائرة معارف إسلامية، كما اتخذت قرارات من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين، منها إنشاء شركة لإنقاذ الأراضي، والعمل على إقراض الفلاحين وأصحاب الحرف الصغيرة.

لم تتمكن اللجنة التنفيذية التي انبثقت من المؤتمر من تحقيق معظم القرارت المتخذة، فبقيت حبراً على ورق ولم يكتب لها التنفيذ. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى عدم إيجاد مصادر لتمويل هذه القرارات المشاريع، على الرغم من كل الجهود التي بذلها المفتي وعدد كبير من أعضاء المؤتمر في هذا الصدد، إلا أن محاولات سلطات الانتداب كانت أقوى من حيث منع تحويل الأموال والوقوف بوجه أي جهد قد يساعد على تنفيذ المقررات. لكن المؤرخ عجاج نويهض الذي كان أميناً للسر في لجنة الدستور التي انبثقت من المؤتمر يقر للأمانة التاريخية أن العلة في عدم ملاحقة قرارات المؤتمر وتنفيذها على المدى البعيد لا تكمن في الاستعمار وحده، إذ إن قلة التنظيمات الوافية الشروط في العالمين العربي والإسلامي كانت السبب الأكبر في عدم تنفيذ القرارات[67]. وهذه إشارة واضحة إلى أهمية تنظيم عمل الفلسطينيين لمقاومة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية.

وبحسب ما ورد على لسان المفتي، فهو يقول بعد زيارته إلى الهند لجمع التبرعات إن سكرتير اللجنة الخاصة بجمع التبرعات هناك، وهو وزير المعارف آنذاك، قد أبلغه أنه اطلع على تعليمات واردة من حكومة لندن إلى نائب الملك، وخلاصتها أن يعامل وفد المؤتمر الإسلامي بالاحترام والعناية الشخصية، وأن يحال بكل الوسائل دون نجاح مهمته، لأن من شأنها أن تعرقل سياسة حكومة جلالته في فلسطين. وبالفعل فقد منع الإنكليز خروج الأموال من الهند، وأحبطوا مهمة الوفد[68].

([66])نويهض، المصدر نفسه، ص 156.

([67])المصدر نفسه، ص 157.

([68])العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، ص 58.

ويبدو أن فكرة إنشاء جامعة في القدس قد أقلقت البريطانيين والصهاينة، إذ إن مثل هذه الجامعة ستهيئ للشباب الفلسطيني فرصة العلم في بلادهم من دون حاجة إلى الاغتراب، وهذا لا يتلاءم مع سيطرة بريطانيا على التعليم بالنسبة إلى الفلسطينيين، في حين كان لليهود حرية التعليم في مدارسهم وفق برامج خاصة بهم، وقد أقاموا الجامعة العبرية بمساعدة بريطانية. فإذا أسس العرب جامعة لهم في القدس، فهذا يعني نهضة تعليمية عربية، وهو أمر تحاربه بريطانيا، وتعتبره مخالفاً لسياستها القائمة على وعد بلفور.

بلغت العقبات في وجه المؤتمر إلى حد أن اللجنة التنفيذية كان من مهامها أن تعمل على عقد مؤتمر إسلامي مرة كل عامين، إلا أن مؤتمر القدس كان الأول والأخير، ولم يتمكن المفتي من عقد مؤتمر مماثل مرة أخرى.

إن تقييم المؤتمر الإسلامي العام يجب أن يكون على محورين، الأول ، أن المؤتمر تكمن أهميته في انعقاده في القدس وفي تلك المرحلة المهمة من تاريخ فلسطين، وفي العدد الكبير من مسلمي العالم الذين اجتمعوا في المدينة المقدسة، حيث استطاع هؤلاء التعبير عن رفضهم لأشكال الاستعمار والاحتلال، ولو أنّ الأمر لم يتعد أسلوب الخطابة، لكننا هنا يجب أن نضع في الحسبان أن هذا المؤتمر كان يجري في ظل الاحتلال، ولم يكن أعضاء المؤتمر يتمتعون بحريتهم الكاملة. أما على المدى البعيد، فلا بد من الاعتراف بأن المؤتمر لم يكتب له النجاح من حيث تحقيق ما كان يصبو إليه الأعضاء، أو من حيث المقررات التي اتخذت ولم يتمكن المؤتمر من تنفيذها.

2 ـ المواقف من المؤتمر

انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس بموافقة من السلطات البريطانية، وإن لم تكن هذه الموافقة بشكل علني، لكنها بالمقابل كانت مشروطة. فالفلسطينيون سعوا من جانبهم لعقد هذا المؤتمر في القدس من أجل إيجاد غطاء عربي إسلامي لقضيتهم، أما الجانب البريطاني فقد كانت لديه شروط مسبقة للموافقة عليه.

كانت السلطات البريطانية تخشى من إثارة شعور العرب والمسلمين في فلسطين جرّاء انعقاد هذا المؤتمر، كما كانت تخشى المس بعلاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول التي كانت تعارض المؤتمر. لهذا سعى

المندوب السامي آرثر واكهوب (Arthur Wauchope) إلى إيجاد تطمينات لدولته وللدول المعارضة، حيث قام باتصالات عدة مع المفتي لهذه الغاية، كان بنتيجتها أن حصل على وعد من الحاج أمين الحسيني بعدم مناقشة أي مواضيع من شأنها أن تشكل إحراجاً للسلطات البريطانية.

ولمّا كان عدد كبير من الحضور ينتمون إلى الحركات الوطنية، فقد أثار هذا الأمر مخاوف بعض الدول التي كانت تحتل أراضي الآخرين أو كانت لديها مشاكل داخلية. فقد قامت قيامة الأتراك عندما وصلت إليهم أنباء حول إمكانية دعوة الخليفة السابق المنفي في فرنسا لحضور المؤتمر، أما الإيطاليون، الذين كانت أخبار فظائعهم في طرابلس الغرب تغضب الرأي العام الإسلامي، فقد رموا بثقلهم لدى الإنكليز لمنع المؤتمر. وأعربت يوغوسلافيا بدورها عبر سفارتها في لندن عن قلقها من المؤتمر، إذ كان من المفترض أن يحضره عدد من المعارضين. كما أن الحكومة الألمانية أثارت قضية المؤتمر مع البريطانيين من خلال قنصليتها في القدس وسفارتها في لندن.

في قراءة لعناوين الصحافة الفلسطينية، نقرأ في جريدة فلسطين بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1931 العنوان التالي: «اهتمام الدول بالمؤتمر الإسلامي العام، المستر يونغ عند سماحة المفتي»..

وفي التفاصيل: «... إن حكومات إنكلترا وفرنسا وإيطاليا قد أخذت تهتم جدياً بأمر المؤتمر الإسلامي العام الذي قرب موعد انعقاده، فالأولى والثانية تخشيان أن يتناول البحث السياسة الجارية في البلدان الشرقية التي يشرف كل منهما عليها وأن يتخذ المؤتمرون قرارات تكون ذات أثر في موقف أهالي تلك البلدان، وتخشى الأخيرة أن يعرض المؤتمر لموقفها في طرابلس وبرقة وإعدامها للمجاهد عمر المختار».

ونشطت الاتصالات مع المفتي في تلك الفترة من قبل البريطانيين والأوروبيين قبل انعقاد المؤتمر، فأوردت جريدة فلسطين في العدد نفسه ما يلي: «... إن المستر يونغ، السكرتير العام لحكومة فلسطين، قد زار سماحة المفتي واستمزج رأيه في المواضيع التي سيبحثها المؤتمر فأفهمه سماحته أن الغاية الأساسية من عقد المؤتمر هي بحث مسألة البراق وتأسيس الجامعة الإسلامية في القدس وأن المجلس الإسلامي كان أبلغ الحكومة يوم عينت لجنة البراق أن المسلمين لا يتقيدون بحكمها مهما كان لأنهم لا يعتبرونها

ذات صلاحية في الأمر ولأنها مؤلفة بموجب صك الانتداب الذي لا يعترف العرب به«...

وفي الإطار نفسه نقرأ: «... إن زيارة سماحة رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لفخامة المندوب السامي الجديد في دوائر الحكومة كانت بناء على دعوة رسمية تلقاها سماحته من فخامة المندوب والغاية منها التعارف والبحث في بعض الشؤون...»، «... وقد علم مندوبنا أيضاً أن سعادة قنصل جنرال دولة فرنسا في القدس قد طلب بدوره الاجتماع إلى سماحة المفتي...».

عربياً، لم تكن معارضة المؤتمر تختلف كثيراً عنها في الدول الأوروبية. فالسعودية، وعلى رأسها الملك ابن سعود، كانت قلقة على زعامتها في العالم الإسلامي، إذ كانت تخشى من تحويل اهتمام المسلمين إلى القدس بدلاً من مكة. أما الحكومة المصرية، فقد كانت أكثر الحكومات معارضة للمؤتمر، إذ كانت أولاً تخشى من إثارة قضية الخلافة بين المسلمين وهي قضية تتعارض مع طموحات الملك أحمد فؤاد، كما كانت تخشى من الإشاعات التي أثيرت حول إمكانية حضور الخديوي السابق عباس حلمي للمؤتمر. وقد أعربت الحكومة المصرية عن قلقها من الأنباء التي وردتها عن مشروع إنشاء جامعة إسلامية في القدس، إذ كان هذا الأمر يشكل تهديداً لمكانة الأزهر الشريف بالنسبة إلى المسؤولين المصريين[69].

هذه التفاصيل لها أكثر من دلالة، فهي أولاً تكشف أهمية المفتي ودوره على الساحة السياسية الفلسطينية، حيث كانت الجهات الرسمية من بريطانية وأوروبية تتباحث معه بشكل رسمي، ليس بصفته مفتياً أو رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى فحسب، بل بوصفه زعيماً سياسياً يمثل الشعب الفلسطيني أيضاً.

وتفسر لنا هذه الأنباء أيضاً مدى الأهمية التي كان يشكلها المؤتمر الإسلامي المزمع انعقاده، ومدى الخطر الذي كان يشكله بالنسبة إلى كثير من الدول، الأمر الذي استدعى تحركاً دبلوماسياً ناشطاً في سبيل الحد من خطورته، إن لم يكن بالإمكان منع انعقاده.

([69])Kupferschmidt, The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine, pp. 200-201.

وقد تحركت الدوائر الدبلوماسية البريطانية محاولة إيجاد حل لمشكلة المؤتمر، فرأت وزارة المستعمرات أن من الأفضل لها أن تأخذ موقف الحياد، وبخاصة أنها كان لديها تطمينات بأن نشاطات المؤتمر لن تمس بالعلاقات الدولية لسلطات الانتداب؛ لهذا عندما سئل وكيل وزير المستعمرات من قبل أحد النواب عن المؤتمر، قال إن المفتي الذي دعا إلى المؤتمر الإسلامي العام يدرك ما عليه من تبعة، وإنه حريص على السير بالمؤتمر في طريق لا تسبب التباساً أو مضايقة للحكومة البريطانية[70]. لكن وزارة الخارجية كانت تكثف ضغوطها من أجل منع المؤتمر من الانعقاد، إذ كانت تخشى من حدوث أزمات على الصعيد الدولي؛ لكنها اضطرت في النهاية إلى قبول فكرة وزارة المستعمرات، والقائلة إن أي قرار بريطاني قد يتخذ لمنع المؤتمر سوف يؤدي إلى اندلاع الفوضى في فلسطين التي قد تصل في خطورتها إلى حد الثورة[71].

في إطار المواقف، يجب ألا نهمل الطرف الأكثر تضرراً من انعقاد المؤتمر، ونعني به الحركة الصهيونية. فقد تحرك رجالها في الاتجاهات كلها، فلسطينياً وعربياً وأوروبياً، لبث الأقاويل عن أهداف المؤتمر مستهدفين الحاج أمين الحسيني في المقام الأول. وفي أثناء انعقاد جلسات المؤتمر أوردت صحيفة فلسطين بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر، نقلاً عن صحيفة دافار الصهيونية تعليقاً على أعمال المؤتمر، جاء فيه: «انقلب المؤتمر الإسلامي العام في أيامه الأخيرة إلى مسرح تمثل عليه رواية بغض أبناء إسرائيل واتخذت فيه مقررات لا معنى لها غير إشهار الحرب على اليهود وأعمال اليهود...

لقد عقد المؤتمر برضا الحكومة وهذا هو العمل السياسي المزعج... من نتهم بهذا؟ إننا لا نتهم الحاج أمين الحسيني ولا شوكت علي، لأن فلسفتهما وأعمالهما ومواقفهما السياسية معروفة لدينا من زمن طويل!

لقد أنذرنا اليهود، وأنذرنا حكومة فلسطين، وقلنا لأنفسنا وللحكومة أن الأمر لا يجوز فيه أن تقف حكومة فلسطين موقف المتفرج، لأن عليها بوصفنا

([70])فلسطين ، 1931/12/9.

([71])Nafi, Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History , p. 116.

حكومة منتدبة بنوع عام، وحكومة انتدابية بوجه خاص، كان يدعوها إلى أن تكم أفواه الذين يبثون الشغب ويزرعون الكراهية والبغضاء، وأن تعمل بعد ذلك على المحافظة على الأمة اليهودية التي لها حقوق خاصة في هذه البلاد، لأن اليهود هم أساس الانتداب والسبب الرئيسي في وضعه...».

أما داخلياً، أي في الساحة الفلسطينية، فالمعارضة كانت أيضاً في وجه المؤتمر من قبل المعارضين للحاج أمين الحسيني، أي راغب النشاشيبي ومؤيديه. وقد عللت المعارضة موقفها بأنه لم تتم استشارة أعيان فلسطين بشأن انعقاد المؤتمر، كما بادر المعارضون إلى إرسال رسائل إلى زعماء مصر يحرضونهم على عدم حضور المؤتمر، مبررين دعواهم بأن غاية الحاج أمين الحسيني هي اختيار خليفة للمسلمين. وعلى الرغم من المحاولات كلها التي قام بها عبد الحميد سعيد (رئيس جمعية الشبان المسلمين في مصر) للوساطة، وتسليمه رئيس المعارضة بطاقات الدعوة إلى حضور المؤتمر، إلا أن الوساطة أخفقت، وأخذت صحف المعارضة تهاجم المؤتمر، وتم توزيع مناشير مناهضة له في أنحاء البلاد. وكانت النتيجة أن قام رئيس بلدية القدس راغب النشاشيبي بالدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي مضاد، فعقد هذا المؤتمر في فندق الملك داوود بالقدس في اليوم ذاته الذي انعقد فيه المؤتمر الإسلامي العام، وأطلق عليه اسم مؤتمر الأمة الإسلامية، إلا أن هذا المؤتمر باء بالفشل ولم يتمكن أعضاؤه من منافسة المؤتمر الإسلامي العام[72].

3 ـ زعامة المفتي بعد المؤتمر

استطاع الحاج أمين الحسيني أن يحقق معظم أهدافه من هذا المؤتمر، إذ تمكن من كسب مزيد من الدعم العربي والإسلامي للفلسطينيين، وتقوية الروابط مع زملائه من العرب والمسلمين، وازدادت هيبته وقوته بين العرب والمسلمين، فانتخب رئيساً للجنة التنفيذية المنبثقة من المؤتمر، والتي تألفت من خمس وعشرين شخصية مسلمة[73]. وصار يخاطب العالم العربي والغربي

([72])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 108 ـ 109 و112.

([73])Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , p. 63

بصفته رئيساً للمؤتمر الإسلامي العام، فأصبحت شهرته محلية، وعربية، وإقليمية وإسلامية.

تختصر نتائج المؤتمر الإسلامي العام على الصعيد الشخصي للحاج أمين الحسيني فترة تمتد من استلامه لمنصب الإفتاء في العام 1921 وحتى نهاية المؤتمر الإسلامي في بداية عام 1932، أي تختصر سياسته خلال عقد من الزمن. خلال هذه الفترة، مارس الحاج أمين الحسيني قيادته بصفته صاحب أعلى سلطة دينية، فكانت مرحلة القيادة من خلال عامل «الدين» أهم مرحلة من مراحل قيادته، إذ إنها رسخت زعامته في أذهان الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي في صورة الشيخ المهيب، مفتي فلسطين الأكبر الحاج أمين الحسيني، حيث لازمته هذه الصفة طوال حياته، وبعد رحيله.

لقد قفز بزعامته من المحيط الفلسطيني، الديني ثم السياسي، إلى المحيط العربي ـ الإسلامي، ليصبح بعد موت الملك فيصل، ثم لاحقاً بعد وفاة موسى كاظم الحسيني، أشهر زعيم عربي خارج القطر الذي ينتمي إليه. وكان لنشاطه الشخصي وحيويته وانغماسه في العمل الوطني وللظروف التي كان عرب فلسطين يمرون بها في فترة الانتداب فضل مشترك في صعوده السريع نحو الزعامة الشاملة[74].

أطلق الكثيرون على سياسة الحاج أمين الحسيني صفة الاعتدال، والاعتدال هنا يعني عدم معاداة البريطانيين، وهذه حقيقة واضحة في الفترة الأولى من قيادة الحاج أمين الحسيني، أي الفترة التي تلت تعيينه مفتياً وحتى بداية الثلاثينيات. لكن هذا لا يعني أن الحاج أمين الحسيني لم يكن يعادي الإنكليز على مصلحة الشعب الفلسطيني، بل ربما كان يعتقد أنه من الأفضل للفلسطينيين في تلك الفترة الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع سلطات الانتداب وتوجيه الجهد كله لإحباط مشروع الوطن القومي من خلال محاربة الصهاينة. كما أن المفتي كان يتبع سياسة استطاع من خلالها إقناع الإنكليز بأنه أجدر من يستطيع المحافظة على الأمن والهدوء، ومن جهة أخرى تمكن من تثبيت قيادته أمام السواد الأعظم من الفلسطينيين.

([74])أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر (بيروت: جريدة المحرر، 1965)، ص 67.

وعندما تدعو الحاجة إلى النزول عند رغبة الشعب كان يقوم بما يحقق ذلك، ومن ناحية أخرى عندما يتعلق الأمر بسلطات الانتداب كان يتجنب القيام بكل ما من شأنه تهديد العلاقة بينهما. ويعطينا المثل التالي فكرة عن كيفية تعاطي الحاج أمين الحسيني مع المناسبات العامة التي كانت تستدعي مراعاة مشاعر الجماهير الغاضبة من سياسة الانتداب البريطاني:

نقرأ في جريدة فلسطين بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 1922 تحت عنوان «المثل الأعلى» ما يلي: «امتنع سماحة رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الحاج أمين الحسيني أفندي الحسيني والأعضاء الكرام عن حضور حفلة تحليف المندوب السامي يمين الإخلاص، وكأني بلسان حال ذلك الرئيس، يقول: لا أنزل إلا على رأي الأمة وحكمها، فإذا قاطعت قاطعت، وإذا رفضت رفضت، وإذا رضيت رضيت، وإذا غضبت غضبت، وأتحمل كل تبعة تأتي من تعقيب هذه السياسة بكل راحة وإطمئنان».

ويعلق الكاتب في الجريدة على النبأ قائلاً: «إيه أيها الرئيس الجليل، بارك الـلـه فيك وفي سياستك الرشيدة، وأكثر من أمثالك المخلصين الذين لا يزعزع إيمانهم الوطني مزعزع، ولا يبالون بتهديد ولا وعيد، بل تراهم عند كل نازلة وفي كل موقف صعب مجدين في سيرهم غير مترددين في خطتهم، يقودون أمتهم إلى المجد بقلوب خالصة مطمئنة وإيمان ثابت قوي، أولئك أبطال التاريخ، أولئك قادة الشعب المخلصون».

هذا التصرف من قبل المفتي يظهر فناً في القيادة السياسية، إذ إن القائد في مثل هذه الظروف يجب أن يراعي طموحات الشعب ويعمل من خلالها، وكلما حاول الابتعاد عن رغبات مواطنيه خفت ثقة الناس به، وفقد شعبيته التي لا بد منها للاستمرار في تزعم الحركة الوطنية.

من ناحية أخرى تظهر الجريدة في الخبر نفسه كيف لبت المعارضة الدعوة التي وجهت إليها لحضور الحفل، حيث جاء التعليق كالتالي:

...»ولم يحضر هذه الحفلة من الوطنيين إلا أفراد قلائل وبعض المأمورين ورؤساء البلديات الذين عينتهم الحكومة، فكانوا والحالة هذه لا يعبرون عن غير آرائهم الخاصة. ومع هذا كله فإنا كنا نود لو لم يحضروا حفلة تسجل عليهم وعلى أبنائهم وأحفادهم الذل والاستعباد سيما وقد قاطعتها الأمة بأجمعها«...

يظهر الفرق بين زعيم وآخر من خلال تصرفات كهذه، وعلى مثل هذه التصرفات يستطيع الشعب أن يحكم وأن يقرر من هو الزعيم الوطني، لهذا رأينا أن عنوان المقالة في جريدة فلسطين كان «المثل الأعلى» في إشارة إلى الحاج أمين الحسيني الذي أعطاه كاتب المقالة هذه الصفة بناء على موقف معين اتخذه المفتي من سلطات الانتداب.

ما الذي جعل الحاج أمين الحسيني في نظر الكاتب «مثلاً أعلى» للشعب الفلسطيني، وما الذي جعل الكثيرين في العالم العربي والإسلامي يعترفون بزعامته؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تحتم علينا ضرورة الوقوف عند الصفات التي ميّزت الحاج أمين الحسيني عن غيره من القيادات في تلك الفترة، وجعلته بالتالي يتفوق عليها. لا حاجة إلى تكرار أهمية المكانة العائلية التي كان المفتي يستفيد منها على أكمل وجه، لكن هذه الميزة لا تجعله بالضرورة متفوقاً على غيره، حتى ضمن العائلة الواحدة، لا بد أن هناك صفات أخرى ساهمت في زعامته.

يرى معظم الذين عايشوا الحاج أمين الحسيني في تلك الفترة وفي فترات لاحقة أنه كان يتمتع بنوع خاص من الكاريزما التي تميز القادة، والتي تجعل معظم الناس مقتنعين بسياسته وبطروحاته. حتى أن كثيرين من البريطانيين واليهود، والذين لم يتقبلوا زعامة الحاج أمين الحسيني، لم يخفوا إعجابهم به كشخصية تتمتع بسحر خاص يجذب الجماهير.

في هذا الإطار يقول عنه كريستوفر سايكس: «حين تلتقيه تجده شخصاً مؤثراً، كان يتمتع بسحر شخصي، لم يكن يبدو كتوماً، لكنه كان يترك انطباعاً أمام الجميع بما لا يدع مجالاً للشك في أنه سيدافع حتى النهاية من أجل الحفاظ على القدس وفلسطين؛ من المستحيل أن تنخدع بإخلاصه، إذ كان يتمتع برفعة طبيعية، وسيماً على الرغم من ضآلة حجمه، شرقاً لم يرتد يوماً زياً أوروبياً، كان صوته رقيقاً، لم يكن يرفع صوته أبداً، بل كان يستخدم خدعته بأن يجلس صامتاً كالتمثال»[75].

لكن سايكس لم يكن يورد هذه الصفات من باب المديح للمفتي، بل كي

([75])Sykes, Crossroads to Israel , pp. 127-128.

يعطينا فكرة عن أن الحاج أمين الحسيني كان قادراً على خداع الجميع، وعلى رأسهم البريطانيون، فنجده يستطرد قائلاً: «لم يخدع فقط الشعب البريطاني، فجورج أنطونيوس، أحد أهم المثقفين العرب، لم يغير رأيه أبداً بأن الحاج أمين الحسيني كان قديساً»[76].

أما مارلو، فيصفه بأنه كان واحداً من أقدر السياسيين الذين أنجبهم الشرق الأدنى في السنوات الماضية. ويضيف أن الحاج أمين الحسيني كان يستطيع أن يثير التعصب الديني من دون أن يكون متعصباً، وهو بحسب المقاييس الشرقية مخلص بمعنى أنه ليس مدفوعاً بدوافع مادية لتحقيق منفعة شخصية خاصة، وهو شخص مقتدر جداً وخطير جداً، حيث ارتكب البريطانيون خطأ في تقديره ولم ينتبهوا إليه إلا بعد أن فات الأوان[77]، فهم أرادوا أن يقيدوه بالمنصب، لكنه كان كالرجل الذي أعطي حبلاً كي يشنق نفسه به، لكنه كان قادراً بدلاً من ذلك على استخدام الحبل استخدامات أخرى بعيدة عن الشنق[78].

لا شك في أن الحاج أمين الحسيني خرج بعد هذه المرحلة أكثر نضجاً وأكثر وعياً لخطورة الوضع في فلسطين، وما تواجهه من مؤامرات بريطانية صهيونية. وإذا كان قد اكتسب تأييد السواد الأعظم من الفلسطينيين وولاءهم، إلا أنه في المقابل أصبح عدواً للصهاينة ولنسبة كبيرة من البريطانيين الذين كانوا يرون في سياسته المعتدلة نوعاً من المراوغة، ولشريحة من الفلسطينيين الذين كانوا لا يؤيدون سياسته. وأصبح ربما منافساً لعدد من الزعامات العربية التي لم تكن لترضى في جميع الأحوال بزعامة الحاج أمين الحسيني، والتي كانت تشكل بالنسبة إليهم منافسة على زعامتهم. إلا أن زعامة المفتي لم تكن ترتكز على دعم زعماء الدول وقادتها، بقدر ما ارتكزت على دعم الشعوب والجماهير العربية والمسلمة، كما سنرى لاحقاً.

هذا القدر الكبير من الزعامة السياسية والدينية التي توصل إليها الحاج أمين الحسيني، وبخاصة على الصعيدين العربي والإسلامي، لم يكن يعني خلو الساحة الفلسطينية من أصوات معارضة لزعامة المفتي، ومن أصوات

([76])المصدر نفسه.

([77])صالح، التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد (1917 ـ 1948) ، ص 109.

([78])المصدر نفسه، ص 115.

أخرى، إن لم تكن معارضة، لكنها كانت تطالب بنوع من المشاركة في القرار السياسي.

إن أخصام الحاج أمين الحسيني من عائلة النشاشيبي ومؤيديهم كانت معارضتهم معروفة في الأوساط الفلسطينية تحت عنوان الصراعات العائلية، ولو أن الأمر كان في حقيقته يحمل معاني أكبر من ذلك. لكن الساحة الداخلية كانت تنبئ بظهور اتجاهات جديدة في أوساط الشباب الفلسطيني، ومع دخول العام 1932، أخذت هذه الأوساط تبرز أكثر فأكثر، وأصبحنا أمام شريحة من الشباب والنخب المثقفة تسعى إلى طرح أفكارها وطرح مشاريعها الهادفة إلى إنقاذ الوطن، وذلك عبر إنشاء الأحزاب السياسية. فهل نجحت هذه النخب في إيجاد موقع قدم لها في الساحة السياسية؟ وهل تمكنت بالتالي من الوصول إلى الجماهير وإقناعها بالطروحات والمشاريع التي قدمتها؟ وفي النهاية هل استطاعت الدخول في مرحلة جديدة على صعيد القيادة السياسية في فلسطين تحت عنوان «القيادة السياسية المشتركة» في مواجهة الاحتلال البريطاني والخطر الصهيوني؟

القسم الثالث
الحركة الوطنية سياسياً وعسكرياً

الفصل الخامس
الأحزاب في ظل الاحتلال

تعتبر الأحزاب معلماً من معالم الديموقراطية في الدول، كما أن الحياة الحزبية تعتبر بدورها ظاهرة صحية في المجتمع، بحيث إنها تحجّم سياسة حكم الفرد، وتجعل التعددية بديلاً منها. إن الأحزاب، في الدول المستقلة على وجه الخصوص، تفتح مجالاً واسعاً أمام الأفراد للتعبير عن آرائهم السياسية المختلفة بشكل علني، بحيث قد يكون الحزب مؤيداً لسياسة الدولة، أو معارضاً لها، وفي أحوال أخرى قد يتبع سياسة مستقلة. إلا أن الأحزاب السياسية في جميع الأحوال تبقى من أهم الوسائل الحضارية للتعبير عن رأي الجماعات في الأمور التي تطال حياة الأفراد في المجتمع.

هذا في الدول المستقلة، لكن هل تنطبق هذه المعايير نفسها على الأقاليم غير المستقلة، وبالتحديد تلك الواقعة تحت الاحتلال؟ وكيف تمارس التعددية الحزبية في إقليم محتل لا يتمتع باستقلال سياسي أصلاً؟

في فلسطين، الواقعة تحت الاحتلال، لم يكن الأمر بهذه السهولة، إذ كما ذكرنا سابقاً، لم ينعم الفلسطينيون بالاستقلال السياسي على مدى قرون، وبالتالي لم يمارسوا الحياة الدستورية والسياسية في ظل الانتداب البريطاني كما حصل في أقاليم عربية أخرى. وكما لاحظنا في القسم الأول، فإن مشاركة الفلسطينيين في الأحزاب السياسية كانت مشاركة ضمن الأحزاب والحركات السياسية العربية التي كانت تضم رجالاً وطنيين من مختلف الأقطار العربية.

في ظل الانتداب البريطاني، ومع انعزال فلسطين عن محيطها العربي،

ومواجهتها الخطر الصهيوني منفردة كان لا بد من الاتجاه نحو العمل السياسي الخاص بدلاً من العام. لكن هذا لم يكن ليعني في بداية الانتداب الاتجاه إلى تشكيل أحزاب سياسية مستقلة، ذلك لأن الحركة الوطنية الفلسطينية في بدايتها لم تكن لديها إمكانية إنشاء حركة حزبية مستقلة.

وخلال فترة العشرينيات وحتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، استأثرت اللجنة التنفيذية بالقيادة السياسية الرسمية، كما مر معنا سابقاً، وخلال تلك الفترة أيضاً، أخذ الحاج أمين الحسيني يستأثر تدريجاً بالزعامة الشعبية في الساحة الوطنية، حتى توصل إلى أن يكون زعيم الحركة الوطنية من دون منازع، وبخاصة بعد المؤتمر الإسلامي العام في القدس الذي خرج الحاج أمين الحسيني في نهايته زعيماً سياسياً ودينياً في فلسطين والعالمين العربي والإسلامي.

ومع بداية الثلاثينيات أيضاً، أصبح ما يجري في فلسطين مدار اهتمام الدول العربية والإسلامية، وأصبحت قضية فلسطين والخطر الصهيوني عليها مطروحة أمام جماهير هذه الدول بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي العام.

كان هناك جيل من الشباب الفلسطيني يطمح بدوره إلى ممارسة العمل الوطني وإلى دخول معترك السياسة لمواجهة الاحتلال، إنما في حلّة جديدة. فقد كانت هذه النخبة ترى ضرورة التجديد في طريقة العمل الوطني، أي إيجاد نمط جديد بعدما لمست إخفاقاً الأنماط السابقة والقديمة التي كانت لا تزال قائمة. ومع نهاية العام 1931، كانت الأجواء في فلسطين تبدو مهيأة أمام شكل من أشكال «التعددية» السياسية، إن صح التعبير، في الساحة الفلسطينية.

أولاً: الفراغ السياسي

على الرغم من استمرار اللجنة التنفيذية في ممارسة مهامها على رأس القيادة السياسية، إلا أنها مع بداية الثلاثينيات كانت قد وصلت إلى حالة صعبة، إذ صارت تعاني العجز السياسي الذي بدا واضحاً في أفعال اللجنة، وبخاصة بعد أحداث البراق عام 1929. وكانت سياسة اللجنة تعتمد على تقديم الاحتجاجات والشكاوى إلى سلطات الانتداب، والاكتفاء بهذه المظاهر الكلامية التي أثبتت عقمها وعدم جدواها، وكانت نتيجتها فشل اللجنة في تغيير السياسة البريطانية في فلسطين، وخصوصاً أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بتحقيق ما جاء في تقرير السر جون هوب سمبسون، الخبير العالمي في شؤون الإسكان والأراضي الذي أوفدته الحكومة لدرس وتقييم قضية الهجرة اليهودية

والإسكان، والذي أقر بعدم إمكانية استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود. إضافة إلى تجاهل الكتاب الأبيض الذي أصدره باسفيلد والذي وعد بدوره بتحقيق ما ورد في تقرير سمبسون، كما نص على إنشاء مجلس تشريعي.

واجه أعضاء اللجنة التنفيذية انتقاداً حاداً من الجماهير بسبب سياستهم المهادنة للإنكليز، وبسبب تخليهم عن اتباع سياسة المعارضة الفاعلة. وعندما أصبح جلياً أن الحكومة البريطانية تنوي تجاهل التوصيات التي قدمت بهدف تعديل سياستها، وبأنها تنوي فعلاً الاستمرار في تقديم الدعم لفكرة الوطن القومي اليهودي، تأججت مشاعر الغضب داخل المجتمع الفلسطيني[1].

لم تقتصر هذه المشاعر على ردة فعل شعبية فحسب، بل تفاعلت أيضاً لتظهر على صفحات الجرائد التي أخذت توجّه انتقادات قاسية بحق اللجنة التنفيذية، فنقرأ منها مثلاً ما ورد في جريدة الجامعة العربية تحت هذا العنوان ما يلي:

»حالة لا تطاق ـ فإما لجنة تنفيذية رشيدة وعمل منتج وإما استقالة تطلق للبلاد حريتها في العمل...

...»وبأي حق يبرقون إلى سمو الأمير عبد الـلـه واللجنة التنفيذية في شرق الأردن وإلى المراجع الأخرى تلبية لطلب المندوب السامي عندما هاج الأردنيون وأضربوا يوم الأربعاء الماضي وغضبوا لكرامة أماكنهم المقدسة... يبرقون مهدئين مسكنين قائلين إن الحكومة تقول إن هذه التدابير موقتة؟ أنت تسأل اللجنة التنفيذية وأمناءها ما الذي عملوه لتخليص عشرات الأفراد من بني جلدتهم ووطنهم من أعواد المشانق؟

وإننا نسألهم بكل ما في الفؤاد من حرقة، وفي النفس من ألم عما تكشفت عنه مساعيهم وأعمالهم الجدية لخدمة هذه الأمة التي أولتهم ثقتها يوم انتخبتهم ممثلين عنها في المؤتمر السابع، ولإنقاذها من هذه الهاوية المخيفة؟

أم حسبت اللجنة التنفيذية وأمناء سرها أنهم قاموا بالواجب بردهم على منشور المندوب السامي... وأنهم أصابوا من الحكومة مقتلاً عندما قرروا

([1])Zvi Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , Translated by David Harvey and Edited by Shmuel Himelstein (Portland, Or.: Frank Cass, 1993), p. 30.

الإضراب العام يوم الأربعاء الماضي وكفى الـلـه المؤمنين القتال؟؟؟»[2].

على الرغم من هذه الاتهامات الصريحة، لم تتخل اللجنة التنفيذية عن سياسة الشكوى والتذمر، حتى في الذكرى السنوية الأولى لشهداء ثورة البراق، كانت الدعوة التي وجهتها اللجنة للإضراب لا تحمل بين سطورها أي معنى من معاني الغضب والثورة، بل على العكس من ذلك، كان الإضراب في نظر اللجنة يوماً لطلب الرحمة للشهداء فقط. جاء في نص الدعوة:

»إن مكتب اللجنة يطلب إلى كل عربي في هذه البلاد التعسة أن يضرب عن العمل إجلالاً لهذه الذكرى، ذكرى طلائع ضحايا الاستقلال في يوم الأربعاء الواقع في 17 حزيران/يونيو عام 1931، وأن يهرع الناس في هذا اليوم إلى المساجد والمعابد يطلبون من الـلـه الرحمة للشهداء الذي قضوا في سبيل الحق ويجددون أمام الـلـه والناس العهد القاطع على أن لا يقبلوا ثمناً لهذه الضحايا غير ما ماتوا لأجله، وأن يجددوا قواهم ويوحدوا مساعيهم ويسيروا إلى الأمام نحو الاستقلال والعزة القومية»[3].

1 ـ مرحلة التطورات السياسية

انطلقت شرارة التغيير من مدينة نابلس، عندما دعت الجمعية العربية الوطنية التي كانت قد حلت مكان الجمعية الإسلامية ـ المسيحية إلى عقد مؤتمر في عام 1931 أطلق عليه اسم «مؤتمر التسلح». كان هذا الاسم إشارة واضحة إلى عمليات التسلّح التي كانت تتم داخل مستوطنات اليهود بدعم السلطات البريطانية وموافقتها، لهذا وجّه دعاة المؤتمر نظر الشعب إلى خطورة هذا الأمر. وقد شنّ أعضاء المؤتمر هجوماً على السياسة التقليدية المتبعة من قبل اللجنة التنفيذية، وطالبوا السلطات البريطانية من جهة ثانية بتسليح القرى العربية أسوة بالمستعمرات الصهيونية.

ربما شعرت اللجنة التنفيذية بضرورة المشاركة في التحركات الشعبية الضاغطة كي لا يبدو الأمر وكأن الشعب في وادٍ والقيادة السياسية في وادٍ

([2])الجامعة العربية (القدس)، 1929/10/23.

([3])وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918 ـ 1939) ، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 235.

آخر، لهذا تقدم أعضاء من اللجنة التنفيذية التظاهرة التي جرت في القدس بتاريخ 23 آب/أغسطس احتجاجاً على قضية التسلح. وفي تحرّك آخر، دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر عربي في مدينة نابلس في 8 أيلول/سبتمبر عام 1931. أما اللافت في هذا المؤتمر فكان اعتراف جمال الحسيني، أحد أمناء سر اللجنة التنفيذية، بعقم السياسة المتبعة، ودعا إلى اتباع إحدى خطتين، الأولى تدعو إلى السير على خطة سلبية نظرياً، وإيجابية عملياً، كما حدث في مصر، و الثانية تدعو إلى خطة سلبية عملياَ ونظرياً كما حدث في الهند، ويبدو أن جمال الحسيني كان متأثراً جداً بزيارته الأخيرة إلى الهند[4].

انتهى المؤتمر باتخاذ مقررات كانت الأولى من نوعها، حيث جاء فيها: «ما دامت الحكومة الإنكليزية تدير هذه البلاد إدارة مباشرة فإن كل سياسة تتعلق بتعاون العرب مع الحكومة سياسة فاشلة، الأمر الذي ثبت تماماً في مدة الثلاث عشرة سنة الماضية. لذلك أصبح من واجب اللجنة التنفيذية العربية والهيئات الوطنية في البلاد أن تفهم هذه الحقيقة وتترك هذه السياسة الفاشلة، وأن لا تتفاوض مع الحكومة إلا على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية أو ما يوصل إلى هذا الاستقلال من المشاريع الاقتصادية والسياسية»[5].

هذه المقررات تشكل في ظاهرها ثورة على السياسة التقليدية التي اتبعتها اللجنة التنفيذية على مدى سنوات، وتعطي انطباعاً بعهد سياسي جديد، عنوانه التشدّد في التعامل في المقام الأول مع السلطات البريطانية. لكن واقع الأمور على الأرض لم يكن كذلك، إذ إن اللجنة التنفيذية، على الرغم من تنبهها أخيراً إلى إخفاق سياستها، إلا أن هذا الأمر جاء متأخراً، ولم يعد بمقدور اللجنة أن تخرج من الإطار المعتدل الذي رسمته لنفسها، حتى وإن كانت نية بعض الأعضاء تدعو إلى ذلك، وبخاصة أن اللجنة كانت تضم أعضاء من عائلة النشاشيبي التي كانت سياستها تقوم على التعاون مع البريطانيين.

أخذت بعد ذلك الأصوات، ولا سيما الشبابية منها، تطالب اللجنة التنفيذية والقيادة السياسية بانتهاج سياسة اللاتعاون مع السلطات البريطانية، بما فيها استقالة رؤساء البلديات العرب واستقالة الحاج أمين الحسيني من رئاسة

([4])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 256.

([5])المصدر نفسه، ص 256 ـ 257.

المجلس الإسلامي الأعلى. وقد وصلت هذه الأصوات إلى ذروتها عام 1933، عندما عقد في شهر آذار/مارس، في يافا، مؤتمر «اللاتعاون»، الذي حضره ما بين 500 و600 عضو من مختلف التيارات، بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية، والحاج أمين الحسيني، ومعظم رؤساء البلديات في المدن الفلسطينية[6].

في هذا المجال، بادرت اللجنة التنفيذية إلى إصدار نداء عن رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية حول مقاطعة الحفلات الرسمية واللجان الحكومية، جاء فيه: «قررت الأمة في اجتماعها المنعقد في 26 آذار/مارس 1933 أن تقاطع الحفلات الرسمية واللجان الحكومية وذلك إيذاناً بتطبيق الدرجة الأولى من درجات حركة اللاتعاون الذي أقرته بإجماع آراء مندوبيها فيه..

»لقد انقضى زمن الهوادة وجدّت الأمة في تنفيذ مقرراتها واحترام مبادئها فكل من لم يقم من جهته في أداء واجبه الوطني بتنفيذ قراراتها فهو خارج عليها منبوذ منها مشترك في العمل للقضاء عليها»[7].

ولاحقاً صدر عن اللجنة نداء آخر، دعا إلى تشجيع المصنوعات العربية ومقاطعة البضائع والسلع الأجنبية، يهودية أم إنكليزية، من فلسطين أم من الخارج، وبعدم التردد إلى المحال والمتاجر الأجنبية[8].

شكلت هذه النداءات، بحد ذاتها، تحولا مهماً في سياسة اللجنة التنفيذية إزاء ما يجري، لكن مطالبة المؤتمرات الشبابية باستقالة أصحاب المناصب المهمة لم تلق تجاوباً، إذ لم يقدم رؤساء البلديات على الاستقالة، ولا الحاج أمين الحسيني بدوره قبل القيام بذلك، معللاً موقفه بأنه يستطيع من خلال موقعه في المجلس الإسلامي الأعلى خدمة القضية الفلسطينية، وبأن استقالته، لو كانت تخدم القضية، لما كان أحجم عنها[9].

في أواخر عام 1933، قامت الدعوات إلى التظاهر ضد سياسة الحكومة

([6])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 237.

([7])وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918 ـ 1939) ، ص 333.

([8])المصدر نفسه، ص 334 ـ 335.

([9])Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , p. 32.

البريطانية في مختلف المدن الفلسطينية، وذلك بدعوة من اللجنة التنفيذية. وكانت المظاهرة الأولى في مدينة القدس، وأدّت إلى وقوع صدامات مع القوات البريطانية حيث جرح عدد من المتظاهرين، أما الحاج أمين الحسيني، فقد كان حينها في زيارة إلى الهند على رأس وفد من المؤتمر الإسلامي العام، الأمر الذي جنبّه مواجهة محتمة مع البريطانيين[10].

وصفت جريدة الجامعة العربية تظاهرة القدس وصفاً مؤثراً، عندما سردت تفاصيل التقاء أعضاء اللجنة التنفيذية المسلمين والمسيحيين في ساحة الحرم الشريف، يواكبهم عدد غفير من أبناء الشعب الفلسطيني، ومن هناك انطلقت التظاهرة التي قدر عدد المشاركين فيها بعشرة آلاف شخص. وقد ختمت الجريدة وصفها بالتعليق التالي: «الحق أن يوم الجمعة كان يوماً مشهوداً أعاد للحركة الوطنية نشاطها، حقق الـلـه آمال هذه الأمة»[11].

في هذه المرحلة، ساد الشارع الفلسطيني توتر شديد، وبخاصة أن السلطات البريطانية لم يرق لها قرار اللجنة التنفيذية باستمرار التظاهرات، بحيث تكون مظاهرة كل يوم جمعة في إحدى المدن الفلسطينية، حتى أن المندوب السامي حاول إقناع موسى كاظم باشا بالعدول عن قرار التظاهر، مستغرباً موقف رئيس اللجنة التنفيذية وهو في نظره الرجل المعروف ببعد النظر وحسن التصرف والميل إلى السلام والنظام، لكن جواب موسى كاظم الحسيني كان: «لقد قضيت خمسين عاماً من عمري موظفاً في الدولة العثمانية، وتوليت مناصب قائم مقام ومتصرف ووال في ديار بكر وعسير والعراق وسورية وفلسطين، وأماكن أخرى من بلاد الدولة العثمانية، وكنت مسؤولاً عن الأمن والنظام، فهل تعتقد أنه من اليسير عليّ أن أدعو اليوم إلى ما تعتبرونه خروجاً على الأمن والنظام، إن حكمكم الظالم وسياستكم الخرقاء هي التي دفعتني إلى توقيع قرار المظاهرات والإضرابات»[12].

لكن السلطات البريطانية لم تحترم إرادة الشعب بالتظاهر، بل رد حاكم مدينة القدس بإصدار أمر يقضي بوضع كثير من مواد الاجتماع والتجمهر موضع التنفيذ لمدة خمسة أسابيع، وجاء في مضمون بعض فقرات هذه

([10])المصدر نفسه.

([11])الجامعة العربية ، 1933/10/15.

([12])عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 125.

المواد: «كل من وجد في محل عمومي يحمل سكيناً أو عصا أو هراوة أو قضيباً حديدياً أو حجراً أو سلاحاً آخر مهما كان نوعه، وكان البوليس يرى أن ذلك يساعد على الاضطراب أو يحتمل استعمال بعض هذه الأسلحة في حالة وقوع اضطرابات، وكل من حرض الغير على التجمع والتجمهر شفهياً أو بواسطة الخطب أو بأي وسيلة أخرى، ومن غنى أغنية أو تلفظ بكلام أو أبدى إشارات مما يعتبره البوليس مخلاً بالأمن جاز اعتقاله أو القبض عليه»[13].

إن المتمعن في هذه الفقرات، يرى فيها إعلاناً لحالة الطوارئ في البلاد، وليس تهديداً لأفراد الشعب الثائرين فحسب، بل تحذيراً مبطناً أيضاً للقادة الوطنيين بعدم إلقاء الخطب أو إصدار البيانات، لأنها تعتبر تحريضاً على التظاهر، وتجيز للسلطات بموجب هذا القانون اعتقال هؤلاء القادة. ونلمس مدى التعسف في هذه القرارات التي طالت حتى الغناء، عندما اعتبرت الأغنية عملاً مخلاً بالأمن. كما أن هذه القرارات تظهر من جهة ثانية مدى الغضب البريطاني من التحركات الشعبية الفلسطينية.

الجدير بالذكر هنا، أنه في الوقت نفسه الذي كانت سلطات الانتداب تصدر فيه قوانين الطوارئ الجائرة، قامت تظاهرة يهودية في مدينة حيفا احتفالاً بذكرى الجاسوسة اليهودية المشهورة، سارا أهارونسون التي انتحرت، وقد شارك في هذه المظاهرة ألفا يهودي، وألقيت فيها الخطب الحماسية على عين ومرأى من سلطة الانتداب[14]. ومن الواضح هنا أن هذه السلطات لم تكن تجد في تظاهرات اليهود مساساً بالأمن أو تهديداً له، وبالتالي لم يكن هناك حاجة، من وجهة نظر الإنكليز، تدعو إلى منع تظاهرات اليهود.

وعلى الرغم من قرارات الطوارئ التي أصدرتها سلطات الانتداب، إلا أن اللجنة التنفيذية قررت الاستمرار في سياسة التظاهرات، فبعد تظاهرة القدس في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1933، تمت الدعوة إلى التظاهرة الثانية في مدينة يافا هذه المرة. فكانت هذه التظاهرة التي جرت بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1933 بمثابة مفاجأة كبرى لسلطات الانتداب البريطاني، إذ وفد المواطنون رجالاً ونساء إلى هذه المدينة من مختلف أنحاء فلسطين للمشاركة في التظاهر، وفي المقابل كانت السلطات البريطانية قد حشدت أعداداً كبيرة من قوات الجيش

([13])الجامعة العربية ، 1933/10/13.

([14])المصدر نفسه.

لمنع هذه التظاهرة، والتصدي لها بكل قوة. وكانت النتيجة، مواجهة كبرى مع قوات الاحتلال، سقط فيها عدد من الشهداء والجرحى من صفوف المتظاهرين، ووصلت المواجهات إلى ذروتها عندما أصيب موسى كاظم باشا بجرح من جراء ضربة في الرأس، وهو الذي كان على رأس التظاهرة. وانتهت هذه التظاهرة بحصيلة حوالى ثلاثين شهيداً من العرب وضعفهم من الجرحى[15].

لم تكتف سلطات الانتداب بهذا العدد الكبير من الإصابات في صفوف المواطنين فحسب، بل عمدت بعد ذلك إلى اعتقال عدد كبير من المتظاهرين أيضاً، كان من بينهم عدد من الشخصيات الوطنية المعروفة، أمثال جمال الحسيني وعوني عبد الهادي وعزة دروزة ويعقوب الغصين وإدمون روك والشيخ عبد القادر المظفر، وتقرر تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة التظاهر. وبعد المحاكمة تقرر إخلاء سبيل المعتقلين بعد دفع كفالة مالية، إلا أن الشيخ المظفر رفض دفع كفالة مالية لسلطات الانتداب، وفضل البقاء في السجن.

2 ـ 1934 ـ عام التغيير

كان عام 1934 من الأعوام التي حملت معها جملة محطات وأحداث تستدعي التوقف عندها نظراً إلى أهميتها بالنسبة إلى تطور القضية الفلسطينية من جهة، ولأهميتها على صعيد تطور العمل السياسي الفلسطيني من جهة ثانية.

كانت المحطة الأولى حدثاً مؤسفاً، ففي شهر آذار/مارس من العام المذكور توفي رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني، وجاءت وفاته بعد أن بقي طريح الفراش من أثر الضربة التي تلقاها من الجنود البريطانيين في أثناء مشاركته في تظاهرة مدينة يافا في أواخر عام 1933 كما مر معنا، وهو الشيخ الكبير في السن.

رأى الكثيرون في وفاة رئيس اللجنة التنفيذية إعلان وفاة أيضاً لهذه اللجنة التي كانت في طور الاحتضار أصلاً. لكن هذا الحدث ولّد من جهة أخرى شعوراً بالفراغ السياسي الذي تركه موسى كاظم، ليس بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية فحسب، بل بوصفه الصلة التي كانت تجمع بين الفئات المختلفة أيضاً، وبخاصة المتخاصمة منها، إذ كان يحظى بمحبة الفلسطينيين

---

[15] محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات ، 6 ج في 4 (صيدا: المكتبة العصرية، 1950 ـ 1951)، ج 3، ص 110 ـ 111.

واحترامهم وتقديرهم على مختلف انتماءاتهم ومشاربهم. وعلى الرغم من الانتقادات التي كانت توجه إلى سياسته المعتدلة من خلال رئاسته للجنة التنفيذية، إلا أن أحداً لم يشك يوماً بوطنيته وإخلاصه. ويصف عزت طنوس (*) وفاة موسى كاظم بأنها كانت فاجعة وطنية، إذ هو الزعيم المحبوب الوقور الذي كان الفلسطينيون يرون فيه أباً للعائلة الفلسطينية[16].

الأمر الثاني الذي كان له تأثيره في الصعيد الداخلي تمثل في الانتخابات البلدية التي أعلنت السلطات البريطانية عن إجرائها عام 1934. ومن المعلوم أن راغب النشاشيبي كان يحتفظ برئاسة بلدية القدس منذ العام 1920، عندما عينته السلطات البريطانية في هذا المنصب بدلاً من موسى كاظم باشا الحسيني الذي أجبر على التخلي عن منصبه على أثر اضطرابات موسم النبي موسى في القدس.

الأمر الجديد هذه المرة، أن الحاج أمين الحسيني قرر أن يخوض معركة البلديات، لكن ليس عن طريق مرشح من عائلة الحسيني، إنما بمرشح من عائلة الخالدي هو د. حسين فخري الخالدي. وبذلك أصبحت المنافسة على رئاسة البلدية بين راغب النشاشيبي مدعوماً من عائلته ومؤيديها من جهة، ود. حسين الخالدي مدعوماً من الحاج أمين الحسيني ومؤيدي عائلة الحسيني من جهة أخرى. ومرة ثانية، دخلت اللعبة العائلية في صراع جديد على المناصب والزعامة، الأمر الذي أحدث مزيداً من الأجواء المتوترة في الساحة الداخلية، كان الفلسطينيون في غنى عنها في ذلك الوقت الحرج.

بنتيجة الانتخابات، فاز د. الخالدي بمنصب رئيس بلدية القدس، فانتهت بذلك سيطرة عائلة النشاشيبي على هذا المركز الحساس، والتي دامت قرابة الأربعة عشر عاماً، كما انتهت سيطرة هذه العائلة على منصب رئاسة البلدية في عدد من المدن الفلسطينية الأخرى، كاللد وأريحا والمجدل وطولكرم وبيسان وبئر السبع، حيث فاز بهذه المناصب مرشحون مؤيدون لعائلة الحسيني. وعلى الرغم من تأييد عائلة الحسيني للدكتور حسين الخالدي، إلا أنه بعد الانتخابات

(*) طبيب فلسطيني، مارس مهنة الطب في القدس، وشارك في أحد الوفود الفلسطينية إلى لندن، ثم شغل مناصب عدة في الخارج، منها: مدير المكتب العربي في لندن، وأمين عام بيت المال العربي.

([16])عزت طنوس، الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1982)، ج 1، ص 142.

حرص رئيس بلدية القدس الجديد على اعتماد سياسة محايدة في ما خص النزاعات العائلية الخاصة، وبذلك تم تحييد البلديات عن دائرة المنافسة العائلية السياسية، وبالتالي خرجت البلديات من نطاق التجاذبات السياسية[17].

هذه التطورات تشير إلى أن العام 1934 حمل معه رياح التغيير على غير صعيد، فالهيئة التي ترأست الحركة الوطنية على مدى أعوام، أي اللجنة التنفيذية، حلّت نفسها بنفسها بعد وفاة زعيمها، وبقي منصب الرئاسة شاغراً بسبب عدم الاتفاق على انتخاب رئيس جديد، إذ لم يكن من السهل إيجاد شخص يحظى بمحبة واحترام الفئات والأطراف جميعها مثل موسى كاظم الحسيني. ومع انتهاء عهد اللجنة التنفيذية، أصبح الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة لهيئة جديدة تمثل الفلسطينيين جميعهم.

أما الانتخابات البلدية، فقد أعلنت انتهاء عهد تقاسم النفوذ على المناصب بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، بعد أن خسرت عائلة النشاشيبي المناصب التي كانت تحتفظ بها في رئاسة البلديات في القدس ومعظم المدن الفلسطينية. وبذلك أصبحت عائلة الحسيني صاحبة النفوذ الأقوى والأوسع. وصار هذا الأمر أيضاً يحتم على عائلة النشاشيبي إيجاد صيغة أخرى لتقاسم النفوذ والمناصب بين العائلتين، ولكي تحافظ العائلة على وجودها في الساحة الفلسطينية الذي أصبح مهدداً في حال فقدت نفوذها في الساحة السياسية.

3 ـ الوضع اليهودي

إذا كانت الساحة الفلسطينية عرضة لتغيرات وتطورات سياسية ذات تأثير سلبي في الفلسطينيين، فإن الأمر كان مختلفاً تماماً بالنسبة إلى الجانب اليهودي في فلسطين الذي استطاع، بمساعدة سلطات الانتداب، الوصول إلى مرحلة «دولة ضمن الدولة»، وذلك من خلال السيطرة على الموارد، والاستيلاء على الأرض، والاستيطان بواسطة الهجرة، وبناء الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بمهام الدولة بالنسبة إلى المجتمع اليهودي الاستيطاني.

مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت الحركة الصهيونية قد أتمت سيطرتها على مصدرين مهمين من مصادر الثروة في فلسطين. الأول

([17])Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , pp. 33-34.

كان مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية، والذي استطاع أن يحتكر توليد الكهرباء لعموم فلسطين بموجب امتياز حصل عليه في أيلول عام 1921 من إدارة هربرت صموئيل لمدة سبعين عاماً، وقضى هذا الامتياز ألا يسمح لغير روتنبرغ (*) بإنارة مدن فلسطين، في ما عدا مدينة القدس التي كان امتيازها بيد أحد اليونانيين منذ عام 1914[18]. أما الأمر الثاني ، فكان منح شركة بوتاس فلسطين اليهودية من قبل الانتداب امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت ومدته 75 عاماً، وهو ما مكّن اليهود من وضع يدهم على موارد الصناعة الكيماوية في البلاد[19].

هذه الامتيازات تعني أن اليهود تمكنوا من السيطرة على أهم مقدرات البلد، بحيث احتكروا إدارتها، واحتكروا العمالة فيها؛ أي أن أفضلية العمل في هذه المؤسسات الحيوية باتت لصالح العمال اليهود، ما نتج منه حرمان مئات العمال الفلسطينيين من فرص العمل في بلادهم، وارتفعت بالتالي نسبة البطالة بين السكان. وبحسب ما ورد في الصحف في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1930، فإن عدد العمال العرب العاطلين عن العمل تجاوز 12 ألفاً وفقاً لإحصاءات الحكومة، هذا في الوقت الذي كان يتم فيه إنفاق مبالغ طائلة على تقديم العون للعمال اليهود[20].

في الثلاثينيات، أخذت أفواج الهجرة اليهودية تتدفق بازدياد إلى فلسطين، وبخاصة بعد تسلّم أدولف هتلر الحكم في ألمانيا واتباعه سياسة معادية لليهود، ما زاد من نسبة اليهود الفارين من هناك إلى فلسطين. هذه الهجرة من ألمانيا لم تكن فقط بسبب اضطهاد هتلر لليهود، بل كانت أيضاً نتيجة سياسة صهيونية جيّرت السياسة الألمانية لمصلحتها. ففي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر الذي انعقد في مدينة براغ عاصمة تشكوسلوفاكيا، في شهر آب/أغسطس 1933، كانت قرارات المؤتمر الختامية تحت عنوان «قرار ألمانيا»، حيث شدّد المؤتمرون على أنه من واجب الدولة المنتدبة في فلسطين أن تفتح أبواب فلسطين لهجرة عدد كبير من اليهود الألمان إليها، وأن تسهل

(*)روتنبرغ هو صناعي يهودي مموّل وعضو في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية ومؤسس شركة كهرباء فلسطين

([18])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، سلسلة الدراسات؛ 34 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، ص 222.

([19])المصدر نفسه.

([20])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 223.

عليهم وسائل توطينها. وجاء في خطاب المؤتمرين لليهود: «ظهر أن اندماج اليهود في الأمم الأخرى وهمٌ لا يمكن تحقيقه فلا سبيل إلى حل القضية اليهودية إلا الوطن القومي اليهودي في فلسطين»[21].

جاء هذا الخطاب بمثابة كلام صريح وواضح بأن اليهود لا يريدون بديلاً من فلسطين وطناً قومياً لهم، بعد إخفاق اندماجهم في المجتمعات الأوروبية.

على هذا الصعيد نقلت جريدة الجامعة عن الوقائع الفلسطينية أن عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين خلال شهر أيار/مايو 1933 بلغ 1958 شخصاً، بينهم 1845 يهودياً. وفي شهر حزيران/يونيو من العام نفسه بلغ عدد المهاجرين 1364 شخصاً، بينهم 1263 يهودياً[22].

وتبيّن الإحصاءات أن عدد المستوطنين اليهود تزايد بشكل ملحوظ في بداية الثلاثينيات، وبخاصة في السنوات بين عامي 1930 و1935، كما يظهر في الجدول التالي[23]:

السنـــــة	عدد السكان الإجمالي(*)	نسبة اليهود (في المئة)
١٩٢٢	٧٥٢,٠٤٨	١١,١٤
١٩٣٠	(**)٩٤٥,٩٩١	١٧,١٣
١٩٣١	١,٠٣٦,٣٣٩	١٦,٩٠
١٩٣٢	١,٠٧٣,٨٢٧	١٧,٩٠
١٩٣٣	١,١٤٠,٩٤١	٢٠,٥٩
١٩٣٤	١,٢١٠,٥٥٤	٢٣,٣٨
١٩٣٥	١,٣٠٨,١١٢	٢٧,١٥

ملاحظتان :

(*) يشمل مجموع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود وطوائف أخرى.

(**) إحصاء عام 1930 مأخوذ عن تقرير السير جون هوب سمبسون، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 1930، انظر: جون هوب سمبسون، فلسطين: تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران (القدس: دار الأيتام الإسلامية، 1930)، ص 229.

---

(21)الجامعة العربية ، 1933/8/28.

(22)الجامعة العربية : 1933/7/13، و1933/8/18.

(23)Esco Foundation for Palestine, Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies (New Haven: Yale University Press, 1947), vol. 2, pp. 665.

تشكل هذه الأرقام دليلاً واضحاً على الزيادة الكبيرة التي حصلت في نسبة المستوطنين اليهود الوافدين إلى فلسطين خلال سنوات قليلة، حيث قفزت نسبة اليهود من 11.14 في المئة في العام 1922 إلى 27.15 في المئة في العام 1935، أي أن نسبتهم من العدد الإجمالي للسكان في فلسطين تزايدت بنسبة تفوق الـ 16 في المئةخلال ثلاثة عشر عاماً، وهي نسبة كبيرة إذا أخذنا في الحسبان مساحة فلسطين وعدد سكانها. وبينما كان معدل الهجرة اليهودية سنوياً، في العشرينيات، أي بين عامي 1920 و1929 هو 7583 مهاجراً، قفز هذا الرقم إلى 21613 مهاجراً في الثلاثينيات، أي بين عامي 1929 و1939[24].

وتغفل الأرقام الرسمية عدد المهاجرين اليهود الذين كانوا يدخلون خلسة إلى فلسطين، وهو ما كان يعرف بالهجرة غير الشرعية، إذ كانت أعداد هؤلاء في تزايد مستمر، وقد قدرّت السلطات البريطانية نفسها عدد المستوطنين غير الشرعيين الذين دخلوا البلاد خلال عامي 1932 و1933 بـ 22400 مستوطن[25].

لم يكتف اليهود بزيادة نسبة استيطانهم في فلسطين، بل راحوا يبحثون عن كل وسيلة ممكنة لطرد الفلسطينيين من بلادهم. ففي عام 1930، وفي أثناء محادثات خاصة مع مسؤولين بريطانيين، قدم وايزمن الذي كان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية وعضواً في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية اقتراحاً يدعو إلى ترحيل العرب من فلسطين. وقد عرف هذا الاقتراح بخطة وايزمن ـ روتنبرغ التي قدمت إلى وزارة المستعمرات، ونصت على جمع قرض بقيمة مليون جنيه فلسطيني من مصادر مالية يهودية لإعادة توطين المجتمعات الفلاحية الفلسطينية في إمارة عبد الـلـه في شرق الأردن، ريثما يتم الحصول على إذن في الاستيطان الصهيوني في شرق الأردن. إلا أن الحكومة البريطانية برئاسة رامزي ماكدونالد حينها رفضت هذا المشروع[26].

تكمن أهمية هذا الأمر في أن الحركة الصهيونية أخذت تكشف عن حقيقة نيّاتها بطريقة رسمية وعلنية على شكل مقترحات وخطط تقضي بترحيل

([24])المصدر نفسه، مج 2، ص 675.

([25])المصدر نفسه، ص 682.

([26])نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882 ـ 1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 32 ـ 35.

الفلسطينيين إلى بلدان عربية مجاورة، لكي يتم اقتلاع أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين تمهيداً لاستيطان أكبر عدد ممكن من اليهود في المقابل على أرض فلسطين. وقد أطلق على هذه المخططات اسم «الترانسفير (Transfer) »، حيث أصبحت هذه العبارة ملازمة لكل مخططات الترحيل.

كانت هذه المخططات تعني فعلاً الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لزرع المستوطنات اليهودية في مكانها. وكانت عمليات الاستيلاء هذه تتم عبر أكثر من طريقة، منها عبر عمليات شراء أراض فلسطينية من مالكين غير فلسطينيين، أو من فلاحين تراكمت عليهم الديون. لكن نسبة الأراضي التي حصلوا عليها بواسطة الشراء بقيت بسيطة قياساً على المساحات التي استولوا عليها بمساعدة السلطات البريطانية. وكانت عمليات الاستيلاء تجري بشكل مستمر على الرغم مما ورد في تقرير سبمسون في العام 1930 بالنسبة إلى الأراضي، حيث جاء فيه: « قد ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه لا يوجد في الوقت الحاضر، نظراً إلى الطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب، أي أرض إضافية يستطاع استقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها»[27].

كانت قضية سكان وادي الحوارث الذين قامت سلطات الانتداب بطردهم من أراضيهم من أبرز القضايا التي حركت الرأي العام الفلسطيني وشغلته في صيف 1933. ولم تكتف الوكالة اليهودية بطرد هؤلاء المزارعين من أرضهم فحسب، بل تقدمت أيضاً باقتراح يدعو إلى ترحيل المزارعين الذي فقدوا أرضهم، ومنهم عرب وادي الحوارث، إلى شرق الأردن، لكن المندوب السامي حينها آرثر واكهوب رفض هذا الاقتراح[28]. وكان واكهوب في الوقت نفسه متحمساً لتهويد البلاد، وبخاصة في موضوع الأراضي، إذ لم يحرك ساكناً إزاء طرد فلاحي وادي الحوارث الذين تقدر مساحة أراضيهم بأكثر من أربعين ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية في قضاء طولكرم، وفي عهده أيضاً تم انتقال امتياز تجفيف أراضي الحولة البالغة 12 ألف فدان من أيدي العرب إلى أيدي اليهود[29].

([27])جون هوب سمبسون، فلسطين: تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران ، (القدس: دار الأيتام الإسلامية، 1930)، ص 202.

([28])مصالحة، المصدر نفسه، ص 38.

([29])أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، ص 92.

هذه السياسة البريطانية التي أدّت إلى تعاظم الخطر الصهيوني في فلسطين أجبرت الفلسطينيين على توجيه الكفاح الوطني نحو الإنكليز أولاً، باعتبارهم أصل الداء وأساس البلاء، وقد عقدت في طول البلاد وعرضها اجتماعات شعبية دعت إلى عدم التعاون مع السلطات ومقاطعة حفلاتها ولجانها وتحدي قوانينها[30].

ومن الأمثلة على ذلك ما جرى في نابلس عندما أعلنت الإضراب احتجاجاً على السياسة البريطانية ومأساة سكان وادي الحوارث، حيث أعلن المجتمعون في نابلس في المسجد الصلاحي ما يلي: «نابلس المضربة إضراباً عاماً شاملاً احتجاجاً على إجلاء عرب وادي الحوارث، تعلن اليوم بإضرابها التام استنكارها الشديد لإجلاء عرب وادي الحوارث عن ديار آبائهم وأجدادهم. وإنها بإضرابها هذا وباجتماعها في المسجد الكبير تعبر عن سخطها مما أصاب البلاد من كوارث جرها عليها الانتداب الإنكليزي الصهيوني... وهي تعتبر السلطة الإنكليزية مسؤولة عن كل ما حدث ويحدث في هذه البلاد من نكبات لوقوفها موقف الحريص على إحلال اليهود محل العرب. نرجو إبلاغ هذا للمراجع في لندن ولعصبة الأمم»[31].

كما أن الصحف الفلسطينية كانت تنشر يومياً أخباراً وتقارير عن النشاطات الصهيونية والمبالغ الطائلة التي تنفقها الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق مشاريعها في فلسطين، وما يقابلها من تجاهل عربي إزاء ما يجري. وقد نشرت جريدة فلسطين تقريراً عن نشاطات الشركات الصهيونية خلال عام 1934، جاء فيه: «أنفقت شركة البوتاس الفلسطينية وشركة روتنبرغ وشركة نيشر ثلاثماية ألف جنيه في السنة الماضية على توسيع أعمالها وأنفقت الشركات الأخرى ربع مليون جنيه وأنفق حوالى نصف مليون جنيه في إنشاء صناعات جديدة. ويقدر مجموع الأموال التي أنفقت في هذه النواحي الخمس البناء في المدن والبناء في المستعمرات والزراعة والنقل والصناعة بنحو ثمانية ملايين وسبعماية ألف جنيه... فهل تقوم الدوائر الاقتصادية العربية بعمل إحصاء عن نشاط العرب الاقتصادي في عام؟»[32].

([30])المصدر نفسه، ص 93.
([31])الجامعة العربية ، 1933/6/16.
([32])فلسطين ، 1935/1/16.

أما في الجانب العربي وفي العام 1934، حاول الفلسطينيون تحقيق إنجازات تساهم في تعزيز إمكانات الشعب الفلسطيني في المقاومة، فتمت تقوية البنك العربي الذي تم تأسيسه في العام 1930، بحيث أصبح مؤسسة عربية رئيسية في المجالات المالية والسياسية والوطنية على حد سواء. كما تم تأسيس بنك زراعي عربي برأسمال قدره 60 ألف جنيه فلسطيني لتطوير الأراضي العربية واستصلاحها، وأطلق صندوق الأمة العربي حملة لجمع الاشتراكات وابتياع الأراضي المهددة بالبيع من قبل اليهود، وصعّد المجلس الإسلامي الأعلى من حملته الدعائية الفاعلة التي شنها ضد بيع الأراضي، عن طريق المساجد والصحف[33].

إن المكاسب التي حصل عليها الصهاينة على الصعد كلها، والتي مكنتهم من الاستيطان والاستيلاء على الأرض، والتأسيس بكل قوة للوطن القومي اليهودي، كل هذه المكاسب ما كانت لتتم من دون المساعدة البريطانية التي بلغت أوجها في الثلاثينيات. فمثلاً تميزت المرحلة الأولى من إدارة المندوب السامي آرثر واكهوب بين 1931 و1936 بتطور اقتصادي غير مسبوق مصحوب بهجرة يهودية كثيفة. وبموافقة السلطات البريطانية، أنشأت الوكالة اليهودية مكتباً مركزياً لتوطين اليهود القادمين من ألمانيا في العام 1933، وقد تم تمويل هذا المكتب من قبل مؤسسات صهيونية عدة. وعلى مدى سنوات، قدّم المكتب قروضاً طويلة الأجل للمستوطنات الزراعية، ومساعدات مالية لبناء المساكن في المستوطنات الريفية، إضافة إلى تأمين التدريب المهني والخدمات الاجتماعية والتربوية، حيث قدّم منذ تاريخ إنشائه عام 1933 وحتى نهاية 1939، ما يفوق المليون جنيه مقابل هذه الخدمات[34]. هذا بينما كان المواطن الفلسطيني، وبخاصة المزارع، محروماً من المساعدات التي كان بحاجة إليها لتحسين وضعه مادياً واجتماعياً. في هذا الصدد يذكر السير جون سبمسون في تقريره ما يلي: «قد أتيح لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتباؤها مما تيسر لهم من رأس المال والتعليم والتنظيم. أما العرب فلم تتسن لهم أي من هذه الفوائد، ولم ينالوا في الواقع أي مساعدة في سبيل تحسين زراعتهم أو لرفع مستوى معيشتهم. وقد زاد عددهم بسرعة

([33])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 245.

([34])Esco Foundation for Palestine, Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies , vol. 2, pp. 661 and 679.

فائقة، في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم نظامي، انتقلت إلى أيدي اليهود[35].

ثانياً: الأحزاب الفلسطينية

بعد غياب اللجنة التنفيذية بوصفها هيئة سياسية تضم القيادات الفلسطينية بمختلف تياراتها، الموالية والمعارضة، وبعد تعذر إيجاد هيئة بديلة، اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية في 17 آب/أغسطس من عام 1934، وأقروا مبدأ قيام وتأسيس الأحزاب السياسية في فلسطين، على أساس أنه يجب على البلاد أن تسير على الأنظمة السياسية الموجودة في البلدان المتمدنة كلها، فتؤلف الكتل المختلفة في مناهجها السياسية أحزاباً وجماعات سياسية منتظمة بحسب برامج واضحة وقواعد صالحة لخدمة البلاد، طبقاً لتلك المناهج الوطنية، ما يجدد الحركة الوطنية وينشطها[36].

لم تكن فكرة الأحزاب جديدة بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد سبق أن ظهرت أحزاب سياسية في فلسطين في العشرينيات، لكنها بمعظمها قامت بمساعدة من سلطات الانتداب. من هذه الأحزاب نذكر الحزب العربي الذي تأسس عام 1918 بموافقة من الحاكم العسكري البريطاني، ومع تطور الأحداث، قررت إدارة الحزب تحويل الحزب وفروعه إلى الجمعية الإسلامية ـ المسيحية. أما حزب الزراع الذي تأسس في نابلس عام 1924 والذي اعتبر صيغة بريطانية، فقد عرف باتصالاته مع الحركة الصهيونية، وكان يرى ضرورة التعاون مع حكومة الانتداب، وقد انتهى أمره سريعاً بعد اغتيال أحد مؤسسيه. وفي مدينة يافا ظهر الحزب الحر عام 1927، والذي تألف من رجال سياسة وكبار التجار ولم يعمّر طويلاً. إضافة إلى الأحزاب التي نشأت بموافقة البريطانيين ومساندتهم، كانت هناك أحزاب مستقلة لم يكتب لها النجاح أيضاً، نذكر منها، حزب الأهالي أو «الحزب الديمقراطي» الذي تأسس في مدينة نابلس في نيسان/أبريل عام 1925، برئاسة عبد اللطيف صلاح وعادل زعيتر، وكان يهدف إلى إصلاح ما كان يعتبره خللاً

([35])سمبسون، فلسطين: تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران ، ص 203 ـ 204.

([36])سميح شبيب، الخصائص التنظيمية للأحزاب الفلسطينية، 1923 ـ 1935 (نيقوسيا، قبرص: شرق برس، 1987)، ص 10.

في الحركة الوطنية، إلا أن نشاطه أخذ في التضاؤل عام 1927[37].

أما الحركة الحزبية الفاعلة فقد بدأت بالظهور منذ بداية الثلاثينيات، وتحديداً بعد المؤتمر الإسلامي العام في سنة 1931، مع انعقاد المؤتمر القومي العربي.

1 ـ التعددية الحزبية

شهدت الساحة الفلسطينية نشاطاً حزبياً ملموساً بين عامي 1932 و1935، إذ تم تشكيل ستة أحزاب سياسية خلال هذه الأعوام. ولم تكن هذه الأحزاب ذات صبغة واحدة فحسب، بل تنوّعت وتوزعت بين عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي وأحزاب مستقلة أيضاً. وهنا نرى أن الاختلاف بين العائلتين انتقل هذه المرة إلى الممارسة الحزبية في غياب المنافسة على المناصب الحكومية بعد نتائج الانتخابات البلدية. لكن باكورة هذه الأحزاب كان حزباً نخبوياً لا علاقة له بالنزاعات والخلافات العائلية المعروفة.

أ ـ حزب مؤتمر الشباب

نشأ هذا الحزب في مطلع العام 1932 أداة لانتقاد حرمان الشباب المسلم من فرص العمل، وقد عقد مؤتمره الأول في 4 كانون الثاني/يناير في يافا برئاسة عيسى البندك وراسم الخالدي. لكن الحزب تحوّل خلال عام واحد إلى حزب سياسي برئاسة يعقوب الغصين أحد أثرياء مدينة يافا. وفي إطار العمل الوطني أقام الغصين علاقات مع الجمعيات الكشفية، ومع أبناء الطائفة الكاثوليكية من خلال إدمون روك الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس يعقوب الغصين، واتصل برجال الحركة الوطنية في سورية. كما كان دور أعضاء الحزب بارزاً في مظاهرات عام 1933، إذ إن ثمانية من الرجال الخمسة عشر الذين حكم عليهم بتهمة قيادة التظاهرات كانوا من قياديي الحزب بمن فيهم الغصين وروك[38].

([37])المصدر نفسه، ص 9، ويوسف عبد المنعم الزبن، لمحة عن الأحزاب العربية، 1909 ـ 1948 (عمان: دار جاد، 1990)، ص 70 ـ 77.

([38])Ann Mosely Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , Modern Middle East Series; v. 11 (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1979), p. 106.

انصب اهتمام الحزب على تنظيم الشباب عن طريق إنشاء الفرق الكشفية وحراسة الحدود لمنع تسرب الهجرة اليهودية، كما ركز اهتمامه على السياسة التعليمية التي تتبعها سلطات الانتداب، فطالب بزيادة المعونات المالية المخصصة لهذه الغاية، إضافة إلى ذلك، شدّد الحزب على أهمية الحفاظ على الأماكن المقدسة. ونستطيع القول إن نشاطات حزب مؤتمر الشباب تنوعت بين اقتصادية وثقافية ودينية واجتماعية معاً[39].

ب ـ حزب الاستقلال

كان هذا الحزب هو الأول من حيث تاريخ إنشائه في العام 1932 على يد نخبة من المثقفين الفلسطينيين من ذوي الميول القومية العربية. وكان معظم أعضاء الحزب قد عقدوا مؤتمراً قومياً عام 1931 في القدس عرف بالمؤتمر العربي القومي، إبان انعقاد المؤتمر الإسلامي العام. ويشرح عجاج نويهض سبب الدعوة إلى هذا المؤتمر قائلاً: «لمّا كان المدعوون إلى المؤتمر الإسلامي الكبير هم من أقطاب العالمين العربي والإسلامي، ولمّا كان من شهود المؤتمر، بطبيعة الحال، معظم أعضاء حزب العربية الفتاة وحزب الاستقلال الذي قام في دمشق بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى وزعماء البلاد العربية الذين يتعاطفون مع الحركات الوطنية في البلاد المستعمرة، وخصوصاً فلسطين وسورية وشمال أفريقيا، فقد ارتأى قادة الحركة الوطنية العربية، في فلسطين وخارجها، أن تعقد اجتماعات بين هؤلاء الأقطاب للبحث في شؤون العرب عامة، وفي شؤون فلسطين خاصة»[40].

وقد عقد لهذا الغرض اجتماع موسع في منزل عوني عبد الهادي، وهو أحد المؤسسين الأوائل لحزب العربية الفتاة في أواخر العهد العثماني، حضره أكثر من خمسين شخصاً. وقد شدّد البيان الصادر عن المجتمعين على أن الوحدة العربية هي الأساس، وأن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ[41].

إن التشديد على وحدة البلاد العربية من قبل المؤتمرين يُظهر بوضوح

([39])جمال محمد قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، إشراف منير اسماعيل (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1996)، ص 252.

([40])عجاج نويهض، ستون عاماً مع القافلة العربية: مذكرات عجاج نويهض ، إعداد بيان نويهض الحوت (بيروت: دار الاستقلال، 1993)، ص 159.

([41])المصدر نفسه.

توجههم القومي العربي، وقد حاولت اللجنة التنفيذية المنبثقة من المؤتمر جاهدة تنفيذ التوصية بعقد مؤتمر قومي عربي، إلا أن المحاولات كلها باءت بالفشل، ولم يعقد مؤتمر من هذا النوع، بسبب الخلافات العربية، وبخاصة بين السعودية والعراق، على مكان انعقاده بين الرياض وبغداد.

في أوائل شهر آب/أغسطس عام 1932، أعلن عن قيام حزب الاستقلال على يد نخبة من دعاة القومية العربية الذين نظموا المؤتمر القومي العربي، والذين كان لهم دور في الحركة العربية التي نشأت في أواخر العهد العثماني. وقد نصت مبادئ الحزب على ما يلي:

ـ استقلال البلاد العربية استقلالا تاماً

ـ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة

ـ فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية

أما الخطط التي رسمها الحزب فكانت[42]:

ـ العمل على تحقيق المبادئ الواردة بما يستطيعه بنفسه وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الأقطار العربية.

ـ الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب

ـ إلغاء الانتداب ووعد بلفور

ـ إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين

ـ إنهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[43]

ويعتبر حزب الاستقلال حزباً نخبوياً عقائدياً، إذ كان مؤسسوه من المثقفين في الأوساط الفلسطينية، وأبرزهم محمد عزة دروزة، وأكرم زعيتر، وعوني عبد الهادي وعجاج نويهض، وهم من الأشخاص الذين كانوا يشجعون النقاشات السياسية من خلال الصحف والنوادي والتجمعات السياسية في المدن[44]، أي

([42])وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918 ـ 1939) ، ص 360 ـ 362

([43])المصدر نفسه.

([44])Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , p. 105.

كانوا يحبذون فكرة المداولات السياسية العلنية والمفتوحة. كما أن معظم مؤسسي الحزب التسعة كانوا من أنصار ملك العراق فيصل، ومنهم من شارك في الثورة العربية أو في حكومة فيصل في دمشق أمثال صبحي الخضراء.

أحسن مؤسسو الحزب استخدام الصحافة باعتبارها منبراً لشرح أفكارهم حتى من قبل الإعلان عن تشكيل الحزب رسمياً. فكانت المقالات المنشورة تدور حول محاور ثلاثة: محاربة الانتداب والصهيونية معاً، والمطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، وتوجيه الانتقادات لسياسة اللجنة التنفيذية العاجزة. وكانت جريدة الحياة الفلسطينية تبدو كأنها الناطقة بلسان المنادين بالاستقلال، حيث كان كثير منهم ينشرون مقالاتهم على صفحاتها وأبرزهم أكرم زعيتر[45]. وكذلك مجلة العرب التي أنشأها أحد الأعضاء المؤسسين، عجاج نويهض، وكانت مجلة أسبوعية ينشر على صفحاتها كبار الكتاب العرب.

إلا أن حزب الاستقلال لم يكن حزباً جماهيرياً، بمعنى أنه لم يكن يضم أعداداً كبيرة ولم يكن مؤسسوه يسعون إلى ذلك أصلاً، إذ بقدر ما كانوا مهتمين باستقطاب الجماهير حول فكرة الاستقلال كانوا يرمون إلى ضم النخب المؤمنة بعقيدة الاستقلال إلى صفوفهم بغض النظر عن مسألة العدد. وقد شرح أكرم زعيتر من خلال مقالاته في جريدة الحياة الفلسطينية التي كتبها في العام 1931 هذه الفكرة، قائلاً: «الاستقلالي هو الذي يقارع الكون في سبيل استقلاله ولو كان واحداً منفرداً، لأن المبادئ لا تخدم بكثرة من ينتحلها وإنما تخدم بإخلاص من يعتنقها، وبتضحيتهم في سبيلها... وعشرة أشخاص متفاهمين متجانسين في بلادنا يخلصون للفكرة الاستقلالية ويؤمنون بها ويبذلون في سبيلها ما يبذله المؤمنون كفيلون بالسير بالقضية الفلسطينية إلى النجاح. الإخلاص دائماً هو الفائز في النهاية...»[46].

وقد شرح صبحي الخضراء (*) ، أحد مؤسسي الحزب، في مقالة له الأسباب التي أدَت إلى تأليف حزب الاستقلال. ويظهر واضحاً من كلامه أن من أهم الأسباب كان عدم الرضى عن سياسة اللجنة التنفيذية في معالجة

([45])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، ص 132 ـ 133.

([46])المصدر نفسه، ص 133.

(*) أحد ضباط الثورة العربية الكبرى، وأحد العاملين في حكومة فيصل العربية في دمشق.

القضية الفلسطينية، وبخاصة أن أعضاء الحزب كانوا يرون في الانتداب العدو الأكبر الذي تجب محاربته قبل محاربة الصهيونية. وفي هذا يقول صبحي الخضراء: «... ما زالت هيئتنا الوحيدة الحاضرة، تتهم بعدم التجانس وبأنها فريسة للنزعات المختلفة والعوامل المتضاربة، وأنها ما تزال تغط في نومها حتى توقظها دعوة المندوب السامي فيشعر الناس أن لنا هيئة تدعى للمقابلات كما تدعى الهيئات الصهيونية... وفي فلسطين أيضاً، حولنا القضية الوطنية من كفاح ضد الغاصب المستعمر إلى فورات متقطعة ضد الصهيونية.... ثم إذا كان الاجتماع بوايزمن مثلاً والتحدث إليه يعتبر خيانة وطنية عظمى، فما معنى هذه الاحتفالات والولائم التي تقام للمندوب السامي الإنكليزي، فهل تفضل واحد من مئات الزعماء والوجهاء، فيشرح لنا ما الفرق بين وايزمن وممثل الدولة الاستعمارية الكبرى يا ترى؟ وأيهما الغاصب الحقيقي للبلاد؟»[47].

أما عزة دروزة وهو أحد أبرز مؤسسي حزب الاستقلال، وكان من جهة ثانية مقرباً من الحاج أمين الحسيني، فيذكر أنه وعدداً من القوميين من أعضاء اللجنة التنفيذية وغيرها، ومن بينهم الحاج أمين الحسيني، كانوا يتداولون الحديث حول الموقف الراهن ويبدون قلقهم من تفاقم الوضع محاولين إيجاد طريقة لتصحيح مسار الحركة الوطنية وتجديد عهد العمل القومي المناوئ للإنكليز والصهيونية معاً. لكن المداولات انتهت بإعلان حزب الاستقلال من دون مشاركة الحاج أمين الحسيني الذي ساير في البداية فكرة إنشاء الحزب، لكنه لم يتفق مع مؤسسيه في النهاية[48].

ويعزو دروزة السبب في اختلاف الطرفين إلى أن الأفكار والمبادئ التي قام عليها الحزب لم تكن لتعجب الحاج أمين الحسيني لأنها لم تكن تتفق مع مزاجه. وتتلخص هذه الأفكار بأن لا يقوم اختيار أعضاء الحزب على أساس الانتخاب بل الانتقاء، أي عدم الاهتمام بالعددية، وأن يكون الحزب صريحاً في مكافحة الاستعمار الإنكليزي أولاً، وعدم الدخول في الخلافات السياسية

([47])وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918 ـ 1939) ، ص 362.

([48])محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 804 ـ 805.

المحلية ثانياً. ويبدو بحسب كلام دروزة، فإن الحاج أمين الحسيني ومجموعة من أنصاره لم توافق على بعض هذه الأمور، وبالتالي رفضت فكرة المشاركة في هذا الحزب[49].

لم تدم مسيرة الحزب طويلاً، فقد دامت نشاطاته ومهرجاناته السياسية ما يقارب السنتين، وأصيب بنكسة كبيرة إثر وفاة الملك فيصل في شهر أيلول/سبتمبر 1933، إذ كان يشكل سنداً وعوناً كبيراً لحزب الاستقلال. لكن الحزب واجه صعوبات عدة أدّت في النتيجة إلى نهايته، منها العقبات المالية التي كانت تحول دون متابعة المسيرة، إلا أن هناك سبباً أهم من ذلك أثر سلباً في الحزب، وهو أن المفتي الذي كان يحظى بأكبر تأييد شعبي في الساحة الفلسطينية أصبح في النهاية معارضاً للحزب بعد أن وجه عدد من أعضاء الاستقلال انتقاداتهم نحو المجلس الإسلامي الأعلى ونحو المفتي.

يرى الباحث الفلسطيني سميح شبيب أن الحزب عجز عن تحليل المجتمع الفلسطيني القائم آنذاك، والذي كانت تتحكم فيه العصبية العائلية والدينية أكثر من مفهوم القوميات والصراع القومي، ويجسد الالتفاف الجماهيري الواسع حول قيادة الحاج أمين الحسيني هذا الواقع. لهذا السبب، برأي الباحث، لم يتطلع الحزب إلى توسيع قاعدته التنظيمية مما أبقاه أسير النخبة ومنعه من ترسيخ جذوره لإكمال مسيرته السياسية داخل المجتمع الفلسطيني[50].

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي عاشها حزب الاستقلال، إلا أن أهمية هذا الحزب تكمن في أنه جمع لأول مرة نخبة من المثقفين الفلسطينيين بعيداً عن الاعتبارات العائلية والعشائرية السائدة حينها، وهو أمر كان يعتبر جديداً في العمل السياسي الفلسطيني. أما الأمر الأكثر أهمية، فكان تركيز الحزب على الدور البريطاني في فلسطين وتحميله المسؤولية الكبرى عن سياسة الوطن القومي اليهودي، والدعوة إلى محاربة الإنكليز في المقام الأول قبل مقاومة الصهيونية.

([49])المصدر نفسه. الاختلاف بين الحاج أمين الحسيني ورجال الاستقلال مفصل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

([50])سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين، 1932 - 1933 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1981)، ص 99 ـ 100.

وعلى الرغم من أن عام 1932 شهد ولادة حزبي الاستقلال ومؤتمر الشباب، إلا أن عام 1933 لم يشهد قيام أي أحزاب جديدة، إذ لم تبدأ ظاهرة الأحزاب السياسية بالانتعاش مجدداً إلا في أواخر العام 1934، أي بعد غياب اللجنة التنفيذية فعلياً عن الساحة السياسية، والإفساح في المجال أمام انطلاقة العمل الحزبي على نطاق أوسع هذه المرة. وهذا ما شجع قيام أربعة أحزاب سياسية بين عامي 1934 و1935.

ج ـ حزب الدفاع الوطني

أعلن رسمياً عن تأليف الحزب في اجتماع حاشد في مدينة يافا في 2 كانون الأول/ديسمبر 1934، وتم انتخاب راغب النشاشيبي رئيساً له. فكان بذلك أول الأحزاب التي تم تشكيلها في أواخر عام 1934، ويعود السبب في ذلك إلى أن راغب النشاشيبي بعد أن خسر منصب رئاسة بلدية القدس، صار لا بد له من إيجاد بديل يحافظ بواسطته على دوره السياسي، فما إن أعلنت اللجنة التنفيذية عن فتح الباب أمام تشكيل الأحزاب حتى بادر راغب النشاشيبي إلى الإعداد لحزبه القادم.

ضم الحزب بين صفوفه عدداً من رؤساء البلديات ومن الأثرياء، لكن الأهم من ذلك أن معظم أعضاء هذا الحزب كانوا من المعارضين لسياسة المفتي الحاج أمين الحسيني والذين كانوا على خلاف معه. وكان هؤلاء من العائلات المعروفة في فلسطين، كعائلة الدجاني وعائلة طوقان والشقيري، وعلى رأسهم الشيخ أسعد الشقيري من أعيان مدينة عكا، ومفتي الجيش الرابع الذي اشتهر بحظوته عند جمال باشا.

على صعيد العلاقات الخارجية، حافظ الحزب على علاقات قوية مع الأمير عبدالـلـه في شرق الأردن، اعتقاداً منه أن مساندة الأمير عبدالـلـه له ستساهم في إيجاد وتعزيز الدعم الخارجي لقضية فلسطين من جهة، ومن جهة ثانية سيكون لها تأثير إيجابي داخلي في فلسطين بالنسبة إلى الحزب.

كان للحزب جريدة ناطقة باسمه هي جريدة الجامعة الإسلامية لصاحبها الفاروقي التاجي، وكانت تهاجم الحاج أمين الحسيني على الدوام لمصلحة جبهة المعارضة بقيادة عائلة النشاشيبي، إضافة إلى صحيفة مرآة الشرق لصاحبها بولص شحادة. كما أن الحزب استطاع توسيع نفوذه إلى مدن

وقرى عدة، فكان قوياً في مناطق نابلس والخليل وغزة وعكا والرملة[51].

وبتأليف حزب الدفاع تمكنت عائلة النشاشيبي من تنظيم صفوف المعارضة من جديد ساعية إلى إضعاف زعامة عائلة الحسيني من جديد، إذ إن راغب النشاشيبي لم ينس هزيمته في الانتخابات البلدية حيث استمرت ذيول هذه المعركة تتفاعل حتى بعد قيام حزب الدفاع الوطني[52]. وجمع الحزب العناصر المخلصة لراغب النشاشيبي أو الذين ربطتهم به رابطة العداء الشخصي للمفتي، حيث حاولت المعارضة بذلك التعبير عن سخطها للفشل والتعويض عما فقدته جرّاء الانتخابات البلدية[53].

د ـ الحزب العربي

كان رد المجلسيين سريعاً، إذ أعلنوا عن تشكيل الحزب العربي الفلسطيني في 27 آذار/مارس 1935 في القدس حيث انتخب جمال الحسيني أحد أقرباء الحاج أمين الحسيني المقربين منه، وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية سابقاً، رئيساً للحزب. إلا أن المفتي كان يعتبر الأب الروحي للحزب، وعلى الرغم من أنه لم يكن يشارك في الاجتماعات الحزبية نظراً إلى مركزه الديني، لكن الجميع كان يعلم أن الحزب العربي هو حزب المفتي، وأن عائلة الحسيني أيضاً هي صاحبة اليد الطولى فيه.

كان الحزب يهتم بالأعمال الدعائية والإعلامية بشكل لافت، فكانت جريدة اللواء اليومية ناطقة باسم الحزب، كما أنه عمل أكثر من أي حزب آخر على كسب القواعد الجماهيرية وإنشاء فروع له في مختلف المناطق الفلسطينية[54]. وعلى الرغم من أن الحزب العربي شكل مؤسسة تنظيمية عريضة ضمت قيادات سياسية وطنية متقاربة في برامجها، إلا أنه لم يخرج في الحقيقة عن إطار التجمع الوطني القائم على زعامة الفرد، إذ كان من أكثر الأحزاب السياسية في فلسطين اعتماداً على شخصية الفرد ـ الزعيم[55]،

([51])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 303.

([52])علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1918 ـ 1948 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، ص 259.

([53])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 - 1936 ، ص 216.

([54])المصدر نفسه، ص 308.

([55])سميح شبيب، الحزب العربي الفلسطيني (بيروت: دار المبتدأ، 1993)، ص 20 ـ 25.

والمقصود هنا الحاج أمين الحسيني والعائلة الحسينية. ولا عجب أن تنجح سياسة الحزب إعلامياً، إذ امتلك الحسينيون سبع صحف، كانت اثنتان منها تصدران باللغة الإنكليزية، وهي الجامعة العربية، الوحدة العربية، اللواء، الوحدة ، المستقبل، وأراب تايمز (Arab Times) و أراب فيدريشن (Arab Federation) [56].

هـ حزب الإصلاح العربي

قام هذا الحزب على يد عدد من الشخصيات المستقلة وأعلن عن تأليفه رسمياً في 23 حزيران/يونيو 1935. وقد تم الاتفاق بين أعضائه على عدم انتخاب رئيس للحزب، وإنما على انتخاب ثلاثة سكرتيريين يتولون شؤون الحزب، وهم د. حسين الخالدي رئيس بلدية القدس، ومحمود أبو خضرا وشبلي الجمل. استقطب الحزب عدداً من رؤساء البلديات والموظفين الحكوميين المتقاعدين. أما من ناحية المبادئ فقد شدد الحزب على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الصهيونية، وبشكل عام فقد اتبع حزب الإصلاح، كما يدل عليه اسمه، برنامجاً إصلاحياً اجتماعياً[57].

و ـ الكتلة الوطنية

كان مقرها مدينة نابلس، وقد أعلن عن قيامها في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 1935، وانتخب عبد اللطيف صلاح رئيساً لها، وهو محام وعضو سابق في المجلس الإسلامي الأعلى. إلا أن الكتلة لم تنجح في بناء مركز قوي لها في نابلس التي بقيت داعماً قوياً لحزب الدفاع الوطني وعائلة النشاشيبي[58].

تميز هذا الحزب عن غيره بأنه جعل مركزه مدينة نابلس وليس القدس، كما أنه اهتم بالنصف الثاني للمجتمع، أي المرأة، حيث فتح الباب أمام النساء لتسجيل الأسماء كمساندات للحزب. كذلك حاول الحزب إيجاد حل للصراع بين حزبي العربي والدفاع بهدف توحيد الجهود لمصلحة الوطن[59].

([56])المصدر نفسه، ص 24.

([57])Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , p. 112.

([58])المصدر نفسه، ص 113.

([59])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، ص 263 ـ 264.

وبشكل عام فقد أعادت الأحزاب السياسية، نوعاً ما، الحياة إلى الحركة الوطنية في فلسطين، بعد أن أصبحت شبه مشلولة. ومهما كان مدى تأثير النشاطات الحزبية بالنسبة إلى القضية، فإنها بلا شك كانت مناسبة ومجالاً مفتوحاً للتوعية السياسية، وعلى وجه الخصوص أمام العنصر الشبابي الذي وجد في هذه الحركة مجالاً للتعبير عن طموحاته والمشاركة في النضال الوطني.

2 ـ دور الأحزاب في الحركة الوطنية

تعتبر التعددية الحزبية ظاهرة صحية في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة أن هذه الأحزاب نشأت في ظل الانتداب والاحتلال، الأمر الذي كان يمنع على أجهزة الأحزاب العمل في مناخ الحرية السياسية المفروض. إلا أنها على الرغم من ذلك سعت إلى تعزيز الحركة الوطنية الفلسطينية بالعنصر الحزبي، وبخاصة بعد أن سمحت اللجنة التنفيذية بقيام الأحزاب.

لقد ظهر دور الحركة الحزبية واضحاً في الفترة الأولى من الثلاثينيات، وبدت الحركة الوطنية الفلسطينية في طور جديد من أطوارها، إذ تعددت الأصوات والأسماء في الساحة السياسية، ونشطت الحركة الإعلامية من خلال الصحافة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، إلى أي مدى استفادت الحركة الوطنية من ظاهرة الأحزاب؟ وماذا قدمت هذه الأحزاب لقضية فلسطين؟

لو نظرنا إلى أهداف وغايات الأحزاب التي وردت في بيانات تأسيسها، لوجدنا أن جميعها شدّدت على الاستقلال وعلى رفض الانتداب والوطن القومي اليهودي باعتبارها مطالب رئيسية. كما أن هذه الأحزاب سعت من خلال برامجها ونشاطاتها الحزبية إلى توعية الجماهير الفلسطينية إلى طبيعة الخطر المحدق بوطنها.

لكن بعض الباحثين رأوا أن التعددية الحزبية في الساحة الفلسطينية التي بلغت ذروتها في العام 1935 أثرت سلباً في الحركة الوطنية الفلسطينية، بحيث أدّت إلى شرذمتها، إلى حد أن القادة السياسيين لم يتمكنوا من اتخاذ أي إجراء فاعل سواء ضد بريطانيا أو ضد الصهاينة[60]. ويضيف باحث آخر، في السياق نفسه، أن الأحزاب السياسية كانت قائمة على الأشكال التقليدية

([60]) Lesh, Ibid., p. 113

العائلية، وكانت سياستها لا تزال تتأثر كثيراً بالمصالح الشخصية والعائلية، كما أعطت هذه الأحزاب مثلاً على واقع الخلافات والانقسامات السياسية داخل المجتمع العربي الفلسطيني[61].

وإذا أمعنّا النظر في منهجية عمل الأحزاب التي اتبعتها في نضالها ضد الصهيونية والانتداب لوجدنا أنها لا تختلف كثيراً عن الطرق التقليدية التي كانت تنتهجها اللجنة التنفيذية إلا من حيث شخصية القائمين عليها. فكانت المهرجانات الانتخابية منبراً للتعبير عن الاحتجاج والاستنكار والشجب لسياسات وممارسات الانتداب والصهيونية. كما أن معظم الأحزاب لم تتوان عن إرسال برقيات الاحتجاج إلى المندوب السامي، أو التقدم بطلبات لتحسين أوضاع المواطنين إلى سلطات الانتداب. وهذا عملياً أقصى ما كانت الأحزاب تستطيع تحقيقه، فهي بالنهاية أحزاب تعمل في ظل قيود الاحتلال، وليست أحزاباً مستقلة وحرة، كما هي الحال بالنسبة إلى الأحزاب في الدول المستقلة.

لكن الأمر الإيجابي هنا أن تعدّد الأحزاب فتح المجال أمام تعدد المطالب المطروحة، وبالتالي صارت معظم الأمور التي تهم أفراد الشعب مطروحة للبحث من قبل هذه الأحزاب، ولم تعد الشكاوى تقتصر على الأمور السياسية أو الممارسات التي تغضب الناس فحسب، بل تعدتها إلى سائر الأمور الحياتية التي كان يفتقر إليها المجتمع الفلسطيني أيضاً.

فمثلاً، نرى أن حزب الدفاع بزعامة عائلة النشاشيبي كان يشدّد على القضايا الاقتصادية، وهذا يعود إلى أكثر من سبب، منها أن إمكانات الحزب المادية كانت كبيرة، إذ كان يضم مجموعة من الأثرياء؛ إضافة إلى أنه كان يتعمّد توجيه اهتمامه إلى هذه الناحية هرباً من الاتهامات الموجهة إليه بالتعامل والتعاون مع سلطات الانتداب. وقد حاول الحزب نفي هذه التهمة عنه، وبخاصة عندما أصدر بلاغاً طالب فيه بإلغاء الانتداب رسمياً أمام محكمة لاهاي، كما أسس الحزب شركة لإنقاذ أراضي بئر السبع، حيث تم جمع مبلغ 11.200 جنيه فلسطيني لهذا الغرض[62].

([61])مناويل سركيس حاساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، 1919 ـ 1939 (القدس: دار البيادر، 1987)، ص 164 ـ 165.

([62])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، ص 218.

إلا أن الانتقادات الموجهة إلى الحزب، سريعاً ما ظهرت، وبخاصة أن قرارات الحزب لم تأتِ بنتيجة، سواء أكان في ما يتعلق بإقامة دعوى ضد الانتداب أمام محكمة لاهاي أم في ما خص إنشاء شركة إنقاذ الأراضي. وقد اعتبر البعض أعمال الحزب من قبيل التضليل للوصول إلى بضعة كراسٍ يؤمنها مستقبلاً في المجلس التشريعي[63] الذي طرحته سلطات الانتداب.

أما الحزب العربي فقد تنوّعت اهتماماته، وكان أبرزها إنشاء فرق الفتوة المؤلفة من الشباب ذوي الأبدان القوية بهدف رد الأذى عن البلاد في وجه المستعمرين والطامعين، واعتبرت هذه الفرق تلبية لحاجة الشباب الفلسطيني إلى التنظيم وتقوية الروح الوطنية وتنمية الشعور القومي وتكتيل الشباب والوقوف في وجه الأعداء، ولهذا قامت في فلسطين حوالى ثلاثين فرقة من فرق الفتوة[64].

كما اهتم الحزب بالقضايا التعليمية موجهاً انتقاداته لسياسة الانتداب في هذا المجال، وبخاصة من حيث نقص عدد المدارس، ومن حيث الإشراف على الشؤون التعليمية العربية التي كانت نتائجها سلبية بالنسبة إلى الطلاب الفلسطينيين.

أما حزب الاستقلال فقد ركز جهوده على النواحي السياسية، وبخاصة ما يتعلق منها بمقاومة الانتداب بصورة رئيسية، فكانت الدعوة الأهم هي اتباع سياسة اللاتعاون ومقاطعة النشاطات الحكومية، في تعبير واضح عن رفض الانتداب البريطاني وصنيعته الحركة الصهيونية.

وكان حزب مؤتمر الشباب بدوره نشطاً جداً في المجالات الخاصة بالشباب، كما يدل اسمه. وكان تركيزه الأكبر على النواحي الكشفية. من هنا جاءت فكرة إنشاء القوة الكشفية بهدف حراسة السواحل لمنع تدفق المهاجرين اليهود عبر السواحل الفلسطينية.

كانت الأحزاب الفلسطينية تفتقر إلى العمل الجماعي، وهو الأمر الذي كانت خطورة الوضع تحتمه، إلا أن آلية العمل الحزبي الجماعي لم تكن موجودة، وبخاصة في ظل الصراع الذي كان قائماً بين الحزبين الأهم، أي

([63])المصدر نفسه، ص 219.

([64])المصدر نفسه، ص 240 ـ 241.

الحزب العربي وحزب الدفاع. وهذا ما انعكس سلباً على مسيرة الحركة الوطنية التي كانت في أمس الحاجة إلى الاتحاد في وجه الخطر الصهيوني.

وتجدد الصراع بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، لكن هذه المرة عبر الأحزاب حيث ظهرت العائلية محدداً رئيسياً للحياة الحزبية، فصار كل حزب يكيل الاتهامات للحزب الآخر، وعادت حرب المجلسية والمعارضة إلى الساحة من جديد. إلا أن الأمر على أرض الواقع كان أخطر من الصراعات الحزبية بكثير، إذ بينما كان الصراع يحتدم بين الأحزاب، كانت الهجرة اليهودية تتدفق إلى فلسطين بازدياد، وكانت الحركة الصهيونية تزداد قوة، وكانت الجماهير الفلسطينية من جهة ثانية تزداد نقمة على الزعماء المتصارعين[65]. ووصل الغضب الشعبي إلى حدته بعد انكشاف أمر صفقة الأسلحة المهربة إلى الصهاينة عن طريق بلجيكا إلى ميناء يافا في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1935.

3 ـ تشكيل الائتلاف الحزبي

عندما وصلت الأمور إلى هذه المرحلة من الخطورة، ظهرت الدعوة إلى ضرورة توحيد كلمة الأحزاب السياسية من قبل حزب مؤتمر الشباب. وبالفعل فقد لبت الأحزاب هذه الدعوة، في ما عدا حزب الاستقلال، بسبب موقف الحزب المعارض لأي شكل من أشكال التعاطي مع سلطات الانتداب. وقد عقد الاجتماع الحزبي في 21 تشرين الأول/أكتوبر في مدينة يافا، تألفت على أثره لجنة الأحزاب التي قررت تقديم مذكرة للمندوب السامي تطالب بتأسيس حكومة ديمقراطية، ومنع انتقال الأراضي ووقف الهجرة اليهودية[66]. لكن مصير هذه المذكرة كان الإهمال التام من قبل السير آرثر واكهوب.

كانت الخطوة التالية من قبل الائتلاف الحزبي إعلان الإضراب العام يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 1935 احتجاجاً على عمليات تهريب السلاح لليهود، فلبت المدن الفلسطينية هذه الدعوة. لكن الأمر لم يدم على هذا المنوال،

([65])ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة كتب فلسطينية؛ 6 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 96.

([66])قدورة، معد، المصدر نفسه، ص 269 ـ 270.

فعندما قرر المؤتمر الشعبي المنعقد في مدينة نابلس والذي حضره حشد كبير من الوطنيين الدعوة إلى الإضراب العام في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم عودة المندوب السامي من بريطانيا، رفض الائتلاف الحزبي المشاركة في هذا الإضراب، لكن الإضراب نفذ، وبدا واضحاً أن كلمة الشعب هي التي فازت على قرار الأحزاب التي فضلت عدم الإضراب بانتظار ما قد يصدر عن المندوب السامي.

وبالفعل فإن السلطات البريطانية سرعان ما تحركت محاولة الالتفاف على الاحتجاجات، فقام المندوب السامي بدعوة ممثلي الأحزاب إلى دار الحكومة وأبلغهم نيابة عن وزير المستعمرات قرار الحكومة البريطانية إقامة مجلس تشريعي في فلسطين، كما أبلغهم، بلهجة التهديد، أن الحكومة عازمة على إقامة المجلس بالتعيين في حال تم رفض المشروع[67].

يذكر عزت طنوس أن خمسين وجيهاً فلسطينياً اجتمعوا في منزله لمناقشة الموضوع، فكانت أكثرية الأصوات إلى جانب قبول فكرة المجلس التشريعي، وعلى الرغم من أن المجلس المقترح كان بعيداً عن إرضاء طموحات الفلسطينيين، إلا أنهم وافقوا عليه لأن أعضاءه المقترحين كانوا أحراراً في مناقشة موضوعي الهجرة وانتقال الأراضي[68]. لكن الجانب الصهيوني رفض إقامة المجلس التشريعي، وعندما تم تقديم المشروع للمناقشة في مجلسي العموم واللوردات في بريطانيا سقط بسبب الضغط الصهيوني.

على الرغم من هذه النكسة التي واجهتها فإن الأحزاب لم تتمكن من الاتفاق على رد موحد على ما جرى، بل اكتفت بأن قام كل حزب بتقديم اقتراحه الخاص بتعديل المشروع[69]. وهنا برز التشتت واضحاً في عمل الأحزاب على الأرض، والتي لم تستطع التغلب على حساباتها الشخصية مقابل المطالب الشعبية، كما لم تستطع تأمين قيادة سياسية قوية وفاعلة قادرة على اتخاذ قرار موحد.

لم يتمكن الائتلاف الحزبي من القيام بالدور المنتظر منه على صعيد

([67])طنوس، الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر ، ص 143.

([68])المصدر نفسه.

([69])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 317.

العمل الوطني الجماعي، إذ لم يكن يحمل من مضمونه سوى الاسم فقط، لهذا السبب لم يدم عمر هذا الائتلاف طويلاً. فالأحزاب السياسية لم تتمكن من تجاوز الأزمة السياسية التي أوجدتها اللجنة التنفيذية في ما مضى، بل إنها، وبحكم تركيبها الداخلي، قامت بإعادة إنتاج الأزمة السياسية بثوب جديد، على الرغم من الأسماء الجديدة، والمهرجانات والخطابات الواعدة[70].

إلا أننا يجب ألا نغفل هنا أن الأحزاب السياسية التي ظهرت في فلسطين كانت أحزاباً جديدة العهد، عملت على الساحة لفترة محدودة. ومعظمها تأسس بين عامي 1934 و1935، في ما عدا حزبي مؤتمر الشباب والاستقلال اللذين تأسسا عام 1932. وهذه الفترة تعد قصيرة نسبياً، وغير كافية أصلاً لتحقيق البرامج التي قامت هذه الأحزاب بإطلاقها. حتى عندما حاولت هذه الأحزاب تشكيل هيئة عمل جماعي موحدة، لم يخرج الائتلاف الحزبي عن الأشكال التي كانت موجودة سابقاً في هذا الإطار.

من المؤكد أن قادة الأحزاب يتحملون مسؤولية كبيرة عن هذا الإخفاق في العمل الحزبي، وهم الذين رأوا أن الأحزاب هي البديل الأنسب للجنة التنفيذية السابقة. لكننا يجب ألا ننسى أن هذه الأحزاب كانت تعمل في ظروف قسرية في ظل الاحتلال، كما أن سلطات الانتداب كانت تعمل جاهدة من أجل شق الصف الوطني كما كان دأبها دائماً، وبخاصة من ناحية إشعال نار الخلاف بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، هذه النار التي انتقلت إلى الأحزاب، وصارت الخلافات تدور تحت راية العمل الحزبي.

ومرة أخرى بدت الساحة السياسية بحاجة إلى صيغة جديدة، تحل مكان الأحزاب وتكون قادرة على تحمل المسؤولية والنهوض بالحركة الوطنية من جديد، قبل الدخول في مرحلة من الفراغ السياسي. لكن الأمر لم يطل كثيراً هذه المرة، فقبل نهاية عام 1935 جاءت ثورة الشيخ عز الدين القسام (*) لتقلب معايير العمل الوطني، فاتحة الباب أمام عهد جديد من النضال.

([70])شبيب، الحزب العربي الفلسطيني ، ص 12.

(*) سنأتي على ذكرها بالتفصيل في الفصل القادم.

ثالثاً: الحاج أمين الحسيني والأحزاب

شغلت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في الحياة السياسية في فلسطين طوال فترة بداية الثلاثينيات، وتحديداً بين عامي 1932 و1935، حيث ظهر رؤساء الأحزاب بمظهر الزعماء السياسيين من خلال نشاطاتهم الحزبية، وأبرزها المهرجانات التي كانت تحضرها الجماهير الفلسطينية مصغية إلى مواقف كل حزب على حدة.

لكننا هنا نتساءل، هل استطاعت هذه الأحزاب تشكيل قيادة سياسية وطنية بديلة عن قيادة الحاج أمين الحسيني التي ترسخت بعد المؤتمر الإسلامي عام 1931؟ وبمعنى آخر، هل تمكن قادة الأحزاب السياسية من سحب بساط الزعامة السياسية من تحت أقدام الحاج أمين الحسيني، وبالتالي انتزاع التأييد الشعبي الذي كان يحصل عليه لمصلحتهم؟

1 ـ ما بعد المؤتمر الإسلامي العام

كانت الفترة التي تلت صدور قرارات المؤتمر الإسلامي العام في شهر كانون الثاني/يناير 1932 بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني هي فترة التركيز على تفعيل قرارات ونشاطات المؤتمر، فكان يقوم بزيارات إلى المناطق والمدن الفلسطينية، يرافقه عدد من أعضاء المؤتمر ملقياً الكلمات والخطب حول دور المؤتمر الإسلامي بالنسبة إلى قضية فلسطين. في المقابل يستقبل وفوداً إسلامية من خارج فلسطين لتعرب عن دعمها له. وفي شهر كانون الثاني/يناير تألفت لجنة منبثقة من المؤتمر من الحاج أمين الحسيني ومحمد علي باشا والسيد الطباطبائي الصدر الأعظم للدولة الإيرانية سابقاً، كانت مهمتها السفر إلى العراق والهند وغيرهما من البلدان الإسلامية لمسائل تتعلق بالمؤتمر الإسلامي العام، وبخاصة الجامعة الإسلامية[71].

تختلف المصادر بشأن المدة التي غاب فيها الحاج أمين الحسيني عن فلسطين، إلا أن الخبر اليقين يبقى للصحافة الصادرة في تلك الفترة، إذ ذكرت جريدة الجامعة العربية تحت عنوان كبير «سفر الوفد الإسلامي»، خبر مغادرة الوفد والاحتفال الجماهيري الذي رافق هذه المغادرة يوم الجمعة في

([71])الجامعة العربية ، 1933/1/15.

الخامس من شهر أيار/مايو من عام 1933، وجاء في تفاصيل الخبر أن الوفد هو في الحقيقة عبارة عن وفدين. كان الوفد الأول، وفد الهند، برئاسة الحاج أمين الحسيني، أما الوفد الثاني، وفد العراق، فكان برئاسة عادل أرسلان وإسحق درويش[72]. وقد رجع الحاج أمين الحسيني إلى فلسطين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أي أن رحلته دامت ستة أشهر فقط، وليس عاماً أو أكثر، كما ذكرت بعض المراجع.

عاد الحاج أمين الحسيني إلى فلسطين ليجد نفسه أمام سلسلة من التطورات التي حصلت في الساحة الفلسطينية، كان أبرزها موجة التظاهرات الشعبية التي قام بها الفلسطينيون وعلى رأسهم اللجنة التنفيذية خلال تلك الفترة، والتي أدّت إلى صدامات عنيفة بين المتظاهرين وسلطات الانتداب كما مر معنا.

قد يتساءل المرء عن عدم مشاركة الحاج أمين الحسيني في تلك الموجة من الاحتجاجات الفلسطينية، وهو الزعيم الأكثر شعبية في فلسطين، إذ لو افترضنا أن الحاج أمين الحسيني كان مضطراً للغياب بسبب ترؤسه للوفد الإسلامي لقلنا أنه كان أولى به أن يقطع جولته ويعود إلى فلسطين لمشاركة الجماهير في ثورتها ضد سياسة الانتداب من جهة، ولمحاولة اتخاذ موقف مما يجري في وجه سلطات الانتداب. لكن المفتى آثر البقاء خارج البلاد، ومتابعة جولته إلى النهاية، وبهذا غاب عن الساحة السياسية في فترة كانت هذه الساحة في أمس الحاجة إليه.

يرى البعض من خلال مواقف الحاج أمين الحسيني أنه كان يعارض سياسة التظاهر ويعتبرها حماقة لا جدوى منها، وهذا يعود لإدراكه، من وجهة نظره، أن العرب لا يستطيعون الانتصار في أي اصطدام مباشر ببريطانيا، ولهذا السبب حافظ على موقفه الودي من البريطانيين، من دون أن يعلق آمالاً كبيرة على إمكان إحداث تغيير بارز في السياسة البريطانية[73].

هنا نستطيع القول إن الحاج أمين الحسيني كان لا يزال يميل إلى سياسة الاعتدال والمهادنة، ويرفض المخاطرة مع السلطات العسكرية البريطانية،

([72])الجامعة العربية ، 1932/5/7.

([73])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 245.

ويتحاشى قدر الإمكان الاشتراك في أي عمل قد يهدد مركزه كمفتٍ، وبخاصة أن المفتي يعتبر موظفاً يتقاضى راتبه من حكومة الانتداب. لهذا السبب كان يسعى إلى المحافظة على زعامته لدى الفلسطينيين من خلال قيادته للحركة الوطنية السياسية، والمحافظة من جهة ثانية على وظيفته الدينية من خلال الحفاظ على علاقات الود مع حكومة الانتداب. وهي مهمة لم تكن سهلة أبداً، وخصوصاً في الأجواء التي كانت تخيم على فلسطين في تلك الفترة، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان المد الجديد المتصاعد الذي كان يجاهر بالعداء للانتداب، وينتقد كل من يوالي هذه السلطة أو يحاول إقامة علاقات معها. وكان دعاة هذا الموقف يحظون بتأييد متزايد من قبل الفلسطينيين الذين باتوا على اقتناع بأن البريطانيين هم عدوهم الأساسي.

وإذا قرأنا ما كتبه المندوب السامي آرثر واكهوب في أحد تقاريره عن الحاج أمين الحسيني، لرأينا أن واكهوب كان مقتنعاً أن الحاج أمين الحسيني رجل معتدل، يعارض سياسة التظاهر، ولا سيما عندما يقول: «إن نفوذه الذي يضع ثقله إلى جانب الاعتدال هو ذو قيمة مؤكدة. ولو وضع هذا الثقل في الجانب الآخر فإنني واثق من أن نشوب اضطرابات واسعة يصبح أمراً لا مفر منه»[74].

لهذا، كان الحاج أمين الحسيني بحاجة ماسة إلى اتخاذ مواقف مدروسة ودقيقة تبقيه زعيماً وطنياً وتحفظ له مركزه ووظيفته في الوقت نفسه. فهو لم يكن ليغامر بخسارة أحد الموقعين، إذ إنهما كانا يشكلان ضمانة لبقائه على سدّة الزعامة. لكن اللافت هنا أن عودة الحاج أمين الحسيني كان لها صدى شعبي قوي، إذ جرى له استقبال جماهيري كبير في أريحا والقدس، وسار معه الناس في مظاهرة إلى ساحة الحرم الشريف، حيث ألقى المفتي خطبة من شرفة المجلس الإسلامي الأعلى شكر فيها الشعب على حسن استقباله، وتعهد أمام الناس بمواصلة العمل في خدمة الوطن والذود عن حياضه، كما ترحم على الشهداء الأبرار الذين سقطوا في مظاهرات يافا والقدس وغيرهما، وأنهى كلامه قائلاً: «أيها الشعب الكريم: عوّد نفسك على الصمود والبذل، فسيطلب إليك قريباً بذل أعظم التضحيات»[75].

([74])المصدر نفسه.

([75])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 129.

إن الاستقبال الحاشد الذي جرى للحاج أمين يدل على أن زعامته لم تتزعزع، وأن مكانته بين الناس ما زالت كما هي. إلا أن ما تجب الإشارة إليه هنا أن الشعب كان يضع ثقته بالمفتى انطلاقاً من عامل «الدين» قبل كل شيء، وهو العامل الأقوى الذي كان يسيطر على مشاعر الناس. فالشعب عندما يرافق المفتي إلى ساحة الحرم الشريف، حيث مكاتب المجلس الإسلامي الأعلى، فإنه يفعل ذلك، لأنه يجد في شخص الحاج أمين الحسيني حامياً لأماكنه المقدسة التي تعتبر خطاً أحمر بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين كانوا على استعداد للتضحية بأرواحهم في سبيل الحفاظ عليها.

مع عودة الحاج أمين الحسيني إلى فلسطين عادت الأمور السياسية إلى سابق عهدها، إنما هذه المرة بإضافة عامل الأحزاب السياسية التي أخذت تحتل مكانها في الحركة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في ظل الضعف الذي أصاب اللجنة التنفيذية حينها. وعاد الحاج أمين الحسيني ليمارس دوره على الأرض في مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني.

2 ـ الحاج أمين الحسيني في مواجهة الأحزاب

إن ظهور الأحزاب السياسية كان جزءاً من آلية العمل السياسي الوطني في الفترة الأولى من الثلاثينيات، ولم يكن الحاج أمين الحسيني بعيداً عن هذه الحركة، أو على الأصح، لم يضع نفسه بمنأى عنها، بل كان جزءاً أساسياً منها، وبخاصة أن الحزب العربي الفلسطيني كان يعتبر حزب المفتي.

ومع تشكل هذه الأحزاب المختلفة، كانت العلاقة مع الحاج أمين الحسيني ترتدي طابعاً خاصاً، إذ على الرغم من عدم مشاركته العلنية فيها، إلا أن الجميع كان يدرك أنه الزعيم الأهم على الساحة السياسية، وأن نفوذه وتأثيره لا بد أن يؤخذا في الحسبان قبل الإقدام على أي خطوة في مجال العمل السياسي الوطني.

وعن علاقته بحزب الاستقلال غداة الإعلان عن تشكيله، كان اللافت أن معظم مؤسسيه هم من أنصار الحاج أمين الحسيني، فعزة دروزة كان قد تم تعيينه مديراً عاماً للأوقاف بالأصالة، وصدر قرار المجلس بالتعيين في 6 حزيران/يونيو 1932، وحمل القرار توقيع رئيس المجلس الحاج أمين

الحسيني[76]، كما أن عجاج نويهض استقال من عمله في المجلس الإسلامي عام 1932، أما عوني عبد الهادي فكان يعمل محامياً للمجلس المذكور. وقد حاول رجال حزب الاستقلال الاتفاق مع الحاج أمين الحسيني قبل تشكيل الحزب، فجرت مداولات مطولة بين جماعة الاستقلال وجماعة الحاج أمين الحسيني حول فكرة انضمام الحاج أمين الحسيني إلى الحزب المزمع إنشاؤه، إلا أن هذه المداولات لم تنجح في تقريب وجهات النظر، وقرر الحاج أمين الحسيني رفض المشاركة في حزب الاستقلال. وكانت مداولات أعضاء الحزب معه تأتي من منطلق إعادة الروح إلى الحركة الوطنية الفلسطينية وإعطائها دفعاً جديداً، وبأن الحاج أمين الحسيني هو رأس هذه الحركة أصلاً، فالأولى أن يتزعم الهيئة الجديدة المزمع إنشاؤها.

وذكر عزة دروزة، أحد أبرز مؤسسي الحزب، أن الأفكار التي طرحت لم تعجب الحاج أمين الحسيني، لأنها كانت بعيدة عن مزاجه، فاعترض عليها وصار يبدي ملاحظات متسقة مع مزاجه. وكان من أهم الأفكار التي تم طرحها أن يكون الحزب صريح المنهج والإعلان في مكافحة الاستعمار الإنكليزي مع مكافحة الصهيونية، ليعيد الحركة الوطنية إلى أصلها القومي الاستقلالي، وأن يتعهد أعضاء الحزب بعدم زجه وزج أنفسهم في تيارات السياسات المحلية والشخصية[77].

وبما أن الحاج أمين الحسيني لم يكن على علاقة سيئة بالإنكليز آنذاك، ولأن معظم مؤسسي الحزب كانوا على علاقة وثيقة به، لم يرق له تشكيل الحزب، لأن هذا كان يعني ابتعاد نخبة من المناصرين عنه، وهذا أمر قد يفسر بعدم رضا هؤلاء عن سياسته. لهذا لم يستطع الحاج أمين الحسيني الموافقة على شروط الحزب فتأسس الحزب مستقلاً عنه[78].

بعد أن تأسس حزب الاستقلال، وأعلن عن مبادئه الوطنية والقومية، وظهرت قوته بخاصة في أوساط الشباب والمثقفين، أخذ الحاج أمين الحسيني يعارض حزب الاستقلال، وأخذ مناصرو الحاج أمين الحسيني، وأبرزهم جمال

([76])نسخة أصلية من قرار التعيين، أوراق خاصة.

([77])دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887-1984 ، ص 804 ـ 805.

([78])شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين، 1932 ـ 1933 ، ص 45.

الحسيني يهاجمون الحزب. كما لم يسلم الحزب من جماعة «المعارضين» أي أنصار عائلة النشاشيبي الذين رأوا أن وجود مؤسسين للحزب من أنصار الحاج أمين الحسيني هو دلالة مسبقة على هوية الحزب. وبهذا لم يسلم الحزب من عداء الفئتين المتصارعتين، أي «المجلسيين» و«المعارضين».

وقد انطلقت معارضة الحاج أمين الحسيني للحزب منذ البداية، إذ اعتبر أن تأليف الحزب بالصيغة التي تم تأليفه بها كأنما هو لمناوأته بخاصة، كما اعتبر أن بيان الحزب ساوى بين جماعة الحاج أمين الحسيني والمعارضين في الجهد الوطني والتقصير في الواجبات الوطنية، وأن البيان كان حملة قاسية أو شتيمة جارحة لهم[79]. واشتدت معارضة الحاج أمين الحسيني لرجال الاستقلال، وقويت الحملة الدعائية التي كان يقوم بها أنصار الحاج أمين الحسيني، ولا سيما ضد مجلة العرب التي كان يصدرها عجاج نويهض، وكانت تعتبر مجلة الحزب.

اللافت هنا أن عدداً من أعضاء حزب الاستقلال كان يكتب مقالاته في جريدة الجامعة العربية ، وهي التي كانت تعتبر حينها جريدة المفتي، وكان هؤلاء يعبرون عن آرائهم المعادية للانتداب ويجاهرون بانتقاداتهم لسياسة القيادات في تعاملها مع الانتداب. وقد أفردت هذه الجريدة مساحة واسعة لخطاب أكرم زعيتر، أبرز مؤسسي الحزب، الذي ألقاه في مدينة نابلس بمناسبة يوم حطين، حيث كان عنوان الخطاب: «صلاح الدين يهتف»، ومما جاء فيه: «... انفضوا عنكم غبار المهانة وعلموا الغاصب ما لم يعلم من أمثلة عالية في الجهاد تضربونها، قوموا قياماً على أمشاط أرجلكم... غريب يسود وغدوتم الغرباء، أراض تباع وهل يباع الوطن؟ هجرة تتدفق فأين المصير! إعسار عام وفقر مدقع، استعمار جاثم تتغلغل أقدامه في صميم الوطن، قوانين تسن ليس لكم رأي في اشتراعها وضرائب تفرض ولكن لمن؟ الصهيونية بلاء ولكن من الذي خلقها وظاهرها؟ الوطن القومي شقاء ولكن من الذي دعمه وسنده؟ هي لعبة من ألاعيب السياسة جازت على العقول حيناً بفضل تضليل القيادة ولكنها مكشوفة عند من أنار الـلـه قلوبهم. أما اليوم وقد طفح الكيل... وبان المستور وآمنا بعد إيماننا بالـلـه أن الصهيونية فرع والانتداب أصل، ولا هوادة في نشدان الحرية وأن

([79])دروزة، المصدر نفسه، ص 816 ـ 817.

سياسة المراحل سياسة الصهيونية والانتداب ثانياً سياسة فاشلة ضالة مضلة تميت النفوس الوثابة وتخمد العزائم المضطرمة...»[80].

ويجد عزة دروزة مبرراً أو تعليلاً لموقف الحاج أمين الحسيني من الحزب، فيرى فيه تعبيراً عن امتعاضه من انفصال رجال الاستقلال عنه رسمياً في الحركة الوطنية، وظهورهم بكيان حزبي خاص، وهو ما وجد فيه الحاج أمين الحسيني إضعافاً لجبهته، لأنه كان ينتفع من مواقف هذه النخبة ومن صلاتها برجالات القومية العربية في الأقطار الأخرى، فضلاً عن الصداقة الحميمة التي كانت تربطهم، والتي تأثرت بهذا الانفصال في العمل الوطني[81].

إلا أن الخلافات وصلت إلى ذروتها عندما اشتكى الحاج أمين الحسيني أعضاء الحزب وتهجمهم عليه إلى الملك فيصل في بغداد، فجاءت النصيحة من فيصل لرجال الحزب بضرورة التفاهم مع الحاج أمين الحسيني، وأوفد لهذه الغاية أسعد داغر إلى فلسطين للقيام بالوساطة، وكانت النتيجة أن نصح داغر رفاقه الاستقلاليين بضرورة التفاهم مع المفتي لأنه قوة لا يستهان بها، فقرر الاستقلاليون بعدها عدم التعرض للحاج أمين بسوء[82].

وبهذا النوع من الهدنة غير المعلنة، توقفت الحرب بين الحاج أمين الحسيني وحزب الاستقلال، وبقي حزب الاستقلال على مواقفه من الانتداب، واستمر في حربه على النزاعات العائلية التي تعصف بالحركة الوطنية لكن من دون الإشارة إلى الحاج أمين الحسيني تجنباً لأي نوع من الاحتكاك بين الطرفين. لكن هذه الفترة لم تدم طويلاً، إذ إن الحزب سرعان ما بدأت قوته تتراجع، ولم يعد له أثر قوي كما في السابق، وبذلك انتفت الحاجة إلى معارك بين الحزب وأي طرف آخر.

الحاج أمين الحسيني وحزب الدفاع الوطني : تختلف العلاقة بين الحاج أمين الحسيني وحزب الاستقلال عن علاقته بحزب الدفاع الوطني، اختلافاً جذرياً. فتعامله مع حزب الاستقلال كان خلافاً بين أصدقاء الأمس ورجال الحركة الوطنية الواحدة، أما بالنسبة إلى حزب الدفاع الوطني، فهو حزب

([80])الجامعة العربية ، 1932/8/31.

([81])دروزة، المصدر نفسه، ص 817.

([82])الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، ص 275.

عائلة النشاشيبي التي كان يُنظر إليها في الأوساط الفلسطينية عامة، ومن قبل جماعة الحاج أمين الحسيني خاصة، على أنها عائلة موالية للانتداب وتعمل ضد الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى أن البعض أطلق عليها صفة الخيانة.

من هنا كان الحاج أمين الحسيني والحزب العربي يعتبران أن الحزبين يعملان كل في طريق مختلفة ومتناقضة، فالمفتي والحزب العربي يعملان من منطلق وطني، أما الطرف الآخر، أي حزب الدفاع وعائلة النشاشيبي ومناصروهم، فيتصرفون ويعملون انطلاقاً من علاقاتهم المريبة مع الإنكليز واليهود، أي أن العلاقة يجب أن ترسم في إطار الوطني واللاوطني.

وعبّر حزب الدفاع، منذ نشأته، عن عدائه الشديد تجاه الحاج أمين الحسيني وأنصاره، حتى أن الحزب أرسل وفداً إلى مصر والحجاز في بداية عام 1935 من أجل تقديم وجهة نظرهم ومهاجمة المفتي، ووصلت المسألة إلى ذروتها بعد أن تم تأليف الحزب العربي فأصبحت الحرب عندها متبادلة، وبخاصة من خلال الصحف[83]، فكان حزب الدفاع يكيل الاتهامات والانتقادات للمفتي وأنصاره في محاولة لتقويض زعامة المفتي وعائلة الحسيني.

وفي إطار الحرب على الحاج أمين الحسيني، سلّط حزب الدفاع جزءاً من هذه الحرب على المجلس الإسلامي الأعلى، فتعاون مع سلطات الانتداب في محاولة لإحداث انقلاب تام في المجلس الإسلامي الأعلى، يشمل نظامه وموظفيه، ومن ثم وضعه تحت إدارة الحكومة البريطانية وسلطتها المباشرة[84].

جنّد حزب الدفاع أكثر من صحيفة كانت تواليه للحرب على الحاج أمين الحسيني، فكانت صحف الجامعة الإسلامية و مرآة الشرق و فلسطين كلها تعمل في هذا الاتجاه. وأخذت الاتهامات تنهال على المفتي، منها مثلاً إثارة التساؤلات حول غيابه عن فلسطين في أثناء الاضطرابات التي حصلت في عام 1933، والتي ذكرنا أن المفتي كان حينها يقوم بجولة على الدول الإسلامية. ووصلت هذه الحرب إلى حدها عندما قامت جريدة الجامعة الإسلامية الناطقة

([83])Yehoshua Porath, The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion. Volume Two, 1929-1939 (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1977), p. 65.

([84])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، ص 229.

باسم حزب الدفاع بنشر رسالة، اعتبرت حينها وثيقة، أرسلها شكيب أرسلان إلى المفتي في شهر شباط/فبراير عام 1935، تتضمن اتفاقاً لنشر الدعاية الإيطالية في البلاد إذ إن موسوليني كان يخشى اندلاع حرب عالمية ثانية، ولأن الإنكليز لا يفهمون ضرورة تغيير موقفهم العدائي من العرب إلا بأسلوب المقاومة[85]، بحسب ما جاء في نص الرسالة.

كانت هذه الوثيقة تدل، في حال ثبتت صحتها، طبعاً، على تعاون المفتي مع الإيطاليين، أي الطرف المعادي للبريطانيين، وهي تهمة كانت كفيلة بزعزعة موقف المفتي ومكانته لدى سلطات الانتداب من جهة، وتشويه سمعته لدى الفلسطينيين من جهة ثانية، إذ إن الجماهير العربية كانت غاضبة من الإيطاليين الذين سحقوا ثورة العرب في طرابلس عام 1931، وقاموا بشنق قائدها عمر المختار[86]. إلا أن التحقيقات أثبتت في ما بعد أن هذه الوثيقة مزيفة، ما حدا صاحب جريدة الجامعة الإسلامية ، سليمان التاجي الفاروقي، على الاعتذار من المفتي بسبب نشرها.

نذكر هنا أن العائلات التي كانت تدور في فلك عائلة النشاشيبي كانت أيضاً تشترك في الحرب على الحاج أمين الحسيني وعلى عائلة الحسيني ومناصريهم، الأمر الذي يدلل على الطابع العائلي للخلافات السياسية القائمة. وفي هذا الإطار نذكر هذه الحادثة التي تدل على الأثر العميق الذي تركه الانقسام بين العائلتين على سائر العائلات الفلسطينية. فبعد الانتخابات البلدية التي جرت في فلسطين، أوردت جريدة فلسطين الخبر التالي: «أرسلت برقية إلى سماحة الحاج أمين الحسيني منذ ثلاثة أيام باسم فريق من عائلة الشوا الكريمة يهنئون سماحته فيها بتعيين د. حسين الخالدي رئيساً لبلدية القدس، فرد سماحته على البرقية بخطاب شكر لكل واحد من الموقعين على البرقية على ورق المجلس الإسلامي الأعلى الرسمي، فلما تسلموا كتاب الشكر ردوه إلى سماحته معلنين أنهم لم يبرقوا لسماحته في تهنئة ولا في غيرها». كما أضاف بيان العائلة «ونأمل أن تكون هذه آخر الدعايات التي لا يليق صدورها في شخصية كشخصكم»[87].

([85])المصدر نفسه، ص 221 ـ 222.

([86]) Porath, Ibid., p. 66

([87])فلسطين ، 1935/1/24.

هذا البيان من قبل عائلة الشوا إن دل على شيء فهو يدل على موقف العائلة الواضح من الحاج أمين الحسيني الذي ينطوي على العداء الواضح، كما يحمل في طياته اتهاماً صريحاً للمفتي بافتعال خبر التهنئة.

في المقابل، كانت الاتهامات تطال حزب الدفاع وعائلة النشاشيبي ليس من قبل المفتي وجماعته فحسب، بل من قبل باقي الأحزاب والمواطنين أيضاً. فعندما وجه حزب الاستقلال نداءه إلى الفلسطينيين، وبخاصة منهم أصحاب الوظائف، لمقاطعة جميع أشكال التعاون مع الانتداب، وعلى وجه الخصوص الاحتفلات والولائم، كان راغب النشاشيبي من أهم الشخصيات التي لم تلب هذا النداء، وكان من بين الذين حضروا حفلاً دعا إليه المارشال أللنبي لتدشين بنايات جمعية الشباب المسيحية عام 1933. إضافة إلى ذلك، كانت هناك أخبار تفيد أن الكولونيل الصهيوني كيش كان يجتمع برجال الحزب سراً، ويقدم لهم المعونات المالية لمتابعة نشاطاتهم وعقد مؤتمراتهم المناوئة لخصومهم[88].

من هنا كان الحزب العربي يعتبر خلافه مع حزب الدفاع ليس شخصياً أو عائلياً، بل هو صراع بين الإخلاص والخيانة، إذ كان أعضاء الحزب وقياداته ومناصروه يتهمون رجال حزب الدفاع بأنهم عملاء للإنكليز وسماسرة للصهاينة، ولم تكن هذه التهمة في نظرهم صعبة الإثبات أو تحتاج إلى براهين بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما الفلاحين الذين كانت لهم ثقة كبيرة بقيادة الحزب العربي، وبخاصة أن صلات قيادات حزب الدفاع المكشوفة بالصهاينة وتبنيهم للمشاريع البريطانية الاستعمارية كانت كافية لأن تجعل جماعة الحزب خونة في نظر هؤلاء[89]، إلا أن هذا لا ينف أن عدداً لا بأس به من القرى كان يدين بالولاء لعائلة النشاشيبي.

ولم تنجح الوساطة التي قام بها بعض الأطراف المحايدين، مثل رئيس حزب مؤتمر الشباب، راسم الخالدي، وبعض رجال حزب الاستقلال، وبقي الجو مشحوناً بين الحزبين إلى أن تغيرت الأوضاع السياسية السائدة في أواخر العام 1935[90]، أي عندما تم تشكيل الائتلاف الحزبي.

([88])قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، ص 212 ـ 213 و224 ـ 225.

([89])علوش، المقاومة العربية في فلسطين، 1917 - 1948 ، ص 94.

([90])Porath, The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion. Volume Two, 1929-1939 , p. 66.

يمكننا القول، في المحصلة، إن النزاع المجلسي ـ المعارضي انتقل إلى حزب الدفاع والحزب العربي، وهو أمر ليس بمستغرب بما أن المسيطر على الحزبين هما عائلتا الحسيني والنشاشيبي، قطبا المجلسية والمعارضية. إنما الأمر المستغرب هو أن تواصل العائلتان نزاعاتهما بأشكال مختلفة، وبخاصة في العام 1935، عندما وصلت الهجرة اليهودية إلى أعلى مستوياتها، وتم اكتشاف صفقات الأسلحة المهربة إلى اليهود.

لم يدخل الحاج أمين الحسيني في صراع مباشر مع الأحزاب الأخرى، إذ كانت جميعها أضعف من الحزب العربي، وليست على استعداد في المقابل لاستعداء المفتي. حتى أن بعض هذه الأحزاب كان أصلاً محسوباً على الحاج أمين الحسيني أو من مناصريه، كما كان مثلاً حزب الإصلاح العربي بقيادة د. حسين فخري الخالدي.

إلا أن المسألة الأهم هنا، أن زعامة الحاج أمين الحسيني لم تتأثر، ولم تستطع الحملات كلها التي شنها المعارضون عليه أن تنال من مكانته لدى الفلسطينيين. فبقي الزعيم الديني والوطني بغير منازع، وبقي أبناء القرى وبخاصة في غالبيتهم العظمى يتبعون كلام المفتي بوصفه مرجعيتهم الدينية. فعندما أصدر الحاج أمين الحسيني فتواه الشهيرة بشأن تحريم بيع الأراضي لليهود واعتبار كل مخالف خارجاً عن الإسلام، كان لهذه الفتوى الصدى الأكبر لدى عامة الشعب. وتحت عنوان «من ثمار جهود المفتي» أوردت جريدة الأوقات العربية الرسالة التالية من إحدى القرى الفلسطينية: «غص المسجد بالمصلين في قرية ترشيحا بقضاء عكا وبعد الصلاة وسماع وعظ فضيلة الشيخ حسن أفندي الخطيب وفتوى سماحة المفتي الأكبر وقف الجميع وأقسموا معاهدين اللـه على الاحتفاظ بأراضيهم وعدم بيعها لليهود أو السمسرة عليها وتسجيلاً لهذا العهد وشحذاً لهمم إخواننا من القرى الثانية جئنا بكلمتنا هذه، والاحترام ختام»[91].

كان الحاج أمين الحسيني يحسن استخدام سلطته كمفتٍ، وهذا ليس بالأمر السيّىء، بل على العكس، فالقائد الناجح هو الذي يحسن استخدام الأساليب المتاحة والممكنة من أجل الحصول على رضا وقناعة الشعب. وفي هذه المرحلة بالذات، تمكن المفتي مرة أخرى من استخدام المنصب الديني

([91])الأوقات العربية (القدس)، 1935/4/10.

لأغراض سياسية وطنية، حتى في الوقت الذي ظهرت فيه أحزاب سياسية لا ترتدي أي طابع أو صبغة دينية، ولا تنادي بشعارات دينية، ظهر واضحاً أن جيلاً من الشباب كان يسعى إلى التغيير في النهج والأسلوب القيادي، لكن المحاولة أخفقت، لأن العقلية التي كانت سائدة، عقلية العائلة والدين، انتصرت بالنهاية. وبدا أن الشعب قد يناصر حزباً ما أو ينادي بشعار ما في سبيل التحرر والاستقلال، لكن هذا لم يكن ليعني أن هناك من يستطيع انتزاع الزعامة السياسية من زعيم كالحاج أمين الحسيني.

3 ـ سياسة الحاج أمين الحسيني مع الانتداب

حاول الحاج أمين الحسيني قدر المستطاع الحفاظ على علاقات الود مع حكومة الانتداب، وقد مر معنا ما كتبه المندوب السامي آرثر واكهوب عام 1934 عن توجهات المفتي التي لم تتغير تجاه الإنكليز. وعلى الرغم من كل الانتقادات التي طالت موقفه هذا، سواء من حزب الاستقلال أم من حزب الدفاع، إلا أنه لم يكن في وارد إعلان موقف صريح وعلني من الإنكليز.

إذا كان الحاج أمين الحسيني استطاع الحفاظ على زعامته، على الرغم من كل الظروف التي استجدت، وإذا كانت علاقته بالسلطات البريطانية بقيت على حالها من المهادنة حتى ذلك الوقت، فهل كان بإمكان الحاج أمين الحسيني التغاضي عن التطورات السياسية التي حصلت على الساحة الفلسطينية، وهل استطاع تجاهل التوجه الجديد الذي أخذ يسيطر تدريجياً على الفكر السياسي الفلسطيني، هذا التوجه الذي كان يجاهر بالعداء في المقام الأول لسلطات الانتداب، باعتبارها المسؤول الأول عما جرى ويجري من ويلات للشعب الفلسطيني؟

ذكر عزة دروزة أن هذا التناقض في شخصية المفتي رافقه فترة طويلة من الزمن، لكن هذه الثنائية في التعامل مع الوضع التي كانت مقبولة في وقت سابق، أصبحت عرضة للانتقاد كلما كشفت الأيام عمق المخطط البريطاني ـ الصهيوني، وكلما أصبح جلياً، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإنكليز لا يأبهون بموالاة الزعماء الفلسطينيين لهم إلا بقدر ما تخدم هذه الموالاة مصالحهم في فلسطين.

ويبدو أن الحاج أمين الحسيني عند هذه النقطة بدأ يفكر بالخروج من

ثنائيته واعتداله، لكن هل كان مقتنعاً في قرارة نفسه أن سياسة الاعتدال لم تجد نفعاً مع البريطانيين؟ وأن السنوات التي مرت منذ توليه منصب الإفتاء في العام 1921 حتى العام 1935، لم تشهد تغييراً في السياسة البريطانية تجاه الفلسطينيين، إلا في ما خص زيادة دعمهم للجانب الصهيوني بشتى الوسائل التي تمكنهم من السيطرة على مقدرات البلاد؟

حتى العام 1935، نستطيع القول إن الحاج أمين الحسيني حافظ على نهج الواقعية السياسية، ملتزماً الحذر والحرص في تحركاته لتجنب المصادمة مع الإنكليز، لأنه كان يعلم ويدرك أنه في حال أثار غضب سلطات الانتداب عليه، فهو بالتالي سيفقد منصبيه الثمينين اللذين جعلا تحت تصرفه مؤسسات البلد الدينية، بما فيها البشر والحجر. وهو كان على كامل الاقتناع بأن وجوده على رأس تلك السلطة يمكنّه من خدمة قضيته وشعبه، أما في حال إقصائه، فهو لن يخسر المناصب فحسب، بل سيخسر موقعه على رأس السلطة أيضاً، وبالتالي سيتحول إلى فرد عادي من أفراد الشعب، وتنتهي بذلك زعامته ومهمته القيادية.

هذه الحسابات التي وضعها الحاج أمين الحسيني نصب عينيه في عمله الوطني والسياسي لا تعني أنه لم يكن يعي حقيقة الدور البريطاني في ما يجري على أرض فلسطين، وبخاصة بعد ما وصلت إليه الأمور في النصف الأول من الثلاثينيات. لكن يبدو أن المفتي آثر العمل من وراء الستار، ومن دون أن تكون له علاقة مباشرة على الأرض، بل كانت التحركات تتم عبر أدوات محسوبة في الأصل من مناصري الحاج أمين الحسيني.

فالحزب العربي الذي كان يرأسه جمال الحسيني كان يهاجم البريطانيين والصهيونية، حتى وصلت الأمور إلى حد دعوة الحزب للشعب إلى التمرد على الحكم البريطاني ومقاومته، بحسب ما ورد على لسان إميل الغوري، فوجّه نداء إلى الفلسطينيين بتاريخ 31 أيار/مايو 1935 يدعوهم فيه إلى إعلان الإضراب العام والقيام بالمظاهرات احتجاجاً على سياسية الحكومة، وبالفعل لبت المدن الفلسطينية نداء الحزب وقامت مظاهرات صاخبة وعنيفة في غير مدينة، ووقعت صدامات ومواجهات بين المتظاهرين والقوات البريطانية، سقط بنتيجتها عدد من الشهداء والجرحى[92].

([92])إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، 2 ج (بيروت: دار النهار للنشر، 1972 ـ 1973)، ج 2، ص 36 ـ 37.

لا يخفى على أحد أن الحزب العربي كان حزب المفتي، ولم يكن رئيس الحزب ليتخذ مقررات أو يدعو إلى نشاطات لا يرضى أو يقبل بها المفتي. لكن الدعوة إلى التظاهر والإضراب كانت من الناحية العلنية صادرة عن الهيئات الرسمية للحزب التي لا تضم الحاج أمين الحسيني بين صفوفها، وبالتالي بدا الأمر كأن الحاج أمين الحسيني كان بعيداً عن هذه الدعوات.

في الاتجاه نفسه، كانت جريدة الجامعة العربية ، وهي أيضاً كانت تعتبر جريدة «المفتي»، وكان صاحبها منيف الحسيني، أحد أفراد العائلة المقربين من الحاج أمين الحسيني، قد دأبت على مهاجمة الانتداب، وأعمال سلطات الانتداب بشكل واضح على صفحاتها.

ففي عام 1934 نشرت هذه الجريدة نداء تحت عنوان «إلى العمل»، يهاجم سياسة الحكومة بشكل مباشر، متناولاً حادثة الاعتداء التي قام بها اليهود ضد مجموعة من الكشافة الفلسطينيين الذين كانوا يقومون بحراسة السواحل منعاً لتسلل المهاجرين. جاء في النداء: «لقد فوجئت البلاد بخبر تعدي عدد كبير من اليهود على بضعة عرب من الكشافة في أثناء نومهم في مخيمهم الذي نصبوه على شواطئ طولكرم لمساعدة البوليس على حفظ النظام والمحافظة على القانون لمنع الهجرة اليهودية غير المشروعة. وروعت أيضاً بتأثير ذلك البلاغ الرسمي الذي أذاعته الحكومة بأنها تحاول منع هذه الهجرة وأنها تحرم مساعدة البوليس في هذا الأمر. إن الحكومة التي لم تحقق قولها مرة واحدة بإنصاف العرب في نزاعهم السياسي ضد تعدي اليهود لا ينتظر أن تصدق اليوم في ما تدعيه من أنها عازمة على قطع دابر الهجرة غير المشروعة. وما أقوالها في الكتاب الأبيض سنة 1930، وتقرير سمبسون، وخرافة المشروع الإنشائي، وغير ذلك إلا براهين ناطقة على أنها لا تعمل إلا ما كان فيه النفع للسياسة اليهودية سواء أكان ذلك مشروعاً أم غير مشروع، وسواء أكان ذلك ضاراً بمصالح العرب أم غير ضار. ولو كان في نية الحكومة إيقاف الهجرة غير المشروعة لمنعت الهجرة المرخص بها حتى تتوقف الهجرة غير المشروعة. إن هذه المآسي الواقعة على كياننا القومي، وذلك التخاذل من الحكومة، تدعونا إلى أن نتخذ من هذه الحادثة وذلك المنشور سبباً لتوسيع نطاق مساعدة البوليس في حراسة الشواطىء والحدود ضد الهجرة اليهودية وتنظيمها تنظيماً يكفل الدوام والكفاءة في العمل.

لقد جاء وقت العمل الذي يتطلب جهود كل شاب محب لوطنه، وأن الحالة الحرجة التي صرنا إليها لا تدع أي مجال لأي معتذر والسلام»[93].

وقد دعا هذا النداء الشباب إلى إدراج أسمائهم في سجل المحافظين على الشواطئ، على أن يتم تنظيمهم ضمن قوافل يتم توزيعها أسبوعياً. واللافت في الأمر أن النداء حمل توقيعي إميل الغوري وجمال الحسيني، وهما من أقرب الشخصيات إلى الحاج أمين الحسيني، وينطوي هذا النداء على تنديد وانتقاد صريحين للحكومة البريطانية وممارساتها المشجعة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ويرى الكاتب دافيد واينز (David Waines) أن توجه الحاج أمين الحسيني المعادي للبريطانيين تأكد بسبب خيبة الأمل التي تسبب بها رئيس الوزراء البريطاني رمزي ماكدونالد إثر تراجعه عن تحقيق التوصيات التي أقرها ما عرف حينها بالكتاب الأبيض عام 1930[94]. فقد كان المفتي حتى ذلك الوقت يأمل في أن تعمد بريطانيا إلى تغيير سياستها في فلسطين.

لم تكن حقيقة مشاعر المفتي المدركة لحقيقة الدور البريطاني خافية على النخب الفلسطينية التي كانت تعمل ضمن الصف الوطني، أمثال رجال حزب الاستقلال وغيرهم، لذلك كانوا يطالبونه بالتعبير العلني والصريح، وباتخاذ موقف واضح من الانتداب، أو على الأقل تطبيق مبدأ اللاتعاون مع سلطات الانتداب، لكن سياسة الحاج أمين الحسيني المتسمة بالتروي والاعتدال كانت ترفض السير في هذا الاتجاه.

على أي حال، فإن السياسة التي اتبعها الحاج أمين الحسيني لم تكن لتستمر في ظل التطورات التي كانت تتسارع في فلسطين، حيث كانت الأطراف جميعها تتحرك على الأرض، وكل منها يعمل وفق مخططاته. فالصهاينة باتوا أكثر قوة وتمكناً، والبريطانيون صاروا أكثر صراحة وعلنية في مساعدة الصهاينة ومعاداة العرب، أما الفلسطينيون فكانوا ينظرون إلى هذه التطورات بعين الخوف والترقب في ظل التشتت والضعف الذي أصاب

([93])الجامعة العربية ، 1934/8/19.

([94])David Waines, The Unholy War: Israel and Palestine, 1897-1971 , Foreword by Maxime Rodinson (Wilmette, Ill.: Medina University Press International, [1971]), p. 81.

القيادات السياسية التي صارت بدورها تبحث عن منفذ جديد يساعد على توحيد الصف الوطني والقيادات السياسية.

بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني، فقد ساهمت هذه التطورات في تصعيد أعماله ونشاطاته المعادية للصهيونية، لكنه حاول في الوقت نفسه الاستمرار في مفاوضة الإنكليز على أمل إقناعهم بتغيير سياستهم الخاصة بفلسطين، لكن درجة الخطورة التي وصلت إليها الأمور في منتصف الثلاثينيات جعلت الحاج أمين الحسيني غير قادر على تجنب المواجهة مع البريطانيين[95].

فمنذ بداية الثلاثينيات وحتى منتصفها ساهمت السياسة البريطانية في زيادة العداء الفلسطيني ضدها، نظراً إلى ما انطوت عليه تلك السياسة من تجاهل لحقوق الفلسطينيين ومعاداة لمشاعرهم. ومنذ بداية العام 1930 وتبدل الكتاب الأبيض إلى كتاب أسود، مروراً بزيادة الهجرة اليهودية التي بلغت حدها في العام 1935، وصولاً إلى سقوط مشروع المجلس التشريعي، كل هذه الأحداث إضافة إلى ما كان يجري على الساحة الداخلية الفلسطينية ساهم في زيادة درجة الغليان والاحتقان السياسيين في صفوف الفلسطينيين.

وفي أواخر عام 1935، وصلت الأمور إلى ذروتها، وبدا الشارع الفلسطيني كأنه بانتظار حدث أو تطور ما يعيد إلى الحركة الوطنية قوتها ونشاطها. وبالفعل فقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن الشعب الفلسطيني كان يستعد لنوع جديد من النضال ضد المحتلين، وأن نهجاً جديداً في ممارسة العمل الوطني كان يتم الإعداد له سراً، بعد أن فشلت الحركة السياسية الحزبية في تحقيق الطموحات التي كان يسعى الفلسطينيون إليها، خصوصاً أنها استندت إلى العائلية في نشأتها ونشاطاتها السياسية كما ظهرت من خلال ثنائية الحسيني ـ النشاشيبي.

هنا نطرح التساؤلات التالية: أين كان الحاج أمين الحسيني في ظل ما كان يتم الإعداد له سراً، وما كان موقعه وموقفه من النهج النضالي الجديد

([95])lpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , p. 36.

الذي بدأ يأخذ مكانته في صفوف الفلسطينيين؟ وبالتالي من الذي فرض خيار المواجهة العلنية مع الإنكليز على الحاج أمين الحسيني، هل هي السياسة البريطانية التي باتت مكشوفة ولم تعد تنفع معها سياسة الاعتدال والمهادنة، أم أن الضغط الشعبي الغاضب والناقم على سلطات الانتداب هو الذي جعل المواجهة خياراً حتمياً لا مفر منه؟

هذه التساؤلات تضعنا أمام تساؤل آخر حول أسلوب القيادة في ظروف كهذه، فهل يستطيع القائد السياسي أن يفرض سياسته وقناعته على الشعب، أم أن حالة الأمر الواقع هي التي تحدّد سياسة القائد وأسلوبه؟

الفصل السادس

النهـج الثـوري

تعتبر الثورة أقصى مرحلة من مراحل النضال الوطني التي تقوم بها جماعة ما أو شعب ما في سبيل تحقيق أهداف لم تستطع الأساليب السياسية الحصول عليها. إلا أن هذا الأسلوب يختلف بين دولة وأخرى، وبين شعب وآخر، فقد يعلن شعب ما الثورة ضد الجهة التي تحكمه بهدف تغيير نظام الحكم القائم وإقامة حكومة أكثر عدلاً بالنسبة إلى الشعب المحكوم. وهذا النوع من الثورات يتكرر حدوثه بخاصة في الدول الدكتاتورية، حيث تكون هذه الثورات بشكل عام أكثر دموية وعنفاً، وفي بعض الأحيان قد تؤدي إلى حروب أهلية. وقد شهدت أوروبا ثورات عدة من هذا النوع، كان أبرزها الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، والثورة الروسية في القرن العشرين. أما في آسيا، فتبقى الثورة الإيرانية من أهم الثورات التي حدثت في القرن الماضي، وكانت نتيجتها تغييراً جذرياً في الوضع الداخلي الإيراني انعكس بدوره إقليمياً وعالمياً.

أما النوع الآخر من الثورات فهو الأكثر ارتباطاً بعمليات التحرر الوطني، وفيها يقوم الشعب بإعلان الثورة ضد نظام غريب عنه يحتل أرضه، بهدف تحرير البلاد من الحكم الأجنبي واستعادة مقاليد السلطة والاستقلال الوطني. وتقوم هذه الثورات عادة في الدول التي خضعت لأنظمة الاستعمار والاحتلال، وبخاصة في العالم الثالث.

وقد شهد عدد من الدول القابعة تحت الاحتلال سنوات من المقاومة في سبيل التحرر، ولا تزال الأمثلة حاضرة في الأذهان من ثورة الجزائر

إلى جنوب أفريقيا وصولاً إلى فييتنام، حتى فلسطين في يومنا الحاضر.

ما يميز هذه الثورات أنها غالباً ما تكون مرتبطة باعتماد الأساليب القتالية في مقاومة الاحتلال، لكن الثمن الذي يدفعه الشعب في هذه الحالات يكون باهظاً، إذ يسقط فيها آلاف الضحايا في سبيل نيل الحرية والاستقلال، ولا تزال ثورة المليون شهيد في الجزائر مثلاً يضرب كلما ذكرت حركات التحرر في العالم الحديث. إذاً، فالوصول إلى حالة الثورة، يعني أن الشعب بات مستعداً للتضحية ولدفع الثمن الباهظ المترتب عليها من أرواح وممتلكات في سبيل تحقيق هدفه.

وبقدر ما ترتبط الثورة بالشعب الثائر فهي ترتبط أيضاً بأسماء قادتها. فعندما تقوم الثورة يصبح من البديهي أن يبرز دور القيادة، فلا ثورة من دون قادة يقومون بإدارة الثورة وتوجيه الشعب الثائر. فتتحول هذه القيادات على مر الأيام لتصبح رموزاً شعبية ثورية، وبخاصة عندما ترتبط هذه الأسماء والرموز بأعمال وإنجازات كبيرة في مواجهة المحتلين. ويحفل التاريخ بأسماء القادة الثوريين الذين أصبحوا في ما بعد مثالاً تحتذيه الشعوب المناضلة، وبخاصة أن القرن الماضي شهد عدداً من الثورات، كما شهد في المقابل ظهور كثير من القادة الثوريين. وقد توزع هؤلاء القادة بين مختلف دول العالم، ففي جنوب أفريقيا برز اسم نلسون مانديلا، الزعيم التحرري الذي قضى في سجون التمييز العنصري في جنوب أفريقيا سبعة وعشرين عاماً، وفي كوبا ناضل تشي غيفارا من أجل الحرية والاستقلال، ثم انتقل إلى بوليفيا حيث ناضل هناك حتى الموت، ولا يزال حتى يومنا هذا رمزاً لكثير من مؤيدي حركات التحرر في العالم. أما في عالمنا العربي، فنجد مثلاً عمر المختار الذي أعدمته قوات الاحتلال الإيطالية في ليبيا على الرغم من شيخوخته، وعبد الكريم الخطابي الذي ناضل زمناً طويلاً في الجزائر ضد قوات الاستعمار الفرنسي، إلى الشيخ عز الدين القسّام الذي استشهد في فلسطين على يد قوات الاحتلال البريطاني، ولا يزال اسمه يطلق على فصائل المقاومة الفلسطينية.

إن النهج الثوري في المقاومة هو النهج الأكثر عنفاً وقوة في إطار عملية النضال الوطني ضد المحتل، لكنه، من جهة أخرى، في نظر الشعوب المقاومة، الأسلوب الأكثر فاعلية للوصول إلى الحرية والاستقلال وطرد المحتلين.

إن الثورة من الناحية المفاهيمية هي التغيير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية بوسائل تخرج عن النظام المألوف ولا تخلو عادة من العنف[1]؛ بمعنى أن النضال ينتقل في هذه الحالة من الأساليب السياسية المعتادة إلى أساليب أكثر عنفاً وفاعلية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

وبما أننا نتناول في دراستنا قضية النضال الوطني الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والخطر الصهيوني، فإننا نتوقف عند «الثورة الكبرى» في فلسطين أو ما يعرف بـ « ثورة 1936» لنناقش أهمية النهج الثوري في هذه المقاومة. ما هي الظروف التي أدّت إلى تغيير أساليب المقاومة والنضال في فلسطين، أي كيف تحوّل النضال السياسي التقليدي، وانقلب إلى الأسلوب الثوري؟

يشرح خليل نخلة ضرورة الثورة بالنسبة إلى الفلسطينيين إذ كانوا يسعون إلى تغيير الوضع القائم، ويعرّف لنا «التحوّل الثوري (Revolutionary Transformation)» بأنه تلك العملية التي ينتج منها تغيير الوضع القائم الظالم والاستبدادي والتمييزي والاستغلالي، وهو الوضع الذي كان سائداً في فلسطين والدول العربية الأخرى. وحيث إن هذا التحّول يهدف إلى إحداث تغيير جذري ومختلف في النظام السياسي والتركيبة الاجتماعية، فلا بد أن يكون «ثورياً». ولأن تغييراً بهذا الحجم لا يمكن تحقيقه من خلال عملية إصلاحية تدريجية للوضع القائم، فلا بد أيضاً أن نستخدم كلمة «تحوّل»[2]. هذا الشرح برأي الكاتب يؤدي إلى نتيجة واضحة؛ هي ضرورة الثورة وحتميتها، إذا أراد الفلسطينيون تغيير الوضع القائم في بلادهم، إذ إنه من دون الاتجاه إلى العمل الثوري، لن يكون بالإمكان إحداث هذا «التحول الثوري».

أولاً: مرحلة القسّام

في خريف العام 1935، دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية في طور من الجمود وعدم القدرة على الحركة، فالأحزاب السياسية التي تحدثنا عنها في

([1])محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، تصدير شعيب عبد الـلـه شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، 2 مج (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، مج 1، ص 131.

([2])Khalil Nakhleh, Palestinian Intellectuals and Revolutionary Transformation, in: Khalil Nakhleh and Elia Zureik, eds., The Sociology of the Palestinians (London: Croom Helm, 1980), p. 176.

الفصل السابق أظهرت عجزها وعدم قدرتها على تغيير الوضع القائم. كما أن الائتلاف الحزبي الذي تشكل لاحقاً لم يتمكن من إيجاد صيغة قيادة سياسية وطنية موحدّة، فبقيت الحركة الوطنية تعاني حالة غريبة من التشتت والارتباك وعدم وضوح الرؤية. وبلغت نقمة الجماهير ذروتها جرّاء هذا الوضع، وبخاصة بعد اكتشاف شحنات الأسلحة المهربة لليهود. وقد لخّص أكرم زعيتر مشاعر الفلسطينيين في خطاب ألقاه في نابلس بمناسبة وعد بلفور في أواخر العام 1935، حيث قال: «نجتمع اليوم لنجدد العهد على قراع الغاصبين، واستئناف الجهاد في كفاح المعتدين، نجتمع لنتكلم بصراحة وجرأة، نستعرض حالنا الراهنة ووضعيتنا المؤلمة، ثم نُسمع السلطة كلمتنا القوية ونخاطبها من دون مواربة ومجاملة فالأمة وهي مهددة بالانقراض لا يجوز لها أن تجامل أعداءها وإنما يتحتم عليها أن تكون جريئة في حقها على باطلهم، مستعدة الاستعداد كله لدفع ثمن جرأتها مهما غلا... ولكن من هو المسؤول عما وصلنا إليه، الإنكليز هم المسؤولون ثم الإنكليز ثم الإنكليز... تسألون ما هو واجبنا بعد أن أيقنا أن كل يهودي في هذه البلاد مسلح... هل ينفع الاحتجاج؟ هل يجدي الإضراب؟ سائلوا أنفسكم وليخاطب كل واحد منكم ضميره قائلاً: «ما هو واجبي حينما أرى عدواً مسلحاً وقد أعد هذا السلاح لمحاربتي، وهو لا شك مستعمله»... إن كل هذا لا يجدي إنما الواجب أن أكون رجلاً، أن أعد العدة، أن أتشبه بالخصم...»[3]

إن خطاب أكرم زعيتر يعتبر دعوة صريحة وواضحة لاستعمال السلاح في مقاومة الاحتلال البريطاني، والابتعاد عن نهج الاحتجاج والمهادنة. ويبدو أن رسالة زعيتر لم تنتظر طويلاً حتى تصل إلى الآذان بسرعة، ربما لم يتصورها زعيتر نفسه، إذ بعد أيام من خطابه، جاءت حركة عز الدين القسّام لتعلن ولادة نهج جديد في النضال الوطني الفلسطيني من خلال حركة تنظيمية ثورية سريّة، ظهرت إلى العلن بعد عملية من الإعداد والتحضير السري.

وإذا كان العام 1935 موعداً ساقته الظروف للإعلان عن نهج الثورة في المقاومة، إلا أن حركة القسّام لم تكن هي الوحيدة في هذا السياق، وإن كانت الأولى التي تظهر بشكل علني بوصفها حركة مقاومة منظمة. هناك حركات أخرى مقاتلة كانت قد بدأت العمل بشكل سري ومحدود قبل هذا

([3])فلسطين ، 1935/11/5.

التاريخ في إطار حركة النضال الوطني الفلسطيني، إلا أن تأثيرها بقي محدوداً، لكنها تركت تأثيراً في أسلوب العمل الوطني المسلح.

1 ـ الجماعات المسلحة

شهدت الساحة الفلسطينية خلال سنوات الانتداب، وتحديداً قبل حركة القسّام، ظهور عدد من الجماعات المسلحة، بعضها كان يعمل تحت ستار نشاطات رياضية، وبعضها الآخر كان يعمل بشكل سري تماماً. والواقع أنه لا يصح أن نطلق على هذه الجماعات تسمية «التنظيمات» لأنها لم تكن بهذا المعنى، أي لم تكن تتمتع بطابع تنظيمي، بل اقتصرت على مجموعات من المناضلين الذين حاولوا القيام بأعمال ذات طابع قتالي. لكن هذه الظاهرة على الرغم من ذلك كانت لها دلالات مهمة، من حيث اهتمام أصحابها بفكرة استخدام السلاح في محاربة البريطانيين واليهود. أهم هذه الجماعات:

أ ـ جمعية الإخاء والعفاف

ظهرت هذه الجمعية في فلسطين عام 1918، أي منذ بداية العهد البريطاني في فلسطين. كانت الجمعية تضم بين صفوفها عدداً من رجال البوليس، أما الهدف من إنشائها فكان القيام بأعمال عنف وعلى وجه الخصوص اغتيال أي فلسطيني يتعامل مع اليهود أو يبيعهم الأرض. لم يتجاوز عدد أعضاء هذه الجمعية المئتين حتى العام 1919، ولم تستمر الجمعية أكثر من عام واحد، إذ استطاع حاكم القدس حينها رونالد ستورز القضاء عليها[4].

ب ـ الفدائية

ظهرت هذه الحركة بداية في مدينة يافا في أوائل العام 1919، حيث قام بعض الأعيان بتشكيل تنظيم سري أطلقوا عليه اسم «الكف السوداء»، إلا أنه تم تغيير الاسم لاحقاً ليصبح «الفدائية». ولم يقتصر وجود عناصر هذه الحركة على مدينة يافا، إذ سرعان ما أقامت لها فروعاً في معظم المدن الفلسطينية كالقدس وغزة ورام الـلـه وطولكرم ونابلس والجليل. وكان للحركة فرع في

([4])Muhammad Y. Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism , Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 169-170.

مدينة حيفا، إلا أنه لم يكن يعرف عن عملياتها هناك سوى القليل، وقد ورد في أحد التقارير عام 1922 أن الحركة كانت ناشطة في مدينة حيفا وأن عضويتها لم تقتصر على المسلمين فحسب، بل ضمت بينها عدداً من المسيحيين أيضاً[5]. أما اللافت، فكان ارتباط اسم هذا التنظيم السري في ذلك الوقت بالنادي العربي والمنتدى الأدبي اللذين تحدثنا عنهما سابقاً في إطار أشكال المقاومة تحت ستار الأندية. ويبدو أن مهمة هذا التنظيم كانت تنطلق من وجهة النظر القائلة بضرورة قيام ثورة مناصرة للأمير فيصل في المنطقة حينها، فظهر التنظيم وكأنه الذراع المسلحة للحركة الوطنية. استمر عمل «الفدائية» حتى عام 1923 بأشكال مختلفة، وقد كان أفرادها متأثرين إلى حد كبير بالحاج أمين الحسيني، حتى أن منهم من أقسموا على التضحية بأرواحهم في سبيله[6].

ويربط بوراث (Porath) بين هذه الجمعيات وأحداث يافا والقدس في عام 1921، إذ إن تقارير الاستخبارات البريطانية كانت قد أوردت أن عارف العارف قام بإنشاء جمعية ثورية سرية في منطقة جنين في نيسان/أبريل عام 1921، كما أوردت المصادر أن شكيب أرسلان، القائد السوري المنفي في برلين، قد كتب إلى أصدقائه في يافا موعزاً إليهم أن الانتفاضة هي أكثر نفعاً من سياسة إرسال الوفود إلى الغرب[7]. ربما كان شكيب أرسلان يعرب من خلال رسالته عن عدم اقتناعه بالوسائل السياسية وبضرورة اللجوء إلى وسيلة أكثر فاعلية لعرض المطالب العربية.

ج ـ الجمعية الفلسطينية

يتحدث محمد عزة دروزة في مذكراته عن «الجمعية الفلسطينية» وهي تنظيم أنشأه بعض الفلسطينيين في دمشق في عهد الأمير فيصل، حيث كان دروزة سكرتيراً لها، وكان من أعضائها الحاج أمين الحسيني ومعين الماضي وعارف العارف والشيخ عبد القادر المظفر وسليم عبد الرحمن. وإلى جانب

([5])مي إبراهيم صيقلي، حيفا العربية، 1918 ـ 1939: (التطور الاجتماعي والاقتصادي) ، سلسلة المدن الفلسطينية؛ 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 202.

([6])Yehoshua Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 (London: Cass, [1974]), p. 129.

([7])المصدر نفسه، ص 130 ـ 131.

الجمعية تم تأليف جمعية سرية مرادفة لها لتقوم ببعض أعمال مسلحة على حدود فلسطين، لتشعر اليهود والإنكليز أن أهل فلسطين سوف يسيرون في هذه الطريق بهدف منع تنفيذ المخططات الإنكليزية والصهيونية الاستعمارية.

ويرى دروزة أن جمعية «فتى فلسطين» كانت إشارة البدء بحركة الكفاح المسلح آنذاك، حيث أنشئت عصابة صغيرة بأمرة محمد علي دروزة، وكانت أولى حركاتها على حدود منطقة سمخ في فلسطين، وكان ذلك في أواسط شهر حزيران/يونيو 1920. إلا أن الجمعية توقفت عن ممارسة نشاطاتها بعد سقوط حكم الأمير فيصل في دمشق، إذ اضطر رجالها إلى مغادرة دمشق[8].

د ـ الكف الأخضر

ظهرت هذه الجماعة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1929، أي بعد ثورة البراق، بقيادة شخص يدعى أحمد طافش في مدينة صفد، حيث قام رجالها بشن هجومهم الأول على الحي اليهودي في المدينة، ثم تم تعزيز أفرادها بعدد من الثوريين الدروز الذين حاربوا الفرنسيين في ثورة الدروز عام 1925.

وكانت تقارير البوليس السري البريطاني قد أفادت أنه يتم جمع التبرعات بهدف تشكيل قوة مسلحة عربية، وقد تم اختيار 400 عربي لهذا الغرض، كما أفادت التقارير أنه تم تشكيل عصابات لمهاجمة الموظفين اليهود والبريطانيين، وسوف يتركز عملها في منطقتي حيفا ونابلس. ثم ظهر رجال «الكف الأخضر» في قضاء عكا، وبدأوا يعدون الكمائن مستهدفين دوريات البوليس، إلا أن السلطات البريطانية تمكنت في شهر كانون الأول/ديسمبر من السيطرة على رجال هذه الحركة[9].

إن محاولة القيام بأعمال قتالية مسلحة في فلسطين منذ العام 1918،

([8])محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 422 ـ 423

([9])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 211 و220.

ومن ثم محاولة إنشاء جماعات مسلحة أو ما يشبه التنظيمات المسلحة هو أمر له دلالاته. فهو يعني في المقام الأول أن فكرة النضال المسلح كانت حاضرة في أذهان الفلسطينيين منذ بداية ظهور وتشكل الحركة الوطنية الفلسطينية. كما يعني أن «الكفاح المسلح» كفكرة كان ضمن حسابات المناضلين، فعلى الرغم من الإمكانات المحدودة جداً التي كادت تكون معدومة حينها، وعلى الرغم من تضييق الخناق من قبل الإنكليز، إلا أن الفلسطينيين استطاعوا تشكيل جماعات مقاومة مسلحة ضمن الإمكانات المتوافرة في محاولة، على الأقل، لإسماع الصوت وإثبات الوجود، وإن بقيت هذه المحاولات محصورة جداً ودون المستوى التنظيمي المطلوب.

ولا يغيب عن أذهاننا، أن حركة المقاومة المسلحة التي قامت في فلسطين، إنما كانت متأثرة إلى حدٍ كبير بالثورة العربية الكبرى، وبالذات بحركة الأمير فيصل ابن الشريف حسين في دمشق. هذا بالإضافة إلى أن عدداً من الذين شاركوا في الأعمال القتالية في ظل الانتداب ضد البريطانيين واليهود كانوا في الأساس مقاتلين في صفوف الثورة العربية، وقاتلوا إلى جانب الأمير فيصل. أي أن فكرة «الثورة» كممارسة ظلت مسيطرة على هؤلاء المقاتلين، وإن اضطروا بعد الانتداب إلى انتهاج العمل النضالي «فلسطينياً»، بعد أن عُزلت فلسطين عن محيطها العربي وبعد القضاء على حكم الأمير فيصل في دمشق.

2 ـ الشيخ عز الدين القسّام

ربما لم يكن يدور في خاطر الشيخ عز الدين القسّام عندما جاء إلى فلسطين قادماً من سورية أن اسمه سيبقى ملازماً ومرتبطاً بحركة النضال والمقاومة الفلسطينية إلى يومنا هذا. فعز الدين القسّام ولد في قرية جبلة التابعة لقضاء اللاذقية في سورية عام 1871، كان والده الشيخ عبد القادر القسّام من المهتمين بعلوم الشريعة، حيث كان يدرّس القرآن الكريم في كتّاب القرية، إضافة إلى كونه رأس الطريقة القادرية الصوفية في تلك المنطقة. هذا يعني أن القسّام نشأ في بيت متدين، ومن هنا كان سفره إلى مصر لمتابعة دراسته في العلوم الشرعية في الأزهر الشريف، وهو في سن الرابعة عشرة، حيث دامت إقامته هناك عشر سنوات كاملة عاد بعدها إلى سورية عام 1906 حاملاً الشهادة الأهلية. لكن تحصيل الشيخ القسّام لم يقتصر على نيله هذه

الشهادة فحسب، بل كان لإقامته في مصر تأثير كبير في فكره وتوجهاته الوطنية أيضاً. فقد كان يحضر دروس الشيخ محمد عبده، وبدا تأثره الواضح بأفكار جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي، وقد تحدثنا عنها بالتفصيل سابقاً، وهي أفكار تدعو بمجملها إلى الثورة على الاستبداد والظلم ومحاربة الاستعمار. وبما أن مصر كانت حينها تخضع للاستعمار البريطاني، فقد تعرّف القسّام فيها على حقيقة الاستعمار الغربي في الدول العربية، وعن طريق مدرستي الشيخين محمد عبده ومحمد رشيد رضا، تعرّف إلى دعاة الثورة على الاستعمار عن طريق الإسلام.

بعد عودته إلى سورية، لم يُضع عز الدين القسّام الوقت سدى، بل راح يطبّق ما اكتسبه في مصر خلال عشر سنوات على أرض الواقع. فبدأ أولاً بتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن لأبناء قريته، وأصبح إماماً وخطيباً في جامع المنصوري في بلدته فتمكن من خلال خطبة يوم الجمعة أن يثير مشاعر المواطنين في الناحيتين الدينية والوطنية.

بعد قرابة الخمس سنوات من عودته إلى سورية، كان القسّام على موعد مع الامتحان الأول ليكتشف مدى تأثير خطبه وأفكاره في مواطنيه. ففي عام 1911 قام الإيطاليون باحتلال ليبيا، أي أن بلداً عربياً آخر أصبح خاضعاً للاستعمار الغربي، وصار على المسلمين محاربته في نظر القسّام. وعلى هذا، كانت ردة فعله الأولى تنظيم مظاهرة في جبلة للتنديد بالاستعمار الإيطالي، فنجحت هذه الخطوة الأولى وطافت المظاهرة شوارع البلدة. أما الخطوة التالية فكانت الدعوة إلى التطوع للقتال إلى جانب ثورة عمر المختار ضد الإيطاليين، والتبرع بالأموال لمساعدة الأسر الليبية. وبالفعل فقد اختار القسّام مئتين وخمسين متطوعاً، وتمكن من جمع مبلغ من التبرعات، لكن السلطات العثمانية منعتهم من السفر إلى ليبيا.

تدل هذه الظاهرة على أن أفكار القسّام لقيت صداها الواسع لدى أبناء منطقته، وأنه استطاع بث الروح الوطنية والدينية بينهم ضد الاستعمار والاحتلال. ومن هنا جاء تجاوب أبناء بلدته معه عندما وقع الاحتلال الإيطالي على ليبيا، وكان هذا الأمر دليلاً واضحاً على أن الشيخ عز الدين القسّام نجح في خطوته الأولى على صعيد بلدته الصغيرة في نشر مبادئ الثورة والجهاد ضد المستعمر الغربي.

أما الخطوة الثانية فجاءت في عام 1918، عندما احتلت القوات الفرنسية منطقة الساحل السوري، أي أن الاستعمار الغربي وصل هذه المرة إلى أرض الوطن. ولا عجب أن يكون الشيخ القسّام في طليعة الداعين إلى الثورة ضد المستعمرين الفرنسيين، وفي سبيل الثورة باع الشيخ القسّام بيته في جبلة، واشترى بثمنه أربعاً وعشرين بندقية وانتقل بأسرته إلى منطقة جبلية، حيث كان في طليعة المجاهدين الذين حملوا السلاح منضماً إلى المجاهدين ضد المستعمر الفرنسي.

حاول الفرنسيون من جهتهم استمالة المشرفين على الثورة، وذلك بهدف القضاء عليها، وكان القسّام من بين هؤلاء، وعندما اخفقوا في إقناع الشيخ بترك الثورة، قاموا بإصدار حكم الإعدام عليه وعلى مجموعة من رفاقه.

بعد إخفاق الثورة في سورية وصدور حكم الإعدام بحقه، قصد الشيخ القسّام فلسطين مع عدد من رفاقه عام 1921 هرباً من السلطات الفرنسية، حيث استقر في مدينة حيفا وأصبح خطيباً لجامع الاستقلال فيها. وفي فلسطين بدأت المرحلة التالية والأهم في حياة الشيخ عز الدين القسّام.

3 ـ ثورة القسّام

عندما وصل القسّام إلى حيفا كان الانتداب البريطاني على فلسطين في بدايته، إلا أن الشيخ كان قد تعرّف إلى الأطماع الصهيونية في فلسطين في أثناء إقامته في مصر للدراسة. وقد رحّب سكان حيفا وعلماء الدين فيها بالعالم الثائر ورفاقه في الجهاد، وهناك بدأ القسّام بإلقاء الخطب الدينية ضد الانتداب البريطاني والاستعمار الصهيوني، وبعد فترة أصبحت رسالته واضحة: الجهاد ضد البريطانيين وعملائهم الصهاينة[10]. والجهاد هنا يعني دعوة صريحة إلى المقاومة المسلحة ضد المحتل.

أ ـ فترة التحضير

ركّز القسّام في خطبه ودروسه على طبقتي الفلاحين والعمال الذين كان معظمهم يقيم في أكواخ من الصفيح الصدئ في أطراف مدينة حيفا، وكان

([10])Nels Johnson, Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism (London: Kegan Paul International, 1982), p. 40.

هؤلاء يعانون البطالة وانخفاض الأجور وغياب التأمينات، على عكس ما كان يتمتع به العمال الصهاينة من تأمينات وأجور عالية[11]. وبما أن هذه الطبقات كانت تشكل أغلبية السكان في المدينة، فقد صار الشيخ القسّام موضع ثقة ومحبة من قبل هؤلاء المواطنين الفلسطينيين، وأصبحت خطبه في مسجد الاستقلال ترتدي طابع التوعية الدينية والوطنية والدعوة إلى الجهاد ضد الانتداب والاستعمار. ويذكر أحد القرويين أن القسّام كان يدعو إلى الجهاد في خطبه في المسجد ملوحاً ببندقية أو بسيف[12]، دلالة على أن السلاح هو السبيل الوحيد للتحرير. كما يروي أحد أتباعه في المجال نفسه، أن الشيخ القسّام كان يحثّ في إحدى خطبه الجماهير على الجهاد داعياً ماسحي الأحذية إلى استبدال أدواتهم بالمسدسات، وبإطلاق النار على الإنكليز بدلاً من تلميع أحذيتهم، قائلاً لهم «أطيعوا اللـه والرسول، وليس المندوب السامي البريطاني»[13]. وفي هذا الإطار أيضاً استصدر القسّام فتوى من قاضي دمشق الشرعي الشيخ بدر الدين التاجي الحسيني تحلل القتال ضد الإنكليز واليهود لمنع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[14].

لم يقتصر عمل الشيخ القسّام على الخطب في المسجد، فقد عمل مدرّساً في المدرسة الإسلامية في حيفا، وكان يعطي دروساً ليلية لتعليم الأميين القراءة والكتابة، وانضم إلى جمعية الشبان المسلمين وانتخب في ما بعد رئيساً لها، وفي العام 1929 تم تعيينه مأذوناً شرعياً للزواج. ومن خلال ممارسته لهذه الأعمال كلها، كان القسّام يسعى إلى تنمية الوعي الوطني والديني لدى المواطنين ناشراً دعوته إلى الجهاد والثورة في وجه البريطانيين والصهاينة، وبخاصة لدى أبناء القرى والأرياف التي كان يجول فيها باستمرار بحكم وظيفته كمأذون شرعي.

تعتبر سنة 1925 بداية تشكيل حركة القسّام الثورية، إذ بدأ خلالها

([11])عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 ، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 102 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1975)، ص 150.

([12])Ted Swedenburg, Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1995), p. 2.

([13])المصدر نفسه.

([14])يوسف رجب الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 37.

بتأليف حلقات صغيرة، وكان من الشرط الأول للقبول في هذا التنظيم أن يكون المنتسب مستعداً للثورة المسلحة والاستشهاد في سبيل القضية الفلسطينية، مقاتلاً ضد الصهيونية والإنكليز لطردهم من فلسطين، أما الشرط الثاني فكان أن يقتني المنتسب سلاحه من ماله الخاص[15].

وبعد ثلاث سنوات من الدراسة والإعداد، تمكن القسّام من تشكيل 12 حلقة تعمل كل منها على حدة بطريقة منفصلة عن الأخرى، وذلك حفاظاً على السرية. وكانت كل حلقة تتألف من خمسة أعضاء معظمهم من العمال في البناء والسكك الحديدية وتفريغ السفن، إضافة إلى عمال يدويين وباعة صغار ذوي أصول فلاحية من الذين طردتهم سلطات الانتداب من أرضهم أو من الذين غادروها لعدم تمكنهم من دفع الضرائب الباهظة التي فرضتها تلك السلطات[16].

وعن إصراره على مشاركة الفلاحين والعمال في حركته، يذكر عبد الغني الكرمي أن الشيخ القسّام حدثه ذات يوم قائلاً: «يمين اللـه إن شباب العصر الأخير ابتعدوا كثيراً عن النهج القويم وأمعنوا في الضلال فلم يبق على هذه الأمة إلا أن تعتصم بما في قلوب الفلاحين والعمال من بساطة وإيمان وبعد عن بهارج مدنيتكم الزائفة وعلومكم وآدابكم التي تقصي الإنسان عن الفطرة المستحبة... أنظر قد اشتعل رأسي شيباً وخبرتي الطويلة تجعلني أرجو خيراً كثيراً من الفلاحين والعمال فهم واثقون باللـه، مؤمنون بجنات الخلد واليوم الآخر، ومن كانت هذه صفاته كان أقرب الناس إلى التضحية وأجرأهم على الإقدام، أضف إلى ذلك أنهم أقوى بنية وأكثر احتمالاً للمشاق والمتاعب.»[17]

ويكتفي عبد الغني الكرمي بالتعليق على كلام الشيخ القسّام قائلاً: «ولما بلغني نبأ استشهاده في زمرة من هؤلاء المؤمنين الذين عناهم قبل خمس سنوات فهمت ما كان يقصد»[18].

([15])بهجت أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 45.

([16])الرضيعي، المصدر نفسه، ص 37.

([17])فلسطين ، 1935/11/22.

([18])المصدر نفسه.

ب ـ فترة التنظيم

قد يتبادر إلى الأذهان أن حركة الشيخ عز الدين القسّام قامت على أساس عفوي كنوع من ردة فعل ترتدي طابعاً دينياً في مواجهة خطري الانتداب والصهيونية، لكن الحقائق والوقائع أثبتت عكس ذلك، إذ تبيّن من خلال الكتابات والدراسات التي تمت بهذا الشأن أن الشيخ القسّام كان يعي أبعاد حركته جيداً، وأنه كان يعدّ العدّة لها مهيئاً الجماهير وفق نظرية ثورية دينية منظمة.

وبعد أن استكمل المرحلة الأولى، وهي مرحلة الإعداد، فثبّت مكانته الدينية والاجتماعية لدى المواطنين في مدينة حيفا وقراها، وجد القسّام أن الأرضية باتت صالحة للبدء في المرحلة الثانية، وهي مرحلة تنظيم الثورة المسلحة.

أما الثورة المسلحة بالنسبة إلى القسّام، فكانت تنبثق من مفهوم «الجهاد» في الإسلام. والجهاد هو كل جهد يوجه إلى غرض معين، وبذل ما في الوسع من القول والفعل، والدعوة إلى الدين الحق. وهو بصوره المختلفة، بما فيها القتالية، فريضة إسلامية عند توافر دواعيها واكتمال شروطها. وفي القرآن الكريم سور عدة تجيز للمسلمين استخدام وسيلة القتال لرد ظلم المعتدين، فنجد مثلاً الآية الكريمة: { أُذن للذين يُقاتَلون بأنهم ظلموا وإن الـلـه على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الـلـه }[19].

وبما أن الجهاد فريضة إسلامية، فإن المجاهد الذي يموت مدافعاً عن قضيته هو شهيد، وفي حديث للرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) يقول: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»[20]. وفي هذا الإطار يتحدث أحد المطلعين على سيرة القسّام قائلاً: «أحسب أنه العالم الديني الوحيد في هذه البلاد الذي كان إذا صعد المنبر وخطب المسلمين في أيام الجمعة، يغرس في قلوب سامعيه حب الوطن، والإيمان بالحق، والجهاد في سبيل الـلـه. فقد كانت خطبه كلها مزيجاً من الدعوة الصريحة إلى الانتفاض على الظلم، والتفاني في التضحية،

([19])القرآن الكريم ، «سورة الحج،» الآيتان 39 ـ 40.

([20])ربيع ومقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية ، ص 132 ـ 135.

والتدليل على أن المسلم غير مكلف بالخضوع لسلطان غير مسلم أو أجنبي عن أمته. وما أظن أني سمعت له خطبة لم يذكر فيها الآية الشريفة: { ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الـلـه أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون }»[21].

يطلق جونسون نيلز على حركة القسّام صفة الحركة «التحريرية» أو «الفدائية (Redemptive) «، فهي حركة شاملة تشابكت فيها خيوط الظلم والحرمان والدين والمشاعر الوطنية والمصالح الطبقية[22]. أما سويدنغبرغ (Swedengburg)فيرى من جهته أن حركة الشيخ القسّام لم تكن في جوهرها تمثل عودة إلى التقليد في الدين أو تراجعاً إلى الماضي، لأن القسّاميين كانوا يطلقون لحاهم مطلقين على أنفسهم لقب «الشيوخ»، لكنها برأيه كانت تحوّلاً حقيقياً للأشكال التقليدية للثورة. فهذه الحركة في حقيقتها شكلت ترابطاً وتكتلاً بين العناصر الدينية والوطنية والثورية من جهة، وعناصر الوعي الطبقي التي تستخدم في الحركات المقاومة للاستعمار من جهة ثانية[23].

من هذا المنطلق الديني في مفهوم الجهاد انطلق الشيخ القسّام في دعوته إلى الحرب المقدسة (Holy War) أي «الجهاد»، إذ إن هذه الحركات برأي بوريدج (Burridge) تظهر عادة في مجتمع يعاني ظروف الظلم، فيحاول إيجاد قنوات للتعبير تكون ذات فاعلية عالية، وهذه الحركات ترسم استراتيجياتها بشكل سري أو علني بهدف تغيير الظروف، أي أن مفهوم «الفداء» هنا يعود إلى العملية التي تؤدي إلى إعادة الوحدة للمجتمع وإزالة الظلم[24]. وهنا يربط الكاتب بين مفهوم «الفداء» وإزالة الظلم، أي أن هذه التضحية لا تأتي عبثاً، بل تصبح ثمناً للحرية وإزالة الظلم، فإذا كان رفع الاحتلال والتخلص من سياسة القمع يستدعي تضحية تصل إلى حد التضحية بالحياة، فإن مفهوم «الجهاد» يجعل من هذه التضحية شرفاً للمجاهدين.

يروي أحمد الشقيري في مذكراته جانباً من لقاءاته مع رفاق القسّام الذين

([21])القرآن الكريم ، «سورة آل عمران،» الآية 169. انظر ايضاً: عبد الغني الكرمي، في: فلسطين ، 1935/11/22.

([22])Johnson, Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism , p. 31.

([23])Ted Swedenburg, The Role of the Palestinian Peasantry in the Great Revolt (1936-1939),} in: Edmund Burke and Ira M. Lapidus, eds., Islam, Politics, and Social movements (Berkeley: University of California Press, 1988), pp. 189-190.

([24])Johnson, Ibid., p. 31

اعتقلوا في أثناء المعركة، إذ كان الشقيري ومعين الماضي قد تطوعا للدفاع عنهم أمام المحكمة. يصف الشقيري هؤلاء المجاهدين بأنهم قوم مؤمنون، لم يستخدموا في كلامهم تعابير «الكفاح المسلح» و«الحركة الوطنية» و«الاستعمار والصهيونية»، بل كانت تعابيرهم بسيطة نابعة من الإيمان والجهاد في سبيل الـلـه[25].

أما عن تنظيمهم السري، فقد روى هؤلاء أنهم كانوا يصلّون الفجر مع الشيخ القسّام، ثم يجلسون حوله في حلقة صغيرة، حيث يتحدث الشيخ عن فضائل الجهاد في الإسلام وثواب الاستشهاد في الآخرة. وكان القسّام يلتقي مع إخوانه في بيته بعد صلاة العشاء أو في الجامع، ولم يكن أحد يدري ما تفعل هذه العصبة، وكل الذي يعرفه الناس أن الشيخ القسّام إمام الجامع يصلي بالمسلمين ويجتمع بهم. لكن الشيخ القسّام كان في هذا الاجتماعات يشرح لأتباعه الخطر الذي يهدد وطن الإسلام، ويبين كيد الإنكليز مؤكداً أن هذا الخطر قد استفحل ولم يعد يدفع إلا بالجهاد، وأن الجهاد فريضة الـلـه على عباده[26].

ولم تكن حركة القسّام تحمل الطابع الحزبي، فهو لم ينشئ حزباً، ولم ينتم إلى حزب سياسي، ولم يدعُ إلى برنامج سياسي، ويدحض جونسون نيلز أي علاقة بين القسّام والأحزاب السياسية، إذ إن هذا الكلام لا يبدو منطقياً أو مقنعاً[27]. على الرغم من أن هناك من تحدث عن علاقة ربطته بحزب الاستقلال، لكن لم يظهر أي دليل يثبت ذلك، إلا أن عزة دروزة تحدث في مذكراته عن لقاءاته بالقسّام وبمدى إعجاب الشيخ بمبادئ حزب الاستقلال.

على صعيد الإعداد التنظيمي تمّ تقسيم مجموعات المجاهدين إلى وحدات وخلايا متفرعة ومتخصصة تعمل بنظام وسرّية تامة. كانت عملية التنظيم تعتمد على بناء الكوادر السياسية والعسكرية، فكان يتم تجنيد الأعضاء عن طريق وضع المرشح فترة من الزمن تحت المراقبة والتدريب، وكان الأعضاء يجرون تدريبات سياسية وعسكرية، ويوزعون على خلايا سرية، تضم

([25])أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار العودة، 1973)، ص 201.

([26])المصدر نفسه، ص 201 ـ 202.

([27])Johnson, Ibid., pp. 42-43

كل منها خمسة أعضاء كحد أعلى، يدفعون اشتراكات مالية شهرية لتغطية التزامات التنظيم[28]. وهو ما يعني أن الحركة كانت تعتمد على التمويل الذاتي من الأعضاء أنفسهم، على الرغم من أن معظم الأعضاء، إن لم نقل جميعهم، كانوا من طبقتي العمال والفلاحين، وهؤلاء أقرب ما يكونون فقراء أو متوسطي الحال في أحسن الظروف.

إضافة إلى الخلايا السرية، كان هناك خمس لجان قيادية، الأولى للدعاية والتعبئة، و الثانية للتدريب العسكري، و الثالثة لتأمين الأسلحة وتخزينها، و الرابعة للمخابرات، و الخامسة للاتصالات الخارجية[29].

إن عمليات الإعداد والتنظيم هذه تدل على دقة ومهارة عالية في المرحلة التي تسبق الثورة، وهي المرحلة التحضيرية أو مرحلة التخطيط. ومن هذه النقطة انطلقت خلايا القسّام بالعمل المسلح السرّي موجهة أعمالها ضد البريطانيين والصهاينة معاً.

ج ـ الثورة

بدأ القسّاميون عملياتهم المسلحة بمهاجمة المستعمرات الصهيونية والمراكز البريطانية، وشهدت بداية عام 1935 عدداً من هذه الأعمال خاصة في منطقة المثلث (جنين ـ نابلس ـ طولكرم). وشملت عمليات اغتيال لعدد من الضباط والعسكريين الإنكليز، ونسف القطارات، وقتل أي عربي يثبت تعامله مع الصهاينة والإنكليز. وكانت هذه العمليات تتم تحت جنح الظلام بدقة وسرية تامة من دون أن يكون هناك إشارة إلى ضلوع الشيخ القسام بها. وقد انتشرت دوريات القسّام في قضاء جنين، وأصبحت عمليات المجاهدين مصدر قلق للقوات البريطانية، حتى كانت العملية التي كشفت مكان الشيخ القسّام ورفاقه في منطقة جنين.

ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1935، جرى اشتباك مسلح بين رجال القسّام والشرطة قرب قرية البارد في قضاء جنين، سقط بنتيجته أحد القسّاميين، وقتل اثنان من رجال الشرطة الإنكليز. فما كان من المندوب السامي إلا أن اجتمع بكبار العسكريين من أجل تدارك الأمر ومواجهة

([28])ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 ، ص 151 ـ 152.
([29])المصدر نفسه، ص 151.

الموقف. وعندما شعر الشيخ القسّام بأن المواجهة باتت قريبة، التجأ مع عدد من رفاقه إلى منطقة أحراش يعبد قرب جنين. وهناك طوقته القوات الإنكليزية بعد أن كشفت مكانه، ودارت معركة غير متكافئة بين الطرفين، لكن الشيخ القسّام رفض الإستسلام وأصر على مبدئه: «إنه جهاد، نصر أو استشهاد».

وتشير المصادر إلى أن الشيخ القسّام اختفى وعدد من رفاقه فجأة من مدينة حيفا، الأمر الذي أثار اللغط حول مكانه، ويذكر أكرم زعيتر أحد مؤسسي حزب الاستقلال، والذي كان على معرفة بالشيخ القسّام، أنه علم باختفاء القسّام عن طريق صديق مشترك بينهما، إذ أخبره أن الشيخ القسّام غادر مدينة حيفا منذ مدة ولم يعرف مقره، وأن الناس أخذوا يعللون سبب اختفائه[30].

حتى ذلك التاريخ لم يكن الشارع الفلسطيني يعرف كثيراً عن الشيخ القسّام، وبخاصة بعيداً عن مدينة حيفا وقضائها، حتى أن الصحف تحدثت حينها عن اكتشاف عصابة مسلحة بين نابلس وجنين، وأن قوى البوليس انتشرت للبحث عن العصابة. وجاء في صحيفة فلسطين : «ولا تزال القوى العديدة تذهب ليلاً نهاراً إلى الجبال للتفتيش عن العصابة وأصبح قضاء جنين كأنه ساحة حرب لكثرة استعدادات البوليس وتضخم عدد رجاله من رسميين وسريين»[31].

ولما دارت المعركة غير المتكافئة بكل معنى الكلمة بين عصبة القسّام والقوات الإنكليزية، كانت نتيجتها محسومة سلفاً لصالح قوات الاحتلال، وقد أسهبت الصحف في وصف هذه المعركة مظهرة حجم القوات البريطانية الكبير مقابل استبسال حفنة من الرجال، فنقرأ في جريدة فلسطين : «أحاطت القوى بالمكان إحاطة السوار بالمعصم، كان أفراد العصبة مستقرين في واد عميق ورجال البوليس في أعالي الجبال وبدأت معركة حامية الوطيس بين هاتين القوتين غير المتكافئتين فأخذ الرصاص يئز أزيزاً أرهب سكان القرى المجاورة حتى بلغ ما أطلق في كل دقيقة نحو 600 رصاصة... وقد صاح عربي من رجال البوليس طالباً من رجال العصبة الاستسلام فأجابه

([30])أكرم زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، سلسلة الدراسات؛ 55 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 27.

([31])فلسطين ، 1935/11/20.

الرئيس فضيلة الشيخ عزالدين أفندي القسّام بصوت جهوري قائلاً: إننا لن نستسلم، إن هذا جهاد في سبيل اللـه والوطن، والتفت إلى زملائه وقال «موتوا شهداء»»[32].

وبالفعل فقد انتهت المعركة باستشهاد الشيخ القسّام وعدد من رفاقه، بينما تمكن عدد آخر من الفرار. وباستشهاده نشأ نهج جديد في العمل الوطني الفلسطيني، فالمعركة التي دامت بضع ساعات كان تأثيرها كبيراً بحيث تحولت إلى مفهوم للثورة والجهاد.

وبعد أسبوعين من وفاة القسّام، علق دافيد بن غوريون على ظاهرة القسّام أمام رفاقه في حزب الماباي قائلاً، إنها المرة الأولى التي يرى فيها العرب رجلاً مستعداً للتضحية بحياته في سبيل قضية، وهذا سيعطي العرب القوة المعنوية التي كانوا يفتقدونها، معتبراً القسّام بأنه ترمبلدور (Trumpeldor) العربي[33][34].

كانت حركة القسّام مفاجأة لمعظم الناس في فلسطين، فربما كان من المنتظر قيام ثورة أو مصادمات مع البريطانيين نظراً إلى تطور الأحداث على الساحة الفلسطينية، لكن لم يكن أحد يتوقع أن تكون الثورة هذه المرة بقيادة رجل كان بالنسبة إلى الناس خطيباً وواعظاً دينياً.

يقول أحمد الشقيري عن الشيخ القسّام: «... كنت على معرفة وطيدة بالشيخ عز الدين القسّام، عرفته تقياً ورعاً، خطيباً دينياً صالحاً، واجتمعت به كثيراً في مؤتمرات جمعيات الشبان المسلمين في حيفا وغيرها ولم يكن يدور في خلدي أو في خلد غيري حتى من أصدقائه المقربين، أن هذا الشيخ المعمم، إمام الجامع، كان يهيئ نفسه لقيادة ثورة مسلحة ضد السلطات البريطانية مباشرة...»[35].

([32])فلسطين ، 1935/11/21.

([33])أحد المستوطنين اليهود القادمين من روسيا، حارب في صفوف الجيش الروسي وقطعت ذراعه في إحدى المعارك مع اليابان، يعتبره اليهود بطلاً تاريخياً، قتل على يد العرب في أثناء هجومهم على إحدى المستوطنات في منطقة الجليل.

([34])Swedenburg, Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past , p. 12.

([35])الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، ص 198.

ربما لم يكن الشيخ القسّام معروفاً عند كثيرين من أبناء فلسطين في حياته، لكن اسم القسّام صار الأكثر ترداداً وتداولاً بين الفلسطينيين بعد استشهاده متحوّلاً إلى رمز من رموز النضال الفلسطيني. وهنا تكمن ميزة هذه الحركة، ذلك أن أهميتها ازدادت بعد أن تمكن الإنكليز من القضاء عليها، حيث شكلت هذه النهاية ولادة جديدة لنمط جديد في النضال الفلسطيني، أي النمط العسكري. هكذا كانت نهاية الشيخ القسّام ورفاقه في أواخر العام 1935 تمهيداً للثورة التي بدأت بعد أشهر من هذا التاريخ، ونعني بها ثورة 1936، حيث كان رجال القسّام في طليعة قادتها، وأول من أطلق رصاصة انطلاقها.

ثانياً: ثورة 1936

تعتبر الثورة التي ابتدأت بالإضراب العام في شهر نيسان/أبريل من العام 1936 من أهم الثورات في تاريخ القضية الفلسطينية، ومنذ حدوثها حتى اليوم، قام المئات من الباحثين العرب والأجانب بإعداد دراساتهم وأبحاثهم عن هذه الثورة وأسبابها ونتائجها.

بدأت الثورة في فلسطين عام 1936 وانتهت عام 1939، أي عشية الحرب العالمية الثانية. إلا أن الأحداث، عملياً، قسّمت الثورة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من بداية الإضراب العام في نيسان/أبريل 1936 وحتى نهايته في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1936، وهذه المرحلة بدورها انقسمت إلى اثنتين حيث امتدت الأولى حتى شهر آب/أغسطس وكانت المقاومة خلالها تقتصر على الفلسطينيين، وابتدأت المرحلة الثانية مع دخول فوزي القاوقجي على رأس مجموعات من المتطوعين العرب إلى فلسطين في شهر آب/أغسطس. أما المرحلة الثانية من الثورة فقد بدأت في عام 1937 واستمرت حتى العام 1939، عندما تمكنت القوات البريطانية من القضاء على هذه الثورة التي عُرفت بثورة الفلاحين.

1 ـ مقدمات الثورة

مع بداية العام 1936 بدت الصورة قاتمة جداً في فلسطين على الصعد كافة، فالهجرة اليهودية الاستيطانية وصلت إلى أعلى حدودها، الأمر الذي كان يستتبع زيادة في عدد المستوطنات الصهيونية. هذا الأمر كان يقابله تردٍ اقتصادي واجتماعي بالنسبة إلى الفلسطينيين، إذ ارتفعت نسبة البطالة مع

ارتفاع نسبة العمال العرب العاطلين عن العمل نتيجة استبدال المستوطنين اليهود بهم، كما ازدادت حالة الفلاحين سوءاً، وبخاصة بعد أن عملت سلطات الانتداب على طرد عدد كبير منهم من أراضيهم وتم الاستيلاء عليها بالقوة. هذه الحالة كانت تنذر بتدهور اجتماعي خطير لدى الفلسطينيين.

تشير التقديرات إلى أن حجم رؤوس الأموال اليهودية كان يتزايد بشكل كبير حتى وصل حجم رأس المال المستورد في نهاية عام 1935 إلى 31 مليون جنيه فلسطيني، وقد انعكس هذا الأمر قوة اقتصادية متنامية للمشروع الصهيوني، بلغت حد السيطرة شبه الكاملة على قطاعي الصناعة والتجارة في فلسطين[36]. ففي عام 1936 كانت نسبة 21 في المئة من القوى العاملة اليهودية تعمل في قطاع الزراعة و20 في المئة في قطاع الصناعة و50 في المئة في قطاع الخدمات، بينما كانت النسبة الأكبر من القوى العاملة الفلسطينية، حوالى 62 في المئة تعمل في الزراعة مقابل 8 في المئة في الصناعة و14 في المئة في الخدمات؛ ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فقد كان النظام المزدوج للأجور الذي جاء به الإنكليز سبباً في تردي الأحوال المعيشية للعمال العرب، إذ إن العمال اليهود كانوا يتقاضون ثلاثة أمثال ما يتقاضاه الفلسطينيون من أجور، بحيث كان يبلغ دخل الفرد الواحد من اليهود 44 جنيهاً فلسطينياً مقابل 17 جنيهاً للعامل الفلسطيني[37]. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع عدد العمال اليهود مقابل انخفاض عد العمال العرب من جهة، وأدى من جهة أخرى إلى زيادة المؤسسات اليهودية، فيما كان مصير كثير من المؤسسات الفلسطينية الإقفال. ففي مدينة يافا مثلاً انخفض عدد معامل الصابون من 12 معملاً في العام 1929 إلى أربعة معامل فقط في العام 1935[38].

هنا تتضح أهمية العامل الاقتصادي في تطور الأحداث السياسية في فلسطين، ومن المعروف أن الظروف المعيشية تبرز دائماً في مقدمة العناصر الممهدة للثورات، وهذا ما ينطبق على ظروف الثورة في فلسطين.

([36])أول ثورات الاستقلال الوطني الفلسطيني، كيف أنهى الملوك والأمراء العرب إضراب وثورة 1936،» الانتفاضة ، العدد 12 (تشرين الثاني/نوفمبر 2000)، ومتوفرة أيضاً على الموقع: (http://www.pinonline.net/intifada-newsletter), 2004/6/24.

([37])سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون ، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 149 ـ 150.

([38])موقع الانتفاضة على الانترنت:

(http://www.pinonline.net/intifada-newsletter)

كما أن الوضع السياسي لم يكن بأحسن حالاً، فبعد استشهاد الشيخ القسّام ظهرت الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة عاجزة عن القيام بخطوات من شأنها تعزيز ثقة المواطنين بها، حيث اكتفت هذه الأحزاب بالعودة إلى سياسة الاحتجاجات القديمة، ما انعكس جموداً واضحاً على النشاط السياسي الفلسطيني.

في ظل هذه الأوضاع المشحونة، بدت الأجواء متلبدة منذرة بانفجار الغضب الجماهيري، وبخاصة في أوساط العمال والفلاحين من أبناء القرى والمدن الفلسطينية الذين يعتبرون من أكثر الفئات تأثراً بتردي الأوضاع التي تنعكس عليهم مزيداً من الفقر والمعاناة.

وهنا علينا أن نوضح أن الظروف المهيئة للثورة لم تقتصر على العوامل الداخلية فحسب، بل كان للعوامل الخارجية، وبخاصة على الصعيد العربي، تأثيرها في نفوس المواطنين بفئاتهم كافة، بحيث شكلت هذه العوامل عنصراً مهماً من عناصر اشتعال الثورة، إضافة إلى العنصر الاقتصادي الذي تحدثنا عنه آنفاً. فلم يكن الشعب الفلسطيني يتحرك بمعزل عما يجري خارج حدوده، فكانت أنظار الفلسطينيين تتجه أيضاً لمراقبة التطورات السياسية الحاصلة في أوضاع الدول العربية المجاورة، وعلى رأسها مصر وسورية.

شهدت مصر موجة من الاضطرابات إثر تظاهرات قادها الطلاب في أواخر العام 1935، بمناسبة تأسيس حزب الوفد. وتلا ذلك إعلان الإضراب العام. وكانت الصحف تحمل أنباء سقوط القتلى في صفوف الطلاب خلال مواجهاتهم مع قوات الشرطة، ما كان يستتبع تصاعد المواجهات خلال عمليات التشييع أيضاً. وقد وجد المصريون في سياسة إيطاليا العدوانية تجاه الحبشة فرصة مناسبة للضغط على البريطانيين من أجل إعادة العمل بالدستور المعلق. وبالفعل فبعد شهر من الاضطرابات تمت إعادة العمل بالدستور، وحملت الصحف الصادرة بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1935 عنواناً بارزاً مفاده أن ملك مصر أصدر أمراً يقضي بإعادة العمل بدستور 1923، ومن ثم استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا في الثاني من آذار/مارس 1936 لتوقيع اتفاقية بين الطرفين.

في الفترة عينها، حصلت تطورات مماثلة في سورية التي ارتبط رجال الحركة الوطنية فيها برفاقهم في فلسطين بصلة وثيقة جداً، وكانت الوحدة

مع سورية من أبرز أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية في بدايتها. وكان الدستور معلقاً في سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي، وكانت المطالب الوطنية تصر على تحقيق الاستقلال وتوحيد أجزاء سورية. ولما كانت السلطات الفرنسية تتجاهل هذه المطالب، قامت الاضطرابات في سورية منذ مطلع العام 1936، وتم إعلان الإضراب العام الذي استمر لمدة خمسين يوماً لم تتوقف خلالها التظاهرات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الجيش الفرنسي[39].

كانت ردة فعل الفرنسيين عنيفة جداً، إذ قاموا بإغلاق جميع الصحف بسبب عدم خضوعها للرقابة، وقبضوا على عدد من الوطنيين وأبعدوهم عن دمشق؛ وأصبحت دمشق ساحة حرب تبتدئ المعارك فيها بين الجيش والمتظاهرين منذ الصباح، وتتوقف عندما يرخي الليل سدوله. لكن الشعب ردّ بإعلان التمرد والامتناع عن دفع الضرائب، فشُلّت أعمال الدولة، كما أضربت المدن اللبنانية أياماً تضامناً مع الشعب السوري. وفي نهاية شهر شباط/فبراير تراجعت السلطات الفرنسية عن موقفها وبدأت بالتفاوض مع السوريين لتوقيع معاهدة بين الطرفين، وذلك عندما وجه المفوض السامي الفرنسي، دي مارتيل، دعوة إلى هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية للاجتماع به، وبعد المباحثات أعلن اتفاق الأول من آذار/مارس الذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال سورية ووحدتها، والتوجه إلى عقد معاهدة مع سورية على نمط المعاهدة البريطانية مع العراق[40].

أما في فلسطين، فكان المواطنون يتابعون تطورات الأوضاع في سورية باهتمام بالغ، فعقدت الاجتماعات التضامنية مع السوريين وقامت المظاهرات، وجمعت الأموال لإرسالها إلى لجنة الإضراب في سورية. على رأس هذه النشاطات كان رجال حزب الاستقلال، حيث تم عقد اللقاء التضامني الكبير مع السوريين في نابلس معقل الاستقلاليين في شهر كانون الثاني/يناير 1936. وعليه بدأت الصحف والأحزاب الفلسطينية دعوة الفلسطينيين للاقتداء بإخوانهم في سورية والقتال في سبيل نيل استقلالهم[41]،

([39])منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ، 3 ج (بيروت: دار الطليعة، 1969 ـ 1977)، ج 2: ثورة فلسطين عام 1936 ، ص 192 ـ 197.

([40])المصدر نفسه.

([41])Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 , pp. 159-160

أي كانت الدعوة صريحة إلى استخدام أسلوب التظاهر والإضراب وسيلة ضغط على حكومة الانتداب البريطاني أملاً بالحصول على الاستقلال، أسوة بالدول الأخرى ذات الوضع المماثل، حتى أن المواطنين الفلسطينيين كانوا يهتفون في أثناء تظاهراتهم المؤيدة لسورية بسقوط الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه بحلول العام 1936، كان العراق قد أصبح عضواً في عصبة الأمم بعد توقيعه معاهدة مع البريطانيين في العام 1930، وكذلك اعترفت بريطانيا بشرق الأردن إمارة قائمة بذاتها. وبهذا تكون فلسطين البلد العربي الوحيد بين جيرانه الذي يعاني الاحتلال والانتداب، من دون دستور أو مؤسسات سياسية معترف بها، بينما الخطر الصهيوني بلغ أشده، مع تصاعد سياسة الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين بمساعدة وتسهيل من دولة الانتداب.

من هنا أيقن الفلسطينيون أن الثورة هي السبيل الوحيد المتاح أمامهم للحصول على الاستقلال والحرية على نسق ما حصل في الدول العربية المجاورة من جهة، ولاستحالة إقناع البريطانيين بالإلتفات إلى المطالب الفلسطينية والتراجع عن سياسة التجاهل التي انتهجتها السياسة البريطانية تجاه الفلسطينيين من جهة ثانية. كما أن حالة الجمود التي آلت إليها الحركة السياسية والمحاولات اليائسة من قبل الزعماء والأحزاب لإحداث تغيير في الموقف البريطاني أثبتت عقم هذه السياسات، ووضعت الشعب أمام خيار وحيد لا بديل عنه، إنه خيار الثورة.

أ ـ شرارة الثورة

مرت الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1936 على حالها من التوتر الشديد المنبئ بالخطر، وحصلت حوادث عدة شكلت الإشارة لحدوث الثورة. ففي شهر شباط/فبراير أقدمت سلطات الانتداب على عملين أشعلا الغضب في نفوس الفلسطينيين، الأول كان استيلاء السلطات البريطانية على مساحة 400 ألف متر من أرض المدرسة الزراعية في طولكرم وتسليمها لليهود، حيث رد الطلاب والسكان بالتظاهر احتجاجاً. أما العمل الثاني فكان إعطاء البريطانيين رخصة بناء ثلاث مدارس في قلب مدينة يافا العربية لمقاول يهودي، الأمر الذي أدى إلى حرمان العمال العرب من العمل الذي اقتصر على العمال

اليهود فقط، وعندما تظاهر العمال العرب بسبب حرمانهم من مصدر رزقهم قام الجنود البريطانيون بمهاجمتهم واعتقال عدد منهم[42].

أما الحدث الأهم، فجاء خلال شهر نيسان/أبريل عندما قام قامت مجموعة أطلق عليها أكرم زعيتر لقب «عصبة وطنية مجاهدة»، حيث أورد في يومياته خبراً عن حادث 16 نيسان/أبريل 1936، ومما جاء في كلامه: «وقع مساء أمس حادث هز البلاد. إنه حديث الناس كلهم. إنها عصابة وطنية مجاهدة»، وتحدث زعيتر عن هذه العصبة التي قطعت الطريق أمام السيارات في إحدى المناطق، وراح أفرادها يفتشون السيارات، فقتلوا يهوديين وجرحوا ثالثاً، وكان أفراد العصبة يخاطبون الركاب العرب قائلين: «إننا بحاجة إلى دراهم لنشتري بها خرطوشاً وقنابل وبنادق للجهاد ولنثأر لشيخنا عز الدين القسّام وإخوانه»[43]، وقد سرت شائعات مفادها أن هذه العصبة كانت بقيادة الشيخ فرحان السعدي، أحد أتباع الشيخ القسّام البارزين، وعلى أثر هذه العملية صار للشيخ صيت جيد[44].

أما السلطات البريطانية فوصفت الحادثة بأنها من تدبير عصابة لقاطعي الطريق الذين قاموا بقتل اثنين من اليهود وجرح ثالث وقاموا بسلب أموالهم. وفي اليوم التالي قام اليهود بقتل اثنين من المواطنين العرب في كوخهما على طريق بتاح تكفا ـ كفرسابا. واستمرت عمليات الاعتداء على العرب من قبل اليهود وانتشرت الشائعات حول الوضع في المدن الفلسطينية، ما أحدث بلبلة وقلقاً لدى المواطنين، وكانت البداية في مدينة يافا، حيث ثار الفلسطينيون فيها معلنين الإضراب ومعربين عن غضبهم وسخطهم مما يجري على الأرض. وعلى الأثر، قام الإنكليز بالإعلان عن منع التجول في المدينة. وتعتبر هذه الأحداث المتفرقة في المدن الفلسطينية بمثابة شرارة الانطلاق للثورة في عام 1936.

ويروي أكرم زعيتر في إطار التحضيرات للثورة أنه كان قد تسلم رسالة من مجهول في شهر نيسان/أبريل يعتقد بأنه من جماعة الشيخ فرحان السعدي

([42])عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 162.

([43])زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، ص 53 ـ 54.

([44])المصدر نفسه.

القسّامي، يعلن فيها الثورة ويطلب الدعم والمساندة[45]. وبالفعل فقد تم عقد اجتماع في نابلس بتاريخ 19 نيسان/أبريل حيث تمت الموافقة على المقترحات التي قدمها أكرم زعيتر للنهوض بالحركة الوطنية، وتضمنت هذه المقترحات نقاطاً عدة، أهمها: توجيه المقاومة ضد الإنكليز في المقام الأول باعتبارهم أساس البلاء ولا يجوز أن تصرف القضية إلى مقاومة الصهيونية فقط؛ وأن تتولى نابلس حالاً وفوراً الاتصال بالبلدات الأخرى لتوصي إليها بما ترى هي عمله من دون انتظار لموقف الأحزاب؛ وأن يتم إعلان الإضراب العام في نابلس فوراً وأن تدعى سائر المدن الفلسطينية إلى الإضراب حتى تتم الاستجابة للمطالب الوطنية؛ وأن تتألف في نابلس لجنة قومية تتولى الإشراف على سير الحركة الوطنية في المدينة والاتصال بالبلدات الفلسطينية الأخرى لتبادر إلى تأليف لجان قومية على غرار لجنة نابلس[46].

من اللافت أيضاً في قرارات هذا الاجتماع التاريخي الإصرار على المضي في المقاومة حتى تحقيق الأهداف، ومما جاء في هذا الصدد: «لا يجوز أن تهدأ الحركة أو أن يدعو أحد إلى تهدئتها ما لم يتحقق هدف من أهدافها، أي أنه لا يجوز أن توقف الحركة على أيدينا معتبرين بالحوادث الماضية فالوعود الكاذبة ولجان التحقيق وإيفاد الوفود لا تغني عن حل عاجل»[47].

حمل اجتماع نابلس دلالات عدة، أهمها بروز دور مدينة نابلس وقراها على الصعيد الوطني التنظيمي في هذه المرحلة الدقيقة، أما النقطة الأهم فهي تقرأ بوضوح من خلال قرارات الاجتماع، إذ إنه يدعو بشكل قاطع وواضح إلى تشكيل وتنظيم حركة وطنية في أطر جديدة بعيدة عن السياسات التقليدية المعتادة، وفي هذا نوع من الابتعاد أو «الثورة» على السياسة التي مارستها الحركة الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ.

كما يبدو أن أركان الحركة الجديدة كانوا يدركون أبعاد ما هم قادمون

([45])المصدر نفسه، ص 61، وجمال محمد قدورة، معد، الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 ، إشراف منير إسماعيل (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1996)، ص 276 ـ 277.

([46])وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر ، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 409 ـ 410.

([47])المصدر نفسه.

عليه، وما قد يتعرضون له من مخاطر على يد القوات البريطانية، فنجد أن قرار تشكيل اللجنة القومية في نابلس لم يكتف بمجرد القرار، بل نص على ضرورة التنظيم، بحيث تعطى هذه اللجنة صلاحية مطلقة لتنظيم نابلس ولوائها تنظيماً محكماً بحيث يتجند للعمل كل شيخ وشاب يمكن الإفادة منه، كما نص على أن تؤلف في الوقت ذاته لجنة احتياطية أخرى لتسلم مقاليد العمل الوطني على هذه الأسس في حال تم القبض على أعضاء اللجنة الأولى أو حدوث أي طارئ يحول دون قيامها بواجبها، كما يستحسن أن تؤلف لجنة ثالثة لهذا الغرض[48].

في 19 نيسان/أبريل انتخب زعماء يافا وقادتها لجنة قومية تتولى الإشراف على الإضراب العام والسهر على مصالح الشعب وخدمة قضيته، وفي اليوم نفسه أذاع المكتب المركزي للحزب العربي في القدس بياناً، دعا فيه إلى الإضراب العام في أنحاء فلسطين كافة.

بدأت المدن الفلسطينية تعلن الإضراب تباعاً، وانعقدت المؤتمرات الوطنية فيها وتشكلت اللجان القومية في القدس وحيفا واللد والرملة وغزة وبيسان وصفد، وفي الخليل وبئر السبع وجنين وطولكرم وعكا وبيت لحم، وفي 20 نيسان كانت حصيلة الاضطرابات مقتل 12 يهودياً وجرح 65 مقابل استشهاد 6 من العرب وجرح 47[49].

ومع تعميم الإضراب اشتدت الثورة، وازدادت الأعمال العسكرية ضد مراكز الجيش البريطاني، ويذكر الشيخ عبد الحميد السائح في مذكراته ، أنه كان شخصياً يعرف أناساً يتوجهون بعد صلاة الفجر في مدينة نابلس إلى الجبال لتصيّد البريطانيين، إذ إن الشعور السائد آنذاك كان بعدم توجيه القتال ضد اليهود فقط، فاليهود فرع من أصل والإنكليز هم أصل البلاء، ولولاهم لما جاء اليهود إلى فلسطين[50].

وقد استفاد المناضلون من فترة الإضراب، فساعدهم ذلك على مواصلة

([48])المصدر نفسه.

([49])انظر المقابلة التي أجريت مع المناضل بهجت أبو غربية في عمّان بتاريخ 7 آب/أغسطس 2000.

([50])عبد الحميد السائح، فلسطين لا صلاة تحت الحراب: مذكرات الشيخ عبد الحميد السائح (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، ص 39.

أعمال التدريب، إذ كان الجميع متوقفاً عن العمل، فصار هناك متسع من الوقت للخروج والتدريب بخاصة على استعمال الأسلحة، واغتنام الفرص لترتيب الذخيرة ومن ثم إخفائها في أماكن خاصة[51].

اللافت في هذه المرحلة كان دور اللجان القومية التي تشكلت في المدن والقرى للإشراف على شؤون المواطنين، إذ أظهرت هذه اللجان خلال أقل من شهر على اندلاع الثورة قدرة فاعلة على التنظيم والقيام بالمسؤولية، على الرغم من تسارع وتيرة الأحداث، كما أثبتت هذه اللجان أنها تستطيع العمل بعيداً عن مراكز القيادات والزعامات السياسية.

وعن دور هذه اللجان في أثناء الثورة، يعطي زيفي إيلبليغ صورة دقيقة حين يوضح أن آلاف الناس كانوا يشاركون في الإضراب، فقامت اللجان القومية بإنشاء مخازن لتوزيع الحبوب والأرز والسكر والخبز، إضافة إلى تقديم الأموال للمشاركين في الإضراب، وبدورها قامت الجمعيات النسائية بجمع وتوزيع المواد الغذائية للعائلات الفقيرة[52].

ب ـ التنظيمات السرية

قد يتبادر إلى الأذهان أن هذه اللجان قامت بمبادرة محض عفوية من قبل المواطنين، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان الظروف والطريقة التي قامت على أثرها هذه اللجان. إلا أن الأمر في حقيقته لا يبدو كذلك، إذ إن مجموعات من الشباب الوطني كانت في الأساس قد أخذت تنتظم بطريقة سرية قبل اندلاع الثورة، وتعد نفسها للتطورات التي قد تحصل، وبخاصة أن الأوضاع كانت تتحول من سيئ إلى أسوأ على أرض الواقع. لهذا ما إن بدأت بوادر الثورة تظهر في الأفق، حتى كان عدد من الشبان الفلسطينيين قد أصبحوا جاهزين ومهيئين للانتقال من مرحلة العمل السري إلى العلنية.

في هذا الإطار نذكر رجال القسّام الذين كانوا على انتظامهم السري السابق يتحينون الفرص لمعاودة نشاطهم، وكان على رأسهم الشيخ فرحان

([51])موقع الانتفاضة على الإنترنت:
(http://www.pinonline.net/intifada-newsletter)

([52])Zvi Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , Translated by David Harvey and Edited by Shmuel Himelstein (Portland, Or.: Frank Cass, 1993), p. 117.

السعدي أحد المقربين من الشيخ القسّام والذي تسلم قيادة الحركة بعد استشهاده. أما رجال حزب الاستقلال، فكان لهم باع طويل في عمليات التعبئة الجماهيرية، وتشهد على ذلك نشاطات أعضاء الحزب البارزين في الدعوة إلى الإضراب والثورة، وبخاصة ما كانت تشهده مدينة نابلس، حيث كان أكرم زعيتر لسان الحزب فيها. ونذكر هنا أن أكرم زعيتر كان صديقاً للشيخ عز الدين القسّام، حيث تعرّف إليه في أثناء رئاسة الأخير لجمعية الشبان المسلمين في مدينة حيفا. فيذكر أنه في عام 1928 توثقت الصلة بين جمعية الشبان المسلمين في عكا وتلك التي تأسست في حيفا، فارتبط هو، أي أكرم زعيتر، بصداقة مع أركانها هاني أبو مصلح، والشيخ عز الدين القسّام، ورشيد الحاج إبراهيم[53].

أما إذا أردنا مزيداً من الدراسة في هذا الإطار، فلا بد لنا من إلقاء نظرة على الحركات الشبابية والطلابية المسلحة التي كانت قد بدأت بالتشكل في بداية الثلاثينيات، وكان أفرادها من أبرز المشاركين في أعمال الثورة عند اندلاعها.

يذكر المناضل بهجت أبو غربية، أنه ومجموعة من الشباب بدأوا منذ العام 1934 بتشكيل مجموعات ثورية مسلحة تحت اسم «الحرية» في منطقة القدس، وكان هذا التنظيم يضم بين أعضائه أساتذة وعمالاً وطلاباً[54]. وكانت مبادئ المجموعة تشدد على أهمية السرية التامة، وبخاصة في مجال التدريب على استعمال السلاح، وعلى شراء الأسلحة من مال التنظيم الخاص، إضافة إلى ممارسة الرياضة العنيفة بهدف بناء الأجسام بناء متيناً. وكان أعضاء التنظيم يؤمنون بأن الاستعمار البريطاني هو العدو الرئيسي، ولذلك تجب مقاتلته من دون توقف[55].

كان من أبرز أعمال التنظيم قبل اندلاع ثورة 1936 القيام بعمليات حرق متاجر يهودية كبيرة خلال العام 1935 وأوائل العام 1936، كما خطط الأعضاء لاغتيال المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب، لكن المحاولات

([53])أكرم زعيتر، من مذكرات أكرم زعيتر ، 2 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ج 1: بواكير النضال، 1909-1935م ، ص 27.

([54])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 48.

([55])المصدر نفسه، ص 49.

باءت بالفشل بسبب شدة الحراسة التي كانت تحيط بالمندوب السامي في مقابل بساطة الإمكانات لدى أعضاء التنظيم[56].

وفي الاتجاه نفسه، يتحدث واصف كمال، وهو أحد المناضلين من أبناء مدينة نابلس، والذي كانت تربطه أواصر الصداقة الوطيدة مع أكرم زعيتر، أنه لم يشأ الانضمام إلى حزب الاستقلال عند تأسيسه في عام 1932 لأنه كان قد بدأ فعلياً بتكوين خلايا سرية فدائية من طلاب مدرسة النجاح في نابلس، وبوشر بتدريب هذه المجموعات على استعمال السلاح والقيام بأعمال فدائية ضد البريطانيين وأعوانهم. وبما أن واصف كمال وزملاءه كانوا من حملة فكرة القومية والوحدة العربية، ولمّا كانت هذه الفكرة منتشرة بين الكثيرين من رجال الوطن العربي، فقد تم الاتفاق على التعاون والتفاهم بين المجموعة في نابلس ومثيلتها في لبنان. وبناء عليه اجتمع ممثلو المجموعتين في مدينة حيفا، بحضور قسطنطين زريق وعادل عسيران وفؤاد مفرج، وتم التوافق على اندماج الحركتين، وكان من أعضاء الحركة البارزين في لبنان كاظم الصلح وتقي الدين الصلح، وفي فلسطين كان، إضافة إلى واصف كمال، عز الدين الشوا وفريد يعيش وممدوح السخن[57]. وفي هذا الجو عمل أعضاء حركة القوميين العرب بين لبنان وفلسطين على أساس المقاومة الثورية للانتدابات، وتحت شعار القومية العربية، فكان هذا العمل مثالاً للتعاون والنضال المشترك بين أبناء الدول العربية في مواجهة الاستعمار والاحتلال، انطلاقاً من مبدأ مقاومة الخطر المشترك الذي يطاول مصير الأقطار العربية كافة.

واجهت هذه المجموعة صعوبة في عملية التدريب على حمل السلاح الذي كان ممنوعاً على العرب، لهذا ارتأى قادة المجموعة العمل تحت واجهة نادي الاتحاد الرياضي وكشافة خالد بن الوليد، وبالفعل فقد تم إرسال هذه المجموعة إلى الأردن في رحلة ظاهرها كشفي رياضي، وحقيقتها التدريب العسكري[58].

في الاتجاه عينه، قام عبد القادر الحسيني، ابن الزعيم موسى كاظم الحسيني، بتنظيم مجموعة من الشباب في منطقة القدس وتحضيرهم للقتال،

([56])المصدر نفسه، ص 49 ـ 50.

([57])انظر المقابلة التي أجريت مع واصف كمال في بيروت بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2000.

([58])هالة سليمان الأسعد، واصف كمال... شاهد على قضية فلسطين وقضايا عربية ، 2 مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص 55 ـ 56.

وقد أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «الجهاد المقدس». وقد استطاعت هذه المجموعة أن تحافظ على العمل السري طوال ثلاث سنوات، قامت خلالها بشراء الأسلحة وإجراء التدريبات العسكرية، ويبدو أن المجموعة كشفت عن نفسها للحاج أمين الحسيني في صيف 1934[59]. وهو ما يعني أن المفتي كان يعلم بوجود تنظيم فلسطيني مسلح قبل قيام الثورة عام 1936.

كان عبد القادر الحسيني قد تخرج في الجامعة الأميركية في القاهرة في العام 1932، ويوم تخرجه، وعندما وقف لتسلم شهادته، تقدم إلى المنبر حاملاً الشهادة في يده، ومخاطباً زملاءه يحذرهم من أفكار هذه الجامعة لأنها تبشيرية وهدفها القضاء على الإسلام وعلى القضية الفلسطينية، ثم قام بتقطيع الشهادة. وعاد بعدها إلى فلسطين ليستكمل عملية التحضير للثورة[60]. ويتناول إميل الغوري الذي كان صديقاً لعبد القادر هذا الموضوع، فيذكر أن الأخير كان يشكو له في رسائله من سيطرة الروح الأمريكية المتفشية في الجامعة، وأنه كان ينقم عليها لاتجاهها الاستعماري والتبشيري، لكنه على الرغم من ذلك كان مصمماً على البقاء فيها لأن دراسته كانت قد شارفت على الانتهاء من جهة، ولأنه كان يرغب في التعمق في دراسة وسائل الأجانب الاستعمارية وأساليبهم التبشيرية من جهة أخرى[61].

في مطلع عام 1934 تضاعفت جهود التنظيم، وتم الاتفاق على أن يدفع كل عضو اشتراكاً شهرياً حده الأدنى جنيهان، أما عبد القادر فقد تعهد بدفع نصف مرتبه شهرياً للتنظيم، وفي ما بعد صار يقدم كامل مرتبه، وعندما اشتدت الحاجة إلى المال من أجل الحصول على السلاح، باع عبد القادر أثاث بيته وحلي زوجته وقدم المال للتنظيم. وبما أن الحصول على السلاح كان من أصعب الأمور التي واجهت التنظيم، قامت مجموعة من رجال التنظيم بقيادة عبد القادر الحسيني بعملية إغارة على أحد مخافر الشرطة في القدس في كانون الأول/ديسمبر عام 1934، وكانت حصيلة هذه العملية

([59])Elpeleg, The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement , p. 38.

([60])انظر المقابلة التي أجريت مع د. موسى الحسيني، ابن عبد القادر الحسيني في عمان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

([61])إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً ، 2 ج (بيروت: دار النهار للنشر، 1972 ـ 1973)، ص 230.

الاستيلاء على 27 بندقية و14 مسدساً وبضعة صناديق من الطلقات. وفي مطلع العام 1935 حصلت عمليات مماثلة في مناطق عدة من فلسطين، كانت نتيجتها الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد[62].

كان لتنظيم الجهاد المقدس دور بارز في أعمال الثورة الكبرى عام 1936، وبرز اسم عبد القادر الحسيني، قائد التنظيم، واحداً من أهم أسماء القادة الثوريين على الساحة الفلسطينية، وقد استمر هذا التنظيم يعمل بقوة خاصة في أثناء معارك 1948، عندما استشهد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل في شهر نيسان/أبريل من ذلك العام.

وإذا أخذنا في الحسبان هذه التنظيمات الشبابية السرية، وجدنا أن الثورة الشعبية، وإن كانت في بدايتها تلقائية وعفوية، إلا أن التحضيرات السرية للعمل النضالي المسلح كانت هي بدورها تنبئ باستعداد هؤلاء الشبان لبدء عملياتهم القتالية بعد فترة من الإعداد والتدريب العسكري والتنظيم السري.

بهذا تكون الثورة قد اشتعلت في جميع المناطق الفلسطينية تقريباً خلال شهر نيسان/أبريل عام 1936، تتولاها على الأرض لجان قومية ومجموعات من الشباب المنتمين إلى تنظيمات سرية من مختلف التيارات. ويمكن القول إن الثورة في هذه الفترة، أي فترة البداية، كانت ثورة فلاحين وعمال وطلاب في غياب دور واضح للقيادة السياسية. بمعنى آخر، بدأت الثورة في فلسطين شعبية من القاعدة، قبل أن يتنبه القادة إلى ضرورة الإمساك بزمام الأمور واللحاق بالشعب.

2 ـ قيادة الثورة

قبل اندلاع الثورة في العام 1936 كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تشهد تشرذماً بين مجموعة من الأحزاب السياسية، ولم تكن هناك هيئة سياسية موحدة تمثل الجميع بعد وفاة موسى كاظم الحسيني وانهيار اللجنة التنفيذية. من جهة ثانية كان مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني يعتبر القائد السياسي الوحيد بوصفه صاحب أعلى سلطة دينية، وبالتالي سياسية في ذلك الوقت.

مع اندلاع الثورة، بدت الساحة الفلسطينية خالية من هيئة قيادية موحدة

([62]) المصدر نفسه، ص 232 ـ 236.

تدير هذه الثورة أو تمثلها. وهنا بدت الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة دقيقة جداً، إذ باتت مجموعات الثوار أو «المجاهدين» كما صار يطلق عليهم، هي صاحبة السلطة الفعلية على الأرض. وراحت القيادات السياسية تعمل على إيجاد صيغة سياسية تستطيع تسلم زمام الأمور من الثوار.

أ ـ حرب العصابات (دور الريف في الثورة)

تختلف «الثورة» عن الحرب النظامية بأنها لا تعتمد على الجيش المنظم في العمليات القتالية كما هي الحال في حروب الدول، بل هي ثورة تقوم على مجموعات صغيرة تسمى فصائل، تنفذ عملياتها العسكرية على طريقة حرب العصابات مستخدمة أسلحة خفيفة من دون الحاجة إلى استخدام الآليات العسكرية أو الأسلحة الثقيلة.

نظم الثوار أنفسهم على شكل فصائل لحرب العصابات، فكان كل فصيل يتألف من عدد من الرجال على رأسهم قائد، إما على أساس موقت أو دائم. وكانت هذه الفصائل تستخدم أسلوب «الكر والفر» في عملياتها. وقد تمكن الثوار من السيطرة على معظم المناطق الريفية، وقاموا بإدارة هذه المناطق، فوضعوا أنظمة للضرائب والتموين والتسليح، وشكلوا محاكم ثورية للفصل في المنازعات المدنية والقروية والقضائية الجنائية[63].

وعلى الرغم من أن الدعوة إلى الإضراب والثورة بدأت في المدن، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى المناطق الريفية، ففي شهر أيار/مايو بدأت مجموعات مسلحة من الفلاحين القيام بعمليات قتالية ضد القوات البريطانية، وبخاصة في جبال فلسطين. ومع أن اللجنة العربية العليا كانت تتولى الإشراف رسمياً على الثورة، إلا أن مجموعات الثوار في الريف كانت تعمل بشكل مستقل نسبياً عن القيادة في المدينة، وقد ازدادت قوة هؤلاء بحيث أصبحوا يشكلون تهديداً حقيقياً للسلطات البريطانية، وبخاصة في شهر آب/أغسطس مع قدوم فوزي القاوقجي، أحد العسكريين اللبنانيين الوطنيين، على رأس حملة من المتطوعين إلى فلسطين[64].

([63])فرسون، فلسطين والفلسطينيون ، ص 175 ـ 176.

([64])Swedenburg, Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past , p. xx.

أما لماذا اختار الثوار المناطق الريفية معقلاً لهم؟ فالسبب يعود إلى طبيعة الجغرافيا الفلسطينية، إذ إن المناطق الجبلية تعتبر أكثر ملاءمة لانطلاق حرب العصابات، نظراً إلى ما توفره من أسباب الصمود، فهي مناطق نموذجية لنصب الكمائن والغارات، كما أنها تجعل الثوار في منأى عن مراقبة السلطات التي تكون أسهل في المدن. وفي فلسطين تلائم طبيعة المناطق الجبلية متطلبات حرب العصابات تماماً، نظراً إلى وعورة المسالك فيها بالنسبة إلى القوات النظامية، بينما تؤمن سهولة في التحرك للثوار بما توفره لهم من السواتر الطبيعية كالغابات والتلال والكهوف، وهو الأمر الذي يمنحهم هامشاً كبيراً من حرية المقاومة[65].

وبهذا يمكن القول إن المناطق الجبلية شكلت المكان الطبيعي لنمو الثورة واستمرارها، ولا ننسى هنا أن هذه المناطق هي أيضاً موطن الفلاحين الذين يؤلفون الشريحة الكبرى من أبناء الشعب الفلسطيني، وهي الشريحة التي كانت تعتبر المنتصر الأكبر في حال نجاح الثورة[66].

شكلت جبال نابلس والخليل مركزاً لانطلاق المجموعات المسلحة للثوار، ثم انتشرت في سائر القرى الفلسطينية، وفي 23 أيار/مايو ظهرت أول مناشير في البلاد حملت في أعلاها عبارة «الثورة العربية الثانية»[67]، أي الثورة العربية الثانية بعد الثورة العربية الأولى التي أعلنها الشريف حسين في الحجاز.

ويذكر بهجت أبو غربية في هذا السياق أن الفلاحين حملوا القسط الأكبر من أعباء الثورة المسلحة من النواحي العسكرية والمادية، إذ كان على كل قرية أن تسلح عدداً من رجالها، وأن تؤمن الطعام لعصابات الثوار الذين كانوا يقصدونها من المدن والقرى الأخرى، ولهذا السبب أصبحت القرى هدفاً لانتقام الجيش البريطاني[68].

وفي دراسة تناولت 282 قائداً ممن تولوا مناصب مختلفة خلال

([65])الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية ، ص 26.

([66])المصدر نفسه.

([67])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، سلسلة الدراسات؛ 34 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، ص 234.

([68])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 57.

الثورة، جاء أن معظم هؤلاء القادة العسكريين كانوا ينتمون إلى طبقة العمال ذوي الأصول الفلاحية، فكانت نسبة 65 في المئة منهم فلاحين، و3 في المئة فلاحين استقروا في المدينة، و22 في المئة كانوا من سكان المدن، بينما كانت نسبة 8 في المئة منهم تنتمي إلى طبقة البدو، والباقي من الأقطار العربية المجاورة[69].

على أن تركز الثوار في المناطق الجبلية لا يعني عدم وجودهم في المدن، بل إن الثوار في المدن كانوا يلجأون إلى القرى والجبال عند الضرورة، حيث يجدون فيها أفضل ملجأ، كما أن الخلايا الثورية المسلحة في المدن كانت سرية للغاية، معظمها تألف بمبادرات ذاتية منفصل بعضها عن بعض[70].

أما بالنسبة إلى أعداد الثوار، فقد أشارت بعض المصادر العربية المتخصصة إلى أن عدد الثوار الذين اشتركوا في الثورة بين عامي 1936 و1939 يقدّر بما يتراوح بين تسعة وعشرة آلاف ثائر، منهم ثلاثة آلاف ثائر تفرغوا كلياً لأعمال العصابات، وألف ثائر تفرغوا للعمل في المدن، وستة آلاف من سكان القرى والبادية لم يتفرغوا كلياً للقتال، بل كانوا يمارسون أعمالهم الخاصة بالإضافة إلى قيامهم بأعمال النجدة للثوار عند نشوب المعارك بالقرب من قراهم وأماكن سكنهم[71].

هذا في ما يخص الأعداد، لكن ماذا بالنسبة إلى الأسلحة التي استخدمها الثوار؟ نظراً إلى ظروف الاحتلال التي كان يعيش في ظلها الفلسطينيون، ونتيجة سياسة التضييق والتشدّد التي كان تمارسها سلطات الانتداب بحق الفلسطينيين، كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على كميات وفيرة ونوعيات جيدة من الأسلحة، كما كان الحال بالنسبة إلى اليهود. لهذا كانت معظم الأسلحة المستخدمة في الثورة قديمة وذات نوعية رديئة، وبخاصة في المرحلة الأولى من الثورة وقبل دخول فوزي القاوقجي على رأس المتطوعين العرب. ففي فترة انطلاقة الثورة استخدم الثوار خليطاً غريباً من الأسلحة يتكون من البنادق والمسدسات التي أقل ما يقال فيها إنها قديمة وغير

([69])الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية ، ص 45 ـ 46.

([70])أبو غربية، المصدر نفسه، ص 57 ـ 58.

([71])الرضيعي، المصدر نفسه، ص 52 ـ 53.

فاعلة مقارنة بالأسلحة التي كانت تستخدمها القوات البريطانية والصهيونية، حتى أن بعض البنادق كانت محفوظة لدى العائلات بهدف استخدامها للدفاع عن النفس، وهي من مخلفات الحرب العالمية الأولى، هذا إضافة إلى خليط من البنادق من مختلف الأنواع، كما أن الثوار عمدوا إلى تركيب أسلحة عن طريق قطع غيار مختلفة، ولم يخل الأمر بالطبع من استخدام العصي والخناجر والسيوف والحجارة[72].

هذا فيما كانت القوات البريطانية تستخدم الآليات المتطورة حينها، ابتداء من البنادق والرشاشات الحديثة إلى الطائرات التي كانت تقصف المدن والقرى الفلسطينية.

بعد وصول فوزي القاوقجي في شهر آب/أغسطس 1936 إلى فلسطين، تطورت نسبياً نوعية الأسلحة المستخدمة، وبخاصة بالنسبة إلى الرشاشات التي تمكن الثوار من الحصول عليها من البريطانيين، إضافة إلى أفراد الشرطة الإنكليزية من الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون مصدراً لإمداد الثوار بالبنادق نظراً إلى تعاطفهم مع الثوار، أو لأن الثوار كان يستولون على مخازن أسلحة هؤلاء الأفراد بسهولة[73].

وفي تلك المرحلة، صارت منشورات الثورة تصدر حاملة توقيع فوزي القاوقجي بصفته القائد العام لقوات الثورة. وكان قدوم قوات المتطوعين إلى فلسطين حافزاً للثوار لتصعيد ثورتهم. وبالفعل، فقد اشتدت الثورة، وسقط الشهداء بالمئات من العرب والفلسطينيين، وكان استشهاد القائد السوري سعيد العاص في معركة الخضر، وسقوط عبد القادر الحسيني جريحاً معه في المعركة نفسها عنواناً لوحدة النضال العربي[74].

ب ـ القيادة السياسية (اللجنة العربية العليا)

يتضح من سياق الأحداث أن انطلاقة الثورة كانت شعبية، ولم تكن بمبادرة أو دعوة من زعيم أو قائد، فلم تكن هذه الثورة نتيجة قرار اتخذ، بل كانت في بدايتها ثورة بلا قائد، ثورة، شكل المواطنون العاديون أركانها. إلا

([72])المصدر نفسه، ص 53 ـ 54.

([73])المصدر نفسه، ص 54.

([74])الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، ص 220.

أن هذه الجماهير كانت في الأحوال كلها بحاجة إلى هيئة أو شخصية تتولى قيادة الثورة، لهذا السبب راح المواطنون يبحثون عن قياداتهم كي تتسلم زمام الأمور، وتأخذ المبادرة بتوجيه الشعب الثائر. ومن البديهي القول إنه في حالة كهذه يبدو من غير الطبيعي أن تسير القاعدة في اتجاه والزعامة في اتجاه آخر، بل إن الحاجة إلى «القيادة» في مثل هذه الأمور تكون ملحة وضرورية لقيادة العمل الجماعي. من هنا كان التوجه الشعبي نحو الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة آنذاك من جهة، وكانت الأنظار تتجه إلى الحاج أمين الحسيني بصفته زعيماً وقائداً للحركة الوطنية من جهة ثانية.

في 25 نيسان/أبريل عقد اجتماع ضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية لتدارس الأوضاع وتدارك الأمور، وكانت النتيجة توافق الجميع على ضرورة تشكيل هيئة وطنية موحدة تمثلهم، وبالفعل فقد تم الإعلان عن ولادة «اللجنة العربية العليا» التي ضمت بين أعضائها ممثلين عن الأحزاب كافة، وتمت تسمية المفتي الحاج أمين الحسيني رئيساً لها، كما كان راغب النشاشيبي الخصم السياسي للحاج أمين عضواً في هذه اللجنة، وهو الأمر الذي شكل في نظر المواطنين شكلاً من أشكال الوحدة الوطنية الضرورية في مرحلة دقيقة كتلك المرحلة التي كانت تستدعي تآلف الجميع ونسيان الخلافات أمام التحديات المصيرية التي عصفت بالشعب الفلسطيني. على أن اللافت هنا أن المفتي، عندما قبل رئاسة اللجنة العربية العليا، أصر على أن يكون راغب النشاشيبي عضواً فيها، فالمفتي حتى ذلك الحين لم يكن أعلن العداء صراحة للسلطات البريطانية، في حين أن راغب النشاشيبي كان معروفاً بعلاقته مع تلك السلطات. وفي هذا التحرك نوع من الحنكة السياسية التي مارسها الحاج أمين الحسيني وضمِن من ورائها وقوف جميع الأطراف من خلال اللجنة العربية العليا في جهة واحدة مقابل السلطات البريطانية.

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن المفتي وعوني عبد الهادي، أمين سر اللجنة، كانا الروح الحيّة المؤثرة في نشاطات اللجنة العربية العليا، لكن عبد الهادي بحسب هذه المصادر، كان أكثر قدرة على التحرك والعمل ضد الحكومة البريطانية بشدة وبصورة علنية، لأنه لم يكن موظفاً حكومياً كالمفتي. وقد رأت هذه المصادر أنه بتأليف اللجنة العربية العليا، وتعهد الأحزاب جميعاً بإيقاف نشاطاتها السياسية الفردية، انتقلت الأمور عملياً إلى

يد الحسينيين والاستقلاليين في إشارة إلى عائلة الحسيني ورجال حزب الاستقلال[75].

فور تشكيلها، أعلنت اللجنة إصرارها على مواصلة الإضراب العام إلى أن تعمد الحكومة البريطانية إلى تغيير سياستها في فلسطين، كما أعلنت اللجنة تمسكها بالمطالب الوطنية الثلاثة، وهي منع الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود، وتأليف حكومة وطنية. وهكذا أصبحت اللجنة العربية العليا الجهة الرسمية المشرفة على الثورة والناطقة باسمها.

ففي اليوم نفسه الذي تم فيه الإعلان عن تشكيل اللجنة، أي في 25 نيسان/أبريل، صدر تعميم يحمل توقيع أمين سر اللجنة العربية العليا، عوني عبد الهادي، موجه إلى اللجان القومية في فلسطين يحثهم فيه على التعاون مع اللجنة، ومما جاء في التعميم: «إن اللجنة العربية العليا كلفتني أن أرجو من لجنتكم الموقرة دوام الاتصال بها وإطلاعها على كل ما يقع في منطقتكم من الشؤون التي لها علاقة بالأزمة الحاضرة للتعاون على كل ما من شأنه النجاح في استمرار الإضراب الشامل وتقويته إلى أن تبدل الحكومة الإنكليزية سياستها الشاذة في فلسطين...»[76].

على الرغم مما يظهر في هذا التعميم من دعوة إلى التعاون، إلا أنه يحمل في طياته أيضاً ما يعني بوضوح، أن اللجان القومية في المدن والقرى الفلسطينية لم تعد صاحبة القرار في تحركاتها وقراراتها، بل صار على هذه اللجان أن تطلع اللجنة العربية العليا أولاً قبل القيام بأي عمل مرتبط بالأحداث.

وبعد مرور أسبوعين تقريباً على صدور بيان اللجنة العربية العليا، قام المؤتمر العام للجان القومية المنعقد في 7 أيار/مايو بالدعوة إلى إعلان العصيان المدني في فلسطين اعتباراً من يوم 15 أيار/مايو، إذا لم تعمد الحكومة إلى تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، ونتيجة للإعلان امتنع الفلسطينيون عن دفع كافة أنواع الضرائب التي كانت تفرضها عليهم حكومة

([75])الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989)، ص 10 ـ 11.

([76])وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر ، ص 415.

الانتداب[77]. وبهذا تكون الثورة قد أخذت منحى تصعيدياً تمثل بمشاركة الفئات الشعبية كافة في التعبير عن رفضها لسياسة الاحتلال عن طريق إعلان العصيان المدني.

أما اللافت في اجتماع اللجان القومية الذي عقد في القدس في كلية روضة المعارف، أنه كان بدعوة من اللجنة العربية العليا، وكان برئاسة الحاج أمين الحسيني الذي أعلن افتتاح المؤتمر طالباً من الحضور الوقوف احتراماً لذكرى الشهداء والجرحى، وألقى بعد ذلك خطاباً طويلاً حول الحالة الحاضرة، استهله بشكر المؤتمرين لتلبيتهم الدعوة، واختتمه بتوجيه نداء إلى العالم العربي والعالمين الإسلامي والمسيحي[78].

كان تشكيل اللجنة العربية العليا خطوة سريعة من قبل الزعامات السياسية للحاق بركب الثورة، ولو استنكفت هذه القيادات عن الاجتماع والتوافق على التكتل في هيئة واحدة، لكانت مقاليد الزعامة ضاعت من أيديهم وانتقلت إلى قيادات أخرى من عداد الشباب الثائر، وهو أمر كان سيعني القضاء على القيادة التقليدية القديمة، وظهور نوع جديد من القيادات في فلسطين.

وقد عبّر راغب النشاشيبي عن هذا الواقع في اجتماعه مع المندوب السامي آرثر واكهوب في 5 أيار/مايو 1936، إذ شدد على أن درجة التوتر الكبيرة التي سادت في البلاد كانت خطيرة لدرجة أن مواقف القيادات صارت تملى عليهم تحت ضغط الشعب، وتابع النشاشيبي، أنه في الوقت الحاضر، الشعب هو الذي يحكم القادة وليس القادة هم من يحكمون الشعب[79].

3 ـ سياسة الانتداب الانتقامية

مارست السلطات البريطانية سياسة الانتقام العنيف تجاه الفلسطينيين بفئاتهم كافة، خلال الثورة. ومع تقدم مراحل الثورة صارت السياسة البريطانية أكثر بطشاً وعنفاً، إذ إن سياسة الانتقام التي طبقتها قوات الاحتلال

([77])الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية ، ص 45.

([78])وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر ، ص 428.

([79])Dale Robert Martelli, Rural Rebels and Urban Nationalists in Syria and Palestine, 1920-1939: The Rebellions of Sultan al-Atrash and Shaykh Izz al-Din al-Qassam, (Ph. D. Dissertations, Simon Fraser University, Canada, 1990), p. 132.

لم تكن على وتيرة واحدة، بل من الممكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل بحسب تصاعد وتيرة الثورة ومراحلها. كما أن سياسة الرد البريطاني لم تقتصر على العمليات العسكرية، إذ شملت أيضاً تحركات سياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لم تأبه قوات الانتداب لنقمة الفلسطينيين في بداية الثورة فحسب، بل عمدت إلى اتباع أسلوب التحدي والتجاهل أيضاً، فقامت مثلاً بمنح اليهود 4500 شهادة هجرة جديدة، وسمحت للصهاينة بافتتاح معرض في أول أيار/مايو في مدينة تل أبيب، وذلك على الرغم من توتر الأوضاع. ولم يكتف المندوب السامي بذلك فحسب، بل راح ينتقد العرب أيضاً، ويثني على اليهود لاحتفاظهم بفضيلة ضبط النفس[80]. ومع تصاعد العمليات العسكرية، قامت السلطات البريطانية بفرض قانون الطوارئ، وبموجبه مارست سياسة الاعتقالات والإبعاد بشكل عشوائي، وتم فرض الأحكام العرفية ونظام منع التجول في المدن والقرى الفلسطينية.

عشية الثورة بلغ تعداد قوات البوليس الإنكليزي حوالى 3000 رجل، منهم 850 من البريطانيين والبقية من العرب واليهود، وضمت قيادة البوليس إضافة إلى ذلك جهازاً للمخابرات سمي «دائرة التحري»، ولجأت القيادة العسكرية البريطانية إلى تجنيد قوات إضافية من اليهود لدعم قوات الشرطة عند تصاعد الاضطرابات، وأطلق على هذه القوات تسميات عدة، من بينها «بوليس المستعمرات اليهودية»[81].

كان الفايس مارشال بيرز (Vice Marshal Peres) القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن في المرحلة الأولى من الثورة، وفي هذه المرحلة طبقت القيادة العسكرية البريطانية استراتيجية دفاعية. ويتضح من خلال برقيات القائد العام أن قواته لم تعد قادرة على السيطرة على الوضع في البلاد أو احتوائه على الأقل، إذ إن الطرق والسكك الحديدية باتت معرضة للتخريب في كل لحظة، وقد بلغت خطورة الوضع حداً لم يجرؤ معه القائد العام على زيارة مدينة نابلس إلا بعد إرسال كتيبة مشاة إليها معززة بمدافع الهاوتزر[82].

([80])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ص 233.

([81])الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية ، ص 31.

([82])المصدر نفسه، ص 82، 86 و88.

وتدريجياً أخذت أساليب الانتقام البريطاني تتصاعد، والنقطة الأهم في الموضوع هنا أن سلطات الانتداب راحت تطبق سياسة العقاب الجماعي ضد أبناء الشعب الفلسطيني. ففي 16 حزيران/يونيو 1936 أقدمت القوات البريطانية على نسف الحي القديم من مدينة يافا، بعد أن قامت بإنذار السكان من الجو بوجوب إخلاء منازلهم زاعمة أن الهدف هو توسيع المدينة، لكن المواطنين أدركوا أن العملية كانت مزيداً من الإمعان في سياسة الإرهاب والانتقام والتشفي[83].

ويروي أحد أبناء مدينة اللد، والذي كان طفلاً أثناء الثورة، أنه قام مع أطفال آخرين تتراوح أعمارهم بين 9 أعوام و12 عاماً برشق الجنود بالحجارة احتجاجاً على ممارسات الإذلال والإهانة بحقهم وحق أهلهم، وبخاصة بعد أن قامت سلطات الانتداب بإغلاق مدرستهم واتخاذها مقراً لهم، لكن الجنود البريطانيين عندما تمكنوا من الإمساك بهؤلاء الأطفال قاموا بضربهم ضرباً مبرحاً حتى فقدوا وعيهم وأغمي عليهم، كما قاموا بضرب آبائهم بالسياط وأهانوهم[84].

أما القوانين التي أصدرتها القوات البريطانية تحت ظل قانون الطوارئ، فهي لا تقل غرابة وبشاعة، ففي شهر أيار/مايو أصدرت السلطات البريطانية ما سُمي بقانون الخناجر والمدى، وفيه تحظر السلطة استعمال أي خنجر أو مدية أو صناعتها أو بيعها أو حملها، ويعاقب مرتكب هذا الجرم بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو بغرامة مئة جنيه أو بالعقوبتين معاً إذا تعلق الأمر بخنجر، أما إذا اقتصر على مدية فيكون السجن لمدة سنة واحدة. ثم أصدرت السلطات قانوناً مماثلاً، لكنه هذه المرة كان يتعلق بكل من يحمل عصا أو نبوتاً أو قضيباً حديدياً أو حجراً أو آلة جارحة، مهما كان نوعها أو وصفها. وكان هذا القانون يبيح لمأمور البوليس أن يوقف بدون مذكرة أي شخص ينشد نشيداً أو يستعمل كلمات أو إشارات من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالأمن[85].

([83])القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ص 234.

([84])إسبير منير، اللدّ: في عهدي الانتداب والاحتلال ، سلسلة المدن الفلسطينية؛ 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 28 ـ 29.

([85])زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، ص 101.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت القوات البريطانية بتطبيقها بعد دخول فوزي القاوقجي إلى فلسطين على رأس حملة من المتطوعين العرب، الأمر الذي ساهم في تطوير عمليات المقاومة وتصاعد العمليات العسكرية ضد البريطانيين والصهاينة موقعة خسائر كبيرة في صفوفهم. وهذا ما جعل الإنكليز يدركون أن للثورة قوة لا يُستهان بها.

كانت معركة بلعا وهي قرية على طريق نابلس ـ طولكرم، من أشد المعارك التي دارت بين قوات القاوقجي والقوات البريطانية بحيث اضطرت هذه القوات إلى استقدام نجدات عسكرية قدرت بكتيبة معززة بالمدافع والمدرعات وتسع طائرات، ولم تتمكن قوات الانتداب من دخول البلدة إلا بعد أن نفد سلاح الثوار. وعلى أثر هذه المعركة أعلنت الحكومة البريطانية تعيين الجنرال ديل (Dill) قائداً عاماً للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن بدلاً من الفايس مارشال بيرز[86].

وتتحدث المصادر الصهيونية عن الإجراءات البريطانية الانتقامية، معللة ذلك بأن وقع عمليات العصابات كما تسميها كان كبيراً في أوساط الجماهير العربية، إذ كانت الروايات العربية تتناول أخبار آلاف الجنود الإنكليز، بأجهزتهم الحديثة كلها الذين لا يستطيعون السيطرة على مئات قليلة من المحاربين العرب، وهذا يعني أنه لو ثار الشعب العربي كله بآلاف مقاتليه لما استطاعت أي قوة أوروبية قمعه. وقد تدهورت هيبة السلطة البريطانية بشدة نتيجة ذلك، وقد وجد الجيش البريطاني نفسه في وضع صعب، ما حدا رجاله على أن يغيروا تكتيكاتهم، فبدأ استعمال الأسلحة الثقيلة، وظهرت الدبابات الخفيفة، وكان لمدافع الهاون أهمية كبيرة، إذ اعتبر سلاحاً فاعلاً وحاسماً تقريباً في العمليات ضد العرب[87].

وتحدثت هذه المصادر أيضاً عن حملات التفتيش التي كان يقوم بها الجيش البريطاني في القرى العربية والتي اتخذت طابع أعمال العقاب، فمثلاً عندما هاجمت مجموعة أفراد فصيلة جند وقتلوا أحد أفرادها وأخذوا المدفع الرشاش الخاص بالفصيلة وخمس بنادق، قام رجال الجيش بتفتيش إحدى

([86])الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية ، ص 65 ـ 67.

([87])الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ، ص 31 ـ 32.

القرى القريبة، وعندما وجدوا المدفع الرشاش فيها قاموا بهدم الكثير من البيوت وقتلوا 12 من سكان القرية[88].

بلغت الإجراءات الانتقامية حداً كبيراً من العنف والوحشية في أواخر العام 1937 مع اندلاع المرحلة الثانية من مراحل الثورة، وهي أعنفها. وفي هذه المرحلة تم تعيين الجنرال ويفل قائداً عاماً للقوات المسلحة، فلجأ فوراً إلى تطبيق استراتيجية هجومية شاملة. فأمر ببناء سور حديدي على الحدود الشمالية لمنع تسلل الثوار، وبهدف منع تهريب العتاد والذخيرة، مما يترتب عليه عزلهم عن البلاد المحيطة بهم، كما أعطى الضوء الأخضر للكابتن وينغيت لتشكيل «المفارز الليلية الخاصة» التي أدت دوراً خطيراً في مطاردة الثوار وإجهاض عملياتهم ودفعهم إلى العودة ثانية إلى المدن، حيث كان من السهل محاصرتهم هناك والقضاء عليهم[89].

وخلال هذه المرحلة كانت الاعتقالات التعسفية والإعدامات تجري بشكل غير مسبوق. ويروي بهجت أبو غربية أن المستر موفت، قائد شرطة في منطقة جنين، كان يذهب على رأس قوة من الجيش إلى قرية ما، ويعمد إلى إيقاف الشباب هناك إلى الحائط، ويبدأ التحقيق حول السلاح، وفي حال أنكر هؤلاء وجود أسلحة لديهم، كان يختار عدداً منهم ويطلق النار عليهم بيده أمام الجميع[90].

ويعتبر عهد الجنرال ويفل أشرس عهد للجيش البريطاني في فلسطين، إذ أعلنت الأحكام العرفية، وشكلت المحاكم العسكرية، وتم تطبيق أحكام الإعدام بحق الثوار، ورافق ذلك حملة واسعة من أعمال التعذيب للمعتقلين، كانت تتولاها دائرة التحقيق الجنائية[91].

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فقد قامت الحكومة البريطانية باتباع مختلف الوسائل التي تمكنها من القضاء على أي تحرك وطني فلسطيني. بداية هذه الأساليب كانت في نهاية العام 1935،

([88])المصدر نفسه، ص 32.

([89])الرضيعي، المصدر نفسه، ص 82 ـ 83.

([90])انظر المقابلة التي أجريت مع بهجت أبو غربية في عمّان بتاريخ 7 آب/أغسطس 2000.

([91])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 98.

عندما أعادت سلطات الانتداب طرح مشروع المجلس التشريعي في فلسطين، وطلبت من الفلسطينيين تشكيل وفد للذهاب إلى لندن بهدف التباحث مع المسؤولين البريطانيين في القضية الفلسطينية، إلا أن اليهود رفضوا مشروع المجلس التشريعي. وبينما انشغل الفلسطينيون في الاتفاق على كيفية تأليف الوفد الفلسطيني، تسارعت الأحداث في فلسطين واضعة حداً لعملية السفر من أساسها.

ومع تصاعد عمليات الثورة، نشطت الدبلوماسية البريطانية مستخدمة نفوذها للضغط على الملوك والرؤساء العرب للتدخل لدى الفلسطينيين، وإقناعهم بضرورة وقف الإضراب والثورة مقابل تعهد البريطانيين النظر في المطالب العربية.

وبالفعل فقد نجحت المساعي البريطانية، وقام الرؤساء والملوك العرب بتوجيه نداء إلى الفلسطينيين، يدعونهم فيه إلى وقف الإضراب والثورة، وعلى الأثر أذاعت اللجنة العربية نداء الملوك والرؤساء، وأعلنت تجاوبها معه، فعلّق الإضراب في 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1936 بعد ستة أشهر على إعلانه. وكالعادة، ذهبت وعود البريطانيين هباءً، وكان أقصى ما فعلته الحكومة البريطانية الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق ملكية، عرفت بلجنة بيل (Peel) التي كانت نتيجة تحقيقاتها صدور تقرير مخيب لآمال الفلسطينيين، إذ حمل توصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين، فلسطينية ويهودية، وهو أمر لم يكن الفلسطينيون ليقبلوا به، فقرروا العودة إلى الثورة مرة أخرى.

توضح وثائق وزارة المستعمرات البريطانية للعام 1936، أن الحكومة البريطانية مارست ضغوطاً كبيرة لإيقاف الثورة. وقد جاء في برقية من وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1936: «نعلمكم أنه تم إبلاغ ابن سعود والحكومة العراقية من خلال برقية وردت إلى جدة بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أنه ما لم يتم وقف الإضراب وأعمال العنف قبل 14 الشهر الجاري، فإن حكومة جلالته ستكون مضطرة لنشر تصريح يعطي المندوب السامي صلاحيات خاصة بموجب القانون العسكري الذي صدر مؤخراً، حيث سيتم اتخاذ إجراءات عسكرية أكثر فاعلية»[92].

([92])Colonial Office, C/O, (Telegram, no. 75528/55/36, 9 th October 1936).

نذكر هنا أن المواقف العربية كانت أيضاً ضاغطة على الفلسطينيين، ولم يكن بعض الأطراف موافقاً على دور اللجنة العربية العليا، وفي هذا الإطار يتحدث فوزي القاوقجي الذي كان في فلسطين في أثناء الثورة عن هذا الأمر، فيروي أن رسولاً أتاه يحمل كتاباً ورسالة شفوية من الأمير عبد الـلـه، يقول فيها أن الحالة الراهنة في فلسطين ستؤدي حتماً إلى الدمار بسبب تعنت اللجنة العربية العليا وإصرارها على آرائها المتطرفة، وأنه ثبت عدم أهليتها لإدارة شؤون البلاد، وأنه يجب تأليف لجنة عليا أخرى، يكون أعضاؤها من أهالي القرى ووجوهها وزعماء المجاهدين، ويقول الأمير إن لجنة كهذه إذا تألفت تجد من الإنكليز تساهلاً على هذا الأمر، قائلاً: «فبهت ودهشت لسماعي هذه الفكرة التي ترمي إلى شطر البلاد إلى قسمين وبث بذور الفتنة والفساد في الصفوف وإيقاع أهالي البلاد بعضها مع بعض في اختلافات»[93].

أما داخلياً، فقد استغلت القوات البريطانية الصراعات الفلسطينية الداخلية، وقامت بإنشاء ما سمي «فصائل السلام» بقيادة فخري النشاشيبي، وقد أعلنت هذه الفصائل في المرحلة الثانية من الثورة أي بعد عام 1937، معارضتها للثورة، واشتبكت مرات عدة مع الثوار، الأمر الذي أثر سلباً في الجبهة الداخلية الفلسطينية[94].

هنا، لا بد أن نذكر أن الإضراب الذي دام ستة أشهر كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، إذ تعطلت معظم المصالح والمؤسسات عن العمل، ما أسفر عن نسبة بطالة كبيرة. أما الأثر الأسوأ فكان على صعيد الزراعة، فقد كانت فلسطين تعتمد على صادراتها من الحمضيات، وكانت فلسطين تعتبر في ذلك الوقت ثاني أكبر بلد مصدر للحمضيات (خصوصاً برتقال يافا الشهير) بعد إسبانيا[95]. ونتيجة الثورة والإضراب خسر الفلسطينيون موسم الحمضيات الذي كان يعتبر مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة إليهم. كما قاسى العمال الفلسطينيون كثيراً جرّاء الإضراب والانقطاع عن العمل، وتعرضوا لمختلف أنواع الإجراءات القمعية التي مارستها السلطة البريطانية

([93])فوزي القاوقجي، مذكرات فوزي القاوقجي، 1914 ـ 1932 ، إعداد خيرية قاسمية، 2 مج (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 37 ـ 38.

([94])Swedenburg, Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past , p. xxi.

([95])المصدر نفسه.

عليهم، وسقط منهم شهداء في المعارك، وكان لصمودهم الأثر الفاعل في استمرار الإضراب ونجاحه[96].

أما المستفيد الأكبر خلال الثورة، فكان بلا منازع الحركة الصهيونية، فقد نشطت حركة العمل اليهودية في مقابل البطالة العربية، واستمرت حركة بناء المستوطنات، وبخاصة في عامي 1936 و1937، فتمّ بناء 8 مستوطنات عام 1936 و15 في عام 1937، تركزت في منطقتي بيسان ووادي الأردن، وضمت حوالى 1500 يهودي[97].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد قامت الحكومة البريطانية باتخاذ خطوة بالغة الأهمية بالنسبة إلى حركة الاستيطان اليهودي، وذلك عندما أصدرت قراراً بالموافقة على استخدام ميناء تل أبيب لاستلام وتحميل البضائع اليهودية. وكانت عملية إنشاء ميناء يهودي من أهم الأهداف الصهيونية التي وضع هرتزل تصوراً لها، وقد حاول الصهاينة لسنوات عدة، الحصول على إذن من الحكومة البريطانية لإنشاء ميناء منفصل في تل أبيب، لكن الإدارة البريطانية كانت ترفض. وجاءت الفرصة مواتية مع إضراب عام 1936، عندما عادت الحركة الصهيونية تطالب باتخاذ هذه الخطوة نظراً إلى المستجدات، وتمّ لها ما أرادت بالفعل[98].

وعندما تم الإعلان عن وقف الإضراب، كان اليهود قد تمكنوا من الحصول على المزيد من السلاح، فأصبحوا مسلحين بشكل رسمي وبأعداد كبيرة، كما أن مئات اليهود العاطلين عن العمل وجدوا عملاً لهم في البوليس الإضافي الذي أنشأه البريطانيون، حيث كانوا يقومون بشق الطرقات وتقديم الإمدادات للفرق العسكرية[99].

لم تخف المصادر الصهيونية هذه الحقائق، إذ تشير إلى أن فترة الهدنة

([96])شحادة موسى، ثورة عام 1936 في فلسطين: دراسة سوسيولوجية (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 146.

([97])David Horowitz and Rita Hinden, Economic Survey of Palestine, with Special Reference to the Years 1936 and 1937 (Tel-Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1938), p. 65.

([98])Nevill Barbour, Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969), p. 167.

([99])المصدر نفسه، ص 171.

التي تلت الإضراب ودامت ما يقارب العام كانت بالغة الأهمية بالنسبة إلى الحركة الصهيونية في فلسطين. فهي كانت مرحلة استعداد لما سيأتي بالنسبة إلى الأفراد والأموال والأسلحة. فازدادت قوات الهاغاناه قوة وازدادت ميزانيتها، وشمل نشاطها معظم أنحاء فلسطين، بحيث بلغ عدد أفرادها في نهاية عام 1937 نحو 35 ألفاً بينهم نحو 5500 من الإناث. كما تطورت صناعة الأسلحة لدى الصهاينة، وكانت تلك بدايات تطوير سلاح الطيران العبري، وعمليات شراء الأسلحة، وبخاصة من بولندا. وأشارت المصادر الصهيونية إلى زيادة التعاون والتنسيق مع السلطات البريطانية وأوساط الجيش البريطاني خلال تلك الفترة[100].

يجب أن نشير هنا إلى خطاب ألقاه أحد النواب البريطانيين في مجلس العموم، أشار فيه إلى أن العرب لا يملكون وسيلة غير الثورة للفت نظر البريطانيين إليهم. وقد جاء في خطابه، أنه لا يوجد نواب في برلمان فلسطيني، ولا وجود لدستور، ولا توجد سلطة للفلسطينيين على الصحف البريطانية، حتى أنه من المستحيل تقريباً أن تقرأ مقالة مؤيدة للعرب في جريدة التايمز البريطانية مثلاً، ولا يوجد مراكز مالية عربية تستطيع أن تضع استثمارات مالية في هذا المجال، لهذا لم يجد العرب سوى العنف طريقاً، على حد تعبير النائب، لإسماع شكواهم للبريطانيين[101].

ثالثاً: الحاج أمين الحسيني ومفهوم «الثورة«

منذ تسلمه الزعامة السياسية والدينية في فلسطين، كان الحاج أمين الحسيني يظهر دائماً على رأس القيادة السياسية، سواء كانت هذه الأحداث سياسية أم أمنية. إلا أن الأمور تغيرت في عام 1936 لتخرج من دائرة القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني، فتدخل دائرة الثورة المسلحة هذه المرة.

كيف تعامل الحاج أمين الحسيني مع النهج الثوري الذي انطلق مع ثورة القسّام، وتأجج معلناً الثورة في العام 1936؟ هذا إذا أخذنا في الحسبان أن الثورة هذه المرة أعلنها الفلسطينيون جهرة ضد الانتداب البريطاني، وعلى

([100])الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ، ص 124 ـ 125.

([101])David Gilmour, Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians, 1917-1980 (London: Sidgwick and Jackson, 1980), p. 56.

الرغم من ذلك استمر الحاج أمين الحسيني يمارس وظيفته كمفتٍ ورئيس للمجلس الإسلامي الأعلى. ومع ذلك قبل المفتي أن يترأس اللجنة العربية العليا التي أصبحت الناطق الرسمي باسم الثورة، فهل تعارضت وظيفة المفتي مع متطلبات النهج الثوري؟

1 ـ الحاج أمين الحسيني والعمل العسكري

اختار الحاج أمين الحسيني في بداية حياته أن ينضم إلى الكلية العسكرية التركية في اسطنبول، حيث تخرّج ضابطاً، وبدأ ممارسة حياته العسكرية في الجيش التركي في أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد عُرف عنه في تلك الفترة مشاركته في عدد من المعارك المهمة وفي مناطق عدة من السلطنة العثمانية، وعُرف عنه بالمقابل اهتمامه الشديد بالجنود العرب ونزاعاته المستمرة مع الضباط الأتراك.

إن انخراط المرء في الحياة العسكرية يكسبه مهارات وخبرات تختلف عن غيره من الناس، ومن أهم هذه الخبرات، استعمال السلاح والتعوّد على قساوة الحياة العسكرية البعيدة عن الراحة والرفاهية.

لكن أن يكون المرء جندياً سابقاً في جيش نظامي، هل يعني بالضرورة تكرار التجربة إذا لزم الأمر؟ وهل كان هذا الأمر مختلفاً بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني؟

عندما أعلن الشريف حسين ثورته على الأتراك عام 1916، في أثناء الحرب العالمية الأولى، ألهب حماسة الشباب العربي الذين توافدوا للانضمام إلى صفوفها، وقد تقاطر هؤلاء من مختلف الأقطار العربية الطامحة إلى الاستقلال والتخلص من الحكم التركي، ومن بين هؤلاء كان الكثيرون من الجنود الذين هربوا من الجيش التركي.

في تلك الأثناء كان الحاج أمين الحسيني يمارس مهامه ضابطاً في الجيش التركي، لكنه لم يحاول مثل غيره الفرار ليلتحق بالثورة، بل آثر البقاء في صفوف الجيش. إلا أنه بالمقابل كان يمارس دوراً عربياً وطنياً في أثناء عمله، حيث كان يحرص على تلقين الجنود تحت إمرته مبادئ الوطنية والعروبة، ولهذا السبب كان يصطدم مع غيره من العسكريين الأتراك.

طوال تلك الفترة، لم تتحدث المراجع عن مشاركة عسكرية للحاج أمين

خارج صفوف الجيش العثماني، حتى أنه عندما عاد إلى القدس عام 1917، اكتفى بممارسة وظائف كان من بينها التدريس. لكن دخول الجيش البريطاني إلى القدس كان له أثر آخر بالنسبة إليه، فالإنكليز دخلوا فلسطين تحت مقولة تخليص الفلسطينيين من نير العثمانيين، لهذا لم يتردد الحاج أمين الحسيني في تلبية طلب الإنكليز منه بتدريب مجموعات من الشباب العربي للقتال في صفوف قوات الأمير فيصل التي كانت تقاتل العثمانيين في مناطق أخرى. وهنا عاد الحاج أمين الحسيني إلى ممارسة حياته العسكرية والقتالية، عندما وجد أن الفرصة سانحة لذلك.

كان الأمير فيصل بن الحسين قد تمكن بدوره من دفع مفهوم الثورة من جديد في نفوس الجماهير العربية، عندما أعلن عن عزمه إعلان الدولة العربية الموحدة. من هنا تبرز أهمية مشاركة الشباب العربي في حركته والانضمام إليه في دمشق، حيث أعلن نفسه ملكاً.

كان الحاج أمين الحسيني، كغيره من الشباب العربي، من أشد المؤيدين لحركة الأمير فيصل، وفضلاً عن تدريب متطوعين للقتال إلى جانبه عام 1917، جاءت أحداث النبي موسى عام 1920 لتكشف عن شخصية الحاج أمين الحسيني، الشاب المتحمس الثائر، وقد اعتبرته السلطات البريطانية حينها المحرّض الأول لهذه الأحداث، وبخاصة أنه كان يحمل صورة الأمير فيصل وسط المتظاهرين منادياً به ملكاً على العرب، ما أشعل حماسة المتظاهرين. ونتيجة ذلك، أصدرت السلطات البريطانية حكماً غيابياً بسجنه بعد أن تمكن من الفرار.

هل كان الحاج أمين الحسيني في تلك الفترة مستعداً لحمل السلاح في وجه الإنكليز؟ توحي الأحداث أن الحاج أمين الحسيني كان متحمساً بالفعل للقتال، وقد ترجم هذا الأمر عندما اشترك مع عدد من الشباب في تأليف تنظيم سري، تحدثنا عنه في بداية الفصل، تحت اسم «الجمعية الفلسطينية»، وكانت أهداف هذه الجمعية تتمحوّر حول شن عمليات عسكرية تستهدف قوات الجيش البريطاني. حتى هذه الفترة، كان الحاج أمين الحسيني في صفوف الثائرين المتمردين.

لكن العام 1921 كان يخبئ للحاج أمين الحسيني تطورات من نوع آخر ساهمت في تغيير مسار حياته، فبعد أن كان مطارداً من قبل الإنكليز، أصدر

هربرت صموئيل عفواً عنه، فتمكن من العودة إلى القدس، وهناك كان على موعد مع القدر عندما تم تعيينه مفتياً بدلاً من أخيه المتوفى. فمع تقلد الحاج أمين الحسيني لهذا المنصب الوظيفي، صار أقرب ما يكون إلى رجل الدين المسالم منه إلى رجل الثورة والسلاح. ويبدو هنا أن الحاج أمين الحسيني اختار فعلاً هذا النهج الذي فرضته عليه ظروف المرحلة. فالأمير فيصل الذي كان يشكل أملاً للشباب العربي لم تدم حكومته في دمشق طويلاً، إذ سرعان ما قضى الفرنسيون على حلم الدولة العربية، وغادر فيصل دمشق هارباً، وبسط الفرنسيون سيطرتهم المطلقة على سورية. ومع خروج فيصل من دائرة الثورة ماتت أحلام الاستقلال والوحدة في نفوس الشباب العربي، وكان الحاج أمين الحسيني واحداً منهم.

أما الأمر الثاني الذي ساعد على تغيير نهج الحاج أمين الحسيني فكان انتماءه العائلي، فهو ابن العائلة المقدسية العريقة التي تقلد أبناؤها مناصب رسمية ودينية على مدى سنوات طويلة، وكان منصب الإفتاء من أهم هذه المناصب، لهذا كان لا بد أن يتسلم منصب الإفتاء أحد أبناء العائلة بعد وفاة المفتي حفاظاً على مكانة العائلة، وكان الحاج أمين الحسيني هو المرشح الأوفر حظاً من أبناء العائلة الحسينية.

من الواضح أن الحاج أمين الحسيني اختار سياسة المهادنة مع الإنكليز، وهو أمر فرضته عليه شروط الوظيفة في المقام الأول. والواقع أن الحاج أمين الحسيني بقي مكبلاً بهذه القيود طوال فترة العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات، أي حتى الثورة الكبرى عام 1936.

اللافت هنا أن الحاج أمين الحسيني الذي هادن الإنكليز، وجّه نقمته ضد اليهود، فطوال فترة توليه منصب الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، كرّس جهوده ونفوذه وإمكاناته لمحاربة سياسة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. ولم يعرف عنه أنه شارك قط في مناسبات يهودية، أو اجتمع بأحد زعماء الحركة الصهيونية، بل على العكس من ذلك حافظ المفتي على موقعه عدواً لدوداً للصهاينة.

وعلى الرغم من تحقيقه إنجازات كبيرة ـ تحدثنا عنها سابقاً ـ في مقاومته لسياسة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، حيث تمكن بالفعل من إنقاذ مساحات كبيرة من الأراضي العربية، إلا أن الكثيرين لاموا على الحاج

أمين الحسيني اعتماده سياسة المهادنة تجاه الإنكليز، والاكتفاء بتوجيه الأنظار نحو اليهود فقط. ومن هنا كان خلافه مع أركان الحركة الوطنية، وقد ظهر الخلاف جلياً عند تأسيس حزب الاستقلال الذي كان يدعو إلى مجابهة الإنكليز في المقام الأول باعتبارهم أصل البلاء، وهو أمر لم يكن الحاج أمين الحسيني على استعداد للقيام به أو الإعلان عنه صراحة.

ربما كان هذا الموقف من أهم السلبيات التي تؤخذ على سياسة الحاج أمين الحسيني تجاه سلطات الانتداب، لكنه ومن وجهة نظره، كان يعتمد منهج الواقعية السياسية في تعاطيه مع الأمور، ولهذا فضل اتباع سياسة الإمساك بالعصا من الوسط، فحافظ على علاقات جيدة مع سلطات الانتداب من جهة، واحتفظ بمركز القيادة السياسية للحركة الوطنية من جهة أخرى.

2 ـ الحاج أمين الحسيني والقسّام

كان الشيخ القسّام يمارس مهنة المأذون الشرعي باعتباره موظفاً تابعاً للمجلس الإسلامي الأعلى، إذ كان هذا المجلس هو السلطة المخوّلة تعيين خطباء المساجد والمأذونين الشرعيين، وعلى هذا الأساس تم تعيين الشيخ القسّام مأذوناً شرعياً في منطقة حيفا عام 1929. لكن الشيخ القسّام اتجه اتجاهاً مغايراً للحاج أمين بالنسبة إلى الوظيفة، إذ استطاع أن يستخدم وظيفته في نشر مبادئ الثورة والجهاد ضد المحتلين انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي.

هنا يجب أن نوضح أن وظيفة الحاج أمين الحسيني كانت تختلف عن وظيفة القسّام، فالحاج أمين الحسيني كان في أعلى الهرم الوظيفي الديني في فلسطين، وهو منصب يحتم عليه التواصل الدائم مع سلطات الانتداب بوصفها المسؤولة عن أمور البلاد، كما تجعله وظيفته خاضعاً لمراقبة هذه السلطات بشكل دائم. أما الشيخ القسّام، فكان على العكس من ذلك، إذ إن وظيفة المأذون الشرعي كانت وظيفة عادية، كان يحصل عليها العديد من رجال الدين، وكان الشيخ القسّام يمارس هذه الوظيفة في منطقة حيفا، وبالتحديد في القرى والأرياف بعيداً عن أعين سلطات الانتداب نسبياً، وهو ما أعطاه مساحة أكبر من حرية التحرك والتجوال، ومكنّه بالتالي من الاتصال والتواصل بأبناء هذه القرى والأرياف من دون لفت الأنظار إليه.

عندما استشهد القسّام تساءل كثيرون عن الحاج أمين الحسيني؟ فهو لم

يشارك في الجنازة التي مشى فيها آلاف المواطنين، ولم يذهب معزياً، بل اكتفى بإيفاد ممثلين عن الحزب العربي لاحقاً للقيام بواجب التعزية. حتى هذا الأمر تمّ بعد أن أظهرت الجماهير نقمتها على سلطات الانتداب، وبعد أن برز تأييد هذه الجماهير الغاضبة للشيخ القسّام ورفاقه، سواء منهم من استشهد معه في المعركة أم من بقي منهم على قيد الحياة.

أما السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: هل كان الحاج أمين الحسيني على علم بما ينوي الشيخ القسّام القيام به؟ وما كان موقفه من هذه الثورة؟

بعد قدوم الشيخ القسّام إلى فلسطين في العام 1921، بدأت قضية تعيين مفتٍ للقدس بدلاً من الشيخ كامل الحسيني، وكان الشيخ القسّام من بين الموقعين على العريضة التي قدمها وجهاء حيفا للمندوب السامي في ذلك العام مطالبين بتعيين الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس[102].

إلى هنا، لا تشير المصادر إلى لقاءات مباشرة بين الشخصين، لكن سميح حمودة يخلص في كتابه عن حياة الشيخ القسّام، بأن علاقة جيدة قد ربطت بين الرجلين، إذ إن المفتي قدم مساعدات للقسّام وحركته، وكان أهمها توسطه لدى المندوب السامي مطالباً بتخفيف الأحكام التي صدرت بحق بعض القسّاميين قبل الإعلان عن ثورة القسّام. واستناداً إلى إحدى الوثائق التي حصل عليها الكاتب، فإن الشيخ القسّام طالب العلماء في مؤتمر علماء فلسطين عام 1935 القيام بعمليات عسكرية، فرفضوا باستثناء الحاج أمين الحسيني، فبادر القسّام عندها إلى الطلب من الحاج أمين الحسيني المشاركة في تنظيم جماعات عسكرية، فاشترط المفتي موافقته وبقية الزعماء على أعمال هذا التنظيم، لكن القسّام لم يرق له هذا الأمر[103].

وقبل القيام بثورته، حاول الشيخ القسّام مرة أخرى التقرّب من الحاج أمين الحسيني والاتصال به طالباً مساندته في الثورة، لكن يبدو أن الحاج أمين الحسيني رفض هذا العرض. وبحسب هذه المصادر، فإن الشيخ القسّام أرسل أحد أعوانه إلى الحاج أمين الحسيني يعلمه عن عزمه على تفجير الثورة

([102])سميح حمودة، الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام، 1828 ـ 1935 (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1986)، ص 122.

([103])المصدر نفسه، ص 123 ـ 124.

المسلحة طالباً من المفتي المشاركة فيها، لكن المفتي رفض ذلك قائلاً إن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل[104].

يعلّل الكاتب لجوء القسّام إلى الحاج أمين الحسيني بأنه جاء نتيجة وعي القسّام بأن الحاج أمين الحسيني كان يستقطب حوله الكتلة الرئيسية من جماهير فلسطين، كما أن الحاج أمين الحسيني كان في نهاية الأمر وطنياً معادياً للاستعمار والصهيونية، لكن القسّام آثر من ناحية ثانية أن يفجر الثورة المسلحة منفرداً بعد إخفاقه في اجتذاب المفتي[105].

لا بد من الإيضاح هنا أن هذه المعلومات لم يثبت صحتها من عدمه، ما يبقي طبيعة العلاقة بين المفتي والقسام محاطة بنوع من الغموض وعدم الوضوح.

أما المصادر المقربة والمؤيدة للحاج أمين الحسيني، فتجمع من جهتها على أن المفتي كان على علم مسبق بحركة القسّام، لكنه لم يوافق على موعد إعلان الثورة.

تؤكد السيدة زينب الحسيني، الابنة الكبرى للحاج أمين الحسيني، أن والدها والشيخ القسّام ناقشا موضوع الثورة، فقد حضر القسّام إلى الحرم القدسي الشريف لأداء صلاة الجمعة في عام 1935، وهناك تحدث مع المفتي عن الثورة، لكن الحاج أمين الحسيني نبهه إلى خطورة الأمر وضرورة الحفاظ على السرية وعدم الإعلان، إلا أن الشيخ القسّام، حسبما تذكر السيدة زينب، تكلم عن الأمر في خطبة الجمعة، ويبدو أن بعض الجواسيس قاموا بتسريب مضمون الكلام إلى سلطات الانتداب[106]. وإذا حاولنا الربط بين المصادر، فمن الممكن أن يكون هذا اللقاء هو نفسه الذي تحدث عنه سميح حمودة، أي في إطار مؤتمر علماء القدس، لكن الأمر يبقى في إطار التخمين فقط من دون التأكد منه.

ويذكر السيد محيي الدين الحسيني، أحد أقرباء الحاج أمين الحسيني،

([104])ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 ، ص 154 ـ 155.

([105])المصدر نفسه.

([106])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

أنه سمع من الحاج أمين الحسيني شخصياً كلاماً مفاده أن القسّام حضر للقاء المفتي مرات عديدة، كان الحاج أمين الحسيني خلالها ينصحه بضرورة الانتظار قبل القيام بعملية مسلحة، وكان يلفت نظره إلى صعوبة الأمر، إذ إنه، أي الشيخ القسّام، لا تتوافر عنده الإمكانات الكافية لعمل كهذا، وأهمها السلاح والمال. كما كان المفتي يبلغ الشيخ القسّام بأنه يتم التحضير بالفعل للعمل الثوري، لكن ليس في الوقت الذي يقترحه القسّام، لكن القسّام بحسب السيد محيي الدين الحسيني لم يقتنع بكلام المفتي وفضل القيام بحركته منفرداً[107]. في مختلف الأحوال لا نستطيع الجزم بصحة هذه الأقوال لأننا لم نتمكن من الحصول على شهادة أي من المقربين إلى الشيخ القسّام الذين عايشوا تلك الفترة كي نعطي صورة أكثر وضوحاً عن مواقف الطرفين المعنيين.

اللافت في الأمر أن الحاج أمين الحسيني تكفل بعائلة الشيخ القسّام بعد استشهاده، فأدخل ابنه مدرسة الروضة في القسم الداخلي حيث أكمل تعليمه فيها، وكان يحضر في كل يوم جمعة لتناول الغداء مع أولاد الحاج أمين الحسيني، كما كانت ابنة الشيخ القسّام أيضاً تأتي إلى منزل الحاج أمين الحسيني[108].

لكن عدم مشاركة الحاج أمين الحسيني في العمل الثوري حينها لا تعني أنه لم يكن يعي أهمية التسلح بالنسبة إلى الفلسطينيين، وفي هذا تتذكر ابنته، أن والدها، خلال عامي 1934 و1935 كان يشجع بنات عائلته على تعلّم استخدام السلاح أسوة باليهود الذين كانوا يعلمون بناتهم استخدام السلاح. وبالفعل فقد قام المفتي بتحضير خيمة في منطقة جبلية خالية تطل على البحر الميت، وهناك كان يعمد إلى تعليم بنات شقيقاته على الرماية[109].

إن وجود رجلين كالشيخ القسّام والحاج أمين الحسيني على ساحة عمل واحدة كان يحتم نوعاً من التعامل بينهما، من هنا لا يبدو غريباً أن تكون هناك

([107])انظرالمقابلة التي أجريت مع السيد محيي الدين الحسيني عمّان بتاريخ 12 آب/أغسطس 2000.

([108])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

([109])المصدر نفسه.

اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بينهما في سبيل العمل الوطني. فإذا اختلف الاثنان في مفهومهما للمقاومة والثورة، إلا أنهما التقيا في محاربتهما للاستعمار والصهيونية وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي.

وهنا لا بد من التوقف عند نقطة مهمة في حياة الرجلين، فالشيخ القسّام والحاج أمين الحسيني تلقنا مبادئ الثورة في كلية الأزهر الشريف في القاهرة حيث تتلمذ الاثنان على مبادئ الشيخين محمد عبده ومحمد رشيد رضا الداعية إلى الثورة على الاستبداد والظلم. لقد شكل الحاج أمين الحسيني والشيخ عز الدين القسّام حلقة وصل بين تعاليم جمال الدين الأفغاني والشيخين محمد عبدو ومحمد رشيد رضا والثورة في فلسطين[110].

كان لهذين الرجلين أثرهما البالغ في إثارة الجماهير، فإذا كان تأثير القسّام انتشر في المناطق الشمالية من فلسطين، فإن نفوذ الحاج أمين الحسيني وتأثيره امتدا ليشملا فلسطين بأكملها. إلا أن الأهم في الأمر أن كليهما ساهم في تنمية وإثارة الوعي الوطني وبخاصة بين جماهير الفلاحين[111]. وهنا تبرز أهمية عاملي الدين والزعامة العائلية في تقوية الثقافة الوطنية السياسية لدى الشعب الفلسطيني، فمن خلال هذين العاملين، انطلق الشيخ عز الدين القسّام والحاج أمين الحسيني في إذكاء مفهوم مقاومة الاحتلال والصهيونية في نفوس الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي اختار فيه القسّام إعلان الثورة، فضل الحاج أمين الحسيني ممارسة العمل الوطني سياسياً عن طريق استخدام وظيفته ونفوذه في مقاومة الحركة الصهيونية. وعندما قرر القسّام الاتجاه من السرية إلى العلنية في عمله، كان الحاج أمين الحسيني يتجه من العلنية في مهادنة الإنكليز إلى السرية في مساعدة التنظيمات السرية وعلى رأسها تنظيم الجهاد المقدس.

ربما لم يتمكن القسّام من تحقيق ما سعى إليه، لكنه بالتأكيد استطاع أن يؤسس لنهج ثوري جهادي أمام الفلسطينيين، فلم يعد القسّام بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني مجرد ثائر استشهد في سبيل قضية، بل صار رمزاً لنهج

([110])Martelli, Rural Rebels and Urban Nationalists in Syria and Palestine, 1920-1939: The Rebellions of Sultan al-Atrash and Shaykh Izz al-Din al-Qassam, p. 39.

([111])المصدر نفسه، ص 132.

مختلف في الثورة والنضال. كما أن الشيخ القسّام لم يشكل نوعاً من القادة السياسيين، بل نستطيع القول إنه كان قائداً لتنظيم ثوري في منطقة معينة من فلسطين، والنهج التنظيمي السري يختلف عن مفهوم القيادة السياسية، فبقدر ما يستوجب النهج الأول السرية والحذر يتطلب النهج الثاني نوعاً من الحنكة والمرونة.

لقد انطلقت الثورة الكبرى في فلسطين في العام 1936 بجناحيها الثوري والسياسي. وإذا كان الشيخ عز الدين القسّام قد أعطى القضية بعداً ثورياً، فإن الحاج أمين الحسيني استطاع بدوره تمثيل البعد السياسي الوطني.

3 ـ الحاج أمين الحسيني وثورة 1936

عندما وقعت ثورة البراق عام 1929، اتجهت الأنظار إلى الحاج أمين الحسيني، وبخاصة في الأوساط الصهيونية متهمة إياه بأنه كان المحرّض لها، وخصوصاً أن هذه الثورة استهدفت اليهود في المقام الأول. لكن الأمر بدأ يختلف في الأعوام التالية، ولا سيما بعد أن صارت جهات عدة تدعو إلى مقاومة الإنكليز قبل اليهود. وعندما وقعت الثورة في عام 1936، كانت موجهة نحو سلطات الانتداب ثم اليهود، ومن هنا كانت سياسة الإضراب الشامل وإعلان العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب إلى حكومة الانتداب. ومرة أخرى تساءلت الأوساط الشعبية عن دور الحاج أمين الحسيني، لكن ليس بصفته محرّضاً على الثورة، إنما بصفته قائداً وزعيماً سياسياً عليه أن يثبت هذه الزعامة من خلال مشاركته في ثورة الشعب.

وبعد أسبوعين من إعلان الإضراب، تزعم الحاج أمين الحسيني اللجنة العربية العليا، وهي لم تكن منصباً دينياً كالإفتاء أو رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، بل كانت هيئة سياسية. وإذا صح التعبير، نستطيع أن نطلق عليها هيئة طوارئ أنتجتها الثورة. وبترؤس الحاج أمين الحسيني لها يكون قد وضع نفسه في تصرف الثورة، وهو تصرف ذكي. فلو أن الحاج أمين الحسيني رفض رئاسة اللجنة لكان خسر موقعه الوطني بين الجماهير، وخسر موقعه القيادي، وهو أمر لم يكن الحاج أمين الحسيني على استعداد للتضحية به بأي ثمن.

في يومياته، تحدث أكرم زعيتر عن هذا الموضوع معرباً عن اعتقاده بأن

الحاج أمين الحسيني أنقذ مكانته بنزوله إلى الميدان، وهو لن يكون الخاسر على أي حال، لذلك على الجميع أن يلتف حول اللجنة العربية العليا ورئيسها ما دامت لا تتهاون في الحقوق الوطنية وما دامت تمثل روح الثورة الناشبة في البلاد. ويتابع زعيتر، إن موقف الحاج أمين الحسيني هو كسب كبير للحركة الوطنية، فللرجل مزايا عديدة، ولعله الوحيد الذي يمكن ترئيسه الحركة، موضحاً أن رجال حزب الاستقلال، وهو أبرزهم، قد عاهدوا الحاج أمين الحسيني وعاهدهم على السير متكاتفين في هذه الحركة[112].

وقد اعتبر أكرم زعيتر موقف الحاج أمين الحسيني في مؤتمر اللجان القومية الذي انعقد في 7 أيار/مايو 1936 نقطة تحول في سيرته. ففي خطاب الافتتاح الذي ألقاه الحاج أمين الحسيني ظهرت عبارات تتهم البريطانيين صراحة، حين تساءل «لماذا تعمل بريطانيا على تنفيذ وعد واحد لليهود ولا تنفذ وعودها الأكيدة للعرب؟» وتحدث عن السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين. وكانت ذروة الخطاب عندما قال المفتي بالحرف: «وإني أرجو منكم أن تقطعوا العهد على أنفسكم بأن تصبروا وتثبتوا إلى النهاية، لقد قطعت هذا العهد على نفسي قبل اليوم، وهنا أنا أقطعه أمامكم قبل كل واحد، فعلي عهد اللـه وميثاقه أن أبذل كل جهدي ونفسي ونفيسي في سبيل هذه البلاد وفوزها باستقلالها وأتعهد عهداً قاطعاً بأن أهب نصف واردات ما أملك ما دمت حياً». ويصف زعيتر ما كان لهذا العهد من تأثير في نفوس الحاضرين، وقد عبّر هو بنفسه حين قال: «هنا نقطة التحول في سيرة الحاج أمين الحسيني السياسية وقيادته الوطنية»[113].

هذا ما حدث في العلن، لكن بعض المقربين من الحاج أمين الحسيني يؤكدون أنه كان يعدّ للثورة، ويحضر لها قبل هذا التاريخ، لكنه كان يفضل أن يبقى عمله هذا سرياً كي لا تتأثر علاقته بالإنكليز.

يذكر موسى الحسيني، ابن عبد القادر الحسيني، أن والده حال عودته إلى القدس من القاهرة حيث تخرج في الجامعة هناك، بدأ بجمع الأسلحة والتحضير للثورة، وعندما أصبح كل شيء جاهزاً ذهب إلى الحاج أمين

([112])زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، ص 76 ـ 78.

([113])المصدر نفسه، ص 91.

الحسيني وقال له، أنا حاضر، أريد أن أبدأ بالثورة. أي أنه لم يكن يحدث شيء من دون أخذ موافقة المفتي[114].

في هذا الإطار يروي إميل الغوري أنه في العام 1933 بادر إلى الاتصال بعبد القادر الحسيني بغية القيام بتنظيم عمل سري لمقاومة الانتداب، لكنه تفاجأ بأن عبد القادر كان قد أنشأ بالفعل تنظيماً سرياً منذ العام 1931 لتهيئة الشباب وتسليحهم وإعدادهم للقتال من دون أن يدري بذلك أحد من أقرب قادة الحركة الوطنية إلى عبد القادر. ويقول إميل الغوري أنه حينها لم يستطع الاتصال بالمفتي بسبب سفره إلى الخارج، لكنه كان واثقاً بأن المفتي سيبارك العمل السري ويدعمه.

ويتابع الغوري، إنه في العام 1934 كان تنظيمهم قد قطع شوطاً بعيداً في ميدان «التنظيم السري» من دون أن تكون له علاقة مباشرة بالمفتي، وأنهم كانوا على يقين بأنه لا الحاج أمين الحسيني ولا غيره يعلمون بأمر هذا التنظيم. لكنهم قرروا الاتصال بالمفتي. وفي يوم 12 تموز/يوليو 1934 اجتمعوا به في مكتبه بالمجلس الإسلامي الأعلى، حيث كانت جلسة مصارحة ومناقشة في الأوضاع وفي ضرورة مقاومة الإنكليز، ولدهشتهم البالغة قال المفتي: «... وأود أن أحيطكم علماً بأني عالم بما تفعلون وتدبرون... وأن نجاحكم في مهمتكم هو أمنيتي الغالية، ويمكنكم الاعتماد علي لمعاونتكم، ضمن المستطاع، دون معرفة أحد غيركم، وسيأتي الوقت، وأظنه قريباً، الذي يطلب فيه منكم التعاون وتنسيق العمل مع آخرين ما انفكوا يعملون بهدوء وسكون لمثل ما تعملون له بل أكثر»[115].

أهم ما تظهره هذه المقابلة، أن الحاج أمين الحسيني كان على علم بتحركات التنظيم السري الذي يقوده ابن عمه عبد القادر الحسيني، ومن جهة ثانية، كشف كلام المفتي، أن هناك تنظيمات سرية أخرى تعمل وتعد للثورة بعلم المفتي أيضاً.

وتذكر ابنة المفتي من جهتها أنه تم استدعاء سعيد العاص، وهو أحد الثوار البارزين في سورية، وعندما حضر العاص إلى القدس، جاء بابنته إلى

([114])انظر المقابلة التي أجريت مع د. موسى الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.
([115])الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص 156 ـ 157 و238 ـ 239.

بيت المفتي، وقال له ابنتي أمانة عندك. وبالفعل فعندما استشهد سعيد العاص في أثناء الثورة، جاءت ابنته للإقامة في منزل المفتي حيث أقامت هناك إلى أن تزوجت. وتتساءل السيدة زينب الحسيني: لماذا يأتي سعيد العاص إلى أبي ليوصيه بابنته، إن لم يكن أبي على علم مسبق بالثورة[116]؟

هذه الشهادات تعني أن الحاج أمين الحسيني كان يرعى ويدعم الثورة والقائمين عليها معنوياً ومادياً، إلا أن الأمور اختلفت بصورة جذرية في نهاية العام 1937 جاذبة الحاج أمين الحسيني من الدعم المادي والمعنوي للثورة إلى المشاركة الفعلية فيها.

عند صدور تقرير اللجنة الملكية المعروف بتقرير لجنة بيل في تموز/يوليو 1937، وتضمنه توصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين، كانت ردة فعل الشارع الفلسطيني الرفض التام لهذا التقرير، فأصدرت اللجنة العربية العليا قرارها برفض ما جاء في هذا التقرير. وهنا بدأت أنظار البريطانيين تتجه إلى الحاج أمين الحسيني بوصفه رئيساً لهذه اللجنة، مبدية انزعاجها من ردة فعل هذه اللجنة[117].

وشيئاً فشيئاً، بدأت الأجواء تنذر بتجدد الثورة، إذ رأى الفلسطينيون أنها السبيل الوحيد المتاح أمامهم، بعد أن خاب أملهم من الوعود التي أطلقها الملوك والرؤساء العرب، ومن التعهدات البريطانية ولجنة التحقيق.

ويبدو أن السلطات البريطانية أخذت تراقب مواقف المفتي، وبخاصة بعد إدلائه بشهادته أمام اللجنة الملكية التي يستدل منها على اتهام المفتي لسلطات الانتداب بتسهيل عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية وتسليمها لليهود في مقابل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه السياسة والمدنية. وكانت المفاجأة في شهر تموز/يوليو عندما قامت قوات عسكرية بريطانية بمداهمة مكاتب اللجنة العربية العليا في أثناء اجتماعها محاولة إلقاء القبض على المفتي، إلا أن الحاج أمين الحسيني تمكن من المغادرة قاصداً الحرم الشريف، حيث تعذر على البريطانيين اعتقاله هناك.

([116])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

([117])أورد أكرم زعيتر في يومياته تفصيلاً عن شهادة الحاج أمين الحسيني أمام لجنة بيل، انظر: زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، ص 257 ـ 262.

كان لهذه الحادثة دلالاتها الخطيرة، فالحاج أمين الحسيني قبل أن يكون رئيساً للجنة العربية العليا هو مفتي فلسطين، ومحاولة اعتقاله تعتبر مساساً بأعلى سلطة دينية في البلاد. ومن جهة ثانية كانت هذه العملية تعني بداية القطيعة بين البريطانيين والحاج أمين الحسيني.

وجاءت حادثة اغتيال حاكم لواء الجليل أندروز وحارسه البريطاني لترسم القطيعة النهائية بين المفتي والبريطانيين، إذ على أثر هذه الحادثة قامت القوات البريطانية بشن حملة اعتقالات واسعة شملت عدداً من رجال الحركة الوطنية ومن أعضاء اللجنة العربية العليا، ثم قامت هذه السلطات بحل اللجنة العربية العليا واعتبارها هيئة غير شرعية وأصدرت قراراً بتنحية الحاج أمين الحسيني من جميع مناصبه الدينية.

وعلى الأثر تصاعدت وتيرة الأحداث في فلسطين، وبدأت بوادر الثورة تظهر من جديد، وفجأة ظهر الحاج أمين الحسيني في بيروت بعد أن تمكن من اختراق الحصار البريطاني المفروض على الحرم الشريف والوصول إلى لبنان عن طريق البحر.

وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياة الحاج أمين الحسيني، نستطيع تسميتها بمرحلة النضال من المنفى بعيداً عن ساحة فلسطين، إلا أنها مرحلة رسمت بعداً جديداً لعملية ممارسة القيادة السياسية والوطنية ضد الاحتلال من الخارج، حيث كان يتمتع بحرية نسبية في التحرك مكنته من مساعدة الثوار وإمدادهم بالمال والسلاح، كما مكنته من الاتصال بجهات عدة مؤيدة للثورة الفلسطينية في الخارج.

وفي هذا يعترف واصف كمال أنه في بداية الثورة لم يكن هو ورفاقه يثقون بالمفتي، لكن الأمر تغير بعد مغادرته إلى لبنان، حيث يذكر أن الإنكليز حينها شعروا بأن القسّاميين يتلقون توجيهات ومعونات من الحاج أمين الحسيني، وقد كانوا بحسب قوله محقين في ذلك إذ كانت الثورة حينها تدار من الخارج حيث كان يتم تأمين السلاح والمال وإيصالهما إلى المجموعات الفدائية المسلحة[118].

من أهم ما أنتجته ثورة عام 1936 في فلسطين ظهور جيل من الشباب

([118]) انظر المقابلة التي أجريت مع واصف كمال في بيروت بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2000.

الثائر المؤمن بأهمية النضال المسلح في عملية مقاومة الاحتلال والخطر الصهيوني. كما أظهرت هذه الثورة أن الشعب قادر في وقت معين على إخضاع القيادات لإرادته ووضعها أمام خيار وحيد، أي خيار المقاومة انطلاقاً من القاعدة الشعبية.

لقد تضافرت ظروف عدة لإجهاض الثورة، إلا أن هذه الثورة أثبتت أن الشعب الفلسطيني استطاع القيام بثورته ضد الاحتلال على الرغم من الظروف الصعبة كلها التي كان يعيش في ظلها المواطنون الفلسطينيون.

ولعل الأثر الأهم لهذه الثورة على الصعيد القيادي أنها حوّلت الحاج أمين الحسيني من قائد وطني سياسي معتدل إلى حد ما في تعامله مع سلطات الانتداب إلى شخص متهم ومطلوب من قبل هذه السلطات. وبعد سياسة المهادنة صار الحاج أمين الحسيني العدو اللدود للبريطانيين، والمحرض على الثورة ضدهم وقائدها المطارد، وهو ما سيجعل من المفتي في المرحلة القادمة قائداً وطنياً ثورياً يمارس قيادته انطلاقاً من أكثر من بلد، إنما الأهم أنها كانت قيادة من خارج حدود فلسطين، بعيداً عن أرض المعركة، وعن المجال الذي يسمح له بالتواصل اليومي والمستمر مع أبناء فلسطين.

القسم الرابع
الحاج أمين الحسيني والقيادة من الخارج

الفصل السابع
القيادة من المنفى

شهدت الحركات الوطنية والثورات في العالم الثالث ظاهرة «القيادة من المنفى»، وتبدأ هذه الظاهرة عندما يلجأ قادة هذه الحركات إلى ممارسة نضالاتهم من الخارج لتعذر وجودهم في بلادهم لسبب أو لآخر. ففي بعض الأحيان، تعمد القوات المحتلة إلى طرد أو إبعاد قادة الحركات الوطنية إلى الخارج، وفي أحيان أخرى قد يختار القادة أنفسهم مغادرة أوطانهم هرباً من مطاردة قوات الاحتلال لهم. وهناك بعض الحالات حيث ينشأ هؤلاء القادة في الخارج، ومن هناك يعملون على قيادة جماهيرهم ضد المحتلين.

هناك أمثلة عدة على هذه الحالة، وبخاصة خلال القرن الماضي، فأحمد بن بلّة مثلاً، اضطر إلى ممارسة دوره الوطني خارج الجزائر بعدما اعتقلته السلطات الفرنسية وأجبرته على المغادرة، ولم يتمكن من العودة إلا بعد أن نالت الجزائر استقلالها. ويبقى الإمام الخميني، قائد الثورة الإيرانية، أهم مثل من القرن الماضي، إذ قام بقيادة الثورة الشعبية الإيرانية ضد حكم الشاه من خارج إيران، حيث بقي في المنفى سنوات طويلة حتى تمكن من العودة بعد انتصار الثورة الإيرانية، وزوال حكم الشاه رضى بهلوي في العام 1979.

لكن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو: هل يتمكن القائد من ممارسة وظيفة القيادة بفاعلية من الخارج، أي هل يكون لزعامته التأثير ذاته، كما لو كان موجوداً في وطنه؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال النظر في جوانب عدة، فالقيادة من

الخارج تواكبها صعوبات كثيرة تجعلها في كثير من الأحيان قيادة مشلولة وعاجزة. إلا أن الأمر في مطلق الأحوال يعتمد على الشعب، فهل يكون الشعب في هذه الحالة ملتزماً بالفعل أوامر قيادة بعيدة عنه جغرافياً؟ وبالتالي هل بإمكان القائد أن يحافظ على ولاء الجماهير له في هذه الحالة؟

وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى يتبادر إلى ذهننا تساؤل لا يقل أهمية عن الأول، إذ هل يتمتع القائد المبعد بحرية الحركة والقيادة في الدولة الموجود فيها، وهل يلقى دعماً من حكومة هذا البلد أم من شعبها أم من الطرفين معاً؟

إذا توافر هذان الشرطان تكون فرصة نجاح القائد في مهمته متوافرة، ويكون بالتالي قادراً على العمل والتحرك انطلاقاً من تأييد شعبه له في الداخل من جهة، ومن دعم الدولة الموجود فيها من جهة ثانية.

أولاً: قيادة الثورة من الخارج

لم يكن الحاج أمين الحسيني يفكر يوماً بالإقامة في أي مكان بعيداً عن مدينة القدس والحرم الشريف، فكيف إذا كان هذا المكان خارج حدود فلسطين؟ وفي وضعية قائد سياسي وديني مثل الحاج أمين الحسيني، فهو بالتأكيد لا يغادر مدينته إلا في حال حدوث أمر خطير يضطره إلى ذلك.

كان البريطانيون قد بدأوا يغيرون نظرتهم تجاه المفتي، إذ أخذوا عليه قبل كل شيء قبوله لمنصب رئاسة اللجنة العربية العليا وموافقته على سياسة العصيان المدني والتمنع عن دفع الضرائب. وفي هذا الإطار أشار وزير المستعمرات على مجلس العموم بضرورة الأخذ في الحسبان اتخاذ إجراء خاص بحق المفتي الذي كما ذكر الوزير، كان يتقاضى راتبه من أموال الحكومة. وعندما وصلت هذه الأنباء إلى المفتي بادر إلى إرسال رسالة يرد فيها على الوزير، موضحاً أن الجزء الأول من راتبه كان من أموال الأوقاف، أما الجزء الثاني فكان من الخزينة التي كانت مواردها تأتي من المحاكم الشرعية. وأشار في رسالته إلى أن أحد أهم واجباته هو الدفاع عن حقوق المسلمين[1].

لكن المفتي كان يشعر في قرارة نفسه أن البريطانيين عازمون على اعتقاله

([1])Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement (New York: Columbia University Press, 1988), p. 76.

أو إبعاده عن فلسطين إذا استطاعوا ذلك، لهذا لم يحضر مؤتمر بلودان الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر عام 1937، على الرغم من حضور جميع زعماء الأحزاب الفلسطينية، فقد آثر المفتي حينها البقاء في القدس مخافة أن يمنعه البريطانيون من العودة إلى فلسطين في حال مغادرته للحرم الشريف[2].

كان الحاج أمين الحسيني يعي مدى جدية التهديدات التي يوجهها إليه البريطانيون، فهم عمدوا إلى وسائل التهديد والوعيد كافة في صيف عام 1937، حتى أن مدير المخابرات العسكرية البريطانية المستر دومفيل وجّه إليه رسالة شفوية عبر بعض الوسطاء، فحواها: «إن الإنكليز في سبيل مصالحهم ومصلحة الإمبراطورية يفعلون كل شيء، يبطشون ويقتلون ولا يبالون باقتراف أي عمل، فأنصحك ألا تعاند، وأن ترفق بنفسك وبآلك وبمن معك»[3].

ويذكر المفتي أن من الأسباب التي دعته إلى الحذر وتوقع الشر من الإنكليز أيضاً كانت إحدى المقالات التي نشرتهت جريدة التايمز اللندنية الوثيقة الصلة بالدوائر الرسمية البريطانية، حيث ورد فيها: «إن المفتي هو العقبة الكؤود في سبيل كل حل للمشكلة وأي تفاهم مع اليهود، وأنه لولا الخوف منه لظهر كثير من المعتدلين الذين يمكن التفاهم معهم، فيجب على الحكومة البريطانية أن لا تتركه وشأنه بل تصفيه وتعزله من رياسة المجلس الإسلامي الأعلى، وأن تبطش به وبالفريق المتصلب العنيد من المتطرفين..»[4].

وكان المندوب السامي، آرثر واكهوب، متحمساً لاتخاذ أي إجراء بحق المفتي، لكنه أبلغ وزارة المستعمرات أنه لم يستطع إيجاد دليل على قيامه بنشاطات غير مرغوب فيها، لذلك فقد فضل الانتظار إلى أن يرتكب المفتي خطأ غير قانوني. وقد تمكن واكهوب من التقاط رسالة موجهة من اللجنة العربية العليا إلى الملوك العرب يحثهم فيها المفتي على العمل من أجل إنقاذ البلاد من براثن الإمبريالية والاستعمار الصهيوني والتقسيم. وقد اعتبر واكهوب هذا النداء الموجه ضد البريطانيين سبباً كافياً كي يعمل على إبعاد المفتي،

([2])Ann Mosely Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , Modern Middle East Series; v. 11 (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1979), p. 147.

([3])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 29.

([4])المصدر نفسه.

ولهذا قام بمحاولة اعتقاله في 17 تموز/يوليو 1937[5]. لكن المحاولة أخفقت، إذ تمكن المفتي من الحصول على معلومات مؤكدة بأن الإنكليز ينوون اعتقاله، فتدبر أمره وأفلت من قبضتهم.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1937 وجد المفتي نفسه محاصراً داخل الحرم القدسي الشريف، لا يستطيع المغادرة أو الخروج تجنباً للوقوع في قبضة السلطات البريطانية التي كانت قد جردته من جميع مناصبه الدينية، وحلت اللجنة العربية العليا بعد مقتل حاكم الجليل أندروز. وخلال فترة اعتصامه في الحرم، أخذ يجري من هناك اتصالاته بزعماء الثورة والمناضلين السياسيين، وعندما وجد المندوب السامي آرثر واكهوب نفسه عاجزاً عن إلقاء القبض على المفتي، عمد إلى فرض سيطرة الحكومة على إدارة المحاكم الشرعية وأموال الوقف، بهدف شل سلطة المفتي وحرمانه من الموارد المادية إضافة إلى المناصب[6].

وبما أن القوات الإنكليزية لم تكن تستطيع دخول الحرم نظراً إلى المكانة الدينية، ولما كانت هذه السلطات تسعى جهدها إلى إلقاء القبض على المفتي، فقد طلبت السلطات البريطانية قدوم فرقة هندية مسلمة كي تتمكن من دخول الحرم واعتقال الحاج أمين الحسيني[7].

عندما وصلت هذه الأنباء إلى الحاج أمين الحسيني، وجد نفسه مضطراً إلى أن يترك الحرم، بعدما لاحظ إصرار الإنكليز على اعتقاله، وبعد أن بات جلياً أن طريق العلاقات بينه وبين سلطات الانتداب بات مسدوداً، وأن القطيعة الفعلية قد وقعت بين الطرفين.

ويتحدث المفتي عن هذا الأمر فيقول: «... فشل المخطط البريطاني الرامي للقبض علي، فقد كانت هناك على باب مكاتب اللجنة العربية العليا مصفحة مستعدة لنقلي إلى حيفا ومنها إلى جزر موريس في المحيط الهندي،

([5])Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , pp. 82-83.

([6])عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 285.

([7])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

وأمام هذا الفشل حاصر الإنكليز الأقصى شهوراً ثلاثة فأحاطت به قوة كبيرة وقطعت عنه الكهرباء والهاتف... تمسكت في تلك الفترة بالبقاء في فلسطين، وما كنت أريد أن يتحول الأقصى إلى ساحة قتال يسيل فيها الدم،... كان قرار ترك فلسطين خارجاً عن إرادتي، كانت تلك إرادة الـلـه»[8].

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1937 ظهر المفتي في بيروت وسط دهشة الجميع واستغرابهم وبخاصة الإنكليز الذين بلغ سخطهم أشده عندما علموا أن الحاج أمين الحسيني أفلت من قبضتهم، وأصبح بعيداً عن سيطرتهم.

1 ـ المفتي خارج فلسطين

عندما اضطر المفتي إلى مغادرة فلسطين، كانت دمشق الوجهة التي اختارها، فهي بعيدة عن البريطانيين وتقع تحت السيطرة الفرنسية، كما أن القيادات الوطنية في دمشق كانت ترتبط بالقيادة الوطنية الفلسطينية بروابط قوية. وبالفعل فقد تمكن الحاج أمين الحسيني من الإفلات من الحصار المفروض عليه داخل الحرم، إذ نزل المفتي من السور الجانبي للحرم متسلقاً الحبال، فاستطاع بذلك الوصول إلى مكان مجاور، ومن هناك سار متنكراً بعد أن خلع عمامته وارتدى الكوفية والعقال.

كانت عملية الهروب قد تم الإعداد لها مسبقاً، فكان هناك من انتظر المفتي عند خروجه وساعده في الوصول إلى مرفأ يافا، حيث استقل مركباً كان بانتظاره. وعندما تروي ابنة المفتي، السيدة زينب الحسيني، طريقة إفلات والدها من حصار الإنكليز والوصول إلى بيروت، نرى مقدار ما كانت هذه العملية محفوفة بروح المغامرة والمخاطر الشديدة التي تخللتها.

عندما استقل المفتي المركب الصغير، كان قد خطط للوصول إلى دمشق بعد النزول في مدينة صور، لكنه كان هناك على موعد مع ترتيب آخر، فالمركب الذي كان يسير ليلاً ويتوقف نهاراً تجنباً للدوريات البحرية، وقع قبالة شاطئ صور في قبضة دورية فرنسية. وحالما تعرف عليه الفرنسيون اصطحبوه إلى مقر القيادة في مدينة بيروت، وهناك لم يُسمح له بالمغادرة إلى دمشق بحسب رغبته، فاضطر عندها إلى البقاء في بيروت على عكس ما كان مخططاً له.

([8])عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، تقديم أحمد نوفل، ط 2 (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1985)، ص 102.

وأبرزت الصحف اللبنانية أنباء وصول المفتي إلى بيروت باهتمام بالغ، ومما جاء في صحيفة النهار : «سماحة المفتي الحسيني متنكراً بزي الشيخ محمد الجعفري في بيروت... اهتمت المدينة لأنباء صاحب السماحة الحاج أمين الحسيني اهتماماً شديداً، وكانت جميع الأندية تتحدث عن وجوده في المدينة وتبحث عن محل إقامته لتقوم بواجبها نحوه وقد أعرب وجهاء البلاد عن استعدادهم لزيارته والاحتفاء به ولكنهم اصطدموا برغبة سماحته في الاعتزال»[9].

في بيروت حلّ المفتي ضيفاً على رئيس المجلس الإسلامي د. سامي الفاخوري، وبعد أن ظهرت أهمية وجود المفتي في بيروت بالنسبة إلى الجماهير الفلسطينية واللبنانية، وخشية من أهمية المفتي في نفوس المواطنين، عمد الفرنسيون إلى استخدام سياسة الضغط على المفتي. فاشترطوا عليه، إذا أراد البقاء في لبنان بعيداً عن متناول البريطانيين، ألا يسكن مدينة بيروت، وألا يذهب يوم الجمعة إلى الصلاة، منعاً لحدوث التجمعات، وعينوا له منطقة جونية للسكن، حيث استأجر الحاج أمين الحسيني منزلاً هناك في بلدة ذوق مكايل[10].

وكان المندوب السامي البريطاني في القدس قد طالب نظيره الفرنسي في بيروت باعتقال المفتي وتسليمه للقوات البريطانية، وما أن شاع النبأ في بيروت حتى تم إعلان الإضراب العام احتجاجاً، وقامت المظاهرات الغاضبة للمطالبة بإطلاق حرية المفتي داخل لبنان، لهذا وتحت ضغط الرأي العام العربي والإسلامي والشعب اللبناني بخاصة، ولاعتبارات خاصة بالحكومة الفرنسية حينها، قرر الفرنسيون عدم تسليم المفتي، والسماح له بالإقامة في لبنان لاجئاً سياسي[11].

ورغم القيود التي فرضتها السلطات الفرنسية على تحركات المفتي، إلا أن الحاج أمين الحسيني استطاع مواصلة نشاطه السياسي، على الرغم من هذه العقبات كلها، كما كان الزعماء اللبنانيون يحاولون التحايل على القيود الفرنسية لزيارة المفتي، فكان الشيخ بشارة الخوري وسامي الصلح والمطران

([9])النهار ، 1937/10/19.

([10])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

([11])عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 210.

بولس المعوشي من أوائل الشخصيات التي تمكنت من تجاوز القيود وزيارة المفتي في منزله[12].

وتحدث المفتي عن اتصالاته بالشخصيات الفلسطينية واللبنانية عند إقامته في منطقة ذوق مكايل قائلاً: « استأجرت داراً في ذوق مكايل بعد وصولي، وبدأ إخواننا يصلون شيئاً فشيئاً إلى القرية ويقطنون البيوت المجاورة، فسرعان ما أصبح الحي حياً لنا، مما سهل علي الاتصالات مع من أريد رغم مراقبة السلطات الشديدة، وقد أمضيت الصيف في قرنايل، وعندما كنت لا أقدر على الاتصال العلني ببعض الشخصيات كنت ألجأ إلى الاتصال بهم في السر، وهكذا تمكنت من أن أجتمع بعدد أكبر من الشخصيات وأستقبل الرسل الذين يجيئون من جهات عديدة»[13].

حرص المفتي في أثناء وجوده في لبنان على إقامة علاقات جيدة مع المسؤولين الفرنسيين. وفي إحدى رسائله إلى المندوب السامي الفرنسي في لبنان، عبّر المفتي عن الشكر العميق باسمه وباسم اللجنة العربية العليا للاستقبال والمعاملة الجيدة، والأمن الذي أحيط به وأعوانه منذ قدومهم إلى لبنان. كما عبّر عن امتنانه للروح الإنسانية العالية التي أظهرها الفرنسيون تجاه آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين جاءوا إلى سورية ولبنان[14].

ونستطيع القول إنه على الرغم من كل النتائج السلبية التي ترتبت على مغادرة المفتي ومعه معظم القيادات الفلسطينية، إلا أن ناحية إيجابية ظهرت بعد وصول الحاج أمين الحسيني إلى لبنان. ففي تلك المرحلة بدأ عدد من القيادات يغادر فلسطين، وبخاصة إلى دمشق، هرباً من الوقوع في قبضة سلطات الانتداب، وكان الاختيار يقع على دمشق، لأن الوطنيين هناك كانوا يتمتعون بقدر أكبر من حرية الحركة، وهو ما كان يساعد الفلسطينيين على استقدام المساعدات للثورة في فلسطين عبر دمشق، مستغلين فترة الركود في العلاقات بين الفرنسيين والبريطانيين.

بعد وصول الحاج أمين الحسيني إلى لبنان، أخذ معظم هذه القيادات

([12])المصدر نفسه، ص 211

([13])العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، ص 104 ـ 105.

([14])Henry Laurens, La France, Le grand mufti et la révolte palestinienne, Revue d'études palestiniennes (nouvelle série), no. 56 (été 1995), p. 75.

بالذهاب إلى لبنان بهدف مقابلة المفتي، حتى تحوّل منزل المفتي في منطقة ذوق مكايل، شيئاً فشيئاً، إلى مركز قيادي يجمع بين جنباته معظم رموز الحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى، وتحت قيادة المفتي.

الجدير بالذكر هنا، أن عدداً من هؤلاء لم يكن على وفاق مع الحاج أمين الحسيني في فلسطين، ومنهم من كان يعارض سياسته وأسلوبه في العمل الوطني. لكن يبدو أن معظم هؤلاء اقتنعوا بضرورة التوافق والالتفاف حول المفتي، بعد أن صار الجميع خارج الحدود الفلسطينية، وصار من الضروري وضع الخلافات والنزاعات جانباً.

ويروي أكرم زعيتر الذي كان قد غادر فلسطين إلى دمشق حينها، أنه حالما سمع بنبأ وصول المفتي إلى بيروت، قرر السفر إلى بيروت للقائه، وبالفعل فقد سارع زعيتر إلى بيروت حيث التقى المفتي مهنئاً إياه بالسلامة، ويقول في هذا: «لم أمكث طويلاً عند المفتي فودعته بعد أن أكدت أننا متعاونون على طول الخط للعمل في إذكاء الحركة الوطنية وعدت إلى دمشق فوراً»[15].

من العوامل التي ساعدت على التقريب بين رجال الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء منهم الموجود في الخارج أم في داخل فلسطين، وبين الحاج أمين الحسيني، تأكد هؤلاء أن المفتي لم يعد على علاقة طيبة مع البريطانيين، بل على العكس من ذلك، فإن المفتي صار من ألد أعداء الحكومة البريطانية ومن الأشخاص المطلوب إلقاء القبض عليهم بتهمة قيامه بأعمال ضد سياسة سلطة الانتداب. وهذا سبب يعتبر بحد ذاته كافياً كي يجمع القيادات الوطنية والثورية حول المفتي، إذ إن مقاومة الانتداب كانت غاية هذه القيادات بالدرجة الأولى.

من ناحية ثانية، كان الجميع متيقنين أن الحاج أمين الحسيني يكاد يكون أقدر شخص على تقديم المساعدة للثورة الفلسطينية من منفاه في لبنان، وذلك نظراً إلى السلطة والمكانة التي يتمتع بها، والتي تمكنه بالتالي من الحصول على مختلف أنواع الدعم للشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً.

لكن وجود المفتي في المنفى خلق تبايناً في مواقف رجال الحركة

([15])أكرم زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، سلسلة الدراسات؛ 55 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 336 ـ 337.

الوطنية الفلسطينية، ظهر إزاء مسألة مغادرة المفتي فلسطين.

في هذا الإطار يتحدث أكرم زعيتر عن اختلاف الإخوان في الرأي حول هرب المفتي، فمنهم من قال: يفترض في المفتي ألا يغادر فلسطين، وليبقى مرابطاً من الحرم الشريف وليكن ما يكون، وأن أي أذى يصاب به هو ما يفترض أن تتعرض له الزعامة الوطنية، وأن ذلك من شأنه أن يذكي الثورة.

وهناك من قال: ليست التضحية غاية في ذاتها، إنها وسيلة، ومن الأجدى للقضية أن يفلت المفتي من أيدي الإنكليز، وأن يكون حراً بحيث يتزعم الحركة الوطنية من بعيد. ويعطي أكرم زعيتر مثلاً على أصحاب هذا الرأي، فيقول إنه عندما اجتمع بعبد القادر الحسيني وجده مستبشراً بنجاة المفتي[16].

في عام 1972 نشرت مجلة فلسطين (*) الصادرة في بيروت مقالة مفصلة لعزة دروزة يرد فيها على بعض المقالات التي نشرت في مجلة فتح عام 1971، والتي كانت تتضمن بحسب قوله «استنتاجات وتعليقات وتسريبات بعيدة عن الواقع». وكانت هذه المقالات تنتقد بشدة موضوع وجود القيادات الفلسطينية خارج ساحة المعركة في فلسطين في أثناء المرحلة الثانية من الثورة. ويعلق دروزة على ذلك قائلاً إن وجود القيادة في الخارج كان في الحقيقة عاملاً مهماً في استئناف حركة الكفاح وتصعيده ووصوله إلى ذروته في أواسط عام 1938، وإن الذين تولوا ذلك كانوا سيقعون في يد السلطات الإنكليزية، ويعتقلون وينفون، كما جرى لغيرهم لو كانوا في فلسطين، فكان في وجود بعضهم في الخارج وتمكن بعضهم الآخر من الإفلات خيراً كثيراً ونفعاً مؤكداً للثورة وتصعيدها، وهم الذين بذلوا جهودهم في إرسال طلائع الثورة من القادة الفعليين من الخارج لإشعالها من جديد وتجهيزهم وتمويلهم[17].

أما الحاج أمين الحسيني فقد رد على منتقديه عندما تحدّث عن مغادرته فلسطين: «لم تكن الهجرة من فلسطين خطتي، ولا خطرت ببالي مغادرة بيت المقدس وغيرها من مدن الوطن وربوعه ـ وإن كانت الأقطار العربية كلها وطناً للعرب ـ لاعتقادي أن مكافحة الأعداء في داخل البلاد لأولى وأجدى، وأنه لا يجوز لمجاهد أن يهجر وطنه، أو أن يتزحزح عن ميدان كفاحه، إلا

([16])المصدر نفسه، ص 336.

(*) نشرت المقالة في: فتح (بيروت)، العدد 316 (كانون الأول/ديسمبر 1971).

([17])فلسطين (بيروت)، العدد 131 (شباط/فبراير 1972).

مضطراً مرغماً لأمر هو في صالح القضية التي يجاهد في سبيلها»[18].

ويعطي المفتي مثلاً على ذلك في أثناء أحداث البراق عام 1929، حيث عدل عن السفر في اللحظة الأخيرة لشعوره بضرورة البقاء في فلسطين حينها، فيقول في هذا: «وقد كنت قبيل العدوان الذي حدث بسبب قضية البراق مزمعاً السفر إلى أوروبا، وقد أعددت العدة لتلك السفرة حتى أني حصلت على سمات السفر من ممثلي الدول التي كنت سأزورها أو أمر بها. فلما ظهرت بوادر الشر الذي كان يبيته اليهود حينئذٍ، شعرت بخطورة الموقف وبضرورة بقائي في الوطن، فعدلت عن السفر وجابهت الخطر... ولما قامت لجنة بريطانية برياسة السير وولتر شو (قاضي قضاة سابق) بزيارة فلسطين للتحقيق في أسباب تلك الثورة التي وقع فيها عدد كبير من القتلى والجرحى، حاول محامو اليهود أمام تلك اللجنة أن يحملوني وزر الدماء المهرقة، مبرهنين على ذلك بما كنت هيأته من وسائل السفر، وزاعمين أني كنت على علم بالمعركة، بل وأني بعدما أحكمت تدبيرها حاولت الخروج من فلسطين لأخلص من أوزارها، ولكن الحوادث داهمتني، بزعمهم، وحالت دون إفلاتي. وقد كان جوابي الذي رددت به على مزاعمهم، أني كنت حقاً على وشك السفر، فلما شعرت بالشر الذي بيتوه والكيد الذي كدتموه عدلت عن السفر وبقيت، وحتى لو كنت خرجت لسارعت بالعودة إلى البلاد لأواجه عدوانكم المبيت على وطني، ولأتحمل المسؤولية كاملة في هذا الموقف. وحينما قلت هذا القول، لم أكن أظن أني سأضطر لهجرة موطني بعد ثمانية أعوام»[19].

وفي مناسبة أخرى يتحدث الحاج أمين الحسيني عن مشاوراته مع المجاهدين قبل اتخاذ قرار الخروج من القدس فيقول: «كنت قد أبديت رغبتي لصفوة من قادة المجاهدين في الخروج من القدس إلى إحدى المناطق الجبلية المنيعة في فلسطين نفسها للمشاركة الفعلية في الجهاد، إذ كنت قد مارست الجندية عندما كنت ضابطاً في الجيش العثماني طول مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن أولئك القادة، بعد دراسة عميقة للموضوع، عارضوا هذه الرغبة بقوة قائلين أن وجودي في أي منطقة من مناطق الثورة يجعلها هدفاً مركزاً للأعمال العسكرية البريطانية ومهاجمتها بالطائرات والمدافع والمصفحات وكل

([18])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 25.

([19])المصدر نفسه، ص 25 ـ 26.

ما لدى الأعداء من وسائل حتى يقضوا عليها، ولا سيما أن فلسطين بلاد صغيرة الرقعة تقطعها السيارة خلال ساعات، وليس فيها أي منطقة لا يستطيع جيش الأعداء اقتحامها بوسائله الحربية الوافرة ولا تصلح إلا لحرب العصابات التي هي حرب كر وفر. هذا بالإضافة إلى قلة ما لدى المجاهدين من وسائل الدفاع وضعف التسلح، فنزلت عند رأيهم واتفقنا على خطة العمل، ووسائل الاتصال وغير ذلك من الشؤون التي تتطلبها ثورة بعيدة الأجل وعلى أن تكون سورية هي مركز قيادة الحركة»[20].

ومهما كانت الانتقادات التي وجهت إلى المفتي وإلى بقية القيادات التي غادرت فلسطين، ومهما كانت التبريرات التي دافعت عنهم، فإن الحاج أمين الحسيني لم يكن بحال من الأحوال من الذين يضحون بحياتهم بسهولة. فهو كان يرى في نفسه زعيماً للحركة الوطنية بشقيها السياسي والعسكري، ويرى أن بقاءه ووجوده على رأس الزعامة الوطنية أفضل من الموت أثناء مقاتلة البريطانيين. وقد شرحنا هذا سابقاً عندما تحدثنا عن الشيخ عز الدين القسام والحاج أمين الحسيني، فبقدر ما كان القسام يسعى إلى المواجهة والاستشهاد كان المفتي يسعى إلى القتال من خلف الكواليس وخوض المعركة، ليس عسكرياً فحسب، بل سياسياً أيضاً، وهو أمر يتطلب بقاءه حياً، لا موته. من هنا كان قرار المغادرة الذي اتخذه المفتي، فهو عندما أدرك أن الإنكليز ينوون اعتقاله، وربما دبروا اغتياله، آثر الابتعاد والتحضير للمعركة من الخارج. بمعنى آخر، كان المنفى بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني مرحلة جديدة للانطلاق نحو فلسطين التي أجبر على مغادرتها.

2 ـ الثورة تتجدد

عشية وصول الحاج أمين الحسيني إلى لبنان، اشتعلت الثورة في فلسطين في مرحلة جديدة بعد توقفها في أواخر عام 1936. ويذكر بهجت أبو غربية أن رجال المفتي كانوا قد حددوا ليلة 14 ـ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1937 موعداً لبدء هجوم شامل للثوار في كل مكان مستطاع[21]، وبالفعل فقد كان هذا ما حدث.

([20])نشرة فلسطين ، العدد 75 (حزيران/يونيو 1967).

([21])بهجت أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 103

هل كان باستطاعة الثوار الاستمرار في الثورة بعد خروج الحاج أمين الحسيني من فلسطين، وكيف كان يتم التعاطي مع مسألة القيادة في تلك المرحلة؟

تجمع المصادر التي تناولت موضوع الثورة في فلسطين على أن هذه الثورة شهدت أشدّ مراحلها مع بداية العام 1938، وذلك على الرغم من وجود معظم القيادات السياسية في الخارج، حيث بلغ مجموع العمليات العسكرية التي قام بها مجاهدو الثورة في عام 1938، 4969 عملية[22]. وهو رقم يدل على مدى تصاعد العمل الثوري في تلك المرحلة.

أما ما ميّز المرحلة تلك وبخاصة في بدايتها، فكان عمليات التنسيق التي كانت تتم بين الداخل والخارج من أجل إنجاح عمليات الثورة. في الداخل، بدأت الثورة تعمل تحت توجيهات القيادات العسكرية المحلية الموجودة بخاصة في مناطق الأرياف والجبال. أما في الخارج فكانت القيادات التي اضطرت إلى المغادرة قد بدأت العمل تحت إشراف المفتي ومن دمشق بالذات لجمع المال والسلاح والقيام بالمهام الإعلامية المطلوبة من أجل دعم الثورة في داخل فلسطين.

ومع اشتداد الثورة، تمكن عدد من القيادات العسكرية من التسلل إلى فلسطين ومعاودة نشاطاتهم العسكرية، كما كانوا في السابق. وكان على رأس هؤلاء عبد القادر الحسيني الذي عاد مع عدد من الثوار المقاتلين إلى فلسطين وبدأ بالإشراف على العمليات العسكرية التي كانت تتم ضد القوات البريطانية. ومن جهته قرر فوزي القاوقجي الذي كان قد غادر فلسطين عقب انتهاء الإضراب في تشرين الأول/أكتوبر 1936، العودة إلى فلسطين مع مجموعة من المقاتلين معلناً بداية مرحلة جديدة من مراحل الثورة.

كان لعودة هؤلاء القادة والمقاتلين، ووصول الإمدادات العسكرية والمادية أثر بالغ الأهمية في نفوس المجاهدين في فلسطين، ما أمّن لهم مصدراً معنوياً ومادياً مهماً لمعاودة ثورتهم بشكل أشدّ وأعنف من السابق. وبرزت أسماء قيادات قسامية في تلك المرحلة كان لها صيت واسع في المناطق الفلسطينية من أمثال خليل العيسى (أبو ابراهيم الكبير) وتوفيق الإبراهيم (أبو إبراهيم الصغير) وسليمان العبد القادر (أبو علي).

([22]) المصدر نفسه، ص 125.

في دمشق، تم تشكيل لجنة مركزية أطلق عليها اسم «اللجنة المركزية للجهاد»، وكانت تحت إدارة عزة دروزة المقيم في دمشق حينها، وبإشراف المفتي الحاج أمين الحسيني، وأصبح دروزة هو صلة الوصل بين رجال الثورة الموجودين في دمشق والحاج أمين الحسيني المقيم في لبنان.

كان اشتعال الثورة مجدداً سبباً أجبر القوات البريطانية على إرسال مالكوم ماكدونالد الذي كان سابقاً وزيراً للمستعمرات في مهمة جديدة إلى فلسطين، وفور وصوله قام بتوجيه نداء لإنهاء الثورة، لكن الرد الذي جاءه كان مزيداً من التصعيد في عمليات المجاهدين. وعندما حاول المبعوث البريطاني الاجتماع بشخصيات معارضة للمفتي، ردّ هؤلاء بالاعتذار عن مقابلته، بل أشاروا عليه بوجوب الاتصال بالمفتي في لبنان، ثم قام بجولة في المدن الفلسطينية في محاولة للاجتماع بالزعماء المحليين ورجال الدين، لكن هذا الأمر كان أيضاً دون جدوى، إذ كان جواب الجميع «راجع الحاج أمين الحسيني»[23].

ويعود هذا الموقف إلى تزايد شعبية المفتي في فلسطين، لهذا أصبح أكثر قدرة وفاعلية في إقناع قادة الثورة باتباع سياسته، لكن قيادة الثورة من الخارج جعلت المفتي من ناحية ثانية أقل اطلاعاً على مجريات الأحداث والقرارات اليومية التي كانت تتخذ في إطار الثورة، وهذا ما جعل تأثيره في سير الأمور اليومي يتراجع[24].

لكن المفتي، على الرغم من ذلك، تمكن من ممارسة دوره القيادي عن طريق عملية الإشراف والتوجيه من جهة، وعن طريق تأمين الإمكانات اللازمة من أسلحة وعتاد وأموال من أجل الثورة من جهة أخرى. وقد استفاد المفتي في تلك الفترة من سياسة غض الطرف الفرنسية في ظل التجاذب بين البريطانيين والفرنسيين على النفوذ في المنطقة.

وبرأي المصادر الصهيونية، فإن فرار المفتي ألحق ضرراً بالغاً بخطوات الحكومة البريطانية، فأصبح المفتي زعيم الحركة القومية العربية الأوحد بحسب تلك المصادر، إذ لم يعد موظفاً حكومياً عليه أن يحترس في أفعاله وأقواله، حتى لو كان ذلك ذراً للرماد في العيون، بل أصبح لاجئاً سياسياً

([23])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 212.

([24])Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement , p. 83.

خطراً مستعداً لفعل كل شيء من أجل أن يعود منتصراً إلى وطنه[25].

تضيف المصادر الصهيونية أن المفتي بسط من مسكنه في لبنان جناحيه على «العصابات» في «أرض إسرائيل» وعلى لجنة الدفاع في دمشق، حيث انضم إلى نبيه العظمة هناك متطرفون، على رأسهم عزة دروزة وأكرم زعيتر، ومن هناك نظموا عملية إرسال الأموال والأسلحة إلى «العصابات»، ووجهوا العمليات الإرهابية[26].

وفي رسالة بعث بها عبد الرحمن الشهبندر، الذي كان يزور القاهرة، إلى عزة دروزة في دمشق يبدو واضحاً أن التعاون كان قائماً بين رجال الحركة الوطنية الموجودين خارج فلسطين. وفي هذا السياق ورد في رسالة الشهبندر ما يلي: «... والذي يهمني أن ألفت نظرك إليه هو تقوية التنظيم العربي فعليه سيكون المعوّل في حل هذه القضية التي عقدتها المصالح التوسعية الاستعمارية. إننا نجتمع هنا لمعالجة هذا التنظيم وبالأمس عقدت لجنة الدفاع عن فلسطين في بهو جمعية الشبان المسلمين اجتماعاً لسماع حديثي عن رحلتي في أوروبا ووضعنا أسس التفاهم لتنظيم الدعاية العربية.

أرجو أن تبلغوا سماحة الأخ الحاج أمين الحسيني أفندي أعز سلامي وأوفر تحياتي ولا بد أن السيدين حسن بك وسعيد بك (حيدر) اتصلا به أيضاً كما اقترحت عليهما أو كلفاك الاتصال به. من المهم جداً ألا تقطعوا رسائلكم عنا وأن تواصلونا بأخباركم وآرائكم وما يستجد معكم ودمتم لأخيكم المحب المخلص». وحملت الرسالة توقيع عبد الرحمن الشهبندر[27].

ومن جديد عادت العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية، وعادت معها البيانات الثورية التي صارت تصدر بمعظمها حاملة توقيع عارف عبد الرازق، بصفته القائد العسكري للثورة في فلسطين.

في هذه المرحلة من الثورة بدا موقف الحاج أمين الحسيني بين قادة الثورة العسكريين أقوى منه في المرحلة الأولى، فعارف عبد الرازق الذي

([25])الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989)، ص 150 ـ 151.

([26])المصدر نفسه.

([27])انظر الرسالة التي أرسلها عبد الرحمن الشهبندر إلى محمد عزة دروزة (أوراق خاصة).

تولى القيادة العسكرية في العام 1938 كان من الشخصيات المعروفة بقربها من الحاج أمين الحسيني. يظهر هذا التقارب والولاء جلياً من خلال البيانات العسكرية التي كانت تصدر عن قيادة الثورة في تلك المرحلة.

نقرأ مثلاً ما ورد في بلاغ صادر عن قيادة الثورة بتاريخ 1938/10/7 متحدثاً عن عملية عسكرية قام بها المجاهدون، أسفرت عن اقتلاع خط سكة الحديد من رفح إلى مدينة اللد. ورد في البلاغ ما يلي: «بسم اللـه الرحمن الرحيم، نصر من اللـه وفتح قريب، رحم اللـه فيصل حيث يقول: (الاستقلال يؤخذ ولا يعطى) وهكذا بعث حضرة صاحب السماحة السيد الأعلى مولانا الحاج أمين الحسيني أفندي الحسيني زعيم فلسطين الأوحد ومفتيها الأكبر هذه الوطنية المتأججة في الشعب مدى عشرين عاماً مضت فإذا بالبلاد شعلة تلتهب فتجرف الباطل وينتصر الحق». وبعد هذه المقدمة، يتحدث البلاغ عن العملية التي قام بها خمسة آلاف من المجاهدين بين رفح واللد، وقد حمل البلاغ توقيع «المتوكل على اللـه، عارف عبد الرازق»[28].

وفي بلاغ آخر صادر بتاريخ 1938/9/13 باسم القيادة العامة لجيش الثورة، سورية الجنوبية، يروي تحول المجاهدين من موقع الدفاع إلى الهجوم على القوات البريطانية، ورد ما يلي: «نصر من اللـه وفتح قريب، باسم سيد البلاد وباعث نهضتها وقائد قادتها سماحة الرئيس الأعلى الحاج أمين أفندي الحسيني أصدر هذا المنشور للرأي العام ليطلع الشعب العربي على ما وصلت إليه قضيته من نجاح باهر والفضل للـه».

وتحمل خاتمة البلاغ أيضاً عبارات الولاء للحاج أمين حيث ورد فيها: «هذا عهد اللـه وميثاقه أننا سنتابع هذه الحرب المقدسة التي ينتحر فيها الباطل تحت أقدام الحق حتى تظفر البلاد بحريتها ومجدها واستقلالها الخالص ويخفق علم العروبة فيها فوق هام سماحة سيد البلاد المعظم يحفظه اللـه»[29].

وفي بلاغ آخر موجه إلى أهالي القدس، جاء البلاغ هذه المرة باسم الحاج أمين الحسيني إذ ورد فيه: «باسم حضرة مولانا صاحب السماحة الأمين الأعظم أيده اللـه.. أعلن إلى أهالي لواء القدس قدومي والجيش المنتصر بأمر اللـه..»[30]

([28])انظر البيان الصادر عن قيادة الثورة (أوراق خاصة).
([29])انظر البيان الصادر عن القيادة العامة لجيش الثورة (أوراق خاصة).
([30])انظر البلاغ الصادر عن قيادة الثورة (أوراق خاصة).

ومع تصاعد عمليات الثورة في هذه المرحلة، تمكن الثوار من تحقيق انتصارات مهمة، إذ استطاعوا السيطرة على زمام الأمور في مناطق الريف الفلسطيني، التي أصبحت في كثير من الأحيان مستعصية على قوات الانتداب البريطاني. ووصلت العمليات الثورية ذروتها عندما استولى الثوار على عدد من المدن الفلسطينية وبسطوا سلطتهم فيها، وكانت أبرز هذه العمليات دخول الثوار إلى الأحياء الشرقية من مدينة القدس والسيطرة عليها. وكانت عملية القدس هذه، آخر عملية كبيرة نفذها الثوار بنجاح، فبعد معارك عنيفة تمكن الثوار بقيادة عارف عبد الرازق من احتلال مدينة القدس، لكنهم اضطروا بعد ذلك إلى الانسحاب منها عندما هدد الإنكليز بضرب الأماكن المقدسة التاريخية في المدينة بالمدافع.

ويعترف الجنرال الإنكليزي هايننج في تقريره بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر عام 1938، بعملية القدس عندما يقول: «أصبحت المدينة المقدسة، بحلول السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1938 تحت السيطرة الفعلية للثوار». ولم تتمكن قوات الاحتلال البريطاني في النهاية من استعادة السيطرة على المدينة إلا بعد انتقال السلطة فيها للعسكريين الذين قرروا تطويقها واحتلالها بواسطة الفرقة السابعة مشاة، والتي لم تتمكن بدورها من دخول القدس إلا بعد أن عمدت إلى استخدام أعداد كبيرة من السكان كدروع بشرية أمام القوات المهاجمة[31].

لم تكن نجاحات الثوار بمعزل عن الخارج، فلجنة الدفاع التي أسسها المفتي في دمشق وكانت تعمل بتوجيه منه، كانت تقوم بالإشراف على عمليات إمداد الثورة بالمال والسلاح والرجال، وكانت هذه من أهم العوامل التي ساعدت في نجاح الثورة واستمرارها في تلك المرحلة. وتذكر بعض المصادر أن أعضاء من هذه اللجنة كانوا يرسلون الرجال إلى المدن السورية واللبنانية لشراء الأسلحة بالأموال التي كانت تحت سيطرة المفتي والمخصصة للأمور الدينية والتي بلغت قيمتها حوالى 60 ألف جنيه سنوياً. كما أغرقوا العالم العربي بمناشير تدين الإمبريالية البريطانية وظلمها وقساوتها، ووضعوا لائحة بأسماء رسميين بريطانيين بهدف اغتيالهم، وعندما تسربت بعض هذه

([31])يوسف رجب الرضيعي، ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 77.

التفاصيل إلى فلسطين، كان لها أثر سيئ في معنويات البريطانيين هناك[32].

وبدأ الموظفون البريطانيون يعيشون هاجس الاغتيال، فأقاموا حولهم حماية شخصية، وبخاصة في أثناء سفرهم وتنقلهم، كما كانت مكاتبهم محروسة باستمرار، فلم يكن أحدهم يجرؤ على دخول مكتبه إلا خلف شرطي يقوم بالتفتيش. يتذكر أحدهم، ويدعى فوت (Foot) تلك الفترة، فيقول: «عندما كنت أجلس للعمل على مكتبي كنت أضع مسدسي أمامي، وإذا خرجت من غرفتي لأي سبب كان كنت آخذه معي في يدي، لم يكن من المجدي وضعه على خصري، فلكي يكون مفيداً كان يجب أن يبقى في يدي»[33].

إلا أن وصول الثورة إلى هذه الدرجة من النجاح وضع سلطات الانتداب أمام واقع خطير بات يهدّد هيبة وموقع بريطانيا في فلسطين، ووجدت الحكومة البريطانية أنها ستواجه فقداناً تدريجياً لسلطتها، ما لم تبادر إلى اتخاذ إجراءات يكون من شأنها القضاء على الثورة ووقف نجاحها بأي شكل من الأشكال.

ولم تتأخر سلطات الاحتلال باتخاذ قرارها، إذ سرعان ما بدأت بتطبيق سلسلة من الإجراءات الشديدة القسوة بواسطة قوات عسكرية كبيرة تم استقدامها لهذا الغرض وبمساعدة المستوطنين اليهود في الداخل. وكان لهذه الإجراءات أثرها الواضح في تراجع عمليات الثوار تدريجياً إلى أن خمدت في نهاية الأمر، وتمكن البريطانيون من القضاء عليها.

مارست سلطات الانتداب سياستها العنيفة بشتى الوسائل، فكانت عملية هدم المنازل تتم يومياً، وأصبحت عقوبة الإعدام تفرض من أجل حيازة أبسط أنواع الأسلحة أو ما شابهها. وقد أصدرت المحاكم العسكرية نحو 200 حكم بالسجن مدداً طويلة، و148 حكماً بالإعدام، و50 ألف حكم اعتقال إداري، وتقدر بعض الجهات الفلسطينية عدد العرب الذين استشهدوا أو جرحوا خلال الثورة بنحو 8000 شخص. وكان عدد من أبرز قادة الثورة بين هؤلاء الشهداء، فالشيخ فرحان السعدي تم إعدامه في شهر كانون الثاني/يناير 1938 وهو صائم، وفي آذار 1939 استشهد القائد العام للثورة عبد الرحيم الحاج

([32])Nicholas Williams Bethell, The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 (London: [Deutsch], 1979), p. 34.

([33])المصدر نفسه، ص 34.

محمود[34]. وقد ترك استشهاد هؤلاء القادة الميدانيين أثراً بالغ السلبية في قدرات المجاهدين القتالية والمعنوية، بعد أن فقدوا قادتهم على الأرض، بينما كان قادتهم السياسيين في الخارج.

وعلى الرغم من قساوة هذه الإجراءات، إلا أنها لم تكن كافية برأي أحد البريطانيين جون بريانس (John Briance) الذي قال: «كانت قنابلهم فعالة، وألغامهم كانت تخرجنا عن الطرقات، وحواجزهم كانت تعيق عمل دورياتنا، وفي النهاية صار علينا الانسحاب من مناطق الريف»[35].

الغريب في الأمر أن تصل قوة الثوار الفلسطينيين إلى هذا الحد من القوة، على الرغم من قلة مواردهم العسكرية وضعف التسلح والحصار المفروض عليهم من قوات الانتداب وبمساعدة الصهاينة. وتعترف المصادر الصهيونية بأن الفلسطينيين لم يملكوا أي أسلحة فاعلة تستطيع الوقوف في وجه قوة الاحتلال. وتذكر هذه المصادر أنه اتضح من الأسلحة التي وقعت في يد الجيش ورجال الدفاع اليهود في أثناء المعارك أن البنادق التي استخدمها أفراد «العصابات» كانت بنادق تركية وألمانية الصنع من مخلفات الحرب العالمية الأولى، أو بنادق إنكليزية سرقت أو انتزعت من قوات الجيش والشرطة في البلد. وقد عانت «العصابات» النقص في الذخيرة، إذ كان الرصاص القديم من الحرب فاسداً وبحاجة إلى تجديد، وكانت الجعب التي يملؤها اليهود بعد هجوم العرب على أي مستعمرة عبرية تظهر أن ما بين 30 إلى 40 في المئة من الرصاص المستخدم لم ينفجر[36].

يجب أن نشير هنا إلى جانب سلبي لم يكن في صالح مسيرة الثورة، فقد اجتاحت موجة من الاغتيالات المناطق الفلسطينية وبخاصة في الريف، فكان لهذه الظاهرة أثرها الخطير على مستوى العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بشكل عام. وفي حين كان بعض هذه الاغتيالات يطال أشخاصاً يعملون ضد الثورة لصالح البريطانيين، كانت عمليات اغتيال أخرى تطال أشخاصاً لا علاقة لهم بالبريطانيين من قريب أو بعيد. كما تشير بعض المصادر

([34])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 125 و128.

([35])Bethell, Ibid., p. 36

([36])الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ، ص 157 ـ 178.

إلى أن كثيرين من الوجهاء والمخاتير في بعض القرى، كانوا يعارضون الثورة أو غير محبذين لها عند استئنافها في المرحلة الثانية، وبعض هؤلاء استجابوا لضغوط الحكومة البريطانية، ووقفوا صراحة في وجه الثوار، وحاولوا منعهم من العمل في مناطقهم[37].

وبعد أن وصلت الثورة إلى مرحلتها الأخيرة، وبعد أن بات اندلاع الحرب العالمية وشيكاً، عادت بريطانيا إلى ممارسة دورها المناور، فدعت إلى عقد مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن أوائل العام 1939. وراحت الحكومات العربية تضغط مرة جديدة على الجانب الفلسطيني من أجل وقف أعمال الثورة وإعطاء الفرصة لنجاح المؤتمر.

وفي 17 أيار/مايو 1939 صدر عن مؤتمر لندن، ما عرف حينها بالكتاب الأبيض الذي حاول استمالة الجانب العربي عبر مقترحات وجدها الفلسطينيون غير كافية، وكان القرار الفلسطيني برفض الكتاب الأبيض. ودخلت المنطقة في حالة من الترقب على أبواب الحرب، ويبدو أن الأطراف جميعها، بمن فيهم العرب واليهود، فضلوا اللجوء إلى الهدوء بانتظار ما قد تسفر عنه الحرب من نتائج على المنطقة.

3 ـ مساعي المفتي على الصعيد السياسي

كان للحاج أمين الحسيني حضور لافت على الساحة السياسية، ليس في فلسطين فحسب، بل على امتداد الوطن العربي والإسلامي أيضاً. كان المفتي يركز جهوده خارجياً مسلطاً الضوء على أعمال الحركة الصهيونية وعلى خطورة أطماعها في فلسطين.

منذ بداية ثورة عام 1936، مارس المفتي دوره بوصفه قائداً سياسياً عن طريق تكثيف جهوده ومساعيه على صعيد الاتصالات السياسية في الداخل والخارج. فكان يرسل الوفود إلى الدول العربية والأجنبية لشرح حقيقة الوضع في فلسطين، لهذا كانت الحركة السياسية ناشطة في الوقت نفسه مع عمليات الثورة.

في شهر نيسان/أبريل وصل جمال الحسيني وعزت طنوس إلى لندن،

---

[37] شحادة موسى، ثورة عام 1936 في فلسطين: دراسة سوسيولوجية (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 296.

وكانت مهمتهما تنبيه الرأي العام البريطاني إلى خطر الدعم الذي تقدمه بريطانيا للحركة الصهيونية، ومن ثم أكمل طنوس رحلته إلى نيويورك لمتابعة المهمة، حيث ألقى خطاباً أمام حشد من الصحافيين لافتاً إلى خطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[38].

وفي شهر آب/أغسطس قام المفتي بإرسال وفد مؤلف من عادل أرسلان وجمال الحسيني وعزت طنوس إلى جنيف لحضور دورة عصبة الأمم السنوية، وأرسل وفداً آخر إلى تركيا والدول البلقانية، تألف من الخوري نقولا الخوري وإميل الغوري. وقد أقلقت هذه المساعي الحكومة البريطانية التي شعرت بخطورة التحركات السياسية التي يقوم بها الفلسطينيون[39].

إلا أنه على الرغم من المساعي التي بذلها الفلسطينيون مع القادة العرب لم يكن بإمكانهم الحصول على مساعدة تذكر من هؤلاء القادة، وبخاصة المرتبطون منهم بسياسات الانتداب. فعندما قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة لجنة بيل الملكية تعبيراً عن رفضها لسياسة الانتداب الموالية للصهيونية، قام المفتي بإرسال وفد من أعضاء اللجنة لشرح الموقف أمام بعض القادة العرب. وفي هذا الإطار يتحدث أحمد الشقيري عن الأمر قائلاً: «عاد إلى القدس وفد اللجنة العربية الذي سافر إلى بغداد والرياض لإطلاع الملك غازي والملك عبد العزيز آل سعود لشرح أسباب مقاطعة اللجنة الملكية، وكان الوفد يضم عوني عبد الهادي وعزت دروزة ومعين الماضي... عاد الوفد بخيبة أمل ومن غير خفي حنين إذ سبقتهم المساعي والضغوط البريطانية لحمل الشعب الفلسطيني على الاتصال باللجنة الملكية، ووجدوا بغداد والرياض مشبعتين بالحجج البريطانية التي تدعو إلى الاجتماع باللجنة الملكية... وخلال الحديث أخرج عوني عبد الهادي من حقيبته نسخاً من رسائل وبرقيات وجهها الأمير عبد الـلـه إلى الملوك والأمراء يخطىء فيها موقف اللجنة العربية العليا من مقاطعة اللجنة الملكية ويدعوهم إلى التدخل في الأمر لإلغاء قرار المقاطعة من أجل مصلحة القضية الفلسطينية»[40].

([38])Bethell, The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 , p. 29.

([39])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 206.

([40])أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار العودة، 1973)، ص 233.

وكان طلب إلغاء المقاطعة موجهاً بشكل رئيسي إلى قيادة اللجنة العربية العليا، ويذكر أحمد الشقيري أن أعضاء الوفد ذهبوا بصحبته إلى منزل الحاج أمين الحسيني للتداول في الأمر، فكانت الكلمة متفقة على الاستمرار في مقاطعة اللجنة الملكية، ولكن المفتي، بحسب ما يذكر الشقيري، كان يتساءل عن مخرج أمام الملوك والأمراء[41].

إلا أن الحاج أمين الحسيني لم يجد مخرجاً للأمر، واضطر في نهاية الأمر إلى الإعلان عن إلغاء مقاطعة اللجنة الملكية نزولاً عند طلب الزعماء والملوك العرب. وأصدرت اللجنة العربية العليا في 6 كانون الثاني/يناير 1937 بياناً أعلنت فيه الاستجابة لوساطة الملوك العرب، وجاء أن اللجنة «... لم يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامي فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها»[42].

وفي أثناء موسم الحج في العام نفسه قام المفتي بزيارة إلى السعودية على رأس وفد مؤلف من عزة دروزة ورياض الصلح وكامل القصاب، حيث قاموا بمقابلة الملك السعودي. وعندما عاد الوفد إلى فلسطين ذهب المفتي إلى دمشق على رأس وفد آخر مؤلف من الشيخ حسن أبو السعود وإسحاق درويش ومحمد العفيفي، وبينما كان الوفد هناك وصلت الأنباء من فلسطين عن توتر الأوضاع الأمنية وعن تجدد حملات الاعتقال فقطع المفتي زيارته وعاد إلى فلسطين[43]. لكن معين الماضي بقي في دمشق كي يقوم بالترتيبات المناسبة بالتنسيق مع نبيه العظمة، لعقد مؤتمر وطني، وعندما أعلنت خطة التقسيم بحسب تقرير لجنة بيل أصبح عقد هذا المؤتمر ضرورة ملحة لتدارس الأوضاع المستجدة[44].

خلال زيارته القصيرة لدمشق، اجتمع المفتي بزعماء الحركة الوطنية البارزين من صحافيين وسياسيين سوريين ولبنانيين وبعض العراقيين، واستقبل

([41])المصدر نفسه، ص 234.

([42])وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر ، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، سلسة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 465.

([43])حسني أدهم جرار، الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية (عمان: دار الضياء للنشر، 1987)، ص 159.

([44])Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , p. 147.

كذلك قنصل العربية السعودية في دمشق. ويستفاد من تقرير للقنصل البريطاني في دمشق أن مباحثات الحاج أمين الحسيني تركزت على موضوعين متداخلين، الأول استعراض عام للوضع السياسي العام في البلاد العربية بما في ذلك دمج حزب الاستقلال الفلسطيني بالكتلة الوطنية السورية، و الثاني التباحث في مشروع تقسيم فلسطين الوشيك الصدور عن لجنة بيل. وإلى جانب السياسيين، عقد الحاج أمين الحسيني أكثر من اجتماع خاص مطوّل مع عدد من المقاتلين من سوريين وفلسطينيين أمثال الشيخ محمد الأشرم والشيخ عطية وغيرهما من الشخصيات المعروفة بنشاطها النضالي[45].

ولم تقتصر اتصالات الحاج أمين الحسيني على الأطراف العربية، ففي 15 تموز/يوليو استدعى المفتي قنصل ألمانيا العام في القدس، وبعد اجتماعه به أخبره أن الفلسطينيين موحدون في رفضهم لمشروع التقسيم المتداول به، وأعرب له عن تعاطف الفلسطينيين مع ألمانيا الجديدة[46].

خلال مؤتمر بلودان الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر 1937، توصل أعضاء المؤتمر الذين تجاوز عددهم الثلاثمئة إلى أن أطماع الصهيونية لا تقتصر على فلسطين فحسب، بل تشمل منطقة الشرق الأوسط أيضاً، ولهذا وجه المؤتمرون تحذيراً إلى الحكومة البريطانية من عواقب استمرار الانتداب، وطلبوا منها الاختيار بين صداقة العرب ومساندة اليهود[47]. اللافت في هذا المؤتمر أن معظم الحضور فيه كانوا من بين المعارضين لحكوماتهم، وكانوا من الذين يبذلون جهوداً ومساعي من أجل تشكيل هيئات داعمة للقضية الفلسطينية[48].

بعد نهاية المؤتمر، عقد اجتماع سري ضم حوالى مئة شخصية فلسطينية وسورية لمناقشة الوسائل اللازمة لمعاودة نشاط الثورة داخل فلسطين، وكان من بين هذه الوسائل مسألة تهريب الأسلحة ومهاجمة العرب المتعاونين مع السلطات البريطانية[49]

([45])الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ، ص 283.

([46])Bethell, The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 , p. 33.

([47])Thomas A. Idinopulos, Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti (Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1998), p. 211.

([48])Lesh, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement , p. 147.

([49])المصدر نفسه، ص 149.

كشفت الوثائق البريطانية أن حكومة لندن، ووزارة الخارجية بشكل خاص، قد أبدت حينها اهتماماً بالغاً بمؤتمر بلودان، إذ رأت فيه تهديداً قوياً للسيطرة البريطانية في الشرق الأوسط. وبرأي بعض الرسميين، فإن العرب باتحادهم في هذا المؤتمر بدأوا يتصرفون بوصفهم قوة سياسية مستقلة، وهنا صار على بريطانيا الإصغاء بشكل أكبر إلى المطالب العربية، إذا كانت حريصة على المحافظة على موقعها[50].

الملاحظ هنا، أن فترة من الهدوء كان تسود في فلسطين، بما يشبه الهدنة بانتظار انتهاء اللجنة الملكية من أعمالها، لكن الأجواء كانت تنبئ بالآتي، وكانت أخبار مشروع التقسيم قد باتت معروفة لدى الفلسطينيين. ولهذا كان الحاج أمين الحسيني ورجال الحركة الوطنية يعدون العدة لاستئناف الثورة حال صدور تقرير اللجنة، باعتبارها الرد المناسب على مشروع التقسيم.

ثانياً: الحاج أمين الحسيني والحركات الوطنية العربية

من أهم وأبرز الصفات القيادية التي تميزت بها سيرة الحاج أمين الحسيني تطلعه إلى تحسين العلاقات والروابط الدينية والوطنية مع الحركات الوطنية والجماهير العربية والإسلامية على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ابتدأت علاقته بالحركات الوطنية في العالم العربي مبكراً، فعندما سافر ليدرس في أزهر مصر، التقى هناك رموز الحركة الوطنية المصرية حينها، وتتلمذ على الشيخ محمد رشيد رضا، واستمرت العلاقة بين الرجلين حتى وفاة الشيخ رضا في الثلاثينيات. ولما انخرط الحاج أمين الحسيني في الجيش التركي، التقى في أثناء خدمته العسكرية بعدد من العسكريين العرب الذين أصبحوا في ما بعد من رموز الحركات الوطنية في أوطانهم.

بعد هزيمة الأتراك ودخول الدول العربية تحت الحكم العسكري للحلفاء، بدأت علاقة الحاج أمين الحسيني بالثورة العربية الكبرى، ومن هنا جاءت علاقته بحركة الأمير فيصل بن الحسين ومعه كثير من شباب فلسطين الذين لجأوا إلى دمشق في تلك الفترة، حيث كان الأمير فيصل أمل الشباب العربي الحالم بالدولة العربية الموحدة تحت قيادته. وفي دمشق كان للحاج

([50])Bethell, The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 , p. 32.

أمين الحسيني علاقات وثيقة جداً مع الوطنيين السوريين الذين حاربوا الانتداب الفرنسي على سورية في ما بعد، ومنهم من تقلد مناصب حكومية في وقت لاحق.

بعد نهاية حكم الأمير فيصل في دمشق عام 1920، وعودة الحاج أمين الحسيني إلى فلسطين واستلامه منصب الإفتاء لم يعد بإمكانه المشاركة علناً في الحركات الوطنية العربية التي كانت تقوم ضد سلطات الانتداب فيها، ونعني بها سورية ولبنان ومصر والعراق ودول شمال أفريقيا التي كانت تخضع كلها للانتدابات.

إلا أن قيود الوظيفة الحكومية لم تستطع منع الحاج أمين الحسيني من المشاركة في هذه الحركات بطريقة سرية وبعيدة عن الأضواء، وذلك حرصاً على وضعه كمفتٍ من جهة، ولضمان نجاح هذه الأعمال التي تحتاج إلى سرية كاملة خوفاً من تعرضها للفشل في حال الإعلان عنها.

لكن الأهم في الأمر، أن العلاقة بين الحاج أمين الحسيني والحركات الوطنية العربية والحكومات العربية لا تعكس علاقة فرد بشعوب ودول فحسب، بل هي أيضاً علاقة تجسّد علاقة الدول العربية والإسلامية وشعوبها بقضية فلسطين ككل، إذ من خلال المفتي، زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية، برزت حقيقة العلاقات التي كانت تربط الحكومات والشعوب العربية بفلسطين.

1 ـ العلاقة مع سورية ولبنان

تميزت علاقة الحاج أمين الحسيني بالدول العربية بأنها كانت علاقة جمعت بين الحكومات والشعوب، أي أن العلاقة شملت الجانبين الرسمي والشعبي معاً، وإن اختلفت وتيرة هذه العلاقة بين حكومة وأخرى، وبين شعب وآخر. فمن خلال وظيفته الرسمية كمفتٍ لفلسطين، وكقائد وزعيم للحركة الوطنية الفلسطينية، كان المفتي على اتصال بالأنظمة والحكومات العربية من جهة، وعلى علاقة وثيقة بالشعوب العربية والإسلامية من جهة ثانية.

كانت الدول العربية المجاورة والقريبة جغرافياً من فلسطين والتي تخضع في الوقت نفسه للاحتلال والانتداب كما كانت حال فلسطين هي أكثر الدول

تأثراً وتأثيراً بالواقع الفلسطيني بحكم الجوار والمصير المشترك، ونعني بهذه الدول تحديداً، سورية ولبنان.

أ ـ العلاقة مع سورية

لم ينس الحاج أمين الحسيني ومعه معظم رجال الحركة الوطنية الفلسطينية الصلة التي ربطتهم برجال الحركة الوطنية العربية أيام الأمير فيصل، واستمر الاتصال بينهم على الرغم من توزعهم على بلادهم بعد نهاية حلم الدولة العربية. وكانت العلاقة مع رجال الحركة السوريين هي الأبرز بحكم الجوار أولاً، ولأن الكثير من السوريين والفلسطينيين كانوا يطالبون بوحدة فلسطين مع سورية باعتبارها جزءاً من سورية الجنوبية.

في العام 1925 أعلن سلطان باشا الأطرش ثورته ضد الانتداب الفرنسي في مناطق جبل الدروز في سورية. وبما أن فلسطين كانت تحارب الانتداب البريطاني في حينها، فلا عجب أن يقف الفلسطينيون إلى جانب إخوانهم السوريين في حربهم ضد الاحتلال الفرنسي. وقد ظهرت هذه المساندة من خلال المواقف السياسية الداعمة للثورة ومن خلال المساعدات التي بادر الفلسطينيون إلى إرسالها.

أما الحاج أمين الحسيني الذي كان مفتياً حينها، فقد عمل على مساندة الثورة في سورية من خلال عمليات الإمداد بالمال والسلاح والعتاد التي كانت تصل إلى الثوار في منطقة جبل الدروز.

وبهدف حث الناس على تأييد الثورة، قام المفتي بجولة في المناطق الفلسطينية بحجة تفتيش مكاتب الإفتاء، وأخذ يدعو الشعب إلى المشاركة في الثورة السورية، فترك كثير من أصدقائه وظائفهم وعائلاتهم كي يقاتلوا في سورية. ويذكر زهير الماردينى أنه عندما قابل سلطان باشا الأطرش وسأله عن الأشخاص الذين قدموا مساعدات للثورة السورية، ورفضوا الإعلان عن أسمائهم، قال سلطان باشا: «ضع في رأس القائمة سماحة الحاج محمد أمين الحسيني، فوالـلـه كنا نحن في كفة وأعماله ومساعداته لنا في كفة أخرى، كان يحرر الرسائل للملوك والأمراء ورؤساء الدول والأحزاب الإسلامية يطلب فيها المساعدات للثورة، كما ألف لجنة من عدة شخصيات فلسطينية ليسهروا على جمع التبرعات تحت اسم اللجنة المركزية لإغاثة منكوبي سورية». وفي الإطار ذاته يروي حسن الحكيم، أحد رجال الثورة السورية، في مذكراته أن المساعدات التي قدمها

المفتي واللجنة وصلت إلى 50 ألف ليرة ذهبية، ما عدا قيمة السلاح[51].

وكان الحاج أمين الحسيني قد بادر إلى تشكيل «اللجنة المركزية في فلسطين» لإغاثة السوريين برئاسته وعضوية عدد من الشخصيات، من بينها نبيه العظمة، وجمال الحسيني، وعوني عبد الهادي وعادل العظمة. وعندما اضطر سلطان باشا الأطرش إلى مغادرة سورية متوجهاً إلى الأردن ومن ثم إلى السعودية، لجأ معظم السوريين الذين كانوا معه إلى منطقة النبك في الأردن، وهناك تم تشكيل اللجنة السورية العليا بإشراف عادل أرسلان الذي أعطاه المفتي كامل الصلاحيات اللازمة لإغاثة السوريين في تلك المنطقة[52].

ووجد المفتي في انعقاد المؤتمر الإسلامي العام في مكة بتاريخ 6 تموز/يوليو 1926 فرصة سانحة لنصرة الثورة السورية، ونتيجة جهوده جاءت أهم قرارات المؤتمر على الشكل التالي:

ـ استنكار قصف دمشق بالمدافع لمدة 48 ساعة في خريف 1925 والفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسي في سورية من تقتيل الأبرياء ونسف البيوت، وبخاصة في جبل العرب.

ـ قرار يسنده الشرع «ألا يقاتل المسلم المسلم» تحت أي لواء وفوق أي أرض، حيث كان وقتها كثير من المسلمين الأفارقة ضمن الجيش الفرنسي في سورية، وقد أدى القرار إلى فرار كثير من الجنود السنغاليين المسلمين وانضمامهم إلى قوات الثورة السورية[53].

ونتيجة الجهود التي بذلها المفتي في سبيل تأييد الثورة السورية، أرسل شوكت علي ومولانا طاهر سيف الدين القائد الهندي المسلم احتجاجات إلى عصبة الأمم، وقاموا بتقديم معونات إلى السوريين، وبالمثل فعل الزعيم المصري سعد زغلول[54].

([51])العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، ص 45 ـ 46.

([52])Taysir Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , Kingston Press Series; 5 (Princeton, NJ: Kingston Press, 1985), p. 96.

([53])أحمد الأحمد أبو الشيخ، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية، 1924 ـ 1949،» (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1993)، ص 27

([54]) Jbara, Ibid., p. 69.

في المقابل، ومع تصاعد الأحداث والخطر على فلسطين في الثلاثينيات، بدأ اهتمام السوريين بأوضاع الفلسطينيين يظهر أكثر فأكثر، ومع بدء الثورة والإضراب العام في نيسان/أبريل عام 1936، بادر رجال الحركة الوطنية في سورية إلى إظهار دعمهم الكامل للثورة في فلسطين. فمع بداية الأحداث في هذا الشهر أرسل شكري القوتلي، نائب رئيس الكتلة الوطنية السورية، برقية دعم وتأييد إلى أكرم زعيتر جاء فيها: «اعتداءات الصهيونية المتوالية على العرب حجة لنا على فساد وعد بلفور وفشله. اتحاد العرب في سبيل الوطن كفيل بإحباط مؤامرات الصهيونيين ورد اعتداءاتهم، نؤيدكم. أبرقنا للمندوب السامي مشيرين إلى العواقب السيئة للسياسة المشينة في فلسطين[55].

ومع اشتداد الثورة بدأ الشباب السوريون بالتطوع للقتال في فلسطين، وبالفعل فقد دخل المئات منهم، وبخاصة بعد مجيء فوزي القاوقجي على رأس قوة المتطوعين من العراق. وبادر السوريون إلى رد المعاملة بالمثل لإخوانهم الفلسطينيين، فقاموا بجمع التبرعات لنصرة الثورة، وفي 8 أيلول/سبتمبر أذاع شكري القوتلي بياناً دعا فيه الأمة إلى بذل أقصى المعونة لفلسطين[56].

وبعد انتهاء الثورة السورية استمرت علاقة المفتي بالوطنيين هناك، وتجلت صورة التعاون بين الشعبين الفلسطيني والسوري عندما اندلعت الثورة عام 1936، إذ كان رجال الثورة في سورية أول من بادر إلى التطوع والقتال في فلسطين إلى جانب الثوار هناك. وبسبب هذه العلاقة الوثيقة، كانت دمشق الوجهة التي اختارها المفتي حين قرر مغادرة القدس، لأنه كان يعلم أنه سيكون هناك على اتصال دائم بالثورة الفلسطينية. وعندما أخفق المفتي في الذهاب إلى دمشق، تم إنشاء اللجنة المركزية للإشراف على الثورة من دمشق برئاسة محمد عزة دروزة وبتوجيه من المفتي المقيم في بيروت، وما كان إنشاء هذه اللجنة ممكناً لو لم يكن هناك موافقة وتعاون من قبل رجال الحركة الوطنية السورية.

وكان نبيه العظمة، أبرز رجال الحركة الوطنية السورية، قد اختار الإقامة في القدس بعد إبعاده عن دمشق، ومكث هناك إلى أن صدر أمر العفو عن

([55])زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، ص 75.
([56])المصدر نفسه، ص 175.

رجال الحركة الوطنية في شهر نيسان/أبريل 1937. أما سلطان باشا الأطرش، فكان يقيم حينها في منطقة الكرك في الأردن، وعندما تقررت إقامة حفلة وداعية لرجال الحركة الوطنية السورية الذين قرروا العودة إلى دمشق، كان المفتي الحاج أمين الحسيني على رأس وفد الحركة الوطنية الفلسطينية إلى عمان للمشاركة في هذا الاحتفال الوداعي[57].

وبعد فترة قصيرة من العام نفسه، عُقد مؤتمر بلودان في سورية لدعم القضية الفلسطينية، حيث بذل السوريون ما في وسعهم لترتيب وإنجاح المؤتمر. وألقى نبيه العظمة، الذي كان يرأس لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق، كلمة الافتتاح في هذا المؤتمر. وإضافة إلى هذه اللجنة كان قد تم إنشاء مكتب للدعاية في دمشق أيضاً بهدف نشر القضية الفلسطينية إعلامياً.

في عام 1947، تشكلت في سورية جمعية تحت اسم «جمعية تحرير فلسطين»، بهدف نصرة فلسطين والدفاع عنها. وبدأت الجمعية بتلقي طلبات المتطوعين للقتال في فلسطين، وابتدأت معسكرات التدريب تستقبل هؤلاء المتطوعين[58].

ب ـ العلاقة مع لبنان

كما مع سورية، يجمع لبنان مع فلسطين حدود مشتركة، والجنوب اللبناني الذي يشكل الحدود الشمالية لفلسطين معروف بعلاقة شعبه الوثيقة مع الفلسطينيين. وفي الوقت الذي خضعت فيه فلسطين لحكم الانتداب البريطاني، خضع لبنان وسورية لحكم الانتداب الفرنسي.

تعاطف الشعب اللبناني مع الفلسطينيين، وكانت درجة هذا التعاطف تزداد كلما ازدادت الأوضاع خطورة في فلسطين. وكان كثير من شباب فلسطين، وبخاصة أبناء الطبقة الميسورة، يأمّون بيروت لمتابعة دراستهم في الجامعة الأميركية هناك، فيجتمعون بأبناء لبنان وعدد من أبناء الأقطار العربية الأخرى، ما كان يزيد من وعي أبناء الوطن العربي بأهمية الخطر الذي تواجهه فلسطين من الصهيونية والانتداب.

([57])المصدر نفسه، ص 291.

([58])ممدوح رحمون، «ذكريات من جراح الماضي،» المنابر ، العددان 89 ـ 90 (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1998).

وتحدثت صحيفة النهار البيروتية عن إضراب المدن السورية واللبنانية في شهر أيار/مايو تضامناً مع فلسطين، وجاء التعليق على هذا التضامن على أنه «دليل من جملة الأدلة على وحدة الشعور بين الأقطار العربية ومصداق لما جاء في كتاب لرئيس الجمهورية من أن البلدين الشقيقين لبنان وفلسطين يبقيان دائماً «ووجه الواحد مداراً نحو الآخر»[59].

كانت المنطقة الجنوبية من لبنان الأكثر تأثراً بأوضاع فلسطين، وذلك بحكم الجوار والحدود المشتركة، وكانت تلك المنطقة المعبر الذي يلجأ إليه الوطنيون لتهريب السلاح والعتاد والثوار إلى فلسطين. فمثلاً، في أثناء ثورة 1936، كانت منطقة بنت جبيل تنشط بالمظاهرات والإضرابات والاعتصامات، كما كانت قاعدة للتسليح، وما زالت شخصيات الحاج أمين الحسيني وفوزي القاوقجي وأكرم زعيتر وأبو إبراهيم الكبير وأبو إبراهيم الصغير، بقاماتهم وتحركاتهم، ماثلة في ذاكرة الكبار من أبناء البلدة الذين كانوا صبيان تلك المرحلة. واستمرت بنت جبيل مركزاً للسلاح والذخيرة المهربة إلى فلسطين، وبخاصة في النصف الثاني من الأربعينيات، وعندما سقطت فلسطين، شكلت بنت جبيل بأهاليها ملجأ للفلسطينيين المهاجرين من ديارهم، وقد ظلت البلدة موطن المئات من عائلات الجليل حتى مُنع هؤلاء في منتصف الخمسينيات من الإقامة في مناطق تقارب ما بين الفلسطينيين وحدود فلسطين[60].

ويتحدث أحمد عبد الرحيم، وهو أحد وجهاء مدينة يافا ومن أنسباء عائلة الحسيني، عن عمليات تهريب الأسلحة التي كانت تتم عبر لبنان إلى فلسطين بطلب من المفتي في أثناء ثورة عام 1936، ويذكر إحدى هذه العمليات التي تمت عبر مرفأ مدينة طرابلس بتسهيل من السيد عبد الحميد كرامي الذي كتب إلى أحد أتباعه في المرفأ رسالة جاء فيها: «أبلغني سيدي ومولاي الحاج أمين الحسيني أن بضاعة وصلت إلى المرفأ، فاذهبوا لإحضارها»[61].

أما علاقة الحاج أمين الحسيني بلبنان، فقد توطدت بعد لجوئه إلى بيروت عام 1937، إذ قبل ذلك كان الحاج أمين الحسيني يلقى احتراماً من

([59])النهار ، 1936/5/13.

([60])منذر جابر، «بنت جبيل تبحث عن إداراتها وشوارعها،» (18 حزيران/يونيو 2004)، ومتوفرة على الموقع:

(http://www.bintjbeil.com)

([61])انظر المقابلة التي أجريت مع أحمد عبد الرحيم في بيروت بتاريخ 3 آب/أغسطس 1997.

الشعب اللبناني بوصفه مفتياً وقائداً للحركة الوطنية في فلسطين. كانت المظاهرات الشعبية التي قام بها اللبنانيون احتجاجاً على طلب البريطانيين تسليم الحاج أمين الحسيني إليهم ومطالبة بإبقائه في بيروت أولى بوادر توثيق العلاقة بين الحاج أمين الحسيني واللبنانيين. وأتت هذه المظاهرات دلالة على المكانة التي يحتلها مفتي فلسطين عند الشعب اللبناني، ولم يقتصر الأمر حينها على الشعب فحسب، بل إن عدداً من السياسيين اللبنانيين أيضاً كانوا في مقدمة زواره في بيروت، ومنهم رياض الصلح الذي كانت تجمعه بالحاج أمين الحسيني علاقة جيدة منذ أيام المؤتمر الإسلامي العام الذي كان رياض الصلح من بين حضوره.

في أثناء إقامة الحاج أمين الحسيني الأولى في لبنان التي امتدت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما اضطر إلى المغادرة بسبب مضايقة الفرنسيين له، استطاع أن يوثق علاقته بمختلف الجهات اللبنانية، وأن يجمع حوله دعم اللبنانيين لقضية فلسطين وشعبها. وربما لهذا السبب كان لبنان الدولة التي استقر فيها الحاج أمين الحسيني في ما بعد.

خلال تطورات القضية الفلسطينية، كانت مختلف الأحزاب والفئات اللبنانية تساند الفلسطينيين وتدعم نضالهم ضد الصهيونية والانتداب، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن كثيراً من هذه الفئات شارك الفلسطينيين في ثوراتهم ضد الانتداب، وبخاصة في العام 1936 وفي حرب فلسطين عام 1948.

(1) مع الحزب السوري القومي الاجتماعي : يعتبر هذا الحزب من أبرز الأحزاب اللبنانية التي ظهرت في القرن الماضي، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا. وقد انتشرت أفكار الحزب عبر زعيمه أنطون سعادة الذي أعدمته الحكومة اللبنانية في العام 1949.

ناصر الحزب القومي السوري القضية الفلسطينية، وقد عُرفت أفكار الحزب في فلسطين عن طريق الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت وتأثروا بأفكار أنطون سعادة الذي كان أستاذاً جامعياً في الثلاثينيات من القرن الماضي. لكن الحزب لم ينجح في إقامة علاقات جيدة مع الحاج أمين الحسيني، فقد جمع أكثر من لقاء بين المفتي وأنطون سعادة، إلا أنه لم ينتج من هذه اللقاءات شيء مثمر، وساءت

العلاقات أكثر بين الطرفين في العام 1947 عندما طلب الحزب سلاحاً من المفتي ليقاتل في فلسطين فرفض المفتي طلبه[62].

إلا أن توتر العلاقات مع الحاج أمين الحسيني لم يمنع الحزب من القتال في فلسطين، إذ ذكرت مجلة الموقف الناطقة باسم الحزب أن مقاتلي الحزب قاتلوا في فلسطين منذ ثورة 1936، حيث سقط منهم عدد من الشهداء. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 1947 رد زعيم الحزب أنطون سعادة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، فاعتبره باطلاً ووضع حزبه في حالة حرب من أجل فلسطين، وفتح باب التطوع للقتال. وبالفعل فقد قاتل القوميون في العام 1948 في فلسطين تحت لواء فرقة الزوبعة. وبعد نهاية الحرب، أعلن سعادة في 1 حزيران/يونيو 1949 أنه يعدّ العدة العسكرية لمحاربة إسرائيل[63].

(2) مع حركة القوميين العرب : نشأت حركة القوميين العرب في لبنان، وكانت مبادئها تدعو بالإجمال إلى التحرر من الاستعمار وقيام دولة قومية عربية. وكان من أبرز شخصيات هذه الحركة قسطنطين زريق، كاظم الصلح، تقي الدين الصلح، عادل عسيران، فؤاد زين الدين، فؤاد مفرج، وشخصيات كثيرة غيرهم.

في فلسطين، حمل عدد من الطلاب الفلسطينيين الذين درسوا في لبنان أفكار الحركة معهم، ونشأ فرع لها بين هؤلاء الطلاب. وكان أبرز هؤلاء من الفلسطينيين واصف كمال، وعز الدين الشوا، وممدوح السخن وفريد يعيش. واللافت أن أصحاب هذه الأسماء من المناضلين المعروفين على الساحة الفلسطينية خلال سنوات الانتداب.

تعاون الحاج أمين الحسيني، عبر هذه الشخصيات، مع حركة القوميين العرب، وبخاصة في الفترة اللاحقة لخروجه من فلسطين، إذ كان عز الدين الشوا من أقرب المقربين إليه خلال إقامته في لبنان، ومن ثم في العراق، وكذلك بالنسبة إلى واصف كمال الذي توطدت علاقته في المفتي في تلك الفترة أيضاً.

(3) مع حزب الكتائب اللبنانية : يعتبر هذا الحزب من أكبر أحزاب

([62])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 469 و498.

([63])رد على افتتاحية مجلة الشراع ، مجلة الموقف ، بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2004، على موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي:

(www.ssnp.net)

الطائفة المسيحية في لبنان. وقد نشأ هذا الحزب خلال الانتداب الفرنسي على لبنان برئاسة بيار الجميل. أما اللافت في الأمر فكان العلاقة الودية التي جمعت بين بيار الجميل والحاج أمين الحسيني في أثناء إقامته في لبنان، وخصوصاً أن المفتي اختار الإقامة في منطقة الذوق وهي منطقة مسيحية. وتعكس علاقة الحاج أمين الحسيني بحزب الكتائب علاقته الجيدة بأبناء الطائفة المسيحية في لبنان من خلال رموزها الدينية والسياسية.

يذكر أحد المصادر المقربة من الحاج أمين الحسيني أن الشيخ بيار الجميل كان يحرص على زيارة الحاج أمين الحسيني في منزله وعلى مكالمته هاتفياً في أحيان كثيرة. ويتحدث السيد حسن أبو رقبة، وهو أحد الذين لازموا الحاج أمين الحسيني فترة طويلة في لبنان، عن علاقة الحاج أمين الحسيني بحزب الكتائب بعد خروجه من فلسطين، فيذكر أن حزب الكتائب وبأمر من الشيخ بيار الجميل كان يؤمّن الحراسة للحاج أمين في أثناء إقامته في منطقة الذوق، حتى أن الشيخ بيار أخبر المفتي شخصياً أن الكتائب يحرسون كل الطرق بحيث لا يتمكن أحد من الإنكليز أو اليهود من اغتياله، كما أبلغه أنهم يؤمنون له طريقاً سرياً خلفياً كي يجتمع بمن يريد من الشخصيات، وقد بلغت المودة بين الرجلين حداً كبيراً.

ويذكر السيد أبو رقبة أنه عندما سقط أول شهيد لبناني في سبيل فلسطين في عهد الثورة في الستينيات، خليل الجمل، اتصل الشيخ بيار بالمفتي، وقال له: «هذا شهيدنا وشهيدكم»، ثم طلب من المفتي أن يرافقه لعزاء أهل الشهيد. وعندما وصل الجثمان أوعز الشيخ بيار إلى حزبه باستقبال الجثمان طول الطريق المؤدية إلى منزل الشهيد في منطقة المنصورية وقرع الأجراس[64].

يدل هذا على أن الحاج أمين الحسيني كان يحظى باحترام وثقة الشعب اللبناني بطوائفه كافة، وكان المفتي يعمد إلى جمع أكبر عدد من الشخصيات اللبنانية من مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية في منزله في شهر رمضان وفي ذكرى الإسراء والمعراج[65].

وفي إطار الحديث عن حرص الحاج أمين الحسيني على التواصل مع

([64])انظر المقابلة التي أجريت مع السيد حسن أبو رقبة في بيروت بتاريخ 13 أيار/مايو 2000.
([65])المصدر نفسه.

الجانب المسيحي، يستشهد الكاتب اللبناني ميشال شيحا بما بذله المفتي على هذا الصعيد في يوميات كتبها بتاريخ 29 آذار/مارس 1947، فيقول: «منذ أيام، في القاهرة، حظي مراسل جريدة التلغراف اللبنانية، التي تصدر بالعربية، بمقابلة مفتي فلسطين الأكبر. وقد نوّه المفتي الأكبر بأقوال شديدة الوقع، متعلقة بصلات البلاد العربية والفاتيكان. قال الحاج أمين الحسيني: «أعلل النفس بأن أرى البلدان العربية جمعاء مسارعة إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الفاتيكان، على نحو ما فعل لبنان، إذ إنني أعلم ما لهذا التمثيل من كبير الشأن في تطوير القضية الفلسطينية تطويراً ملائماً... إن دعم قداسته لمطاليب فلسطين يعني مساندة أربعماية مليون كاثوليكي في العالم...؛ ثم ألمع الحاج إلى الموقف الصُراح الذي وقفه قداسة المثلث الرحمات البابا بيوس الحادي عشر في ما هو منوط بفلسطين، وأكد على اقتناع بأن قداسة البابا بيوس الثاني عشر الآن يقتفي أثر سلفه، فكراً وعملاً»[66].

ويعلق شيحا على تصريحات المفتي قائلاً: «هذا ما أعرب عنه عقل نيّر، هذا ما تفوه به رجل دولة فالحاج أمين الحسيني الذي يمحضه لبنان بأسره شعور المودة والاحترام العميق، قد أظهر مجدداً أنه يعرف حقائق هذا الزمان معرفة خارقة. والذي يتمناه لفلسطين، مسقط رأسه، نتمناه. ولا نألو نبحث معه عن الوسائل، حتى ينتصر الحق في فلسطين، الحاج أمين الحسيني رجل خبر الدهر، وقائد رحيب الفكر، كبير الفؤاد، يزدان بمكرمتين اثنتين: حكمة وبصيرة تعزان جانبه، وتعزان معه جانب الإسلام بأسره»[67].

2 ـ علاقة الحاج أمين الحسيني بحركة الإخوان المسلمين في مصر

كانت حركة الإخوان المسلمين في مصر من أهم وأبرز الحركات التي ربطتها بالحاج أمين الحسيني وبالقضية الفلسطينية علاقات وثيقة جداً، انطلاقاً من المنظور الإسلامي الديني التي قامت عليه الجماعة.

قامت حركة الإخوان المسلمين في مصر في أواخر العشرينيات من القرن الماضي على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا الذي كان يرى فيها نواة لإعادة

([66])ميشال شيحا، فلسطين ، ترجمه إلى العربية أنطون غطاس كرم (بيروت: مؤسسة ميشال شيحا، 1994)، ص 32-35.

([67])المصدر نفسه.

فكرة الخلافة الإسلامية التي كانت سقطت رسمياً عام 1924، لكنه رأى إمكانية تأسيس كيان بديل منها، وكان على قناعة أن أفضل صورة لهذا الكيان أن يبدأ من الشعوب، وليس من الحكومات التي لم يكن يعوّل عليها كثيراً في إصلاح حال الأمة الإسلامية. لهذا، وبمجرد أن بدأت جماعته تستقر قواعدها، قام الشيخ البنا بتأسيس قسم خاص أسماه «قسم الاتصال بالعالم الإسلامي»، بهدف إنشاء فروع للجماعة خارج مصر والتواصل مع الشخصيات والتيارات القريبة من أفكار جماعته، ومن هذا القسم بدأت كل علاقات الإخوان واتصالاتهم في أنحاء العالم كله. وخلال سنوات قليلة، استطاع هذا القسم ربط جماعة الإخوان المسلمين بالعالم، وتأسيس عدد كبير من تنظيمات الإخوان في العالم الإسلامي، من أندونيسيا إلى المغرب، ومن الصومال إلى سورية[68].

من هذا المنطلق، بدأت علاقة الإخوان المسلمين بقضية فلسطين، حيث كانت البداية عندما أرسل الشيخ حسن البنا أحد كتبه هدية إلى الحاج أمين الحسيني عام 1927، وتلا ذلك رسائل وزيارات متبادلة. وعندما قرر البنا نشر دعوته خارج مصر، قام بإرسال أول وفوده إلى فلسطين وسورية ولبنان عام 1935 برفقة الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي، وبوصول الوفد إلى القدس قام بزيارة المفتي الذي رحب به، وزوده بخطابات توصية لرؤساء الهيئات والجماعات في البلدان التي سيزورها الوفد[69]. ومنذ ذلك الوقت توطدت العلاقة بين الحاج أمين الحسيني وأركان الجمعية.

عند اندلاع الثورة في العام 1936، كانت حركة الإخوان المسلمين أبرز المتحركين على الساحة المصرية لنصرة الفلسطينيين، وذلك عبر الخطابة في المساجد والصحافة وجمع التبرعات، كما قام الإخوان بطبع منشورات تهاجم الإنكليز والدعوة إلى مقاطعة اليهود[70]. وبعد دخول الإضراب شهره الثاني، أخذت ردات الفعل تزداد في الشارع المصري، فبدأت جمعيات أخرى إلى جانب الإخوان المسلمين، كالشبان المسلمين واتحاد الأزهر واتحاد المرأة العربية بإصدار مناشير واعتراضات ضد السياسة البريطانية في فلسطين، ثم

([68])مستقبل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين،» ديوان العرب (حزيران 2004)، .

([69])العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية ، ص 86 ـ 89.

([70])المصدر نفسه..

قامت هذه الجمعيات بحملة تبرعات لصالح ضحايا فلسطين. وللغاية نفسها، تم تشكيل اللجنة العليا لإعانة منكوبي فلسطين، وهي لجنة ضمت عدداً من السياسيين المصريين، وأحد نواب حزب الوفد، ومحمد حسنين هيكل، المحرر في جريدة السياسة آنذاك[71].

وقامت هذه الجمعيات بخطوة مهمة عندما سعت إلى كسب دعم الأقباط في مصر، فقام حسن البنا، زعيم الإخوان المسلمين، بزيارة بطريرك الأقباط طالباً منه الانضمام إلى لجنة المساهمات والتبرعات لصالح الفلسطينيين[72]. وقد أوضح البنا للبطريرك أن القتال في فلسطين ليس جهاداً إسلامياً فحسب، بل له طابع وطني وعربي أيضاً، لأن المسلمين والمسيحيين، على السواء، يحاربون ويبذلون دمهم فيها[73].

في العام 1939، عندما قامت القوات الفرنسية بملاحقة قادة الثورة الفلسطينية في سورية، طلب الحاج أمين الحسيني من هؤلاء القادة اللجوء إلى الحركة الإسلامية، فلجأ أربعة منهم إلى دار الأرعم في حلب، وقام الشيخ عادل دباس بإخفائهم في إحدى المزارع لمدة طويلة. كذلك الأمر، عندما وصل المفتي إلى مصر عام 1946 هارباً من فرنسا، حرص الإخوان المسلمون على توثيق الصلة به من خلال الزيارات والاستشارات المتبادلة بين المفتي وحسن البنا[74].

استمر الدعم الشعبي المصري للفلسطينيين طوال فترة الثورة، وعندما اندلعت الحرب في العام 1948، قامت معظم الجمعيات وعلى رأسها الإخوان المسلمون، بإرسال متطوعين للقتال في فلسطين. وقد نشط الإخوان المسلمون في فتح المعسكرات ودعوة الشباب إلى حمل السلاح والاتصال بالمجاهدين العرب لمدهم بالسلاح، وعندما رفضت حكومة النقراشي طلبهم بإدخال أفواج منهم إلى الجزء الشمالي من صحراء النقب، قامت مجموعات منهم بالتسلل إلى فلسطين من سيناء، وبدأوا القتال الفعلي

([71])Thomas Mayer, Egypt and the Palestinian Question, 1936-1945 (London: British Library, 1980), pp. 41-45.

([72])المصدر نفسه

([73])ربعي المدهون، «الحركة الإسلامية في فلسطين، 1928 ـ 1987،» شؤون فلسطينية ، العدد 187 (تشرين الأول/أكتوبر 1988)، ص 10 ـ 50.

([74])المصدر نفسه

ومهاجمة المستعمرات اليهودية في شهر شباط/فبراير 1948[75].

3 ـ الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية في تونس

بقدر ما كانت دول المغرب العربي بعيدة جغرافياً عن فلسطين كانت هذه الدول قليلة الاحتكاك بأحداث الوطن العربي بشكل عام. فهذه الدول كانت تخضع للاحتلال، حيث كانت فرنسا تحتل تونس والجزائر والمغرب، وإيطاليا تسيطر على ليبيا. وكانت شعوب هذه البلدان منشغلة بأحوالها الداخلية، بعيدة نسبياً عمّا يجري في باقي أنحاء الوطن العربي. وهذا الأمر يعود في جزء منه إلى سياسة الاحتلال التي كانت تهدف إلى تجزئة الوطن العربي، وإلى عدم وجود وسائل إعلامية فاعلة في تلك الأيام.

بدأت علاقة الحاج أمين الحسيني بالشعب التونسي من خلال العلاقة الوثيقة التي ربطته بالشيخ عبد العزيز الثعالبي، وهو واحد من قادة الحركة الوطنية في تونس الذين استندوا إلى الإسلام في مفهومهم للجهاد على خطى الإمام محمد عبده ومحمد رشيد رضا ونهجهما، وعلى هذه القاعدة الإسلامية المشتركة التقى الثعالبي مع مفتي فلسطين.

كان لهذه العلاقة أثرها الكبير في العلاقات بين شعبي فلسطين وتونس، إذ قبلها لم تكن الصحافة التونسية أو الحركة الوطنية التونسية تهتم كثيراً بالشأن الفلسطيني، فكان أن ساهمت زيارات الثعالبي إلى فلسطين في دفع الوعي الوطني والقومي في تونس باتجاه القضية الفلسطينية[76].

أما الأمر الآخر الذي كان له دور في نشر القضية الفلسطينية، فكان المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في القدس عام 1931 بدعوة من المفتي. فبعد المؤتمر أخذت القضية الفلسطينية مكانة كبيرة في الوعي السياسي العربي، وصارت الصحافة التونسية تهتم بما يدور في فلسطين، وأخذت الصحف هناك ترد على بعض الصحف الصهيونية التي كانت تصدر في فلسطين، وكان المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في براغ عام 1933 موضع

([75])طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، 1945 ـ 1952 ، مراجعة وتقديم جديد، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 260.

([76])أبو الشيخ، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية، 1924 - 1949،» ص 70.

تعليق كبير من الصحافة التونسية. وامتد الأمر إلى الأحزاب، حيث أخذ الحزب الدستوري وجمعية الشبان المسلمين في إحياء ذكرى شهداء فلسطين الثلاثة الذي استشهدوا عام 1930، وفي شهر حزيران 1936 تم تأسيس لجنة إغاثة منكوبي فلسطين التي قامت بطبع قصاصات الدعاية وجمع التبرعات، واتصلت بالحاج أمين الحسيني عن طريق الشيخ الصادق بسيس[77].

الجدير ذكره هنا أن بلاد المغرب العربي، وبخاصة تونس كانت مفتوحة أمام الدعاية الصهيونية في العشرينيات قبل أن يبدأ الاهتمام التونسي الفعلي بقضية فلسطين. وهذا يعود إلى وجود عدد لا بأس به من اليهود في عداد سكان هذه البلدان، ومن هنا جاء اهتمام الحركة الصهيونية للفت أنظار سكان المغرب العربي من اليهود.

في عام 1924 قام الداعية الصهيوني إبراهام المالح رئيس تحرير صحيفة دوار هايوم بزيارة إلى تونس، واجتمع هناك بعدد من علمائها شارحاً لهم قضية فلسطين وهدف الصهيونية من محاربة الفلسطينيين. إلا أن الأمر كان مغايراً عندما قام جابوتنسكي بزيارة مماثلة إلى تونس في شهر آذار/مارس من عام 1932 إذ جوبه بحملة عنيفة مضادة، وفي العام نفسه، زار لويس هالبورن، مبعوث الصندوق التأسيسي اليهودي، فرع فرنسا، تونس بهدف إلقاء محاضرة بعنوان «الحقيقة الفلسطينية»، لكنه قوبل أيضاً بحملة عنيفة من قبل التونسيين، أدّت إلى إلغاء هذه المحاضرة[78].

يعود التغيير الواضح في الوعي العربي التونسي وفي بلاد المغرب العربي إلى الجهود المكثفة التي بذلها الحاج أمين الحسيني في سبيل نشر قضية فلسطين في العالمين العربي والإسلامي.

ثالثاً: علاقة الحاج أمين الحسيني بالزعماء العرب والجامعة العربية

إذا كانت العلاقات الحسنة جمعت بين الحاج أمين الحسيني والشعوب العربية من خلال مناصرة هذه الشعوب لقضية فلسطين، فإن علاقة المفتي مع

([77])المصدر نفسه، ص 82 و88.

([78])المصدر نفسه، ص 71 و83- 84.

بعض زعماء الدول العربية لم تكن كذلك. فقد جمعت الحاج أمين الحسيني بعدد من الزعماء علاقات حسنة، ومع البعض الآخر علاقات عادية، ومع آخرين كانت العلاقة سيئة، وبخاصة مع الملك عبد الـلـه. ونتوقف في هذا المبحث عند علاقة الحاج أمين الحسيني بالعراق والأردن والجامعة العربية.

1 ـ الحاج أمين الحسيني والعراق

خضع العراق كغيره من الدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى للانتداب البريطاني، وفي الثلاثينيات تم توقيع معاهدة بين العراق والسلطات البريطانية، وأصبحت العراق أول دولة عربية تدخل عصبة الأمم.

كان تعاطف العراقيين شعباً وحكومة مع الفلسطينيين واضحاً، وخصوصاً في فترة تولي ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء العراقية، فكانت أكثر المساعدات التي وصلت إلى فلسطين خلال ثورة 1936 تأتي من العراق. وعلى الرغم من أن نوري السعيد الذي كان يتولى وزارة الخارجية حينها، كان معارضاً بشدة لكل عمل من شأنه إزعاج بريطانيا، إلا أن ياسين الهاشمي استمر في دعمه للثوار الفلسطينيين بالمال والسلاح والعتاد والمتطوعين مستغلاً وجود أخيه طه الهاشمي في رئاسة أركان الجيش العراقي[79].

وازدادت المساعدات العراقية مع التحضير لدخول فوزي القاوقجي إلى فلسطين، إذ أصدر رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في شهر حزيران من العام 1936 تعليماته السرية إلى بعض متصرفي الألوية في منطقة الفرات الأوسط، أمرهم فيها بتسهيل مهمة القاوقجي، ليتمكن من جمع الأسلحة والأعتدة بمعونة العشائر، كما صدرت الأوامر إلى دائرة الجمارك في الرمادي بعدم تفتيش السيارات الذاهبة إلى سورية وفلسطين. يروي أحد ضباط الجيش العراقي، صلاح الدين الدباغ، أنه كان وعدد من الضباط العراقيين يقومون بإمداد الثوار بما تيسر لديهم من سلاح وعتاد، وأنه كان يقوم بتسليمها شخصياً إلى عز الدين الشوا. أما في ما خص المساعدات التي قدمت للقاوقجي، فيقول الدباغ: «قمت بتجهيز فوزي القاوقجي سراً بألف بندقية ومئة ألف طلقة وألف حقيبة وتجهيزات أخرى مما يحتاج إليه الجنود وقد تسلمت السلاح

([79])صباح علي غالب، محمد أمين الحسيني ودوره في أحداث مايس 1941 في العراق (بغداد: كتاب الاتحاد، 1990)، ص 26.

والعتاد المذكور بتوقيعي وبموافقة طه الهاشمي على أنها إمدادات لعشائر الحدود في منطقة الفرقة الثالثة. ثم سلمتها إلى فوزي القاوقجي مع مقدار من الدنانير بحضور المجاهد، أستاذي، عادل العظمة»[80].

وعندما اضطر الحاج أمين الحسيني إلى مغادرة بيروت هرباً من الفرنسيين، اختار بغداد وجهة له هذه المرة. لكن الوصول إلى بغداد لم يكن بهذه السهولة، وخصوصاً أن البريطانيين والفرنسيين كانوا قد اتفقوا لأسباب أملتها ظروف الحرب عام 1939، وعقدوا العزم على اعتقال المفتي. ومرة جديدة كانت عملية السفر إلى بغداد مليئة بالمخاطر، كما حدث عندما قرر المفتي الخروج من القدس.

كان الفرنسيون يحاصرون منزل الحاج أمين الحسيني في منطقة الذوق، وكان المفتي من جهته قد شعر بأنهم ينوون اعتقاله في حال خروجه من المنزل، فقرر مغادرة لبنان. وتروي ابنة الحاج أمين الحسيني كيف تمكن والدها من الخروج من المنزل بدون أن ينتبه الفرنسيون إلى ذلك. ففي صباح أحد الأيام، غادرت زوجة المفتي المنزل مع أولادها بحجة الذهاب إلى المدرسة كالمعتاد، ولكنها قبل الذهاب أوعزت إلى العاملين في المنزل بعدم إيقاظ المفتي من نومه، ليتمكن من نيل قسط من الراحة. وهكذا خرجت الزوجة والأولاد من دون أن يثيروا شكوك الفرنسيين، أما المفتي فقد تمكن بمرافقة عز الدين الشوا من مغادرة المنزل ليلاً من باب جانبي في ثياب البدو، بينما ظن من في المنزل أنه لا يزال نائماً في غرفته ولم يغادرها.

كانت رحلة المفتي الجديدة أكثر مشقة من سابقتها، إذ كان عليه أن يجتاز الحدود اللبنانية إلى سورية ومن ثم إلى العراق، وهي مسافة طويلة استغرقت مسيرة يومين، إلى أن تمكن المفتي والشوا من الوصول سالمين إلى بغداد. وكان الحاج أمين الحسيني قد أرسل شخصاً من قبله يعلم المسؤولين العراقيين نيته القدوم إلى العراق.

بعد وصول المفتي قام بزيارة البلاط الملكي حيث استقبله الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله ورشيد عالي الكيلاني، رئيس الديوان، إضافة إلى نوري السعيد رئيس الوزراء. وأقام الحاج أمين الحسيني مع عائلته في

([80])المصدر نفسه، ص 28.

العراق، فكان موضع ترحيب هناك، في ما عدا البريطانيين الذين بادروا إلى الاحتجاج لدى حكومة العراق.

أما الحكومة البريطانية، فكانت أكثر قلقاً من نوري السعيد بسبب لجوء المفتي إلى بغداد، فلا شك في أن الإنكليز لم يرحبوا بلجوء الحاج أمين الحسيني إلى بغداد، فقد خلق لهم ما أرهقهم من المشاكل في فلسطين، ولهذا توقعوا أن يعاود نشاطه المعادي لهم في بغداد، فاحتاطوا لذلك ببث الجواسيس ورصد تحركاته. لكن تعاطف قادة الجيش العراقي معه وتأييدهم لأفكاره شكّل حماية للمفتي، ومنع نوري السعيد من الإقدام على إبعاده تنفيذاً لرغبة السفارة البريطانية[81].

عام 1941، قامت مواجهة بين العراقيين والقوات البريطانية، عرفت «بثورة رشيد عالي الكيلاني» الذي كان رئيساً للوزراء حينها. وتجمع معظم المصادر التي تناولت تلك الفترة على دور الحاج أمين الحسيني في السياسة العراقية حينها.

حاول المفتي أن ينبّه العراقيين إلى أهمية دور المخابرات في الحكم، وذلك بحكم خبرته في التعامل مع الإنكليز. يذكر المفتي أنه لفت نظر طه الهاشمي، وزير الدفاع العراقي آنذاك، إلى ضرورة إنشاء إدارة مخابرات قوية. وكانت دهشة المفتي كبيرة عندما علم من الهاشمي أنه على الرغم من مضي عشر سنوات على استقلال العراق، إلا أنه لم يتم تأسيس إدارة مخابرات لا عسكرية ولا مدنية، لهذا اقترح الحاج أمين الحسيني عليه إنشاء مثل هذا الجهاز الذي لا غنى عنه لأي حكومة.

ويركز المفتي على دور جهاز المخابرات في عملية القيادة والحكم مستشهداً بالرسول (صلى الـلـه عليه وسلم) الذي كان يأخذ الحيطة والحذر، ويبث العيون والأرصاد لمعرفة أخبار الأعداء ويتتبع أخبارهم وحركاتهم، كما فعل في غزوتي بدر والخندق.

على الرغم من الترحيب الكبير الذي لقيه المفتي بشكل خاص، وبشكل عام رجال الحركة الوطنية الفلسطينية الذين اضطروا إلى اللجوء إلى العراق، ومن المسؤولين العراقيين، إلا أن هذا الأمر لم يكن ينطبق على جميع رجال

([81])المصدر نفسه، ص 59.

السلطة في العراق. وكان الحاج أمين الحسيني يعي هذا الأمر تماماً، لكنه كان يتعامل مع هذه المعطيات بحذر شديد، إذ كان يدرك أن بعض الساسة العراقيين، وخصوصاً أولئك المؤيدين لبريطانيا، لم يكونوا على استعداد للتضحية بعلاقاتهم في سبيل شيء آخر، وكان على رأس هؤلاء نوري السعيد.

كان نوري السعيد نموذجاً للساسة الذين يؤمنون بأن الدول الضعيفة لا يمكنها أن تحقق شيئاً من دون مساندة الدول الكبرى، من هنا كان حرصه على إقامة علاقات قوية مع الإنكليز يقيناً منه أن محاربتهم أو معارضتهم لن تجدي نفعاً.

برز دور نوري السعيد في القضية الفلسطينية عام 1936، عندما تدخل مع ملك الأردن والملك السعودي بهدف تهدئة الأوضاع. أما نشاطه الأبرز على هذا الصعيد فكان اجتماعه في شهر حزيران/يونيو 1936 برئيس الوكالة اليهودية، حاييم وايزمن، وذلك بتكليف من رئيس الوزراء العراقي ياسين الهاشمي، لكن الاجتماع لم يؤد إلى نتيجة تذكر.

عندما وصل الحاج أمين الحسيني إلى بغداد في تشرين أول/أكتوبر 1939، كان نوري السعيد رئيس الوزراء حينها في عداد المستقبلين. وعلى الرغم من أن المفتي لجأ إلى العراق هرباً من البريطانيين والفرنسيين، إلا أن نوري السعيد كان يعتقد أن الفرنسيين هم من ساعد الحاج أمين الحسيني على الخروج من لبنان، الأمر الذي جعل المفتي يؤكد له أن الفرنسيين لو علموا بالأمر لحالوا دون سفره من لبنان. ويؤكد المفتي أن علامات القلق كانت ظاهرة على محيا نوري السعيد بسبب وصول الحاج أمين الحسيني إلى بغداد، على الرغم من مظاهر حسن الاستقبال والترحيب التي أبداها[82].

الواقع أن الحيرة والقلق استحوذا على نوري السعيد بسبب وصول المفتي إلى بغداد، إذ كان يعتقد أن وجوده هناك ينطوي على إخلال بمعادلة السلم الأهلي الهش في العراق، وكان يخشى أن يصبح المفتي مصدر اضطراب سياسي في البلاد. من هنا كان تصميم نوري السعيد على إلزام المفتي بخط أحمر لن يتخطاه أبداً، فاقترح عليه إصدار بيان يشدّد فيه على عدم رغبته في الانخراط في التجاذبات السياسية، والامتناع عن التدخل في

([82])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 51.

الشؤون الداخلية العراقية. لكن المفتي لم يكن مستعداً للاستجابة إلى رغبة نوري في هذا الشأن[83].

يروي أحد ضباط الجيش العراقي، العقيد الركن صلاح الدين الدباغ، أن نوري السعيد قد تضاعف همه بسبب قدوم المفتي، حتى أنه كان يكفهر كلما طرق سمعه اسم المفتي أو جاء ذكره في أثناء الاجتماعات التي كانت تتم في داره، ويتابع الدباغ: «ثم تأكد لدينا فيما بعد أن ما بين نوري والمفتي من خلاف ليس له حل وأن لا ائتلاف بينهما، ذلك أن نوري يريد أن يكون متبوعاً لا تابعاً، ويريد أن تكون الكلمة له دائماً وأبداً»[84].

بذل نوري السعيد جهوداً لدى البريطانيين أملاً في إخراج المفتي من العراق، وفي هذا الصدد اجتمع بالسفير البريطاني في بغداد في شهر كانون الثاني/يناير 1940، مستعرضاً معه الأخطار المترتبة على بقاء الفلسطينيين في العراق على الأمن والسلام في المملكة، وأشار إلى أن عدداً منهم أعرب عن رغبته في العودة، لكنهم يخشون الاعتقال بسبب عدم شمولهم العفو الذي أصدره المندوب السامي في فلسطين مطلع العام 1939، وكان اهتمام نوري السعيد بعودتهم شديداً لأن هذه العودة ستساعد بحسب اعتقاده على إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق[85].

لكن الأمور لم تسر بحسب ما اشتهى نوري السعيد، فلم تلق مساعيه أذناً صاغية لدى البريطانيين، وبقي الفلسطينيون في العراق، وجاءت ثورة عام 1941 لتزج بالفلسطينيين وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني في هذه الأحداث.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، أخذت بريطانيا تطلب من الدول التي ترتبط معها بمعاهدات أن تعلن الحرب على دول المحور، وكان العراق من بين هذه الدول. وقد استجابت الحكومة العراقية، فأعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، لكن الأمور تعقدت عندما طلب البريطانيون من العراق قطع

([83])زهير المخ، «قراءة في الوثائق البريطانية، نوري السعيد والقضية الفلسطينية 1936 ـ 1943 «حدود الحقبة العراقية»،» رؤية (27 كانون الثاني/يناير 2004)، ص 12 ـ 13، على موقع السلطة الوطنية الفلسطينية على الإنترنت:
(www.sis.gov.ps/Arabic/roya/)

([84])صلاح الدين الدباغ، مذكرات من رواد العروبة، الشهيد العقيد الركن، صلاح الدين الدباغ (بغداد: [مكتبة اليقظة العربية، د. ت.])، ص 139.

([85])المخ، المصدر نفسه، ص 13.

العلاقات مع إيطاليا التي أعلنت بدورها الحرب على إنكلترا. لكن العراقيين تمسكوا بموقفهم الرافض، فلجأ البريطانيون إلى التلويح باستخدام القوة.

في هذه الأثناء كان أركان السلطة العراقية منقسمين بين مؤيد ومعارض، فكان الوصي على العرش عبد الإله ونوري السعيد إلى جانب المطالب البريطانية، بينما كان رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ومعه ضباط الجيش في الجانب المعارض. ومن هنا جاء اتهام المفتي بأنه كان وراء تشجيع رشيد عالي الكيلاني وأركان الجيش بالثبات على مواقفهم المعارضة للمطالب البريطانية.

كانت مواقف الحاج أمين الحسيني في هذا الصدد تأتي من اعتقاده بأن من يعادي البريطانيين، لا بد له أن يعارض سياستهم في البلاد العربية وبخاصة فلسطين، وبالتالي يصبح معادياً لإقامة وطن يهودي في فلسطين. وبناء على هذه المعادلة اتخذ المفتي موقفه المؤيد لألمانيا وإيطاليا يقيناً منه أنه في حال انتصار دول المحور، فإن الفلسطينيين سيحصلون على استقلالهم، وينتهي كابوس إقامة الوطن القومي اليهودي على أرضهم.

وقد استطاع رشيد عالي الكيلاني أن يقنع الوزير الإيطالي المفوض في بغداد بإصدار تصريح كتابي عام 1940 يتضمن عطف إيطاليا على أماني العرب القومية. وبدأت الاتصالات مع دول المحور عندما أرسل المفتي سكرتيره الخاص إلى روما وبرلين للاتصال بقادة المحور، ثم قرر مجلس الوزراء العراقي الاتصال بالحكومة التركية. ويبدو أثر المفتي واضحاً في أركان السياسة في العراق، عندما نجد أن وزير العدل العراقي ناجي شوكت يقرر زيارة المفتي لينقل إليه خبر سفره إلى تركيا. فكانت الأمور المتعلقة بالاتصالات الخارجية تعرض على المفتي لأخذ الرأي فيها.

يقول ناجي شوكت: «ولما مررت بالحاج محمد أمين الحسيني وأخبرته عن عزمي على السفر وما أنويه من مقابلات شجعني على ذلك وأضاف إلى هذا التشجيع بأنه مستعد لتزويدي بكتاب تعريف إلى الفون بابن سفير ألمانيا في أنقرة»[86]. وبهذا يكون أول اتصال جرى بين وزارة رشيد عالي الكيلاني والمحور تمّ باقتراح من المفتي وبواسطته عن طريق الرسالة التي حملها وزير العدل، وكانت باللغة الفرنسية.

([86])غالب، محمد أمين الحسيني ودوره في أحداث مايس 1941 في العراق ، ص 81 ـ 83.

وتدل أحداث أخرى على عمق المكانة التي بلغها المفتي في العراق، حتى بات الرسميون يرجعون إليه في معظم الشؤون السياسية المهمة. فبعد استقالة وزارة نوري السعيد في 17 آذار/مارس 1940 بدأت اتصالات واسعة لتأليف وزارة جديدة، وهنا جاء دور الحاج أمين الحسيني عندما اقترح وضع وثيقة يوقعها معظم الأطراف، واتصل برؤساء الوزارات فأبدوا ارتياحهم واجتمعوا في بيت المفتي ووقعوا الاتفاقية، وسلمها الحاج أمين الحسيني بنفسه إلى الوصي على عرش العراق[87].

وازدادت الأمور اضطراباً في العراق عندما بادرت محطتا برلين وروما في أواخر عام 1940 إلى إصدار تصريح رسمي حول استقلال البلدان العربية، وبدأ الكلام يدور على نية العراق إعادة علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا، فبادر البريطانيون إلى إنذار العراقيين في حال تمت هذه الخطوة. وبدأت الأمور تأخذ منحى خطيراً في العلاقات البريطانية ـ العراقية، وبخاصة في ظل الانقسام السائد بين أركان الحكم في العراق.

ومع نهاية العام 1940، أصبح من الممكن القول إن هناك حكومتين في العراق، حكومة رسمية يرأسها رشيد عالي الكيلاني، وحكومة سرية يرأسها الحاج أمين الحسيني.

يروي جميل بركات، وهو أحد العسكريين الفلسطينيين الذين لازموا المفتي في بغداد أنه كان يزور المفتي أسبوعياً، فيشاهد كثيراً من الناس، يأتون إليه ومن بينهم زعماء. ويذكر بركات أن قادة الجيش العراقي، وبخاصة أولئك الذين كان يطلق عليهم اسم «المربع الذهبي»، كانوا يذهبون في الأعياد إلى البلاط الملكي فيسجلون أسماءهم ثم يغادرون إلى منزل الحاج أمين الحسيني، وعندما يدخلون إليه كانوا يؤدون له التحية العسكرية واحداً تلو الآخر. وتعليقاً على مقولة أن الحاج أمين الحسيني كان فعلياً هو حاكم العراق في تلك الفترة، يقول جميل بركات «أنا لا أستعمل كلمة الحاكم، لكنه كان العقل المفكر والموجه لما فيه مصلحة قضية فلسطين والعراق»[88].

لم تدم حركة رشيد عالي الكيلاني طويلاً، إذ تمكن البريطانيون من

([87])جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، 1941 ـ 1953 (بغداد: جامعة بغداد، 1976)، ص 17.

([88])انظر المقابلة التي أجريت مع جميل بركات في عمان بتاريخ 13 آب/أغسطس 2000.

القضاء عليها بعد شهر واحد، ولم يكن هذا الأمر مستغرباً، وبخاصة أن العراق كان حينها عبارة عن قاعدة عسكرية بريطانية.

شارك الفلسطينيون في حركة رشيد عالي الكيلاني بكل قوتهم، وكان منهم من تخرج من الكلية الحربية العراقية، أمثال عبد القادر الحسيني وجميل بركات. وكما حدث في ثورة عام 1936، كان عبد القادر الحسيني أحد القادة العسكريين البارزين في ثورة العراق. لكن هذه الثورة انتهت بالفشل، فبات على هؤلاء المقاتلين مغادرة العراق حتى لا يقعوا في قبضة القوات البريطانية التي تمكنت بالفعل من اعتقال عدد من زعماء الثورة، ومنهم من زج به في المعتقلات، ومنهم من انتهى به الأمر إلى الإعدام.

ومرة أخرى، وجد الحاج أمين الحسيني نفسه مجبراً على مغادرة العراق والبحث عن مكان آمن، يستطيع اللجوء إليه هرباً من مطاردة البريطانيين له، بعد أن مكث في العراق ما يقارب السنتين. لكن عملية اللجوء إلى بلد آخر كانت أكثر تعقيداً وخطورة هذه المرة من سابقتها.

تعكس الفترة التي قضاها الحاج أمين الحسيني في العراق مشكلة الانقسامات الداخلية العميقة التي كان يعانيها العراقيون، وهو أمر ينطبق على سائر الدول العربية في تلك المرحلة، كما أعطت تلك الفترة صورة واضحة جليّة عن النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به المفتي لدى الشعوب العربية، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن الأحداث التي ألمت بالعراق هي التي فرضت تدخل المفتي فيها وليس العكس، أي أن الحاج أمين الحسيني عندما اختار الذهاب إلى العراق هرباً من الإنكليز والفرنسيين لم يكن في نيته التدخل في أوضاع العراق الداخلية، لكن وجود شخصية ذات نفوذ ديني وسياسي، مثل شخصية المفتي في أرض خصبة للنزاعات والانقسامات السياسية، لم يدع له مجالاً للوقوف على الحياد، وبخاصة أن الموضوع كان يتعلق بمسألة العلاقات مع البريطانيين الذين باتوا أعداء المفتي في المرتبة الأولى.

أما الشق الآخر من علاقة الحاج أمين الحسيني بالعراقيين، فهو يخص علاقته برشيد عالي الكيلاني التي كان لها تأثيرها في مجريات الأحداث أثناء وجود المفتي في العراق. لكن الأمور ارتدت طابعاً آخر بعد رحيل الاثنين إلى ألمانيا، حيث بدأت العلاقة الوطيدة بينهما تتحول إلى نوع من التنافس والتخاصم في بلاد المنفى.

ويكاد معظم الذين تناولوا هذه العلاقة يجمعون على أن الخلاف بين الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني إنما كان نزاعاً على القيادة بين شخصيتين عربيتين تحاول كل منهما الإمساك بالورقة العربية أمام ألمانيا وإيطاليا. إلا أن هذا النزاع لم تقتصر نتائجه على طرفيه فحسب، بل امتدت لتشمل أعوانهما أيضاً، الأمر الذي خلق انقساماً داخل الجبهة العربية التي كانت في ألمانيا والتي كانت بحاجة إلى كل ما من شأنه توحيد الأطراف العربية في تلك المرحلة.

أما نتيجة التنازع بين الزعيمين، فلم تحسم لصالح أي منهما، لأن خسارة دول المحور في الحرب أنهت هذا النزاع. لكن من الواضح، ومن خلال سير الأحداث أن الحاج أمين الحسيني كان يتمتع بسلطة أكبر من تلك التي حاول رشيد عالي الكيلاني أن يحصل عليها، إذ إن الحاج أمين الحسيني كان له تأثيره الواضح في المحور الألماني بسبب علاقاته وقدرته على لفت الأنظار، بما له من شعبية واسعة لدى العرب، سواء في دول المحور أم في الدول العربية نفسها.

كان المفتي قد علم بأن وزارة الخارجية الألمانية تنوي سؤال اللاجئين السياسيين العرب المقيمين في دول المحور وتركيا لإبداء رأيهم في موضوع الخصومة بين الرجلين وحول حقيقة وجود حزب الأمة العربية، وهو الحزب الذي قال المفتي أنه تم تشكيله سرياً بزعامته. وسارع المفتي بعد أن وصلته هذه المعلومات إلى إرسال رسائله إلى عدد من الشخصيات العربية، من بينها عادل أرسلان وناجي شوكت وحسن أبو السعود، يطلب منهم تأكيد وجود حزب الأمة بزعامته، وبالفعل فقد جاءت ردود هذه الشخصيات تؤكد أقوال المفتي[89].

2 ـ الحاج أمين الحسيني والأردن (الملك عبد الـلـه)

هنا حكمت القضية الفلسطينية بمفاصلها الحساسة طبيعة العلاقة بين فلسطين والأردن، فمنذ أقام البريطانيون إمارة شرقي الأردن بدأت تظهر

([89])علي محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841 ـ 1945 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 263.

ملامح التعقيد في العلاقات بين القادة الفلسطينيين والأردنيين، ففي حين التزم جانب من الفلسطينيين، وبينهم عائلة النشاشيبي جانب الملك عبد الـلـه، كانت علاقة القيادات السياسية الأخرى وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني مع الملك عبد الـلـه ترتدي طابع الخلاف في المواقف والنظرة إلى القضية الفلسطينية.

كان عبد الـلـه، الابن الثاني للشريف حسين بن علي، اختير نائباً في البرلمان العثماني، ثم فوضه والده التباحث مع الإنكليز في ما عرف بمفاوضات الحسين ـ مكماهون. شارك عبد الـلـه في ثورة عام 1916، وفي عام 1920 عندما أسقط الفرنسيون حكومة فيصل في دمشق، حاول حشد جيشه لمساندة أخيه، إلا أن وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل أقنعه بالبقاء في شرقي الأردن على أن يتم الاعتراف به أميراً عليها. في عام 1923 اعترفت بريطانيا بشرقي الأردن، إمارة مستقلة ضن الانتداب البريطاني على فلسطين، واستثنيت من أحكام الفقرة الخاصة بإقامة وطن قومي لليهود. وفي عام 1936 أصبح الأمير عبد الـلـه ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن تم إعلان استقلالها.

كان الأمير عبد الـلـه يعتبر نفسه مظلوماً، إذ إن أخاه الأصغر فيصل حصل على عرش العراق، بينما هو الأخ الأكبر لم تبق له غير إمارة شرقي الأردن. وتوجهت أحلامه نحو فلسطين، ولعله أحس في أعماقه أن الحركة الصهيونية التي أصبحت فاعلة في ذلك الوقت هي طرف رئيسي في أقدار المنطقة. وهكذا راح يمد بصره واتصالاته عبر نهر الأردن، ويفتح قنوات اتصالات سرية مع الوكالة اليهودية في تل أبيب، ويبعث بالرسائل المتتالية إلى زعمائها يعرض عليهم أن يساعدوه لإنشاء مملكة موحدة تضم فلسطين وشرق الأردن ـ ضفتي النهر، وفي مقابل ذلك فإنه يتعهد لهم بأن يعطي اليهود في المملكة استقلالا ذاتياً وضمانات للأمن تحقق مطالبهم[90].

ويبدو أن البريطانيين تمكنوا من إقناع الأمير عبد الـلـه بضرورة الموافقة على السياسة البريطانية في فلسطين بعد أن وعدوه بضم جزء من فلسطين إلى شرقي الأردن عند إقامة الوطن اليهودي. كانت هذه السياسة التي اتبعها الأمير

([90])محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، 3 ج (القاهرة: دار الشروق، 1996)، ج 1: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟، كيف فاوضوا؟ ، ص 123 ـ 124.

عبد اللـه مصدر الخلاف الرئيسي بينه وبين معظم الفلسطينيين، وفي مقدمتهم الحاج أمين الحسيني، أي أن الخلاف كان في المرتبة الأولى سياسياً وليس عائلياً، فالحاج أمين الحسيني كان صديقاً ومؤيداً للأمير فيصل بن الحسين شقيق الأمير عبد اللـه من قبل أن يتولى عبد اللـه إمارة شرقي الأردن.

بدأت شكوك الفلسطينيين بنيّات عبد اللـه بن الحسين في أوائل العشرينيات، ففي شهر أيار/مايو 1923، وصل رياض الصلح إلى فلسطين محاولاً إقناع جمال الحسيني، سكرتير اللجنة التنفيذية حينها، بضرورة التعاون مع الصهاينة على أساس أن الحركة الصهيونية باتت أمراً واقعاً، وأن هذا التعاون هو لمصلحة العرب، وأوضح رياض الصلح للحسيني أن الملك عبد اللـه يتبنى هذا الموقف، لكن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض بشكل قاطع[91]. وقد فهم الفلسطينيون حينها أن رياض الصلح إنما جاء ليعرض على الفلسطينيين وجهة نظر الأمير عبد اللـه، وهو أمر أثار التساؤلات حول حقيقة نيّات الأمير.

عندما تحدث الحاج أمين الحسيني عن العلاقة التي ربطته بالأمير عبد اللـه استخدم كعادته طريقته اللبقة في الحديث، فلم يتحدث بسوء عن الأمير عبد اللـه حتى يخال القارئ أن الشخصين كانا من أشد الأصدقاء ولم تكن بينهما عداوة تذكر، إلا في ما خلا الاختلاف حول القضية الفلسطينية.

يقول الحاج أمين الحسيني: «... كانت علاقتي الشخصية به علاقة صداقة ومودة لما عرف عنه رحمه اللـه من حسن المودة وأدب المعاشرة وطيب الحديث، وكنت ألقى منه عند كل اجتماع من حسن المقابلة ولطف المعاملة ما يعرفه كثير من الناس،... لكن الخلاف الذي وقع كان سياسياً يتناول المبادئ والوسائل التي ينبغي أن تعالج بها قضية فلسطين خاصة والقضايا العربية الأخرى»[92].

وخلال فترة الثلاثينيات وقبل مغادرة المفتي فلسطين، أخذت الأنباء

([91])Yehoshua Porath, The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 (London: Cass, [1974]), p. 114.

([92])حقائق عن قضية فلسطين: صرح بها محمد أمين الحسيني... وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين (القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1954)، ص 71 ـ 72.

تتوالى عن اجتماعات سرية تعقد بين الأمير عبد الـلـه ومسؤولين صهاينة بهدف الاتفاق على تقسيم فلسطين بين اليهود والأمير عبد الـلـه.

ويجد المتصفح للجرائد التي كانت تصدر في فلسطين حينها أخباراً وتعليقات تتعلق بهذا الأمر، وكثير من هذه الصحف كان يعمد إلى مهاجمة الأمير عبد الـلـه وسياسته مع البريطانيين والصهاينة.

في 8 أيار/مايو 1934، نشرت جريدة الجامعة العربية تعليقاً تحت عنوان: «اجتمع سراً مع رئيس حكومته إبراهيم باشا هاشم في مزرعة محمد الأنسي قرب جسر الأردن مع اثنين من زعماء الصهاينة»، ومما جاء فيه: «يظهر أن الأمير عبد الـلـه، برغم كل تحذير وتنبيه من قبل المخلصين المشفقين ما يزال مصمماً على السير في خطة التقرب من الصهيونيين والاجتماع بهم وتنفيذ برنامجهم الاستعماري الذي يتناول فلسطين وشرقي الأردن ثم سورية والعراق».

وعندما بادر عدد من السياسيين الأردنيين إلى انتقاد هذه السياسة، بادر الأمير عبد الـلـه إلى اعتقال الكثيرين من الوطنيين، وبخاصة بين عامي 1933 و1936، وذلك لأنهم رفضوا أوامر الأمير بترك القضية له شخصياً ليعالجها بحسب رؤيته، وقامت المظاهرات والإضرابات تأييداً لحق عرب فلسطين، وتنديداً بموقف حكومتهم المتهاون. في شهر حزيران/يونيو 1936، أي خلال الثورة، عقد المئات من الوطنيين مؤتمراً في بلدة أم الصمد جمعوا فيه السلاح والمال وأرسلوهما مع مئات عدة من المقاتلين إلى فلسطين. لكن الأمير عبد الـلـه حاول جهده لمنع هذه المعونات من الوصول، حيث منع سفر الأردنيين إلى فلسطين خوفاً من انضمامهم إلى الثورة، كما منع جمع الأموال لنصرة الثورة، ورد على مؤتمر أم الصمد بأن منع الاجتماعات السياسية وهدد رجال المؤتمر بالاعتقال إن اجتمعوا ثانية، وقام بإقصاء العناصر الوطنية من الجيش، ونفى سبعة ضباط برتب عالية[93].

تذكر بعض المصادر الصهيونية أن عهداً جديداً للعلاقة بين الوكالة اليهودية في فلسطين والملك عبد الـلـه بدأ مع اندلاع ثورة 1936، فقد رأى الطرفان أن العلاقات بينهما قد تكون مفيدة لهما خلال تلك الأحداث غير

([93])أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، 1966)، ص 102 ـ 103.

المتوقعة. وبرأي هذه المصادر فإن الملك عبد اللـه كان يأمل أن يجعل من نفسه بطلاً للفلسطينيين، لكن الأحداث أخرته، حتى أنه بات يخاف أن تصل الاضطرابات إلى مملكته. لهذا قرر الملك عبد اللـه أن يتفاوض مع اليهود ويتقاسم فلسطين معهم[94].

وقد وضع أحد مسؤولي الوكالة اليهودية تقريراً عن دور الملك عبد اللـه في تلك الفترة. كشف التقرير أن الملك كان متعاوناً مع الوكالة خلال فترة الثورة، وكان يمدها بكل المعلومات عن تحركات القبائل البدوية وعن كل ما يتعلق بالحكومة والدوائر السياسية. كما قام الملك بكبح العشائر التي أراد أفرادها التسلل إلى فلسطين للالتحاق بالثوار، واعتقل كل من حاول تهريب السلاح إلى فلسطين. وعندما حاول الملك القيام بدور الوساطة في أثناء الثورة، كان قبل اجتماعه مع اللجنة العربية العليا، يستشير المسؤولين الصهاينة أولاً[95].

واستمرت المفاوضات مع الجانب الصهيوني، فنقرأ في مذكرات دافيد بن غوريون عن حرب 1948[96] العديد من الفقرات التي تتحدث عن الاتصالات بين اليهود والملك عبد اللـه قبل الحرب وأثنائها، وهو أمر يؤكد مخاوف الفلسطينيين من مشاريع الملك عبد اللـه.

وصلت الأمور إلى ذروتها بعد أن أصدرت لجنة بيل تقريرها عام 1937 الذي أوصى بتقسيم فلسطين، الأمر الذي أثار غضب الفلسطينيين ورفضهم لهذا المشروع. يقول الحاج أمين الحسيني في هذا الموضوع: «ولما صدر تقرير لجنة اللورد بيل في 7 تموز/يوليو عام 1937 بتقسيم فلسطين، اتخذ المغفور له الملك عبد اللـه موقفاً مؤيداً للتقسيم على أمل أن يتمكن من ضم القسم الباقي للعرب من فلسطين إلى شرق الأردن. وكان طبيعياً أن لا يقر عرب فلسطين تقسيم بلادهم وتقطيع أوصالها»[97].

([94])Yoav Gelber, The Jewish Agency, The Amir Abdullah and the Peel Commission. Partition Plan, Journal of Israeli History , vol. 15, no.1 (Spring 1994), pp. 17-51.

([95])المصدر نفسه.

([96])دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947 ـ 1949 ، تحرير غيرشون ريفلين والحانان أورن؛ ترجمه عن العبرية سمير جبور؛ مراجعة وتقديم صبري جريس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993).

([97])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 73.

كانت سياسة الأمير عبد الـلـه تنبع من أمله بالوعود البريطانية بأن يصبح ملكاً على الأردن وفلسطين، وهو في هذه الحال لا يريد أن يجد من يتولى قيادة سياسية في فلسطين تكون مناوئة لسياسته الموالية للإنكليز في أي حال، ومن هنا كان الصراع حول فلسطين بين عبد الـلـه والحاج أمين الحسيني.

ركز الملك عبد الـلـه اتصالاته مع البريطانيين واليهود لحسم صراعه مع المفتي. في شهر شباط/فبراير 1948، استقبل وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفين، موفدي الملك عبدالـلـه، توفيق أبو الهدى وغلوب باشا. عرض أبو الهدى رؤية الملك عبد الـلـه لمجريات الأحداث على افتراض أن أمراً من اثنين ممكن حدوثه، الأول ، يزعم أن اليهود سيتجاهلون قرار التقسيم ويحتلون كامل فلسطين وصولاً إلى نهر الأردن. أما التصور الثاني ، فيقول باحتمال عودة المفتي وتنصيب نفسه رئيساً لفلسطين.

وأوضح أبو الهدى، أن أياً من هذين التصورين لا يناسب الأردن أو بريطانيا، وبخاصة أن المفتي الذي أمضى سنوات الحرب إلى جانب هتلر كان العدو اللدود لكلا البلدين[98].

على هذا الأساس كان إصرار الملك عبد الـلـه على تولي قيادة الجيوش العربية التي تقرر دخولها إلى فلسطين لمحاربة اليهود في شهر أيار/مايو 1948، وعلى الرغم من معارضة أكثرية الدول العربية للأمر، إلا أنهم اضطرو إلى الموافقة بسبب الضغط البريطاني الشديد، فكان للملك عبد الـلـه ما أراد، وتسلم الجنرال البريطاني غلوب باشا قيادة الجيوش العربية. ويعلق الحاج أمين الحسيني على هذا الأمر قائلاً: «وكنت بطبيعة الحال معارضاً لهذه القيادة الغريبة الشاذة، لا مخالفة للمرحوم الملك عبد الـلـه، بل خوفاً من أن تسلم القيادة العسكرية الفعلية في حرب فلسطين إلى قائد إنكليزي، ليقيني بأن الاستعمار الإنكليزي هو الخصم الألد الذي كان أساس البلاء في هذه القضية وفي معظم القضايا العربية»[99]

ويورد المفتي ما دار في أثناء جلسة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق في شهر آذار/مارس 1948، عندما دار الحديث حول

([98])Avi Shlaim, The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951 (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 112.

([99])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 74.

الخلاف على موقف الملك عبد الـلـه من مسألة الجيوش العربية، إذ إن مندوب إحدى الدول العربية مازح المفتي قائلاً: «لو تفاهمتم مع الملك عبد الـلـه ونزلتم على رغباته لحلت المشكلة فقلت له إنك تقول هذا مازحاً يا صاحب الدولة، ولكن الأمر جد، والقول فصل وما هو بالهزل. وإني أرجو من اللجنة السياسية أن تسجل علي في هذه الجلسة التاريخية أنني أعاهد الـلـه وأعاهدكم، أنا وكل من يسير معي من أهل فلسطين، على أن نكون في ركاب الملك عبد الـلـه ومن أخلص جنده وأتباعه عندما يسير قدماً على رأس جيشه لكفاح الأعداء كفاحاً صادقاً جدياً، ويومئذ يعتز عرب فلسطين جميعاً بعرشه وتاجه ويكونون من أصدق رعاياه المخلصين»[100].

على الرغم مما يبدو في كلام الحاج أمين الحسيني من استعداد للقتال تحت قيادة الملك عبد الـلـه، إلا أن باطن الكلام لا يخلو من تلميح صريح إلى سوء نيّات الملك عبد الـلـه.

كانت مخاوف الحاج أمين الحسيني في مكانها، فالملك عبد الـلـه كان قائداً للجيوش العربية بالاسم فقط، بينما كانت القيادة الفعلية للضباط الإنكليز وعلى رأسهم غلوب باشا، وكيف تكون المعركة ضد الانتداب والصهيونية، ويكون قادة المعركة من الإنكليز أنفسهم؟

يذكر القائد العسكري الأردني، عبد الـلـه التل، أنه عندما وصل إلى عمان لحضور اجتماع هيئة الأركان في قيادة الجيش العربي في 9 أيار/مايو 1948، والذي ترأسه غلوب باشا، وجد التل أن الضباط الحاضرين جميعهم من قادة الكتائب الإنكليز، ولم يكن بينهم من الضباط العرب سواه[101].

ويروي ممدوح رحمون، مشاهداته عن الاجتماعات الأردنية ـ الصهيونية عام 1948، فيقول: «ومن غريب المصادفات أننا في إحدى تنقلاتنا من دمشق إلى فلسطين عبر الأردن، وكنا قافلة من المتطوعين نحاول عبور نهر الأردن إلى فلسطين، فتصدت لنا قوة من الجيش الأردني ومنعتنا من متابعة مسيرتنا، لأمر نجهله، وإذا بسيارة تعبر مسرعة إلى قصر الملك عبد الـلـه في الشونة،

([100])المصدر نفسه، ص 76 - 77.

([101])عبد الـلـه التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الـلـه التل قائد معركة القدس (القاهرة: دار القلم، 1959)، ج 1، ص 29.

فتبين أن ضيفة الملك في السيارة هي غولدا مائير، ولم يُسمح لنا بمتابعة سيرنا حتى انتهى اجتماعها معه»[102].

هذا الأمر يعني أن الملك عبد الـلـه الذي كان يصر على تولي قيادة الجيوش العربية التي كان من المقرر دخولها إلى فلسطين كان يعمل في الجانب المقابل على إجراء اتصالات واتفاقات مع الجانب الصهيوني. ومن البديهي أن عملية قيادة الجيوش العربية، كمبدأ، تتناقض كلياً مع التقرب من الجانب الصهيوني، والتي تم تشكيل قيادة الجيوش العربية بهدف مواجهته وعدم تمكينه من السيطرة على أرض فلسطين.

من ناحيته، لم يكن الملك عبد الـلـه يخفي عداوته وخلافاته مع المفتي، وقد أعرب عن ذلك في غير مناسبة. يذكر أحد أقرباء الحاج أمين الحسيني أن أحد مشايخ الأردن، حسين باشا الطراونة، وهو صديق مقرب للحاج أمين الحسيني، قام في أحد الأيام بدعوة الأمير عبد الـلـه إلى الغداء في منطقة الكرك، ولما وصل الأمير عبد الـلـه ودخل المنزل تفاجأ بصورة الحاج أمين الحسيني معلقة إلى جانب صورته، فقال لحسين باشا غاضباً، أنا أكره هذا الرجل وعليك أن تزيل صورته حالاً، فأجاب حسين باشا: هذا صديقي، ولو طلب هو مني أن أزيل صورتك لما استجبت له. لكن الأمير عبد الـلـه أصر على موقفه، وقال إنه لن يتناول الغداء إذا بقيت الصورة في مكانها، وما كان من حسين باشا إلا أن قال له: هذا المنزل هو منزلك فافعل ما تريد لكني لن أزيل الصورة. وبالفعل فقد غادر الأمير عبد الـلـه منطقة الكرك من دون أن يتناول الغداء[103].

وفي أثناء انعقاد مؤتمر أنشاص في مصر عام 1946، فاجأ الملك فاروق المؤتمرين عندما أعلن عن وجود الحاج أمين الحسيني في أنشاص، ولم يكن أحد يعلم أن المفتي استطاع الفرار من فرنسا والقدوم إلى مصر. وبالفعل دخل الحاج أمين الحسيني القاعة وصافح الجميع. إلا أن الملك عبد الـلـه الذي أخفى شعوره في تلك اللحظة، أفصح في أثناء مقابلة مع محمد حسنين هيكل بحقيقة شعوره، إذ قال إنه من ساعة أن رأى المفتي تشاءم من ظهوره على

([102])رحمون، «ذكريات من جراح الماضي».

([103])انظر المقابلة التي أجريت مع محيي الدين الحسيني، زوج ابنة الحاج أمين في عمّان بتاريخ 12 آب/أغسطس 2000.

ساحة الأحداث، واستطرد قائلاً: «هذا الرجل لم يظهر في بلد إلا وحلت المصائب بهذا البلد»[104].

هذه التصرفات تعكس حقيقة مشاعر الملك عبد الـلـه تجاه الحاج أمين الحسيني، فقد كان يخشى من زعامة المفتي بين الفلسطينيين، ويريد في حال تمكن من ضم أجزاء من فلسطين إلى مملكته ألا يشاركه أحد في القيادة.

وبالفعل، فقد عمد الملك عبد الـلـه إلى عقد مؤتمر في أريحا عام 1949، حيث أخذ القرار بضم الضفة الغربية من نهر الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية تحت قيادته. وقد بادر الملك إلى اتخاذ هذه الخطوة بعد أن أعلن الحاج أمين الحسيني من غزة قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وطلب من الدول العربية الاعتراف بها.

اغتيل الملك عبد الـلـه عام 1951 في مدينة القدس، وهو يدخل باحة المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، وقد اتهم عدد من الفلسطينيين المقربين من الحاج أمين الحسيني بعملية الاغتيال، لكن التهمة ثبتت في النهاية على موسى عبد الـلـه الحسيني الذي كان متزوجاً من ألمانية تعاملت مع المخابرات البريطانية، ولم يكن مقرباً من الحاج أمين الحسيني.

3 ـ الحاج أمين الحسيني ومصر والجامعة العربية

أ ـ العلاقات مع مصر

ترتبط فلسطين مع مصر بحدود مشتركة حيث تشكل مصر حدودها الجنوبية عند منطقة رفح الحدودية. وتعتبر مصر من أهم الدول العربية من حيث تأثيرها الجيوستراتيجي، لكن ارتباط مصر في بدايات القرن الماضي بالقضية الفلسطينية لم يكن على مستوى أهمية القضية.

يعزو عدد من الذين عايشوا تلك المرحلة انعزال مصر عن محيطها العربي نوعاً ما، إلى ظروف الاستعمار، وبخاصة حملة نابليون بونابرت التي كان من نتائجها عزل المصريين عن الشؤون العربية المحيطة بهم.

([104])هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ج 1: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟، كيف فاوضوا؟ ، ص 214.

يعرض محمد حسنين هيكل شرحاً لطبيعة العلاقة بين مصر والمحيط العربي، فمنذ عصر محمد علي وحتى عصر الخديوي إسماعيل وثورتي أحمد عرابي وسعد زغلول، كانت الأمة العربية في المشرق تعتبر القاهرة عاصمتها الحضارية، لكن العلاقة كانت غالباً من جانب واحد، فالعرب هم الذين يأتون إلى مصر دائماً، بينما مصر تذهب إليهم نادراً. كان المصريون يتعاطون مع بعض الأحداث بشكل نوبات اهتمام إنساني يظهر بسرعة ثم يخفت أثره بسرعة أيضاً، وكان آخرها موجة حماسة لفلسطين في الأيام الساخنة من ثورة عام 1936، لكن الحماسة بصفة عامة ظلت مقصورة في أثرها على عدد من الشخصيات والجماعات[105].

أما أسعد داغر، فيرى أن اهتمام مصر بمحيطها العربي كان يزداد تدريجياً مع تطور الأحداث. ففي أثناء الثورة العربية الأولى عام 1916، كان فريق كبير من المصريين يستنكر هذه الثورة ويتهم القائمين بها بالخيانة العظمى، ولما سقطت دمشق في أيدي الفرنسيين عام 1920 اكتفت الصحف المصرية في أول الأمر بنشر البرقية التالية: «داماسكوس: سقطت داماسكوس في يد الفرنسيين».

ثم قامت الثورة في سورية عام 1925، وسيطر الثوار على ثلاثة أرباع البلاد وأكثر من نصف دمشق مدة سنتين، فأيقظت في مصر شعور العطف على أولئك الرجال الذين كانوا يضحون بأنفسهم في سبيل استقلال بلادهم، وشعور الإعجاب بمظاهر البطولة التي كانت تصل أنباؤها إليهم كل يوم. ومع ذلك ظل الناس يجهلون الحقائق عن سورية وأسباب ثورتها لأنهم كانوا يجهلون كل شيء عنها، حتى أن أحد كبار الأدباء المصريين سأل أسعد داغر مرة: «هل في سورية مسلمون؟». إلا أن اهتمام مصر بمحيطها العربي أخذ يزداد مع الزمن[106].

ما ينطبق على سورية بالنسبة إلى المصريين ينطبق على سائر العرب ومن بينهم الفلسطينيون، إلا أن الأمور أخذت تتغير مع تطور الأحداث، وبخاصة

([105])المصدر نفسه، ص 136.

([106])أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 10.

في فلسطين. وعندما بدأ الاهتمام العربي يقوى بفلسطين كان المصريون من بين العرب المهتمين، لكن الاهتمام الشعبي في مصر سبق الاهتمام الحكومي، وكان له أثر في الموقف الرسمي المصري.

يرجع الفضل إلى الشعوب العربية نفسها في جلب اهتمام الشعب المصري لما يحدث في محيطه، وكان الفلسطينيون نشطين من هذه الناحية بهدف لفت أنظار العرب إلى حقيقة الخطر المحدق بفلسطين والعرب.

وكان للدعاية العربية والجمعيات المختلفة التي حاولت مخاطبة المصريين أثر في زيادة وعي الشارع المصري بالمشاكل العربية. من أبرز الجمعيات التي نشطت في هذا المجال اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، وكان اهتمامها منصباً على القضيتين السورية والفلسطينية، وجمعية الشبان المسلمين التي كان نشاطها قاصراً على الأمور الرياضية والثقافية، وجميعة الاتحاد العربي وجمعية الوحدة العربية[107].

هنا، لا بد من التذكير بأن الحاج أمين الحسيني درس في الأزهر قبل الحرب العالمية الأولى، وهناك تعرف على طبيعة الحياة والمجتمع المصري، وعقد صداقات مع عدد من رجالات مصر المعروفين. وبعد أن تولى الحاج أمين الحسيني منصب الإفتاء في فلسطين قام بأكثر من زيارة إلى مصر، فبدأت الصحافة المصرية تزيد من اهتمامها بفلسطين، وبدأ الشارع المصري يعير القضية اهتماماً أكبر، إنما بقدر محدود، وبخاصة من قبل الهيئات الرسمية.

لقد اتبعت مصر سياسة الحياد وعدم التدخل إزاء ما يحدث في فلسطين، حتى أن وزير الداخلية المصرية، إسماعيل صدقي، أصدر في أواخر العام 1925 أمراً باعتقال عدد من الفلسطينيين الذين هتفوا بشعارات معادية ضد وعد بلفور في أثناء مروره وسط القاهرة في طريقه لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية في القدس. واستمرت هذه السياسة عندما قام طلاب مصريون من الجامعة المصرية في أوائل الثلاثينيات بزيارة رسمية إلى تل أبيب والقدس للمشاركة في ألعاب بالنوادي الرياضية اليهودية، لكن فتحي رضوان، أحد المشاركين، يذكر أن الوفد الذي رفض

([107])المصدر نفسه.

الاستجابة لنداء من الحاج أمين الحسيني بإلغاء الزيارة أدرك لاحقاً ما حدث موضحاً أن كثيراً من الشخصيات العامة في مصر كانت جاهلة تماماً بحقيقة الصهيونية[108].

وعندما وقعت ثورة البراق عام 1929، وقفت الحكومة المصرية آنذاك ضد الثورة في فلسطين، حتى أن جريدة السياسة الناطقة باسم الحكومة كتبت تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهييجهم الرأي العام خوفاً من غضب بريطانيا، ومن أي عامل قد يثير الشعب المصري[109].

في شهر آذار/مارس 1931 زار المفتي مصر، وأجرى محادثات مع الحكومة والمعارضة، لكن اللافت حينها أن محادثاته مع الجهات الحكومية لم تحقق نتائج تذكر، وبالتالي لم يكن هناك تعاطف حكومي واضح تجاه طلب المساعدة والدعم للفلسطينيين. من ناحية ثانية، كانت محادثات المفتي مع حزب الوفد أكثر إيجابية، إذ أثمرت علاقات صداقة بين الوفد والقيادة الفلسطينية. وعلى أثر زيارة المفتي، قام أحد الوفديين وهو وزير ثقافة سابق، بزياة إلى فلسطين خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 1931. وفي صيف ذلك العام قام مكرم عبيد أيضاً بزيارة إلى فلسطين ولبنان وسورية للوقوف عن كثب على مجريات الأحداث في المنطقة[110].

قبل هذا التاريخ بعام واحد، وعندما كان حزب الوفد بعيداً عن الحكم، أي عام 1930 كان الوفديون يتصرفون بشكل عدائي تجاه القيادة الفلسطينية، حتى أن مكرم عبيد نفسه رفض طلباً من جمال الحسيني لمساعدة الفلسطينيين، ولاحقاً رفض النحاس باشا طلباً مماثلاً من الشيخ عبد القادر المظفر، المساعد الشخصي للمفتي. وقد علق النحاس على ذلك قائلاً إنه لا يثق بأي من القادة الفلسطينيين أو السوريين[111]. لكن حزب الوفد لبى الدعوة إلى حضور المؤتمر الإسلامي العام في عام 1931، كما اشترك وفد منه في المؤتمر العربي الذي اجتمع بعد هذا المؤتمر. وكان أهم ما أسفر عنه

([108])عبد الفتاح محمد العويسي، مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936 (الخليل: [المؤلف]، 1987)، ص 8 ـ 10.

([109])البشري، الحركة السياسية في مصر، 1945-1952 ، ص 238.

([110])Mayer, Egypt and the Palestinian Question, 1936-1945 , pp. 26 and 29.

([111])المصدر نفسه، ص 22 ـ 23.

هذا المؤتمر اقتراب حزب الوفد من القضايا العربية ومشاركته في بحثها والدعوة إلى حلها[112].

وقد لاحظ بيرسي لورين (Percy Loraine) ، المندوب السامي البريطاني في مصر، أن مصر معزولة عن العالم العربي، وأنه لا يمكن جرها بسهولة إلى حركات كتلك الموالية للعروبة والإسلام، كما أن الدعاية العربية ضد الصهيونية ومشاريع تقسيم العالم العربي لم تستطع أن تحدث تأثيراً مباشراً في مصر[113].

كانت ثورة 1936 في فلسطين سبباً للفت الأنظار إلى ما يحدث فيها في مختلف الدول العربية والإسلامية، ومنها مصر. وعندما أعلن الإضراب العام في شهر نيسان/أبريل 1936 في فلسطين، كان معظم السياسيين المصريين منشغلين بالمفاوضات الإنكليزية ـ المصرية المنعقدة في القاهرة حينها، ومن غير المستغرب أن يطغى الشأن الداخلي على كل ما عداه إذا كان يتعلق بالاستقلال الوطني.

حتى وفاة الملك فؤاد في نيسان/أبريل 1936، لم يعلن رئيس الوزراء المصري علي ماهر موقفاً داعماً للإضراب، إذ إن مصالح الملك فؤاد كانت تتطلب عدم التدخل في الشأن الفلسطيني. إلا أن ردات الفعل المصرية الشعبية أخذت تتصاعد بعد دخول الإضراب شهره الثاني، وبدأت الجمعيات، وبخاصة منها الإخوان المسلمون والشبان المسلمون، تقوم بتحركات واسعة داعمة للثورة في فلسطين[114].

وبرز التغيير في المواقف الرسمية المصرية عام 1937، عندما وقف وزير خارجية مصر في الوزارة الوفدية آنذاك يدافع عن حقوق شعب فلسطين ويتبنى مواقفه الوطنية. وقامت الحكومة بمنع سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك[115].

كانت ردة الفعل المصرية تنبع من الرابطة الدينية الإسلامية بين

([112])البشري، المصدر نفسه، ص 241 ـ 242.

([113])Mayer, Ibid., p. 26

([114])المصدر نفسه، ص 43 ـ 44.

([115])البشري، المصدر نفسه، ص 243 - 245.

الشعبين، حتى أن المندوب السامي في تقريره المرسل إلى لندن أكد من دون شك أن كل الرأي العام المصري، المثقف وغير المثقف، كان مقتنعاً أن بريطانيا ترتكب ظلماً قاسياً بحق دولة مسلمة شقيقة[116].

في أثناء الحرب العالمية الثانية، قام الإنكليز باعتقال عزيز باشا المصري، وتم تحديد إقامة وعمل عدد آخر أمثال صالح حرب ومحمد علي علوبة وعبد الرحمن عزام. ولحق المصير نفسه، أي السجن أو العزل أو الحصار بعدد آخر أبرزهم الشيخ حسن البنا[117].

كان المسؤولون المصريون يحرصون على علاقاتهم مع الإنكليز، ويتجنبون ما يمكن أن يؤثر سلباً في هذه العلاقات. فعندما عقد مؤتمر بلودان عام 1937، رفض النحاس باشا الاشتراك فيه، لكنه عوضاً عن ذلك أرسل مستشاره الشخصي، أمين عثمان، لبحث الأوضاع في فلسطين مع المفتي، مع الرجاء بعدم إعلام السلطات البريطانية بالزيارة. لكن البريطانيين علموا بالأمر، وشعروا بالصدمة لما اعتبروه تحركاً سرياً وخيانة ضدهم، إلا أنهم سرعان ما خففوا من وتيرة غضبهم عندما وجدوا أن أنباء زيارة مستشار رئيس الوزراء قد نشرت في معظم الصحف العربية[118].

إلا أنه على الرغم من الحذر الواضح في علاقات الرسميين المصريين تجاه القضية الفلسطينية، فإن الحاج أمين الحسيني وجد في مصر ملجأ آمناً عام 1946 عندما استقبله الملك فاروق واعتبره ضيفاً عليه. ومن جديد توافد رجال الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مصر، وتدبروا أمر إقامتهم فيها. وكان على رأسهم عبد القادر الحسيني الذي تولى عمليات تهريب الأسلحة إلى فلسطين عبر مصر، قبل أن يدخل هو نفسه إلى فلسطين عام 1947.

هذا يعني أن الحاج أمين الحسيني وأركان الحركة الوطنية كانوا يحظون بهامش جيد من حرية الحركة والتنقل في مصر أتاح لهم العمل قدر المستطاع في سبيل قضية فلسطين، لكن الأمور تطورت لاحقاً في اتجاه عكسي، عندما

([116])Mayer, Ibid., pp. 46-47

([117])هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ج 1: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟، كيف فاوضوا؟ ، ص 144.

([118])Mayer, Ibid., pp. 79-80

بدأ التضييق على المفتي في القاهرة، وبخاصة بعدما حدث في مسألة حكومة عموم فلسطين.

ب ـ العلاقات مع الجامعة العربية

خلال الحرب العالمية الثانية وجدت بريطانيا نفسها بحاجة إلى نوع من وحدة الموقف العربي لخدمة مصالحها، وبخاصة بعد بروز ألمانيا دولة قوية منافسة لبريطانيا في الشرق الأوسط. كما أن الحرب العالمية الثانية أظهرت للدول المتحاربة من ناحية أخرى الأهمية الاقتصادية البالغة للمنطقة العربية التي كان احتياطها من النفط يصل إلى أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي[119].

وبدأ المسؤولون البريطانيون بإطلاق تصريحات مؤيدة لأي نوع من الوحدة بين الدول العربية، وكان أنطوني إيدن أبرز هؤلاء. لم يتأخر العرب في تلبية النداء البريطاني، فوجه رئيس وزراء مصر، النحاس باشا، دعوة إلى عقد مؤتمر تشاوري بين الزعماء العرب، فكان مؤتمر الإسكندرية الذي عقد في 25 أيلول/سبتمبر 1944، وانتهى في 7 تشرين الأول/أكتوبر بوضع بروتوكول الإسكندرية الذي نص على إنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. وبما أن فلسطين لم تكن دولة مستقلة بعد، فلم يتم توجيه دعوة رسمية إلى الفلسطينيين لحضور المؤتمر، بل تم الاكتفاء بحضور ممثل مستقل هو موسى العلمي.

كانت هذه أول إشارة إلى تجاهل حق الفلسطينيين بالتمثيل على قدم المساواة مع غيرهم من الدول العربية. وفي 22 آذار/مارس 1945 وُضع ميثاق الجامعة العربية من قبل الدول السبع: السعودية، مصر، العراق، سورية، لبنان، الأردن، اليمن. وتألف الميثاق من ديباجة وعشرين مادة وثلاثة ملاحق، أحدها خاص بفلسطين.

لكن ملحق فلسطين جاء مخيباً لآمال الفلسطينيين، إذ كرّس مصادرة القرار الفلسطيني عندما أعطى مجلس الجامعة الحق باختيار المندوب الفلسطيني، وبذلك حُرم الفلسطينيون من حق اختيار من يمثلهم في الهيئة التي كان من المفترض أن تمثل القرار العربي الموحد.

([119])مفيد شهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 16.

كان هذا القرار يعني فعلياً أن الدول العربية لن تعترف بقيادة فلسطينية تمثل القرار الفلسطيني المستقل، بل إن مسألة التمثيل يجب أن تصدر عن مجلس الجامعة العربية نفسه، أي أن قادة العرب قرروا تولي شأن القضية الفلسطينية بأنفسهم. ولمّا كانت معظم هذه الدول لا تزال تدور في الفلك البريطاني، فإن قضية فلسطين باتت عملياً تحت الإشراف البريطاني.

في 12 حزيران/يونيو عام 1946، تم تأليف الهيئة العربية العليا بوصفها ممثلاً للفلسطينيين بقرار من الجامعة العربية في مؤتمر بلودان، على أن تتألف من أربعة أعضاء برئاسة الحاج أمين الحسيني. وقامت الجامعة بإنشاء مكاتب إعلامية في عدد من الدول برئاسة موسى العلمي بهدف شرح القضية الفلسطينية للرأي العام العالمي، لكن هذه المهمة بقيت دون المستوى المطلوب منها.

واتجهت أنظار الجماهير العربية والفلسطينية بشكل خاص إلى مؤتمر بلودان على أمل أن يخرج المجتمعون بقرارات تكون على مستوى القضية، وراحت مئات البرقيات ترد إلى مجلس الجامعة من مختلف الدول العربية مطالبة بقرارات حاسمة متناسبة مع خطورة قضية فلسطين ودقة المرحلة[120].

على أن أماني الجماهير العربية كانت في واد ومقررات الزعماء العرب كانت في واد آخر بعيد عن هذه الآمال، فقرارات المؤتمر التي صدرت بشقين، الأول علني والثاني سري، لم تكن بأي حال على مستوى خطورة المرحلة، وبخاصة بالنسبة إلى القرارات السرية التي اعتقد أبناء الشعوب العربية أنها تعني إعلان الحرب. إلا أن هذه القرارات كانت أبعد ما تكون عن ذلك، إذ إنها اقتصرت على الكلام عن الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها بريطانيا وأمريكا، والشكوى إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، وذلك فقط في حال تم تطبيق توصيات اللجنة الأنكلو ـ أمريكية[121].

الجدير ذكره في ما خص مؤتمر بلودان أن رئيس مخابرات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط، الجنرال كلايتون، كان ينزل في فندق بلودان

([120])محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984)، ج 1، ص 55.

([121])تألفت هذه اللجنة في عام 1945 بعد اتساع النفوذ الأمريكي، للتحقيق ودراسة القضية الفلسطينية، وجاء تقريرها في عام 1946 منحازاً بشكل تام للصهيونية.

في أثناء انعقاد المؤتمر، حيث التقى الزعماء العرب هناك، وهكذا جاءت قرارات المؤتمر بالتنسيق مع الحكومة البريطانية. ويعلّق الحاج أمين الحسيني على هذه المسألة مؤكداً أن وصول كلايتون مصحوباً بالمستر برايانس مساعد مدير المخابرات البريطانية في فلسطين قد أضعف الحماسة التي كانت تتأجج في الصدور، فكانت القرارات لذلك تشكل تجاوباً مع بيان مستر بيفين الذي كان قد دعا إلى مفاوضة الحكومة البريطانية[122].

أين كانت القيادة السياسية الفلسطينية في هذه الأثناء، وتحديداً الحاج أمين الحسيني؟ كان الحاج أمين الحسيني قد عاد إلى مصر حديثاً، بعد أن قضى سنوات الحرب متنقلاً في عدد من البلدان الأوروبية، وقد كان في موقف لا يحسد عليه. فالحرب قد انتهت بانتصار الحلفاء، وهو الذي راهن على انتصار المحور وتحالف مع الألمان ضد البريطانيين، ولم يعد في إمكانه العودة إلى فلسطين كما كان يرجو، وصار الزعماء العرب الذين اعتبروا انتصار بريطانيا انتصاراً لهم في موقف القوي والمعادي تجاه الحاج أمين الحسيني.

لكن القادة العرب، على الرغم من ذلك، لم يتمكنوا من تجاهل زعامة الحاج أمين الحسيني بالنسبة إلى الفلسطينيين، فكان اختياره رئيساً لـلـهيئة العربية العليا، لكن هذا المنصب لم يكن ليخدمه في شيء، إذ لم يكن باستطاعته اتخاذ أي قرار مستقل بشأن فلسطين بعيداً عن الجامعة العربية ومصالح الزعماء العرب.

وتدريجياً، بدأت عملية غياب القيادة الفلسطينية ونفوذ الحاج أمين الحسيني عن ساحة القرار، فبعد مؤتمر بلودان دعت الحكومة البريطانية الأطراف المعنيين إلى عقد مؤتمر في لندن لمناقشة القضية الفلسطينية. وكانت المفاجأة عندما امتنع الفلسطينيون عن حضور الدورة الأولى من المؤتمر، وفوضوا الوفود العربية التحدث باسمهم. وعلى الرغم من المشروع الذي قدمه العرب واعترفوا فيه بنوع من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، إلا أن المؤتمر أخفق، وقررت بريطانيا إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة الحديثة العهد.

([122])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 24.

كان مؤتمر لندن مؤشراً واضحاً على إخفاق الجامعة العربية في توحيد القرار والصف العربيين في مواجهة الخطر الصهيوني، وهو أمر ليس بمستغرب في ظل التفكك والخلافات التي كانت تحكم دول الجامعة، وكانت دول الاستعمار هي المحرك لهذه النزاعات، فبات بعض الملوك والزعماء العرب لا همّ لهم سوى إرضاء المستعمرين، وكانت بعض العواصم العربية تدار من لندن، ومن باريس ومن واشنطن[123]. ويمكن القول إن الملك عبد الـلـه والملك فاروق كانت لهما اليد الطولى في إدارة قرارات الجامعة العربية.

إن علاقة الفلسطينيين، وتحديداً الحاج أمين الحسيني بالجامعة العربية، هي بحد ذاتها صورة لعلاقة الفلسطينيين مع الدول والزعماء العرب. وهي علاقة رسمت في مراحلها الأخيرة قبل اندلاع حرب عام 1948، تجاهل الزعماء العرب للقيادة الفلسطينية ومحاولتهم تولي هذه القيادة، كل دولة بحسب مصلحتها التي كانت تمليها عليها طبيعة علاقتها بدول الاستعمار. ومع هذه المحاولات تحوّل الحاج أمين الحسيني إلى مجرد شاهد في جلسات اللجنة العسكرية التي شكلتها الجامعة العربية لإدارة القتال في فلسطين، ولم يكن بإمكانه إصدار القرارات أو إعطاء الأوامر، وتجذرت خلافاته أكثر فأكثر مع بعض القادة العرب، وبخاصة مع الأمير عبد الـلـه والنقراشي باشا رئيس وزراء مصر حينها.

والواقع أن وصول الأمور إلى هذه الدرجة من السوء على الصعيد العربي كان من الأمور المتوقعة في ظل الواضع الراهن حينها. إنه نتيجة لانتصار الحلفاء في الحرب، وبالتالي انتصار حلفائهم من الحكام العرب الذين وجدوا أنفسهم في موقع القوة وكأنهم هم من انتصر. لكن هؤلاء الحكام الذين اعتقد بعضهم أن بريطانيا هي حليفة العرب، والذين تجاهلوا، عن قصد أو غير قصد، طبيعة المخططات التي كان يرسمها الحلفاء للمنطقة العربية وعلى الأخص فلسطين، وجدوا من مصلحتهم تجاهل دور القيادة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً، وتجاهل حق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن أرضه.

إذاً، مرت قيادة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية في

([123])جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ج 1، ص 319.

المنفى بأكثر من مرحلة، ففي مرحلتها الأولى خلال إقامته في لبنان ومن ثم في العراق، حافظ الحاج أمين الحسيني على قوته وهيبته، ليس داخل فلسطين فحسب، وإنما خارجها أيضاً. أما المرحلة الثانية فكانت خلال الحرب العالمية الثانية، عندما اضطر إلى الذهاب إلى ألمانيا وهي المرحلة التي سنأتي على ذكرها في الفصل القادم. وكانت المرحلة الثالثة بعد انتهاء الحرب، وهربه من قبضة الفرنسيين وعودته إلى مصر، في وضع أشبه ما يكون باللجوء السياسي. وكانت مصر حينها الدولة الوحيدة التي رحبت باستقباله، بعدما خشيت الدول الأخرى مغبة استقبال المفتي في حال أقدم البريطانيون على التدخل في هذا الأمر.

هنا، نستنتج أن قيادة المفتي من المنفى كانت في أقوى مراحلها عندما تمكن الحاج أمين الحسيني من الحصول على الدعم الكبير الذي قدمته الدول والشعوب العربية لقضية فلسطين، والتي أمنت للمفتي مناخاً من حرية التحرك والعمل لقيادة الثورة داخل فلسطين، ولتفعيل دوره في العمل السياسي من الخارج مستفيداً من الأجواء المناصرة له ولقضية فلسطين. على أن هذه القيادة من المنفى لم تستطع الحفاظ على قوتها بعدما فقدت الدعم الخارجي من الدول العربية، وتحديداً من الزعماء العرب، وبالتالي باتت قيادة عاجزة وغير قادرة على التحرك أو ممارسة العمل النضالي الوطني بحرية من خارج أرض فلسطين. وفي هذه الحالة تصبح القيادة اسمية أكثر منها فعلية، نظراً إلى القيود التي فرضت عليها، على الرغم من وجودها على أراض عربية مجاورة.

الفصل الثامن

القيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي

ترسم العلاقات الخارجية سمة مهمة من سمات القيادة السياسية، فالمدى الذي تصل إليه هذه العلاقات يعبر عن مدى نجاح وانتشار أفكار هذه القيادة على الصعيد الخارجي في موازاة الصعيد الداخلي. فالدعم الشعبي الداخلي الذي يحصل عليه القائد لا يعتبر كافياً إذا لم يكن متكاملاً مع تأييدٍ خارجي على نطاق الدول والشعوب، حتى أن هذا العامل في أحيان كثيرة يكون سبباً في سقوط أو استمرار هذه القيادات. من هنا يحرص قادة الدول وقادة الثورات على تحسين علاقاتهم بالشعوب والدول الأخرى، وبخاصة تلك التي تستطيع أن تؤمن دعماً معنوياً ومادياً لها. ونحن هنا نتكلم عن الدول الواقعة في دائرة العالم الثالث، فهذه الدول تحتاج دائماً إلى دعم خارجي لتعزيز قوتها الداخلية. وتزداد الحاجة إلى هذا الدعم في حال كانت الدولة المعنية واقعة تحت الاحتلال أو معرضة لخطر التهديد من قبل دولة أخرى.

في فلسطين، وهي من أبرز الأمثلة على الدول الواقعة تحت الاحتلال، كانت علاقات القيادة السياسية الفلسطينية بالدول العربية المجاورة خلال فترة الانتداب علاقات طبيعية بحكم الجوار والمصير المشترك، لكن امتداد هذه العلاقات إلى دول بعيدة جغرافياً عن فلسطين كان له أثره الكبير الداعم لقضية فلسطين في تلك الفترة.

إن هذه العلاقات لم تحمل كلها الطابع الإيجابي لخدمة الفلسطينيين، فبقدر ما كانت العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية كالهند وباكستان تؤمن الدعم المعنوي للفلسطينيين، ولا سيما من الناحية الإسلامية، كانت

علاقة القيادة الفلسطينية من ناحية ثانية بدول المحور في أثناء الحرب العالمية الثانية من العوامل التي أدت إلى إضعاف سلطة هذه القيادات، وخصوصاً على الصعيد العربي بعد انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء على دول المحور.

ترتبط إقامة العلاقات الخارجية مع دولة ما بطبيعة القيادة التي تسيطر على مركز القرار السياسي. على أن الأمر يختلف هنا أيضاً بالنسبة إلى طبيعة الدول أو المؤسسات، فبقدر ما تكون الدولة أو المؤسسة مستقلة وقادرة على اتخاذ قراراتها بحرية تامة بعيداً عن أي تدخل خارجي، تكون علاقاتها الخارجية قائمة على أساس متين وقوي ومتوازن، وهو ما نراه في علاقات الدول العظمى أو الدول المتقدمة مع غيرها من الدول. لكن عندما نبحث قضية العلاقات الخارجية بالنسبة إلى الدول الضعيفة، مثل دول العالم الثالث أو الدول النامية، فالأمر يختلف إلى حد كبير، إذ إن هذه الدول لا تستطيع في معظم الأحوال إقامة علاقات مع دول أخرى، وبخاصة إذا كانت أقوى منها، على أساس متكافئ، بل إن هذه العلاقات غالباً ما تحكمها نظريات التبعية الاقتصادية والسياسية. إن الدول النامية من ناحية ثانية، غالباً ما تحظى بالتأييد والعطف من شعوب الدول المماثلة لها، وخصوصاً تلك التي تعاني ظروفاً مشتركة.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني في علاقاته مع الدول الأخرى، بما أن فلسطين كانت دولة محتلة في ظل الانتداب البريطاني. وإذا كانت العلاقة بين الفلسطينيين والشعوب والحكومات العربية قد حكمتها عوامل المصير المشترك ومصالح الأنظمة، فإن علاقة الشعب الفلسطيني مع الشعوب والدول غير العربية كانت تحكمها عوامل أخرى، أهمها عاملا الدين والمصالح الدولية. من هنا جاءت علاقات الحاج أمين الحسيني مع الشعوب غير العربية انطلاقاً من التعاطف الإسلامي بين هذه الشعوب، بينما كانت علاقاته بعدد من الدول الأوروبية، وعلى رأسها دول المحور، محكومة بمصالح الدول والحسابات السياسية في أثناء الحرب العالمية الثانية.

أولاً: العامل الديني في العلاقات الخارجية الفلسطينية

بدأت قضية فلسطين تأخذ حيزاً في الإعلام والوعي الوطني لدى عدد من الشعوب العربية والإسلامية، عندما بدأت الاعتداءات الصهيونية تتزايد يوماً بعد يوم ضد العرب في فلسطين، وأخذت تطال المقدسات الدينية وعلى

رأسها المسجد الأقصى الذي يعتبر من أهم الأماكن المقدسة بالنسبة إلى المسلمين بعد مكة المكرمة. لهذا كان العدوان على هذه المقدسات يشكل تهديداً خطيراً للدين الإسلامي في نظر الشعوب الإسلامية في العالم.

وبما أن الحاج أمين الحسيني كان في المقام الأول مفتي فلسطين، فقد ركز على المفهوم الديني منطلقاً للدفاع عن أرض المقدسات الدينية. ومن هذا المنطلق أيضاً توجه المفتي في خطابه إلى الشعوب المسلمة في أنحاء العالم لإقناعها بأن الخطر الذي يطال أرض فلسطين هو في الحقيقة اعتداء على المسلمين ودينهم في العالم أجمع، ولا يقتصر على فلسطين وحدها. لهذا فإن مسؤولية حماية المقدسات الإسلامية يجب ألا تقع على عاتق الفلسطينيين فحسب، بل هي واجب على المسلمين كلهم في العالم.

كانت أحداث البراق عام 1929 عاملاً مساعداً على تحريك الرأي العام العربي والإسلامي تجاه قضية فلسطين والمقدسات الإسلامية فيها، ولم يقتصر الأمر على الدول والشعوب العربية فحسب، بل امتد ليشمل أيضاً عدداً من الدول الإسلامية في العالم. واستطاع الحاج أمين الحسيني أن يوجه الرأي العام الإسلامي إلى أهمية قضية فلسطين عندما وجه الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي العام في مدينة القدس في العام 1931 الذي حضره عدد كبير من ممثلي الشعوب والهيئات الإسلامية في العالم.

1 ـ العلاقة مع الهند

تشكل شبه القارة الهندية كتلة بالغة الضخامة من اليابسة تبلغ مساحتها حوالى مليون ميل وربع الميل تقريباً، أي ما يعادل نصف مساحة قارة أوروبا، وتضم عدداً من الطوائف، أهمها السيخ والهندوس والمسلمين. وفي عام 1947 بلغ عدد المسلمين فيها حوالى مئة مليون مسلم.

بدأ اهتمام الشعب الهندي بفلسطين منذ بداية العشرينيات، وهو أمر ربما يبدو مستغرباً نظراً إلى البعد الجغرافي الذي يفصل بين البلدين، لكن الهند كانت تخضع للاستعمار البريطاني، وكان على رأس السلطة فيها حاكم بريطاني. وكانت أنباء فلسطين وغيرها من الدول الخاضعة للانتداب البريطاني تصل إلى الصحافة الهندية عبر مراسلي وزارة المستعمرات البريطانية، الأمر الذي ساعد الرأي العام الهندي على معرفة ما يجري في فلسطين.

وبما أن لندن كانت مركزاً للوفود التي تزورها من مختلف الدول الخاضعة للانتداب البريطاني، فقد كانت الوفود الفلسطينية التي تذهب إلى لندن تحرص على الاجتماع بأكبر عدد ممكن من وفود أو ممثلي الدول الأخرى الخاضعة للانتداب من أجل عرض قضية فلسطين وشرحها للشعوب البعيدة عن فلسطين.

في عام 1921، اجتمع الوفد العربي الفلسطيني مع بعض المسلمين الهنود والأفغان في لندن، وعلموا منهم أن الصهاينة والإنكليز يقومون بتشويه صورة الحركة الوطنية الفلسطينية في أوروبا، وقد أعرب الهنود والأفغان عن رغبتهم بالاطلاع على بيانات العرب في فلسطين، بعد أن شرح الوفد الفلسطيني لهم حقيقة القضية. لكن الوفد الفلسطيني شعر أن الزمن سيظهر لهذه الشعوب صدق وطنية العرب وغيرتهم الإسلامية الحقيقية[1]. وقد تمكن الفلسطينيون بالفعل من كسب تأييد المسلمين في معظم أقطار العالم عبر تكثيف سياسة إرسال الوفود إلى الخارج، ففي العام 1922، في أثناء موسم الحج، قام الفلسطينيون بتوزيع نداء على أكثر من مئتي حاج من مختلف أنحاء العالم بهدف تحذير المسلمين من الخطر الصهيوني الذي يتهدد المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وعلى الأثر وصلت إلى وزارة المستعمرات البريطانية رسائل عدة من الهند والعالمين العربي والإسلامي تحتج على سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين. وفي العام التالي نجح الحاج أمين الحسيني بإرسال جمال الحسيني في عداد الوفد الذي ذهب إلى الهند من أجل مسألة عمارة المسجد الأقصى، حيث مكث الوفد هناك تسعة أشهر، لقي خلالها الترحاب والدعم الكامل من مسلمي الهند، ووصلت التبرعات الهندية إلى 23 ألف جنيه مصري، على الرغم من أن الهند كانت تعاني حينها أزمة اقتصادية[2].

وجاءت أحداث البراق في العام 1929 لتؤكد حقيقة هذه المخاطر على المسجد الأقصى، وعلمت المصادر الإنكليزية أن مسلمي الهند قرروا المشاركة في الدفاع عن المسجد الأقصى، وهو أمر من شأنه أن يحرج

([1])تيسير جبارة، المسلمون الهنود وقضية فلسطين ، تقديم سعيد عبد اللـه جبريل البيشاوي (عمّان: دار الشروق، 1998)، ص 93.

([2])المصدر نفسه، ص 96 و112.

الموقف البريطاني في حال وقوعه، وربما كان هذا من الأسباب التي حدت بالبريطانيين على المسارعة إلى تشكيل لجنة «شو» للتحقيق في أحداث البراق. لكن هذا لم يوقف النشاط الهندي، إذ تمّ عقد عدد المؤتمرات والندوات في معظم المدن الهندية للدفاع عن فلسطين بتحريك من جمعية الخلافة الهندية. ولم يكتف مسلمو الهند بذلك، بل قاموا بإرسال وفد إلى القدس لمقابلة لجنة التحقيق للدفاع عن الحقوق الشرعية الإسلامية في فلسطين[3].

لقد حرص المفتي الحاج أمين الحسيني على لفت أنظار العالم إلى ما يحدث في فلسطين عن طريق العامل الديني، لأن فلسطين كانت مهددة فعلاً من قبل اليهود الصهاينة، الأمر الذي يعني توجيه الخطر المباشر إلى المسلمين والمسيحيين في البلاد، وهذا بحد ذاته يحمل بعداً دينياً في غاية الأهمية. ومن ناحية ثانية كان الحاج أمين الحسيني يدرك أن الشعوب البعيدة جغرافيا وحضارياً عن فلسطين لن تهتم بالأوضاع السياسية في بلدان أخرى لا تعرف عنها الكثير، لكن هذه الشعوب بالتأكيد لن تتوانى عن الاهتمام إذا كان الأمر يمس الدين الإسلامي، وهو العامل المشترك لهذه الشعوب مع فلسطين، بغض النظر عن عاملي الجغرافيا والقومية.

وبما أن الهند كانت من أكبر الدول الخاضعة للاستعمار البريطاني، وبما أن تعداد السكان المسلمين فيها كان كبيراً، فقد وجه المفتي إلى هذا البلد عناية كبيرة، وبخاصة أن الشعب الهندي اهتم في تلك الفترة بقضية الخلافة الإسلامية بعد انهيار السلطنة العثمانية. وكان مولانا محمد علي قد أسس جمعية الخلافة في الهند وهو من أبرز الزعماء المسلمين الهنديين، ومن الذين ربطتهم علاقات وثيقة جداً بالحاج أمين الحسيني.

لم يكن لتأييد الجانب الهندي للفلسطينيين في قضيتهم ضد الصهيونية أهمية دينية فحسب، بل إن تكتل مسلمي الهند للدفاع عن قضية فلسطين كان يعني من جانب آخر تحدياً للسلطات البريطانية التي كانت تحكم الهند، والتي لم يكن من مصلحتها أن تقوم معارضة لسياستها الخارجية في دول خاضعة لسلطتها الاستعمارية. ولما كان المفتي يدرك هذا الأمر تماماً، فقد حرص على إفهام حكومة الانتداب في فلسطين أن العلاقة مع الهند إنما تقوم على أساس

([3])المصدر نفسه، ص 137.

ديني لا أكثر، وهذا الموقف يتماشى مع سياسة الحاج أمين الحسيني المهادنة للإنكليز التي اتبعها قبل خروجه من فلسطين. لكن هذا الحرص لم يكن ليمنع المفتي من تدعيم العلاقات الخارجية الفلسطينية مع الشعوب العربية والإسلامية في العالم.

من هنا، كانت رغبة الحاج أمين الحسيني في جمع أكبر عدد من الوفود الإسلامية من مختلف أنحاء العالم، عندما وجه الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي العام في مدينة القدس عام 1931، وقد تمثلت الهند بوفد كبير في المؤتمر، كان من أبرز أعضائه مولانا محمد علي، رئيس جمعية الخلافة في الهند، وشقيقه مولانا شوكت علي.

بعد انتهاء أعمال المؤتمر الإسلامي العام قامت لجنة من المؤتمر برئاسة المفتي بزيارة إلى عدد من الدول الإسلامية، ومن بينها الهند، لشرح أهداف ومقررات المؤتمر أمام الشعوب الإسلامية. وقد تم تأسيس فرع للمؤتمر الإسلامي العام في الهند بدعوة من المسلمين هناك، ونقلت جريدة الجامعة العربية هذا الخبر نقلاً عن صحيفة ذي هندو (The Hindu) التي تصدر في مدينة بومباي باللغة الإنكليزية، والتي نشرت مقالة أشارت فيها إلى اجتماع إسلامي كبير، عقد في مدينة مدراس يوم 15 مارس/آذار عام 1932، لتأسيس فرع في الهند تابع للمؤتمر الإسلامي العام في القدس، وقد حضر هذا الاجتماع عشرات الألوف من المسلمين الهنود، حيث أبدى هؤلاء رغبة أكيدة في خدمة فلسطين ومساعدتها للتخلص من البلايا التي ابتليت بها[4].

يعتبر هذا التعاطف الذي أظهره مسلمو الهند تجاه قضية فلسطين بعد انتهاء المؤتمر الإسلامي انتصاراً لسياسة الحاج أمين الحسيني الرامية إلى كسب عطف الشعوب المسلمة وتأييدها في أنحاء العالم كافة لمساعدة الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهيونية والانتداب معاً. كما استطاع المفتي، من ناحية ثانية، كسب احترام مسلمي الهند وتأييدهم إياه بوصفه مفتي فلسطين، والداعي إلى حماية الأماكن المقدسة فيها من الخطر اليهودي.

إبان زيارة الحاج أمين الحسيني لـلـهند عام 1933، نشر أحد الصحافيين الهنود مقالة بعنوان «مفتي القدس الأكبر، بعض الذكريات» في جريدة سيفيل

([4])الجامعة العربية ، 1932/3/13.

أند ميليتاري غازيت (Civil and Military Gazette) التي تصدر في مدينة لاهور، يصف فيه لقاءه الأول بالمفتي في لندن، حيث يقول: «إن الهند، وعلى الخصوص الهند الإسلامية ستعجب كثيراً من الوجهة الأنتولوجية عندما تستقبل مفتي القدس الأكبر الموجود الآن في كراتشي. فعندما دعاني سكرتير الوفد الفلسطيني الكبير الذي زار لندن قبل سنتين أو ثلاث لحضور اجتماع يلقي فيه سماحة المفتي خطاباً عن القضية الفلسطينية، كنت أظن أنني سوف ألقى مفتياً تقليدياً يلبس ثياباً فضفاضة، بلحية بيضاء كالثلج وعمامة خضراء كبيرة، ولكن تصوروا مبلغ اندهاشي عندما قدمني السكرتير إلى رجل في ميعة الشباب، ذي سحنة شمالية، وعينين زرقاوتين وشعر كستنائي ولحية قصيرة وخلقة حسنة وقامة مربوعة... لقد أظهر أنه بعيد عن المفتي التقليدي العبوس الجامد، وأن آراءه في المسألة الفلسطينية العربية تمتاز ببعد النظر وعدم الجمود ولقد كان يتكلم الإنكليزية بطلاقة»[5]

ما يلفتنا في هذا التحليل أن الصحافي الهندي ركّز على ناحيتي الشكل والمضمون في تحليله لشخصية الحاج أمين الحسيني، وهو في واقع الأمر أعطى تحليلاً لشخصية القائد السياسي المسلم، كما تمناها أن تكون، عندما تحدث عن المظهر الخارجي للمفتي، قبل أن يتطرق إلى مواقفه السياسية.

ففي قراءتنا لمقالة الصحافي الهندي نجد وصفاً لحالة «الكاريزما» التي كان يتمتع بها الحاج أمين الحسيني، ونلمس مدى تأثره بالحاج أمين الحسيني بوصفه شخصية قيادية غير تقليدية. فمن الواضح أن المفتي، وإن كان رجل دين في المقام الأول، إلا أن الصحافي من خلال حديثه شرح لنا ثلاثة عناصر مهمة من عناصر القيادة السياسية، وهي الشكل والثقافة والانتماء. وهي عناصر باجتماعها، منحت المفتي «الكاريزما» التي لا بد أن يتمتع بها القائد السياسي، كي يتمكن من إقناع الآخرين بوجهة نظره والتأثير فيهم، وبخاصة إذا كان هناك اختلاف من حيث البيئة والحضارة بينه وبينهم.

والواضح أن الحاج أمين الحسيني استطاع فعلاً التأثير في مسلمي الهند، إذ تمكن من إثبات نفسه زعيم فلسطين الديني والسياسي، ويدلنا على ذلك أن رسائل التأييد الهندية كانت توجه إلى مفتي فلسطين، ففي عام 1929، في أثناء انعقاد مؤتمر الخلافة في مدينة كلكتا الهندية، بعث رئيس المؤتمر مولانا

([5])الجامعة العربية ، 1933/6/25.

محمد علي برقية إلى المفتي تقول: «إن جميع المسلمين الذين حضروا مؤتمر الخلافة العام في كلكتا استقبلوا القبلة وأقسموا الإيمان على صد عدوان اليهود والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والبراق الشريف»[6].

ولم ينس الحاج أمين الحسيني مواقف مولانا محمد علي المؤيدة للفلسطينيين، لذلك أصر المفتي عند وفاة الزعيم الهندي على دفنه في المسجد الأقصى، وقام لهذا الغرض بتوجيه الدعوات إلى قناصل الدول والرؤساء الروحيين والأعيان للاشتراك في موكب دفن الجثمان، كما قام بدعوة رؤساء دول مصر وسورية وشرق الأردن وغيرهم. وقد شارك في موكب التشييع الذي جرى في 24 كانون الثاني/يناير 1931 نحو مئة ألف، وتوقفت الأعمال في فلسطين في ذلك اليوم، وقام شوكت علي والمفتي بتقبل التعازي[7].

كانت هذه الخطوة من قبل المفتي تكريماً لمسلمي الهند، وتعبيراً عن الامتنان الذي يحمله الشعب الفلسطيني تجاه هذا البلد الذي يرزح شعبه تحت الاستعمار، ويناضل من أجل الاستقلال، وعلى الرغم مما يكابده من مشاكل، إلا أنه حاول تقديم ما يقدر عليه من مساندة ودعم وتأييد للشعب الفلسطيني الذي يعاني ظروف الاستعمار والاحتلال نفسها.

وإذا كانت قضية فلسطين قد اكتسبت دعماً قوياً من المسلمين في الهند بفعل الرابط الديني، إلا أن القضية كسبت الدعم أيضاً من الهنود كافة الذين تعاطفوا مع الشعب الفلسطيني من منطلق النضال ضد الاستعمار البريطاني، وهو عامل مشترك بين الشعبين.

في عام 1933، تناول الزعيم الهندي جواهر لال نهرو قضية فلسطين شارحاً وجهة نظره التالية: «في فلسطين التي تسيطر عليها حكومة بريطانيا بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، فإن سكانها بأغلبيتهم من المسلمين العرب وهم يطالبون بالحرية والوحدة كأقرانهم العرب في سورية. لكن السياسة البريطانية اختلقت مشكلة أقليات خاصة فيها، وهي الأقلية اليهودية،... في الجانب العربي هناك تعداد بشري، وفي الجانب اليهودي المقابل هناك موارد مالية ضخمة ومنظمات يهودية عالمية. وبهذا فإن بريطانيا

([6])جبارة، المسلمون الهنود وقضية فلسطين ، ص 144.

([7])المصدر نفسه، ص 176.

تؤيد القومية الدينية اليهودية ضد القومية العربية محاولة إظهار أهمية وجود قواتها للحفاظ على الأمن بين الطرفين»[8].

على الرغم من أن نهرو لم يتطرق إلى العامل الديني في شرحه لما يحدث في فلسطين، إلا أنه طرح الموضوع من زاوية القومية العربية وارتباط عرب فلسطين بإخوانهم في سورية، وبالتالي حقهم في الحرية والوحدة معهم معتبراً أن اليهود هم أقلية نمت في فلسطين بمساعدة الانتداب البريطاني والمؤسسات المالية اليهودية الضخمة.

لكن حماسة نهرو للموضوع الفلسطيني اشتدت بعد ثورة 1936، ففي حين وصف ما حدث بإنه نضال الفلسطينيين ضد الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، وصف طرق القمع التي كان البريطانيون يقومون بها ضد العرب بهدف القضاء على النضال الوطني من أجل الحرية بأنها سياسة تهديم وقتل غير مجدية، ووصف هذه الأساليب بأنها أسوأ حتى من تلك الأساليب التي استخدمت في العهد الأسود في إيرلندا، إلا أن السلطات البريطانية تفرض رقابة مشددة تخفي ما يحدث في فلسطين عن العالم الخارجي[9].

ولم يقتصر التأييد الهندي على الدعم السياسي فحسب، بل إن متطوعين هنوداً وصلوا إلى فلسطين لمساندة الثورة أيضاً، وقد ورد في رسالة من المندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات بتاريخ 1936/6/13 أن هناك اثنين من الهنود يعالجون في المستشفى الحكومي نتيجة إصابتهم بجراح بسيطة[10]. وهو ما يعني أن الهنود كانوا بين المقاتلين، وقد أصيب بعضهم في أثناء اشتراكهم في أعمال الثورة.

في العام 1946، عبّر المهاتما غاندي عن وجهة نظره الخاصة بفلسطين مثنياً على دور اليهود ومساهمتهم في حضارة العالم، لكنه من ناحية ثانية وفي ما يتعلق بفلسطين كان له رأي مختلف، فاليهود ارتكبوا خطأ فادحاً عندما قاموا بفرض أنفسهم في فلسطين، أولاً بمساعدة أميركا وبريطانيا، ومن ثم بواسطة الإرهاب، وتساءل غاندي: «لماذا يعتمدون على المال الأميركي أو

([8])India and Palestine: The Evolution of a Policy (New Delhi: External Publicity Division of the Ministry of External Affairs, Government of India, 1968), pp. 12-13.

([9])المصدر نفسه، ص 13.

([10])جبارة، المسلمون الهنود وقضية فلسطين ، ص 253.

السلاح البريطاني لفرض أنفسهم على بلد لا يرحب بهم؟ ولماذا يلجأون إلى الإرهاب ليتمكنوا من بسط سيطرتهم في فلسطين؟»[11].

أكسبت مواقف نهرو وغاندي القضية الفلسطينية بعداً سياسياً مهماً يختلف عن التعاطف الديني، إذ إنها كانت تنبع من معارضة لسياسة الاستعمار التي تهدف إلى إلغاء شعب على أرضه لصالح جماعات مستعمرة، وهذا يعني اقتناع نهرو وغاندي بخطأ السياسة البريطانية الداعمة للحركة الصهيونية على أساس إقامة وطن لليهود في فلسطين، وبالتالي تأييدهما لحق الفلسطينيين بالنضال في سبيل استقلالهم الوطني.

2 ـ العلاقة مع دول البلقان

عانى المسلمون في دول البلقان (*) ظروفاً قاسية، وبخاصة بعد هزيمة الدولة العثمانية التي كانت تحمي المسلمين في تلك الدول، وأصبح هؤلاء معرضين للاضطهاد والقتل والطرد على أيدي الصرب هناك. وقد تعرض مسلمو البوسنة والهرسك بشكل خاص لمحن متواصلة منذ بداية القرن التاسع عشر، وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، استمر اضطهاد المسلمين في تلك الدول، وقيل إن حوالى ربع مليون مسلم قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية على يد مختلف الأطراف المتنازعة[12].

لم تقم علاقات مباشرة بين الحركة الوطنية الفلسطينية وشعوب البلقان، ويعود ذلك إلى عوامل عدة، أبرزها وقوع هذه الدول في القارة الأوروبية، واختلاف اللغة والحضارة. والأهم من ذلك أن دول البلقان لم تكن في خانة الدول الواقعة تحت الاستعمار أو الانتداب، وبالتالي لم تكن هناك عوامل مشتركة بين هذه الدول وفلسطين سوى عامل الدين، إذ إن نسبة كبيرة من سكان دول البلقان كان تنتمي إلى الإسلام. لكن العلاقات توثقت مع مسلمي

---

[11] (India and Palestine: The Evolution of a Policy , p. 12)

(*) تطلق التسمية على شبه جزيرة كبيرة تقع جنوب شرقي القارة الأوروبية، وتضم ست دول، هي ألبانيا واليونان ورومانيا وبلغاريا والجزء الأوروبي من تركيا، ويوغوسلافيا التي انقسمت بدورها إلى ستة أجزاء، هي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا وسلوفينيا، ومقدونيا وكوسوفا.

[12] انظر الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات العربية (المحيط): «قصة الإسلام في البلقان... خمسة قرون على إسلام البوسنة والهرسك،» (17 آب/أغسطس 2004)، . (www.almoheet.net)

بعض دول البلقان، وبخاصة البوسنة والهرسك خلال الحرب العالمية الثانية من خلال العلاقة مع الحاج أمين الحسيني.

حرص المفتي في أثناء تسلمه منصب الإفتاء على زيارة معظم الدول الإسلامية أو الدول التي تضم مسلمين بين سكانها، وذلك من خلال الجولات العديدة التي كان يقوم بها. وكانت دول البلقان من بين هذه الدول التي زارها الحاج أمين الحسيني، وربطته بعدد من زعمائها علاقات صداقة.

كانت يوغوسلافيا قد وقعت تحت السيطرة الألمانية في العام 1941، وعلى الرغم من ذلك فقد تعرض المسلمون هناك لعمليات تطهير عرقي على يد العصابات الصربية التي كانت تسعى إلى إنشاء صربيا الكبرى. ولما وصل المفتي إلى ألمانيا عام 1941، سارع المسلمون في يوغوسلافيا بالإبراق إليه طالبين منه العمل على إيقاف المذابح التي يتعرضون لها، وبالفعل فقد سارع المفتي إلى إجراء اتصالاته بالألمان والطليان لإيقاف هذه المذابح.

ويذكر المفتي أن أحد الطلاب المسلمين في جامعة روما زاره في أثناء إقامته في روما، وأنبأه بما يحدث في البوسنة والهرسك من مجازر، ثم زاره عندما انتقل إلى برلين وفد برئاسة مفتي الهرسك، وحدثه عما يتعرض له المسلمون. وعلى الأثر قام الحاج أمين الحسيني بمراجعة وزارة الخارجية الألمانية بهذا الشأن، ثم سافر إلى روما واجتمع بموسوليني وأطلعه على الوضع في البوسنة والهرسك. وقد أوعز موسوليني إلى وزير خارجيته للاتصال بالسلطات الألمانية واتخاذ جميع الوسائل لوقف الحالة المأساوية في تلك المناطق[13].

لكن المجازر لم تتوقف على الرغم من الوعود، فقرر الحاج أمين الحسيني حينها زيارة البوسنة، وبعد محادثات مع السلطات الألمانية تمكن المفتي من مغادرة برلين برفقة السفير الكرواتي، وبعد سفر شاق بسبب العواصف الثلجية تمكن من الوصول إلى سراييفو، وهناك اجتمع بزعماء البوسنة والهرسك. وقد وافقت الحكومة الألمانية على تجنيد الشبان وتدريبهم وتسليحهم بشرط الدفاع عن أنفسهم وعائلاتهم داخل بلادهم. وقبل أن يغادر الحاج أمين الحسيني البوسنة، كان قد تم تسجيل نحو سبعة آلاف متطوع. ولم يقف الأمر عند هذه

([13])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 137-138.

الحدود فحسب، بل تم الاتفاق أيضاً بين الحاج أمين الحسيني والحكومة الألمانية على تأليف فرقة عسكرية بوشناقية سميت باسم «فرقة خنجر»، وتلاها تشكيل فرقة أخرى باسم «فرقة قاما» حيث بلغ عدد أفراد الفرقتين نحو 37 ألفاً، إضافة إلى قوات محلية من شرطة ودرك وحرس بلغ مجموعها كلها قرابة 100 ألف مقاتل، وبذلك استطاع أهل البوسنة والهرسك، بحسب كلام المفتي، أن يدفعوا عن أنفسهم الخطر الماحق الذي كان يهددهم[14].

ولم يكتف المفتي بالأمور العسكرية فحسب، بل ساهم أيضاً في إنشاء معهد ديني لتخريج الأئمة وتوزيعهم على فرقة «خنجر»، وقد قام بإلقاء بعض المحاضرات في هذا المعهد، كما كان يقوم بزيارة المعهد وأفواج الفرقة العسكرية. ولم ينس الحاج أمين الحسيني قضيته الأولى، أي فلسطين، لهذا كان خلال زياراته يتطرق في أحاديثه مع أفراد الفرقة إلى قضية فلسطين، الأمر الذي جعل الجنود البوسنيين يتحرقون للجهاد في فلسطين. كما تم إنشاء معهد آخر في مدينة درسدن للغاية نفسها، أي تخريج الأئمة ولكن هذه المرة من الأذربيجانيين والقوقازيين وغيرهم[15].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى مسلمي بلغاريا، فقد كتب زعماء المسلمين هناك إلى المفتي، يشكون ما يتعرضون له من اضطهاد، فقام المفتي بمراجعة السلطات البلغارية في الأمر، وأخذ تعهداً من وزير الداخلية البلغارية تلتزم بموجبه الحكومة البلغارية بمعاملة المسلمين هناك بالعدل والمساواة ورفع الاضطهاد عنهم[16].

كانت لجهود المفتي في وقف عمليات الاضطهاد التي تعرض لها المسلمون في عدد من دول البلقان أثرها العميق في نفوس شعوب تلك الدول. أما الحاج أمين الحسيني من جهته فقد كان يطمح إلى كسب ولاء المسلمين في دول أوروبا وإقناعهم بالتعاون مع قوات المحور، بحيث لا تشكل هذه الشعوب عامل إزعاج لسلطات المحور فحسب، بل يكون بمقدورها أيضاً تشكيل قوات مقاتلة تحت لواء المحور. وكان الحاج أمين الحسيني من جهة

([14])المصدر نفسه، ص 138 ـ 140.

([15])المصدر نفسه، ص 142.

([16])عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 290.

ثانية يأمل على صعيد شخصي، في حال انتصار دول المحور، بأن يصبح زعيماً للعالم الإسلامي بعد أن يكون قد ساهم في مساعدة الشعوب المسلمة في دول المحور، وكسب تأييدها لشخصه كمفتٍ ورجل دين يخاف على مصلحة المسلمين في العالم.

لهذه الأسباب قام المفتي بحركة ناشطة تجاه دول البلقان، فأرسل عدداً من العاملين معه إلى البوسنة ومقدونيا وألبانيا، وقام هو نفسه بزيارة إلى كرواتيا في نيسان/أبريل 1943 حيث أجرى اتصالات مع المسلمين هناك كما مر معنا. كما أقام اتصالات واسعة مع المنظمات الإسلامية في شبه جزيرة القرم وشمال القفقاس وأذربيجان وأواسط آسيا، حيث أقنع هذه المنظمات بالتعاون مع الألمان ومقاومة العدو المشترك المتمثل في تحالف الإنكليز واليهود والبلاشفة[17].

ولم يقتصر الأمر على إقامة الاتصالات فحسب، إذ كان للمفتي مساهمته أيضاً في إنشاء فرقة عسكرية إسلامية، عرفت باسم «فرقة الصاعقة» من دول البلقان، كانت تعمل تحت إشراف القوات الألمانية. لكن المفتي وسّع اتصالاته عندما أوفد أحد معاونيه في آذار/مارس 1944 إلى منطقة كوسوفو على الحدود الألبانية ـ اليوغوسلافية لإجراء محادثات مع الزعيم الألباني بدري بياني صاحب الدعوة إلى قيام دولة إسلامية في شبه جزيرة البلقان، وهو الأمر الذي كان يشجعه الحاج أمين الحسيني ويدعو إليه. إلا أن الوزير الألماني المفوض في بلغراد عارض هذا النشاط، واعتبره مخالفاً لسياسة ألمانيا في المنطقة التي كانت تهدف إلى وضع البوسنة والهرسك تحت سيطرة الرايخ الألماني[18].

ويذكر الكاتب الصهيوني شختمان (Schechtman) أن تأثير الحاج أمين الحسيني كان له صدى واسع لدى أبناء الشعوب المسلمة في الدول الأوروبية أدّى إلى تعاونهم مع القوات الألمانية والإيطالية. فحين وصلت الجيوش الألمانية إلى شمال القوقاز في عام 1942، سارع المسلمون هناك، وعلى رأسهم الشيشان، إلى استقبال هذه القوات بالخبز والملح مرحبين

([17])علي محافظة، العلاقات الألمانية - الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841-1945 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 258 ـ 259.

([18])المصدر نفسه.

بهم، وكان السبب في ذلك يعود إلى جهود الحاج أمين الحسيني في حث هذه الشعوب على مساندة الألمان للتخلص من الحكم الروسي[19].

أما الكاتب موريس بيرلمان (Maurice Pearlman) فيشير إلى منشورات كان تم تحضيرها تحت إشراف المفتي، دعا من خلالها مسلمي العالم إلى مساندة دول المحور، كما وضعت محطات إذاعية عدة تحت تصرفه، وأخذت تبث برامج باللغة العربية من برلين وروما ولاحقاً من أثينا. ويذكر بيرلمان أن المفتي كان لديه عملاء يعملون سراً في الدول العربية، حيث كانت التقارير العسكرية تصل سراً إلى مكاتب المخابرات الألمانية في برلين. ولهذا فقد عمدت السلطات البريطانية إلى منع أي ذِكر للمفتي في الدول التي كانت تسيطر عليها، وقامت هذه السلطات بإلقاء القبض على مجموعة من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت الذين ثبت انتماؤهم إلى حلقة تجسس لصالح المفتي، وقد تم إعدام عدد من هؤلاء[20].

وقد اهتمت الصحافة العربية بأنباء دول البلقان، فأوردت جريدة الأهرام القاهرية تحت عنوان «القبائل الإسلامية في البلقان تلبي النداء إلى حمل السلاح» ما يلي: «تقول مكاتب يونيتد برس في كوسييف أن رجال القبائل الإسلامية يجتازون على ظهور جيادهم سلاسل الجبال الوعرة في القوقاز قاصدين المناطق التي أعدت لحشدهم وتنظيمهم في وحدات قومية»[21].

تدلنا شبكة الاتصالات والعلاقات الواسعة التي حققها الحاج أمين الحسيني خلال وجوده بين ألمانيا وإيطاليا في سنوات الحرب على مدى تأثيره السياسي، حتى إن كان بعيداً جداً عن أرض فلسطين. فهو لم يكتف بإقامة علاقات على المستوى الشخصي مع دول المحور فحسب، بل عمل أيضاً على ضم المواطنين المسلمين في الدول الأوروبية الأخرى إلى سياسته المؤيدة لدول المحور في الحرب، وذلك أملاً في الحصول على استقلال العرب والتخلص من الخطر الصهيوني في حال انتصار دول المحور.

([19])Joseph B. Schechtman, The Mufti and the Fuehrer; the Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini ([London]; New York: T. Yoseloff, [1965]), p. 141.

([20])Moshe Pearlman, Mufti of Jerusalem; the Story of Haj Amin el Husseini (London: V. Gollancz, 1947), pp. 43 and 54-55.

([21])الأهرام (القاهرة)، 1942/1/14.

لقد مارس الحاج أمين الحسيني دور القائد في المنفى من دون تعب أو استكانة، إذ كان، على الرغم من المخاطر، مستعداً دائماً للسفر والتحرك إلى أي منطقة، إذا دعت الحاجة. لذا نجده يتحرك في معظم الاتجاهات، فهو يجري محادثات مع موسوليني في روما، ثم يعود إلى ألمانيا للتباحث مع المسؤولين هناك، ثم قد يسافر إلى منطقة أخرى بهدف الاتصال مع الزعماء المسلمين فيها، أي أنه كان يحاول الإمساك بجميع الخيوط دفعة واحدة، هذا من دون إغفال وجود عدد كبير من المستشارين والوطنيين العرب المقربين من الحاج أمين الحسيني الذين كانوا يعملون أيضاً تحت قيادته في دول المحور.

وتعتبر ديناميكية الحركة وسرعة تجاوز الهزائم السياسية من الصفات التي ميّزت الحاج أمين الحسيني عن غيره من القيادات العربية في تلك الفترة. وهذا يعود إلى تصميم المفتي على استمرارية قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية، وطموحه إلى تزعم العالم الإسلامي، على الرغم مما تعرضت له الحركة الوطنية من نكسات، وعلى الرغم من اضطرار الحاج أمين الحسيني إلى التنقل من بلد إلى بلد بسبب مطاردة الإنكليز له، وهي أمور قد تؤدي في بعض الأحيان إلى جعل القائد يتخلى عن مهامه القيادية مجبراً ومضطراً بسبب الظروف التي تعيق حركته، لكن هذا الأمر لم يحصل في حالة مفتي فلسطين الذي بقي على حركته ونشاطه في ميدان العمل السياسي والوطني في ظل الظروف الصعبة التي مر بها.

وقد كان لهذه الديناميكية أثرها في أهالي المناطق المسلمة الذين حرص المفتي على مساعدتهم في أثناء الحرب، وبخاصة في البوسنة، فحاولوا رد الجميل عندما اندلعت حرب فلسطين، وبخاصة أن الحاج أمين الحسيني كان قد عمل طوال تلك الفترة على شرح قضية فلسطين وإبراز الخطر المحدق بها من الناحية الدينية على وجه الخصوص من هنا كانت الحماسة الكبيرة التي أبداها الأهالي لمناصرة قضية فلسطين بوصفها قضية إسلامية. ويذكر المفتي أن كثيراً منهم تمكن من الوصول لاحقاً إلى فلسطين للمشاركة في معارك عام 1948، حيث خاضوا معارك عدة، وسقط منهم شهداء وجرحى، وبخاصة في معارك القسطل ويافا والمالكية[22].

([22])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 144.

3 ـ العلاقة مع إيران

تعتبر إيران حالياً من أهم الدول الإسلامية في العالم، وهي تتجاور في موقعها الجغرافي مع معظم دول الخليج العربي، وأهمها العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية. خضعت إيران للحكم التركي حوالى ألف سنة، انتهت في العام 1925، على يد رضا شاه، مؤسس الدولة البهلوية، وهي في الأصل سلالة فارسية. وقد استمرت عائلة الشاه في الحكم حتى قيام الثورة الإيرانية في العام 1979 التي أنهت عهد الأسرة البهلوية، وتحوّلت إيران بعدها إلى الجمهورية الإسلامية.

كان لموقع إيران المحاذي لهذه الدول العربية أثره الكبير في الاهتمام المتبادل بين دول الخليج العربي وإيران، لكن العلاقات المتبادلة لم تكن دائماً طيبة، بل خضعت لتقلبات الظروف السياسية التي كانت ولا تزال تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

أما فلسطين، فهي بعيدة جغرافياً عن إيران، ولم يكن يجمع بين الدولتين سوى العامل الديني المشترك. وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، خضعت إيران لحكم الشاه رضا بهلوي، وكانت هناك ممثلية إيرانية في فلسطين، إلا أنه بسبب التضييق من قبل سلطات الانتداب على ممثليات عدد من الدول آثرت إيران عدم الاكتراث بشؤون فلسطين الداخلية. ومع ذلك كانت التقارير الواردة من قنصليات إيران في فلسطين ومصر تعطي صورة واضحة عن الوضع الفلسطيني.

كانت هذه التقارير تعتبر أن تيار الحاج أمين الحسيني في فلسطين يسعى إلى توسيع الروابط مع العالم الإسلامي بهدف إعطاء قضية فلسطين أبعاداً إسلامية، ولهذا فإن هذا التيار نادى بوجوب قيام مواجهة شاملة في العالم الإسلامي للخطر الصهيوني. وقد جاء في تقرير سفير إيران في مصر حول دعوة الحاج أمين الحسيني إلى عقد المؤتمر الإسلامي العام الذي كان يجري التحضير له، ما يلي: «مؤخراً وجه الحاج أمين الحسيني مفتي القدس دعوة إلى الرؤساء والشخصيات المعروفة في جميع الدول الإسلامية لحضور مؤتمر إسلامي في السابع من كانون الأول/ديسمبر القادم في القدس... بهدف إقامة علاقات أخوة ومحبة بين الدول والشعوب الإسلامية وتبادل الرأي بشأن الوسائل والإجراءات اللازمة للحفاظ

على الآثار الإسلامية والأبنية المقدسة في فلسطين والقدس»[23].

وبالفعل فقد كانت إيران من بين الدول الإسلامية التي اهتم الحاج أمين الحسيني بحضور ممثلين عنها في المؤتمر الإسلامي، وقد سافر لهذا الغرض إلى مصر حيث التقى السفير الإيراني، وطلب إليه إرسال ممثلين عن الحكومة لحضور المؤتمر أو السماح لرجال الدين والعلماء بالحضور. وقد شارك الحاج ميرزا يحي دولت آبادي ممثلاً رسمياً لحكومة إيران في المؤتمر[24]. كما شارك السيد ضياء الدين الطباطبائي (*) ، رئيس الحكومة الإيرانية السابق، في المؤتمر، وكان من أبرز الحضور حيث ألقى كلمة في جلسة الافتتاح وتم انتخابه أحد وكلاء رئيس المؤتمر. وفي ختام أعماله، شكل المؤتمر لجنة تنفيذية ضمت 25 عضواً يمثلون جميع الأقطار الإسلامية التي اشترك مندوبون عنها في المؤتمر، وتم انتخاب الطباطبائي أميناً عاماً لهذه اللجنة[25].

لم يستمر الموقف الإيراني الرسمي على حياده من القضية الفلسطينية، فمع تولي السيد باقر كاظمي منصب وزارة الخارجية الإيرانية في الثلاثينيات، وهو المعروف بتوجهاته الإسلامية، أخذ الموقف الإيراني يتغير إلى جانب قضية فلسطين. وشكل خطاب كاظمي الذي ألقاه في عصبة الأمم انعطافة واضحة للسياسة الإيرانية الخارجية، عندما دافع بشدة عن حقوق الفلسطينيين. وكان لهذا الموقف الإيراني الجديد أثره العميق في نفوس الفلسطينيين، عبر عنه الحاج أمين الحسيني في رسالة بعث بها إلى السيد كاظمي جاء فيها: «باسم الأمانة الدائمة للمؤتمر الإسلامي ونيابة عن فلسطين، أتوجه بالشكر البالغ، والامتنان البالغ إلى جنابك... إن الدفاع الذي تفضلتم به، باسم حكومة إيران عن حقوق الفلسطينيين المنتهكة والمستباحة ترك آثاره العميقة في نفوس جميع المسلمين، وسيظل أحلى ذكرى لديهم، لقد زادهم يقيناً بأن

([23])علي أكبر ولايتي، إيران وفلسطين «1897-1937»: جذور العلاقة وتقلبات السياسة ، تعريب سالم مشكور (بيروت: دار الحق، 1997)، ص 143.

([24])المصدر نفسه، ص 182 - 183.

(*) اضطر في عام 1921 إلى تقديم استقالته من رئاسة الوزراء ومغادرة إيران بسبب خلافه مع الشاه، وقد منحه الإنكليز حق اللجوء السياسي في فلسطين التي أقام فيها حتى العام 1943، عندما تمكن من العودة إلى إيران.

([25])عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ - 1931م ، أعدها للنشر أحمد بن ميلاد؛ تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ص 15 و17.

قضية فلسطين المقدسة، ستتقدم إلى الأمام بعون اللـه تعالى ودعم الدول الإسلامية العزيزة»[26].

وكان الحاج أمين الحسيني قد زار إيران عام 1933، في أثناء جولة وفد المؤتمر الإسلامي العام إلى بعض الدول الإسلامية، وخلال هذه الزيارة تفاهم المفتي مع السلطات الإيرانية التي أبدت عطفاً عظيماً على قضية فلسطين، وسهلت له عقد اجتماعات كثيرة مع كبار المجتهدين والعلماء والزعماء الذين احتضنوا قضية فلسطين[27].

وفي عام 1937، عندما صدر تقرير لجنة بيل، وأوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، كان الموقف الإيراني إلى جانب المواقف العربية التي عارضت خطة التقسيم في عصبة الأمم. فقد حملت الأنباء إلى فلسطين أن مندوب مصر في العصبة وممثل العراق قد ألقيا خطابين قويين في معارضة التقسيم وفي الانتصار للقضية العربية، وأن مندوب إيران، السيد فروغي، أيد الموقف العربي، واستنكر تقسيم فلسطين[28].

كانت أهمية الموقف الإيراني تعني بالنسبة إلى الفلسطينيين دعماً من دولة مسلمة مجاورة للدول العربية، وأن الحكومة الإيرانية باتت أقرب إلى الدول العربية في تأييدها لقضية فلسطين. لكن الأمر لم يتعد هذه المواقف الرسمية من قبل الحكومة الإيرانية، ولم تذكر المصادر أن دعم إيران للشعب الفلسطيني تعدى ذلك. لكن الحاج أمين الحسيني وجد نفسه في عام 1941 في إيران بعد أن اضطر إلى مغادرة العراق، وكانت إيران هي الدولة الأقرب التي يستطيع المفتي ومن معه الدخول إليها، وقد مكث فيها إلى أن غادرها متوجهاً إلى تركيا بعد أن احتلها الإنكليز والروس في العام نفسه.

على الرغم من حسن الاستقبال الذي لقيه المفتي من قبل السلطات الإيرانية، إلا أن هذه السلطات طالبت الحاج أمين الحسيني ومرافقيه بأن يلتزموا شروط اللاجئين السياسيين، وألا يقوموا بأي عمل سياسي خلال إقامتهم. ويعود هذا الموقف الإيراني إلى ظروف الحرب العالمية الثانية،

([26])أكبر ولايتي، المصدر نفسه، ص 187 - 188.

([27])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 81.

([28])أكرم زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 ، سلسلة الدراسات؛ 55 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 327.

حيث لمس المفتي أن الحكومة الإيرانية لم تكن موالية للألمان، كما كان يظن، بل أصبح الموقف يميل أكثر إلى جانب الحلفاء.

لكن الحاج أمين الحسيني، كعادته، لم يركن إلى حياة اللجوء السياسي، بل حاول التحرك في شتى الاتجاهات عله يجد مخرجاً له ولرفاقه من الفلسطينيين والعراقيين الذين باتوا شبه سجناء في إيران. وفي محاولة منه لتعزيز علاقاته مع الحكومة الإيرانية، قام المفتي بإطلاع وزير خارجية إيران على تفاصيل خطة وضعها الإنكليز لاحتلال إيران، وكان المفتي قد حصل على هذه التفاصيل من القائد العراقي العقيد صلاح الدين الصباغ. وكانت غاية الحاج أمين الحسيني من كشف هذه التفاصيل تبيان حقيقة النيات الإنكليزية تجاه إيران. لكن الوزير الذي تقبل مبادرة الحاج أمين الحسيني شاكراً، قال إنه ليس بين إيران وإنكلترا خصومة، ولذلك فهو لا يتوقع منها أي عدوان. ولم تكد تنقضي بضعة أسابيع على هذه المقابلة حتى وقع العدوان الإنكليزي على إيران تماماً وفق الخطة العسكرية التي سلمها المفتي إلى وزير الخارجية[29].

وهكذا لم يتمكن المفتي من إحداث أثر في السياسة الإيرانية، كما حدث في دول أخرى، ربما لأن عامل الوقت لم يكن في صالح المفتي، إذ كان غزو الحلفاء لإيران سريعاً، وما لبث المفتي ورفاقه أن تحولوا إلى مطلوبين من قبل الإنكليز والروس في دولة إيران. وصار من المحتم البحث عن ملجأ جديد يؤمن لهم الحماية من قبضة الحلفاء.

لا بد في ختام هذا المبحث، أن نتعرض لعلاقة دولة مسلمة أخرى بقضية فلسطين، وهي دولة أندونيسيا التي تشكل كتلة بشرية مسلمة كبرى بين دول شرق آسيا. وقد حرص المفتي على إقامة علاقات جيدة مع الأندونيسيين خلال مواسم الحاج، وصارت له مكانة في نفوس الزعماء الأندونيسيين. وعندما وقعت الخلافات المذهبية في بعض مدن أندونيسيا وصلت إلى حد الصدامات التي سقط بنتيجتها عدد من القتلى، طلب الأندونيسيون تدخل المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين لحل الخلافات. لكن المجلس لم يتمكن من إرسال وفد من قبله إلى أندونيسيا بسبب رفض السلطات الهولندية منحه تأشيرات دخول. وكان وفد أندونيسي قد حضر المؤتمر الإسلامي العام في القدس عام 1931.

([29])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 82.

لم يتوان المفتي عن مساعدة المسلمين في أقطار العالم كافة، فخلال الحرب العالمية الثانية اجتمع بالسفير الياباني في برلين وشرح له أهمية تحقيق الاستقلال بالنسبة إلى الشعوب الآسيوية. وقام المفتي بإرسال برقية إلى وزير خارجية اليابان يطالبه فيها بالاعتراف باستقلال الشعب الأندونيسي. وبعد نحو شهر جاء الرد عبر برقية أرسلها وزير الخارجية توافق على منح أندونيسيا حكماً ذاتياً، فأبرق الحاج أمين الحسيني إلى رئيس الوزراء الياباني برقية يوضح فيها بأن الحكم الذاتي لا يحقق رغبة الشعب الأندونيسي الذي يطالب بالاستقلال التام، وبالفعل فبعد أشهر جاء الرد من رئاسة الوزارة التي قررت منح أندونيسيا استقلالها التام[30].

كما أتبع المفتي هذا الطلب بطلب آخر هو تسليح الأندونيسيين للمحاربة إلى جانب المحور، فاستجابت الحكومة اليابانية لهذا الطلب، وشرع المفتي بتسليح بعض الأندونيسيين وتدريبهم. وعند نهاية الحرب قامت الثورة في أندونيسيا ضد قوات الاستعمار الهولندي، وتمكن الأندونيسيون في نهاية الأمر من الحصول على استقلالهم[31].

ثانياً: التحالف مع دول المحور

بعد أن وصل الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا عام 1933، تغيرت السياسة الألمانية الخارجية، وسرعان ما تحولت ألمانيا إلى معارضة لسياسة الحلفاء الخارجية، بل ومهددة لها. وأصبح الأمر غاية في الخطورة، بعد أن تحالف زعيم الحزب النازي أدولف هتلر مع الزعيم الإيطالي بينيتو موسوليني، وشكلا حلفاً في وجه سياسة إنكلترا وفرنسا وروسيا، وظهر العالم في أواخر الثلاثينيات على فوهة بركان ينذر باندلاع حرب عالمية جديدة.

وإذا كان على دول العالم أن تقرر في أي معسكر ستقف في حال الحرب، فإن الأمر لم يكن بهذه السهولة بالنسبة إلى الدول الواقعة تحت الاحتلال والانتداب. إذ لم يكن بمقدور هذه الدول أن تعلن الحرب على دول الحلفاء وهي تقع تحت سيطرتها، فكان من الطبيعي أن تلتزم الدول الضعيفة جانب دول الحلفاء. وإذا أخذنا في الحسبان أن عدداً من حكام الدول الواقعة تحت

([30])المصدر نفسه، ص 179 - 180.

([31])المصدر نفسه، ص 181.

الاحتلال كان يمارس السلطة بدعم وتوجيه من بريطانيا أو فرنسا، لوجدنا أن من مصلحة هؤلاء الحكام أن تبقى السيطرة في المنطقة لدول الحلفاء.

أما الحاج أمين الحسيني، فكانت لديه حسابات أخرى في هذه الحرب، فهو وإن كان قائداً للحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه وهو المطارد من قبل الإنكليز، وجد نفسه أمام طريق مسدود، حيث لم يكن بإمكانه الذهاب إلى أي دولة عربية، وهو محاصر في إيران المحتلة، كما لم يعد بإمكانه البقاء في إيران، لذا لم يجد أمامه سوى اللجوء إلى دولة من دول المحور كي يكون بمنأى عن مطاردة الحلفاء له. وقد كان لهذا الموقف الذي اتخذه المفتي بتأييد المحور تبعات كثيرة في ما بعد، وبخاصة أن موقفه هذا جاء مخالفاً لمواقف الزعماء العرب الذين أعلنوا الحرب على دول المحور.

1 ـ اللجوء إلى ألمانيا

بعد أن احتلت القوات الإنكليزية والروسية إيران، وجد الحاج أمين الحسيني نفسه مرة جديدة محاصراً ومطلوباً، فبدأ بالتفكير والإعداد لإيجاد مخرج من هذا المأزق. وكانت المشكلة إيجاد دولة يستطيع المفتي ورفاقه اللجوء إليها، بعد أن أصبحت الحدود كلها مراقبة ومحتلة.

كانت الوجهة الأولى التي فكر فيها الحاج أمين الحسيني هي تركيا، وعلى هذا الأساس قام بالطلب من السفير التركي في إيران بالسماح له ومن معه باللجوء إلى تركيا، لكن الرد التركي جاء عكس ما تمناه الحاج أمين الحسيني هذه المرة، حيث وافقت الحكومة التركية على استقبال عدد من الشخصيات من بينها رشيد عالي الكيلاني، لكنها رفضت استقبال المفتي في أراضيها. ثم فكر المفتي بالذهاب إلى العربية السعودية، لكن الإنكليز كانوا يتمركزون على الطرقات المؤدية إليها.

بعد أن أقام الحاج أمين الحسيني فترة في السفارة اليابانية في بغداد، بدأ يتصرف بسرعة لإيجاد المخرج، فتقدم من السفارة الأفغانية بطلب اللجوء إلى أفغانستان برفقة عدد من القادة الوطنيين الذين كانوا في إيران، وعلى الرغم من ترحيب أفغانستان وقبولها بالأمر، إلا أن الأمور لم تسر كما يجب، إذ دخل الإنكليز طهران، ولم يعد في مقدور المفتي ورفاقه التحرك من مخابئهم خشية الوقوع في أيدي الحلفاء.

وبالفعل، فما إن دخل المارشال ويفل، القائد العام للقوات البريطانية طهران، حتى أذاع بياناً بأن السلطات البريطانية تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرين ألف جنيه إسترليني لمن يقبض، أو يقدم معلومات تؤدي إلى القبض على المفتي حياً أو ميتاً[32]. وكان هذا الأمر يعني التزام المفتي بمخبئه وعدم المغادرة، إذ كان الإنكليز له بالمرصاد.

ويتحدث المفتي عن الخطر المحدق به وبرفاقه في تلك الفترة، فيقول: «ذات يوم شعرنا بدورية مختلطة من البوليس الحربي الإنكليزي والروسي والإيراني ترابط بباب المخبأ، وقد شرعت تطوق المكان الذي كنا فيه، فسارعنا بالخروج في اللحظة الأخيرة، ونجونا من الطوق بعد جهد، ولجأنا إلى مكان آخر كنا أعددناه من قبل احتياطاً ولبثنا فيه خمسة أيام هيأنا خلالها وسائل السفر والخروج من إيران، وفي الساعة التاسعة من مساء 23 أيلول/سبتمبر خرجت من طهران في سيارة إيرانية مع عدد من المسافرين، لم يكن أحد منهم يعرفني»[33]. وعلى الرغم من أن القوات الروسية أوقفته مرات عدة للتحقيق والتفتيش، إلا أن أحداً لم يتعرف على المفتي بسبب دقة تنكره، وبذلك اجتاز الأراضي الإيرانية باتجاه تركيا التي مر بها متوجهاً إلى بلغاريا. وقد استغرقت رحلة المفتي منذ خروجه من إيران حتى وصوله إلى الأراضي البلغارية اثنين وعشرين يوماً، وهي مدة ليست بقليلة نظراً إلى ما حفلت به من مخاطر شديدة، لهذا لم يشعر بالراحة إلا عندما تيقن أنه أصبح بعيداً عن متناول الحلفاء.

يقول المفتي في مذكراته : «لما دخلت إحدى غرف النوم في القطار المسافر إلى صوفيا، حمدت الـلـه كثيراً وتوجهت إليه بالصلاة والدعاء على ما هيأه إلي من أسباب النجاة. ولما أصبت بعض الراحة شعرت بحزن شديد وألم عميق، فقد فكرت في الحالة التي كنت فيها، وأنني كنت خائفاً أترقب منذ كنت محاصراً في بيتي بالقدس، وأنني لم أشعر بشيء من الطمأنينة إلا عندما خرجت من الأقطار التي يسمونها «دار الإسلام»، حزنت وحزّ في نفسي أن يستطيع طغيان الاستعمار تغيير الأوضاع وتبديل الأحوال، وأن يجعل منا غرباء في بلادنا، مشردين في أوطاننا، وقد ضاقت علينا الأرض بما رحبت، وذرفت عيناي دمعتين حزناً على «دار الإسلام» أن تصبح مناطق نفوذ للاستعمار

([32])المصدر نفسه، ص 88.

([33])المصدر نفسه، ص 89.

والمستعمرين وأخذت أردد في نفسي «أين هي دار الإسلام[34]. ومن هناك انتقل الحاج أمين الحسيني إلى روما لتبدأ من هناك قصة تحالفه مع دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية.

أما الإنكليز فكانت صدمتهم قوية عندما تيقنوا من فرار المفتي، فقاموا على الأثر بمداهمة منزل عائلته، وعملوا فيه تفتيشاً وتدقيقاً، وقاموا لاحقاً بنقل العائلة وعدد من الموقوفين العرب إلى منطقة بعيدة، حيث زج بهم في السجون. وطوال تلك المدة كان الإنكليز يتعمدون إساءة معاملة عائلة الحاج أمين الحسيني وسائر الوطنيين بشكل مهين. وتقول ابنة الحاج أمين الحسيني، السيدة زينب الحسيني، إن العائلة لم تكن تعلم مكان وجود المفتي في تلك الفترة، إلى أن تمكن أحد حراس الحاج أمين الحسيني المسجون مع العائلة من الحصول على جريدة إيرانية، ذكر فيها أن الحاج أمين الحسيني وصل إلى روما، وعندها بادر الجميع إلى التهليل حتى أن بعض رجال الثورة العراقية المحكومين بالإعدام رقصوا فرحاً عندما قرأوا النبأ، لأنهم تأكدوا يومها فقط أن الحاج أمين الحسيني بخير، ولم يقع في قبضة الإنكليز[35].

اللافت في الأمر هنا أن السلطات البريطانية لم تتمكن، على الرغم من قدراتها الكبيرة في مجال الاستخبارات، من القبض على الحاج أمين الحسيني، كما أخفقت هذه الأجهزة في رصد تحركاته على الرغم من أن جميع البلاد التي أقام فيها قبل وصوله إلى ألمانيا كانت تقع تحت سلطة الانتداب. وتشير التقارير المرسلة إلى وزارة الخارجية البريطانية من ممثلياتها في عدد من الدول العربية إلى مدى التخبط الذي أصاب أجهزة الاستخبارات في ملاحقة الحاج أمين الحسيني.

على الرغم من وصول الحاج أمين الحسيني إلى إيطاليا في تشرين الثاني/نوفمبر 1941، إلا أن الاستخبارات البريطانية عجزت عن التأكد من النبأ، إذ كتب السفير البريطاني في أنقرة إلى وزارة الخارجية في لندن أن خبر وصول المفتي إلى إيطاليا ليس صحيحاً، وأن المفتي لا يزال في طهران[36].

([34])المصدر نفسه، ص 91.

([35])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة زينب الحسيني في عمّان بتاريخ 5 آب/أغسطس 2000.

([36])وثائق بريطانية عن مطاردة الحاج أمين الحسيني،» الحياة ، 2003/8/7.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كان الحاج أمين الحسيني في ألمانيا، أخطرت وزارة الخارجية في لندن الحاكم البريطاني لبورما بتلقيها معلومات سرية تقول إن الحاج أمين الحسيني موجود على متن سفينة ركاب موجودة في البحر على مقربة من بورما، وطلب منه إجراء تفتيش عن المفتي فيها، مشدداً على ضرورة ألا يعلم أحد بسبب التفتيش، وبعد أسبوع أبرق مكتب حاكم بورما إلى وزراة الخارجية بأن ركاب السفينة كانوا جميعاً من اليابانيين في ما عدا مسافر أفغاني يحمل جواز سفر دبلوماسياً[37]]، أي أن المفتي لم يكن موجوداً على متن تلك السفينة، وهذا يعني عدم صحة المعلومات التي كانت أجهزة الاستخبارات البريطانية تحصل عليها. حتى عندما تلقت الحكومة البريطانية نبأ وجود المفتي في ألمانيا، كان ذلك عبر مصدر بعيد عن أجهزة المخابرات، إذ إن الخبر جاء من أنقرة إلى وزارة الخارجية في لندن، ومفاده أن وزير الخارجية التركي علم من برلين أن الحاج أمين الحسيني وصل العاصمة الألمانية[38].

لا بد هنا من التوقف إزاء رحلة الحاج أمين الحسيني الأخيرة عند سلسلة عمليات التخفي والهروب من أعين مطارديه لنبرز بعض الملاحظات. الملاحظة الأولى ، تكشف إقامة المفتي في إيران وتمكنه من مغادرتها في الوقت المناسب دقة وأهمية الجهاز الذي كان يعتمد عليه المفتي، فمن الواضح أنه نجح في إحاطة نفسه بعدد غير قليل من المؤيدين والأعوان الذين كانوا يمدونه بالمعلومات السرية أثناء وجوده في مخابئه مع رفاقه، وهو الأمر الذي ساعده ومكنه من الإفلات قبل وصول الإنكليز إليه.

أما الملاحظة الثانية ، فهي استعداد المفتي الدائم للتخفي والتنكر، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وهو أمر لا ينطبق كثيراً على رجل الدين المسالم، بل على العسكريين والثوار الذي يعتمدون أساليب التخفي لتضليل الأعداء، ولو كان المفتي في هذه الحالات يتعامل مع الموضوع من الزاوية الدينية البحتة لكان امتنع عن التنكر بأزياء تختلف تماماً عن أزياء رجال الدين. وهذا يجعلنا نستنتج أن المفتي كان يتمتع بسرعة البديهة والحركة، وسرعة التأقلم مع الأوضاع المستجدة في حالة مثل حالته، وهي أمور تميز بطبيعة الحال

([37])الحياة ، 2003/8/7.

([38])المصدر نفسه.

القائد السياسي عن غيره من الناس، لهذا نرى أن الحاج أمين الحسيني هو من كان يرسل أعوانه لينذر القيادات العسكرية والسياسية التي كانت تختبئ في إيران كي تعمد إلى التخفي أو تغيير الأماكن عندما كانت تصله معلومات تنذر بالخطر على حياته وحياة هؤلاء القادة والأعوان. وكانت هذه الدقة في الحصول على المعلومات والتحرك كفيلة بأن تجعل المفتي وأعوانه يشعرون بالانتصار على جهاز مخابرات دولة قوية في مقابل رجال لا يملكون سوى وسائلهم البسيطة.

ويعلق المفتي على إخفاق البريطانيين في القبض عليه في طهران، فيقول: «من طريف ما حدث أنني عندما كنت في اسطنبول أستجم من عناء السفر، سمعت في الإذاعة تصريحاً للمستر إيدن وزير الخارجية البريطانية حينذاك، رداً على أسئلة بعض النواب في مجلس العموم بشأني يقول فيه إن المفتي، الذي هو العدو الأول للإمبراطورية البريطانية، قد أصبح في قبضة يدنا، وأن المكان الذي يختفي فيه في طهران مطوق بقواتنا الآن»[39].

أما الملاحظة الثالثة ، فنرى فيه وجه القائد الإنسان، عندما نلمس مدى تأثر الحاج أمين الحسيني بوضع الدول الإسلامية الواقعة تحت الاستعمار وبوضعه كقائد مطارد ومهدد أينما حل في هذه الدول، حتى اضطر إلى اللجوء إلى دولة غير عربية وغير إسلامية، لكنها بعيدة عن سيطرة الاستعمار، وبالتالي أعطته شعوراً بالطمأنينة كان يفتقده حتى في بيته المحاصر في القدس. وهذا يدلنا على أن الحاج أمين الحسيني لم يُرد الذهاب إلى دولة من دول المحور بمحض اختياره، بل لأنه حرم من إمكانية العيش في أي دولة من الدول العربية بسبب سيطرة البريطانيين والفرنسيين على تلك الدول.

لكن الحاج أمين الحسيني الذي اضطر إلى الذهاب إلى روما، ومن ثم إلى برلين، كان يعرف أنه يضع حياته ومستقبله السياسي بوصفه قائداً للحركة الوطنية الفلسطينية في أيدي الإيطاليين والألمان مراهناً على انتصارهم في الحرب الدائرة. وخلال هذه الفترة كانت التحالفات بين المفتي ودولتي المحور تتم وفق حسابات ومصالح الطرفين، وبقدر ما كانت حسابات ومصالح هتلر وموسوليني كبيرة تتعدى حدود الوطن العربي كانت حسابات ومصلحة الحاج أمين الحسيني ترتكز على نطقتين، أولاهما استقلال الدول

([39])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 90.

العربية والاعتراف بها كدول تتمتع باستقلالها، و ثانيتهما شخصية، تنبع من طموحه بقيادة العالم العربي بوصفه الزعيم الديني والعسكري الذي استطاع تخليص الدول العربية من براثن الاستعمار.

في العام 2003، أفرجت وزارة الخارجية البريطانية عن الملفات السرية المتعلقة بملاحقة الحاج أمين الحسيني بعد إخفائها مدة 62 عاماً، وتكشف هذه الوثائق مدى انشغال الحكومة البريطانية بمطاردة المفتي الذي تمكن من الإفلات والوصول إلى ألمانيا. فبحسب هذه الوثائق، كان مفتي القدس أكبر مطلوب في العالم عام 1941، وطورد براً وبحراً وعلى نقاط الحدود وفي أقبية البعثات الدبلوماسية[40].

2 ـ العلاقة مع ألمانيا وإيطاليا

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وقف العرب حكاماً وشعوباً إلى جانب البريطانيين أملاً بالتخلص من الحكم العثماني وتحقيق الاستقلال العربي، على أساس الوعود البريطانية التي ذهبت أدراج الرياح بعد انتهاء الحرب، وتم تقاسم الدول العربية بين الدول الحليفة. من ناحية ثانية، لم يكن هناك ما يدعو العرب إلى معاداة ألمانيا، كما أن الألمان من جهتهم لم يتخذوا مواقف علنية توحي بنيّتهم استعمار أي من الدول العربية أو معاداتها.

لهذا لم ينظر العرب إلى سياسة ألمانيا في المنطقة نظرة عداء، وبخاصة أن ألمانيا لم تقم باستعمار مباشر وفعلي لأي من الدول العربية. لكن ألمانيا، وإن كانت لم تظهر أطماعاً في الدول العربية أيام الحكم العثماني للمنطقة، فهي من جهة ثانية لم يكن في مقدورها أن تستعمر أياً من الدول العربية أو غير العربية لاحقاً، بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى وتوقيعها على معاهدة الصلح في فرساي عام 1919. إذ انسحب الألمان بعد الهزيمة إلى الاهتمام بشؤونهم الداخلية ومحاولة إعادة بناء ما هدمته الحرب.

وكان من رأي بعض رجالات العرب أيام الحكم العثماني أن ألمانيا تقف إلى جانبهم وتفضلهم على الأتراك، وفي هذا الأمر يعلق نجيب عازوري حول زيارة وليم الثاني عام 1898 للقدس خلال زيارته للبلاد السورية فيقول: «... لقد امتدح جلالته الجيوش العربية التي استعرضها في دمشق عام 1898

([40])الحياة ، 2003/8/7. تم نشر الوثائق على يومين في 6 و7 آب/أغسطس.

وهي الرثة الثياب في حين أنه لم يوجه كلمة ثناء واحدة للجنود الأتراك المزينين بالذهب والفضة والتي قامت بمناورات أمامه في القسطنطينية. كذلك وضع إكليلاً رائعاً على ضريح العربي صلاح الدين... وأمام هذه الشواهد العفوية الصادقة، فإننا نستطيع الاعتقاد بأن استقلال البلاد العربية سيحظى بعطف غليوم الثاني»[41].

وقد استنتج عازوري في ما خص قضية الاستعمار الألماني أن طموح ألمانيا لم يكن في الأساس التوجه نحو البلدان العربية، بل نحو الأناضول. أما في ما خص بعض المصالح في سورية وفلسطين كتعمير الكنائس ودور الأيتام والمستشفيات وتأسيس مصرف ألماني وبناء مستعمرتين زراعيتين في حيفا ويافا، فإن كل هذه الأمور لم تكن بهدف احتلال هذا الجزء من تركيا، إنما كي يكون لألمانيا ما تواجه به مطالب الآخرين، ولتنتزع منهم تنازلات أخرى في منطقة آسيا الصغرى[42].

بهذه الطريقة نظر العرب إلى الألمان في فترة الحكم العثماني، وبخاصة بعد أن بدأت تظهر وتتنامى الحركات المعارضة للأتراك في المنطقة العربية. ومع وصول الحزب النازي إلى السلطة، ازداد إعجاب العرب بألمانيا، وبخاصة منهم قادة الحركات الوطنية العربية. وهذا يعود إلى أكثر من سبب، إذ إن عدداً من الضباط العرب الذين خدموا في الجيش العثماني كانوا قد تلقوا تدريبهم إما في ألمانيا أو على يد ضباط ألمان عملوا خبراء عسكريين في الجيش العثماني، وأدى هذا الأمر إلى تأثر الضباط العرب بالعلوم والثقافة الألمانية وبالفكر القومي الألماني. وكان من بين هؤلاء العسكريين العرب من تولى لاحقاً مراكز مهمة في الحركات الوطنية العربية المناهضة للاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية. وكان من أبرز من تأثر بالفكر القومي الألماني ساطع الحصري الذي كان لكتاباته تأثير قوي في المثقفين في تلك الفترة، فكان أول حزب سياسي عربي تأثر بالوطنية الاشتراكية الألمانية هو «جماعة الأهالي» الذي تشكل في بغداد سنة 1930، ثم كان الحزب القومي السوري في لبنان وحركة مصر الفتاة في مصر. وقد تكوّن لدى العرب اقتناع بأنهم

([41])نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية ، تعريب وتقديم أحمد بو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، ص 146.

([42])المصدر نفسه، ص 143.

يواجهون مع الألمان أعداء مشتركين هم الإنكليز والفرنسيون والصهاينة[43].

أ ـ الاتصال بألمانيا

أما بالنسبة إلى فلسطين، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتولي الإنكليز السلطة فيها، كان الوجود الألماني يقتصر على قنصلية في القدس. كما أن المواطنين الألمان تمكنوا من استعادة أملاكهم في فلسطين بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية، وقد أطلق على هذه الممتلكات تسمية المستوطنات الألمانية. لكن حكومة ألمانيا لم يكن لها تدخل مباشر في الشؤون الفلسطينية في تلك الفترة، واكتفت بتقارير قناصلها في القدس للاطلاع على الأحداث هناك.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم يكن لها اتصالات مع الألمان في العشرينيات في ما خص قضية فلسطين. لكن الحاج أمين الحسيني حاول بناء صلات جيدة مع قناصل ألمانيا في فلسطين في فترة الثلاثينيات، ففي نيسان/أبريل عام 1933 التقى المفتي بالقنصل الألماني هنريك وولف (Heinrich Wolf) بحضور الزعيم الهندي شوكت علي، وخلال اللقاء أعرب المفتي عن رغبته في إيقاف هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين، لكن مطلبه لم يلق تجاوباً من الألمان حينها[44]. أما القنصل الألماني المستر دوهل (Dohle) ، فقد أخذ يبدي مواقف متعاطفة مع الجانب العربي في أثناء ثورة 1936. وكان يطلب من حكومته اتخاذ موقف إلى جانب العرب والاستجابة لحقوقهم الوطنية في فلسطين، لكن رد الحكومة الألمانية جاء محذراً وحاسماً ومطالباً القنصل بعدم التعاطف الفعلي مع العرب، وعدم الانحياز إلى أحد الأطراف المتنازعة[45].

ويعود السبب في ذلك إلى أن ألمانيا كانت في تلك الفترة تسعى لكسب ود بريطانيا ورضاها عن مخططاتها في أوروبا، ولهذا التقى أدولف هتلر بلويد

([43])علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919-1945 ، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 325 ـ 326.

([44])تيسير جبارة، قضية فلسطين من خلال سيرة الحاج أمين الحسيني (نابلس: الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص 225.

([45])نظام عباسي، العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، 1933 ـ 1945 (الكويت: شركة كاظمة، 1984)، ص 77.

جورج في شهر آب/أغسطس 1936، كما امتدح البريطانيين في خطابه أمام مجلس الأمة الألماني (الرايخستاغ). وكانت هذه المحاولات الألمانية تهدف إلى إقناع بريطانيا بإطلاق يد هتلر في المناطق التي يعتبرها ضمن المجال الحيوي الألماني في أوروبا الوسطى والشرقية. ولأن هتلر كان يعي تماماً حساسية الحكومة البريطانية بكل ما يتعلق بسياستها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تعمّد عدم تقديم أي مساعدة مادية أو معنوية لعرب فلسطين خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات الألمانية ـ البريطانية[46].

انطلاقاً من هذه السياسة الألمانية، جاءت ردات الفعل على الاتصالات بالجانب الفلسطيني، فعندما قام الأمين العام للجنة العربية العليا في فلسطين، محمد عزة دروزة ومعين الماضي بمقابلة الوزير الألماني المفوض في بغداد فريتس غروبا (Fritz Grobba) في بداية عام 1937، وأوضحا له خطر قيام دولة يهودية في فلسطين في مقابل أهمية قيام دولة عربية في فلسطين تكون صديقة للألمان، كان رد غروبا عكس ما تمناه الجانب الفلسطيني، إذ إن ألمانيا تمنعت عن تقديم أي دعم للحركة الوطنية في فلسطين في ما عدا التعاطف المعنوي فقط[47].

في تلك الفترة، كان بعض القادة الفلسطينيين قد حاول شراء أسلحة ألمانية خلال الثورة، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك بسبب الرفض الألماني، وكذلك فعل فوزي القاوقجي في أثناء مقابلته غروبا، حين طلب شراء كميات كبيرة من الأسلحة الألمانية على أن تدفع اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي ثمنها. على أن التعليمات الرسمية التي وصلت إلى غروبا عبر إحدى البرقيات أوضحت السياسة الألمانية بالنسبة إلى الأحداث في فلسطين، فألمانيا غير مستعدة للتورط في النزاع الدائر. وتم إبلاغ غروبا أنه في حال كرر العرب مطالبهم مرة ثانية، فإن عليه أن يتخذ الموقف ذاته، وبالطريقة الحذرة نفسها، لكن مع إبداء بعض التعاطف مع قضيتهم[48].

يعطي هذا الموقف الألماني الرسمي الدليل القاطع على أن ألمانيا لم

([46])محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919 ـ 1945 ، ص 337.

([47])المصدر نفسه، ص 327.

([48])Francis R. Nicosia, The Third Reich and the Palestine Question (London: I. B. Tauris, 1985), pp. 101-102.

تساعد الفلسطينيين مادياً خلال الثورة، على عكس ما كانت الصحف الصهيونية تواظب على نشره مدعيّة أن ألمانيا تمد الفلسطينيين بالأسلحة والأموال التي يستخدمونها في قتالهم ضد البريطانيين واليهود.

هذه المواقف الرسمية الألمانية في تلك الفترة كانت تعبّر عن عدم اهتمام الحكومة الألمانية بالشأن الفلسطيني، أو ما يجري على الساحة العربية، بقدر ما كانت تهتم بالمحافظة على علاقات جيدة نوعاً ما مع الحكومة البريطانية. لكن الأمر أخذ بالتغير تدريجاً في النصف الثاني من العام 1937، وبخاصة قبيل صدور تقرير لجنة بيل الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. فقد كان للتعاطف الشعبي العربي مع الثورة في فلسطين، وقيام المظاهرات والاحتجاجات من جهة، وعدم التمكن من إقناع البريطانيين بالسياسة الألمانية الجديدة أثر كبير، ما دفع القادة الألمان إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه فلسطين. وفي 26 أيار/مايو صرح د. بيوركمان (Bjorkmana) الناطق الرسمي الألماني أمام وفد عربي قائلاً: «نحن الألمان نحيي على لسان زعيمنا هتلر النهوض القومي للشعوب الأخرى وإن كانت تختلف عنا في نهجها.. وألمانيا التي تعنى بالعرب، لأنها تدرك أنهم مضطهدون، تحيي بارتياح العواصف الحتمية التي تهب على الشرق وقيام العروبة الحتمي على أنقاض الاستعمار». كما أصدر وزير الخارجية الألماني فون نويرات (Neurata) تعميماً إلى سفارتها في لندن وقنصليتها في القدس ومفوضيتها في بغداد في أوائل حزيران/يونيو 1937، يحدد فيه معالم السياسة الألمانية الجديدة، وكان من أبرز وأهم ما ورد في هذا التعميم أنه ليس من مصلحة ألمانيا قيام دولة يهودية أو كيان سياسي يهودي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني[49].

في هذا الإطار بعث القنصل الألماني في القدس، دوهل، بكتاب إلى وزارة الخارجية في شهر تموز/يوليو 1937 تحدث فيه عن لقائه مع المفتي الذي عبّر له عن رفض الفلسطينيين لمشروع التقسيم، كما أن المفتي استفسر من القنصل عما إذا كانت ألمانيا مستعدة لاتخاذ قرار ضد اليهود وضد مخطط قيام دولة يهودية في فلسطين. وأوضح المفتي خلال اللقاء عن رغبته بإرسال أحد رجاله الموثوقين إلى ألمانيا للتفاوض حول المصالح المشتركة بين

([49])محافظة، المصدر نفسه، ص 328 ـ 329.

المسلمين والألمان. وقد وعد القنصل بنقل رغبة المفتي إلى حكومته مشيراً إلى أن تحقيقها أمر ممكن[50]. وكان أقصى ما تحقق من هذا الوعد، قيام الصحف الألمانية بمهاجمة مشروع قيام دولة يهودية في فلسطين.

أما الاتصالات الرسمية بين الفلسطينيين والألمان فقد بدأت جدياً بعد وصول المفتي إلى العراق، إذ كانت الحرب قد بدأت، وكانت دول المحور تبدو في موقف قوي مقابل الحلفاء، فرأى المفتي أن الفرصة سانحة لاستغلال ذلك بإقامة علاقات مع دول المحور التي تحارب المستعمرين البريطانيين والفرنسيين.

حاول المفتي، أول الأمر، إقناع الفريق المعارض لبريطانيا في العراق بعدم إغضاب دول المحور، وتجنب دخول الحرب حفاظاً على القوى العربية من أن تستنزف في سبيل انتصار بريطانيا، اعتقاداً منه أن هذا الانتصار في حال حدوثه لن يفيد العرب، فتجربة الحسين بن علي، وتنكر بريطانيا لوعودها التي قطعتها للعرب في الحرب العالمية الأولى لا يزالان ماثلين أمام عينيه. وقد عبّر المفتي عن هذا الرأي في رسالة وجهها إلى أحد أعوانه، عبد الرزاق الحسيني، قال فيها: «لم يكن جهدي وقفاً على فلسطين وحدها وأني كنت أعتقد بضرورة الحذر من أن نلدغ من جحر إنكلترا مرتين، فلا ينخدع العرب بوعودها كما خدعوا في الحرب العالمية الأولى، إذ استغلت العرب أبشع استغلال كما غدرت بهم، فنقضت عهودها وتواطأت مع اليهود فمنحتهم فلسطين وفرقت شمل البلاد العربية. لذلك نبهت إلى ضرورة الحذر من المستعمرين وإلى محاولة انتهاز فرصة الحرب العالمية الثانية لحمل بريطانيا على إصلاح ما فعلته في الحرب العالمية الأولى»[51].

يبدو أن الحاج أمين الحسيني كان يقصد من عبارة «لحمل بريطانيا على إصلاح ما فعلته...»، أن العرب في حال وقوفهم إلى جانب دول المحور في الحرب سيجعلون موقف بريطانيا حرجاً في المنطقة، لهذا فقد تبادر إلى إصلاح الأمور لصالح العرب، كي تتمكن من التفرغ إلى الشؤون القتالية في

([50])عباسي، العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، 1933 ـ 1945 ، ص 80.

([51])محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841 ـ 1945 ، ص 239.

الحرب الدائرة؛ أي أن العملية كانت في أحد جوانبها محاولة ضغط على البريطانيين بهدف الحصول على الحقوق العربية. وهو أمر يندرج في حساب التكتيك السياسي الذي حاول المفتي رسمه خلال تلك المرحلة.

من هذا المنطلق، وبعد مباحاثاته مع حكومة رشيد عالي الكيلاني، تم الاتفاق على محاولة الاتصال بالألمان، وكلف السيد عثمان كمال حداد، وهو لبناني ومقرب من الحاج أمين الحسيني، بمهمة الاتصال بالألمان نظراً إلى إجادته لغات أوروبية عدة. وبالفعل فقد قام بحمل الرسائل إلى سفير ألمانيا في أنقرة، الهر فون بابن، وعلى الأثر استلم المفتي ورشيد عالي الكيلاني كتاباً رسمياً من وزارة الخارجية الألمانية يحتوي عبارات شكر وتقدير من الفوهرر، واستعداد ألمانيا للعمل مع العرب في الكفاح ضد عدويهما المشترك الإنكليز واليهود، واستعداد ألمانيا للمساعدة في الأمور العسكرية[52].

بعد ذلك أصدرت السلطات الألمانية أمراً سرياً يحمل توقيع الفوهرر، يعتبر حركة التحرر العربية في الشرق الأوسط حليف ألمانيا الطبيعي ضد إنكلترا، وبناء عليه أمر هتلر بمساعدة العراقيين وإيفاد بعثة عسكرية إلى العراق[53]. لكن ألمانيا لم تتمكن من مساعدة العراقيين، ولم يتمكن هؤلاء بإمكاناتهم المحدودة من الصمود في وجه الإنكليز.

وبرأي المفتي أن أهل العراق، كغيرهم من العرب، كانوا يتجهون إلى ألمانيا بأبصارهم وأفئدتهم، ويعقدون عليها آمالاً كباراً، وينتظرون منها النجدة والفرج، حتى بلغت الحماسة لها في بعض البلاد العربية أن كان أهلها يهتفون في أهازيجهم بمثل هذه الكلمات «الـلـه حي، الـلـه حي، الحاج محمد هتلر جاي»[54]، اعتقاداً منهم أن هتلر يناصر المسلمين، وسيأتي ليهزم المستعمرين في البلاد العربية وينقذهم.

ومما لا شك فيه أن العراقيين الذين رفضوا إعلان الحرب على ألمانيا متحدّين بذلك الأوامر البريطانية، ومخالفين باقي الدول العربية التي بادرت إلى اتخاذ مواقف مساندة للحلفاء في حربها مع المحور كانوا يهدفون من خلال اتصالاتهم بألمانيا أن يحصلوا على دعمها في مواجهة البريطانيين. على

([52])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 73 ـ 74.
([53])المصدر نفسه، ص 77 ـ 78.
([54])المصدر نفسه.

أن الأمر لم يكن بهذه السهولة، إذ على الرغم من نجاح الاتصالات نوعاً ما مع الألمان، إلا أن البريطانيين تمكنوا في النهاية من السيطرة على الوضع في العراق، والقضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني، وبالتالي فرض الوضع الجديد على الحاج أمين الحسيني والقادة العراقيين المناوئين لبريطانيا مغادرة البلاد التي باتت تحت السيطرة البريطانية. ومرة جديدة وجد هؤلاء القادة أنفسهم محاصرين في إيران، ولم يكن أمامهم هذه المرة غير ألمانيا ملجأ يحميهم من ملاحقة الإنكليز لهم.

عندما ذهب المفتي إلى ألمانيا كان الوضع مختلفاً، فمقابلة الفوهرر أدولف هتلر لم تكن مسألة سهلة، وعندما تم تحديد موعد المقابلة بين المفتي وهتلر لم يكن الحاج أمين الحسيني يتوقع الحفاوة والترحيب اللذين لقيهما في مقر هتلر الحكومي.

يصف المفتي ذلك اللقاء: «كانت مقابلتي لأدولف هتلر في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1941، ولم أكن أتوقع أن يكون استقبالي في دار المستشارية الشهيرة استقبالاً رسمياً، بل كنت أتوقع مقابلة خاصة مع الفوهرر. ولكني لم أكد أصل إلى الساحة الواسعة أمام دار المستشارية وأترجل من السيارة أمام مدخل الدار الفخم، حتى فوجئت بفرق الموسيقى العسكرية وبحرس الشرف مؤلف من نحو مائتي جندي ألماني مصطفين في الساحة وطلب إلي مرافقي من وزارة الخارجية أن أستعرض الحرس ففعلت، ثم دخلنا دار المستشارية... كان هناك رئيس تشريفات رئاسة الدولة فاستقبلني، وبعد نحو دقيقة أدخلني إلى غرفة الفوهرر الخاصة. استقبلني استقبالاً حاراً، بوجه طلق وعينين معبرتين وبسرور ظاهر ودعاني إلى الجلوس تجاهه[55].

كانت هذه المقابلة كافية لتجعل المفتي يشعر بأهميته على الصعيد القيادي في العالمين العربي والإسلامي، فهو الزعيم الوحيد الذي استقبله هتلر في تلك الفترة التي كانت ألمانيا خلالها تسجل انتصاراتها على الحلفاء في الحرب، وقد ظهرت صورة الزعيمين في الصحف، وبدا المفتي في أفضل حالاته منذ ترك بغداد. وربما لم تكن المكاسب التي جناها المفتي خلال هذه

([55]) صفحات من مذكرات الحاج أمين الحسيني،» نشرة فلسطين ، العدد 85 (نيسان/أبريل 1968)، ص 12 ـ 17.

المقابلة مثمرة على صعيد القضية الفلسطينية وعلى مستوى القضايا العربية، ولكنها بالتأكيد كانت مثمرة على الصعيد الشخصي للحاج أمين الحسيني الذي أقدم على أمر لم يجرؤ عليه أي زعيم عربي آخر، وهو إن قام بذلك مجبراً، لكنه استطاع أن يوظف الأمر لمصلحته الشخصية على صعيد الزعامة والقيادة، وأخذ يعمل على تحقيق ما أمكن من المكاسب على الصعيد الوطني.

بعد أشهر عدة من المقابلة بين الرجلين، صدر عن وزارة الخارجية الألمانية تصريح بشأن البلاد العربية في شهر نيسان/أبريل 1942، حمل توقيع وزير الخارجية، ربينتروب، وقد جاء فيه: «من وزارة الخارجية إلى صاحب السماحة السيد محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر،

صاحب السماحة: جواباً على كتابكم الذي أرسلتموه إلي هذا اليوم بالاشتراك مع سيادة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وتأكيداً لمحادثاتي معكم، فإني أتشرف بإبلاغكم ما يأتي:

إن الحكومة الألمانية تقدر كل التقدير ثقة الأمة العربية في دول المحور وأهدافها، واستعدادها للمشاركة في الكفاح ضد العدو المشترك حتى يتحقق النصر النهائي. كما أنها تدرك تماماً ما أوضحتموه من الأهداف القومية للأقطار العربية في الشرق الأدنى التي تقاسي الآلام تحت نير الاضطهاد البريطاني في الوقت الحاضر، ولذلك فإني أتشرف بأن أؤكد لكم، باتفاق تام مع الحكومة الإيطالية، أن استقلال وحرية البلاد العربية المضطهدة الآن تحت الحكم البريطاني هي هدف من أهداف الحكومة الألمانية. وبناء على ذلك فإن ألمانيا مستعدة لتقديم كل ما تستطيعه من مساعدة للأقطار العربية في الشرق الأدنى الرازحة الآن تحت نير الاضطهاد البريطاني وأن تعترف بسيادتها واستقلالها، وتوافق على وحدتها، إذا كانت مرغوباً فيها ممن يعنيهم الأمر، وعلى القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وعلى كل حال من المتفق عليه أن يظل نص هذا الكتاب ومحتوياته سراً مكتوماً، إلى أن يتقرر خلاف ذلك بتفاهم من الجانبين.

وتفضلوا سماحتكم بقبول أبلغ احترامي الأكبر»[56].

([56]) صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني،» نشرة فلسطين ، العدد 86 (أيار/مايو 1968)، ص 10 ـ 11.

على الرغم مما جاء في هذا الكتاب من عبارات الدعم والمساندة للعرب، إلا أن الطرف الألماني كان حريصاً على إبقاء مضمونه سرياً وبعيداً عن العلنية، وهذا يعني أن الحكومة الألمانية لم تكن على استعداد لفتح الملف العربي بشكل جدي في تلك الأثناء، بل كانت تفضل أن تتريث في الأمر، ريثما تتضح نتائج الحرب. ومن جهة ثانية، كان الألمان حريصين على إظهار كل الدعم والتأييد للحاج أمين في أثناء إقامته في ألمانيا، وذلك لعلمهم وتيقنهم أن الآلاف من العرب والمسلمين مستعدون للسير وفق تعليمات المفتي وتوجيهاته نظراً إلى مكانته الدينية والوطنية في العالمين العربي والإسلامي، وهو ما كان قطبي المحور بحاجة إليه في تلك المرحلة.

ب ـ الاتصال بإيطاليا

لم تقتصر اتصالات المفتي على الألمان، ففي أثناء وجوده في طهران حاول فتح قنوات اتصال مع طرف المحور الثاني، أي الإيطاليون. وقد حاولت إيطاليا من ناحيتها بواسطة مفوضيتها في طهران إغراء رشيد عالي الكيلاني والمفتي لعقد اتفاقات متبادلة، لكن بعيداً عن الألمان، لكن الحاج أمين الحسيني أصر على إشراك ألمانيا بالموضوع. إلا أن مجريات الأمور أجبرت المفتي لاحقاً على التوجه إلى روما بمساعدة من الطليان[57]، بعد أن استنفد جميع المحاولات لمغادرة إيران، ولم يجد أمامه سوى المساعدة الإيطالية.

وهكذا، فالاتصالات التي لم تفلح في عقد اتفاقات بين المفتي والإيطاليين في طهران باتت أمراً مفروغاً منه، بعد أن صار المفتي في روما ضيفاً على حكومتها. لكن المفتي بدأ التحرك سريعاً كالعادة، فأخذ يعد لمقابلة بينيتو موسوليني ومحاولة إقناعه بمساعدة العرب على نيل استقلالهم، مقابل دعم العرب والمسلمين المطلق لدول المحور في حربها على الحلفاء.

وقد أظهرت الحكومة الإيطالية ترحيباً كبيراً بالحاج أمين الحسيني ومرافقيه، وأذاعت محطة راديو «باري» أن زيارة الحاج أمين الحسيني حدث عظيم في إيطاليا[58]، وهو أمر كان بلا شك يُشعر المفتي بأهميته القيادية في

([57])حسني أدهم جرار، الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية (عمان: دار الضياء للنشر، 1987)، ص 214.

([58])Taysir Jbara, Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem , Kingston Press Series; 5 (Princeton, NJ: Kingston Press, 1985), p. 183.

الساحتين العربية والإسلامية، ويزيد من قناعته بأنه قد يتمكن من الحصول على مساعدة الطليان والألمان في القضايا العربية.

ويتحدث المفتي عن فحوى المحادثات التي دارت بينه وبين موسوليني والتي أغدق خلالها موسوليني على المفتي عبارات الترحيب والتقدير، ومما قاله الدوتشي في أثناء المقابلة: «إننا نعتبركم أصدقاء وحلفاء لدول المحور في هذه الحرب، ولذلك فإننا نرغب في أن يقوم التعاون بيننا وبينكم على أساس الإخلاص والثقة. ومن أجل هذا التعاون أرحب بكم، لقد وصلتم في الوقت المناسب الملائم للاهتمام بمنطقة الشرق الأدنى التي أعتبرها أهم منطقة وإنني شديد الاغتباط بوصولكم وإقامتكم لدينا»[59].

ويضيف المفتي أن موسوليني طلب من المفتي أن يوجه نظر الألمان، ولا سيما الفوهرر، عند زيارته برلين، إلى أهمية منطقة الشرق الأدنى، ولا سيما قناة السويس، فإنها بحسب تعبيره «حلق» الإمبراطورية البريطانية، فمنها نستطيع أن نخنقها ونخمد أنفاسها، إنها أهم من كل جهة برأيه[60].

كان المفتي مرتاحاً لنتيجة المقابلة مع المسؤولين الإيطاليين، ولا سيما موسوليني، وفي المقابل كان الجانب الإيطالي لديه الشعور نفسه، فالكونت شيانو (Count Ciano)وزير خارجية إيطاليا وصهر موسوليني، كان متأثراً بشخصية المفتي، ورأى فيه القائد المقبل للعالم العربي[61].

أما الحلفاء، فاستغلوا مواقف المفتي ووجوده في روما وبرلين لإقناع الرأي العام بتواطؤ الحاج أمين الحسيني مع المعسكر المعادي للحلفاء وللعرب. ورأى اليهود في موقف المفتي فرصة مناسبة للصق ما أمكن من التهم بشخصه، بدءاً من معاداته للسامية وصولاً إلى مشاركته في قتل اليهود في ألمانيا، وما أطلقت عليه الدعاية الصهيونية «الهولوكوست».

لقد عكس النشاط السياسي للمفتي في كل من روما وبرلين طبيعة شخصية الحاج أمين الحسيني المتعددة الجوانب، حيث كان سياسياً، فلسطينياً، عربياً

([59]) صفحات من مذكرات الحاج أمين الحسيني،» نشرة فلسطين ، العدد 82 (كانون الثاني/يناير 1968)، ص 14 ـ 16.

([60])المصدر نفسه.

([61])Jbara, Ibid., p. 183

وإسلامياً في آن معاً. وقد بذل ما في وسعه للحصول على تعهد باعتراف دولتي المحور باستقلال فلسطين والدول العربية، كما عمل من أجل ما اعتبره حماية الأقليات المسلمة في البلقان والاتحاد السوفياتي. ولهذا لم يكن كما وصفه معارضوه، رجل دين فحسب، بل كان الحاج أمين الحسيني رجل سياسة أيضاً، وفرت له مكانته الدينية أرضية لتعزيز مكانته السياسية[62].

لقد اضطر المفتي إلى الدفاع عن موقفه المؤيد للمحور، كلما طرح هذا الموضوع لاحقاً، إذ كان يجابه دائماً بمواقف لائمة، فكان يجيب: «... لماذا المحور وليس الحلفاء؟ إن مصلحة أمتي هي التي تملي اختياري. إن مصير فرد يعتبر لا قيمة له عندما يتعلق الأمر بمستقبل أمة. إن انتصار الإنكليز كان يعني أن فلسطين ضائعة، لم يكن شعبنا قادراً على الدفاع عن نفسه وحيداً، ولهذا كان لا بد لنا من البحث عن دعم... دعم من هو أقوى من عدونا. وكانت انتصارات المحور لا تدع مجالاً للشك في نهاية الحرب. وما كان في نيتي أن أنتظر من دون عمل حتى النصر النهائي والخضوع لرغبات المنتصرين. كنت أريد أن يحمل العرب السلاح، لا إلى جانب دول المحور، بل من أجل قضيتهم... من أجل تحرير بلادهم... ذهبت إلى بلاد المحور بحثاً عن التأييد لقضية بلادي وبهذه الصفة قابلت الدولتشي والفوهرر»[63].

3 ـ العلاقات الصهيونية ـ النازية

إذا كانت الحركة الصهيونية قد جندت أجهزتها الإعلامية لبث الدعايات والإشاعات عن علاقة الحاج أمين الحسيني بالنازية ومشاركته في قتل اليهود في الدول التي احتلها الألمان، وذلك لتشويه سمعة الزعيم الفلسطيني من جهة، ولتشويه صورة القيادة الفلسطينية من جهة ثانية، فإن عدداً من الباحثين توصلوا إلى حقيقة العلاقة بين الحركتين الصهيونية والنازية. وتكشف هذه الكتابات الاتصالات بين الحركتين منذ وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا، وخلال الحرب العالمية الثانية. وهذه الحقائق جاءت لتكذب وترد على ادعاءات الصهيونية، وأكثر من ذلك، فقد كشفت العلاقة بين الصهيونية والمذابح التي تعرض لها اليهود على يد النازية.

([62])عبد الرحمن محمد عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 ـ 1945 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995)، ص 402.

([63])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 254.

منذ تأسيس الحركة الصهيونية في العام 1897 وحتى عام 1920، كان المقر العام للحركة في منطقة ناطقة باللغة الألمانية، غير أن الظروف التي استجدت بعد الحرب العالمية الأولى أجبرت الحركة على نقل مقرها إلى لندن، الأمر الذي أدى إلى ضعف نفوذ الحركة الصهيونية في ألمانيا. وبعد قيام جمهورية فايمار (*) في العشرينيات تحسنت أوضاع اليهود الألمان اقتصادياً واجتماعياً، فانخفضت هجرتهم إلى فلسطين، وانخفض عدد اليهود الألمان المنتسبين إلى الحركة الصهيونية[64]. إلا أن الأمور تغيرت جذرياً بالنسبة إلى أوضاع اليهود في ألمانيا بعد أن نجح النازيون في الوصول إلى الحكم.

وما إن وصل الحزب النازي إلى الحكم عام 1933 حتى بدأت ظاهرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تتزايد بشكل كبير وملحوظ، وقد أثار هذا الأمر مخاوف العرب في فلسطين من مغبة ما يحدث لليهود في ألمانيا وتأثيره في فلسطين من ناحية تدفق اليهود إليها. ومن جهة ثانية، وعلى الرغم من مهاجمة الحركة الصهيونية للسياسة الألمانية ظاهرياً، إلا أن هجرة اليهود إلى فلسطين كانت تصب في مصلحة الصهاينة وفي خدمة الوطن القومي اليهودي. فكانت الحركة النازية بهذا تخدم مصالح الحركة الصهيونية في فلسطين.

وقبيل وصول أدولف هتلر إلى الحكم، نشر أحد اليهود الألمان الصهاينة، ويدعى كرويانكر (Krojanker) ، دراسة تناولت مشكلة القومية الألمانية الجديدة، خلص فيها إلى وجود قرابة فكرية بين الصهيونية والنازية. فبالنسبة إلى الصهيونية، الليبرالية هي عدوها، والليبرالية من ناحية ثانية هي عدوة النازية، لذلك رأى كرويانكر أنه يجب أن تحترم النازية الحركة الصهيونية، وأن تكن لها شعوراً قوياً من المودة والفهم[65].

ولم يكن مستغرباً أن تكون هناك علاقة بين النازية والصهيونية، فالعنصرية القائمة على نظرية التفوق العرقي تدخل في صميم الأفكار النازية والصهيونية معاً، فالتقت الصهيونية وجوهرها «عقيدة الشعب المختار» بالنازية

(*) كان من نتيجة الحرب العالمية الأولى سقوط النظام الملكي في ألمانيا ووصول المعارضة إلى الحكم ممثلة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقد أجريت الانتخابات العامة عام 1919، وتم وضع الدستور الجديد في مدينة فايمار.

([64])محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841 ـ 1945 ، ص 186 ـ 187 و189.

([65])عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 ـ 1945 ، ص 25.

التي جوهرها «عقيدة الشعب الألماني الآري المتفوق». وقد أرادت النازية التخلص من اليهود في ألمانيا للحفاظ على العرق الآري، وأرادت الصهيونية التخلص من الفلسطينيين لإحلال اليهود مكانهم[66].

من هنا بدأت العلاقة تتطور بين الحركتين لتتحول إلى علاقة رسمية هدفها تهجير اليهود من ألمانيا إلى فلسطين. وبلغت العلاقة إلى حد أن سمحت ألمانيا فقط للحركة الصهيونية بحرية العمل فيها بوصفها تنظيماً وحيداً ممثلاً لليهود، وهو أمر أجبر يهود ألمانيا على الانضمام إلى صفوف الحركة الصهيونية خوفاً من الاضطهاد النازي لهم[67].

وبهذا الشكل تتضح الصورة، فألمانيا النازية كانت تضطهد اليهود، ولكن ليس الصهاينة منهم. فإذا أراد اليهودي النجاة بنفسه من الموت كان عليه الالتحاق بالحركة الصهيونية، وهنا تلتقي الأهداف النازية والصهيونية. إذ بينما ينضم الآلاف من اليهود في ألمانيا إلى الحركة الصهيونية، تستطيع ألمانيا في الوقت نفسه التخلص من هذه الآلاف عن طريق تسهيل هجرتهم إلى فلسطين بمساعدة من الصهاينة.

وفي الوقت الذي كان النازيون يرددون خلاله شعار «اذهبوا إلى فلسطين» في شوارع المدن الألمانية ضد اليهود، كان هناك شعار آخر يتم ترديده في شوارع تل أبيب يقول «افتحوا أبواب فلسطين لـلـهجرة»[68].

لهذه الغاية تم إنشاء «مكتب فلسطين لتنظيم هجرة اليهود الألمان» في برلين تحت إشراف الحركة الصهيونية، واللافت أن اهتمام هذا المكتب انحصر في تهجير الشباب اليهود من الجنسين، وهم الذين من المفترض أن يشكلوا الأيدي العاملة والمحاربة في فلسطين. وكان التعاون في هذا المجال بين النازيين واليهود محصوراً باليهود الصهاينة فقط، في حين ترك مصير اليهود الآخرين، وقد سمح النازيون بإقامة مجالس يهودية في كل غيتو برئاسة وإشراف من الصهاينة[69].

([66])يوسف حداد، «التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية،» شؤون فلسطينية ، العدد 209 (آب/أغسطس 1990)، ص 54-77.

([67])عباسي، العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، 1933 ـ 1945 ، ص 43.

([68])عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 ـ 1945 ، ص 26.

([69])حداد، «التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية،» ص 54 ـ 77.

وتطورت العلاقات النازية الصهيونية بتوقيع ما عرف باتفاقية «هعفاراه» أي النقل أو التحويل بين الطرفين. ويعود أساس هذه الاتفاقية إلى المصالح النازية والصهيونية معاً، فبعد وصول هتلر إلى السلطة، وجد أمامه اقتصاداً منهاراً وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، فكان عليه أن يجد حلاً للمشاكل الاقتصادية بأي شكل. ولما كان اليهود قد قرروا مقاطعة البضائع الألمانية بسبب ما تعرض له اليهود في ألمانيا منذ وصول الحزب النازي إلى الحكم، فقد رأت الحكومة الألمانية والحركة الصهيونية أن من مصلحة الطرفين التوصل إلى اتفاقية تضمن مصالحهما. وبالفعل كانت اتفاقية هعافاراه نتيجة اتصالات طويلة ومكثفة بين المسؤولين الألمان والصهاينة حتى تم توقيعها في العام 1933.

أبرز ما تضمنته هذه الاتفاقية كان تنظيم هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين في مقابل توفير رصيد من العملة الصعبة في بنوك الرايخ الألماني، ورفع المقاطعة المفروضة على البضائع الألمانية من قبل اليهود، ما نتج منه زيادة في حجم الصادرات الألمانية إلى فلسطين. ومن ناحية أخرى صار بالإمكان تخفيض معدل البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين من الألمان عن طريق هجرة اليهود إلى فلسطين، وقد بلغ عدد هؤلاء في ألمانيا في بداية عام 1933 ستة ملايين عامل[70].

الجدير ذكره هنا أن عدداً من اليهود الألمان كانوا يفضلون الانتقال إلى دول أوروبية مجاورة كفرنسا، وهولندا، وسويسرا أو تشيكوسلوفاكيا، كي يبقوا على مقربة من ممتلكاتهم وأعمالهم وأصدقائهم. وكان الكثير منهم يعتقد أن ظاهرة هتلر ستنتهي سريعاً ويتمكنون من العودة إلى ألمانيا. لكن السلطات الألمانية لم توافق على ذلك، لأنه لا يتناسب مع الاتفاقية التي كانت تضمن تسويق المنتجات الألمانية في العالم، على أن تبقى الممتلكات اليهودية في ألمانيا[71]، وبهذا الأسلوب أصبح باستطاعة الألمان الاستيلاء على هذه الممتلكات وقطع طريق العودة على أي مهاجر يهودي قد يفكر بالمطالبة بها.

في عام 1937، وجهت الهاغاناه دعوة إلى أحد أركان الحزب النازي

([70])محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841 ـ 1945 ، ص 200.

([71])Nicosia, The Third Reich and the Palestine Question , p. 50

وأحد مؤسسي فرق العاصفة النازية ر. إيخمان (R. Eichmann) لزيارة فلسطين. وبعد عودته ذكر إيخمان في تقريره أن القوميين اليهود (أي الصهاينة) أبدوا ارتياحهم للاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في ألمانيا، لأن ذلك سيؤدي إلى ازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بحيث يشكلون على المدى القريب أغلبية عددية فيها[72].

إلى هذا الحد من العلاقات تبدو الأمور غير مستغربة في ظل سياسة التقاء المصالح بين الطرفين، لكن الأمر الأهم الذي كشفته مصادر مختلفة في ما بعد، هو تأييد السياسة الصهيونية لعمليات القتل والإبادة التي تعرض لها اليهود على يد الألمان خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن السياسة الصهيونية حرصت على التحريض ضد النازية في هذا الشأن، كما ركزت على دور المفتي فيه، إلا أن الحقائق التي تكشفت كانت كافية لإلصاق التهمة في المقام الأول بالحركة الصهيونية.

أما لماذا وافق الصهاينة على عمليات قتل اليهود وإبادتهم، فالأمر يتعلق بحسابات الصهيونية في ما خص تهجير اليهود إلى فلسطين، إذ كانت هذه السياسة تقضي بانتقاء العنصر الشبابي من اليهود ونقلهم إلى فلسطين في مقابل التخلص من باقي العناصر التي لا تشكل عنصراً نافعاً في عملية إقامة وطن يهودي في فلسطين. فاليهود الذين لا ينتمون إلى فئة الشباب ليس بمقدورهم خدمة الحركة الصهيونية في فلسطين، كما أن الألمان لم يكن لديهم الاستعداد للإبقاء على هؤلاء، سواء في ألمانيا أو في الدول التي وقعت تحت سيطرتها خلال الحرب.

كانت المجالس اليهودية التي أقيمت في الغيتوات اليهودية تساعد في إرسال اليهود إلى معسكرات الإبادة، ففي غيتو باليستول مثلاً، أعد المجلس اليهودي قوائم بأسماء 6300 يهودي لإرسالهم إلى هذه المعسكرات، كما قام زعيم هذا المجلس بالتستر على خطة النازيين التي تم تنفيذها في 1943/8/15 لإبادة أربعين ألف يهودي في الغيتو نفسه[73].

وفي الوقت الذي كانت فيه الصحافة الصهيونية ووسائل الدعاية لديها

([72])عباسي، العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، 1933 ـ 1945 ، ص 44 ـ 45.

([73])حداد، «التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية،» ص 54 ـ 77.

تنشر صور المفتي مع هتلر وتتهمه بزيارة معسكرات الإبادة التي تعرض لها اليهود، كان عدد من الصهاينة يجرون اتفاقات سرية مع الزعماء النازيين من أجل التخلص من اليهود غير القادرين على الهجرة إلى فلسطين.

وتحت شعار «التحالف مع الشيطان»، تم الاتفاق بين الصهيوني رودولف كاستنر (Rodulf Kasstner) وإيخمان مسؤول معسكرات الاعتقال النازية آنذاك. وقد جرى الاتفاق في بودابست عام 1944، وتناول موضوع تحرير المعتقلين اليهود في هذه المعسكرات لإرسالهم إلى فلسطين[74]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عاد كاستنر إلى فلسطين وأصبح عضواً بارزاً في حزب الماباي، وهو الحزب الذي كان يهيمن على الوكالة اليهودية في تلك الفترة. إلا أن الأمر لم يطل بكاستنر إذ انكشف أمر الاتفاقية التي جمعته بإيخمان. وعلى الأثر بدأت ردود الفعل اليهودية الغاضبة تجاه ما فعله كاستنر، حيث كانت الصحافة أبرز منبر للـهجوم على السياسة الصهيونية. ففي 23 حزيران/يونيو 1955 كتبت جريدة كول هعام ما يلي: «كل أولئك الأشخاص الذين قام الألمان بذبح أقربائهم في هنغاريا يعلمون الآن بكل وضوح أن أيدي يهودية ساعدت في الجريمة الجماعية»، أما صحيفة يديعوت أحرونوت ، فعلقت: «إذا ما أخضع كاستنر للمحاكمة فإن الحكومة بمجملها تتعرض لانهيار سياسي ووطني نتيجة لما تكشفه مثل هذه المحاكمة»[75].

لم تكن الأجهزة الصهيونية بحاجة إلى مثل هذا التنبيه، إذ أوعزت السلطات إلى أجهزة المخابرات بتصفية كاستنر على يد أحد عملائها، وبالفعل فقد تم ذلك في 3 آذار/مارس 1957 في أثناء جلسة الاستئناف في المحكمة، وذلك خشية ردود الفعل اليهودية والعالمية تجاه التعاون الصهيوني ـ الألماني[76]في حال تم كشف الحقائق خلال المحاكمة.

وقد اعترف إيخمان بهذه الوقائع، وكشف عن علاقته بالصهيوني رودولف كاستنر في إطار التعاون بين الطرفين. وكان من بين عمليات التعاون بينهما الاتفاقية التي وقعها الطرفان وقضت بهجرة ستمئة صهيوني إلى فلسطين في مقابل إبادة اليهود المجريين. وقد سمحت السلطات النازية

([74])عباسي، المصدر نفسه، ص 47.

([75])حداد، المصدر نفسه، ص 54 ـ 77.

([76])المصدر نفسه، ص 54 ـ 77.

بإقامة دائرة إنقاذ برئاسة كاستنر، تابعة لشرطة الـ أس. أس (S.S) .[77]

عام 1960، أدلى إيخمان باعترافات خطيرة في هذا الشأن إلى مجلة لايف (Life)، حيث ورد في أحدها: «... إطاعة لأوامر هتلر قمت بالتركيز على المحادثات مع المسؤولين السياسيين اليهود في بودابست، ومن هؤلاء د. رودولف كاستنر، الممثل المفوض للحركة الصهيونية. وقد وافق على المساعدة في عدم قيام اليهود بمقاومة عملية الترحيل، وحتى بحفظ النظام في معسكرات التجميع شرط أن أغض النظر عن هجرة بضع مئات، أو بضعة ألوف من اليهود الشباب بطريقة غير مشروعة إلى فلسطين. لقد كانت صفقة جيدة لحفظ الأمن في المعسكرات... فالثمن لم يكن باهظاً بالنسبة إلي، لقد وثق أحدنا بالآخر (أي هو وكاستنر)، لقد كان همّ د. كاستنر الأكبر عملية تمكين مجموعة مختارة من اليهود الهنغاريين من الهجرة إلى فلسطين»[78].

تعطي هذه الحقائق الدليل البارز على التورط الصهيوني في عمليات الاضطهاد والإبادة التي تعرض لها اليهود في عدد من الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، كما تثبت أن قادة الحركة الصهيونية كانوا على استعداد للقيام بأي عمل من شأنه زيادة عدد المستوطنين اليهود في فلسطين، ولو كان ذلك على حساب إبادة اليهود أنفسهم. وقد تكررت هذه السياسة الصهيونية لاحقاً، عندما عمدت الحركة إلى تفجير عدد من السفن التي تحمل مستوطنين يهوداً إلى فلسطين، بهدف لفت الأنظار إلى حدوث مأساة لليهود، بسبب عدم سماح السلطات البريطانية بنزول هؤلاء إلى الموانئ الفلسطينية.

وبطبيعة الحال كان الصهاينة يعلمون يقيناً أن مثل هذه الأعمال ستؤدي إلى خسائر بشرية فادحة في الجانب اليهودي، إلا أن هذا لم يكن ليشكل عائقاً أمام مخططات الصهاينة، إذ كان تحقيق الغاية الأساسية؛ أي تسهيل الهجرة إلى فلسطين، أهم من حياة بضعة مئات أو آلاف من اليهود.

على أن اللافت أن السياسة الصهيونية استمرت في شن حرب على ألمانيا، ما زالت حتى يومنا هذا، محملة الألمان مسؤولية كل ما تعرض له اليهود من اضطهاد وقتل في فترة الحكم الهتلري. فإذا كانت الاعترافات التي أدلى بها

([77])المصدر نفسه، ص 70.

([78])المصدر نفسه، ص 71.

إيخمان ومحاكمة كاستنر قد أدت إلى كشف ضلوع الصهاينة أنفسهم في قتل أبناء شعبهم، فإن الدعاية الصهيونية ركزت من جهتها على طمس هذا الموضوع والتركيز على المسؤولية الألمانية في الأمر وبمشاركة الحاج أمين الحسيني بذلك، بسبب تعاونه مع الألمان في تلك الفترة. وقد عمد عدد من الكتاب الصهاينة إلى تخصيص كتابات ركزت على اتهام المفتي بالمشاركة في قتل اليهود، وأبرز هؤلاء شختمان (Schechtman) وبيرلمان (Pearlman) وغيرهما.

ثالثاً: المفتي وقضية فلسطين في المواجهة الدولية

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام 1945 بانتصار الحلفاء على دول المحور، وقد كان لدخول الولايات المتحدة تلك الحرب إلى جانب الحلفاء دور كبير في تحقيق الانتصار وهزيمة دول المحور. ووقعت ألمانيا الاستسلام مرة ثانية، وانصرف الساسة الألمان مرة جديدة إلى شؤونهم الداخلية بعد إخفاق مشاريع هتلر العرقية، وبذلك ابتعدت ألمانيا عن قضايا العالم الخارجي ومنها قضايا الشرق الأوسط.

كان من البديهي في تلك الفترة أن تدفع الأطراف التي ساندت دول المحور ثمن مواقفها. وهو ما يحدث عادة بعد نهاية الحروب، حيث يبدأ الطرف المنتصر بمحاسبة من ساند الطرف المهزوم، لكن الأمر يختلف اختلافاً كبيراً بين الدولة والأفراد. إذ إن الدول قد تضطر إلى دفع ثمن الهزيمة عن طريق اتفاقيات معينة أو الرضوخ لمطالب الدول المنتصرة. أما بالنسبة إلى الأفراد، فالوضع مختلف هنا، إذ يكون الثمن المدفوع في هذه الحالة باهظاً جداً، وهو ما واجهته القيادة الفلسطينية ممثلة بالحاج أمين الحسيني وأعوانه.

على أن المفتي بالرغم من معرفته بأنه سيواجه حملة كبيرة من قبل الأطراف العربية قبل الأجنبية نتيجة مواقفه، فإنه كان مقتنعاً بصواب موقفه، ولم يراوده شعور بالخطأ، ويقول في ذلك: «... كنت ولا أزال، على يقين بأن لو انتصرت ألمانيا والمحور لما بقي للصهيونيين من أثر في فلسطين والبلاد العربية... ولو استجابت بعض الدول العربية وقامت بثورات داخلية لتزعزع مركز الإنكليز المحتلين والصهيونيين لكان لذلك أثر كبير في نجاح الألمان،... وقد كانت فرصة ثمينة أضاعتها الأمة العربية بانخداعها بوعود إنكلترة الزائفة التي خبرها العرب إثر الحرب العالمية الأولى حينما نقضت إنكلترة عهودها لهم متآمرة مع اليهود على فلسطين وعلى سائر الأقطار العربية

والإسلامية، وكان الأجدر بالعرب أن يعتبروا بما أصابهم مراراً من نكث الإنكليز وأن لا يلدغوا من جحر واحد مرتين، لذلك كله أعتقد جازماً أني كنت على صواب في الذهاب إلى ألمانيا والتعاون معها بإخلاص وهي تحارب أعداءنا المتآمرين على اغتصاب بلادنا وحريتنا واستقلالنا»[79].

1 ـ الحاج أمين الحسيني خارج ألمانيا

بعد سقوط النظام النازي ووقوع ألمانيا في يد الحلفاء لم يعد بمقدور المفتي البقاء في ألمانيا. ومرة ثانية بدأت رحلة البحث عن المكان الآمن البعيد عن أعين الحلفاء وأعوانهم، لكن الأمر كان أكثر تعقيداً من السابق، فإلى جانب ذلك واجه المفتي مشكلة علاقاته بالدول العربية التي أخذت عليه هذه المرة موقفه المؤيد للألمان، في حين أعلنت معظم هذه الدول الواقعة تحت سلطة البريطانيين الحرب على ألمانيا وإيطاليا. أما الحركة الوطنية الفلسطينية فبدت في حالة من الضعف والضياع لا تحسد عليها في نهاية الحرب العالمية، وبخاصة بعد أن خسرت القيادة رهانها على دول المحور. وكانت الصورة قاتمة جداً، فالقيادة مشتتة ومجهولة المصير، ومعظم رجال الحركة الوطنية الفلسطينية اضطروا إما إلى الهرب، أو الاختباء والانكفاء بعيداً حتى تتبين معالم المرحلة الجديدة؛ أي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

حاول الحاج أمين الحسيني إيجاد مخرج يستطيع عبره مغادرة الأراضي الألمانية من دون الوقوع في أيدي الحلفاء، وكانت سويسرا أفضل الخيارات أمامه بوصفها دولة محايدة. لكن الأمور لم تسر على النحو الذي رسمه المفتي، إذ رفضت السلطات السويسرية السماح له بالبقاء على أراضيها، فكان عليه أن يغادر إلى مكان آخر. ولما حاول اجتياز الحدود السويسرية ـ الفرنسية، لم تنجح خطة الحاج أمين الحسيني بالتخفي هذه المرة، فوقع في أيدي الفرنسيين الذين اعتقلوه مع المجموعة التي كانت ترافقه، وتم وضعهم في المعتقل. وبعد المعاناة في المعتقلات، تم نقل المجموعة إلى ضاحية من ضواحي باريس، حيث وضعوا في الإقامة الجبرية هناك. على أن السلطات الفرنسية لم تعمد إلى تسليم المفتي ورفاقه إلى الحكومة البريطانية كما كان متوقعاً، وعلى الرغم من مطالبة البريطانيين وقيادة الحلفاء بذلك، عللت

([79])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 164 ـ 165.

فرنسا رفضها بأن لها أيضاً حساباً خاصاً مع المفتي يجب الانتهاء منه أولاً.

واللافت في الأمر كان قيام المظاهرات الشعبية في عدد من الدول العربية والإسلامية مطالبة بعدم تسليم المفتي. وتدخل أيضاً عدد من الزعماء العرب والمسلمين مطالبين بنقل الحاج أمين الحسيني إلى بلدانهم. ويبدو أن تأثير هذه التحركات كان واضحاً في الموقف الذي اتخذته السلطات الفرنسية بإبقاء المفتي تحت الإقامة الجبرية، وعدم تسليمه للبريطانيين أو تقديمه للمحاكمة في فرنسا.

كانت هذه المواقف الشعبية والرسمية، عربياً وإسلامياً، كافية لإعادة الاعتبار إلى مكانة المفتي في العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة بعد أن مارست سلطات الانتداب البريطاني تعتيماً على أخباره في أثناء الحرب. وقد تمكن المفتي في أثناء وجوده في فرنسا من إقامة اتصالات مع عدد من العرب هناك، وبدأ محاولاته للـهروب من قبضة الفرنسيين. وفي تلك الفترة نشطت الحركة الصهيونية في المطالبة بمحاكمة الحاج أمين الحسيني بتهمة مشاركته في قتل اليهود إلى جانب الألمان. ونجح الصهاينة بإقناع وزير خارجية يوغوسلافيا بتقديم شكوى ضد المفتي أمام محكمة نورنبرغ، وعلى الأثر قامت المحكمة بالطلب من الحكومة الفرنسية بتسليم المفتي إليها، لكن الحكومة الفرنسية رفضت أيضاً هذه المرة تسليمه. أما الحاج أمين الحسيني، وبعد إجراء اتصالات مع عدد من المسؤولين العرب في باريس الذين أكدوا له أن بريطانيا وأمريكا تمارسان ضغوطاً شديدة على الفرنسيين لتسليمه إليهم، قرر مغادرة فرنسا بأسرع وقت ممكن.

يذكر عادل أرسلان في مذكراته ، أنه التقى في العام 1948 المسيو بونسو الذي كان حينها يرأس دائرة اللاجئين في جنيف، وقد أخبره في أثناء المقابلة أن أرنست بيفين طلب من جورج بيدو وزير خارجية فرنسا في العام 1946 اعتقال المفتي، لكن المسيو بونسو نصحه بألا يستجيب للطلب البريطاني، كما أن سلطان مراكش في أثناء زيارته لفرنسا في تلك الفترة أخبر الجنرال ديغول أن أمر المفتي يهمه، وأنه يرجو ألا يتعرض لسوء في فرنسا، فكان أن وعده ديغول خيراً[80].

([80])عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، 1934 ـ 1953 ، تحقيق يوسف إيبش (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1994)، ص 61.

تدلنا مجريات الأحداث في تلك الفترة على أن المفتي كان لا يزال يتمتع بمكانة وشعبية واسعة في الأوساط العربية والإسلامية، لهذا وجد نفسه في باريس محاطاً بشخصيات مؤيدة، كانت تعمل على مساعدته والاتصال به سراً، وهو الأمر الذي مكنّه من الاطلاع على ما يلزمه من معلومات، وعلى تهيئة وسيلة الهرب من فرنسا مرة جديدة. فقد كانت الزيارات ممنوعة على الحاج أمين الحسيني من دون إذن مسبق من السلطات الفرنسية، لكن هذه السلطات كانت تغض الطرف من حين إلى آخر، فتسمح ببعض الزيارات لمقر المفتي. ويذكر الحاج أمين الحسيني أن كثيراً من الشخصيات العربية كان يزوره في مكان إقامته في أثناء زيارتهم لفرنسا، ومن هذه الشخصيات رياض الصلح وحميد فرنجية ورئيس الوفد المصري إلى الأمم المتحدة.

في نهاية الأمر، تمكن المفتي من مغادرة فرنسا متنكراً ومستخدماً جواز سفر الطالب السوري، معروف الدواليبي، من دون أن يتنبّه الفرنسيون إلى ذلك، فبينما كانت السلطات الفرنسية تحسبه طريح الفراش يعاني مرضاً ألمّ به، كان الحاج أمين الحسيني قد خرج من باريس مسافراً عن طريق الجو، بعد أن حلق لحيته وارتدى الزي المدني العادي، وخلع جبته وعمامته[81]، وهكذا لم يتمكن أحد من التعرف إلى شخصيته.

كانت وجهته هذه المرة مصر، فوصلها عام 1946، وهي المرة الأولى التي يطأ فيها أرض دولة عربية بعد خروجه من العراق في أواخر العام 1941. لكن موازين القوى اختلفت هذه المرة عن المرات السابقة، ففي كل مرة استطاع المفتي الإفلات من البريطانيين كان موقفه يزداد قوة، وكانت شعبيته تتعاظم لدى الشعوب العربية والإسلامية. أما الآن، بعد خمس سنوات أمضاها بين ألمانيا وروما، لم يكن لنزول المفتي في ضيافة الملك فاروق في مصر ذلك الدوي والشعور بالانتصار الذي كان يسود الموقف في المرات السابقة، إلا من حيث نجاحه في الإفلات من سلطة الفرنسيين.

أثارت قضية هرب المفتي من فرنسا عاصفة قوية ضد الحكومة الفرنسية، وبخاصة من البريطانيين والأمريكيين والصهاينة، وظهرت البلبلة في تلك الأوساط بسبب الغموض الذي لفّ مكان المفتي، إذ لم يتمكن أي من

([81])هالة سليمان الأسعد، واصف كمال... شاهد على قضية فلسطين وقضايا عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص 183.

الأطراف من الكشف عن الوجهة التي قصدها بعد مغادرته باريس. فأصدر مكتب المطبوعات في حكومة الانتداب بياناً في 12 حزيران/يونيو 1946، جاء فيه: «فهم بصورة موثوقة أن الحاج أمين الحسيني قد غادر فرنسا، وليست هناك أي معلومات رسمية عن مكان إقامته في الوقت الحاضر»[82].

وبدأت السلطات البريطانية حملة كبيرة في محاولة للعثور على مكان المفتي، إذ بعد ثلاثة أيام من صدور بيان الحكومة، أي في 15 حزيران/يونيو 1946 أعلنت وزارة البحرية البريطانية أن المدمرة «فيراجور» أوقفت السفينة «ديفونشر» وهي من سفن النقل على مسافة من بور سعيد، وفتشتها لاحتمال أن يكون المفتي على ظهرها.. وبعد أن وصفت الوزارة في بيانها عملية التفتيش بأنها إجراء عادي فرضه فرار المفتي من فرنسا، أكدت أن الحكومة تتخذ كل التدابير الممكنة لمنع المفتي من الوصول إلى الشرق الأوسط[83].

كانت الحكومة البريطانية تخشى أن يتمكن المفتي من العودة إلى أي بلد عربي، لعلمها أن ذلك سيؤثر بشكل إيجابي في معنويات الشعب العربي عامة، والفلسطيني بشكل خاص. فبعد غياب دام أكثر من خمس سنوات عن المناطق العربية، كان الخطر بالنسبة إلى البريطانيين أن يعود الحاج أمين الحسيني إلى المنطقة، الأمر الذي يعني فتح معركة من جديد بين السلطات البريطانية وألد أعدائها من بين الزعماء العرب. ولما كانت الحرب العالمية قد انتهت، فقد كان الحلفاء بحاجة إلى فترة من الهدوء في منطقة الشرق الأوسط بغية إعادة ترتيب الأمور بعيداً عن أي إشكالات قد يحدثها وجود المفتي قريباً من الشعوب الثائرة ضد الانتداب.

مع عودة الحاج أمين الحسيني إلى الساحة العربية، بدأت الأنظار تتجه مرة أخرى إلى فلسطين. فخلال الحرب العالمية الثانية كانت الجبهة الفلسطينية هادئة نتيجة التزام الأطراف الثلاثة نوعاً من الهدنة غير المعلنة. فبريطانيا كانت منهمكة في حربها ضد المحور، والصهاينة كانوا أيضاً منهمكين في الحرب إلى جانب الحلفاء ومنكبين على الإعداد للمرحلة القادمة، أما الجانب الفلسطيني، وهو الأضعف، فكان مجبراً على التزام الهدوء لأسباب عدة، أبرزها أن الثورة كانت قد أخمدت مع بداية الحرب ولم

([82])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 255.
([83])المصدر نفسه، ص 256.

تكن هناك إمكانية لإشعالها من جديد، كما أن الساحة الفلسطينية كانت خالية من القيادات ورجال الحركة الوطنية الذين تشتتوا في عدد من الدول هرباً من سلطات الانتداب. وهكذا فرضت الحرب على الجميع التزام الهدنة في فلسطين بانتظار ما ستنتجه هذه الحرب.

2 ـ تدويل القضية

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا الطرف المسيطر على الوضع في فلسطين بموجب صك الانتداب، ولهذا فإن كل المحاولات التي جرت في سعي إلى إيجاد حل لقضية فلسطين كانت تأتي عبر الحكومة البريطانية. فلجان التحقيق كانت تتشكل بإيعاز من حكومة الانتداب، والمؤتمرات التي دعي إليها العرب واليهود انعقدت في لندن وتحت إشراف حكومة بريطانيا، وكانت نتائج هذه المحادثات تنشر عبر الوزراء البريطانيين. لكن الأمور اتجهت نحو التغيير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي كان من نتائجها تبدل الموازين التي كانت قائمة ومعترفاً بها بين الدول في المرحلة السابقة. فكان أن دخلت أطراف جديدة على الخط الدولي راحت تشارك البريطانيين والفرنسيين في السياسة المفروضة على منطقة الشرق الأوسط والتي كانت حكراً على هاتين الدولتين. كانت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الدولي القوي الذي دخل بكل ثقله في سياسة المنطقة بعد مشاركة الأمريكيين في الحرب ومساعدة دول الحلفاء على هزيمة دول المحور الثلاث، ألمانيا وإيطاليا واليابان. ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى قطف ثمار هذه الحرب عبر دخولها طرفاً جديداً في رسم سياسة الشرق الأوسط، وعلى رأس الدول المعنية بهذه السياسية الجديدة كانت فلسطين.

أ ـ النفوذ الصهيوني داخل الولايات المتحدة

خلال الحرب، أخذ النفوذ الصهيوني يتزايد داخل الولايات المتحدة، وبدأ الدعم الأمريكي ينتقل من الشعبي إلى الحكومي، وتجلت مظاهر هذا الدعم من خلال نشاط مجلسي الشيوخ والنواب في تأييد قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. ففي الذكرى الخامسة والعشرين لوعد بلفور، أي في تشرين الثاني/نوفمبر 1942، قدم عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب مذكرة، جاء فيها: «إن الأسباب التي دعت الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية إلى تشجيع الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ 25 سنة لا تزال قائمة، والواقع أن

الحاجة إلى تأسيس الوطن القومي في فلسطين هي أقوى اليوم من السابق»[84].

لم يأت الموقف الأمريكي المؤيد للصهيونية من فراغ، إذ إن السياسة الصهيونية ركزت على نقل ثقلها السياسي بعد اندلاع الحرب من الفلك البريطاني إلى الفلك الأمريكي. وتجلى هذا الأمر في انعقاد المؤتمر الصهيوني عام 1942 في نيويورك، وعرف بمؤتمر بلتمور شارك فيه 600 من يهود أمريكا. وانتهى المؤتمر الذي حضره أبرز زعماء الحركة الصهيونية، بن غوريون ووايزمن وغولدمن، بإصدار مطالب عدة، عرفت ببرنامج بلتمور، وقد دارت هذه المطالب حول الدعوة إلى تحقيق وعد بلفور وإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين[85].

وبلغ التأثير الصهيوني في السياسة الأمريكية ذروته خلال المعركة الانتخابية الرئاسية عام 1944، إذ أخذ مرشحا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتنافسان في دعمهما للصهيونية طمعاً في الحصول على أصوات اليهود. وقد أعيد انتخاب روزفلت لرئاسة ثانية إلا أنه توفي، فخلفه نائبه هاري ترومان الذي بدأ عهده بإرسال كتاب رسمي إلى الحكومة البريطانية في شهر آب/أغسطس عام 1945، يطالبها بأن تفتح أبواب فلسطين في الحال للسماح بدخول مئة ألف مهاجر يهودي إليها، كما طالب بإرسال أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين في حال رغبوا بذلك[86].

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 1945 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً بالإجماع، أيد فيه إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومما جاء في القرار: «... إن المجلس الممثل للأمة يقرر بالاتفاق أن الاهتمام الذي أبداه الرئيس في حل هذه المشكلة كان في محله، وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود بحرية إلى ذلك القطر... وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية

([84])نجيب صدقة، قضية فلسطين ، قدم له عبد الرحمن عزام وجمال الحسيني (بيروت: دار الكتاب، 1946)، ص 259.

([85])The Zionist (Biltmore) Program 11 May 1942,} in: From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948 , Edited with an Introd. by Walid Khalidi, Institute for Palestine Studies. Anthology Series, no. 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 495-497.

([86])Harry S. Truman, Memoirs of Harry S. Truman , 2 vols. (New York: Doubleday and Com., 1956), pp. 138-139.

بحيث يكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود...»[87].

أما الحكومة البريطانية، فقد استغلت هذا التأييد الأمريكي المتزايد للصهيونية، وسارعت في تلبية الرغبات الأمريكية بإشراكها في تحمل المسؤولية في منطقة الشرق الأوسط وقضية فلسطين بشكل خاص، وبادر وزير الخارجية البريطاني بإصدار بيان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1945، أعلن فيه دعوة الحكومة الأمريكية إلى تأليف لجنة تحقيق مشتركة بغية النظر في القضية الفلسطينية[88].

وقد تم تشكيل هذه اللجنة التي عرفت باسم اللجنة الأنكلو ـ أميركية، قامت بإجراء تحقيقاتها كغيرها من اللجان مع القيادات العربية والصهيونية، متنقلة بين واشنطن ولندن والقاهرة وفلسطين، وفي 20 نيسان/أبريل أصدرت اللجنة تقريرها المؤلف من عشر توصيات أظهرت انحيازاً تاماً إلى الجانب الصهيوني. وكان من بين التوصيات إصدار مئة ألف شهادة هجرة يهودية إلى فلسطين خلال عام 1946، ومما جاء في التقرير: «ولسنا نعرف بلاداً غير فلسطين تستطيع الأكثرية الكبرى منهم (اليهود) الذهاب إليها في القريب العاجل»[89].

عبّر العرب عن موقفهم الغاضب من تقرير اللجنة، فأضربت فلسطين ثلاثة أيام، وقامت التظاهرات الشعبية المنددة. وبادرت الجامعة العربية إلى عقد مؤتمرين لدرس القضية، الأول كان في مصر، عرف بمؤتمر أنشاص في شهر أيار/مايو 1946، وكان أول مؤتمر قمة عربي. أما المؤتمر الثاني ، فكان في سورية وعرف بمؤتمر بلودان، وكان مؤتمراً فوق العادة لمجلس الجامعة العربية.

أما اليهود، فقد طالبوا بسرعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة، لكنهم في مقابل ذلك استمروا بعملياتهم المعادية للإنكليز في محاولة منهم لحمل الإنكليز على مغادرة فلسطين. وكانت أبرز عملياتهم نسف فندق الملك

([87])جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، 1915 ـ 1946 ، 2 مج (القاهرة: مطبعة جريدة الصباح، [1957 ـ 1974])، مج 1، وثيقة رقم 47، ص 378 ـ 379.

([88])سامي حكيم، أمريكا والصهيونية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1967)، ص 29.

([89])فلسطين: تاريخها وقضيتها، المرحلة الثانوية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983)، ص 92 ـ 93.

داوود في مدينة القدس، والذي كانت حصيلته مقتل وجرح نحو 130 من الإنكليز والعرب واليهود.

ب ـ إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة

هنا وجدت الحكومة البريطانية أن الحل يكمن في الدعوة إلى عقد مؤتمر آخر في سلسلة المؤتمرات التي دأبت على تنظيمها، وبدأ المؤتمر أعماله في 10 أيلول/سبتمبر 1946 في لندن بحضور ممثلين عن الجانبين العربي والصهيوني، وغياب الممثلين المعنيين بالموضوع، أي الفلسطينيين بسبب تجاهل البريطانيين للهيئة العربية العليا، وعدم توجيه الدعوة إلى أعضائها لحضور المؤتمر، بوصفها الممثل للشعب الفلسطيني.

خلال المؤتمر قدمت الحكومة البريطانية مشروعين: الأول ، عرف بمشروع موريسون، اقترح تقسيم فلسطين إلى أربعة كانتونات؛ والمشروع الثاني ، قدمه أرنست بيفين، ولم يكن أفضل من المشروع السابق، وقد رفض المشاركون في المؤتمر المشروعين.

في الجلسة الأخيرة من المؤتمر التي انعقدت في 14 شباط/فبراير 1947، أعلن بيفين على الحاضرين القرار البريطاني بإحالة قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة. وكان من الواضح في تلك الفترة أن بريطانيا تسعى إلى تدويل القضية، والتنصل من مسؤوليتها تجاه قضية فلسطين.

لم يكن تدويل القضية مخالفاً لرغبة البريطانيين، فهم كانوا قد خططوا لهذا الأمر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد أن أيقن البريطانيون عدم الجدوى من استمرار الانتداب على فلسطين. كما أن الحركة الصهيونية، من ناحية ثانية، كانت قد هيأت أجهزتها بمساعدة إنكليزية خلال فترة الحرب، فصار تحقيق وعد بلفور يبدو قريب المنال أكثر من أي وقت مضى. وصارت الحركة الصهيونية تشكل فعلياً دولة داخل دولة، بكامل أجهزتها ومؤسساتها العسكرية والإدارية. وفي المقابل كانت فلسطين وحركتها الوطنية في حالة من الضياع، وبخاصة بعد أن تمكن الإنكليز، بواسطة الجامعة العربية، من مصادرة القرار الفلسطيني، حتى بعد تشكيل الهيئة العربية العليا بقرار من جامعة الدول العربية، إذ إن القرار الفلسطيني لم يعد يتمتع باستقلاليته بأي شكل من الأشكال.

والأمر الذي زاد الأمر تعقيداً أن الدول العربية لم تكن تتعاطى بجدية مع

الأمر، حتى المؤتمرات العربية التي انعقدت في أنشاص ومن ثم في بلودان خلال عام 1946، لم تكن على مستوى الآمال العربية، ولا على مستوى دقة المرحلة وخطورتها. ومن الجدير ذكره هنا أن الخلافات التي كانت قائمة بين الزعماء العرب كانت تعبيراً عن حالة التفكك التي كانت تعانيها الأمة العربية بشكل عام في تلك الأيام، إذ كان بعض الملوك والزعماء العرب لا همّ لهم سوى إرضاء المستعمرين، وكانت بعض العواصم العربية تدار من لندن، ومن باريس ومن واشنطن[90]. فكيف يمكن لهذه الدول، وهؤلاء القادة، في مثل هذه الحالة أن يتحملوا مسؤولية قضية مصيرية، مثل قضية فلسطين؟

ج ـ قرار التقسيم

دعت الحكومة البريطانية إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين، فانعقدت الجلسة في 28 نيسان/أبريل 1947. وبعد المباحثات صدر قرار الجمعية بتأليف لجنة تحقيق دولية من ممثلي إحدى عشرة دولة، عرفت بلجنة «الأونسكوب»، لم يكن بينها أي دولة عربية. وكغيرها من اللجان، قامت اللجنة بزيارة فلسطين وعدد من الدول العربية، وعند قدومها إلى فلسطين قررت الهيئة العربية العليا مقاطعتها، وتم إعلان الإضراب في يوم وصولها.

بعد انتهاء أعمال اللجنة، أصدرت تقريراً أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً تم من خلاله التصويت إلى جانب قرار التقسيم. وقد أقر المشروع بأغلبية 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً ضد القرار وامتناع عشرة عن التصويت، وحمل القرار الرقم 181 تبنياً من قبل الجمعية العامة لمشروع قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، على أن تكون القدس خاضعة للإدارة الدولية. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على مندوبي الدول كي يصوتوا إلى جانب القرار. وقد صرح أحد المسؤولين الأمريكيين في هذا الإطار قائلاً: «بأمر مباشر من البيت الأبيض، مارس المسؤولون الأمريكيون كل أنواع الضغوطات المباشرة وغير المباشرة، على البلدان غير المسلمة،

([90])جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ج 1، ص 319.

والتي كانت إما تعارض أو كان موقفها من التقسيم غير محدد»[91].

كان مشروع التقسيم إلى جانب اليهود بلا شك، فقد أعطى الدولة اليهودية 56.47 في المئة من مساحة فلسطين، بينما كان نصيب الدولة العربية 42.88 في المئة، في حين بقي للقدس الخاضعة للتدويل 0.65 في المئة[92].

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم، وأعلنت الهيئة العربية العليا الإضراب مدة ثلاثة أيام في فلسطين، وقامت المظاهرات استنكاراً للقرار. أما الموقف العربي الرسمي الممثل بجامعة الدول العربية، فاقتصر على عقد الاجتماعات، وكان أقصى ما استطاع المجتمعون التوصل إليه خلال لقائهم في مدينة عاليه في لبنان تشكيل لجنتين سياسية وعسكرية من أجل قضية فلسطين، وكان مقر اللجنة العسكرية في دمشق. وبعد دراسة للوضع العسكري، أصدر مجلس الجامعة قراراً سرياً قضى باتخاذ احتياطات على حدود فلسطين تحسباً لما قد يحدث، كما تمّ تكليف اللجنة العسكرية بتدريب المتطوعين للقتال في فلسطين[93]. وقامت اللجنة العسكرية بتشكيل جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، وكان يتم تدريب الأفراد المتطوعين في هذا الجيش في معسكر قطنا في سورية.

وبعد صدور قرار التقسيم، كان أقصى ما وصلت إليه ردة الفعل العربية صدور بيان عن الحكومات العربية، استنكر قرار التقسيم وجاء فيه: «... وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الـلـه بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب»[94].

أما الأمر المريب، فهو أن بعض الدول العربية لم يكن في حقيقة الأمر معارضاً لقرار التقسيم، وتقف الأردن في مقدمة هذه الدول، إذ أظهرت الحقائق لاحقاً أن الملك عبد الـلـه كان مؤيداً لقرار التقسيم، وكان قد اتفق مع

([91])Sami Hadawi, ed., Palestine Partitioned, 1947-1958 (New York: Arab Information Center, 1959), p. 2.

([92])Robert John [and] Sami Hadawi, The Palestine Diary , with a Foreword by Arnold J. Toynbee, 2 vols. (Beirut: Palestine Research Center, 1970), p. 271.

([93])محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984)، ج 2، ص 101 ـ 105.

([94])جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، 1915 ـ 1946 ، مج 2 (1974)، وثيقة رقم 12، ص 129 ـ 130.

اليهود على أن يتسلم الجيش الأردني السيطرة على المناطق الخاضعة للدولة العربية بحسب قرار التقسيم.

في هذا الإطار قيل وكتب الكثير عن موافقة الملك عبد الـلـه على مشروع التقسيم، على أن يتسلم هو المناطق المخصصة للدولة العربية، ويضمها إلى مملكته. وتعترف المصادر الصهيونية بهذا الأمر. وقد تحدثت هذه المصادر عن الاتصالات السرية التي كانت قائمة بين الدائرة السياسية للوكالة اليهودية والملك على مدى سنوات، وبحسب هذه المصادر، فإن الملك اعترف بضرورة التوصل إلى نوع من الاتفاق مع اليهود. وقبل نحو أسبوعين من صدور قرار التقسيم، تقابل الملك مع ممثلة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، غولدا مائير، في منزل أحد الصهاينة، وأعلن الملك خلال اللقاء عزمه على ضم الجزء المخصص للعرب في مشروع التقسيم إلى مملكته، وإقامة علاقات سلام وصداقة بالدولة اليهودية. كما أظهر خلال اللقاء استخفافه بقوة باقي الدول العربية، وقال إن لا قيمة لتهديداتها[95].

يمكن للمرء هنا أن يتصور الحالة التي وصل إليها بعض الساسة والقادة العرب من سوء التصرف، في ما خص قضايا العرب وقضية فلسطين بشكل خاص، وكان الملك عبد الـلـه أحد هذه النماذج، وإن لم يكن الأمر يقتصر عليه فحسب.

أما الوضع في فلسطين على الأرض، فكان يزداد خطورة يوماً بعد يوم، إذ أخذت أعمال العنف والاشتبكات تتزايد بين العرب والصهاينة. ومع وصول الأمور إلى هذه المرحلة الخطرة والحرجة، قامت بريطانيا بإعلان قرارها بالانسحاب من فلسطين في 15 أيار/مايو 1948، معلنة بذلك نهاية انتدابها على فلسطين، فيما أخذ اليهود يستكملون استعداداتهم لاستلام السلطة فور مغادرة البريطانيين.

3 ـ جهود المفتي والهيئة العربية العليا حتى النكبة

بعد خروج المفتي من فلسطين واعتقال عدد كبير من أعضاء اللجنة العربية العليا ورجال الحركة الوطنية، باتت الساحة الفلسطينية تفتقر إلى عنصر القيادة،

([95])حرب فلسطين 1947 ـ 1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية ، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، ط 2 (قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 224.

وهو من أهم العناصر المفروض توافرها في حالة الصراع الدائر داخل فلسطين، وهو صراع يقوم على عملية المقاومة الشعبية والثورة التي تعتمد على القادة في ميداني القتال والسياسة. فبينما كانت القيادات الصهيونية تعمل بكل حرية داخل فلسطين وخارجها، كانت القيادات الفلسطينية مشتتة بعيداً عن موطنها، تنشد اللجوء بعيداً عن سلطة الانتداب، لا تملك حرية العمل أو القرار.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، بادر عدد من الفلسطينيين إلى التطوع للقتال في صفوف الجيش البريطاني. وفي عام 1943 حاول عدد من الأحزاب الفلسطينية استئناف العمل السياسي، وبخاصة بعد أن عاد عدد من رجال الحركة الوطنية من المنفى وعلى رأسهم جمال الحسيني، فأعاد الحزب العربي تشكيل فروعه وممارسة نشاطه، كما أعلن عن تأسيس عصبة التحرر الوطني وهو حزب منشق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني. وعلى الرغم من محاولة الفلسطينيين الانطلاق من جديد في ممارسة العمل الوطني، إلا أن العملية لم تكن ناجحة، إذ إن الوضع الفلسطيني كان يعاني تأزماً على جميع الصعد، وبخاصة الاقتصادية منها. كما أن تحركات الأحزاب لم يعد لها التأثير نفسه الذي اكتسبته في الثلاثينيات، وهذا يعود إلى تبدل الأوضاع الداخلية، إذ إن الشعب فقد مقومات صموده بعد القضاء على الثورة وما حملته ظروف الحرب القاسية على مجمل النواحي، فبات الشعب الفلسطيني بحاجة إلى من يرفع من معنوياته بالفعل لا بالقول والشعارات. ولم تكن الأحزاب تملك مقومات النضال العسكري بطبيعة الحال، فبدت عاجزة عن التحرك أو إحداث أي تغيير في الأوضاع العامة.

وبالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، كانت الهيئة العربية العليا هي التي تتحمل مسؤولية القيادة السياسية برئاسة المفتي، فعلى الرغم من تشكيل اللجنتين السياسية والعسكرية من قبل الجامعة العربية إلا أن الفلسطينيين كانوا ينظرون إلى الهيئة العربية العليا بوصفها المتحدث باسم الفلسطينيين في هاتين اللجنتين. ومنذ تشكيلها في العام 1946 وحتى نهاية حرب عام 1948، لم تتمكن هذه الهيئة من تحقيق ما كانت الجماهير الفلسطينية ترجوه من قيادتها. وبدت هذه القيادة في موضع المساءلة بعد نهاية الحرب وحصول الكارثة. ما هي أسباب إخفاق الهيئة، وما مدى مسؤوليتها في مجريات النكبة؟

كان عمل الهيئة العربية العليا يقتضي التنسيق بين الداخل الفلسطيني والخارج، حيث تقيم القيادات، وعلى رأسها الحاج أمين الحسيني، وقد بدأت

هذه المرحلة منذ قدوم المفتي إلى القاهرة في العام 1946، فكل ما كان يتوجب اتخاذه من قرارات أو إجراءات كان يستوجب العودة إلى قيادة الهيئة في القاهرة. من هنا، فإن مسؤولية الهيئة العربية العليا تمحورت حول ثلاث مراحل: الأولى ، كانت مرحلة الاستعداد للحرب، و الثانية ، كانت خلال الحرب، و الثالثة ، ما بعد النكبة.

أ ـ الاستعدادات قبل بداية الحرب عام 1948

بعد عودة الحاج أمين الحسيني إلى مصر في العام 1946، بادرت الجامعة العربية إلى إنشاء الهيئة العربية العليا برئاسة المفتي لتكون ممثلة للشعب الفلسطيني، وذلك في مؤتمر بلودان الذي عقد في شهر حزيران/يونيو 1946، كما افتتحت الجامعة مكاتب إعلامية في واشنطن ولندن برئاسة موسى العلمي، بهدف شرح القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، إلا أن إنجازات هذه المكاتب لم تكن على المستوى المطلوب.

وعلى الرغم من المنصب الرئاسي للـهيئة العربية العليا، إلا أن المفتي لم يتمكن أبداً من استعادة دوره القيادي كما كان في السابق قبل اندلاع الحرب، فداخلياً، خسر الحاج أمين الحسيني بعضاً من مكانته لدى الفلسطينيين، وبخاصة أن فترة غيابه عن الساحة لم تكن قصيرة. وعلى الصعيد العربي بات معظم القادة العرب يجدون أنهم أجدر بتولي قضية فلسطين، بل ويناصبون المفتي العداء. وكانت أبرز علامة على هذا التجاهل، في مؤتمر الجامعة العربية الذي عقد في عاليه في تشرين الأول/أكتوبر 1947، قبل صدور قرار التقسيم، فعلى الرغم من خطورة المرحلة لم تتم دعوة المفتي إلى حضور هذا الاجتماع. لكن المفتي فاجأ الحضور بقدومه من القاهرة لحضور المؤتمر والاشتراك في مناقشاته، الأمر الذي أثار استياء عدد من الزعماء العرب، وبخاصة العراق والأردن[96].

لكن الحاج أمين الحسيني، كعادته، لم يكن ليستكين أو يقبل الهزيمة، بل بدأ بالتحرك محاولاً تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد، وبخاصة بعد عودة معظم القيادات من المنفى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت

([96])عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ، 6 مج (صيدا: المكتبة العصرية، 1956 ـ 1961)، مج 1، ص 6.

الفرصة الأنسب للتنظيم متاحة عبر الهيئة العربية العليا التي كان يرأسها. وبالفعل، انطلاقاً من العام 1946، صار لـلـهيئة أجهزتها الخاصة وموظفوها ومكاتبها في معظم العواصم العربية، لكن النقطة السلبية الأساسية في عمل الهيئة كانت وجود القادة خارج فلسطين، حتى بات مكتبها في القدس لا يختلف عن المكاتب الأخرى في دمشق أو بيروت أو بغداد[97].

حملت ممارسة الهيئة العربية العليا لمسؤولياتها الوجهين الإيجابي والسلبي، وبقدر ما كان الوجه الإيجابي حاجة ضرورية لمساعدة الفلسطينيين كانت النتائج السيئة التي أحدثتها الممارسات السلبية تحمل في طياتها خطراً على فلسطين والشعب الفلسطيني.

كانت المسألة الأكثر إلحاحاً وأهمية بالنسبة إلى الحاج أمين الحسيني هي قضية تأمين السلاح للفلسطينيين في الداخل، لهذا كثف المفتي اجتماعاته في القاهرة مع القادة العسكريين وعلى رأسهم عبد القادر الحسيني وحسن سلامة لبحث هذه المسألة. كانت مشكلة تأمين الأسلحة تتطلب الكثير من الترتيبات، أهمها إيجاد المصادر وتأمين المال اللازم، والنقطة الأهم، كيفية إيصال هذه الأسلحة إلى فلسطين. لهذا السبب قام المفتي بإرسال مبعوثين عدة إلى عدد من دول أوروبا والدول المجاورة، لتأمين السلاح. والجدير ذكره أن فائضاً كبيراً من الأسلحة كان معروضاً للشراء عبر الحكومات أو الوسطاء بعد انتهاء الحرب، وقد استفادت الهيئة العربية العليا من هذه النقطة، وتمكنت من شراء كميات لا بأس بها من هذه الأسلحة. لكن العقبة كانت في دخول الأسلحة إلى فلسطين، إذ حتى نهاية العام 1947 لم تتمكن الهئية من إيصال إلا كميات قليلة من هذه الأسلحة عن طريق التهريب[98].

مع ذلك، ثابر المفتي على عمله ونشاطه مركزاً في تلك المرحلة على عملية إيصال السلاح إلى الداخل. ويذكر الحاج أمين الحسيني أن أهم مورد للسلاح الذي حصلت عليه الهيئة كان من مخلفات الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية ما بين مصر وليبيا. ويضيف المفتي أن جهات مصرية عدة ساعدت الفلسطينيين في عملية تجميع الأسلحة داخل مصر، وبخاصة جماعة الإخوان

([97])Joseph Nevo, The Arabs of Palestine, 1947-1948,} Middle Eastern Studies , vol. 23, no. 1 (January 1987), pp. 3-38.

([98])المصدر نفسه.

المسلمين وجمعية مصر الفتاة، إضافة إلى عدد من الضباط المصريين[99].

وقد تحدث جمال عبد الناصر عن الأمر شارحاً كيف عقد عدد من الضباط الأحرار اجتماعاً سرياً عقب صدور قرار التقسيم عام 1947، وقرروا مساعدة المقاومة الفلسطينية. فذهب جمال عبد الناصر في اليوم التالي إلى بيت الحاج أمين الحسيني في مصر عارضاً عليه اشتراك ضباط من الجيش المصري في قيادة المعارك وتدريب المتطوعين. وكان رد الحاج أمين الحسيني أنه سعيد بهذه الروح، ولكنه يرى أن يستأذن الحكومة المصرية أولاً. وعندما عاد جمال عبد الناصر بعد أيام، أخبره المفتي أن رد الحكومة المصرية كان الرفض[100]. ويبرز السؤال هنا، لماذا عمد المفتي إلى التحجج بسؤال الحكومة المصرية عن أمر كهذا مع علمه المسبق بأن الحكومة سوف ترفض تدخل ضباط من الجيش في عمليات التسلح، في وقت كان المفتي يتلقى فيه المساعدات من الجمعيات الأخرى من دون العودة إلى إذن الحكومة؟

كذلك، كان هناك دور بارز للبنانيين في هذه المسألة، حيث كان عدد من المجاهدين الفلسطينيين يذهبون إلى بيروت وصيدا لشراء الأسلحة على نفقتهم الخاصة. وقام الحاج أمين الحسيني لهذه الغاية، بالاتصال بعدد من اللبنانيين الذين كانوا يدعمون القضية الفلسطينية، ومن هؤلاء، معروف سعد، الذي أصبح في ما بعد نائباً في المجلس النيابي اللبناني، وكان من أشد المناصرين لقضية فلسطين. وكان الحاج أمين الحسيني يشتري الأسلحة من ليبيا ثم يرسلها في سفن إلى شاطئ صيدا، حيث كان معروف سعد يتولى تفريغها ليلاً، ونقلها إلى أقبية كلية المقاصد حيث يتم تصليحها وتنظيفها وتشحيمها وتسليمها إلى المجاهدين الفلسطينيين لنقلها إلى فلسطين. كما كان هناك مدرب عسكري ألماني يقوم بتدريب المتطوعين على استعمال المتفجرات والأسلحة المختلفة. وكان نقل هذه الأسلحة قد تمّ بعد أن أجريت اتصالات لهذه الغاية بين الحاج أمين الحسيني ومعروف سعد ورياض الصلح والمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع اللبناني حينها، واللواء فؤاد شهاب قائد الجيش. وفي عام 1948، سافر معروف سعد إلى القاهرة لمقابلة الحاج أمين الحسيني

([99])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 334 ـ 335.

([100])جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [1954])، ص 62 ـ 63.

وابن عمه عبد القادر للتفاهم على تنظيم حرب العصابات في فلسطين إثر صدور قرار التقسيم[101].

وانطلقت الهيئة العربية العليا محاولة العمل على تنظيم آلية للعمل تمكنها من الصمود في وجه التحديات المستجدة. وكانت الموارد المالية من الأمور الضرورية، فتم لذلك إنشاء بيت المال العربي، وكان مركزه القدس برئاسة د. عزة طنوس. وكانت هذه المؤسسة تعتمد على تبرعات الفلسطينيين المقدمة لصالح الحركة الوطنية، وقد استطاعت أن تجمع خلال عام واحد نحو 157 ألف جنيه. إضافة إلى هذا، كانت ترد بعض التبرعات من عدد من الحكومات العربية والإسلامية لصالح العمل الوطني الفلسطيني[102].

لكن هذه الموارد تبقى بعيدة عن المقارنة بالنسبة إلى ما كانت تحصل عليه الحركة الصهيونية من أموال، فقد بلغ رصيد بيت المال العربي بين نيسان/أبريل 1947 وآذار/مارس 1948، 220 ألف ليرة فلسطينية، بينما في الجانب الآخر بلغ مجموع التبرعات المقدمة من الولايات المتحدة فقط إلى المؤسسات الصهيونية خلال عام 1947 سبعة ملايين جنيه إسترليني[103]. هذا التفاوت الكبير في الموارد المالية يعطي فكرة واضحة عن الإمكانات التي كان الطرف الصهيوني يحصل عليها، بينما بقيت الموارد الفلسطينية أدنى بكثير من المستوى المطلوب تأمينه.

بدأت الجهود تتكثف أيضاً على صعيد العمل العسكري في الداخل بعد فترة الجمود التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية، ففي شهر حزيران/يونيو 1947 تم دمج منظمتي الفتوة والنجادة في تنظيم جديد أطلق عليه اسم منظمة الشباب العربي. وكانت المنظمتان قد قامتا في الأصل على أساس اجتماعي رياضي، لكن الاندماج جاء لغايات عسكرية هذه المرة.

ويذكر بهجت أبو غربية أنه أعاد وبعض رفاقه تنظيم منظمة الحرية التي كانت تعمل سابقاً، وحاولوا شراء الأسلحة والعتاد من أموالهم الخاصة، والقيام بتخزينها على الرغم من القوانين الصارمة التي كانت تحكم بالإعدام

([101])شفيق الأرناؤوط، معروف سعد: نضال وثورة (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، 1981)، ص 101 ـ 102.

([102])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 344.

([103])John [and] Hadawi, The Palestine Diary , vol. 2, p. 127.

على كل من يضبط لديه سلاح أو عتاد، وفي كثير من الأحيان كان أعضاء المنظمة يشترون السلاح من البوليس البريطاني نفسه[104].

لم تبلغ الهيئة العربية العليا بأي حال من الأحوال مستوى التنظيم الذي وصلته الحركة الصهيونية، لكن الحاج أمين الحسيني والقائمين على شؤون الهيئة كانوا مقتنعين بأنهم قاموا بواجبهم تجاه قضيتهم في محاولة لإعداد ما أمكن وضمن الإمكانات المتاحة. لكن الهيئة العربية العليا لم تكن تحظى بدعم وتأييد كامل قطاعات الشعب الفلسطيني، وبخاصة أن منهم من كان يشكو من تصرفات جمال الحسيني الذي تولى شؤون الهيئة في الداخل. إلا أنه وبالرغم من جميع الانتقادات والتحفظات لم تكن هناك أي محاولة جدية لتحدي الهيئة أو الوقوف في وجهها. وبهذا أصبحت الهيئة في النهاية ممثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، حتى أن أولئك الذين كانوا يعادون عائلة الحسيني اعترفوا بأن الهيئة كانت في الحقيقة هي الممثلة للشعب الفلسطيني[105].

ويعترف بهجت أبو غربية بقيادة الهيئة العربية العليا في مذكراته ، فيقول: «بادرت إلى الانتساب إلى الحزب العربي وشاركت في اجتماعاته الشعبية ودعوت إلى الوحدة الوطنية والالتفاف حول الحزب لمواجهة الأخطار المحدقة بنا، وكنت أعتقد أنه لا يمكن لشعب فلسطين أن يكوّن تجمعاً شعبياً كبيراً في هذه المرحلة إلا بالانضمام للحزب العربي الفلسطيني والالتفاف حوله. فعلى الرغم من أن قادة هذا الحزب أخرجوا من فلسطين سنة 1937 بمن فيهم الحاج أمين الحسيني فقد ظل الحزب ورئيسه يتمتعان بشعبية واسعة، وظلت الأغلبية الساحقة من شعبنا تعتبر الحزب والهيئة العربية العليا قيادته الوطنية»[106].

أما الأمر اللافت هنا، فهو أن الهيئة العربية العليا كانت تعمل على تجميع السلاح وتهريبه إلى فلسطين من دون مشاركة من الدول العربية، فكان على رجال الهيئة أن يحصلوا على السلاح ويخفوه عن أعين الحكومة

([104])بهجت أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 138.

([105])Nevo, The Arabs of Palestine, 1947-1948,} pp. 3-38

([106])أبو غربية، المصدر نفسه، ص 150.

المصرية، ثم كي يتمكنوا من نقل السلاح إلى فلسطين كان عليهم تجاوز البريطانيين المرابطين على الحدود، أي أن التحدي لم يكن فقط من قبل سلطة الانتداب، بل كان في المقام الأول من قبل بعض الحكومات العربية التي كان على الهيئة أن تتعامل معها بحذر شديد. فلو أن هذه الدول ساعدت المفتي ودعمته في عملية تسليح الفلسطينيين في الداخل قبل إحالة القضية إلى هيئة الأمم، لكانت موازين القوى في الساحة الفلسطينية تبدلت. لكن الفلسطينيين في تلك المرحلة، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني، كان عليهم أن يواجهوا جملة من الأعداء والمتربصين الذين كانوا يعتبرون انتصار المفتي في فلسطين هزيمة لهم ولحكوماتهم. أي أن السباق والمنافسة في موضوع القيادة كانا سبباً من أسباب نكبة الشعب الفلسطيني.

كانت اللجنة العسكرية التي شكلتها جامعة الدول العربية تعتبر نفسها المسؤولة عن قضايا التنظيم العسكري داخل فلسطين، لكن المفارقة كانت تكمن في أن هذه اللجنة كانت تعمل بعيداً عن التنسيق مع الجانب الفلسطيني أي مع الهئية العربية العليا. ويروي الحاج أمين الحسيني في مذكراته ، أنه طالب المختصين في الجامعة في شهر كانون الأول/ديسمبر، أي بعد فترة قصيرة من صدور قرار التقسيم، بضرورة تحصين المدن الرئيسية وتسليح المجاهدين المدافعين عنها تسليحاً وافياً، لكن أحد المسؤولين أجاب بالقول: «لا ضرورة لتسليح يافا البتة، لأن قرار التقسيم جعل يافا في المنطقة العربية، فلا خوف عليها مطلقاً من اعتداء اليهود، أما حيفا فإن الإنكليز لن يسمحوا لليهود باحتلالها أبداً، لأنهم يريدون أن يجعلوا منها مرفأ حراً، وأن لدينا من التأكيدات ما يجلعنا نطمئن إلى ذلك»[107].

أما بالنسبة إلى معسكر التدريب في قطنا، فكانت الأمور مشابهة لقضية التسليح، إذ يروي المفتي ما يلي: «... انتخبنا نحو 1200 من شبابنا وأرسلناهم إلى معسكر قطنا في سورية ولم يمض على هؤلاء أكثر من شهر حتى فصلوا من المعسكر ورحت أستقصي الأسباب فتبين لي أخيراً أن الإنكليز بعثوا لجامعة الدول العربية بمذكرة بشأن هؤلاء يقولون فيها إن تدريب الشباب الفلسطيني عمل غير ودي لبريطانيا، وقد أطلعني محمد عبد المنعم بك على صورة هذه المذكرة. ومع الأسف الشديد أن الجامعة أذعنت

([107])مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 350.

لهذا الطلب... وعندما دخل المتطوعون إلى فلسطين بقيادة القاوقجي أرسل الإنكليز مذكرة ثانية للجامعة يطلبون فيها عدم اشتراك هؤلاء في القتال حتى يتم انسحابهم عن فلسطين. وظل هؤلاء يتفرجون والمعارك محتدمة بين المجاهدين من جهة وبين أعدائهم من جهة أخرى، ولما انسحب الإنكليز وضعوا الملك عبد الـلـه نائباً عنهم فطلب الأخير إخراج المتطوعين من فلسطين خاصة منطقة القدس فوراً»[108].

وقد دفع القائد عبد القادر الحسيني حياته ثمناً لتقصير اللجنة العسكرية في مسألة تسليح الفلسطينيين. فقد أمضى هذا القائد فترة في فلسطين ينتظر قدوم الأسلحة التي وعدته بها اللجنة العسكرية. ولما تأخر وصول هذه الإمدادات سافر عبد القادر إلى دمشق، لكنه لم يحصل على أي سلاح. وعلى الرغم من جميع المحاولات التي بذلتها الهيئة العربية العليا والحاج أمين الحسيني وبعض المسؤولين العرب، إلا أن اللجنة استمرت على موقفها السلبي بحجة أنه ليس لديها سلاح لتعطيه لعبد القادر. وتأزم الموقف حتى صاح عبد القادر في وجوه أعضاء اللجنة العسكرية في أحد الاجتماعات بتاريخ 6 نيسان/أبريل 1948: «أنتم خونة، أنتم مجرمون، سيسجل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين»، وخرج غاضباً ليعود إلى القدس خالي الوفاض[109]. وفور عودته توجه بقواته المحدودة السلاح إلى بلدة القسطل القريبة من القدس لتحريرها من اليهود، وفعلاً تمكن بمساعدة عدد من المناضلين من استرداد القسطل، لكنه دفع حياته ثمناً لهذا الانتصار، إذ وجد شهيداً في نهاية المعركة. وكان موت عبد القادر الحسيني صدمة كبيرة للمناضلين في فلسطين، ودليلاً على استهتار اللجنة العسكرية بحياة المناضلين الفلسطينيين، وبقضية الدفاع عن فلسطين.

ويروي ممدوح رحمون (*) الذي كان يقف خارج قاعة الاجتماعات في دمشق، كيف رأى عبد القادر الحسيني يخرج من الاجتماع باكياً وبرفقته عبد

([108])انظر حديث الحاج أمين الحسيني إلى الأستاذ فائق السامرائي، مخطوط بيد المفتي وأمين سره جميل بركات.

([109])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 207.

(*) من أبناء سورية، كان عام 1948 متطوعاً في عداد الجيوش العربية التي دخلت فلسطين، وعضو مجلس المنتدى القومي العربي حالياً.

الـلـه الريماوي، وكان يخاطبه قائلاً: ماذا سنفعل الآن، بماذا سنقاتل؟ وكان أن عاد إلى فلسطين غاضباً ليستشهد في القسطل[110].

على الرغم من أن الهدف من تشكيل اللجنتين السياسية والعسكرية كان في الأساس قضية فلسطين، إلا أن الغريب في الأمر أن الفلسطينيين كانوا أبعد ما يكون عن هاتين اللجنتين. فعندما عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً لها في شهر شباط/فبراير 1948 سمحت اللجنة للوفد الفلسطيني بحضور الجلسات المتعلقة بقضيته، وكان الوفد برئاسة المفتي. أي أن الوفد الفلسطيني كان عليه أن يطلب الإذن له بحضور جلسات متعلقة بالقضية الفلسطينية، بدلاً من أن يكون هو الداعي لمثل هذه الجلسات. وعندما عقد اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية في شهر آذار/مارس 1948، أي في أثناء الحرب، تقدم المفتي بطلبات عسكرية وسياسية ومادية عدة، فرفضت كلها من دون استثناء، بحجة عدم تمثيل الهيئة العربية العليا لكل الفلسطينيين. كان هذا هو السبب المعلن، أما الأسباب الحقيقية، فكانت النزاع المتواصل بين المفتي واللجنة العسكرية في دمشق من ناحية، وارتفاع أسهم غريمه الملك عبد الـلـه من ناحية ثانية[111].

إذا كانت الهيئة العربية العليا قد اضطرت إلى العمل من دون مساندة من الأطراف العربية، وإذا كانت قيادتها تعتقد أنها حققت إنجازات مهمة، فلماذا واجهت الهيئة اتهامات بالعجز والمسؤولية؟

الواضح أن الهيئة بذلت جهوداً كبيرة في مجال تأمين السلاح وتهريبه للمقاتلين في فلسطين، لكن العمل المطلوب والمفروض على الهيئة والقيادة لم يكن ليقتصر على هذه الناحية فحسب، بل كان يتعداه إلى أمور عدة، أهمها إيجاد مقومات الصمود للفلسطينيين في الداخل. وتتركز مسؤولية الهيئة هنا على الفترة التي تلت صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، فكيف تعاملت الهيئة العربية العليا مع الواقع المستجد؟

إن الكلام عن مسؤولية الهيئة العربية العليا يعني بكل وضوح مسؤولية الحاج أمين الحسيني، فهو رئيس الهيئة والمتصرف الأول بشؤونها على الصعد

([110])انظر المقابلة التي أجريت مع ممدوح رحمون في بيروت بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

([111])بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 ، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 580 ـ 583.

كلها. وإذا كان الفلسطينيون توقعوا أن تكون الهيئة العربية العليا بمثابة هيئة تمثل الفلسطينيين إزاء المجتمع العربي والدولي، إلا أن واقع الأمر لم يتغير، إذ بقي الحاج أمين الحسيني بوصفه رئيساً لـلـهيئة هو القائد الأوحد على الساحة الفلسطينية. وعليه فقد أدار المفتي الهيئة الجديدة على الأسس نفسها التي اتبعها في السابق في منصبي الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى.

من هنا، استمرت السياسة التقليدية في إدارة شؤون الفلسطينيين، وكانت هذه السياسة تتمحور بإشراف المفتي المطلق على أعمال الهيئة من دون منح صلاحيات مهمة لأشخاص آخرين. فقد اعتاد المفتي ألا يمنح ثقته المطلقة إلا للبعض من أعوانه، الأمر الذي كان يعني غياب عمل المؤسسات وبروز عمل الأفراد المؤيدين للمفتي فقط. وكان غياب العمل التنظيمي المؤسساتي يعني انتفاء حلقات الوصل. ولم يكن هناك تدرج في المسؤولية، بل اقتصر الأمر على نقل رسائل الأوامر في حالة عدم تمكن الشخص الصادرة إليه الأوامر من مقابلة المفتي. لهذا كان هناك حركة سفر ناشطة للوفود الفلسطينية من وإلى القاهرة لمقابلة المفتي المقيم هناك ولنقل الرسائل والأوامر. أما مكتب الهيئة العربية العليا في مدينة القدس فلم يكن أكثر من صورة فقط بدون أي صلاحيات أو مقومات تؤهله للعمل القيادي.

لقد كان المفتي حريصاً على إبقاء زمام الأمور في يده وتحت سلطته، وهذا نابع إما من الخوف على مركزه القيادي في حال إعطاء صلاحيات معينة لأشخاص آخرين قد يمتلكون مقومات القيادة؛ أو بسبب عدم ثقته بإمكانات الآخرين وقدرتهم على القيام بأعمال تتطلب مهارات لا يملكها أحد سواه. والأمر في كلتا الحالتين يحمل وجه الخطأ. ففي الحالة الأولى، إن الخوف على المركز يعني شعور المفتي بأن هناك من يعارض قيادته، وبأن هناك أشخاصاً قد يتمكنون من التفوق عليه في إطار العمل الوطني. أما في الحالة الثانية، فالأمر أكثر خطورة، فإذا كانت الساحة الوطنية تخلو من المهارات والقدرات القيادية، فبأي قوة يناضل الشعب الفلسطيني، وماذا يحدث في حال موت القائد الوحيد على الساحة؟

لم يكن المفتي مصيباً في هذه النقطة، بل هي تعتبر من أبرز السلبيات التي رافقت مسيرته القيادية، فمع أن الحذر هو من صفات القيادة الحكيمة، إلا أن منح الآخرين الشعور بالثقة وتفويضهم بعض الصلاحيات من شأنه تقوية العمل الوطني وتمتين الصلة بين مختلف الفئات العاملة. ومن ناحية ثانية، لا بد من

الإقرار بأن القيادة عمل غير دائم، ولا بد من حدوث التغيير في القيادات بشكل أو بآخر، لهذا كان من الأفضل أن يعمل المفتي على إعداد عناصر قيادية جديدة تمهيداً أو تحضيراً لها لتسلم القيادة في حالة حدوث أي طارئ ممكن. وفي هذه الحالة يضمن عدم الوقوع في فراغ قيادي على الساحة الفلسطينية. لكن العقلية التقليدية الفردية ما كانت لتسمح للحاج أمين بالتفكير وفق هذا المنطق بأي شكل من الأشكال، ففي نظرة المفتي إلى القيادة كانت تتشابك مجموعة من العناصر بدءاً من المفهوم العشائري ثم الديني حتى الزعامة الوطنية. وعلى الرغم من تشابك هذه العناصر في قيادة الحاج أمين الحسيني، إلا أن المفتي كان ينظر إلى زعامته بوصفها زعامة مطلقة لا يشاركه فيها أحد، لهذا حافظ طوال فترة قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية على مفهوم القيادة الفردية.

ظهرت مساوئ هذه السياسة في عملية تشكيل اللجان القومية في المدن والقرى الفلسطينية، على غرار ما حصل في أثناء ثورة 1936. لكن معيار هذه اللجان كان مختلفاً عن المرة السابقة، فخلال الثورة قامت هذه اللجان بشكل عفوي وشعبي، أما والبلاد على أبواب حرب جديدة، فقد تولت الهيئة العربية العليا مسؤولية تأليف هذه اللجان على أسس تناسب سياسات الهيئة العربية والحاج أمين الحسيني.

كانت نقطة الضعف الأولى في تأخير تشكيل اللجان القومية، فالأوضاع كانت تنذر بالخطر قبل صدور قرار التقسيم، ومع ذلك لم يتم اتخاذ قرار تشكيل اللجان القومية إلا قبل يومين من صدور قرار التقسيم حين نشرت الصحف دستوراً عاماً لهذه اللجان صادر عن الهيئة العربية العليا، وهو دستور جعل من اللجان القومية مجرد لجان فرعية لـلـهيئة العربية العليا لا أكثر.

قامت اللجان القومية في مختلف المناطق الفلسطينية، إلا أنه لم يكن هناك روابط تجمع بين هذه اللجان المتعددة، ولم تكن هذه اللجان تخضع لسلطة مركزية من أي نوع، ولم يكن من سبيل إلى الاتصال بين اللجان القومية في الداخل والقيادة في الخارج سوى وسيلة الاتصال المباشر، لهذا كانت الوفود تسافر بغية مقابلة الرئاسة الممثلة بالحاج أمين الحسيني في الخارج. وبهذا كانت كل لجنة تعمل منفردة بدون التنسيق مع اللجان الأخرى، مما أوجد قيادات بدلاً من القيادة الواحدة على صعيد اللجان القومية، وكان لهذه الأمر نتائجه السيئة. وقد اضطر هذا الأمر اللجان القومية إلى القتال كل منها على حدة وبشكل منفصل عن اللجان الأخرى في المدن والقرى الفلسطينية.

ولو أخذنا في الحسبان طبيعة المجتمع الفلسطيني لوجدنا أن اللجان القومية كانت هي الهيئات التي تستطيع فعلاً الدفاع عن أراضيها في حال تم دعمها وإعطاؤها الصلاحيات المناسبة. فقد كان بإمكانها الحفاظ على النظام والأمن بالتعاون والتنسيق مع رؤساء البلديات ومجالس القرى، وبالتالي تأمين استمرارية الإدارة داخل المدن والقرى[112].

على أن هذا الأمر كان يتطلب عناصر عدة، أهمها الدعم والتعاون والاتصال مع القيادة الوطنية عبر قنوات منظمة مما يسهل على قيادة اللجان اتخاذ قرارات فورية لمواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب القيام بإجراءات لا تحتمل الانتظار[113].

ب ـ مسؤولية الهيئة العربية العليا خلال الحرب

كان الشعب الفلسطيني ينتظر من قيادته أن تكون على الأقل على المستوى الذي حققته خلال ثورة عام 1936، لكن الأمور اختلفت هذه المرة. فخلال الثورة كانت المواجهة في أغلبها بين الثوار وسلطات الانتداب، لكن الأمور عام 1948 لم تكن على هذه الصورة، إذ كان الصهاينة يعدون لحرب شاملة يستولون فيها على فلسطين، وكانت خطتهم تقضي باقتلاع الفلسطينيين.

ومن البديهي أن تكون الاستعدادات لمواجهة هذه المخططات على مستوى الخطر، هذا على الأقل. لكن الحسابات العربية لم تكن في هذا الوارد، فالدول العربية لم تحسم أمرها بالمواجهة إلا قبل 15 أيار/مايو بوقت قصير، عندما قررت إدخال جيوشها إلى فلسطين. فقد تمت دعوة رؤساء أركان الجيوش العربية إلى الاجتماع في عمان ما بين 23 نيسان/أبريل و2 أيار/مايو 1948، وقد فوجئ العسكريون بالأمر لأنه لم يتم إبلاغهم بإعداد قواتهم في وقت سابق، ولم يتم إطلاعهم على مقررات مؤتمر عاليه الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر 1948.

([112])Issa Khalaf, Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948 , SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany: State University of New York Press, 1991), pp. 150-151.

([113])المصدر نفسه.

في اليوم الذي غادر فيه الإنكليز فلسطين، كانت القوات الصهيونية المنظمة جاهزة لاستكمال المعركة، بينما كانت القوات العربية تنقسم إلى: جيش الإنقاذ الفلسطيني التابع للجنة العسكرية المنبثقة من الجامعة العربية بقيادة فوزي القاوقجي، وقوات الجهاد المقدس التابعة لـلـهيئة العربية العليا، والجيوش العربية التي كان من المفترض دخولها بعد خروج الإنكليز. إلا أن وجود كل هذه القوات لم يكن عاملاً إيجابياً، إذ لم يكن هناك تنسيق بينها، حيث كان كل طرف يخوض المعارك على هواه وبحسب خططه الخاصة، وانعكست الخلافات في الرأي بين الحاج أمين الحسيني واللجنة العسكرية سلباً في مسألة التنسيق بين قوات جيش الإنقاذ وقوات جيش الجهاد المقدس، وهو أمر أدى إلى تشابك خطير في السلطات والمسؤوليات. وكثيراً ما كان يجول في الميدان قائدان مختلفان كل منهما يتبع إلى جهة، ولم تفلح المحاولات لتقريب وجهات النظر المختلفة بين الطرفين.

كان الحاج أمين الحسيني مقتنعاً أن الأولوية في التسليح يجب أن تعطى للفلسطينيين أنفسهم، فهم أحق بالدفاع عن أرضهم. ولما لم يفلح بإقناع اللجنة العسكرية بوجهة نظره، قرر إنشاء قوات خاصة تابعة لـلـهيئة العربية العليا، تحت اسم جيش الجهاد المقدس. وكانت هذه القوة قد تم إنشاؤها في أوائل الثلاثينيات قبل بداية ثورة 1936 بقيادة عبد القادر الحسيني. وبما أن جيش الإنقاذ كان يتبع لقيادة فوزي القاوقجي، وقوات الجهاد المقدس تتبع لقيادة المفتي، كان لا بد من حصول تضارب في الصلاحيات بين القوتين، فالخلافات كانت واضحة بين الحاج أمين الحسيني وفوزي القاوقجي، ولم يكن أي منهما يرضى بقيادة الطرف الآخر.

يقول عارف العارف إن علاقة المفتي بالقاوقجي لم تكن حسنة، فقد ساءت عندما التقى الرجلان في ألمانيا عام 1945، وازدادت سوءاً عندما أعلن قرار التقسيم وتم ترشيح القاوقجي للقيادة. كان المفتي يعتقد جدياً أن القاوقجي لا يصلح للقيادة، وكان القاوقجي من جهته يعتقد أنه كفؤ لها. ولقد أدى هذا الكره والتشاد إلى ذلك الجمود الذي شهده الناس بين القاوقجي وعبد القادر الحسيني زميله في القتال، عندما كانت رحى المعارك تدور في فلسطين وكان كلاهما يدير قطاعاً مجاوراً لقطاع الآخر[114].

([114])العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ، مج 3، ص 666.

وبرزت الخلافات على الأرض خلال الحرب، إذ غاب التنسيق والتعاون بين الأطراف المقاتلة، فكان كل طرف يرى في نفسه الجهة المسؤولة عن إدارة القتال. وقد أسهم هذا الأمر، إضافة إلى تقاعس اللجنة العسكرية عن المساعدة، في سقوط القرى والمدن الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى تحت الضغط الصهيوني المكثف، والتنازع بين القادة العرب.

الجدير ذكره هنا أن عدداً من المدن العربية كان قد سقط في يد الصهاينة قبل تاريخ 15 أيار/مايو، أي موعد دخول الجيوش العربية. وأهم هذه القرى والمدن دير ياسين وطبريا وبيسان وصفد وحيفا ويافا، في حين سقطت كل من عكا والقدس واللد والرملة بعد دخول الجيوش العربية.

المؤسف أن كل مدينة لاقت مصيرها منفردة، بحيث تمت محاصرتها والسيطرة عليها، من دون أن تتلقى مساعدات خارجية سواء من اللجنة العسكرية أو الهيئة العربية العليا. فكان على القوات الموجودة في الداخل الدفاع عن المدن حتى النهاية، وكانت «النهاية» تعني سيطرة الصهاينة. فعندما شعر سكان حيفا مثلاً باستحالة الصمود طلبوا قيام هدنة بواسطة الإنكليز، ولما كانت شروط الهدنة تعجيزية، وبعد إخفاق وجهاء مدينة حيفا بالاتصال بالقيادة العربية في دمشق لأخذ المشورة، رفضوا شروط الهدنة وفضلوا سقوط المدينة على استسلامها بهذه الطريقة[115]. بينما كان الأمر مختلفاً بعض الشيء في مدينة يافا، فبعد أن سقطت المدينة وهي تنتظر النجدة، تشكلت لجنة طوارئ من بعض الوجهاء فيها، وقامت بالاتصال بقيادة الجيش الأردني وأمانة الجامعة العربية لتبلغهم اقتراح الحاكم العسكري البريطاني بجعل يافا مدينة مفتوحة، فوافقت قيادة الجيش الأردني وأمانة الجامعة العربية، وتمّ توقيع وثيقة الاستسلام[116].

وهكذا سقطت المناطق الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى، في ظل تقاعس عربي واضح، وتقصير فلسطيني على المستوى القيادي، كان من أخطر نتائجه الفوضى التي اجتاحت صفوف المقاتلين والمواطنين الفلسطينيين في أثناء المعارك، فوقع الجميع في حالة من التخبط والإرباك في غياب هيئة قيادية مسؤولة تشرف على شؤون القيادة والشعب.

([115])المصدر نفسه، مج 1، ص 222.

([116])جمعية إنقاذ فلسطين، كارثة فلسطين (بغداد: الجمعية، 1949)، ص 99 ـ 100.

ج ـ 15 أيار/مايو 1948

في منتصف شهر أيار/مايو 1948، دخلت قضية فلسطين مرحلة جديدة من تاريخها حملت ثلاثة عناوين، هي: نهاية الانتداب البريطاني، والإعلان عن قيام دولة إسرائيل، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين بهدف محاربة اليهود.

لكن الحرب فعلياً كانت قد سبقت حدوث هذه التطورات الثلاثة. فبعد صدور قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، بدأت الصدامات العسكرية بين العرب واليهود. وحدثت اشتباكات وهجمات متبادلة عدة، تركزت معظمها في المناطق المختلطة مثل حيفا ويافا والقدس. ولم يكد يمر شهر على صدور قرار التقسيم حتى غدت فلسطين بركاناً يقذف الحمم، وكان كل يوم يسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين[117].

وعلى الرغم من صعوبة الظروف والسلبيات التي ذكرناها على صعيد التنسيق بين قيادات المقاتلين، فإن مقاتلي قوات الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ خاضوا معارك كبيرة وحققوا انتصارات مهمة. فقد خاضت قوات الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني معارك صعبة في أماكن وجودها، وبخاصة في منطقة القدس، وكانت معركة القسطل أكبر دليل على ذلك، إذ استطاع الفلسطينيون استعادتها من اليهود، لكن الثمن كان استشهاد عبد القادر الحسيني. كما شن جيش الإنقاذ هجومات على عدد من المستعمرات اليهودية. وبالنتيجة، فقد كان الموقف العربي راجحاً خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس حيث نجح المقاتلون العرب في قطع طرق المواصلات بين المستعمرات اليهودية أو هددوها بالقطع[118].

بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل حصل تطوران مهمان جعلا الأمور تتحول لصالح الحركة الصهيونية. الحدث الأول ، كان إعلان الولايات

([117])دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات ، ج 2، ص 123.

([118])صلاح العقاد، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة (1945 ـ 1956) (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1968)، ص 63 ـ 64.

المتحدة الأمريكية سحب تأييدها لمشروع التقسيم، ما أثار استنكار وغضب الجانب الصهيوني. أما الحدث الثاني ، فكان وصول دفعات من المقاتلين اليهود عبر ميناء تل ـ أبيب، ووصول الشحنة الأولى من الأسلحة والعتاد التشيكوسلوفاكي، الأمر الذي شكل تحولاً في الأمور العسكرية لصالح اليهود[119].

وكانت مجزرة دير ياسين التي أقدم عليها الصهاينة في 9 نيسان/أبريل، بعد سقوط القسطل، ضربة قاسية للفلسطينيين إذ قام اليهود بقتل عشرات السكان المدنيين والتمثيل بجثثهم بهدف نشر الرعب بين سكان المناطق الفلسطينية، ودفعهم إلى الهرب خوفاً من حوادث مماثلة.

بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بدأ يتوالى سقوط المدن والقرى العربية بيد الصهاينة، وكانت أهم المناطق التي تم احتلالها في تلك المرحلة دير ياسين وطبريا وبيسان وصفد وحيفا ويافا. وتقدر بعض المصادر عدد النازحين الفلسطينيين بين شهر شباط/فبراير و15 أيار/مايو 360.000 نازح، توزعوا بين مصر وسورية ولبنان والأردن واللد والرملة والمجدل والناصرة وعكا[120].

في 15 أيار/مايو دخلت الجيوش العربية فلسطين، فكيف كانت حالة هذه الجيوش؟ كان الجيش الأردني خاضعاً تماماً للسيطرة البريطانية. وجيشا مصر والعراق كانا خاضعين لبنود معاهدتين مع بريطانيا، فرضت التحكم البريطاني بقواتهما العسكرية، أما لبنان وسورية فقد كانا قد خرجا لتوهما من عهد الانتداب الفرنسي، كما كان جيشا السعودية واليمن في حالة من الضعف والفقر وضآلة العدد والعتاد[121]. وهكذا يتضح أن بريطانيا كانت تشرف فعلياً على الجيوش العربية، وفي هذا الإطار يذكر عبد اللـه التل في مذكراته أنه عندما وصل إلى عمّان لحضور اجتماع هيئة الأركان في قيادة الجيش العربي في

([119])Sami Hadawi, Bitter Harvest; Palestine between 1914-1967 , With a Foreword by John H. Davis (New York: New World Press, [1967]), p. 100.

([120])جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، اللاجئون الفلسطينيون، بيانات وإحصاءات ، أعدها يعقوب الخوري (القاهرة: دار الهناء للطباعة، [1956])، ص 15.

([121])محمد فيصل عبد المنعم، أسرار 1948 ، تقديم أنيس منصور (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968)، ص 205 ـ 206.

9 أيار/مايو، والذي ترأسه غلوب باشا، وجد أن جميع الضباط الحاضرين كانوا من قادة الكتائب الإنكليز، ولم يكن بينهم من الضباط العرب سواه[122].

لم يتحسن الوضع العسكري بعد دخول الجيوش العربية فحسب، بل ازدادت الأمور سوءاً، وتوالى سقوط المناطق الفلسطينية أيضاً. فبين منتصف شهر أيار/مايو ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر شهدت الحرب إعلان هدنتين، الأولى في شهر حزيران/يونيو والثانية في شهر تموز/يوليو، حيث استغل اليهود الوقت لتعزيز قواتهم، بينما لم يحرك الجانب العربي ساكناً، وكانت النتيجة سقوط كل من عكا والقدس واللد والرملة ومنطقة النقب في الجنوب، والجليل في الشمال.

كانت معركة القدس من أهم المعارك التي جرت في تلك المرحلة، والتي أثبتت عدم نية القيادة الأردنية الدفاع عنها. فقد أوصى قرار التقسيم بجعل المدينة تحت الوصاية الدولية، وكانت القدس بحسب الخطة العسكرية العربية تقع في نطاق مسؤولية الجيش الأردني. وعندما بدأ اليهود بمهاجمة حي القطمون الاستراتيجي في المدينة، بدأت قوات الجهاد المقدس بالمدافعة عن الحي، وعندما حاول الجيش الأردني التدخل، أصدر المسؤول البريطاني عن المنطقة أوامره للجيش العربي بسحب قواته، وإلا قام بضرب هذه القوات بالقنابل الثقيلة. وعلى الأثر قام عبد الـلـه التل بإرسال برقية إلى الملك عبد الـلـه، وجاء الرد بتنفيذ أوامر قائد المنطقة الإنكليزي باعتبار أن جميع وحدات الجيش العربي في فلسطين إنما وجدت هناك بأمر من الإنكليز وتحت إشرافهم[123]. وهكذا تمكن اليهود من احتلال القطمون، وخلال ثلاثة أيام تمّ احتلال مناطق القدس الجديدة من دون تدخل من الجيش الأردني المنوط به الدفاع عن المدينة، وبالنتيجة قسّمت القدس إلى مدينتين: القدس الجديدة تحت السيطرة اليهودية، والقدس القديمة تحت السيطرة العربية. ويعتبر سقوط القدس ضربة قاسية ومأساوية نظراً إلى ما ترتديه هذه المدينة من أهمية دينية واستراتيجية بالنسبة إلى الفلسطينيين.

انتهت الحرب بسيطرة اليهود على معظم المناطق الفلسطينية، في ما عدا

([122])عبد الـلـه التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الـلـه التل قائد معركة القدس (القاهرة: دار القلم، 1959)، ص 29.

([123])المصدر نفسه، ص 20 ـ 21.

مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس القديمة، وكانت نتيجة هذه الحرب وصول عدد النازحين الفلسطينيين بحسب بعض المصادر إلى 840.000 ألف نازح[124].

د ـ حكومة عموم فلسطين

نتوقف هنا لنتساءل أين كان الحاج أمين الحسيني خلال هذه الحرب؟ ولماذا لم يكن موجوداً في فلسطين بصفته قائداً للحركة الوطنية الفلسطينية ورئيساً للهيئة العربية العليا؟

أخذ بعض الأطراف العربية يلوم الحاج أمين الحسيني لأنه بقي خارج فلسطين، وبخاصة أثناء الحرب، إذ كان من واجبه أن يكون إلى جانب شعبه وعلى أرضه في تلك المرحلة. لكن الأمر في الواقع يختلف عن ذلك، فقد حاول الحاج أمين الحسيني في الحقيقة العودة إلى فلسطين أكثر من مرة، لكنه لم ينجح في ذلك.

المرة الأولى كانت قبيل انتهاء الانتداب في أيار/مايو 1948، عندما حاول المفتي الدخول إلى فلسطين وتشكيل حكومة عربية فلسطينية في الداخل. وكان هذا الأمر قد طرح في مشاورات جامعة الدول العربية، إلا أن الأردن والعراق رفضا الفكرة. ومع ذلك تحرك الحاج أمين الحسيني مع عدد من رجاله ووصلوا إلى قرية المالكية القريبة من الحدود مع لبنان، إلا أن سقوط مدينة صفد بأيدي القوات الصهيونية حال دون تقدم المفتي ورجاله، الأمر الذي اضطرهم إلى التراجع خارج الأراضي الفلسطينية[125].

ويقول المفتي في هذا الإطار: «أما أنا فصممت على دخول فلسطين منذ أن نشب القتال فيها إلا أن عزام باشا كان يعارض معارضة شديدة وكان يطلب التأجيل حتى ينتهي الانتداب البريطاني على فلسطين. غير أنني لم أعده بذلك فقررت الدخول للمناطق الجبلية.. وحدث في أثناء وجودي في دمشق أن جاءني كامل بك عبد الرحيم، القائم بأعمال المفوضية المصرية، وقال إن

([124])جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، اللاجئون الفلسطينيون، بيانات وإحصاءات ، ص 15 ـ 16.

([125])أبو غربية، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني ، ص 257.

الوزير البريطاني أخبره بخصوص دخولي فلسطين معقباً على ذلك أن هذا العمل يفسد العلاقات بيننا وبينكم ولذا نحن نعترض عليه وأنتم (أي حكومة مصر) تعهدتم منعه من النشاط السياسي حينما لجأ إلى مصر»[126].

وبالفعل فقد قرر المفتي تأجيل دخوله إلى فلسطين حتى انتهاء الانتداب، غير أنه قبيل انتهاء الانتداب بيومين أصدر الملك عبد اللـه بياناً يحرم فيه دخول المفتي والهيئة العربية العليا إلى فلسطين. وعلى أثر ذلك زار جميل مردم بك ورياض الصلح المفتي راجينه عدم دخول فلسطين، فأجاب المفتي حينها إنه لا يجوز أن يقوم العرب بأعمال الإنكليز في هذا الموضوع[127].

هذه التصريحات توضح لنا موقف بعض الدول العربية من مسألة عودة المفتي إلى فلسطين، ومن قضية فلسطين بشكل عام، وتبدو مصر والأردن في مقدمة هذه الدول التي كانت لها حسابات خاصة بالنسبة إلى قضية فلسطين تتعارض مع عودة المفتي إلى فلسطين. فعودة الحاج أمين الحسيني كانت تعني استرجاع المفتي لمكانته وسط الشعب الفلسطيني، وبخاصة إذا وجد في قلب المعركة، وبهذه الحالة من الطبيعي أن يتآلف الفلسطينيون إلى جانب قادتهم، وهو ما لم يكن بعض القادة العرب يريدون حصوله فحسب، بل كانوا يعملون أيضاً على منعه كي يبقى زمام القضية في أيديهم.

وقد تدخل المسؤولون العرب بشكل مباشر في هذا الأمر، فيذكر المفتي أن وزير الخارجية المصرية خشبة باشا زاره، وأبلغه أن الملك عبد اللـه بعث برسالة خاصة إلى جلالة الملك فاروق بعدم سفر المفتي إلى فلسطين، فأجابه المفتي أنه يعتبر الملك فاروق صاحب فضل عليه لأنه استقبله في مصر ومنع الإنكليز من اعتقاله، لكنه فوجئ أنه عندما أراد إعلام الملك بعزمه على السفر إلى فلسطين جاءه الرد بعدم السفر خوفاً من موقف الملك عبد اللـه[128].

ولم يقتصر الأمر على منع الحاج أمين الحسيني من العودة، بل تعداه

([126])انظر حديث الحاج أمين الحسيني إلى الأستاذ فائق السامرائي، مخطوط بيد المفتي وأمين سره جميل بركات.

([127])المصدر نفسه.

([128])المصدر نفسه.

إلى التضييق عليه. يذكر عادل أرسلان في مذكراته الحادثة التالية بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1948: «الحكومة المصرية صادرت من بيت المفتي السلاح والعتاد اللذين جمعهما لتسليح المناضلين في فلسطين، ولا أعلم مقصد حكومة محمود فهمي النقراشي بهذا العمل»[129].

لكن المفتي تمكن في الشهر نفسه من السفر إلى فلسطين مستعيناً ببعض الضباط الأحرار المصريين، فغادر القاهرة خفية على الرغم مما اتخذته السلطات المصرية من وسائل لمنعه من السفر، فوصل غزة في 28 أيلول/سبتمبر 1948، وخلال فترة قصيرة تمت الدعوة إلى انعقاد مجلس وطني فلسطيني، قام بإعلان قيام حكومة عموم فلسطين في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1948 برئاسة أحمد حلمي باشا. وقد حضر المؤتمر عدد من أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وقد اعترفت مصر وسورية ولبنان واليمن بحكومة عموم فلسطين، وبدأت الحكومة بتنظيم المجاهدين.

ويؤكد عارف العارف أن تأليف الحكومة كان نتيجة قرار أصدره مجلس الجامعة العربية في اجتماع عقده في شهر أيلول/سبتمبر 1948، وكان بناء على رغبة أبداها ممثلو الحكومات العربية في هيئة الأمم، كما كانت النية معقودة على أن تمد دول الجامعة الحكومة الجديدة بكل ما يلزمها من وسائل في ميادين السياسة والمال والدفاع، لكن قرار مجلس الجامعة بقي حبراً على ورق[130].

إلا أن المفارقة جاءت من قبل رئاسة الوزارة المصرية هذه المرة، وكان ذلك عندما أجبره النقراشي باشا على العودة إلى مصر بالقوة. ويعلق المفتي على هذا الأمر قائلاً: «عندئذ أدركت أنهم يريدون منعي من البقاء في أي جزء من فلسطين بسبب ضغط الاستعمار، ولكني لم أشأ أن أعارض السفر لأني خشيت أن يقع صدام مسلح بين القوات المصرية والمجاهدين الفلسطينيين... ولم يمهلني حسين سري عامر إلا ساعة ريثما أحضروا لي بعض حقائبي، كما أنه لم يمكّني من الخروج إلا إلى السيارة العسكرية التي حملتني إلى القاهرة بحراسة قوية... وعقب وصولي إلى القاهرة زيدت الحراسة على بيتي حتى

([129])أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، 1934 ـ 1953 ، ص 184.

([130])العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ، مج 3، ص 710.

أصبح عدد الجنود المحيطين به سبعين جندياً وثلاثة من الضباط، وهكذا حيل بيني وبين العودة إلى فلسطين... وقد منعت كما منع أعضاء الهيئة العربية العليا في بعض البلاد العربية من زيارة مخيمات اللاجئين، بحجة أن ذلك يثير حماسة اللاجئين، بينما تريد دول الاستعمار المسيطرة على هيئة الأمم المتحدة ولجنة الإغاثة تهدئتهم تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية»[131].

لكن السؤال يبرز هنا، وماذا لو تمكن الحاج أمين الحسيني من العودة إلى فلسطين، ولم تمانع الدول العربية وجوده هناك؟ هل كان المفتي قادراً على تغيير الوضع والميزان العسكري وإعادة عجلة الزمن إلى الوراء، واسترجاع الأراضي الفلسطينية من أيدي الصهاينة؟

على الأرجح أن أمراً كهذا ما كان ممكناً حصوله، فالمفتي دخل إلى فلسطين كقائد فرد، لا ترافقه قوات عسكرية ولا جيوش منظمة، بل على العكس من ذلك كان دخوله أشبه بعملية تسلل. وهذا يعني أن ميزان القوى العسكري لم يكن ليتغير. لكن إذا كان الوضع كذلك، لماذا مانعت الدول العربية عودة المفتي إلى فلسطين إذاً؟

السبب في الممانعة العربية كان يأتي في الدرجة الأولى نتيجة قرار الدول العربية بعدم السماح للمفتي أو لأي قائد فلسطيني آخر باتخاذ القرار الفلسطيني، وبخاصة بعد أن أصبح جزء من فلسطين تحت السيطرة الأردنية وجزء آخر تحت السيطرة المصرية. في هذه الحالة كانت هذه الدول ترى أنها الجهة القادرة على إدارة الشؤون الفلسطينية، وبالتالي التفاوض مع الجانب الصهيوني. أما الجانب الآخر من الممانعة العربية فكان يتركز حول المكانة الشعبية للمفتي، فحتى لو لم يكن بإمكان الحاج أمين الحسيني إحداث تغيير عسكري أو سياسي، لكن مجرد وجوده في الساحة الفلسطينية، كان يعني التفاف النسبة الأكبر من الشعب الفلسطيني حوله وإعادة الاعتبار لزعامته السياسية والدينية، وبخاصة أن الفلسطينيين كانوا أحوج ما يكون إلى وجـود القيادات على الساحة الفلسطينية بين أبناء الشعب. وهذا الأمر ما كان ليروق لبعض الدول العربية، وبخاصة الأردن، ومصر والتي لم يكن مناسباً لها أن ترى زعامة المفتي تتجدد وتقوى في وجه الزعامات العربية التي

([131])محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ، ص 371 ـ 372.

كانت تقبل بقرار تقسيم فلسطين وتتهيأ لتولي السيطرة على الأجزاء الواقعة ضمن الدولة العربية.

من خلال ما مر معنا في هذا الفصل، نرى أن الحاج أمين الحسيني حاول ممارسة العمل القيادي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الفترة التي تلتها بقدر ما سمحت له ظروف المرحلة. فهو تمكن من التغلب على مخابرات البريطانيين والإفلات من أيديها مرات عدة، واضطر إلى اللجوء إلى دول المحور بعد أن سدت جميع الطرق في وجهه، ومع ذلك استمر يعمل بكل قوته في محاولة الحصول على وعد باستقلال فلسطين والدول العربية.

لكن الأحداث أثبتت أن الحاج أمين الحسيني كان يحارب على جبهته وحيداً بين القادة العرب، وهنا تكمن الصعوبة والمشكلة الكبرى، فكيف يتمكن قائد هارب من قبضة الأعداء أن يحارب وسط مجموعة من القيادات العربية يعاديه معظمها؟ فإذا كان قادة بعض الدول لا يعادي المفتي فإن الملك عبد الـلـه ورئيس وزراء مصر النقراشي باشا كانا في مقدمة القادة الذين عملوا ما بوسعهم لإفشال مخططات الحاج أمين الحسيني ولتقويض قيادته. وكانت الأسباب في تلك المواقف تتلخص في أمرين، أولهما عدم السماح لرجل كالحاج أمين الحسيني بتسلم القيادة الفلسطينية في أثناء الحرب، لأنهم يخشون من هذه القيادة أن تزعزع قيادتهم، و ثانيهما أن قيادة الحاج أمين الحسيني كانت تعني انهيار مخططات بعض الدول الرامية إلى تقاسم فلسطين مع الصهاينة بحسب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.

لم يتمكن الحاج أمين الحسيني من ممارسة دوره القيادي في حرب فلسطين التي أدت إلى النكبة، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية استطاع التحرك ولو بقدر من الحرية بين روما وبرلين، أي أن دول المحور سمحت له بممارسة قيادته، وإن على أراض بعيدة. لكنه خلال حرب فلسطين، كان أعجز من أن يتمكن من العودة إلى فلسطين، وهو يسكن في مصر، أي على مسافة قصيرة نسبياً من فلسطين، إذا قارناها بروما أو برلين. وهو الذي تمكن من الإفلات وتضليل الإنكليز والفرنسيين، لم يتمكن من إقناع مصر والأردن والعراق بعودته إلى فلسطين. وكيف تتمكن القيادة السياسية أو العسكرية من النجاح أو العمل في ظروف أشبه بالسجن؟ وحرية العمل والتحرك من مقومات القيادة الناجحة، فهل كان الحاج أمين الحسيني يتمتع بهامش من حرية التحرك أو القرار في تلك المرحلة؟

إن قيادة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية هي نموذج واضح على عملية القيادة في دولة غير مستقلة وخاضعة للاحتلال، حيث تكون القيادة هنا نضالاً سياسياً وعسكرياً وثورياً بهدف نيل الاستقلال والتخلص من الاحتلال. لكن قيادة الحاج أمين الحسيني لم تكن تواجه الاحتلال والخطر الصهيوني فحسب، بل كانت تواجه أيضاً خصوماً وأعداء من الجانب العربي أيضاً، وهم المفروض أن يشكلوا جبهة مساندة للقيادة الفلسطينية، ولا شك في أن هذه الخصومات، بل العداوات، كان لها أثرها الواضح في انكفاء قيادة الحاج أمين الحسيني خلال حرب عام 1948.

هنا نورد ما كتبه أحد الكتاب اليهود، إذ يقول إن الشراكة الهاشمية ـ اليهودية كانت تجمعها العداوة تجاه المفتي، فبالنسبة إلى الطرفين كان المفتي يشكل عنصراً متطرفاً في المعادلة السياسية، ولهذا كان الطرفان يعتبران أن دولة فلسطينية قد تقوم تحت قيادة الحاج أمين الحسيني ستكون قاعدة للعمليات المعادية، وسوف تهدد أمنهم الشخصي أيضاً[132].

ويعلق كاتب آخر بالقول إنه خلال النصف الثاني من حرب 1948 لم يكن الفلسطينيون يقاتلون من أجل منع قيام دولة يهودية. لقد أيقنوا فجأة أنهم أصبحوا يقاتلون من أجل وجودهم القومي، لقد كانت الحقيقة المرة أن نضالهم لم يكن موجهاً ضد اليهود فحسب، بل إلى حد ما ضد بعض الدول العربية المجاورة أيضاً[133].

لا شك في أن الحاج أمين الحسيني كان إلى جانب قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية قد دخل في صراع ونزاع «قيادي» مع بعض القادة والزعماء العرب، إذ إن كل واحد من هؤلاء كان يجد في نفسه مقومات القائد الذي يصلح لزعامة العالم العربي. وبما أن فلسطين كانت أساس القضايا العربية، كان كل زعيم منهم يحاول أن ينصّب نفسه مسؤولاً عن القضية الفلسطينية. ولمّا كان الحاج أمين الحسيني هو ابن فلسطين وقائد حركتها الوطنية وزعيمها الديني، فلم يكن يقبل منافسة أي زعيم آخر له في قيادة القضية، وهو في الأساس لم يكن يقبل المنافسة على منصبه حتى في داخل فلسطين،

([132])Avi Shlaim, The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951 (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 104-105.

([133])Nevo, The Arabs of Palestine, 1947-1948,} p. 32.

إذ كان يعتبر نفسه الزعيم والقائد الأوحد، فكيف يرضى بمنافسة من خارج فلسطين لزعامته؟

لكن المأساة أن القادة العرب كانوا يتنافسون، بل يتحاربون على «الزعامة»، بينما كانت فلسطين تضيع قرية قرية، ومدينة تلو أخرى. وبينما كان الزعماء العرب يعملون جهدهم لمنع المفتي من العودة إلى فلسطين خوفاً على زعامتهم، كانت الحركة الصهيونية تكمل سيطرتها على فلسطين مستغلة أنانية الزعماء وجهلهم، إن لم نقل تجاهلهم للمفاهيم والوقائع السياسية التي كانت تحيط بالعالم العربي. فإذا كانت الأطماع الصهيونية الخطر الأكبر الذي داهم فلسطين والدول العربية، فإن طريقة القيادة لدى معظم الساسة العرب شكلت المشكلة الكبرى التي عانت وما زالت تعانيها الشريحة الكبرى من الشعوب العربية إلى يومنا هذا.

خـاتمـة

ما من شك في أن دراسة مفهوم «القيادة السياسية» في أي دولة أمرٌ له موجباته إذا ما طرح موضوع النظام السياسي فيها. لهذا نرى الباحثين يسارعون إلى تحليل مفهوم «القيادات السياسية» عند وقوع حدث ما في دولة معينة، على خلفية «إبحث عن القيادة» أو الزعامة، وبخاصة إذا كان هذا الحدث على قياس الأزمات السياسية الحادة.

وما أكثر ما يشهد العالم النامي من أزمات سياسية وحروب يُحمّل مسؤوليتها قادة البلاد، على أساس أن هؤلاء القادة أساؤوا التصرف، ولم يتمكنوا من تفادي الأزمة أو الحرب. لكن الأمور في الواقع يجب ألا تخضع لهذا التبسيط في تحليل الحدث، بل يجب أن تتعداه إلى بحث أعمق في الأسباب والنتائج.

من هنا كان تركيزنا على أهمية التفريق بين عملية القيادة في الدول المستقلة والدول غير المستقلة، لأن الطبيعة السياسية تختلف اختلافاً كلياً بين النموذجين مشددين على الظروف التي تحيط بعملية القيادة في الدول الخاضعة للاحتلال داخلياً وخارجياً.

بدأنا هذه الأطروحة بعرض النظريات الخاصة بمفهوم القيادة السياسية والقائد السياسي، فرأينا أن هذه النظريات ركزت على مفهومين للقيادة: الأول قال بنظرية الرجل العظيم، حيث يكون الإنسان قائداً نتيجة عوامل وصفات شخصية تؤهله لتبوء مركز القيادة في مجتمعه؛ بينما قال المفهوم الثاني بنظرية الحالة، وفيها يظهر القائد بفعل أحداث تفرض إيجاد شخص قادر على معالجتها.

ولمّا كان موضوع دراستنا يتناول قيادة الحاج أمين الحسيني في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، وقد فصلنا مراحل قيادته وحللنا الأحداث التي رافقت مسيرته القيادية؛ ولمّا كان الحاج أمين الحسيني نموذجاً للقائد السياسي في دولة خاضعة للاحتلال، فقد عمدنا إلى تطبيق دراستنا عن مفهوم القيادة السياسية في الدول غير المستقلة على هذا النموذج القيادي.

طرحنا في مقدمة الأطروحة الأسئلة التالية:

ـ هل تختلف عملية القيادة بين الدول المستقلة وغير المستقلة؟

ـ هل باستطاعتنا تطبيق النظريات العامة «للقيادة» على القيادة الفلسطينية في فترة الانتداب، وبخاصة أن فلسطين دولة غير مستقلة وخاضعة للاحتلال؟

ـ كيف تعاملت قيادة الحاج أمين الحسيني مع الانتداب البريطاني والخطر الصهيوني؟

ـ كيف تعاملت الدول والشعوب العربية مع زعامة الحاج أمين الحسيني؟

ـ ما هو أثر قيادة الحاج أمين الحسيني في القضية الفلسطينية؟

النقطة التي انطلقنا منها في هذه الدراسة هي: أن فلسطين بلد وقع تحت الاحتلال البريطاني وأصبح في مواجهة خطر الاستيطان الصهيوني ومشروع الوطن القومي اليهودي الذي مهّد له الاحتلال البريطاني عبر وعد بلفور. وفي المقابل قيادة تبرز في هذه الفترة لتقود حركة العمل الوطني سياسياً وعسكرياً في مرحلة من أخطر وأصعب المراحل من تاريخ القضية الفلسطينية.

هناك أمر فرض نفسه على زعامة الحاج أمين الحسيني، فهو في أبسط وأوضح تعبير: «قائد في زمن الاحتلال».

فإذا وضعنا أمامنا هذه المعطيات، صار بالإمكان إعطاء إجابات واضحة عن التساؤلات التي طرحناها في مقدمة دراستنا.

في هذه الحالة علينا أن نجيب الآن عن التساؤل الأبرز في ما خص الحاج أمين الحسيني الذي قاد الحركة الوطنية في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، إضافة إلى استمرار زعامته الدينية، على الأقل بعد النكبة. فإلى أي نوع من القيادات انتمى الحاج أمين الحسيني، هل كان قائداً بحسب

نظرية «الرجل العظيم» التي ترتكز فقط على الشخص الذي يفرض نفسه قائداً بفعل صفات معينة، أم كان زعيماً بفعل نظرية «الحالة» أي فرضته الأحداث التي تصاعدت في فلسطين عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية الحكم البريطاني؟

من خلال دراستنا نجد أن قيادة الحاج أمين الحسيني من غير الممكن إخضاعها لنظرية واحدة من نظريتي القيادة فحسب، إذ إن ظروف المرحلة التي مرت بها فلسطين، وطبيعة المجتمع الفلسطيني وخصائصه تجعل عوامل عدة تتشابك في عملية القيادة السياسية في بلد انتقل من حكم عثماني حمل طابع الدولة الإسلامية، وشمل معظم المنطقة العربية إلى حكم عسكري بريطاني تبعه الاستيطان الصهيوني وتطبيق صك الانتداب.

تناولت الأطروحة قيادة الحاج أمين الحسيني من خلال محاور ثلاثة:

1 ـ مراحل قيادته

2 ـ أسلوبه في القيادة

3 ـ تأثير هذه القيادة في مسار القضية الفلسطينية

ناقشنا من خلال المحور الأول مراحل قيادة الحاج أمين الحسيني، وهي تنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل شملت أدوار حياته في العمل السياسي على الساحة الفلسطينية.

المرحلة الأولى: رجل الدين (المفتي)

كان العامل الأبرز الذي ساهم في تكوين قيادة الحاج أمين الحسيني هو بلا منازع العامل الديني، ففي بلد تشكل الديانة الإسلامية الفئة الكبرى من فئات الشعب، وتحكمه النظرة العشائرية والعائلية؛ وفي مجتمع زراعي ينتمي معظم أفراده إلى طبقة الفلاحين؛ يحتل عامل الدين المرتبة الأولى بالنسبة إلى الفلسطينيين، بحيث تكون الزعامة الدينية مدخلاً للزعامة السياسية فيه.

ارتكزت زعامة الحاج أمين الحسيني على مكانته العائلية، فهو سليل الأسرة الهاشمية التي تعود في نسبها إلى الرسول (صلى الـلـه عليه وسلم)، لهذا كانت عائلة الحسيني من أكبر العائلات الفلسطينية وأهمها، وبخاصة أن عدداً من أبنائها

تسلم منصب الإفتاء على مدى سنوات في أيام الحكم العثماني حتى وصل المنصب إلى الحاج أمين الحسيني عام 1921.

وقد تقبّل الفلسطينيون هذا الأمر بحكم الطبيعة الدينية التي تحكم المجتمع، فكان أبناء الشعب مقتنعين بأن مكانة الحاج أمين الحسيني العائلية والدينية تعطيه الحق في تبوء مركز المفتي، وبما أن منصب الإفتاء كان أكبر المناصب الدينية في فلسطين، فكان من الطبيعي أيضاً أن ينظر الناس إلى المفتي بوصفه زعيماً دينياً وسياسياً للشعب الفلسطيني. وبهذا تكون الخطوة الأولى في رحلة القيادة قد تمثلت في الجمع بين عاملي المكانة العائلية والدينية بالاستناد إلى العامل النفسي الشعبي المهيئ لقبول هذين العاملين مدخلاً للزعامة والقيادة.

وقد كانت الإنجازات الكبيرة التي حققها الحاج أمين الحسيني من خلال منصبي الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى كفيلة بتأمين الدعم الشعبي الواسع لزعامته. وعندما توفي موسى كاظم الحسيني، كانت الطريق قد أصبحت ممهدة وجاهزة لتولي الحاج أمين الحسيني قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن طبيعة التركيبة الاجتماعية كان لها تأثيرها في موضوع القيادة السياسية، إذ برزت العشائرية العائلية في عملية التأييد والمعارضة للحاج أمين الحسيني. ففي حين كانت العائلات المعروفة تقليدياً في صف عائلة الحسيني في خانة المؤيدين له، كانت في المقابل العائلات التي وقفت دائماً ضد عائلة الحسيني، وأبرزها عائلة النشاشيبي، في خانة المعارضين لقيادته. ومن هنا كان الانعكاس السلبي للخلاف الذي يحمل الطابع العشائري على الداخل الفلسطيني وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية بالذات، إذ تحول الخلاف العائلي إلى تجاذبات ونزاعات تمثلت في الانتخابات البلدية وتشكيل الأحزاب، ووصلت آثاره إلى ثورة 1936.

المرحلة الثانية: رجل السياسة والثورة

كانت ثورة 1936 عاملاً فاصلاً وحاسماً في خيارات المفتي السياسية والوطنية، فبعد شهر نيسان/أبريل من ذلك العام بدأ الحاج أمين الحسيني مرحلة جديدة في قيادته للعمل الوطني، حيث تحوّل من الرجل الهادئ والداعي إلى مهادنة الانتداب على أمل الحصول على مكاسب إلى قائد وزعيم

آثر اللحاق بركب الثورة التي قامت في منتصف شهر نيسان/أبريل.

كان ثمن هذا التحوّل في المسار القيادي غالياً بالنسبة إلى المفتي، إذ اضطر بسبب ذلك إلى مغادرة فلسطين هرباً من البريطانيين، حيث قضى حوالى سبع سنوات، أي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، قائداً لحركة وطنية من خارج أرض فلسطين، متنقلاً بين الدول العربية والأجنبية. على أنه استطاع على الرغم من ذلك قيادة الثورة التي انفجرت مجدداً بعد خروجه من فلسطين، وتوقفت قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939.

تميزت هذه المرحلة بانخراط الحاج أمين الحسيني في سياسات دول عربية ضد الانتداب البريطاني، ونعني بها على وجه الخصوص، العراق، إذ اعتبر الحاج أمين الحسيني في مرحلة من المراحل محرّك السياسة العراقية المعادية لبريطانيا، وبخاصة مساندته، بل مساهمته، في ثورة رشيد عالي الكيلاني التي لم يكتب لها النجاح.

أما الوجه الثاني لهذه المرحلة، فكان الأخطر، وهو انضمام المفتي إلى دول المحور في حربها ضد الحلفاء، ومن هنا كان توجهه إلى إيطاليا وألمانيا بعد أن أجبر على مغادرة إيران، ولم يعد بمقدوره الإقامة في أي بلد عربي، حيث كان مطارداً من البريطانيين من جهة، ومن جهة ثانية كانت معظم الدول العربية قد أيدت الحلفاء في حربهم على المحور. وقد ظل الحاج أمين الحسيني يدافع عن هذا الاختيار قائلاً: اتبعت القول السائد، عدو عدوي صديقي. في إشارة إلى العداوة التي كان يكنها الألمان تجاه اليهود.

لكن عواقب هذا الاختيار كانت وخيمة، إذ لم تجعله في خانة العداء للبريطانيين وباقي الحلفاء فحسب، بل أفقدته أيضاً تأييد معظم الحكومات العربية حينها، والتي كانت تدور في فلك الحلفاء.

وفي حين تنسب بعض الآراء خطوة المفتي إلى عدم تقديره لعواقب الأمور، وعدم فهمه لأصول اللعبة السياسية في المنطقة حينها، دافع مؤيدوه شارحين خلفية القرار الصعب الذي أجبر المفتي على اتخاذه. الحقيقة أن الحاج أمين الحسيني لم يكن موفقاً في هذه الخطوة، لكن الأمر لا يعود في رأينا إلى سوء في عملية القيادة أو التفكير المسؤول، بقدر ما يعود إلى ظروف الحرب التي راهن عليها المفتي، والتي تغيرت نتائجها بعد دخول الولايات

المتحدة على الخط، ما أسفر عن هزيمة المحور. ثم إن حقائق الأمور تثبت أن الحاج أمين الحسيني كان أمام خيارين، فإما يحاول فتح الحوار مجدداً مع البريطانيين، وهو ما صار مستبعداً بعد كل الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية، أو يحاول فتح جبهة جديدة مع الألمان، وهم أعداء اليهود والبريطانيين معاً، فكان أن التقت المصالح. لكن النتائج لا تعني بالضرورة خطأ قيادياً في حالة الحاج أمين الحسيني، إذ هو في الاعتبار الأول لم يكن يملك حرية الاختيار في ظروف هربه من البريطانيين بعد أن أصبح مطارداً من الإنكليز والصهاينة. وهذا يعيدنا إلى الإشكالية التي طرحناها في البداية، أي عملية القيادة تحت الاحتلال.

في هذا الطرح، نستطيع القول إن هتلر قد أخطأ في حساباته، لذلك فهو يتحمل مسؤولية الهزيمة. فهتلر كان زعيماً لدولة كبيرة، مستقلة، لديها قدرات عسكرية هائلة، واستطاعت أن تشكل محوراً عسكرياً من دولتي إيطاليا واليابان تحت زعامتها. فإذاً، في هذه الحالة، تكون قرارات القيادة خالية من الضغوطات الخارجية والداخلية، بل تنتج من سياسة الدولة التي تفرضها مصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد. لهذا نجزم بأن قيادة المحور أخفقت في تقدير قوة الطرف الآخر، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية الهزيمة.

أما في حالة الحاج أمين الحسيني، فالأمر مختلف تماماً. فهو زعيم قاد الحركة الوطنية في ظل الانتداب البريطاني والاستعمار الصهيوني، فكان عدواً لدوداً للطرفين معاً. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان في مواجهة كثيرين من الحكام العرب الذين رأوا في شخصه تهديداً لمواقعهم، وبخاصة بالنسبة إلى شعوبهم. هذا ما جعل المفتي في نهاية الأمر يحظى بتأييد الشريحة الأكبر من الشعوب العربية والإسلامية، فكان زعيماً شعبياً بلا منازع من جهة، ومن جهة ثانية أصبح مطلوباً من قبل البريطانيين والصهاينة، ومرفوضاً من أبرز الزعامات العربية أمثال الملك عبد الـلـه.

إن ظروفاً كهذه لا تجعل القائد حراً في اتخاذ قراراته، ولا تعطيه مجالاً لدراسة الخطوات. فعندما يكون المرء محاصراً بجو من القيود والضغط قد يعمد إلى المواجهة بشتى الأساليب التي يراها ممكنة لإخراجه من هذه الدائرة. في هذه الحالة، تكون الخطوة، عملية مغامرة ورهاناً على النتائج، لكن هذه النتائج التي قد تأتي عكس التمنيات، لا تعكس بالضرورة حرية

الاختيار لدى القائد. هنا تكمن نقطة الخلاف بين القيادة في الدول المستقلة والقيادة في الدول الخاضعة للاحتلال، أي هو اختلاف بين السيادة والحرية في مقابل الاحتلال والقيود.

المرحلة الثالثة: بعد الحرب العالمية الثانية (عودة إلى الوطن العربي)

ربما من الأصح أن نطلق على هذه المرحلة صفة التراجع، إذ شهدت تراجعاً في التأييد العربي لقيادة الحاج أمين الحسيني بعد هزيمة المحور في الحرب. وعندما اختار الإقامة في مصر لم يكن حراً في تصرفاته فحسب، بل كان تحت أعين الحكومة المصرية أيضاً. وبعد أن كان يقصد الدول العربية لشراء الأسلحة والإمدادات بات يعمل سراً لتهريب كميات من الأسلحة إلى داخل فلسطين تحسباً لما قد يطرأ هناك.

كانت هذه السنوات بين عامي 1946 و1948 هي السنوات العجاف، إن صح التعبير، في قيادة الحاج أمين الحسيني. فقد صدر قرار التقسيم، ولم تستطع الدول العربية منعه، واندلعت الحرب في فلسطين والحاج أمين الحسيني بالكاد يستطيع التحرك. وكانت السياسة البريطانية تهيمن على قرارات الجامعة العربية، وكانت الجيوش العربية تحت إمرة الملك عبد الـلـه والإنكليزي غلوب باشا. أما جيش الإنقاذ الفلسطيني، فكان يعمل منفرداً، حتى بات محارَباً من قبل الملك عبد الـلـه الذي أمر بجمع أسلحته ومنعه من القتال في فلسطين. ولما أراد المفتي العودة إلى فلسطين، كانت الحكومات العربية له بالمرصاد، فتمت إعادته بالقوة من غزة إلى مصر.

بعد النكبة استمر الحاج أمين الحسيني في عمله السياسي، لكن من زاوية جديدة، فقد بقي المفتي، أي مفتي فلسطين، أما سياسياً فكان العمل من خلال رئاسته لـلـهيئة العربية العليا التي أنشأت مكاتب لها في الدول العربية. وتدريجياً أخذ الدعم العربي لهذه الهيئة يتقلص، وأكثر فأكثر بات دور الحاج أمين الحسيني مهمشاً، إلى أن تمت الموافقة على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها هيئة ممثلة للشعب الفلسطيني، وتسلم رئاستها أحمد الشقيري.

لم يرض الحاج أمين الحسيني يوماً عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل كان يعتبر أن قيامها كان بهدف إنهاء قضية فلسطين، لا تحرير فلسطين. ومن هنا كان خلافه مع الزعيم جمال عبد الناصر، إذ كان يعتبره

المحرك الأول لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي إلغاء دور الهيئة العربية العليا.

لكن اللافت أن مكاتب الهيئة استمرت بالعمل، وبقي الحاج أمين الحسيني يمارس دوره رئيساً لها، وقويت علاقته ببعض الدول العربية، وبخاصة تلك التي لم تكن على وفاق مع الرئيس عبد الناصر، وأهمها السعودية. وبقيت للحاج أمين هيبته كمفتٍ لفلسطين، ولم يتوقف عن دعم المقاتلين الذين كانوا يقومون بعمليات عسكرية ضد الصهاينة، إذ كان يمدهم بالمال بشكل مستمر. وعندما توفي الحاج أمين الحسيني في شهر تموز/يوليو عام 1974، نعته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان رئيسها، ياسر عرفات في مقدمة المصلين في جنازته.

المحور الثاني من محاور الأطروحة، يطرح بطريقة غير مباشرة من خلال الأحداث مسألة السلوك القيادي للحاج أمين الحسيني. فكيف تعامل المفتي مع أبناء فلسطين بجميع فئاتهم، أي المعارضين منهم والمؤيدين، فتلك قصة أخرى حملت الكثير من التأويلات.

دأب المعارضون للحاج أمين على اتهامه بالتفرّد وعدم الاستماع أو الأخذ برأي الآخرين، وبالتالي تعمّد السيطرة على القرار الفلسطيني تحت اسم قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم يكن المعارضون يقبلون بها. إضافة إلى ذلك، كان المعارضون يتهمون الحاج أمين الحسيني بأنه يحيط نفسه بأفراد عائلة الحسيني، حيث أعطاهم معظم الوظائف المهمة وبخاصة في المجلس الإسلامي الأعلى، بينما حرم منها عدد من أبناء الشعب الفلسطيني. وعندما استشرت ظاهرة الإعدامات خلال ثورة العام 1936 في مرحلتها الثانية، استغل المعارضون الأمر موجهين أصابع الاتهام إلى أتباع الحاج أمين الحسيني.

وفي مسألة المعارضة، لا يمكننا أن نتجاهل العامل العائلي الذي فرض نفسه أيضاً في هذه المسألة. فأبرز المعارضين كانوا ينتمون إلى عائلة النشاشيبي، وهي العائلة المقدسية التي كانت تنازع عائلة الحسيني على الزعامة. ومن الطبيعي هنا، أن تشمل المعارضة للحاج أمين الحسيني كل الموالين لعائلة النشاشيبي. ومع إصرار الحاج أمين الحسيني وأتباعه على أن الخلاف كان سياسياً محضاً، ويرتكز على المسائل الوطنية، إلا أن النزعة العائلية والعشائرية كانت

ترخي بظلالها على طبيعة الخلاف، ولهذا عمد البريطانيون إلى استغلال هذه النقطة، وبالتالي إذكاء الخلاف بين العائلتين وبين أتباع كل منهما.

لكن هناك طرفاً ثالثاً، محايداً إذا صح التعبير، كان ينسب إلى المفتي، صفة الحذر الشديد في التعامل مع الآخرين بالتلازم مع صفة التكتم، ما كان يفسره البعض بالتفرّد والسلطوية. يؤكد د. أنيس صايغ الذي قابل المفتي أن الحاج أمين الحسيني كان شديد الحرص والحذر في كلامه مع الآخرين، وفي أثناء المقابلات، حتى أن الجالس أمامه لم يكن يستطيع معرفة ما يجول في خاطره. فتعابير وجهه لم تكن تكشف أبداً عن مكنونات أفكاره، وهي صفة تعتبر في مرتبة البراعة بالنسبة إلى القائد السياسي.

يروي د. أنيس صايغ دليلاً على هذه البراعة في التكتم، فيذكر أنه في إحدى مقابلاته مع الحاج أمين الحسيني برفقة زوجة أخيه، روز ماري صايغ، كان د. أنيس صايغ يدير الحديث مترجماً أسئلة روز ماري من الإنكليزية إلى العربية، ومترجماً أجوبة الحاج أمين الحسيني من العربية إلى الإنكليزية، وعند أحد مقاطع الحديث، اضطر د. أنيس إلى ترجمة أحد الأمثال العربية إلى الإنكليزية، فما كان من الحاج أمين الحسيني إلا أن صحح لـ د. أنيس. هذا يعني، بحسب د. أنيس، أن الحاج أمين الحسيني كان يعرف اللغة الإنكليزية ويفهم ما كان يقال، من دون أن يترك في ذهن الطرف الآخر أنه كذلك. لكن د. أنيس يضع هذا التصرف في خانة البراعة والحنكة التي يستخدمها القائد في تعامله مع الآخرين[1].

أما السيد حسن أبو رقبة الذي عمل مع المفتي في لبنان من خلال الهيئة العربية العليا، فيذكر أن الحاج أمين الحسيني كان يستقبل وفوداً من مختلف الدول، ومن اللافت أن الناس كانوا يصغون إليه مشدودين إلى كلامه. ومن بين تلك الوفود، كانت وفود ألمانية تأتي دائماً لزيارته، فكان يخاطبهم بالألمانية التي كان يتقنها، وكانت كل مقابلاته مع تلك الوفود تنصب على شرح القضية الفلسطينية. ويذكر السيد أبو رقبة أن كل من كان يجلس في حضرة المفتي، كان ينشدّ إليه ويصغي إليه بطريقة يبدو معها السامع كأنه واقع تحت سحر هذه الشخصية[2].

([1])انظر المقابلة التي أجريت مع د. أنيس صايغ في بيروت عام 2000.

([2])انظر المقابلة التي أجريت مع السيد حسن أبو رقبة في بيروت عام 2000.

بعض الناس لم يرتح إلى الحاج أمين الحسيني من زاوية شخصية، في هذا المجال تذكر السيدة مليكة الشوا ابنة عز الدين الشوا، وهو الذي كان من المقربين جداً للحاج أمين، أن والدتها الأجنبية، لم ترض يوماً عن عمل زوجها مع الحاج أمين الحسيني، ولم تكن تحب الحاج أمين الحسيني شخصياً. لهذا ربما كان زوجها يخفي عنها طبيعة الأعمال التي يرافق فيها الحاج أمين الحسيني، وبخاصة في أثناء السنوات الحرجة من عام 1937 وما تلاها. تنقل السيدة مليكة أن والدتها كانت تقول عن الحاج أمين الحسيني إنه إنسان خبيث، لا تدري ما يجول في خاطره إذا نظرت إليه، كانت له عينا ثعلب[3].

وفي جانب مهم من جوانب السلوك السياسي، أثار الحاج أمين الحسيني لغطاً في تصرفاته مع المقربين منه، ونعني به، الجانب الاستشاري. إذ بالرغم من العدد الكبير من المؤيدين الذين أحاطوا به طوال حياته، إلا أننا قلما سمعنا أو قرأنا عن اجتماعات لمناقشة هذه القضية أو تلك، أو قرار يمكن أن يصدر ولا يتناسب مع آراء الحاج أمين الحسيني بصدد قضية من القضايا. وهي ناحية سلبية في عملية القيادة، فحتى لو أردنا تطبيق الجانب الديني من الأمر لوجب أن يتم اتباع الآية الكريمة: { وأمرهم شورى بينهم }[4] ، وإذا أردنا اتباع الناحية الوطنية في القيادة، لوجب الأخذ بآراء النخبة من أفراد الحركة الوطنية الذين كانوا يشاركون في عملية النضال الوطني. لكن الحاج أمين الحسيني لم يكن يرى في هذا السلوك نوعاً من التفرّد أو التسلّط، بل كان يجد أن المقربين منه يباركون آراءه وخطواته باعتبارها تصب دائماً في مصلحة القضية الفلسطينية، في حين كانت الآراء المعارضة برأيه تصب في الناحية المعادية لها.

يذكر السيد حسن الحسيني، ابن جمال الحسيني، أن الحاج أمين الحسيني كان لا يقبل أي معارضة لآرائه أو قراراته، فإما أن يقبل المرء بخياراته ويكون وطنياً، أو يعارضها ويكون بالتالي ضد الحركة الوطنية. ربما هذا الأمر كان يضع المقربين منه أمام خيار واحد لا ثاني له[5].

([3])انظر المقابلة التي أجريت مع السيدة مليكة الشوا في بيروت عام 2000.

([4])القرآن الكريم ، «سورة الشورى،» الآية 37.

([5])انظر المقابلة التي أجريت مع السيد حسن الحسيني في بيروت عام 2000.

لهذا نجد أن الكثيرين من مؤيدي الحاج أمين الحسيني وافقوا مثلاً على الكتاب الأبيض الذي نشرته السلطات البريطانية في العام 1939، لكن أحداً منهم لم يستطع تحمل مسؤولية الجهر أو معارضة رأي الحاج أمين الحسيني بالمعارضة. وبغض النظر عن صوابية أو عدم صوابية هذا القرار من جانب المفتي، إلا أنه من الواضح إصراره على إصدار القرار الذي وجده مناسباً على الرغم من اعتراض الكثيرين.

المحور الثالث في دراستنا يتناول أثر الحاج أمين الحسيني في قضية فلسطين، وهو أمر نستطيع تتبعه من خلال ما عرضناه. كان إنجاز المفتي الأكبر أنه نقل قضية فلسطين من المحيط العربي إلى المحيط الإسلامي، ولم تعد فلسطين قضية العرب وحدهم بل صارت قضية المسلمين. تجلى هذا الإنجاز من خلال المؤتمر الإسلامي العام في مدينة القدس أواخر العام 1931 والذي حضرته شخصيات من مختلف أنحاء العالم. وقد أصبحت دول كالهند وأندونيسيا وإيران من أشد المناصرين لقضية فلسطين. واستمر هذا الدعم بعد نكبة عام 1948، فانضمت باكستان مثلاً إلى دائرة هذه الدول.

وقد حرص الحاج أمين الحسيني على إرسال الوفود إلى مختلف دول العالم بشكل دائم لشرح قضية فلسطين أمام شعوب هذه الدول. ولا يزال اسم الحاج أمين الحسيني مرتبطاً بقضية فلسطين، كلما ذكر في مجال من مجالات الحديث عن القضية.

لم يكن الحاج أمين الحسيني من أتباع المدرسة البراغماتية، بل كان يحسب على رجال السياسة التقليديين. ولأنه لم يكن براغماتياً، آثر أن يصبح عدواً للبراغماتيين العرب على أن يتخلى عن ثوابته التقليدية، ومن هنا جاء خلافه مع زعماء عرب عدة، وعلى رأسهم الملك عبد الـلـه.

مما تقدم نستخلص ما يأتي:

أولاً : ليس من المنطق تصنيف القيادات السياسية في الدول الواقعة تحت الاحتلال من خلال النظريات فقط، وبالتالي لا يمكننا تقسيم هذه القيادات إلى فريقين بحسب نظريتي «الرجل العظيم» أو «الحالة»، بل إن الاتجاه الأكثر منطقية يدعونا إلى المزج بين هاتين النظريتين لنحصل على نظرية ثالثة تقول بأن القائد في الدولة المحتلة يظهر حين تتوافر لديه المؤهلات التي تناسب

المجتمع ويقبل بها الناس ليقاوم القوى المحتلة ويواجهها، ويواجه ما ينتج من عملية الاحتلال مستخدماً صفاته ومؤهلاته القيادية في سبيل ذلك.

ففي حالة الحاج أمين الحسيني، كان الرجل يتحدر من عائلة كبيرة تعود في نسبها إلى الرسول الكريم (صلى الـلـه عليه وسلم)، وإذا كان هذا المركز العائلي ساعده في الحصول على منصب الإفتاء، فإن قدراته السياسية بدأت تظهر مع تصاعد سياسة الانتداب الداعمة للاستيطان الصهيوني. وهنا اجتمعت الحالة التي واجهها الشعب الفلسطيني إلى جانب مؤهلات الحاج أمين الحسيني إضافة إلى العامل الأبرز وهو «الكاريزما» الذي جعل من المفتي القائد الأوحد وبخاصة بعد وفاة موسى كاظم الحسيني.

ثانياً : إن ممارسة العمل القيادي والوطني في دولة محتلة تبقى منقوصة مهما كانت درجة الحرية الممنوحة. لهذا نرى أن القائد في هذه الحالة، يمارس قيادته في ظروف صعبة ويحاول الحصول على مكاسب وطنية بقدر استطاعته عبر مقاومة الاحتلال. وهي ما كانت عليه بالفعل حال الحاج أمين الحسيني من خلال قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية. فعلى الرغم من امتلاكه المؤهلات القيادية، إلا أنه لم يتمكن من ممارسة دوره قائداً وطنياً بشكل حر، إذ إن سلطات الانتداب كانت له دائماً بالمرصاد حتى بات خلال الحرب العالمية الثانية من أبرز المطلوبين لهذه السلطات.

ثالثاً : لقد انطلق الحاج أمين الحسيني في قيادته السياسية من منصبه الديني، فكان الدين مدخله إلى السياسة وإلى العمل الوطني، وهذا ما أكسبه تأييداً داخلياً وشعبية إسلامية، نظراً إلى أهمية العامل الديني لدى الشعوب الإسلامية في العالم. لهذا لازم لقب «سماحة الحاج أمين الحسيني» المفتي طوال حياته حتى بعد أن قامت الحكومة البريطانية بتجريده من مناصبه الدينية في العام 1937. كما أن اللقب الديني لم يمنعه من ممارسة العمل السياسي وقيادة الثورة، أي كان رجل دين مارس العملين السياسي والعسكري معاً.

رابعاً : كان الحاج أمين الحسيني حريصاً على علاقات جيدة مع الحكومات العربية على الرغم من معارضة عدد من الحكام العرب له، وكانت أفضل علاقاته مع السعودية، ربما على أساس العامل الديني، ومن هنا كانت وساطته الشهيرة في الثلاثينيات من القرن الماضي لوقف الحرب بين اليمن والسعودية، وبالفعل فقد وافق الطرفان على فض الخلاف بينهما.

كانت القيادة الصهيونية تعتبره العدو الأول لها، كما اعتبرته المعيق الأخطر في طريق تحقيق الخطط الصهيونية. وقد نادت المنظمات الصهيونية بقتله قائلة: «يجب أن يموت أمين الحسيني حتى نجد من الفلسطينيين من يتفاوض معنا».

وبعد موته قال أحد زعماء الصهيونية: «قد كان مقدراً أن تنشأ دولة إسرائيل خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة من بدء المشروع، ولكن أمين الحسيني جعل الأمر يحتاج إلى عشرات السنين»[6].

كان الحاج أمين الحسيني نموذجاً فريداً من القادة السياسيين في الوطن العربي والإسلامي، فقد اجتمعت في شخصه الزعامة العائلية والكاريزما العالية والمكانة الدينية، وهي صفات رسمت حول الحاج أمين الحسيني هالة كبيرة وضعته في مصاف الرجال العظماء في فترة قيادته للحركة الوطنية في فلسطين. وقد جذب اهتمام الصحافة العالمية، حتى اختارته صحيفة لايف التي كانت تصدر في لندن عام 1948، رجل العام[7].

هل عانى الشعب الفلسطيني أزمة «قيادة» خلال مسيرة قضيته؟

في اعتقادنا أن الأزمات يجب أن تبحث من جوانبها كافة، فالأمر لم يكن يتعلق بشخصية القائد فقط، بل كما أسلفنا سابقاً يجب وضع كل الظروف المحيطة بالقيادة في الحسبان. لكننا مع ذلك يجب أن نعترف أن أزمة القيادة كانت وما زالت موجودة، والأزمة هنا لا تعني عدم وجود القيادات، على العكس من ذلك، فالساحة الفلسطينية لم تخلُ يوماً من القادة. فقد ظهر موسى كاظم الحسيني، وما إن توفي حتى لمع اسم الحاج أمين الحسيني، وفي الستينيات ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية، وترأسها أحمد الشقيري، ثم جاء ياسر عرفات ليتسلم القيادة حتى تاريخ وفاته عام 2004.

لكن مشكلة هذه القيادات، وإن كانت بنسب مختلفة، تركزت في كيفية التعاطي مع الجماهير الفلسطينية ومع الحكومات العربية. الأزمة تكاد تكون واحدة، كيف يجمع القائد بين الأهداف الوطنية وقواعد اللعبة السياسية. لقد

([6])عماد حسين، «أمين الحسيني.. يجب أن يموت، مجاهيل ومشاهير،» (إسلام أون لاين، 2002/2/17)، (www.islamonline.net)

([7])انظر المقابلة التي أجريت مع د. موسى الحسيني في عمّان عام 2000.

وضعت مجمل القيادات المذكورة قضية فلسطين هدفها الأول، لكن الاختلاف بين الحاج أمين الحسيني وغيره من القيادات تجسّد قبل كل شيء في العامل الديني الذي ميز قيادته، وبإصراره على عدم التفاوض مع الجانب الصهيوني. وبغض النظر عن تأييدنا أو عدم تأييدنا لهذه السياسة التي يصفها البعض بالسياسة التقليدية القديمة، فقد بقي الحاج أمين الحسيني ثابتاً على مبدأه، فلم يفاوض أحداً من الصهاينة طوال حياته، وبقي رافضاً للحلول التي تعتمد طريقة المفاوضات مع الجانب الصهيوني.

وعلى الرغم من أن ياسر عرفات كان كثيراً ما يشبه نفسه بالحاج أمين الحسيني، إلا أن الاختلاف كان كبيراً وواضحاً بين الرجلين. فعرفات كان رجل سياسة، ويمكن أن نقول إنه اعتنق البراغماتية السياسية في مراحل عدة من مراحل حياته السياسية، ولهذا دخل أكثر من مرة، وعبر طرق مختلفة في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع الصهاينة، اعتقاداً منه أن الحلول ممكن أن تأتي عن طريق المفاوضات كما عن طريق الثورة.

بينما كان الحاج أمين الحسيني رجل دين يتقن السياسة التي فهمها وعمل بها انطلاقاً من مفهومه الديني للخطر الصهيوني، لهذا السبب لم يؤمن يوماً بالبراغماتية السياسية، بل أوصى بأن لا يلجأ أحد من القادة إلى هذه الطريقة لحل القضية الفلسطينية. فقد كان يرى أن التفاوض خيانة لمبادئ القضية الفلسطينية.

في هذا المجال، يروي د. موسى الحسيني، شقيق الراحل فيصل الحسيني، الخبر التالي: قال، في العام 1974، ذهبت في إجازة إلى السعودية، ونزلت في بيت عمي الحاج أمين الحسيني، وأذكر أنه طلب أن يلتقي بياسر عرفات وجورج حبش، بعد اللقاء حمّلني عمي أمانة، هي رسالة، قال: قل لهم، لكل هؤلاء الشباب، ألا يتنازلوا عن شبر واحد، قل لهم، لا تتنازلوا عن حقكم، قل لياسر عرفات، لا تنغروا إذا أغروكم بحكومة، الشيء الأساسي هو أن تتمسكوا بحقكم في فلسطين، وليس من حق أي فلسطيني، كفرد، أن يتنازل، لأن هذا ليس حقه هو، هذا حق الأجيال التي ستأتي من بعده[8].

([8])انظر المقابلة التي أجريت مع د. موسى الحسيني في عمّان عام 2000.

كان الحاج أمين الحسيني، على الرغم من الأخطاء السياسية التي وقع فيها، من القادة القلة في عالمنا العربي والإسلامي الذي حظي باحترام الشعوب وتقديرها في حياته وبعد مماته، وفرض نفسه على ساحة القيادة في زمن كان فيه عدد من الحكومات العربية يدار من قبل دول مؤيدة ومعترفة بالصهيونية وبالوطن القومي في فلسطين.

الحاج أمين الحسيني قائد وزعيم وطني، بدأ حياته السياسية رجل دين، وانتهج الخط السياسي والثوري. وعندما توفي كان من أهم ما قيل عن المفتي الراحل الكبير: «عندما يُكتب عنه سيقرأ المواطن سيرة أمة في سيرة رجل، وقصة نصف قرن من أحداث الدنيا تدور كلها حول الحدث الأهم: فلسطين»[9].

([9])عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني (عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998)، ص 401.

الملاحـق

الملحق الرقم (1)

بلاغان صادران عن قيادة الثورة في فلسطين عام 1938

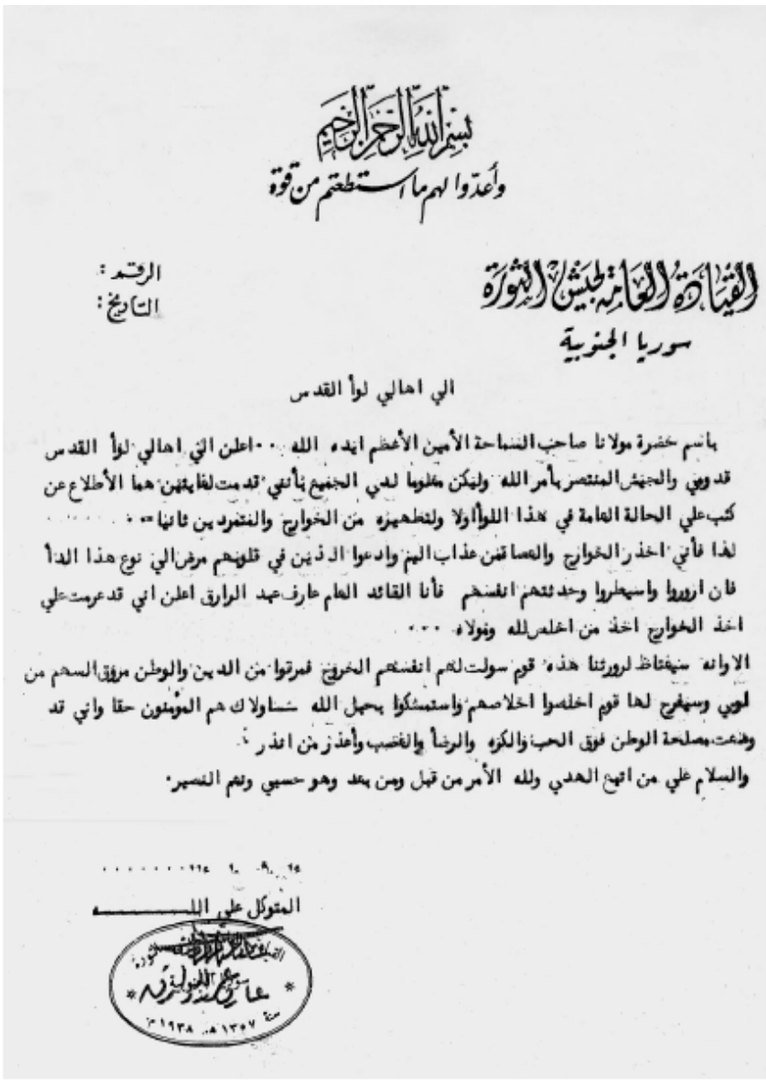

بسم الله الرحمن الرحيم

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة

القيادة العامة لجيش الثورة

سوريا الجنوبية

الرقم :

التاريخ :

الى اهالي لوأ القدس

باسم حضرة مولانا صاحب السماحة الأمين الأعظم ايده الله ... اعلن الى اهالي لوأ القدس قدوتي والجيش المنتصر بأمر الله وليكن معلوما لدى الجميع بأنني قدمت لفايتهن هما الأطلاع عن كتب علي الحالة العامة في هذا اللوأ اولا ولتطهيره من الخوارج والمتمردين ثانيا ...

لهذا فأني اخذر الخوارج والعصاقين عذاب اليم وادعوا الذين في قلوبهم مرض الى نوع هذا الداء فان اردوا واسيطروا وخدثتهم انفسهم فأنا القائد العام عارف عبد الرازق اعلن اني قد عزمت علي اخذ الخوارج اخذ من اخلص لله وتولاه ...

الا وانه سيحتفظ لرورثنا هذه قوم سولت لهم انفسهم الخروج فمرقوا من الدين والوطن مروق السهم من الرمي وسيفرح لها قوم اخلصوا اخلاصهم واستمسكوا بحبل الله شاولاك هم المؤمنون حقا واني قد وضعت مصلحة الوطن فوق الحب والكره والرضا والغضب وأعذر من انذر .

والسلام علي من اتبع الهدي ولله الأمر من قبل ومن بعد وهو حسبي ونعم النصير .

المتوكل علي الله

يتبع

تابـع

بسم الله الرحمن الرحيم
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة

القيادة العامة لجيش الثورة
سوريا الجنوبية

الرقم: ٤٣/
التاريخ: ١٨/١/١٣

نصر من الله وفتح قريب

باسم سيد البلاد وباعث نهضتها وقائد قادتها سماحة الرئيس الاعلى الحاج امين افندي الحسيني اصدر هذا المنشور للواجب العام ليطلع الشعب العربي على ما وصلت اليه تضحيته من نجاح باهر والفضل لله . كان منذ بضعة اسبوع تتخذ في المواقف مع العدو والمعارك معه خطة الدفاع بينما كان يكون هو مهاجما فكان ذالك اضمن لنا بكسب المعركة مهما دامت وكان قصدنا القاصد من هذا التحويل انهاك قواه واضعاف معنوياته فلما حققنا هذه الغاية وتم لنا ما اردناه وبداء العدو بفر من المعارك الفاصلة فرار الجبان الرعديد . اخذ يفتك بالآمن في الحريق فيطلق النار تشفيا وحقدا وانتقاما ونسي الاخلاق العسكرية التي تحرم عليه الفتك بالاعزل الآمن وانحطت اخلاقه الى الحضيض الاسفل فاخذ ينتش الفادي واراضي فينهب ما تقع عليه يده من مال او ساعة او حلية او غير ذالك مما يفيده بعض القروش والدراهم وهؤلاء هم ابناء لندن حماة المدنية ورجال الاخلاق واراء هذه الظواهر التي دلتنا على كسر معنوياته وتحطيم سوئله وشوكته غيرنا خطتنا الاولى واتخذنا خطة الهجوم المحكم بعد ان اذاقه العرب من الهوان ما لم يذق من امة غيرها قط . فلما استيقن قوة المجاهدين وثباتهم وشدة شكيمتهم عاد على عقبه فاتخذ خطة الدفاع في المعارك لا ليضمن لنفسه الفوز ولكن ليضمن لنفسه الدفاع فحسب بل ان هناك ما هو اكبر من هذا دليلا فان النقاط التي وضعها العدو باشارة وزير المستعمرات في القرى ليقضي على الثورة المقدسة قد قضت الثورة عليها فاخذ يجلو عن القرى واحدة بعد اخرى فهناك سلمت وها ادراك ما سلمت جلى العدو عنها بعد الفرصة المشهورة وهناك بديا وهناك رئاسة باقا سلوما هل تعصمها تل اجيب التي انتقل اليها حين رأت طلائع الاحتلال العربي تخلل المدينة وتتبعها نقمة قليلة جاءت للقضاء على المجاهدين في تلك المنطقة وها هذه النقاط التي نذكرها الا قليل من كثير . حمل منها العدو متاعه وفر لتحميه (مراكزه الكبرى)

ايها الشعب

هذا عهد الله وميثاقه اننا سنتابع هذه الحرب المقدسة التي ينتحر فيها الباطل الباطل تحت اقدام الحق حتى تطهر البلاد بحريتها ومجدها واستقلالها الخالص ويخفق علم العروبة فيها فوق هام سماحة سيد البلاد المعظم يحفظه الله

الملحق الرقم (2)

مذكرة من عبد القادر الحسيني إلى الأمين العام للجامعة العربية عام 1948

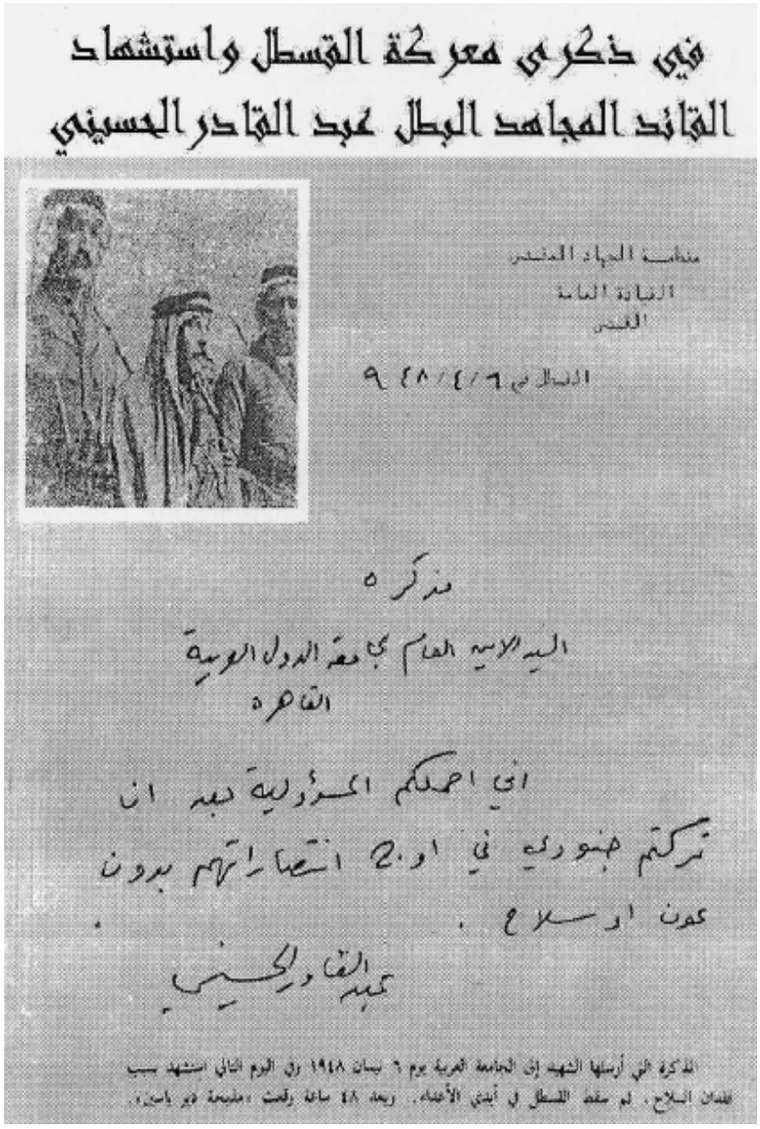

في ذكرى معركة القسطل واستشهاد
القائد المجاهد البطل عبد القادر الحسيني

منظمة الجهاد المقدس
القيادة العامة
القدس

القسطل في ٩٤/٤/٩

مذكرة

السيد الامين العام لجامعة الدول العربية
القاهرة

اني احملكم المسؤولية امام ان
تركتم جنودي في او ج استشهادهم بدون
كفن او سلاح .

عبد القادر الحسيني

المذكرة التي أرسلها الشهيد إلى الجامعة العربية يوم ٩ نيسان ١٩٤٨ وفي اليوم التالي استشهد بسبب فقدان السلاح. لم يسقط القسطل في أيدي الأعداء. ربحه ٤٨ ساعة وقعت «مذبحة دير ياسين».

الملحق الرقم (3)

حديث سماحة المفتي للأستاذ فائق السامرائي

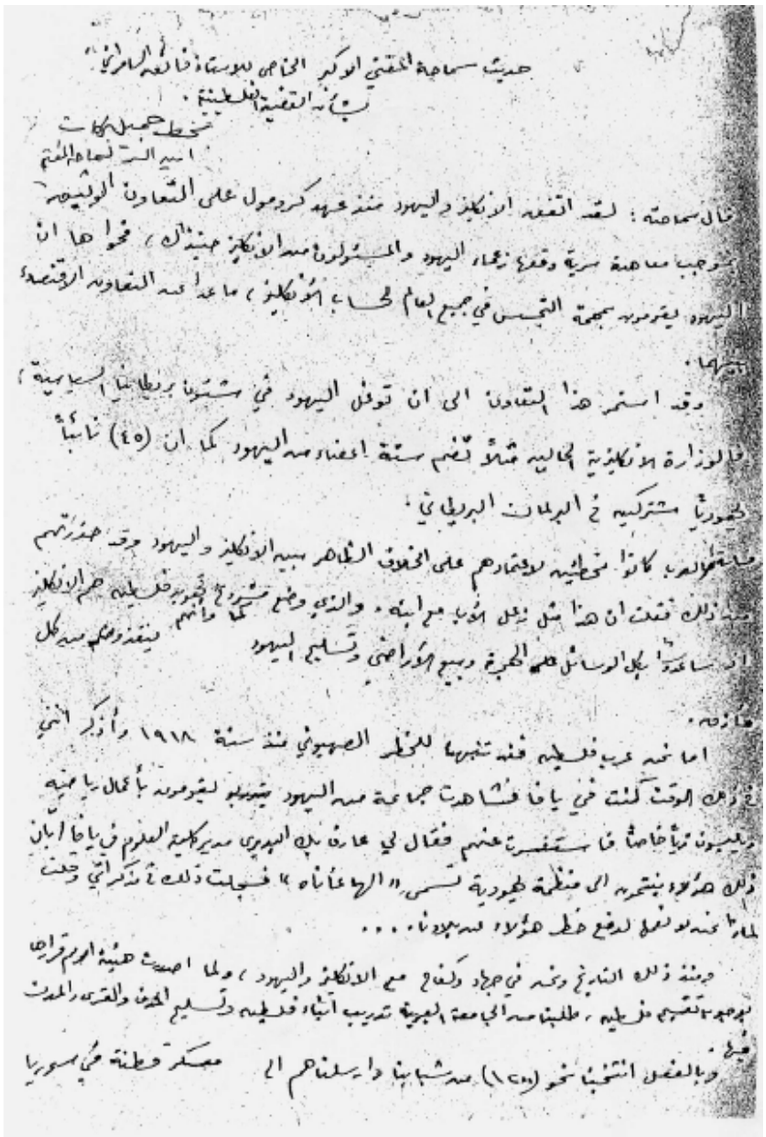

حديث سماحة المفتي أبو كبر الحاج لمجلة فائق السامرائي
رئيس القضية الفلسطينية.
مخطط جميل كيلاني
أسير السيد لصاحب المفتي

قال سماحته: لقد اتفقت الانكليز واليهود منذ عهد كرومول على التعاون الوثيق بموجب معاهدة سرية وقد جاء اليهود والمسئولون من الانكليز جميعاً، فحواها ان اليهود يقومون بحملة التجسس في جميع انحاء انكلترا، ماعدا ذلك التعاون المقصود بينهما.

وقد استمر هذا التعاون الى ان تولى اليهود في حكومة بريطانيا السياسية، فالوزارة الانكليزية الحالية مثلاً تضم ستة اعضاء من اليهود كما ان (٤٥) نائباً في مجلس العموم كانوا من اليهود وقد هددتهم بعض الدوائر الانكليزية بسبب موقفهم على الخطوط الظاهر بينهم وبين

تابع

يتبع

الى سفينة حتى يدخل الجيش الاردني فلسطين .

وقال سماحته "اما انا فصممت على دخول فلسطين منذ أن نشب القتال في الان فزاد باشا كان يعارضه معارضة شديدة وكان يطلب الي أجعل همي تشويه الانتداب البريطاني على فلسطين . غير انني لم أعره بذلك فقررت الدخول للمناطق الجبلية .

(انتهى بأعمال الجيش العربي)

وحدث اثناء وجودي في دمشق ان عباد بك كامل بك العراقي وقال ان الوزير البريطاني أخبره بخصوص دخولي فلسطين معقباً على ذلك ان هذا العمل يفيد العلويات بنا جميعكم ولذا نحن نعتبره شخصياً وانتم (اي الحكومة مصر) فيجب ان تمنعه من الذهاب الى حيفا الى مصر".

فعندها قرر سماحته تأجيل دخول فلسطين لحين انتهاء الانتداب . غير انه قبل انتهاء الانتداب بيومين أصدر الملك عبدالله بياناً يحرم فيه دخول المفتي والهيئة العربية العليا الى فلسطين وعلى أثر ذلك هياء بعولة جيش مروم به دولة يافا لصالح لسماحته ورجال ليدخل فلسطين فقال سماحته لا يجوز ان نقوم العرب بأعمال الانكليز في هذا الموضوع ...

وعاد سماحته الى مصر فقابله نشبة باشا وزير الخارجية المصرية وقال له ان الملك عبدالله بعث برسالة خاصة لجلالة الملك فاروق يطلب منكم ارجاع فلسطين فقال سماحته ... من واجبي أن أستأذن جلالة الملك في السفر لأنه صاحب الفضل لأني عندما نزلت في مصر رعاني وشجع الانكليز منه اعتقالي ولذا طلبت منه معالي ابراهيم عبد الهادي ان يعلم جلالته بسفري وكان جلالته في اسكندرية فأخذ ابراهيم عبد الهادي الى هناك .

ثم عاد سماحته بأمر الملك المعظم لبدء السفر فوقف منه موقف الملك عبدالله .

ومن هنا نجد معلوماً ان الانكليز منعوا سفر فلسطين منه الشاهد ثم عدم تأليف حكومة عربية لفلسطين هناك ومنعوا تقوى الحكومتين من الاتفاق وقد انا بوا الملك

الملحق الرقم (4)

تقرير من الموفد المالي للـهيئة العربية إلى الحاج أمين الحسيني عام 1949

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

ديوان الرسائل

التاريخ ٦ ذى القعده ١٣٦٨ (٣٠ اغسطس ١٩٤٩)
رقم الملف .....

الرقم م/٤٩٧/١٣٤٠
الدائرة الرئيسية

الموضوع .....

تقرير عن
الباكستان – البحرين – قطر – العراق
٤٩/٥/٣ – ٤٩/٧/١٧
الى
سيدى الجليل سماحة المفتي الاكبر رئيس
الهيئة العربية العليا لفلسطين

١ – الباكستان

يهتم اخواننا الباكستانيون بقضية فلسطين اهتماما زائدا ويعطفون على اهلها العرب عطفا شديدا. وتحتل شخصية سماحة الأكبر مركز الصدارة هناك بالرغم من الدعاية المغرضة التي يقوم بها الانكليز واعوانهم لتصميم الجو وتعكيره ضده ، وللحيلولة دون ايصال الشرعات التي جمعت باسم فلسطين للهيئة العربية العليا.

ومع هذا نعتقد ان اهتمام السيد خليق الزمان رئيس العصبة الاسلامية لعموم الباكستان وضغطه على لجنة مساعدة فلسطين لتحويل المبلغ الى الهيئة العربية العليا كان بالدرجة الاولى لعلاقته الطيبة مع سماحته ولمعرفته حقيقة الوضع في فلسطين . وقد قال يوم تودعنا له " ارجو تقديم تحياتي واحتراماتي الخالصة لسماحة المفتي الأعظم وانا وان كنت بعيدا عنه الا انني واياه مجتمعان دائما بالروح والفكرة والعقيدة وسوف نعمل معا لما فيه خير العالم الاسلامي ".

وذكر في حديث آخر " ان العرب قد فشلوا في تحرير فلسطين ولهذا يجب ان تزول الجامعة العربية وتحل محلها جامعة اسلامية لتتمكن من العمل على تحرير فلسطين واذا كنتم – العرب – لم تشعروا بالخطر الذى يهددكم من اليهود فنحن في باكستان نشعر بان وجود دولة يهودية يهدد كياننا فلهذا سوف نعمل على تقويضها ".

وما يدعو للاطمئنان ان عددا غير قليل من شخصيات الباكستان المسئولين يحملون هذه الفكرة .

وقد لمست هناك ان وفد الهيئة العربية العليا قد وفق بالدعاية للقضية كل التوفيق واستطاع ان يزيل الشيء الكثير من المفتريات والأكاذيب التي كان يبثها دعاة الانكليز بين الباكستانيين ضد عرب فلسطين .

كما اشترك في المؤتمر الاسلامي الذى عقد في كراتشي بتاريخ ٤٩/٢/١٨ نيابة عن فلسطين .

وكان لسعادة السيد عبد الرحمن صديقي اثره الطيب في موازرة الوفد وتأييده ، لان الباكستانيين يعتقدون انه حجة في شئون الشرق الاوسط وكلمته هي القول الفصل في امره . وقيل لي من السيد صديقي ما يلي : كانت جمعية الثقافة الباكستانية التركية قد دعت الى حفل سياسي كبير العظماء والوجهاء ورجال السلك الدبلوماسي العربي والاسلامي لسماع كلمة من الاستاذ صديقي عن وضع الشرق الاوسط وفلسطين وقد حدد سعادته الوقت فاذا بوفد يأتي من [illegible] في فلسطين على الدول العربية ويحول على

يتبع

تابـع

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

ديوان الرسائل

التاريخ ..... — ٢ —
رقم الملف .....
الموضوع .....

الرقم .....
الدائرة .....

بعض الرجال المسئولين فيها ، فقام الوزير المفوض العراقي وكذلك الاردني للدفاع عن حكومتيهما .

فقال الاستاذ صديقي : "ارجو ان يكون ذلك ! ... " وبعد ذلك سارت الامور في فلسطين من سيء الى اسوأ . ويدل على بعض رجال الباكستان المعروفين ـ ومن ضمنهم السيد شعيب قرشي ـ "ان ما قاله الاستاذ صديقي كان هو الصحيح ... "

واعتقادي الشخصي ان دعوى الهيئة العربية العليا صلتها بالباكستان بكل ما اوتيت من قوة وان توطد العلاقات مع سفارات الباكستان في البلاد العربية وتطلعهم على التطورات التي مرت بالقضية الفلسطينية لان لهؤلاء الكلمة الاولى في حكومتهم . وليس ادل على هذا مما لاحظناه ولمسناه من موقف سفارة الباكستان في مصر . وقد ذكرنا لكم الوفد برسائله المتعاقبة عن الصعوبات التي اعترضت سبيله بشأن الشيكات والتي لا ارى حاجة لتكرار التحدث عنها .

ويجدر بي ان الفت النظر الى ما ذكره السيد خليق الزمان بشان الشيكات الباقية والتي لم يتم تحويلها بعد ، وهي اكثر من المبلغ الذي حول مؤخرا اذ قال : "سوف يحول رصيد المبلغ لآخر روبية لسماحة الملتي الأعظم" فارى ان يبحث الموضوع معه في حالة مجيئه الى القاهرة ، او ان يكتب اليه اذا لم يتيسر حضوره ـ باللغة الانجليزية ـ لعدم معرفته العربية بخصوص ذلك ولغيره من شخصيات الباكستان التي لها علاقة بلجنة فلسطين كفخيم الاسلام والسيد تميز الدين خان رئيس مجلس النواب ، وعبد الرحمن صديقي وشعيب القرشي وغيرهم ، اذا رايتم ذلك مناسبا .

٢ ـ البحريـــن

غادرنا كراتشي للبحرين بتاريخ ٤٦/٨/٢ بناء على اوامركم الكريمة بعد ان تمت عملية التحويل ، وقد ارسل اليكم الوفد طي كتابه المؤرخ في ٤٦/٦/٢٧ صورة عن المعاملة التي تمت بواسطة حبيب بنك في حينه .

وفي البحرين اجتمعنا بسمو اميرها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفه ورئيس لجنة مساعدة فلسطين واعضائها وغيرهم من الوجهاء ، وقد وجدنا شعورا فياضا بالعطف والحنان المزوجين بالالم والحسرة على ما آلت اليه الحاله في فلسطين .

وشعرنا ان البحرين متاثر بالدعاية الرخيصة ، باستطاع الوفد ان يمحوها من الاذهان بالرغم من قصر المدة التي قضاها هناك .

ولدى بحث الوفد مسالة المساعدات المالية تبين له ما يلي : ان لجنة مساعدة عرب فلسطين كانت قد ارسلت بتاريخ ٦ حزيران سنة ٤٦ كميات كبيرة من الملابس والاحذية والبطانيات لتوزيعها على اللاجئين بالعراق وسوريا ولبنان ، وقد علق الوفد على ذلك بقوله ان اللاجئين بداخل فلسطين هم احق من اخوانهم اللاجئين الى البلاد العربية الذين تساهم حكوماتها بالانفاق عليهم . والمفهوم ان اهالي البحرين سيكتتبون في المستقبل ان شاء الله لقضية فلسطين .

يتبـع

تابـع

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

ديوان الرسائل

التاريخ ..... — ٣ — الرقم .....

رقم الملف ..... الدائرة .....

الموضوع .....

٣ — قطـر

لم يتمكن الوفد من الوصول الى قطر لمقابلة سموأميرها بالرغم من المحاولات الجدية التي بذلت لهذه الغاية ، وقد ارسلنا اليه كتاب سماحتكم طي كتاب منا بواسطة وكيله التجاري السيد عبد الله نخرو.

والملاحظ ان دعاية الاعداء الملفقة قد وجدت من يتقبلها ، ولا سيما بعد الوضع المزري الذى احاط بقضية فلسطين . وهذا لو تصدر الهيئة العربية العليا لفلسطين كتبا او نشرات تبين فيه او "فيها" الاسباب التي مكنت اليهود من ترسيخ اقدامهم في الوقت الحاضر في الاراضي المقدسة وتشرح فيه الاعمال التي قامت بها في سبيل انقاذ فلسطين ، والخطوات العملية الحاسمة التي كانت تنوى القيام بها بعد تشكيل حكومة عموم فلسطين ، ثم الموانع التي حالت دون تحقيق هذه الامنية مع الأسف . وذلك ليطلع العرب والمسلمون في سائر امصارهم على حقيقة هذه المأساة الموجعة وسببها .

٤ — العـراق

من العجيب حقا وربما يثير الدهشة ان موقف الشعب العراقي من فلسطين رائع للغاية ، هذا ما يلمسه زائر العراق ، فيوانه لا يلبث ان يقف مدهوشا لسكوت هذا الشعب عن سياسة حكومته . تتحدث مع العراقي على اختلاف الطبقة التي ينتمي اليها فتجده ساخطا ناقما لمصير فلسطين ، وتلاحظ انه يفهم تطوراتهـا ويعرف من سعى لخلاصها او من عمل لعبوديتها من ساسة العرب ، ولذا تراه يحتد في السباب الى رجال حكومته دون اى اكتراث ، لاعتقاده انهم خانوا فلسطين واهلها والقضية العربية المقدسة .

تباحثت مع عدد من وجهاء وشخصيات العراق المخلصين وسألتهم فيما اذا كانوا على استعداد لتقديم المساعدات المادية الى عرب فلسطين في حالة قيام حرب عصابات فيها ، فكان جواب الجميع بالايجاب . وعقبت على ذلك بقولي " ولكن حكومتكم قد تمنع ايصال القانات الينا كما فعلت بالماضي .... فماذا يكون موقفكم ؟ فقالوا : نكتتب خفية ونرسلها دون علمها ولا بد ان يتغير وضع العراق الحالي . ! ..

وذكر لي معالي رئيس حزب الاستقلال السيد محمد مهدى كبه " نحن في حيرة من الموقف الذى تريدوننا ان نقفه في الوقت الحاضر من قضية فلسطين ؟ وما هي السياسة التي نتبعها ازاءها ؟ "

كما ارسل نائبه السيد ثابت السامرائي كتابا لسماحتكم — سلمته اليكم في حينه — يستوضح فيه عما سألني اياه رئيس الحزب ، ولا يزال حزب الاستقلال ينتظر الجواب ، وارى ان يكتب اليهم بخصوص ذلك حتى يسيروا حسب خطتنا . والدليل على حيرتهم هذه ان صحفهم لا تتعرض للسياسة الجوهرية لقضية فلسطين ، وذلك لعدم اطلاعهم على آرائكم .

وفي الختام نرجو الله ان يزيل هذه الغمة عن البلاد العربية ، وان يعيد لفلسطين واهلها الحرية والسلام تحت لواء سماحة سيدى الجليل .

جميل بركات

الملحق الرقم (5)

خطاب الحاج أمين الحسيني في افتتاح معهد برلين عام 1942

وقد لبى دعوة المعهد لحضور الاحتفال بافتتاحه كثيرون من رجال الدوائر الالمانية الحكومية والطبية، ورجال الصحافة الاجنبية والالمانية، كما حضر الاحتفال اعضاء الجالية الاسلامية فى برلين.

وبعد أن اكتمل عقد الحاضرين تفضل حضرة صاحب السماحة المفتى الاكبر وافتتح المعهد بالقائه الخطاب التاريخى التالى:

«باسم الله نفتتح هذا المعهد الاسلامي، ونطلب له النجاح والتوفيق ونستمد العون للقائمين بأمره، حتى يتأتى لهم ان يؤدوا رسالته خير الاداء. ويظهروا مما يتوفر لهم من الدراسات الاسلامية، ومن تاريخ المسلمين وآثارهم، ما فى الأسلام من سمو ومن مبادىء عالية، وما له من مقاصد تستهدف نفع الانسان وخير الانسانية. وانا لنتفاءل خيراً ان يكون افتتاح هذا المعهد فى يوم العيد الأكبر، عيد الاضحى المبارك، الذى يذكرنا بالمثل الاعلى للتضحية والبذل فى سبيل العقيدة والمبدأ، والذى يشير الى ان من يقدم على البذل والتضحية، ينال احسن ما يتمنى، وخير ما يرتجى من عاقبة.

ولا مشاحة فى هذا: فان الافراد والامم التى تفهم معنى التضحية وتقدم عليها، انما تنال نصيبها من النصر، ومن الفوز بالسعادة فى حياتها، بنسبة تلك التضحية. ومن طلب عظيماً خاطر بعظيمه، ومن يطلب الموت توهب له الحياة. وهذه الامم الحية فى هذه الحرب الضروس، تضحى بأبنائها، وتبذل كل غال وعزيز لديها.

وفى دراستنا للمسلمين الاولين، نرى ان ما احرزوه من مجد وسؤدد ومقام رفيع بين الامم، على قلة عددهم وعُددهم، انما كان نتيجة طبيعية لما قاموا به من تضحية، وما بذلوه من نفس ونفيس. فالامم ليست بعدادها واعدادها فحسب، وانما هى قبل ذلك بروحها وتضحياتها، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله. هذا مبدأ فى حياة الامم لا يتغير، واساس من أسس نهوضها لا يتبدل، نهض عليه الاولون وعليه ينهض الآخرون.

وكل امة لا تسير على مبدأ التضحية وبذل الحياة، لا تستحق حياة وكل امة لا تصبر على المكارة فى سبيل سعادتها، لا تحرز سعادة. وأحرى بالمسلمين اليوم، وقد بلغ عددهم اربعمئة مليون، أى خمس المجموعة البشرية ان يكون لهم، لا من عددهم فحسب، بل من تضحياتهم وبذلهم ايضاً، مكانهم اللائق بهم، وتأثيرهم العظيم فى نتائج هذه الحرب. وعليهم ان يثبتوا وجودهم بالفعل، ويقاوموا اعداءهم الذين لا يألون جهداً، ولا يدخرون وسعاً، فى اعنائهم واضعاف شأنهم، والتحكم فى رقابهم وبلادهم.

ومن اشد عداوة للمسلمين من الذين ناصبوهم العداء منذ القديم والى اليوم، وقعدوا لهم فى كل طريق، وكادوا لهم كل الكيد، هم اليهود، وانصار اليهود.

وكل مسلم يعرف تاريخ عداء اليهود له ولدينه منذ فجر التاريخ الاسلامى وما قاموا به من مناوأة الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم، وايذائه، وما احدثوا له من المصاعب، وأثاروا من الفتن، والبوا من الاحزاب حتى حكم الله عليهم بقوله تعالى: «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود».

والقرآن الكريم، وتاريخ النبى العظيم حافلان بأعمال اليهود وبيان اخلاقهم من الدس والخديعة والفتنة، وبتحذير المسلمين من شرهم وعدائهم لهم الى النهاية. وكما كان اليهود فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كانوا فى كل عهد بعده، لا يتخلون عن الفساد، والدس والكيد للمسلمين، الا ريثما يتمكنون، وتتاح لهم الفرصة. ونياتهم السيئة ومطامعهم فى البلاد الاسلامية، قد ظهرت اخيراً واضحة جلية فى فلسطين، البلاد المقدسة، التى يحاولون ان يجعلوا منها مركزاً يمتد منه سلطانهم الى ما يحيط به من البلاد الاسلامية.

يتبع

تابـع

وهذا زعيمهم وايزمن يعلن على اثر غزو الحلفاء للمغرب هذه المطامع الخطيرة بقوله: «ان الجزائر ستكون الجسر الذى يصل بين المركزين اليهوديين الكبيرين، نيويورك والقدس». وفى هذا صراحة على ان مطامعهم لا تقف عند حد. وفى اليوم الثانى من نوفمبر من هذا العام، وهو يوم ذكرى وعد بلفور المشئوم، الذى منح اليهود فيه وطناً قومياً فى فلسطين، يرسل ويلكى برقية للجمعية الصهيونية، يعد فيها اليهود بفتح ابواب فلسطين لهجرة يهودية واسعة بعد الحرب. وتبعه على ذلك ايمرى وسمطس ببرقيتين مماثلتين، مما كان له اسوأ الاثر، وحمل الدوائر الوطنية والصحف العربية فى البلاد على استنكار ذلك والاحتجاج عليه، كما اضطرب له العالم الاسلامى ايضاً، فأرقت عصبة مسلمى الهند الى لندن باحتجاجها عليه، واستنكارها له، وتأييدها لعرب فلسطين فى مقاومة اليهودية العالمية، التى تبيت الشر للمسلمين، فى كثير من بلادهم، وخصوصاً فيما هو من اقدس بقاعهم. ذلكم اليهود، وهذا هو ماضيهم وحاضرهم بالنسبة للمسلمين، وهم سيظلون عنصر فساد فى الارض، لا همّ لهم الا اثارة الفتن، وايقاع الحروب وتأليب الامم بعضها على بعض. وفى ذلك يقول الله تعالى عنهم «كلما اوقدوا ناراً للحرب اطفأها الله ويسعون فى الارض فساداً والله لا يحب المفسدين».

وهذا هو شأنهم فى هذه الحرب التى حزبوا فيها الاحزاب، والتى يقول عنها زعيمهم وايزمن المذكور «انها حرب يهودية». وفى الحق ان اليهودية العالمية هى التى تسوق قوى الحلفاء اليوم الى الشر والبلاء، كما كانت تسوق قوى الاعداء فى عهد محمد صلى الله عليه وسلم.

فالنفوذ اليهودى فى انكلترا، والنفوذ اليهودى الذى يسيطر على اميركا، والنفوذ اليهودى الذى يمكن وراء الشيوعية الهدامة للاديان والمبادىء، هو الذى ألب الناس بعضهم على بعض، وقادهم الى هذه الحرب الطاحنة، التى لا تزوق مآسيها لغير اليهود.

ان اعداء المسلمين اليوم هم اليهود وحلفاؤهم الانكليز والاميركان والشيوعيون. وهذه انكلترا حليفتهم الكبرى، والسيّرة اليوم بالارادة اليهودية الرأسمالية، والتى هى ذات التاريخ الحافل بالشر والاذى للمسلمين، قديماً وحديثاً، قد اعتدت فى كثير من البلاد الاسلامية على النساء والاطفال والشيوخ والابرياء، وأنشأت اثناء الثورة فى فلسطين وسواها، دوراً للتعذيب اعادت بها ذكرى القرون المظلمة مستعينة بالعلم الحديث ليكون التعذيب أكثر ايلاماً واشد أثراً.

بل انها اعتدت على بيوت الله وكتبه، وقذفت بقنابلها ونسفت قرى واحياء اسلامية عديدة ودمرت بعضها على اهلها تدميراً. وتاريخ عهد انكلترا فى مصر والسودان والعراق وفلسطين والهند واطراف الجزيرة العربية وغيرها من البلاد الاسلامية، ينهض دليلاً على الفظائع الانكليزية البالغة اقصى حدود القساوة والظلم، والاعنات والارهاق، ولا تزال تتابع شرورها فى انزال الضربات على المسلمين فى مختلف بلادهم واتجاهم.

فهى لم تكتف بامتلاكها ناصية المسلمين فى الهند واضطهادها مصر وفلسطين وغيرهما حتى زادت فى هذه الحرب توسعاً فى اعتدائها على المسلمين وجرّت الحرب الى كثير من بلادهم، واحتلت سوريا والعراق وايران، فى نفس الوقت الذى اعلنت فيه مع حليفتها اميركا ميثاق الاطلانتيك، الذى قطعتا فيه عهداً باحترام استقلال الشعوب وحرياتهم واراضيهم.

يتبـع

ان هذه الحرب التى اثارتها اصابع اليهودية العالمية هى فرصة ثمينة ليتخلص المسلمون فيها من الاضطهاد والاذى الذى نزل بهم وبلادهم، اذا هم احسنوا اغتنامها فى ضرب اعدائهم واقدموا على التضحية التى يتخذ الاسلام هذا اليوم عيداً لذكراها.

انما المسلمون بايمانهم، وايمانهم يتطلب منهم هذه التضحية ببذل النفس والمال والجهد ليرفعوا اضطهاد العدو ويدفعوا اذاه عنهم وليعيشوا سادة اعزاء آمنين فى بلادهم.

ان هذه الفرصة قد لا يأتى الدهر بمثلها مدة طويلة، فعلى المسلمين الذين يستقبلون اليوم عيد الاضحى المبارك وقد امتزج فى نفوسهم سرور لقائه بآلام ما جره عليهم الانكليز وحلفاؤهم من ويلات الحرب، التى نزلت بأنفسهم واموالهم وديارهم. على هؤلاء المسلمين جميعاً ان لا يضيعوا هذه الفرصة والا توالت عليهم الاعياد وكرت عليهم السنون بالآلام والاحزان وظلوا على ما هم عليه تتخطفهم الامم من كل جانب وتستعبدهم من كل ناحية.

ان شعار هذا اليوم الذى ترتفع به اصوات المسلمين فى كل بقعة من بقاع الارض هو «الله اكبر». وما كان هذا الشعار الذى يردده المسلمون عشرات المرات فى صلواتهم كل يوم الا ليشعرهم بأن نفس المسلم لا يغالطها الا عظمة الله والرهبة منه والخضوع له وحده. والمسلم الذى يخشى غير الله او يخضع للاعداء الظالمين خضوع ذل وعبودية ويسلم لهم مقاليد اموره مختاراً راضياً فهو غير مسلم. انى على اساس هذه القاعدة اطلب منكم ايها المسلمون ان تمتحنوا ايمانكم فاذا ما وجدتم فيه بالنسبة لما انتم عليه ضعفاً او نقصاً فاعملوا على تقويته واكماله بالتخلص من الوضع الذى وضعكم فيه اعداؤكم الظالمون ولا يكون ذلك الا بالبذل والتضحية وحينئذ يكون حقاً على الله ان ينصركم ويدفع كيد الاحزاب عنكم.

«لا اله الا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، واعز جنده، وهزم الاحزاب وحده. «ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز».

المراجـع

1 ـ العربيـة

كتـب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون . بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي، [د. ت.].

ابن غوريون، دافيد. يوميات الحرب 1947 ـ 1949 . تحرير غيرشون ريفلين والحانان أورن؛ ترجمه عن العبرية سمير جبور؛ مراجعة وتقديم صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

أبو غربية، بهجت. مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

أرسلان، عادل. مذكرات الأمير عادل أرسلان، 1934 ـ 1953 . تحقيق يوسف إيبش. بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1994. 3 ج.

الأرناؤوط، شفيق. معروف سعد: نضال وثورة . بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، 1981.

الأسعد، هالة سليمان. واصف كمال... شاهد على قضية فلسطين وقضايا عربية . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

أكبر ولايتي، علي. إيران وفلسطين «1897 ـ 1937»: جذور العلاقة وتقلبات السياسة . تعريب سالم مشكور. بيروت: دار الحق، 1997.

أوراق فلسطين 1917 ـ 1922: بذور القضية . جمعته وعلقت عليه دورين انغرامز. بيروت: دار النهار للنشر، 1972.

بسيسو، سعدي. الصهيونية: نقد وتحليل: دراسه علمية سياسية تاريخية قانونية للصهيونية والانتداب البريطاني . القدس: دار المعارف 1945.

البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، 1945 ـ 1952 . مراجعة وتقديم جديد. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 1983.

التل، عبد الـلـه. كارثة فلسطين: مذكرات عبد الـلـه التل قائد معركة القدس . القاهرة: دار القلم، 1959.

الثعالبي، عبد العزيز. خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ 1931م . أعدها للنشر أحمد بن ميلاد؛ تقديم وتحقيق حمادي الساحلي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 ـ 1939: (الرواية الإسرائيلية الرسمية) . ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، 1915 ـ 1946 . القاهرة: مطبعة جريدة الصباح، [1957 ـ 1974]. 2 مج.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين. اللاجئون الفلسطينيون، بيانات وإحصاءات . أعدها يعقوب الخوري. القاهرة: دار الهناء للطباعة، [1956].

جبارة، تيسير. قضية فلسطين من خلال سيرة الحاج أمين الحسيني . نابلس: الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

ـ . المسلمون الهنود وقضية فلسطين . تقديم سعيد عبد الـلـه جبريل البيشاوي. عمّان: دار الشروق، 1998.

جرار، حسني أدهم. الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية . عمان: دار الضياء للنشر، 1987.

جمعية إنقاذ فلسطين. كارثة فلسطين . بغداد: الجمعية، 1949.

الجندي، إبراهيم رضوان. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين، 1922 ـ 1939. عمان: دار الكرمل، 1986. (كتاب صامد؛ 4)

الجندي، سامي. عرب ويهود (العداء الكبير) . بيروت: دار النهار للنشر، 1968.

حاساسيان، مناويل سركيس. الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، 1919 - 1939. القدس: دار البيادر، 1987.

حرب فلسطين 1947 ـ 1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية . ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. ط 2. قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.

الحصري، ساطع. ما هي القومية؟: أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات . بيروت: دار العلم للملايين، 1959.

حقائق عن قضية فلسطين: صرح بها محمد أمين الحسيني... وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين . القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1954.

حكيم، سامي. أمريكا والصهيونية . القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1967.

حمّاد، مجدي. النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب أفريقيا . بيروت: دار الوحدة، 1981.

حمودة، سميح. الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام، 1828 ـ 1935 . القدس: جمعية الدراسات العربية، 1986.

حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق، 1941 ـ 1953 . بغداد: جامعة بغداد، 1976.

الحوت، بيان نويهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 ـ 1948 . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986. (سلسلة الدراسات؛ 57)

ـ . فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة:التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) . بيروت: دار الاستقلال،1991.

خدوري، مجيد. عرب معاصرون، أدوار القادة في السياسة . بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973.

خله، كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني، 1922 ـ 1939 . بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1974. (سلسلة كتب فلسطينية؛ 53)

خليل، خليل أحمد. العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد . بيروت: دار الحداثة، 1981.

داغر، أسعد. مذكراتي على هامش القضية العربية . القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959.

الدباغ، صلاح الدين. مذكرات من رواد العروبة، الشهيد العقيد الركن، صلاح الدين الدباغ . بغداد: [مكتبة اليقظة العربية، د. ت.].

الدباغ، مصطفى مراد. بلادنا فلسطين . بيروت: دار الطليعة، 1965 ـ 1976. 10 ج.

دروزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات . صيدا: المكتبة العصرية، 1950 ـ 1951. 6 ج في 4.

ـ . القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات . دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984.

ـ . مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، 1305هـ 1404هـ 1887 ـ 1984 . بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.

ـ . نشأة الحركة العربية الحديثة، انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى: تاريخ ومذكرات وتعليقات . صيدا: المكتبة العصرية، 1971.

ربيع، محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد (محرران). موسوعة العلوم السياسية . تصدير شعيب عبد الـلـه شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام. الكويت: جامعة الكويت، 1994. 2 مج.

الرشيدات، شفيق. النظام الاستعماري، نشأته، طبيعته، مراحله، أشكاله . القاهرة: اتحاد المحامين العرب، الأمانة العامة، 1960.

الرضيعي، يوسف رجب. ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: دراسة عسكرية . بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

الريس، منير. الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي . بيروت: دار الطليعة، 1969 ـ 1977. 3 ج.

ج 2: ثورة فلسطين عام 1936 .

الزبن، يوسف عبد المنعم. لمحة عن الأحزاب العربية، 1909 ـ 1948 . عمان: دار جاد، 1990.

زعيتر، أكرم. القضية الفلسطينية . القاهرة: دار المعارف، 1955.

ـ . من مذكرات أكرم زعيتر . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994. 2 ج.

ج 1: بواكير النضال، 1909 ـ 1935م .

ـ . يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935 ـ 1939 . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980. (سلسلة الدراسات؛ 55)

السائح، عبد الحميد. فلسطين لا صلاة تحت الحراب: مذكرات الشيخ عبد الحميد السائح . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

السكاكيني، خليل. كذا أنا يا دنيا: يوميات . أعدتها للنشر هالة السكاكيني. القدس: المطبعة التجارية، 1955.

سمبسون، جون هوب. فلسطين: تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران . القدس: دار الأيتام الإسلامية، 1930.

شبيب، سميح. الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، 1920 ـ 1948. عكا: مؤسسة الأسوار، 1999.

ـ . حزب الاستقلال العربي في فلسطين، 1932 ـ 1933 . بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1981.

ـ . الحزب العربي الفلسطيني . بيروت: دار المبتدأ، 1993.

ـ . الخصائص التنظيمية للأحزاب الفلسطينية، 1923 ـ 1935 . نيقوسيا، قبرص: شرق برس، 1987.

الشريف، ماهر. تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي . بيروت: دار ابن خلدون، 1985.

الشقيري، أحمد. أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية . بيروت: دار العودة، 1973.

شهاب، مفيد. جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

شوفاني، الياس شكري. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

شيحا، ميشال. فلسطين . ترجمه إلى العربية أنطون غطاس كرم. بيروت: مؤسسة ميشال شيحا، 1994.

صالح، حسن عبد القادر. سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً . عمان: دار الشروق، 1985.

صالح، محسن محمد. التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد (1917 ـ 1948) . الكويت: مكتبة الفلاح، 1989.

صايغ، أنيس. في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر . بيروت: جريدة المحرر، 1965.

ـ . الهاشميون وقضية فلسطين . صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، 1966.

صبري، بهجت حسين. فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، 1914 ـ 1920 . القدس: جمعية الدراسات العربية، 1982.

صدقة، نجيب. قضية فلسطين . قدم له عبد الرحمن عزام وجمال الحسيني. بيروت: دار الكتاب، 1946.

صيقلي، مي إبراهيم. حيفا العربية، 1918 ـ 1939: (التطور الاجتماعي والاقتصادي) . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ 1)

طنوس، عزت. الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر . بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1982.

الطوباسي، إسماعيل الخطيب. كفاح الشعب الفلسطيني، 1908 ـ 1965 . [عمان: المؤلف، 1979].

عارف، جميل. صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام . القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977.

العارف، عارف. النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود . صيدا: المكتبة العصرية، 1956 ـ 1961. 6 مج.

عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية . تعريب وتقديم أحمد بو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.

عباسي، نظام. العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، 1933 ـ 1945 . الكويت: شركة كاظمة، 1984.

عبد الغني، عبد الرحمن محمد. ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 ـ 1945 . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995.

عبد اللطيف، زهير غنايم. لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية: 1281 ـ 1337 هـ / 1864 ـ 1918 م . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ 4)

عبد المنعم، محمد فيصل. أسرار 1948 . تقديم أنيس منصور. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968.

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة . القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [1954].

العبيدي، عوني جدوع. صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني: مفتى فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية . تقديم أحمد نوفل. ط 2. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1985.

العدوي، إبراهيم أحمد. قادة التحرير العربي في العصر الحديث . ط 2. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964.

العقاد، صلاح. قضية فلسطين: المرحلة الحرجة (1945 ـ 1956) . القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1968.

علوش، ناجي. المقاومة العربية في فلسطين، 1917 ـ 1948 . بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967. (سلسلة كتب فلسطينية؛ 6)

العويسي، عبد الفتاح محمد. مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936 . الخليل: [المؤلف]، 1987.

غالب، صباح علي. محمد أمين الحسيني ودوره في أحداث مايس 1941 في العراق . بغداد: كتاب الاتحاد، 1990.

غنيم، عادل حسن. الحركة الوطنية الفلسطينية: من 1917 إلى 1936 . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

الغوري، إميل. فلسطين عبر ستين عاماً . بيروت: دار النهار للنشر، 1972 ـ 1973. 2 ج.

فرسون، سميح. فلسطين والفلسطينيون . ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

فلسطين: تاريخها وقضيتها، المرحلة الثانوية . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983.

قاسم، عبد الستار. القيادة الفلسطينية قبل عام 1948 وأثرها في النكبة . نابلس: مكتبة الرسالة، 1992.

قاسمية، خيرية. الحياة الفكرية في فلسطين في أواخر العهد العثماني . بيروت: الرواد للنشر والتوزيع، 1994.

القاوقجي، فوزي. مذكرات فوزي القاوقجي، 1914 ـ 1932 . إعداد خيرية قاسمية. بيروت: دار القدس، 1975. 2 مج.

قدورة، جمال محمد (معد). الأحزاب السياسية الفلسطينية، 1929 ـ 1936 . إشراف منير إسماعيل. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1996.

قربان، ملحم. قضايا الفكر السياسي: الحقوق الطبيعية . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.

القرطبي، أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن . تحقيق أحمد عبد العليم البردوني. القاهرة: دار الشعب، [1952].

القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973. (سلسلة الدراسات؛ 34)

قمحاوي، وليد. النكبة والبناء: نحو بعث الوطن العربي . بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

محافظة، علي. العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، 1841 ـ 1945 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

ـ . الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1918 ـ 1948 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

ـ . موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919 ـ 1945 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1)

محسن، عيسى خليل. فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني . عمان: [مطبعة الصخرة]، 1998.

مختارات سياسية من مجلة المنار . تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، 1980.

مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني . إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

مصالحة، نور الدين. طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882 ـ 1948 . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

مناع، عادل. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، 1700 ـ 1918: (قراءة جديدة) . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.

منير، إسبير. اللدّ: في عهدي الانتداب والاحتلال . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997. (سلسلة المدن الفلسطينية؛ 2)

الموسوعة الفلسطينية . إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس صايغ. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984 ـ 1990. 2 ق في 10 مج؛ القسم العام في 4 مج.

موسى، شحادة. ثورة عام 1936 في فلسطين: دراسة سوسيولوجية . بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004.

الناشف، تيسير. الزعامتان السياسيتان العربية واليهودية في فلسطين: دراسة مقارنة . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

نويهض، عجاج. رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى عام 1948 . بيروت: مجلة فلسطين المحتلة، 1981.

ـ . ستون عاماً مع القافلة العربية: مذكرات عجاج نويهض . إعداد بيان نويهض الحوت. بيروت: دار الاستقلال، 1993.

هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل . القاهرة: دار الشروق، 1996. 3 ج.

ج 1: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟، كيف فاوضوا؟ .

وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر . أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12)

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918 ـ 1939) . جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 1)

ياسين، عبد القادر. كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 . بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1975. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 102)

دوريـات

أبو رجيلي، خليل. «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل.» شؤون فلسطينية : العدد 11، تموز/يوليو 1972.

الأهرام (القاهرة) 1942/1/14.

الأوقات العربية (القدس): 1935/4/10.

أول ثورات الاستقلال الوطني الفلسطيني، كيف أنهى الملوك والأمراء العرب اضراب وثورة 1936.» الانتفاضة : العدد 12، تشرين الثاني/نوفمبر 2000، (http://www.pinonline.net/intifada) 2004/6/23) ,

بغدادي، عباس. «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد للكواكبي.» المدى الثقافي : 2004/12/2.

الجامعة العربية (القدس): 1929/10/23؛ 1932/3/13؛ 1932/5/7؛ 1932/8/31؛ 1933/1/15؛ 1933/6/16؛ 1933/6/25؛ 1933/7/13؛ 1933/8/18؛ 1933/8/28؛ 1933/10/13؛ 1933/10/15، و1934/8/19.

حداد، يوسف. «التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية.» شؤون فلسطينية : العدد 209، آب/أغسطس 1990.

الحياة : 2003/8/7.

رحمون، ممدوح. «ذكريات من جروح الماضي.» المنابر : العددان 89 ـ 90، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1989.

الشورى (القاهرة): 1924/10/22.

صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني.» نشرة فلسطين : العدد 86، أيار/مايو 1968.

»صفحات من مذكرات الحاج أمين الحسيني.» نشرة فلسطين : العدد 82، كانون الثاني/يناير 1968.

»صفحات من مذكرات الحاج أمين الحسيني.» نشرة فلسطين : العدد 85، نيسان/أبريل 1968.

»عبد القادر عليان، القائد الأعلى... محمد (صلى الـلـه عليه وسلم)،» دنيا الوطن ، 2004/8/9، على الموقع:

. (http://alwatanvoice.com)

فتح (بيروت): العدد 316، كانون الأول/ديسمبر 1971.

فلسطين (بيروت): العدد 131، شباط/فبراير 1972

فلسطين (يافا): 1921/3/30؛ 1921/6/22؛ 1931/9/6؛ 1931/12/9؛ 1935/1/16؛ 1935/1/24؛ 1935/11/5؛ 1935/11/21-20، و1935/11/22.

قاسمية، خيرية. «المقاومة العربية للصهيونية، أواخر العهد العثماني، 1908 ـ 1917، الاتجاهات الرئيسية.» دراسات تاريخية (دمشق): السنة 4، العدد 11، 1983.

الكرمل (حيفا): 1921/5/21، و1923/10/3.

المدهون، ربعي. «الحركة الإسلامية في فلسطين، 1928 ـ 1987.» شؤون فلسطينية : العدد 187، تشرين الأول/أكتوبر 1988.

الملخ، زهير. «قراءة في الوثائق البريطانية، نوري السعيد والقضية الفلسطينية 1936 ـ 1943 «حدود الحقبة العراقية».» رؤية : 27 كانون الثاني/يناير 2004.

»مستقبل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.» ديوان العرب : حزيران/يونيو 2004، .

نشرة فلسطين : العدد 75، حزيران/يونيو 1967.

نعمان، جهاد. «النهضة والاستقلال على هدي الفكر الثائر.» النهار : 6/19/ 2002.

النهار (بيروت): 1936/5/13، و1937/10/19.

وثائق بريطانية عن مطاردة الحاج أمين الحسيني.» الحياة : 2003/8/7.

أطروحـة

أبو الشيخ، أحمد الأحمد. «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية، 1924 ـ 1949.» (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1993).

وثائـق

رجال الشرق، عبد الرحمن الكواكبي.» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2004/12/2،

تحولات فكرية، رشيد رضا والمزج بين الإسلام والإصلاح.» (إسلام أون لاين، 2004/12/1)،

. (http:/www.islamonline.net)

الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية.» (السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2004/1/20)، .

(http:/www.nakaba.sis.gov.ps)

حسين، عماد. «أمين الحسيني.. يجب أن يموت، مجاهيل ومشاهير.» (إسلام أون لاين، 2002/2/17)،

. (http:/www.islamonline.net)

قصة الإسلام في البلقان... خمسة قرون على إسلام البوسنة والهرسك.» (17 آب/أغسطس 2004)،

. (http:/www.almonline.net)

جابر، منذر. «بنت جبيل تبحث عن إداراتها وشوارعها.» (18 حزيران/يونيو 2004)،

. (http:/www.bintjbeil.com.net)

2 ـ الأجنبية

Books

Abu-Lughod, Ibrahim and Baha Abu-Laban (eds.). Settler Regimes in Africa and the Arab World: The Illusion of Endurance . Wilmette, Ill.: Medina University Press International, 1974. (AAUG Monograph Series; no. 4)

Aburish, Said K. A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite . Indigo ed. London: Indigo, 1998.

Antonius, George. The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement . Beirut: Khayat's College Book Cooperative, 1938.

Barbour, Nevill. Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy . Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969.

Bethell, Nicholas Williams. The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48. London: [Deutsch], 1979.

Bottomore, T. B. Elites and Society . England: Penguin Books Ltd., 1964.

Burke, Edmund and Ira M. Lapidus (eds.) Islam, Politics, and Social Movements. London: I. B. Tauris, 1988.

---- . ---- . Berkeley: University of California Press, 1988.

Burrowes, Robert J. The Strategy of nonviolent Defense: A Gandhian Approach . Albany, NY: State University of New York Press, 1996.

Chemers, Martin M. and Roya Ayman (eds.) Leadership Theory and Research: Perspectives and Directions . San Diego, CA: Academic Press, 1993.

Dasgupta, Punyapriya. Cheated by the World: The Palestinian Experience . New Delhi: Orient Longman, 1980.

Dothan, Shmuel. A Land in the Balance: The Struggle for Palestine, 1918 - 1948 . Tel Aviv: MOD Books, 1993.

Elpeleg, Zvi. The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement . Translated by David Harvey and Edited by Shmuel Himelstein. Portland, Or.: Frank Cass, 1993.

Esco Foundation for Palestine. Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies . New Haven: Yale University Press, 1947.

From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948 . Edited with an Introd. by Walid Khalidi. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971. (Institute for Palestine Studies. Anthology Series, no. 2)

Gardner, John W. On Leadership . New York: Free Press, 1990.

Gibb, Cecil Austin (ed.). Leadership: Selected Readings . Harmondsworth: Penguin, 1969. (Penguin Education UPS; 17. Penguin Modern Psychology Readings)

Gilmour, David. Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians, 1917-1980 . London: Sidgwick and Jackson, 1980.

Hadawi, Sami. Bitter Harvest; Palestine between 1914-1967 . With a Foreword by John H. Davis. New York: New World Press, [1967].

---- (ed.). Palestine Partitioned, 1947-1958 . New York: Arab Information Center, 1959.

Horowitz, David and Rita Hinden. Economic Survey of Palestine, with Special Reference to the Years 1936 and 1937 . Tel-Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1938.

Hourani, Albert Habib. Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 . Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983.

Huneidi, Sahar. A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925 . Foreword by Walid Khalidi. London: I. B. Tauris, 2001.

Idinopulos, Thomas A. Weathered by Miracles: A History of Palestine from Bonaparte and Muhammad Ali to Ben-Gurion and the Mufti . Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1998.

India and Palestine: The Evolution of a Policy . New Delhi: External Publicity Division of the Ministry of External Affairs, Government of India, 1968.

Jbara, Taysir. Palestinian Leader, Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem . Princeton, NJ: Kingston Press, 1985. (Kingston Press Series; 5)

Jennings, Eugene Emerson. An Anatomy of Leadership: Princes, Heroes, and Supermen . New York: Harper, [1960].

John, Robert [and] Sami Hadawi. The Palestine Diary . With a Foreword by Arnold J. Toynbee. Beirut: Palestine Research Center, 1970. 2 vols.

Johnson, Nels. Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism . London: Kegan Paul International, 1982.

Jones, Bryan D. (ed.). Leadership and Politics: New Perspectives in Political Science . Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1989. (Studies in Government and Public Policy)

Kedourie, Elie. Arabic Political Memoirs and Other Studies. London: Cass, 1974.

Khalaf, Issa. Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948 . Albany: State University of New York Press, 1991. (SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East)

Kolinsky, Martin. Law, Order, and Riots in Mandatory Palestine, 1928-35 . London: Macmillan Press ltd., 1993.

Kupferschmidt, Uri M. The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine . Leiden; New York: E. J. Brill, 1987.

Lesh, Ann Mosely. Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement . Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1979. (Modern Middle East Series; v. 11)

Lindholm, Charles. Charisma . Cambridge, MA: B. Blackwell, 1990.

Marger, Martin N. Elites and Masses: An Introduction to Political Sociology . New York: Van Nostrand, 1981.

Marlowe, John. The Seat of Pilate; an Account of the Palestine Mandate . London: Cresset Press, 1959.

Mattar, Philip. The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement . New York: Columbia University Press, 1988.

Mayer, Thomas. Egypt and the Palestinian Question, 1936-1945 . London: British Library, 1980.

Migdal, Joel S. [et al.]. Palestinian Society and Politics . Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Miller, Ylana N. Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948 . Austin: University of Texas Press, 1985. (Modern Middle East Series; no. 9)

Muslih, Muhammad Y. The Origins of Palestinian Nationalism . New York: Columbia University Press, 1988. (Institute for Palestine Studies Series)

Nafi, Basheer M. Arabism, Islamism, and the Palestine Question, 1908-1941: A Political History . Reading, UK: Ithaca Press, 1998.

Nakhleh, Khalil and Elia Zureik (eds.). The Sociology of the Palestinians . London: Croom Helm, 1980.

Nicosia, Francis R. The Third Reich and the Palestine Question . London: I. B. Tauris, 1985.

Owen, Roger (ed.). Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries . London: Macmillan; Oxford: St Antony's, 1982. (St Antony's/Macmillan Series)

Palestine Papers, 1917-1922; Seeds of Conflict . Compiled and Annotated by Doreen Ingrams. London: J. Murray, 1972.

Pearlman, Moshe. Mufti of Jerusalem; the Story of Haj Amin el Husseini . London: V. Gollancz, 1947.

Pizzorno, Alessandro (comp.). Political Sociology: Selected Readings . Harmondsworth: Penguin, 1971. (Penguin Modern Sociology Readings. Penguin education)

Porath, Yehoshua. The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929 . London: Cass, [1974].

---- . The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion. Volume Two, 1929-1939 . London; Totowa, NJ: F. Cass, 1977.

Putnam, Robert D. The Comparative Study of Political Elites . Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976. (Contemporary Comparative Politics Series)

Schechtman, Joseph B. The Mufti and the Fuehrer; the Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini . [London]; New York: T. Yoseloff, [1965].

Schulz, Helena Lindholm. The Reconstruction of Palestinian Nationalism: Between Revolution and Statehood . Manchester; New York: Manchester University Press, 1999. (New Approaches to Conflict Analysis)

Shepherd, Naomi. Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948 . London: John Murray, 1999.

Shlaim, Avi. The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951 . New York: Columbia University Press, 1990.

---- . ---- . Oxford: Oxford University Press, 1990

Sicker, Martin. Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922 . Westport, Conn.: Praeger, 1999.

Smith, Pamela Ann. Palestine and the Palestinians, 1876 - 1983 . London: Croom Helm, 1989.

Stogdill, Ralph M. Handbook of Leadership; a Survey of Theory and Research . New York: Free Press, [1974].

A Survey of Palestine . Prepared in Decembre 1945 and January 1946 for the Information of the , Anglo - American Committee of Inquiry on Jewish Problems in Palestine and Europe. Jerusalem: Government Printer, [1946]. 2 vols.

Swedenburg, Ted. Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past . Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1995.

Sykes, Christopher. Crossroads to Israel . New York: World Publishing Company, 1965.

Truman, Harry S. Memoirs of Harry S. Truman . New York: Doubleday and Com., 1956. 2 vols.

Tsurutani, Taketsugu. The Politics of National Development; Political Leadership in Transitional Societies . New York: Chandler Pub. Co., [1972; 1973]. (Chandler Publications in Political Science)

Waines, David. The Unholy War: Israel and Palestine, 1897-1971 . Foreword by Maxime Rodinson. Wilmette, Ill.: Medina University Press International, [1971].

Zartman, I. William (ed.). Elites in the Middle East . New York: Praeger, 1980.

Zeine, Zeine N. The Emergence of Arab Nationalism; with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East .3 rd ed. Delmar, NY: Caravan Books, [1973].

Periodicals

Gelber, Yoav. The Jewish Agency, the Amir Abdullah and the Peel Commission. Partition Plan. Journal of Israeli History : vol. 15, no.1, Spring 1994.

Hirschman, Albert. Components of Leadership. Daedalus: Journal of American Academy of Arts and Sciences : vol. 97, no. 3, Summer 1968.

Ismael, Tareq Y. Clash of Nationalisms at Root of the Arab - Israeli Conflict. International Perspective : November- December 1973.

Laurens, Henry. La France, le grand mufti et la révolte palestinienne. Revue d'études palestiniennes (nouvelle série): no. 56, ¦t ¦ .1995

Middle Eastern Studies : vol. 23, no. 1, January 1987.

Rustow, Dankwart A. Introduction to the Issue Philosophers and Kings: Studies in Leadership. Daedalus: Journal of American Academy of Arts and Sciences : vol. 97, no. 3, Summer 1968.

Tucker, Robert C. The Theory of Charismatic Leadership. Daedalus: Journal of American Academy of Arts and Sciences : vol. 97, no. 3, Summer 1968.

Zionist Review : Vol. 3, no. 10, February 1920: vol. 3, no. 12, April 1920, and vol. 4, no. 1, May 1920.

Conferences

Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century . Edited by William R. Polk and Richard L. Chambers. Chicago, IL: University of Chicago Press [1968]. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1)

Leadership and Development in Arab Society . Edited by Fuad I. Khuri. Beirut: Center for Arab and Middle East Studies, Faculty of Arts and Sciences, American University of Beirut, 1981.

Theses

Martelli, Dale Robert. Rural Rebels and Urban Nationalists in Syria and Palestine, 1920-1939: The Rebellions of Sultan al-Atrash and Shaykh Izz al-Din al-Qassam. (Ph. D. Dissertations, Simon Fraser University, Canada, 1990).

Documents

Colonial Office, C/O. (Telegram, no. 75528/55/36, 9 th October 1936).

Colonial Office, CO/733. (Telegram from the High Commissioner to the Secretary of State for Colonies, no. 264, Urgent, 19 th October 1929).

Nuweihed, Bayan. Lectures in Political Sciences. (2 nd year Political Sciences, Lebanese University, 1980 -1982).

Rao, Mahesh Kumar. Organizational and Ideological Dimensions of the Palestinian National Movement. (Microfilm, Michigan University, Ann Arbor, 1981).

Websites

(http://www.almadapaper.com)

(http:/www.bintjbeil.com.net)

(http://www.diwanalarab.com)

(http:/www.islamonline.net)

(http:/www.nakaba.sis.gov.ps)

(http:/www.sis.govp.s)

(http://www.ssnp.net)

(http:/www.almonline.net)

هذا الكتاب

إذا كان مفهوم «**النخبة**» يطلق على فئه معينة في المجتمع فإن هذا المفهوم لا يقبل التعميم، إذ إن لكل مجتمع، ولكل شعب خصوصيته وطبيعته اللتين تفرضان نوعاً معيناً من النخب. من هنا لا ينبغي أن نعتبر مفهوم «النخبة» قالباً جاهزاً نستطيع تطبيقه على الدول كلها وفي الظروف كلها على حد سواء. الأمر الوحيد القابل للتعميم هنا هو أنه مهما اختلفت المجتمعات أو الظروف تبقى النخبة فئة مميزة تؤدي دوراً بارزاً في مجتمعاتها في شتى الميادين، وبالأخص السياسية منها.

فلسطين واحدة من هذه الدول ـ دول العالم الثالث، وأمين الحسيني ـ أحد أهم قادتها طوال فترة الانتداب البريطاني ـ هو موضوع دراستنا. أي نوع من القادة هو؟ وما هي ظروف قيادته؟ ومن هي النخبة التي برز منها؟

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٤٠٠١ ٢٠٣٧ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

ISBN 978-9953-533-04-9
9 789953 533049